الاغتيالات السياسية في مصر

دماء في تاريخ مصر المعاصر
من خلال الوثائق ومحاضر التحقيق

تأليف
د. خالد عزب
صفاء خليفة

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

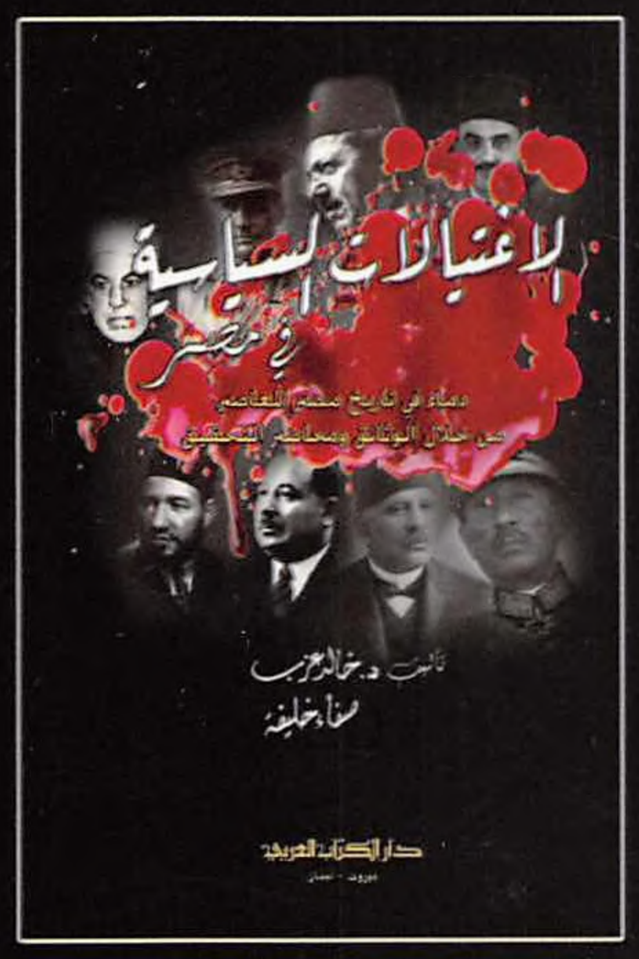

الاغتيالات السياسية في مصر

من خلال الوثائق ومحاضر التحقيق الرسميّة

«اغتيل اليوم السياسي...»

خبرٌ نسمعه من حين لآخر في محطّات التلفزة والإذاعة أو نقرؤه في الصحف.

يتطرّق هذا الكتاب إلى أشهر الاغتيالات السياسية في مصر، ويتعقّب الحقائق والمعطيات التي رافقت كل قضيّة ويحللها، كاشفاً عن مفاجآت مذهلة من خلال الوثائق وملفات التحقيق الرسمية، بدءاً من اغتيال بطرس باشا غالي في 20 شباط / فبراير 1910 إلى اغتيال الرئيس أنور السادات في 6 تشرين الأول / أكتوبر 1981.

ندعوك عزيزي القارئ إلى قراءة هذا الكتاب المثير لتكتشف الأسرار الخفيّة وراء حوادث الاغتيالات السياسيّة التي شهدتها مصر لتعيش أحداثها ووقائعها.

وهنا يُطرح السؤال: إلى أي مدى أثّرت تلك الاغتيالات في تاريخ مصر المعاصر؟!!

د. خالد عزب

9 789953 279480

الاغتيالات السياسية في مصر
(1910 - 1981)

الاغتيالات السياسية في مصر

(1910 - 1981)

دماء في تاريخ مصر المعاصر
من خلال الوثائق ومحاضر التحقيق

د. خالد عزب
صفاء خليفة

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الاغتيالات السياسية في مصر

حقوق الطبع للمؤلف © (ايار/مايو) 2011

ISBN: 978-9953-27-948-0

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع،
أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلاّ بموافقة المؤلف على ذلك كتابة ومقدماً.

الناشر

دار الكتاب العربي

شارع فردان، بناية بنك بيبلوس
ص. ب. 11-5769
بيروت 2200 1107 لبنان

DAR AL KITAB AL ARABI

Verdun St., Byblos Bank Bldg.
P.O. Box 11-5769
Beirut 1107 2200 Lebanon

هاتف 861178 - 862905 - 800811 (1 961+) Tel
فاكس 805478 (1 961+) Fax
بريد إلكتروني daralkitab@idm.net.lb E-mail
www.dar-alkitab-alarabi.com

www.kitabalarabi.com
www.academia.com.lb

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن أفكار كاتبها
ولا تعبر عن رأي الناشر

المحتويات

المحتويات 5

لماذا هذا الكتاب؟ 11

الفصل الأول: اغتيال بطرس باشا غالي 20 شباط/فبراير 1910

مائة عام على أول جريمة سياسية في مصر. 13

كيف ولماذا اغتيل بطرس باشا غالي؟ 13

من هو بطرس باشا غالي؟ 15

ظروف الحادث ودوافع الاغتيال 16

من هو القاتل؟ "إبراهيم ناصف الورداني" 16

بطرس غالي واتفاقية السودان 18

بطرس غالي وحادثة دنشواي 21

استقالة وزارة (مصطفى فهمي باشا) وتشكيل (وزارة بطرس باشا غالي) 22

قانون المطبوعات في مصر 23

بطرس غالي ومشروع مد امتياز قناة السويس 25

جنازة الباشا وإعدام الورداني 27

بدء التحقيق وإجراءات المحاكمة 30

قرار الاتهام 32

إعدام الورداني 40

الحادث الذي ارتجت لوقوعه الوحدة الوطنية المصرية 41

المؤتمر القبطي والمؤتمر المصري 44

وثائق اغتيال بطرس باشا غالي 54
صور 75
الفصل الثاني: اغتيال السير لي ستاك.. أم اغتيال سعد زغلول وحلمه؟
(19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924) 95
سنوات ما قبل الاغتيال 96
يوم الحادث 98
الإنذار البريطاني إلى الحكومة المصرية – 22
تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1924 100
رد الحكومة المصرية على الإنذارين: 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1924 102
جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية:
23 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 102
رد الوزارة 103
استقالة سعد زغلول 23 تشرين الثاني/نوفمبر 104
احتجاج البرلمان المصري على تصرفات الحكومة البريطانية:
24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 105
تشكيل وزارة زيور: 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 106
أصداء الحادث 107
مجرى التحقيق وإجراءات القبض على الجناة 115
إجراءات المحاكمة وإصدار الأحكام 121
مرافعات الدفاع 131
من محاضر التحقيق 136
الصور 168
الفصل الثالث: اغتيال أحمد باشا ماهر (24 شباط/فبراير 1945) 184
من هو أحمد باشا ماهر؟ 184

ظروف الحادث 187
مسألة دخول مصر الحرب العالمية الثانية 188
يوم الحادث 191
القبض على الجاني 193
جنازة أحمد ماهر باشا 195
تخليد ذكرى الشهيد 200
تقدير ملكي لأحمد ماهر 201
محاكمة قاتل ماهر باشا 202
صدور الحكم 205
من محاضر التحقيق 210
الصور 233
الفصل الرابع: اغتيال أمين عثمان (6 كانون الثاني/يناير 1946) 247
سنوات ما قبل الاغتيال 248
أمين عثمان والإنجليز 248
أمين عثمان ومعاهدة 1936 248
أمين عثمان وخطبة يوم 7 شباط/فبراير 1940 249
أمين عثمان وحادث 4 شباط/فبراير 1942 252
التخطيط لاغتيال أمين عثمان 254
يوم الحادث 255
بدء التحقيق 258
إجراءات المحاكمة 2269
حكم المحكمة 281
نص الحكم في القضية 1129 لسنة 1946 عابدين (202 كلي 1946) 285

الوثائق 288
الصور 309
الفصل الخامس: اغتيال محمود فهمي النقراشي
(28 كانون الأول/ديسمبر 1948) 316
من هو محمود فهمي النقراشي؟ 316
ظروف الحادث 320
النقراشي والإخوان المسلمين 324
المذكرة التفسيرية المرفوعة إلى دولة رئيس الوزراء بطلب حل
جمعية الإخوان المسلمين 325
صدى قرار الحل وتنبؤ بعض الجهات باغتيال النقراشي 332
يوم الحادث 334
جنازة دولة النقراشي باشا 336
البرلمان المصري يبكي النقراشي 336
تأبين النقراشي 337
التحقيق وإجراءات المحاكمة 338
مرافعة النائب العمومي في قضية النقراشي 353
نص الحكم 355
الوثائق ومحاضر الجلسات والخطابات 357
الصور 388
الفصل السادس: اغتيال حسن البنا.. (12 شباط/فبراير 1949) 410
الطريق إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا 410
اغتيال الخازندار (22 آذار/مارس 1948) 415
قضية السيارة الجيب (15 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1948) 416
اغتيال اللواء سليم زكي (4 كانون الأول/ديسمبر عام 1948) 417

حل جماعة الإخوان المسلمين 418
بيان البنا الأول "بيان للناس" 420
محاولة نسف محكمة الاستئناف (13 كانون الثاني/يناير 1949) 422
بيان البنا الثاني "ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين" 422
لحظة فارقة في تاريخ الإخوان المسلمين 424
مشهد الاغتيال 425
البوليس السياسي في مسرح الجريمة 426
تقرير الطبيب الشرعي 428
من قتل حسن البنا؟ 431
إعادة فتح التحقيق بعد ثورة يوليو 1952 437
أقوال الشهود 440
تقرير الاتهام 451
حكم المحكمة 454
وثائق ومحاضر الجلسات 458
الصور 523
الفصل السابع: اغتيال الدكتور محمد حسين الذهبي
(3 تموز/يوليو 1977) 528
محمد حسين الذهبي 528
ملامح من شخصية الشيخ الذهبي 529
مدخل 529
أهم أفكار ومعتقدات جماعة التكفير والهجرة 533
آراء وأفكار أودت بحياة الشيخ الذهبي 538
يوم الاختطاف 540

وصف الشقة التي تمت فيها عملية الاغتيال 544
وفاة الدكتور الذهبي ولا يملك قبراً يدفن فيه 544
المتهمون ووقائع التحقيقات 545
من هو قاتل الشيخ حسين الذهبي 545
السادات ينعي الشيخ الذهبي 546
تكريم الذهبي بعد وفاته 546
محاكمة القتلة 547
تقرير الطبيب الشرعي عن مقتل الشيخ الذهبي 547
حكم المحكمة العسكرية العليا 548
الصور 552
الفصل الثامن: اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات
(6 تشرين الأول/أكتوبر 1981) 561
سنوات ما قبل الاغتيال 562
يوم الحادث 575
وصف الحادث في محاضر التحقيق 578
جنازة الرئيس السادات 586
المعاينات التي أجريت لمكان الحادث 587
فقرات من تقرير الطبيب الشرعي عن اغتيال الرئيس محمد أنور السادات 590
بداية التحقيقات 592
نص قرار الاتهام 613
الحكم في قضية اغتيال الرئيس محمد أنور السادات 618
الصور 623
قائمة المراجع 636

لماذا هذا الكتاب؟

إن محاولة قراءة تاريخ الاغتيالات السياسية من خلال الوثائق وخاصة ملفات التحقيق الخاصة بها، تعطي لا شك نتائج مختلفة عما هو شائع، لذا فإن إعادة قراءة التاريخ وتمحيصه أمر لا شك هام بالنسبة لكل الشعوب.

هذا الكتاب ينطلق من هذه الفرضية، ليعطي القارىء مساحة كبيرة من الرأي والرأي الآخر تارة، ثم داخل هذه المساحة سيعيد تشكيل رؤيته لظروف كل حادث، خاصة أن بعض حوادث الاغتيالات السياسية أحدثت شرخاً في الجماعة الوطنية مثل حادثة اغتيال بطرس باشا غالي، أو كانت تنبىء بمزيد من العنف الديني كاغتيال الدكتور محمد حسين الذهبي، أو هي تعبير عن مناهضة الاستعمار كاغتيال أمين عثمان.

هكذا كان كل حادث في تاريخ مصر المعاصر، له قراءاته الخاصة به، لكن كل ما يربط هذه القضايا التي يتعرض لها الكتاب، هي أنها كانت نتيجة لما قبلها من معطيات، سواء خروج جماعة الإخوان المسلمين عما هو مرسوم لها من مسار، أو تصاعد الجدل حول سياسات الرئيس السادات، لكن في النهاية نحن أمام التاريخ نقرأه ونستشف منه رؤى مختلفة تبنى في مخيلة كل منا طبقاً لما يراه في الحادث.

لن أطيل عليك عزيزي القارئ فانا أدعوك لتقرأ مع ي هذا الكتاب.

د. خالد عزب

الفصل الأول

اغتيال بطرس باشا غالي

(20 شباط/فبراير 1910)

مائة عام على أول جريمة سياسية في مصر

كيف ولماذا اغتيل بطرس باشا غالي؟

كان بطرس باشا غالي رجل دولة تحمَّل على عاتقه فترة من أصعب فترات التاريخ المصري في ظل غطرسة الاحتلال البريطاني، فقد فاوض الإنجليز على تخفيف أحكام دنشواي وحمل أوزار قدرته على مواجهة الإنجليز بالتفاوض أو المراوغة طبقاً لما أشارت له الوثائق الإنجليزية التي جرى الإفراج عنها، إلا أن تصدُّرَه المشهد السياسي جعله هو في واجهة الحياة السياسية. وقد تعاون معه وطنيون كسعد زغلول، وشُهِدَ له بالكفاءة في إدارة النظارات (الوزارات) التي أسندت له وبالكفاءة كرجل دولة تولى رئاسة الوزارة، ولم يَلْقَ اختياره كرئيس للوزراء أي اعتراض بوصفه قبطياً، بل لقي ترحيباً من كل المصريين. عندما عهد الخديوي عباس حلمي الثاني لبطرس باشا غالي رئاسة النظارة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1908، ونوقش في كونه قبطياً، وهذا قد يثير اعتراض المسلمين، فأجاب الخديوي على الفور إن مصر شهدت نوبار باشا رئيساً للوزارة وقد كان مسيحياً وأجنبياً، أما بطرس غالي فهو على الأقل مصري. كما كان بطرس غالي

رجل سلم وعمل، نشط في مجال السلم والوساطة. وتشير إحدى الوثائق البريطانية إلى اعتراض الإنجليز على اختياره لرئاسة الوزراء. لكن شابت علاقته بالحركة الوطنية خاصة الحزب الوطني شوائب أثّرت بالسلب على صورته، منها اضطراره لتوقيع اتفاقية السودان في19 كانون الثاني/يناير 1899، ترؤّسه لمحكمة دنشواي الخاصة التي انعقدت يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1906، وبعث قانون المطبوعات 25 آذار/مارس 1909، ودوره في مشروع مد امتياز قناة السويس.

ترتب على ذلك، أنه في أثناء نظر الجمعية العمومية لمشروع مد امتياز قناة السويس فوجئ الناس بقتل بطرس غالي في 20 شباط/فبراير 1910، إذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله أو يشبهه، ولم يكن الناس قد عرفوا في مصر حوادث القتل السياسي منذ عهد بعيد. كان قاتله إبراهيم ناصف الورداني، شاباً في الرابعة والعشرين من عمره، وكان من المتحمسين لمبادئ الحزب الوطني.

في الساعة الواحدة بعد الظهر يوم 20 شباط/فبراير 1910، خرج بطرس غالي من مكتبه في ديوان الخارجية بصحبة حسين باشا رشدي ناظر الحقانية، وفتحي باشا زغلول (وكيل الحقانية)، وعبد الخالق ثروت (النائب العمومي)، وأرمولي بك التشريفاتي بالخارجية، ثم فارق من كانوا معه عند السلم الخارجي، وبينما هو يهمّ بركوب عربته اقترب منه هذا الفتى "الورداني" متظاهراً بأنه يريد أن يرفع له عريضة وأطلق عليه رصاصتين أصابته إحداهما في صدره، وما كاد يلتفت خلفه ليرى صاحب هذه الفعلة حتى أطلق عليه الفتى ثلاث رصاصات اخرى أصابت إحداها عنقه من الخلف واثنتان في كتفه، وأطلق رصاصة سادسة أصابت ثيابه. واستدعي الدكتور سعد بك الخادم فأخذ يسعف الجريح ويخرج الرصاصات من العنق والكتف، وأفاق الجريح قليلاً وكان في النزع الأخير، فحُمِل إلى مستشفى الدكتور ملتون بباب اللوق، وفور وصول بطرس باشا غالي إلى المستشفى اجتمع حوله 15 طبيباً من كبار الأطباء في مصر، وقد رأوا في بادئ الأمر عدم إجراء عملية له لكن في النهاية تم إجراؤها لإخراج الرصاصات الباقية.

ولما وقف الخديوي عباس حلمي الثاني على هذا النبأ بلغ منه التأثر ومن

رجال الحاشية مبلغه، نظراً لما كان يتمتع به بطرس باشا من ثقة الجناب العالي ومحبته له، وأصدر سموه أوامره في الحال تليفونياً إلى فتحي باشا زغلول باتخاذ جميع الوسائل الممكنة بكل سرعة للعناية بالجريح. وقد زار سموه بطرس غالي، ودخل عليه في غرفته وقبله في وجهه والدموع تملأ عينيه، وكان بطرس باشا قد تنبَّه قليلاً، فجعل يقول: "العفو يا أفندينا... متشكر ... العفو يا أفندينا... متشكر". وأمر الخديوي أن تبلغ له الأخبار لحظة بلحظة.

وبعد انتهاء العملية لإخراج الرصاص ارتاح الجريح نوعاً ما، ولكن الألم ازداد بعد قليل وارتفعت حرارته، وأصبح في خطر قريب، ولم تأت الساعة الثامنة والربع مساء حتى أسلم الروح بين بكاء الحاضرين في الساعة السابعة والدقيقة 45 من صباح يوم الاثنين 21 شباط/فبراير سنة 1910. ثم عقد مجلس النظار برئاسة الجناب العالي في سراي عابدين وقرر تعطيل نظارات الحكومة وجميع مصالحها والمدارس الأميرية إلى أجل غير مسمًّى. وكذلك تنكيس الأعلام على الثكنات العسكرية ودور الحكومة حداداً على فقيد مصر العظيم.

من هو بطرس باشا غالي؟

ولد بطرس غالي في بلدة الميمون بمحافظة بني سويف سنة 1846. وكان والده غالي بك نيروز ناظراً للدائرة السنية لشقيق الخديوي إسماعيل في الصعيد. التحق بطرس غالي في صغره بأحد الكتاتيب كغيره من المصريين حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة ثم التحق بالمدرسة القبطية بالقاهرة، ثم انتقل إلى مدرسة البرنس مصطفى فاضل. وكانت تلك المدرسة تهتم بتدريس اللغات فأتقن الإنجليزية والتركية. عُيِّن مدرِّساً بالمدرسة القبطية بالقاهرة، لكنه سافر بعد ذلك في بعثة إلى أوروبا لتلقي تعليمه العالي هناك. عندما عاد بطرس من أوروبا عمل في الترجمة بالإسكندرية، وعندما قامت الثورة العُرابية في مصر بقيادة أحمد عُرابي كان بطرس من أنصارها ومن المنادين بالتفاوض مع الخديوي، ولذا اختير ضمن وفد المفاوضة للتفاوض مع الخديوي باسم العُرابيين. كان بطرس غالي هو أول من يحصل على رتبة الباشاوية من الأقباط. صعد نجم بطرس غالي

سريعاً، ففي العام 1893 تولّى نظارة المالية في بداية عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في نظارة رياض باشا التي استمرت حوالي عام، ثم لم يلبث أن أصبح ناظراً للخارجية، في النظارة الثالثة التي شكلها مصطفى فهمي باشا والذي كان يعتبر رجل الإنجليز في مصر، واستمر في نظارة الخارجية ثلاثة عشر عاماً من 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1885 حتى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1908 وهي أطول فترة يشغلها ناظر في هذا المنصب الكبير.

ظروف الحادث ودوافع الاغتيال

من هو القاتل؟
"إبراهيم ناصف الورداني"

شاب مصري في الرابعة والعشرين من عمره، تلقى علومه الأولى في المدارس المصرية حتى نال البكالوريا، وتوفي والده فقام بتربيته الدكتور ظيفل باشا حسن وأرسله إلى سويسرا لتلقي علوم الصيدلة. ثم ذهب إلى إنجلترا، فقضى بها سنة وعاد إلى مصر فافتتح بها صيدلية في شارع عابدين، وكان من المتحمسين لمبادئ الحزب الوطني المناوئ للخديوي عباس وقتذاك. انتظم فيه منذ تكوينه في الحركة الوطنية، كما كتب عدة مقالات في صحيفة "اللواء" لسان حال الحزب التي أصدرها مصطفى كامل عام 1900، وكان يوقعها باسمه الحقيقي، كما كتب مقالاً في صحيفة "المؤيد" باسم مستعار. وهو شاب عصبي المزاج شديد الانفعال.

يعد حادث بطرس غالي هو أول حادث من نوعه في مصر منذ أكثر من قرن عندما قتل سليمان الحلبي كليبر، ولذلك لا بد وأن نشير إلى الأحداث السياسية التي مرت بها مصر قبل وقوع الحادث وأدت إلى توتر علاقته بالحركة الوطنية خاصة الحزب الوطني. كان الحزب الوطني يرى أن بطرس غالي هو عضد الخديوي الأيمن في سياسته الجديدة. فهو الذي سافر معه إلى لندن في صيف عام 1908 حين كان وزيراً للخارجية في وزارة مصطفى فهمي،

وتفاهم مع الإنجليز على السياسة الجديدة. وقد كان من قبل مستشاره وسفيره فيما كان ينشب بينه وبين كرومر من خلاف. وقد رشّحه الخديوي عباس لرئاسة الوزارة، وضمنه عند جورست حين سأله: "ألا يحصل انتقاد من الأهالي بتعيين رئيس قبطي؟"، فرد عليه عباس قائلاً: "إنه قبطي ولكنه مصري، أما نوبار فلم يكن مصرياً".

اعترف الجاني (إبراهيم الورداني) بجرمه، وبرر إقدامه على قتل بطرس باشا غالي بأنه وقع اتفاقية السودان في 19 كانون الثاني/يناير عام 1899، بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، كان ضمن تشكيل محكمة دنشواي، وإعادته العمل بقانون المطبوعات القديم في 25 آذار/مارس عام 1909. وقانون النفي الإداري في 4 تموز/يوليو من نفس العام، وكان له دور في محاولة مد مشروع امتياز قناة السويس. كما اعترف أنه قصد قتل بطرس باشا غالي منذ زمن.

وجدير بالذكر أن سعد زغلول كان أقدم النظّار، ومن ثم كان من المفروض أن يُعْهَد إليه بتشكيل الوزارة، لكن لم يكن من المتوقع أن يقبل الاحتلال الإنجليزي تولي سعد لرئاسة النظارة أو أن يقبل الخديوي ذلك. فقد كان رأي جورست في سعد زغلول عند تشكيل وزارة بطرس غالي أنه مستاء جداً من سعد زغلول بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبِّر وكلامه قاسٍ مثل الحجر.

عرض جورست على الخديوي أسماء إسماعيل سري، وحسين رشدي ليختار أحدهما لرئاسة الوزارة وعرض الخديوي اسم سعد وسعيد، وكانت مناورة بارعة من الخديوي إذ أن عرض هذين الاسمين كان لا بد أن ينتهي إلى قبول سعيد. وقد كان.

عهد الخديوي إلى محمد سعيد الذي كان وزيراً للداخلية أن يشكل الوزارة الجديدة، وخرجت اللواء في 22 شباط/فبراير 1910، تؤكد أن الوزارة ستؤلف على الوجه التالي (محمد سعيد باشا: الرئاسة والداخلية، سعد زغلول باشا: الحقانية، حسين رشدي باشا: الخارجية، أحمد حشمت باشا: للمعارف، إسماعيل

سري باشا: للأشغال والحربية، يوسف سابا باشا: للمالية).

كما كان لهذا الحادث الخطير أثره على في تاريخ الحزب الوطني ذاته، فقد خفَّت حدَّة أقلام كتابه في الصحف نظراً لهول الحادث وخوفاً من لصق تهمة تدبيره بالحزب، إلا أن الصحف القبطية والأجنبية اعتبرت أن تحريض صحف الحزب المستمر قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب الاغتيال. ولذلك زادت مطاردة الحكومة لنشاط الحزب ومبادئه.

وقالت صحيفة الإيجيبسيان في عددها بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 1911 أن: **"الورداني وهو يقتل بطرس غالي كان يجهز في الوقت نفسه على الوطنية المصرية في مصر".**

كما اندفعت الحكومة المصرية تقبض على الناس وتفتش البيوت لاستكشاف جمعيات ومؤامرات سرية، لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني إلا بعد شهرين من وقوع الحادث، أي في 21 نيسان/أبريل.

بطرس غالي واتفاقية السودان

وقع بطرس باشا غالي اتفاقية الحكم الثنائي للسودان في 19 كانون الثاني/يناير عام 1899 بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، واللورد كرومر بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية، وبموجب تلك الاتفاقية أصبح لإنجلترا رسمياً حق الاشتراك في إدارة شؤون الحكم بالسودان، ورفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في أرجائه كافة، وتعيين حاكم عام للسودان بناء على طلب الحكومة البريطانية، وأصبح المصريون غرباء عنه أو خداماً للإنجليز فيه.

لم يذعْ أمر الاتفاقية إلا عقب إمضائها، وكانت الصحف تجهل أمرها، ولم تنشر شيئاً عن مقدماتها، ولم تحصل مفاوضات ما بصددها، وإنما هي إرادة اللورد كرومر أملاها على وزارة مصطفى فهمي، فقبلتها بلا مناقشة، كل ما حصل من المفاوضة بشأنها أن اللورد كرومر سلم بطرس باشا غالي مشروع الاتفاقية كما وضعته وزارة خارجية إنجلترا، فأخبر بطرس باشا غالي الوزراء

بالأمر، فقبلوا المشروع دون أن يطلع أكثرهم عليه (وقد جاءت هذه الاتفاقية منافية للحجج التي كانت إنجلترا تتذرع بها في حادثة فاشودة، فإن حجتها الظاهرة في تلك الحادثة أنه لا يحق لفرنسا احتلال فاشودة لأنها أرض مصرية)، وهكذا أعلنت الحكومة الإنجليزية أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر، وصرح اللورد سالزبري في هذا الصدد: "إن وادي النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر، وإن حجج الحكومة المصرية في ملكية مجرى النيل ليست محلاً للنزاع منذ انتصار الجنود المصريين على الدراويش. وهكذا فقد كانت إنجلترا تنادي باحترامها لحقوق مصر، وتعلن أن السودان أرض مصرية، وتنكر على فرنسا احتلالها لفاشودة باعتبارها بقعة مصرية، ولكنها ما لبثت أن تنكرت لهذه الحقوق بعد انسحاب فرنسا من أعالي النيل، وكان أول اعتداء منها على تلك الحقوق إكراهها الحكومة المصرية على توقيع اتفاقية السودان في 19 كانون الثاني/يناير 1899.

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية جعلت لبريطانيا حقاً مشروعاً وأعطتها نفوذاً لم تكن تحلم به، فمن الناحية الفعلية فصل هذا الاتفاق السودان عن مصر، وأصبحت جميع السلطات في يد حاكم عموم السودان وهو بريطاني، كما أن موافقة الحكومة المصرية تمت بصورة شكلية، وتشريعات القطر المصري لا تسري على السودان، ولم تُعْطَ مصر أي ميزة على السودان.

ولقد أدركت بعض الدول الأوروبية مغزى اتفاقية 1899، فشنَّت الكثير من الصحف الفرنسية في مصر الحملات العنيفة على هذا الاتفاق، ووصفت جريدة Le Journal Egyptien في عددها الصادر 20 كانون الثاني/يناير 1899هذه الاتفاقية بقولها:

"لقد وقع أمس أفظع اغتصاب في هذا الجيل وهو عقد الاتفاق الذي أبرم بين الغاصب القاهر والمغصوب العاجز، فقد وقَّع مجلس النظار المصري العقد المشؤوم لا تخلياً منه عن السودان مؤقتاً فحسب، وإنما تنازلاً عن ملكية أراضيه الفسيحة لإنجلترا.. وهكذا دخلت إنجلترا السودان وتحصَّنت فيه وبعد ما كان إلى الأمس أرضاً مصرية فقد أصبح في أيدي الإنجليز ومدافعهم إلى الشمال".

كما اختارت جريدة المؤيد عنوان "انتحار" للتعليق على اتفاقية السودان.

غير أن الواقع بالنسبة للاتفاق الثنائي يخالف الجانب الرسمي له كل المخالفة، فقد اضطلعت بريطانيا وحدها بمهمة وضع الاتفاق، وكان دور مصر شكلياً بحتاً، لم يزد عن توقيع الاتفاق حين قُدِّم لها. وذهب محمد حسين هيكل في رده على سؤال حول مدى مسؤولية بطرس باشا غالي عن توقيع اتفاقية السودان إلى:

"أن مصر يوم اتفاقية السودان كانت تابعة لتركيا، وكانت لا تستطيع أن تمضي اتفاقاً تنقص به من سلطتها أو سيادتها على أي جزء من الأجزاء التابعة لها، أو التي كانت تابعة لها وعادت إليها.... وبالرغم من تكرار الكتابة في هذا الأمر إلى الحكومة التركية فإنها لم تحرك ساكناً ولم تظهر استعدادها لتعضيد مصر إذا هي وقفت بإزاء إنجلترا موقفاً خاصاً".

كما لا يغفل أن بطرس باشا غالي كان في ذلك الوقت ناظراً للخارجية، وأن الاتفاقية لا بد قد مرت على رئيس النظار مصطفى فهمي باشا، ولا بد أن يكون قد أقرَّها ووافق عليها. ويؤكد ذلك رد بطرس باشا غالي في 9 تشرين الأول/اكتوبر عام 1898، على المذكرة التي أرسلها اللورد كرومر بأن:

"لم يبعد عن نظر حكومة سمو الخديوي، كما تعرف سعادتكم استرجاع مديريات السودان لأن هذه الأقاليم بالنسبة لمصر هي ينبوع حياتها ولأن مصر لم ترغب في الانسحاب منها إلا بسبب وجود قوات متفوقة على قواتها، بيد أن عدم استعادة وادي النيل الذي كلَّف مصر تضحيات جسيمة يفقد استرجاع السودان كل قيمة، ولما كانت الحكومة الخديوية تعرف أن مسألة فاشودة موضع مفاوضات سياسية في الوقت الحاضر بين إنجلترا وفرنسا، كلفتني أن أرجو سعادتكم أن تتوسطوا لدى اللورد سولزبري وزير الخارجية البريطانية كي يتم الاعتراف بحقوق مصر الثابتة وتعاد إليها تلك المديريات جميعها التي كانت تحتلها عند قيام ثورة محمد أحمد".

بطرس غالي وحادثة دنشواي

في 13 حزيران/يونيو عام 1906، كانت جماعة من الضباط الإنجليز تقوم برحلة صيد حمام بجوار قرية دنشواي بالمنوفية بدعوة من عبد المجيد بك سلطان أحد أعيان القرية، وفي أثناء الصيد شب حريق في أحد الأجران بفعل البارود المشتعل، فهاج الفلاحون وهجموا على الشباب الإنجليز، وفي الهرج أطلق أحد الضباط الإنجليز خرطوشة أصابت امرأة فسقطت جريحة، فهجم أهلها على الضباط وأوسعوهم ضرباً، وفي أثناء فرار أحدهم أصيب بضربة شمس ولقي مصرعه واتهم أحد الفلاحين بقتله.

وطبقاً للقانون العُرْفي الصادر في عام 1895 لحماية أرواح قوات الاحتلال البريطاني، وبناء على قرار الاتهام المقدم من محمد شكري باشا مدير المنوفية، شُكِّلت محاكمة خاصة يوم الأحد 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1906، كان قضاتها بطرس باشا غالي ناظر الحقانية بالنيابة، وفتحي بك زغلول رئيس المحاكم الأهلية، ومستر هيتر المستشار القضائي بالنيابة، ومستر بوند نائب رئيس المحاكم، وكان القاضي العسكري الكولونيل لدلو يمثل جيش الاحتلال، أما سلطة الاتهام المصرية، فكان يمثلها إبراهيم بك الهلباوي.

وقد صدر الحكم بإعدام أربعة من أهالي دنشواي وهم (حسن محفوظ، ويوسف سليم، والسيد عيسي سالم، ومحمد درويش زهران)، كما قضت بالأشغال الشاقة مدداً مختلفة على 12 متهماً وبالجلد خمسين جلدة لكل منهم، وذلك إثر اتهامهم بقتل ضابط بريطاني مات متأثراً بضربة شمس، أثناء قيام مجموعة من جنود الاحتلال بالصيد داخل حقولهم. وكانت رئاسة بطرس باشا غالي لتلك المحكمة من الأمور التي أُخِذَت عليه، وكانت ذريعة لمهاجمته واتهامه بممالأة الإنجليز. وبنظرة متمعِّنة في الحادث وتفاصيل المحاكمة تتضح الكثير من الحقائق التي غابت عن دور بطرس باشا غالي في المحاكمة. أهمّها أن دور بطرس غالي كان شكلياً حيث عُقِدَت المحكمة المخصوصة برئاسة بطرس باشا غالي بصفته قائماً بعمل ناظر الحقانية، فإن القدر وضعه في رياسة هذه المحكمة نتيجة لظروف إدارية بحتة وهي غياب ناظر الحقانية آنذاك إبراهيم فؤاد

باشا الموكل إليه أساساً رئاسة المحاكمة بحكم قانون عام 1895. هذا ما جعل بطرس غالي المسؤول عن المحاكمة، وكان من الممكن أن يلعب نفس الدور أي ناظر يتولي أي نظارة أخرى في تلك الفترة. أضف إلى ذلك، أن الحكم الصادر هو حكم سياسي أملته السلطة الإنجليزية التي أمرت بإرسال المشانق إلى دنشواي قبل أن يصدر الحكم. ولم يكن دور هيئة الدفاع عن المتهمين نفي التهمة عن المتهمين أو التقليل من عددهم وإنما حاولت تخفيف حدة الاتهام من القتل العمد إلى ضرب أدى إلى الوفاة.

قال المستر بوند – وكيل محكمة الاستئناف الأهلية والعضو بالمحكمة المذكورة – أن هيئة المحكمة كانت مصمِّمة على إعدام خمسة لولا إصرار بطرس غالي الذي لم يوافق أيضاً الأغلبية على إعدام الرابع، وقال إن ضميري غير مرتاح لإعدامه. ولذلك فقد سعى عقب الحادثة في مفاوضة الحكومة الإنجليزية، ووافقت الحكومة الانجليزية على العفو الذي أصدره الجناب العالي الخديوي رسمياً يوم عيد جلوسه عام 1907. ظن الوطنيين أن هياجهم وحده هو الذي أرجف الإنجليز فأصدروا أمرهم بالعفو عن المسجونين، مع أن الفضل الأكبر في العفو عنهم يعود إلى تدخل الخديوي عباس حلمي الثاني ووزيره بطرس باشا غالي كما يستدل على ذلك من الوثائق البريطانية والمصرية التي لم ينشر منها سوى القليل إلى اليوم.

استقالة وزارة (مصطفى فهمي باشا) وتشكيل (وزارة بطرس باشا غالي)

قدم مصطفى فهمي باشا استقالته في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1908، ونسبها لاعتلال صحته، فعهد الخديوي لبطرس باشا غالي برئاسة الوزارة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1908، ولم يعلن نيته إلا بعد موافقة إنجلترا، وعندما نوقش في كونه قبطياً وهذا قد يثير اعتراض المسلمين، فأجاب الخديوي على الفور أن مصر شهدت نوبار باشا رئيساً للوزارة وقد كان مسيحياً وأجنبياً، أما بطرس غالي فهو على الأقل مصري، كما كان بطرس غالي رجل سلم وعمل، نشط في مجال السلم والوساطة، وهذه المقارنة غير سليمة، فقد فرض نوبار

على مصر فرضاً بضغط من إنجلترا وفرنسا بل إن النظارة اشتملت على وزير انجليزي وآخر فرنسي ولم يكن الخديوي إسماعيل ليرفض ذلك، لفقدانه السلطة آنذاك وتحكم التدخل الأجنبي.

قانون المطبوعات في مصر

صدر أول قانون للمطبوعات في مصر في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1881 في عهد الخديوي توفيق إبان حكومة الثورة العرابية، لكن هذا القانون لم يتم العمل به خصوصاً وقت احتلال الإنجليز لمصر حتى اشتدت قوة الحركة الوطنية بعد حادثة دنشواي، وحالة الغضب المكتوم التي اجتاحت الرأي العام المصري على هذه البشاعة التي تمت بها محاكمة دنشواي، ولذا طلب الإنجليز من حكومة بطرس غالي ضرورة عودة قانون المطبوعات مرة أخرى، فأصدر مجلس النظار في 25 آذار/مارس 1909 قراراً بإعادة العمل بقانون المطبوعات لعام 1881، وكان الهدف منه مصادرة الحريات ومصادرة الصحف الوطنية وإغلاقها، خاصة بعد أن أخذت تهاجم الخديوي عباس حلمي الثاني نتيجة لسياسة الوفاق التي اتبعها مع الإنجليز.

وكان الشيخ عبد العزيز جاويش من أوائل من حوكم بسبب قانون المطبوعات في حزيران/يونيو - آب/أغسطس 1909، وذلك لنشره مقالة عن ذكرى حادثة دنشواي وقد قضت المحكمة بحبس الشيخ عبد العزيز جاويش ثلاثة أشهر قضاها الرجل صامداً محتسباً. وأيضاً استخدم قانون المطبوعات بشكل جائر في سنة 1911، وذلك بسبب كتابة الشيخ عبد العزيز جاويش مقدمة كتاب (وطنيتي) الذي ألّفه الشيخ علي الغاياتي، وهو أحد محرري جريدة اللواء وأحد مناضلي الحركة الوطنية في ذلك الوقت، وقد صدر الحكم على كاتب المقدمة بالحبس ثلاثة أشهر أخرى قضاها الرجل أيضاً صابراً محتسباً، وقد صدر حكم بالحبس على محمد فريد ستة أشهر أيضاً في نفس القضية قضاها محمد فريد بعد عودته من أوروبا.

واعتبر هذا الإجراء بمثابة لطمة كبيرة وُجّهت إلى الحركة الوطنية، وهو

أحد الدوافع الهامة التي اعترف الورداني أنه أقدم بسببها على اغتياله لبطرس غالي حيث اعتبره البعض بمثابة وضع القيود على الأقلام وتكميم أفواه الصحافة، وعمَّ الدوائر الوطنية الغضب وبخاصة الشباب الذي نظم مظاهرات صاخبة، وكانت هذه المظاهرات شيئاً جديداً في الحياة السياسية المصرية منذ الاحتلال البريطاني.

وقد زاد هذا القانون من سخط الوطنيين على الحكومة، ولذا اعتبر البعض أن بطرس غالي مسؤول مسؤولية تاريخية عما حلَّ بالصحافة الوليدة من كبت لحرياتها ومصادرة للصحف، وبلغ من غضب الوطنيين على هذا القرار أن قام "محمد فريد" زعيم الحزب الوطني بالذهاب إلى الخديوي عباس حلمي في نفس اليوم الذي صدر فيه ذلك القانون بعريضة احتجاج على ما قامت به نظارة بطرس غالي، وقامت المظاهرات الرافضة لهذا التضييق والكبت لحريتها. وقد أدى صدور هذا القرار لإغلاق منافذ التعبير أمام الحركة الوطنية.

ويقول محمد حسين هيكل معلِّلاً قيام بطرس باشا غالي بإحياء قانون المطبوعات:

"كثيراً ما يلجأ السياسي الشديد الحرص على تحقيق غاية معينة يراها ذات خطر في حياة أمته، إلى قبول أشياء لا يقبلها غيره، ما دام يعتقدها أشياء مؤقتة قليلاً ضررها إلى جانب الغاية العظيمة المرجوة، لذلك لجأ بطرس بإزاء رفض زميليه سعد زغلول، ومحمد سعيد لطلب المعتمد البريطاني بعث قانون الصحافة وإصدار قانون النفي الإداري، إلى وساطة الخديوي عندهما، فأوفد سموه من رجاله من أقنعوهما. فصدر القانون في سنة 1909 فأحدث صدورهما دوياً هائلاً..."

أما أحمد شفيق باشا فيقول:

"وقد سمعنا منه (أي بطرس باشا غالي) أنه في الحقيقة لا يرغب في بعث

قانون المطبوعات، ولم يكن بعثه إلا بناء على إلحاح الخديوي في إجراء ما يجب لإسكات الصحف الجامحة".

بطرس غالي ومشروع مد امتياز قناة السويس

في أواخر سنة 1909 وأوائل سنة 1910، شغلت الرأي العام مسألة كبرى، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية، ونعني بها مشروع مد امتياز قناة السويس، والذي حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه في البلاد، وإطالة عمر الاستعمار الاقتصادي والاستراتيجي. وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالي البريطاني مستر بول هارفي أخذ يفكر في وسيلة يسدّ بها حاجة الحكومة إلى المال، فدخل في مفاوضة مع شركة قناة السويس، لمد امتيازها أربعين عاماً، لقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة، وجانب من الأرباح من سنة 1921 إلى سنة 1968.

ارتبط اسم بطرس غالي بمشكلة مد امتياز قناة السويس، فلقد تحدد للجمعية العمومية يوم 9 شباط/فبراير 1910 للاجتماع والنظر في مشروع مد الامتياز الذي تقدمت به شركة قناة السويس إلى الجمعية العمومية المصرية، فدعا بطرس كل من سعيد ورشدي إليه وأطلعهما على المذكرة الموضوعة بشأن القناة، وتضمنت توزيع الأرباح بين الحكومة والشركة مناصفة، وأن تكون المناصفة في بداية الامتداد التالي لنهاية الامتياز الحالي.

كان بطرس باشا غالي خلال مناقشة المشروع في الجمعية العمومية من مؤيدي المشروع على الرغم من اعتراض العديد من الشخصيات السياسية المصرية، خاصة قيادات الحزب الوطني بزعامة محمد فريد، وبالتالي ظل هذا المشروع محل تكتُّم مدة عام كامل حتى استطاع الزعيم الوطني محمد فريد الحصول على نسخة من مشروع القانون، وقام بنشرها في جريدة اللواء في تشرين الأول/أكتوبر 1909، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه، ومبلغ الضرر الذي سيصيب مصر من ورائه، خاصة أن إعطاء الامتياز كان يعني

أن تترك الشركة القناة لمصر سنة 2008، وشرح ذلك في سلسلة مقالات مستفيضة، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها، من الوجهتين السياسية والمالية.

بدأت حملة من الحركة الوطنية وعلى رأسها الحزب الوطني في تعبئة المصريين ضد هذا القانون، وجاء المشروع حجة جديدة أيدت حركة المطالبة بالدستور، إذ لو كان في البلاد دستور، لما فكرت الحكومة في إبرامه، دون مصادقة نواب الأمة. واضطرت الوزارة تحت ضغط الرأي العام الشعبي المصري بكافة طوائفه إلى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لإحالة مشروع الاتفاق عليها. وتم تحديد يوم 20 شباط/فبراير 1910 لانعقاد الجمعية العمومية لمناقشة المشروع. وكان معنى ذلك، هو حشد الأمة المصرية ضد هذا القانون لرفضه. ولم تطمئن النفوس حتى أذيع قرار الحكومة بصفة رسمية بالرفض. ويذكر أحمد شفيق في مذكراته أن الخديوي بدأ يتراجع عن تأييد المشروع إزاء معارضة الحركة الوطنية للمشروع؛ وأن الخديوي أوفد أحمد شفيق إلى بطرس يسلمه برقيات الاحتجاج، وينصحه بعرض المشروع على الجمعية العمومية حتى تخف مسؤولية النظارة.

"ولما قابلته أبلغته رأي الخديوي وزدت عليه إننا نجتهد الآن يا باشا في إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواي بدلاً من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسؤوليته عليك. فقال لي حينئذ يلزم أن يتفاهم أفندينا مع جورست وقلت له وأنتم أيضاً. فوعد بذلك وظهر لي أنه اقتنع بطرح المسألة على الجمعية العمومية".

وربما يرجع تأييد بطرس باشا غالي للمشروع لحاجة الحكومة المصرية الحصول على أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط متساوية من كانون الأول/ديسمبر 1910 إلى كانون الأول/ديسمبر عام 1913. ويؤكد هذا القول ما ذكره أحمد لطفي السيد في مذكراته حول مشكلة مد امتياز قناة السويس:

"ذهبت إلى رئيس الوزراء في بيته بالفجالة فاستقبلني بما كنت أعهد فيه من

لطف وأدب، وحادثته في الأمر وطلبت منه باسم حزب الأمة أن تعرض مسألة مد امتياز قناة السويس على الجمعية العمومية فأجابني بقوله "يا لطفي أما تنزل من السحاب لتكون معنا على الأرض".

ويستطرد قائلاً: "استدعاني بالتليفون (بطرس غالي) لأحضر عنده في وزارة الخارجية ليلقي إليَّ حديثاً صحفياً في مسألة القناة، ولما دخلت على بطرس باشا، وجدت عنده فتحي زغلول وكيل وزارة الحقانية – فبادرني بطرس باشا قائلاً: ها أنذا أجيب طلبكم وأحيل الأمر على الجمعية العمومية تقضي فيه بما تشاء. وكانت الجريدة هي أول من نشر هذا الخبر".

جنازة الباشا وإعدام الورداني

قرر الجناب العالي أيضاً أن يُحْتَفل بتشييع جنازة الفقيد في اليوم التالي للحادث احتفالاً رسمياً على نفقة الحكومة، وأن يسير المشهد يوم الثلاثاء في منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً من مستشفى ملتون إلى الكنيسة المرقسية ومنها إلى دير أنبا رويس، وقد بدأت مراسم الجنازة بحمل النعش من الكنيسة إلى المدفن بعربة يجرها ثمانية من الجياد واثنتي عشر عربة مملوءة بأكاليل الزهور.

بكَّر الناس في صباح يوم الثلاثاء إلى الأحياء التي تسير منها جنازة فقيد مصر العظيم حتى خَلَت المنازل والقصور من سكانها وتعطلت كل الأعمال والسيارات وعربات الترام وأغلقت المصارف المالية ونُكِّست الأعلام على جميع المباني الأميرية والقنصليات وفي كل مكان، وأخذت الأجراس تدق. وفي منتصف الساعة الحادية عشر شُيِّعت الجنازة في موكب لم تر له مصر مثيلاً حتى في وفيات ملوكها وأمرائها.

وقد تقدم الموكب فرسان البوليس المصري فرجال المدفعية الإنجليزية، فرجال الجيش المصري، فكبار ضباط الإنجليز والمصريين في الجيش المصري، فتلاميذ المدرسة الحربية، فشمامِسَة الكنيسة المرقسية الكبرى، وفي حضور كل

من السير الدون جورست والسير بول هارفي المستشار المالي ومحمد سعيد باشا وحسين باشا رشدي.

وكان في مقدمة المشيعين: جميع الوزراء دولة الأمير محمد علي بالنيابة عن الجناب العالي، والأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد)، والأمير كمال الدين حسين، ورؤوف باشا القومسيير العثماني، ومصطفى باشا رياض، ونزل النعش محمولاً على أيدي عساكر البوليس حيث كانت عربة من عربات المدافع المصرية يجرها ستة جياد واقفة بالانتظار. وكان الجيش الإنجليزي قد أرسل عربة أخرى من عربات مدافعه لنقل الفقيد، فشكر أهل الفقيد واعتذروا بوجود العربة المصرية، ثم لُفَّ النعش بالعلم المصري، ووضع على المركبة وفوقه سيف الفقيد ونيشانه العثماني، ومشى إلى جانبها حاجبان يحملان نياشين الفقيد العديدة ومن ثم واروه التراب بين جمع غفير، وقد تقدم من حاملي أبسطة الرحمة التي يبلغ عددها الخمسة الأمير محمد علي نيابة عن الخديوي عباس حلمي الثاني، وبعد الصلاة وقف نيافة الأنبا لوكاس مطران قنا مؤبناً الفقيد.

وقد قام الخديوي بتعزية أبنائه وأخيه أمين باشا غالي في بيتهم بعد الوفاة، وهي المرة الأولى التي يقوم فيها الخديوي بزيارة منزل أحد المصريين تقديراً منه لدور بطرس غالي.

كذلك صرح أدوارد غراي في مجلس العموم البريطاني:

"إن الموقف في مصر عقب اغتيال بطرس غالي غير مرض، وإن انجلترا يجب أن تظهر في مصر القوة وأنه إذا استمرت موجة العداء ضدنا فلن نمضي قدماً في تهيئة المصريين لحكم أنفسهم فنحن في مصر أوصياء على أبناء مصر وأوصياء عن أوروبا وأوصياء عن العالم".

وكانت آخر كلماته قبل رحيله:

"يعلم الله أني ما أتيت أمراً يضر ببلادي... لقد رضيت باتفاقية السودان رغم أنفي وما كان يمكن أن أعترض...". ثم قال: "ويسندون إليَّ حادث دنشواي ولم

أكن منها ولا هي مني ولكنها أقوال سادت فأساءت... إن هي إلا غباوة ضعيف صارت وقوة قدير بطشت فتوسطت بينهما كما توسط المصلح بين المتخاصمين فنالنا من شرها ما نال".

ثم قال: "أما عن قانون المطبوعات فهذا عهد كونه لم ينفذ وإنه من اختصاص نظارة الداخلية".

ثم هدأت كلماته قليلاً حيث قال:

"أما أعمالي في المحاكم فليس فيها ما يؤخذ عليّ، لذلك تفضل علي المنتقدون فضربوا عنها صفحاً وكذلك مجالس المديريات وحضور النظار مجالس الشورى وتبادل الآراء بين النظار والأعضاء... كل على قدر وسعة واختياره وعلمه وفضله ...".

ثم سكت وردد آخر كلماته مع صعود آخر أنفاسه:

"فليعلم الله والناس أني ما أتيت في ذلك ما يضر بلادي".

وفي تصريح لشيخ الأزهر عقب اغتيال بطرس غالي، قال:

"إن ذلك المسيحي عمل من الخير للمسلمين ما لم يقدر على عمله كثير منهم".

وقد تبارى الشعراء في رثاء الفقيد خاصة أمير الشعراء أحمد بك شوقي الذي رثى الفقيد بقصيدة مطلعها:

قبر الوزير تحية وسلاماً ... الحلم والمعروف فيك أقاما
ومحاسن الأخلاق فيك تغيبت ... عاماً وسوف تغيب الأعواما
قد كنت صومعة فصرت كنيسة ... في ظلها صلّى المطيف وصاما
القوم حولك يا ابن غالي خُشَّع ... يقضون حقاً واجباً وزماما
يسعون بالأبصار نحو سريره ... كالأرض تنشد في السماء غماماً
يبكون موئلهم وكهف رجائهم ... والأريحي المفضل المقداما

متسابقين إلى ثراك كانهم ناديك في عز الحياة زحاما

بدء التحقيق وإجراءات المحاكمة

اجتمع مجلس النظار عند الخديوي إلى منتصف الساعة الثامنة مساء، وكان التحقيق آنذاك قد بدأ في قسم عابدين، فكان ناظر الحقانية ينتقل بين القسم والقصر لينقل تطور التحقيق. وفي الساعة التاسعة مساء عاد الخديوي إلى قصر القبة وإلى جانبه طبيبه كاوسكي بك. أما التحقيق فقد استمر في القسم وتولته في بادئ الأمر ثلاث هيئات: (الهيئة الأولى مكوَّنة من ناظري الداخلية والحقانية والحكمدار)، وكانت تقوم بسؤال المتهم وخادمه، وبعض ذوي قرباه والمتصلين به. الهيئة الثانية مكوَّنة من رئاسة مأمور الضبط بمحافظة العاصمة المسيو فيليبدس بك، وكانت تدرس الأوراق التي ضبطت في بيته، والهيئة الثالثة مكوَّنة من رئاسة بدر الدين بك مدير الضبط بنظارة الداخلية وكانت تقوم بسؤال الذين وردت أسماؤهم في تلك الأوراق).

عندما ألقي القبض على الورداني، وقد قيَّدوه بحبل من ذراعيه ويديه وأدخلوه في إحدى غرف النظارة ووجدوا في جيوبه أربع وعشرون رصاصة، وخمسة وسبعون قرشاً وساعة فضية، وقبل أن يفتح معه محضر التحقيق الرسمي، سأله وكيل الحقانية: لماذا فعلت فعلتك بالباشا؟ فأجاب غاضباً: لأنه خائن للوطن. وإنه غير نادم على فعلته.

وكان الورداني يسير والقيود في يديه رافع الرأس رابط الجأش كأنه لم يرتكب شيئاً. ذكر في التحقيق الابتدائي أنه لم يؤلمه شيء إلا ضرب حسين رشدي باشا له إذ لم يكن يظنه يقبح (عملاً وطنياً) مثل عمله.

اعترف الورداني في بداية التحقيق أنه قتل المجني عليه لأنه خان وطنه وكان مصمِّماً على قتله من أشهر بعيدة ولكنه لم يتعمد إنفاذ فكرته إلا عقب إعلان الاتفاق الجديد مع شركة قناة السويس، وعدَّد من خيانته أن الأسباب التي دفعته إلى التفكير في قتله ومنها قبوله رئاسة محكمة دنشواي، وتوقيعه اتفاقية

السودان، وإخراجه قانون المطبوعات، واهانته مجلس الشورى والجمعية العمومية، وقال: "**وكنت على نية إنفاذ عزمي أول أمس فحملت مسدسي وجئت إلى موقعي المعروف أمام مركبته، ولكن الظروف لم تيسر إتمام قصدي وخانتني قواي فعدت وتهيّأت للأمر اليوم، فنجحت ووحدي اتحمل مسؤولية عملي ولا شريك لي فيه على الإطلاق. نعم قتلته لأنه خائن لوطنه**".

وذكر في أقواله أنه ليس متصلاً بإحدى الجمعيات الفوضوية لأن مبدأ الفوضوية هو التخريب، وهو ضد مبدئه فهو دستوري محب للنظام. وهذا المبدأ هو الذي جعله يرتكب هذه الجريمة لأنه في البلاد الدستورية يجب سقوط الوزارة وتخليها عن الأعمال متى فقدت ثقة مجلس النواب لها، أي أن الأمة لا تريدها.

وقال الورداني:

"**إن وزارة بطرس فقدت ثقة الأهالي جميعهم، وكان يجب عليها طبقاً للمبدأ الدستوري أن تتخلى عن الأعمال خصوصاً بعد أن اظهرت الجمعية استياءها**".

وفي يوم 3 آذار/مارس في التحقيق كتب الورداني إقراراً بخط يده:

"أنا الذي قتلت بطرس باشا كبير الوزراء المصريين في يوم الأحد الساعة واحدة إفرنجي مساء لاعتقادي أن الرجل خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده، ولست آسفاً على ما ارتكبته لأني أرى ذلك خدمة في بلادي".

فرد عليه فتحي زغلول باشا قائلاً:

"**يا مسكين لو عرفت أنه أكبر وأصدق وطني في خدمة البلاد ما فعلت فعلتك**". ثم تولى النائب العام تحقيقه مع إبراهيم الورداني، وكان النائب العام آنذاك هو عبد الخالق ثروت باشا.

ذكر الورداني أنه القاتل الوحيد دون أن يشترك معه أحد. وأنه يوم السبت قبل الحادث كان مع كل من شفيق منصور وصادق سعد، وكانت وجهته النادي لمقابلة الدكتور حافظ عفيفي. وحينما ووجِهَ بسؤال عن طبيعة الحديث الذي دار بينه وبين شفيق منصور وصادق سعد أجاب بأنه كلام عادي وأقسم بالله العظيم وباغلظ الإيمان بانه لم يتكلم مع أحد بما كان مصمِّماً عليه. وقال أنه توجه ليلة السبت 19 شباط/فبراير أيضاً إلى النادي لتجهيز بعض الأوراق الخاصة بلجنة الإرساليات العلمية.

وقد تولَّى النائب العمومي ثروت باشا التحقيق وسئل عدة أشخاص ممن كانت لهم علاقة بالورداني، ممن وجدت صورهم وأسماؤهم معه أثناء القبض عليه، فضلاً عما كان معه من أوراق تخص الحزب الوطني أو أشخاصاً فيه وكان في مقدمة هؤلاء محمد فريد والذي قرر:

"أنه عرف الجاني منذ سنة 1906 في جنيف حيث كان أميناً عاماً لصندوق جمعية الطلبة المصريين بها، وأن هذه الجمعية أسست لمساعدة الطلبة المصريين الذين يفدون إلى جنيف. وأن علاقته بكل عضو من أعضاء الحزب الوطني".

"وقد خلت مذكرات محمد فريد رئيس الحزب الوطني عن هذا الحادث وقت وقوعه، وهذا إن دل يدل على الصدمة التي لحقت بالحزب من جراء وقوع هذا الحادث الضخم والبعيد الأثر في حياة البلاد والذي كاد يفرق وحدتها إلى دهر من الزمان لولا أن كانت ثورة 1919 فجمعت شمل المسلمين والأقباط كأوثق ما يكون".

وإذا كان القاتل من شباب الحزب الوطني فقد تشعَّب التحقيق، واتجهت تهمة الاشتراك في الجناية إلى لفيف من شباب الحزب، وقبض على كثيرين منهم ثم أفرج عن بعضهم.

قرار الاتهام

في الثالث عشر من آذار/مارس 1910، أذاع عبد الخالق ثروت النائب العمومي

قرار الاتهام في قضية الورداني التي حملت قضية الجناية رقم 14 عابدين 1910. أقامت النيابة الدعوى العمومية على "إبراهيم ناصف الورداني"، وعلى ثمانية بتهمة المشاركة في الجريمة، باعتبارهم جميعاً أعضاء في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول لأغراضها، وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق.

1. إبراهيم ناصف الورداني- 25 سنة - كيماوي ومقيم في مصر، أنه في يوم 21 شباط/فبراير 1910 بسراي الحقانية مصر قتل عمداً المرحوم بطرس باشا غالي. وأطلق عليه عدة مقذوفات نارية من روفلفر كان معه، وتوفي بسببها في يوم 21 منه، وذلك مع سبق الإصرار والترصد بفناء سراي النظارة. وبناء عليه يكون ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة (194) من قانون العقوبات، وتتهم أيضاً كل من:

2. علي أفندي مراد - 24 سنة - مهندس ري الفيوم.

3. محمود أفندي أنيس - 28 سنة - مهندس ري بالمنيا.

4. شفيق أفندي منصور -22 سنة - طالب بمدرسة الحقوق.

5. عبده أفندي البرقوقي - 24 سنة - طالب بمدرسة الحقوق بمصر.

60. عبد العزيز أفندي رفعت - 23 سنة - مهندس تنظيم.

7. عبد الخالق أفندي عطية - 24 سنة - محامي.

8. محمد أفندي كمال - 22 سنة - طالب بالمهندسخانة.

9. حبيب حسن أفندي - 25 سنة - مدرس بمدرسة خليل آغا.

بصفتهم شركاء في الجريمة المذكورة آنفاً طبقاً لنص المواد 194، 40، 43 من قانون العقوبات - بأنهم أعضاء مع المتهم الأول في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول إلى أغراضها، وبذلك يكونون قد اتفقوا على استعمال القوة في تنفيذ تلك الأغراض، وأن جريمة القتل التي ارتكبها المتهم الأول هي نتيجة محتملة لهذا الاتفاق. لذلك تطلب النيابة من حضرة قاضي

الإحالة أن يحيل المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقاً للمواد الآنف ذكرها.

13 آذار/مارس 1910

النائب العمومي عبد الخالق ثروت

الشهود

1. أرمولي بك – عمره 53 سنة – مستخدم بمجلس النظار – يشهد بأنه رأى المتهم (إبراهيم الورداني) انقض بسرعة هائلة على المرحوم بطرس باشا غالي أثناء ركوبه العربة وأطلق عليه الرصاص، وما كانت إلا لحظة قصيرة ووقع الباشا ونزل العربجي الشاهد رقم 2 وقبض على المتهم هو وآخرين معه.

2. فرج جرجس – عمره 55 سنة – عربجي بمنزل المرحوم بطرس غالي – يشهد بأنه لما شرع الباشا في الركوب ووضع رجله في سلم العربة رأى القاتل في هذه اللحظة على مسافة متر تقريباً وأطلق عليه جملة رصاصات في لحظة واحدة ووقع الباشا وقبض هو على القاتل.

3. علي فضلي– عمره 40 سنة – حاجب نظارة الخارجية يشهد بأن لدى ركوب المرحوم بطرس غالي سمع الطلقات فتوجه إلى جهتها وأمسك المتهم وبيده الروفلفر.

4. عباس أفندي حسني – عمره 30 سنة – يشهد بأنه سمع من الورداني بعزمه على قتل بطرس باشا وأنه نصحه بالعدول عن ذلك.

ملحوظة: إبراهيم ناصف الورداني اعترف صراحة بتحقيق النيابة بجريمته بسبق إصراره على ارتكابها.

تحريراً بالنيابة العمومية 13 آذار/مارس 1910.

عبد الخالق ثروت.

وفي 21 آذار/مارس 1910 أحيلوا جميعاً إلى قاضي الإحالة بمحكمة

مصر متولي بك غنيم، وقد نُظِرت القضية أمامه، وصدر القرار ببراءة الأشخاص الثمانية من تهمة الاشتراك في قتل بطرس غالي وقصر التهمة على الورداني. وقال قاضي الإحالة واسمه متولي غنيم القاضي بمحكمة مصر الأهلية أن الأوجه التي حددها القانون للاشتراك في الجريمة لم تتوافر في هؤلاء الثمانية، وحيث إنه منسوب إلى المتهمين أيضاً اتفاقهم في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول لاغراضها، فيتعين بيان ما إذا كان هذا الاتفاق هو اتفاق على أمر معاقب عليه قانوناً، أم للنظر فيما إذا كان الركن المبين في الوجه الثاني (وهو الاتفاق على الجريمة) متوفراً أم لا، وحيث إنه بتصفح قانون العقوبات المصري لم نجد فيه نصاً يعاقب على مثل هذا الاتفاق، وما دام أنه لا نص على العقاب فيه فلا يُعَدّ جريمة، والاتفاق عليه لا يُعتبر شراكة بالمعنى القانوني....

فضلاً عن ذلك، فإنه ثابت أن أعمال الجمعية وقفت من شهر حزيران/ يونيو 1909، أي قبل وقوع الجريمة بسبعة أشهر تقريباً، ولم يثبت حصول مراسلة بين أعضائها أو اجتماع منهم بخصوص العمل باتفاقهم في غضون تلك المدة، بل ثبت العكس اشتغال المتهمين بأعمالهم الشخصية دون غيرها وخصوصاً أنَّ العديد من أعضاء الجمعية كان متغيباً. من جهة أخرى، فإنه ثابت من اعتراف المتهم الأول الاعتراف الصريح الذي ثبت عليه من أول التحقيق إلى منتهاه أنه ارتكب جريمته وحده دون علم رفقائه وبأسباب معينة وهي إمضاء المجني عليه على اتفاقية السودان وإعادة قانون المطبوعات وسعيه في تجديد امتياز قناة السويس.

وأن نية التصميم على القتل لم تختلج في صدره إلا وهو منفرد وقت وجوده في جلسات الجمعية العمومية التي كانت فيها المناقشة دائرة بين المجني عليه وبين نواب الأمة في مسألة قناة السويس، وكانت قبل القتل ببضعة أيام، وذلك لما استعمله المجني عليه وقتها من الشدة في معاملة النواب. وقد تأيدت أقوال المتهم المذكور بشهادة علي أفندي الشمسي الذي كان جالساً بجواره في يوم انعقاد الجمعية العمومية وشاهد انفعاله واضطرابه وقتها وتغيظه من المرحوم بطرس باشا فلا شك في أن ذلك هو الباعث الوحيد لارتكاب هذه

الجريمة. فلهذه الأسباب وبعد الاطلاع على المادة (12) من قانون محاكم الجنايات قررنا:

أولاً: لا وجه لإقامة الدعوى قبل كل من المتهمين الثمانية.

ثانياً: إحالة إبراهيم أفندي ناصف الورداني على محكمة جنايات مصر المحدد لانعقاد دورها يوم السبت الثاني من نيسان/أبريل 1910 لمحاكمته بمقتضى المادة (194) عقوبات.

وجاء في قرار القاضي استمرار حبس المتهم على ذمة هذه القضية وقد أفرج عن المتهمين الآخرين بعد دخولهم السجن بنصف ساعة.

وتولّى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفي، وإسماعيل شيمي بك، ومحمود بك فهمي حسين، محمد علي علوية بك، والأستاذ محمود بسيوني، وأحمد عبد اللطيف بك، والأستاذ مصطفى عزت. أما الورداني فقد وُجِّهت إليه تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار، وهي جريمة عقوبتها الإعدام، وحوكم أمام محكمة جنايات، وكانت برياسة المستر دابروغلي وعضوية أمين بك علي، وعبد الحميد بك رضا المستشارين، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا، النائب العام، وتولّى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفي، وإبراهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر.

وتركز دفاع المحامين في البحث عن السبب الذي أدى إلى وفاة بطرس أنه بعد موت بطرس لم تجر عملية تشريح له لمعرفة سبب الوفاة، فدفع المحامون بأن وفاة بطرس غالي لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الورداني، ولكن عن العملية الجراحية التي أجريت له بالمستشفى على إثر الحادثة وأنها لم تكن ضرورية وهي التي أدت إلى وفاته. وأن العملية عملت بحالة غير مرضية خصوصاً وأنها امتدت زمناً طويلاً عما يلزم عادة في مثل هذه الأحوال. وبعبارة أخرى أن المجني عليه مات عقب عملية ما كانت ضرورية.

وقد قال الدكتور محجوب ثابت – وكان أستاذاً في مدرسة الطب – "**أنه لم يكن من الضروري إجراء العملية خاصة وأن إصابات المرحوم بطرس**

غالي لم تكن مميتة حتماً. وبقاء العملية أكثر من ساعة ونصف له تاثيره السيئ على المصاب بالنسبة لسنه".

كما قرر الدكتور سعد الخادم، أنه شاهد حالة بطرس غالي باشا بعد الإصابة، وأنه كان يكلمه بعقل وأنه - بطرس غالي - قال له: عندي ألم في البطن، وأنه ربط الجرح وركب معه إلى مستشفى ملتون وأنه أصر على أن يغير ملابسه، فكان نبضه جيداً وتنفسه بطيئاً، وأن الكونسلتو - بالأغلبية - قرر عدم لزوم العملية، وأن الكونسلتو رأى العودة الساعة السادسة للنظر مرة أخرى في أمر العملية، وأنه عندما عاد في الساعة السادسة - الكلام لسعد بك الخادم - "وجدتهم شرعوا في العملية". وقال سعد الخادم:

"إن العملية يمكن أن تسبب الموت لأن الأمعاء تركت مسافة طويلة خارجه، كما أكد أن حالة بطرس باشا العامة كانت قبل العملية حسنة بعكس الحال بعد العملية".

وعلى ذلك أقبل الوطنيون يحتجون بأن الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعلي، وأنه لذلك لا يمكن أن يُحْكَم عليه بالإعدام.

وقد كثر القول في تأييد هذا الرأي حتى إن المحكمة نفسها رأت أنه من الضروري أن تطلب النظر في الأمر إلى لجنة طبية خاصة ومؤلفة من طبيبين إنجليزيين وطبيب مصري. وقد انقسمت آراء هذه اللجنة فكان من رأي الطبيبين الإنجليزيين أن الجراح التي نشأت عن عمل الورداني جراح قاتلة، في حين أن الطبيب المصري قرر أنه لولا العملية التي لم تكن هناك حاجة لها لظل بطرس باشا على قيد الحياة.

اعترض على ذلك الدكتور ملتن الذي أجرى العملية، فلما اشتد الخلاف حول هذه النقطة لم تر المحكمة بداً من تأليف لجنة من الدكاترة نولن الطبيب الشرعي ومادن الجراح وعلي بك لبيب ليجيب على السؤالين الآتيين:

- هل الجروح الناشئة عن الإصابة كانت في ذاتها مميتة بدون دخل للعملية أو

كان يمكن للمصاب أن يعيش بدون عملية؟

ـ هل أجريت العملية مع اتخاذ الاحتياطات الطبية المقررة فنياً؟

وتأجلت القضية لجلسة 12 أيار/مايو لتقدم اللجنة تقريرها.

لم يكن أمام المحامين نقطة أخرى يبنون عليها دفاعهم، فالمتهم كتب إقراراً بخطه نصه: **"أنا الذي قتلت بطرس باشا كبير الوزراء المصريين في يوم الأحد الساعة الواحدة إفرنجي مساء لاعتقادي أن الرجل خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده، ولست آسفاً على ما ارتكبته لأني أرى ذلك خدمة في بلادي".**

توقيع: إبراهيم ناصف الورداني، 3 آذار/مارس 1910.

عُدل قرار المحكمة بعد ذلك بعد طلب علي لبيب الاعتذار فشكلت اللجنة من كل من مادن وتوماس بوجي هملتون وبهجت بك وهبي وجاء في تقريرها الذي قدمته للمحكمة أن عدم تشريح الجثة يمنعنا من إعطاء جواب قطعي إيجابي أو سلبي عن السؤال الموجه إلينا، ولكن نظراً للاحتمالات الكثيرة التي يجوز أن تحدث الوفاة فإننا نظن بأن لنا الحق في إبداء رأينا بأن الجروح التي حصلت للمرحوم بطرس باشا غالي كانت في ذاتها مميتة، وأنه لم يكن يمكنه أن يعيش بدون العملية. أما حضرة الدكتور وهبي، فقد خالفنا في الاستنتاج في هذه النقطة حيث قال بأننا نظرنا إلى كل إصابة على حدتها وأبدينا رأينا عن أهميتها وأن مجموع هذه الإصابات باتحاده مع سن المصاب يحدث حالة إكلينيكية خطيرة جداً يجوز أن تنجم عنها الوفاة. ولكن ليس من الضروري أنها تحدث الوفاة وذلك أولاً نظراً للظروف المختلفة المهمة المخففة المبينة بعاليه التي كانت تؤثر بغير شك على سير الأحوال تأثيراً شديداً.

ثانياً: ومن كون التأثيرات الممكن حصولها من هذه الإصابات لا يحصل مفعولها في وقت واحد بل في أوقات مختلفة.

ثالثاً: ومن عدم عمل الصفة التشريحية التي كانت تثير المسألة، وحضرته (الدكتور وهبي) يصر على أن الإنسان ليس له الحق أن يعطي رأياً جازماً عن السؤال الأول الموجه إلينا من المحكمة ويرى أن هذا السؤال يلزم أن يبقى بلا جواب إلا إذا قبل الإنسان الظنون والفروض كحقائق ثابتة.

وفي نهاية التقرير قالت اللجنة إنه نظراً لعدم عمل الصفة التشريحية فقد فقدنا الوسائط التي بها يمكننا أن نحكم على نتائج العملية. ونظراً لقلة البيانات التي جاءت بأقوال الشهود فلا نستطيع كلية أن نعطي جواباً مرضياً على السؤال الموجَّه إلينا وهو:

"هل العملية أجريت مع الاحتياطات الطبية المقررة فنيّاً"

أصدرت المحكمة حكمها بتاريخ 18 أيار/مايو 1910 بإعدام الورداني ونصه كما يلي:

اسم الجناب الأفخم عباس حلمي باشا خديو مصر

محكمة الجنايات

المشكلة علناً تحت رئاسة جناب المستر دابروغلي وبحضور حضرات أمين بك وعبد الحميد رضا بك مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية وسعادة عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومي ومحمد توفيق كاتب المحكمة.

وقد قام عبد الخالق باشا ثروت الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب النائب العام بالتحقيق في القضية، وقد ذكر في مرافعته أن:

"الجريمة المنظورة أمام المحكمة هي جريمة سياسية وليست من الجنايات العادية، وأنها بدعة ابتدعها الورداني بعد أن كان القطر المصري طاهراً منها". ثم طالب بالإعدام للورداني.

إعدام الورداني:

كان الدفاع قد دفع بعدم سلامة قوى الورداني العقلية ولكن صدر حكم المحكمة في 13 أيار/مايو، أي قبل نطقها بالحكم بإرسال أوراق القضية لمفتي الديار المصرية (**الشيخ بكري الصدفي**) لإبداء رأيه فيها (**وهو الرأي الذي أشارت إليه المحكمة في تقريرها**). أخذ المفتي بوجهة نظر الدفاع القائلة باختلال قوى المتهم العقلية وضرورة إحالته إلى لجنة طبية لمراقبته، إلا أن المحكمة لم تأخذ برأي المفتي، وجاءت فتوى المفتي سابقة في تاريخ حكم محكمة الجنايات أن يعترض المفتي على حكم محكمة الجنايات برئاسة الإنجليزي "**دابروغلي**".

ورفع محاموه طعناً عن هذا الحكم أمام محكمة النقض قضي برفضه، ونفذ فيه الحكم.

في الساعة الخامسة من صباح يوم 28 حزيران/يونيو 1910، حضر إلى محافظة العاصمة هارفي باشا حكمدار العاصمة ووكيل المحافظة والقائمقام باكستون ووكيله وجورج فيليبدس مأمور إدارة الضبط بمحافظة العاصمة، وكان جماعة من رجال البوليس السري الراكبين الدراجات يطوفون حول محافظة مصر والسجن وبناء المحكمة. وكانت عربة السجن مهيأة داخل فناء المحافظة ورجال بلوك الخفر مستعدين.

وفي الساعة الخامسة والدقيقة 45 دخل سجن الاستئناف وكيل المحافظة والحكمدار وطبيباً السجن ومأموره وذهبوا إلى غرفة الإعدام ثم جيء بإبراهيم ناصف الورداني ووضع الحبل في عنقه الساعة الخامسة والدقيقة 50 وتلا عليه مأمور السجن حكم الإعدام فقال: "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن الحرية والاستقلال من آيات الله"، ثم قابل الموت برباطة جاش ثابت ثم فتحت الهوة فهوى وبعد قليل حُمِل إلى غرفة التشريح وشُرِّحت جثته حسب العادة وغُسل وكُفِّن وسارت عربة السجن تواً إلى مقابر الإمام الشافعي يحرسها بعض رجال البوليس السري من راكبي الدراجات، ودفنت في مقابر عائلته وكان هناك عمه الدكتور ظيفل حسن. ودعا مراقب المطبوعات عبد الله باشا صغير

مندوبي الصحف وابلغهم تنفيذ الحكم في الورداني. وقال لهم إن السبب في عدم دعوة الصحف هو أن الأمر بالتنفيذ صدر قبل تنفيذه بليلة واحدة لأن الحكومة كانت تنتظر انقضاء مدة العفو، أي المدة التي يمكن للخديوي أن يصدر قراره بالعفو فيها أو تعديل حكم المحكمة حتى إذا انقضت هذه المدة نفذ الحكم.

وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف عن مشاهدة تنفيذ الحكم منعاً شديداً، فكان من وراء ذلك أن أصبح الورداني أول شهيد وطني، واضطر البوليس إلى أن يجتهد لمنع التجمهر حول قبره.

الحادث الذي ارتجت لوقوعه الوحدة الوطنية المصرية

يُعَدّ حادث بطرس غالي هو أول حادث من نوعه في مصر منذ أكثر من قرن عندما قتل سليمان الحلبي كليبر، وأولى حوادث القتل السياسي، التي وقعت في مختلف عهود الحركة الوطنية الحديثة، ولا جدال في الصبغة السياسية للحادثة، لأن الأسباب التي دعت الورداني إلى القتل هي أسباب سياسية، ولو لم يكن بطرس غالي قبطياً لوقعت الجريمة، مهما تكن ديانة المعتدى عليه.

شغلت قضية الورداني الرأي العام المصري طوال هذه الفترة، كان هناك من يعطف عليه ويرى ضرورة الإفراج عنه وعدم محاكمته. نجد سعد زغلول يؤكد أن أدلة المحكمة قاصرة في حكمها بالإعدام على الورداني، وأنه كان يقول:

"ولا أنتقد هذا الحكم في ذاته ولكن الطريقة التي انتهت به. ولقد كان السير جورست متخوفاً من المسألة ويخشى ألا يحكم بالإعدام فيها وأظهر لي هذه الخشية خصوصاً بعد الحكم التمهيدي".

وقد بذل الحزب الوطني وغيره محاولات كثيرة للعفو عن الورداني واهتم الأوروبيون خاصة بالإسكندرية للعفو عن الورداني وكتبوا عريضة وقع عليها 1500 شخص، ولكن جورست سعى لدى القناصل لوقف هذه الحركة، وأوعز بسرقة العريضة التي بلغ الموقعين عليها ثلاثة آلاف. واستمرت الجماهير تدافع

عن الورداني واعتبروه بطلاً وطنياً إلا أن السلطات البريطانية تمكنت من تثبيت أقدامها، فقد نُشِر القانونان الخاصان بالصحافة والاتفاقات الجنائية.

وعلى إثر نشرهما خطب وزير الخارجية السير إدوارد غراي في مجلس العموم البريطاني مهدداً مصر بحماية الأقليات فيها، وتغيير المعاهدات العتيقة الخاصة بها وزادت الصحافة الاستعمارية من تحريضاتها.

رأى البعض في الورداني بطلاً وطنياً وأن ما قام به عمل وطني. وأنشد الأستاذ علي الغاياتي في ديوانه "وطنيتي" "2" قصيدته التي جاء فيها:

ماذا جرى في ساحة الديوان

فدوى نذير الموت في الأركان

ماذا دهى شيخ الوزارة فارتمى

فوق الثرى يشكو الردى ويعاني

ما لي أراه مضرجاً بدمائه

وأرى الرغام بموضع النيشان

وافاه إبراهيم مجترئاً على

ما كان من بأس ومن سلطان

ورماه عن كثب بستٍّ عجلت

خطوات عزرائيل بالأكفان

إلى أن قال:

ما لي أراهم مهرعين إلى الفتى

وأراه لا يبغي فرار جبان

نالوه بالشر الذي يرضيهم

وجنوا عليه وهو ليس بجان

ومضت يد منهم إليه بلطمة

ويداه في الأغلال موثقتان

وجاء في ختام القصيدة:

سألوه في التحقيق عن أسباب ما

نكروه من قتلٍ ومن عدوان

فاجابهم أما القتيل فإنه فيما أراه خائن الأوطان

في مصر والسودان آثار روت

عنه خيانة مصر والسودان

وقد بلغ من عمق الحادث وترسبه في وجدان الأمة أن ظل صداه يتردد حتى تناقله الشعب في طول البلاد وعرضها، وظل يتحدث عن بطولة الورداني الأسطورية، وكيف أنه راح يطلق الرصاص على بطرس غالي وهو يقول له: هذه من أجل السودان، وهذه من أجل دنشواي، إلا أنه قال ذلك بالفعل في التحقيق وليس ساعة إطلاق النار التي لا تحتمل مثل هذا القول.

ولكن وقوع الجناية على رئيس وزراء قبطي وهذه حقاً مصادفة سيئة، جعلت فريقاً من الأقباط يتصوَّر أن القتل كان لأسباب دينية، فلقد كان الحزب الوطني يرى أن الرجل قد خان وطنه وآذاه. ولكن الصحف القبطية، ومعها كثير من القبط، كانوا يرون أن هذه الجريمة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الحديث لم ترتكب إلا بدافع من التعصُّب الديني، وأن بطرس غالي لم يقتل إلا لأنه قبطي. واتهموا الحزب الوطني بأنه هو الذي هيَّج الرأي العام عليه بكتاباته واحتجاجاته على معاهدة 1899 ودنشواي وقانون المطبوعات وقانون النفي الإداري، واعتبرت أن تحريض صحف الحزب المستمر قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب الاغتيال.

وعند ذاك انحرف بعض أفراد حركة القبط انحرافاً خطيراً، فزادوا على الكتابة في الصحف القبطية الشكوى إلى الصحافة الإنجليزية، والنقل عنها في

صحفهم، وسافر بعض رجالهم إلى إنجلترا شاكين مستنجدين. ودعت إلى إيجاد فرق من الاحتلال تجوب المدن لحماية الأقباط، وإغلاق الصحف التي تحرض على كراهية الأقباط. وأعلن الأقباط اللجوء لدولة قوية تكون عضداً لهم في المستقبل، ودعوة لأن يحكم الإنجليز مصر مباشرة؛ لأن الخديوي عباس في نظرهم كان يساند الحركة الوطنية، ودعوا إلى إلغاء الجيش المصري وزيادة قوات الاحتلال. ورددت الصحف البريطانية، كما ردد الكولونيل روزفلت هذه التهمة، واستغلال هذا الحادث في تفجير الخلافات الطائفية. كما أنها من القضايا السياسية التي حاولت إنجلترا استغلالها والتنديد بها، وإثارة الفتنة الطائفية في مصر من خلالها.

المؤتمر القبطي والمؤتمر المصري

استغلت الصحافة القبطية الحوادث البسيطة التي كانت تحدث من الجماهير المتعاطفة مع الورداني، وسيلة لإثارة جماهير الأقباط، وأخذت جريدة المقطَّم الموالية للإنجليز تنشر الروايات المختلفة والمهيجة لمشاعر المسيحيين المصريين وراح فانوس يدعو للاحتلال ولحكم كيتشنر وبأنه لا سلامة للأقباط إلا مع الاحتلال، وعندما قدم المفتي فتواه في قضية الورداني، استخدمتها الصحافة الاستعمارية وسيلة للطعن في الإسلام وإثارة الأقباط. وقالت الغازيت تعليقاً على الفتوى:

"إن الشريعة الإسلامية لا تحسب حياة الوزير المسيحي الأول شيئاً مذكوراً في جنب أحقر المسلمين".

ونهجت الصحافة الاستعمارية الأخرى على غرار الغازيت، فقد مسخت المستند الأصلي الذي ساق فيه المفتي أسباب الرفض لتوهم الناس أنه بمقتضى الشريعة الإسلامية لا يمكن الحكم على مسلم قتل مسيحياً بالموت. وبعد أن شاعت في أوروبا تلك الصورة الممسوخة وعملت عملها في إثارة الحفيظة الدينية في إنجلترا أرغم غراي على إظهار المستند الأصلي، فظهر أنه مستند عادي اتبعت فيه أوضاع اصطلاحية.

ومن هذا الجو المشحون بالكراهية الدينية والإثارة العنصرية كان لا بد وأن يؤدي إلى مواجهة أكبر وانقسام أخطر، وفعلاً تحول المؤتمر الأصلي للأقباط الذي كان مزمعاً عقده في 1910 لبحث مشاكل الطائفة إلى مؤتمر عنصري، وتبعه مؤتمر آخر سمي بالمؤتمر المصري، وقد تما بتحريض المستعمرين.

نشطت الدعوة لعقد المؤتمر القبطي في أسيوط بعد أن ضاعت مساعي العقلاء من الفريقين، مثل إسماعيل أباظة، وواصف غالي في الحد من عنف الثائرين وكبح جماحهم. وترددت الحكومة المصرية في التصريح به خشية الفتنة واضطراب الأمن، وطالبت أن يعقد في العاصمة حتى يمكن تلافي ما قد ينجم عنه.

وحاول البعض ممن يصطادون في الماء العكر في مصر أن يستغل اجتماع المؤتمر القبطي الذي تقرر عقده في سنة 1911 إلى تقوية النزعة الطائفية. كان من المقرر أن يعقد المؤتمر لبحث مشاكل الأقباط وخاصة تأييد سلطة المجلس الملي بحيث يكون له الإشراف على حسابات الطائفة في الأوقاف، اشترك في المؤتمر بعض العناصر الوطنية أمثال مرقص حنا، ومرقص فهمي والكاتب توفيق حبيب.

ينكر سعد زغلول في منكراته أن:

"المعتمد البريطاني جورست لم يكن متحمساً لعقد المؤتمر خشية أن يعمق ذلك من الفتنة الطائفية التي اشتعلت بعد مقتل بطرس غالي، وفي برقية من غراي وزير الخارجية إلى جورست نجده يستشيره عن إمكانية مقابلة أخنوخ فانوس له حيث كان غراي يخشي أن يثير ذلك المسلمين في مصر ولكن إذا رأيت ذلك مناسباً فسوف أفعله. ويرد جورست مؤكداً ضرورة رفض مقابلة فانوس لأن التوتر أصبح بادياً الآن في صفوف المسلمين".

وعلى كلٍّ قررت الحكومة المصرية عقد المؤتمر القبطي بناء على موافقة الحكومة البريطانية، وجاء في هذا القرار:

"بالرغم من معارضة غبطة بطريرك الأقباط الشديدة التي أظهرها رسمياً.

وبالرغم من معارضة فريق الأقباط المعتدلين ونصائح الحكومة، فقد أصرَّ فريق من الأقباط على طلب السماح لهم بعقد الاجتماع في أسيوط حيث قد قاموا بالاستعدادات اللازمة وتعهدوا بعدم حدوث شيء يؤدي إلى الإخلال بالأمن".

فتم انعقاده في يوم الأحد 5 آذار/مارس سنة 1911، بدعوة من مطران أسيوط وبرئاسة بشري حنا بك، واستمرت جلساته إلى يوم الأربعاء 8 آذار/ مارس سنة 1911.

وانحصرت مطالبه في:

1. طلب العطلة يوم الأحد بجانب الجمعة.

2. أن تكون قاعدة التوظف هي الكفاءة وحدها دون نظر إلى نسبة الأقباط العددية في السكان.

3. وضع نظام لمجالس المديريات يكفل للأقباط تمتعهم بالتعليم حتى لا يقتصر التعليم على الدين الإسلامي وحده في المدارس الأولية.

4. وضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصري في المجالس النيابية.

5. جعل الخزينة العمومية مصدراً للإنفاق على جميع المرافق المصرية.

وأخذت بعض الصحف الاستعمارية تدعو المجتمعين إلى أن يحذو حذو المسلمين في الهند الذين اتحدوا وشكلوا الحزب الإسلامي الهندي، وحتى تحدث الحكومة البريطانية نوعاً من التوازن بين المسلمين والأقباط سمح جورست بعقد المؤتمر المصري وهو مؤتمر إسلامي، وقال سعد زغلول أن سعيد باشا رئيس الوزراء يشجع فكرة عقد المؤتمر إرضاء لجورست، وكان الهدف من وراء ذلك بالطبع هو ازدياد قبضة السلطة الاستعمارية، فالمحتل هو المستفيد في النهاية من إذكاء الفتنة الطائفية بين عنصري الأمة.

وفي المقابل تولى مصطفى رياض باشا الدعوة إلى مؤتمر مصري ينظر

في شؤون المصريين جميعاً - أقباط ومسلمين - وسماه المؤتمر المصري، ولم يسمه المؤتمر الإسلامي تأكيداً لوحدة الأمة، وتجاهلاً للأساس الطائفي الذي قام عليه المؤتمر القبطي. وتم انعقاد المؤتمر برئاسة مصطفى رياض في يوم السبت 29 نيسان/أبريل عام 1911، وظل منعقداً إلى يوم الأربعاء 4 أيار/مايو عام 1911. وقد رجا الرئيس المجتمعين في مفتتح المؤتمر أن يحكموا روح العدل وتأييد الروابط الوطنية في مداولاتهم، وأن يكون التسامح الذي عرف عن الإسلام رائدهم فيما يقولون. وتلاه لطفي السيد بتلاوة تقرير اللجنة التحضيرية، فأكد أن المؤتمر يبحث في المصلحة العامة، وينظر في التوفيق بين العناصر المؤلِّفة للوحدة المصرية التي كاد يتصدع بناؤها من جراء المؤتمر القبطي، وأكد أن الأقلية والأكثرية في الأمم لا تقوم على أساس الدين، ولكنها تقوم على أساس المذاهب السياسية، وأن الأمة باعتبارها كائناً سياسياً أو نظاماً سياسياً إنما تتألف من عناصر سياسية كذلك.

فأيّما مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عدداً أو أثراً كان أكثرية وكان الآخر أقلية. وعلى هذا يمكن فهم الأكثرية والأقليات في كل أمة، وليس للدين في ذلك دخل. وبيَّن ما تنطوي عليه الاستعانة بالإنجليز من خطر على الوطن وعلى الجامعة القومية. وأعلن أن اللجنة التحضيرية رأت أن يتناول المؤتمر أيضاً كل ما له علاقة بالأمة ما عدا المسائل السياسية سواء داخلية أو خارجية، ثم تتبع مطالب المؤتمر القبطي مدعماً رده بإحصائيات تبين أن نسبة القبط في الوظائف الحكومية، وفي مجلس المديريات التي تدل نتائج انتخاباتها على تسامح المسلمين، تفوق نسبتهم العددية بمقدار كبير، وأن الموظفين منهم كثرة في بعض الوزارات.

وتوالى الخطباء في هذا المؤتمر الثاني واعترفوا جميعاً بأن:

- الأمة المصرية كلها من عنصر واحد.
- نواب الأقباط في المجالس التشريعية قليلون.
- نظام التوظف في الحكومة مختل فاسد.

- الحقوق والمرافق في مصر يجب أن تكون على الشيوع بين جميع المصريين على السواء لا امتياز لواحد منهم على أحد بكونه مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً.
- الإنجليز هم الذين بدؤوا سياسة التفرقة.

وبانتهاء المؤتمر الأخير انتهت الضجة كلها وعادت الأمة إلى صفائها السابق رغم ما حاوله الإنجليز من إشعال نار الفتنة، فقد كتب مراسل جريدة التايمز في مصر معقباً على المؤتمر الأول أنه لا يمكن التسليم بمطالب المؤتمر لعدم كفاءة الأقباط في تولي وظائف الإدارة.

ومن أهم نتائج المؤتمر أن شعر السير الدون جورست أن سياسته هي المقصودة بهذا الهجوم القبطي، فكتب تقريراً إلى حكومته ينفي فيه تهمة سوء الإدارة البريطانية في مصر. ولعل أغرب ما جاء فيه أنه لم يسمع قبل ذلك عن هذه الشكوى، ولكن ذلك لم يكن يعني في الواقع غير الفشل الذريع للسياسة البريطانية في مصر التي أرادت أن تستفيد من الانقسام الذي يحدثه المؤتمر لتصفية الحركة الوطنية، فلم يكن بد من تغييرها وتغيير من يمثلها فعُيّن اللورد كيتشنر معتمداً بريطانياً جديداً وهو الذي قال عنه السير إدوارد غراي في مجلس العموم البريطاني في 18 تموز/يوليو سنة 1911:

"أن خبرته في الشؤون المصرية وكفاءته وعدم تحيزه سوف تكسبه ثقة الجميع".

واعتبر الأقباط هذا التعيين انتصاراً لهم خاصة؛ وقد بدأ كيتشنر عهده الجديد بإلغاء قانون المطبوعات، ولكن ليس معنى ذلك أن حال مصر قد تحسنت في هذا العهد الجديد بل ظلت سيئة. وأخيراً عرف المصريون أن خيرهم في إخراج اليد الأجنبية التي تسعى دائماً إلى النيل من وحدتهم. وعلى الرغم من هذا الظلام الذي أحاط بمصر والمصريين في هذه الفترة، لم يكن دعاة الشقاق من القبط يمثلون أغلبية فيهم، ولا استطاعوا أن ينجحوا في جذب الكثيرين إليهم، ولا كانوا يقصدون دعوة انفصالية. كذلك كان الشأن بالنسبة لذات الدعاة من

المسلمين، إذ غلبت كفة العقلاء من الفريقين، فهم يهاجمون أي تمادٍ في الشقاق ويحذرون منه سواء كانوا من الحزب الوطني أو حزب الأمة أو العاملين في الحياة العامة من ساسة أو كتاب أو أدباء.

ونذكر هنا رسالة من واصف غالي إلى إسماعيل صبري (من شعراء الطبقة الأولى في العصر الحديث (1854–1923)) يرجوه التوسط في الصلح بين الطائفتين بعد قتل أبيه (بطرس غالي):

سعادة سيدي المفضال إسماعيل باشا صبري

"قيل إن الشعراء أنبياء، إذ هم ساسة الأفكار وقادة الشعوب، فعسى أن يتبعك شعب مصر فتسلك به مسلك الحق والشرف. والآن يجب على كل عضو من أعضاء العائلة المصرية أن يعمل لما فيه التوفيق بين جميع العناصر، وقد رفعت صوتي الضعيف منادياً بالاتحاد والوئام. على أني لست ذلك الرجل الذي في استطاعته أن يحرك عواطف الأمة. فهل لك يا سيدي أن تبذر بذور السكينة والوفاق، لتثبت شجرة المحبة والصفاء، فتثمر ثمار العز والمجد للبلاد. لعمري إن صوتك هو المسموع المجاب، فنظمك سحر يجمع القلوب المتنافرة. وها نحن على مقربة من تاريخ ذكرى وفاة صديقك الحميم (21 شباط/فبراير). فهل تتفضل بنظم قصيدة تضمنها ما كنت ذكرته لي في كتابك الكريم (مثل الأقباط والمسلمين في مصر – وهما العنصران المكونان للأمة – كمثل العينين في الوجه، يؤلم اليمنى ما يؤلم اليسرى). وتكللها بالدعوة إلى أن يكون جسد الفقيد العظيم الحافظ كعبة يقصدها الوطنيون، ووصلة الارتباط المتين بين الأقباط والمسلمين. وإني أشكرك من أجل ذلك باسم والدي، بل بصفتي ابن حنون على وطنه وأمته، وتفضل بقبول احترام أخيك لك ود أبيه".

ويلبي إسماعيل صبري الدعوة فيكتب قصيدة يتحدث فيها عن مصاب المسلمين والقبط في بطرس غالي، قائلاً:

معشر القبط يا بني مصر في السراء قد كنتم وفي الضراء

قد فقدنا منا ومنكم كبيراً كان بالأمس زينة الكبراء

فاقمنا عليه في كل ناد ماتماً داوياً بصوت البكاء

ومزجنا دموعنا بدموع بذلتها عيونكم في سخاء

ورأينا فتك الرزيئة بالعقل وفعل المصاب بالعقلاء

بارك الله فيكم أنتم الناس وفاء إن عُدَّ أهل الوفاء

ثم يقول إن الإسلام والمسيحية كليهما يأمران بالإحسان، وينهيان عن البغي والعدوان، وإن مصر هي أم المسلم والقبطي على السواء خيرهما لهما إن اتحدا وتماسكا. فإن تفرقا فكلهما للأجنبي الغريب.

دين عيسى فيكم ودين أخيه أحمد يأمراننا بالإخاء

ويحكم ما كذا تكون النصارى راقبوا الله بارئ العذراء

مصر أنتم ونحن، إلا إذا قامت بتفريقنا دواعي الشقاء

مصر ملك لنا إذا تماسكنا، وإلا فمصرُ للغرباء

ثم يطلب إلى المسيحيين أن يصموا آذانهم عن دعاة الشقاق الذين يبذرون بذور الجفاء، فيقول:

لا تطيعوا منا ومنكم أناساً بذوراً بيننا بذور الجفاء

لا تولوا وجوهكم شطر من عكر ما في قلوبنا من صفاء

إن دين المسيح يأمر بالعرف وينهى عن خطة الجهلاء

لا يكن بعضنا لبعض عدواً لعن الله مستجيبي العداء

كما ينبغي أن نشيد بجهود الكثير من أبناء هذه الأمة من الأقباط الذين استطاعوا أن يضعوا الحادث في حجمه الحقيقي وأن يتصدوا بحكمتهم البالغة وبصيرتهم النافذة إلى بعض هذه القلة التي أرادت أن تصطاد في الماء العكر وتحاول إشعال الفتنة الدينية. ونفى فكرة وجود خلفية دينية أو طائفية وراء عملية الاغتيال أمثال "نصيف المنقبادي"، و"مرقص حنا"، و"مرقص فهمي".

كتب مرقص فهمي المحامي يقول:

"إذا قتل الورداني تعصباً وحده أو شركائه، فليس ذلك دليلاً على أن كل المسلمين أرادوا هذا القتل بسببه... التضامن هو روح الوطنية وروح كل اجتماع، فلا وطن بدونه، ولا مسلم بدونه، ولا أقباط بدونه".

كما ألقى خطبة في اجتماع عقده القبط بحديقة الأزبكية، ينفي فيها عن المسلمين تهمة التعصب، مسفهاً أقوال الذين يتهمون طائفة من الأمة بالاشتراك في اغتيال بطرس غالي جملة، ويحصر عمل الورداني في شخصه، مؤكداً أن الجريمة التي راح ضحيتها رئيس الحكومة عمل يأسف له كل مصري مسلماً كان أو قبطياً.

وقال مرقص حنا:

"أن التعصب إذا كان موجوداً فلا قضاء عليه إلا بالدستور". ودعا الأقباط إلى كتابة العرائض من أجل الدستور.

والجدير بالذكر أن الأستاذ نصيف جندي المنقبادي المحامي كتب إلى جريدة "الاكلير" في باريس خطاباً يقول فيه:

"اسمح لي بصفتي مصرياً أن أقرر بعض نقط تتعلق بمقتل بطرس غالي باشا رئيس الوزارة المصرية. ليس من اختصاصي تقدير عمل إبراهيم الورداني، ولكني أريد من صميم فؤادي أن أبعد التهم التي أشاعها الإنجليز في العالم ضد هذا الشاب، ليقللوا من النتيجة السياسية لعمله، فقد اتهموه بأنه فتى مختل الشعور، قليل الذكاء وأنه أطاع داعي التعصب بقتله بطرس باشا غالي المسيحي الذي يقولون أنه كان حراً ووطنياً".

"أنا أعرف الورداني شخصياً فهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف، ملأت صدره الوطنية الحرة وليس شخصاً متعصباً.. وأنا بصفتي قبطياً - أعني مصرياً مسيحياً - أصرح بأن حركتنا هي حركة وطنية مجردة ترمي إلى الترقي

والحرية.. وما تهمة التعصب الإسلامي إلا من إشاعات الإنجليز التي يشيعونها ليبرروا المظالم التي يرتكبونها في مصر".

من ناحية أخرى، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة، بأن الاعتداء سياسي بحت، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لا دخل للدين فيها بأي شكل من الأشكال، إن جريمة اغتيال بطرس باشا غالي غير تعصُّبية أو طائفية، أو أنها رصاص وجِّهه مسلم إلى صدر مسيحي.

وقد افتتح السير ألدون جورست المعتمد البريطاني في مصر تقريره عن الحالة العمومية لسنة 1910 بقوله:

"حدث في الأيام الأخيرة من المدة التي تنطوي تحت هذا التقرير جريمة من الجرائم العظيمة العديمة الجدوى التي تشوه محاسن عصرنا من حين إلى حين والتي لم تكن معروفة في مصر من قبل لحسن الحظ".

"أما الباعث على ارتكاب الجريمة فسياسي، ولم يكن للقاتل ثأر شخصي على القتيل ولا كان مدفوعاً بعامل التعصُّب الديني".

ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسي بعد هذه الحادثة، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما في توجيهها، ولا في الباعث عليها. ولقد كانت هذه الحادثة وما صاحبها من اتهام الجاني بالتعصب الديني، بداية تنكر فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية، حتى اضطر قادتهم الأحرار، وفي مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف، والأستاذ مرقص حنا، إلى التردد وقتاً عن متابعة الحركة، مراعاة للفريق الساخط من الأقباط فلم يشترك الأستاذ ويصا واصف مثلاً، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، في المؤتمر الوطني، الذي اجتمع ببروكسل في شهر أيلول/سبتمبر 1910، وخسرت الحركة الوطنية وقتها مساهمته فيها.

أضف لذلك الاعتبارات التالية:

- أولاً: لقد تم اختيار بطرس باشا من قبل الخديوي الذي كان يمثل فكرة

الجامعة الإسلامية، ولما حاول جورست أن يلفت نظره إلى أن دين بطرس غالي ليس هو دين الأغلبية، ازداد الخديوي إصراراً على تعيينه رئيساً للحكومة.

- ثانياً: لقد استقبل الحزب الوطني وزارة بطرس غالي استقبالاً حسناً، كما أن محمد فريد قد كتب في معرض الترحيب بالحكومة أن الأمة على استعداد لنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، فإذا كان بطرس غالي قد فقد بعد ذلك الوطنيين فلا جدال أن ذلك يرجع إلى سياسته وليس إلى ديانته.

وأخيراً فقد كان واصف باشا غالي وزير خارجية مصر في وزارات الوفد منذ أيام سعد زغلول، وكان الحديث يدور دائماً عن وطنيته وكفاءته وأدبه. ونجده يغادر باريس على عجل لمجرد سماعه بأن سعد باشا زغلول قد ضمه للوفد وليشارك في الثورة، وعندما سأله الإنجليز مذهولين: "كيف تنضم لقتلة أبيك؟ فقال:

"أفضل أن انضم لمن قتلوا أبي على أن أنضم لمن قتلوا وطني".

ويغادر مكرم عبيد، دون أن يدعوه أحد، منصب سكرتير المستشار الإنجليزي لوزارة العدل لينضم للثورة. ليس هذا فحسب، بل إنه عندما يختلف سعد مع عدلي يكن حول "مشروع ملنر"، ينفض السبعة المسلمون من حول سعد ولا يبقى معه متمسكاً بالحق الوطني غير واصف غالي وسينوت حنا بك. وعندما ينذر سعد بضرورة إيقاف نشاطه أو النفي 7 كانون الأول/ديسمبر 1921، لا يرفض الإنذار غير مصطفى النحاس وويصا واصف وسينوت حنا وواصف غالي ومكرم عبيد. وهذا ما سجله التاريخ، وليس واصف غالي في نهاية الأمر إلا ابن بطرس غالي، فالمسألة ليست دين بل سياسة. إذن فإن فكرة الاغتيال لأسباب دينية هي غير صحيحة.

ومن حوادث ثورة 1919 أنه عندما أريد اغتيال رئيس وزراء قبطي وهو يوسف وهبه اختير للتنفيذ شاب قبطي (عريان سعد) حتى لا يترتب على الحادث أزمة بين المسلمين والأقباط، كما حدث عند اغتيال بطرس غالي.

الوثائق

وثيقة بريطانية عن اغتيال بطرس باشا غالي والظروف التي ادت إلى اغتياله

Notes for Parliamentary Debate on Egyptian Affairs — Enclosure in Sir E. Cook's private letter to Sir E. Grey of 13 June 1910.

Memorandum respecting Egypt.

(see my desp. No. 76 of June 4, 1910.)

The murder of Boutros Pasha provoked an anti-Moslem outburst in the Coptic press and this resulted in a polemic between the Coptic and nationalist newspapers, the former being more or less the aggressors throughout. The feelings aroused by the crime itself and by the subsequent proceedings against the murderer were the cause of a few trivial incidents in the provinces between Christians and Moslems -- incidents which have been grossly exaggerated in the local Christian press. Considering the strong feelings generated by these events and fomented by the extremists on either side it is a matter for surprise, and at the same time highly creditable to the authorities, that no serious trouble of any kind has occurred.

(a)

2. State of Public Security

(see my desp. No. 67 of May 6, 1910.)

During the last two or three months, the European colonies and the native Christians have been passing through one of those periods of unreasoning panic which in this country have not infrequently followed the occurrence of some untoward event. So far as the ordinary

(b)

ordinary members of the community are concerned the so-called Reign of Terror has existed only in the imagination of its more hysterical and excitable members. Throughout these months all sections of the population have been able to go about their business as heretofore in full security. The only members of society whose safety was perhaps endangered and who required special protection were the Ministers and a few other high placed officials. Some of the precautionary measures taken, such as marching the British troops somewhat more frequently than usual through the city and stationing a strong guard round the Court during the Wardani trial, had incidentally the effect of producing a feeling of alarm in the mind of the ordinary citizen. It was, however, considered wise, even though there was no reason to anticipate a serious outbreak, to make every preparation to repress possible trouble at once, especially as this was the surest way of discouraging any idea of stirring it up.

The feeling of insecurity which undoubtedly continues to exist in spite of the fact that there is no real cause for apprehension is having a very unfavourable effect on the financial and commercial interests of the country, and it is very desirable to make some statement calculated to reassure the public mind on this score.

3. Diminution of
British authority.
(see my confidential
memo. of May22, 1920.

There has not been any real diminution of British authority in Egypt, nor could there be so long as the Occupation lasts. Nobody in Egypt dreams of contesting the fact that the last word is with H.M.G., and is not perfectly well aware that the British Army could at once quell any disturbance which might possibly occur. There has, however, been an apparent diminution of authority, both in the eyes of the natives and of the European colonies, due to the fact that our efforts to develop self-government and to rule the country as far as possible in harmony with native ideas have been entirely misunderstood and mistaken for weakness. This impression has been increased by the fact that, on the one hand, the native Ministers have been encouraged to take more responsibility, and, on the other, British control has been kept as far as possible out of sight. The prevalence of this unfortunate misunderstanding has been the chief reason why the policy of conciliation has not been a success, and has had the effect of encouraging the nationalist agitation. The remedy will come when it is brought home to the people that H.M.G. will not allow themselves to be forced into going further or faster than they think right.

4. Misrepresentations
and false reports.

Most of the absurd rumours which have been circulating in the English press can be traced to local sources and are due, partly to the dissatisfaction of

a

a certain portion of the British community with the local policy followed in recent years, partly to the grumbling of a few discontented English officials with fancied grievances, and partly to the fact that local correspondents of most of the English newspapers are Copts or other native Christians who have been very much up in arms during the recent events. The worst offender in the way of inventing and circulating objectionable reports likely to injure our prestige locally or to create ill-feeling between the English and Egyptians, is the"Egyptian Gazette" which is largely quoted in England and is the source of many parliamentary questions. This newspaper is conducted in a manner typical of the worst form of yellow journalism, and, as a consequence of certain offensive attacks against British officers, it is in very bad odour with the military authorities.

Amongst the numerous myths which have recently been published in the British press may be mentioned the following:-

(1). Insult to the British flag, supposed to have occurred at a skating rink in Cairo -- investigated by the Commandant of Police and found to be entirely without foundation.

(2). Insults to British troops when marching through Cairo -- contradicted by the G.O.C.

(3). Insult to British Consul General at railway station -- the foundation for this story being that a demonstration in honour of two nationalist youths departing for France was taking place at the other end of the train to the carriage reserved for the Consul-General. (They were the two students dismissed for being members

of

of Wardani's secret society.) Though the presence of the Consul-General was known, he was left alone and in peace by those engaged in manifesting their sympathy for these victims of British tyranny.

Khedive.

The idea that H.H. has been allowed to interfere unduly in the Government of the country and to go outside his position as a constitutional ruler is absolutely untrue. The scurrilous attack in the 'Saturday Review' contained most offensive imputations on a friendly ruler who is co-operating cordially with British policy in Egypt, and such gross libels cannot be too strongly stigmatised. As regards the story of H.H.'s land operations at Siwa, the Khedive possesses a few scattered areas of desert land in the neighbourhood of that oasis, acquired in 1903 and 1907 when Lord Cromer was H.M. Representative in Egypt. Their value is quite insignificant. On the other hand, the Khedive has spent more than £4000 in building a mosque for the inhabitants of Siwa, so that H.H.'s pecuniary transactions there have largely benefited the population. The story of the Coastguard collecting taxes on behalf of the Khedive is equally a myth and is a garbled version of the fact that on one occasion a small judgement debt was recovered for the Khedive's estate from some local Bedouins for their convenience and at their request through the agency of the Coastguard.

The legend of the Sheikh who was executed to please the Khedive is a ludicrously distorted account of the case reported in my Secp. No. 138 of November 26, 1909.

6. Mahomed Said Pasha.

The account of the interview between the Prime Minister and a special correspondent of the "Daily Mail" as published in that newspaper was incorrect and was subsequently repudiated by Mahomed Said Pasha. No doubt, like most intelligent Egyptians, he aspires to see this country make gradual progress towards a state of affairs when foreign control will no longer be necessary. It is not true that he is in any way connected with the Nationalist party or gives it encouragement, either in public or private. He accepts unreservedly the fact of the British Occupation, with the necessary corollary that in the (illegible) last resort the views of H.M.G. must prevail, and he undertook his present office on that understanding. Up to the present time he has loyally carried out this engagement, and H.M.G. can feel every confidence that he will do nothing incompatible with it in the future.

7. Wardani trial.

(See my despatch No. 75 of June 4, 1910.)

There was no excessive or unnecessary delay in bringing the murderer to justice, and the Procureur General's preliminary enquiry was conducted with praiseworthy despatch. In view of the possibility of Wardani having accomplices, a large number of witnesses, no less than 110, had to be examined. Notwithstanding this, and the many ramifications of the affair, the enquiry was completed in 26 days. In spite of a postponement, granted at the request of the advocates of th the

the accused, the case came on for hearing exactly two months after the murder, or 37 days earlier than the average time in Egypt between the commission of a crime and its trial, which in 1909 was 87 days. This period compares favourably with the average time in the principal countries of Europe, which works out at between 3 and 4 months. In England, criminal cases often last longer than this.

The Mufti's opinion on the religious aspect of the case, which has to be asked before a death sentence is pronounced, is looked upon as a pure formality and is never taken into account by the Tribunal. The fetwa is nearly always of an evasive character and very rarely expresses approval of the death penalty. Considerable capital has been made by the native Christians and their newspapers out of the fact that the Fetwa in this case pronounced against the death sentence; the Mahomedan press has shown a disposition to ignore the subject and has not so far attempted to use the Mufti's opinion as a lever to stir up religious feeling against the execution of the sentence.

5. Rejection of Suez Canal Concession.

During the negotiations between the Egyptian Government and the Company, H.M.G. consistently abstained from using their position as Egypt's trustee to interfere on behalf of British commercial and financial interests, to which the proposed scheme was by no means altogether advantageous.

At

At the time when the question of referring the scheme to the General Assembly arose, the majority of the Council of Ministers was unfavourable to the scheme itself, though prepared to agree to its submission to the Assembly. Consequently, as the rejection of the project by the Council would have created a very embarrassing situation locally, this course was adopted. Consultation of the Assembly was justified by the fact that the project was of exceptional importance and analogous to a loan -- the raising of loans being amongst the matters which, by the Organic Law, must be referred to the General Assembly. At this time it was not of course intended to give effect to an unfavourable opinion on the part of the Assembly and the terms of reference were carefully drawn up in that sense. It was hoped that the delay caused by the convocation of the Assembly would give time for the conversion of the recalcitrant Ministers. Also, from the House of Commons point of view, it would have been difficult to defend a refusal even to hear the views of the body supposed to represent the country.

When, some months later, the question came before the full body of the General Assembly, the situation had entirely changed. The Ministers had, indeed, come round in favour of the project, but in the meantime the Nationalist press had stirred up a violent agitation against it, which culminated in the assassination of the Prime Minister. In spite of this opposition, the new Ministry was prepared to defend the scheme before the General Assembly and in fact did so. But it would have been unfair to ask the Ministers to begin their

term

term of office by defying a strong current of public opinion, and, moreover, even if they had been prepared to do so, their usefulness for the future would have been greatly impaired. In these circumstances, in spite of the obvious disadvantages of giving way, I considered that the lesser of two evils was to abandon the project and I therefore concurred in the decision of the Government to abide by the opinion of the General Assembly. The main consideration which led me to this view was that, though the arrangement was undoubtedly advantageous to Egypt from the financial point of view, it could not be denied that it engaged the distant future of the country in such a way as to involve weighty considerations other than the purely financial ones. In these circumstances I thought, and I still think, that it would have been unwise to impose upon Egypt a project of this exceptional nature in the face of the strong and general dislike of it which developed in the course of the discussions.

Cotton-worm destruction.

In the years 1905 and 1906 a special staff was appointed to assist the provincial authorities in executing the prescriptions of the Law of 1905 for the destruction of the cotton-worm. In 1907 the same system was continued, but with less central control. In 1908 it was thought that the local authorities, with the co-operation of the cultivators, would have learnt how to carry out the measures without special assistance from head-quarters. The instructions issued on the subject were the same as in previous years, with the

the exception that the work was entrusted to the permanent staff of the provinces. Unfortunately, there appears to have been no readiness on the part of the cultivators to co-operate, and the local authorities failed to infuse the required energy, with the result that the measures were far from being as effic acious as under the old system. In 1909 the administrative measures were again put in force throughout the country, and a special staff appointed from head-quarters to supervise the operations. Unfortunately, the results anticipated from this campaign were somewhat neutralised by an exceedingly severe visitation of this pest. Very complete arrangements have been made for 1910. The staff has been very carefully selected and the operations have been put in hand six weeks earlier than last year. It must be borne in mind that these measures are only intended for the destruction of the ordinary cotton worm, and according to the latest investigations it appears doubtful how far the ravages of this insect have any very pronounced effect on the yield of cotton. In any case, in 1909, the chief cause of the falling-off was the boll-worm, for the destruction of which the method of hand-picking, which the regulations in question are intended to enforce, is not suitable.

10. English officials in the Egyptian Service.

There have been no reductions in the number of the Anglo-Egyptian officials on any considerable scale during recent years. A few higher places, formerly occupied by Englishmen, have, on vacancies occurring, been filled by Egyptians. Also, in the Education Department

Department, the expansion of teaching in Arabic has caused a reduction in the number of English schoolmasters. In other departments there has been practically no change in the number of Englishmen employed. In the one or two instances in which English official have complained of compulsory retirement, it has been a question of the merits of the individuals concerned and not of the replacement of Englishmen by Egyptians.

The prevalent idea that the English Inspectorate of the Ministry of the Interior has been weakened is a delusion. There has been practically no change in their number of recent years, and they are employed in all the important branches of the work of this Ministry, especially in connection with the maintenance of public security in the provinces.

: Department of Agriculture

The Government have approved in principle the creation of a department of Agriculture and steps are now being taken to settle the details of its organization & to select a suitable Head.

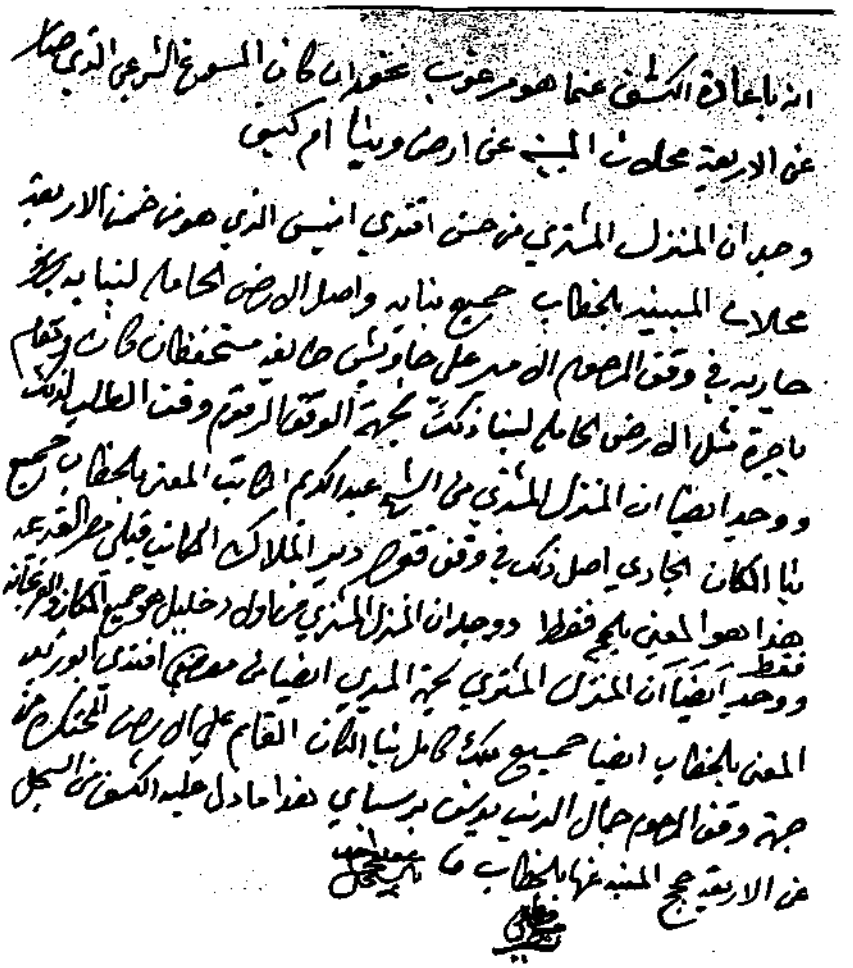

أوراق بتوقيع بطرس باشا غالي وكيل الحقانية

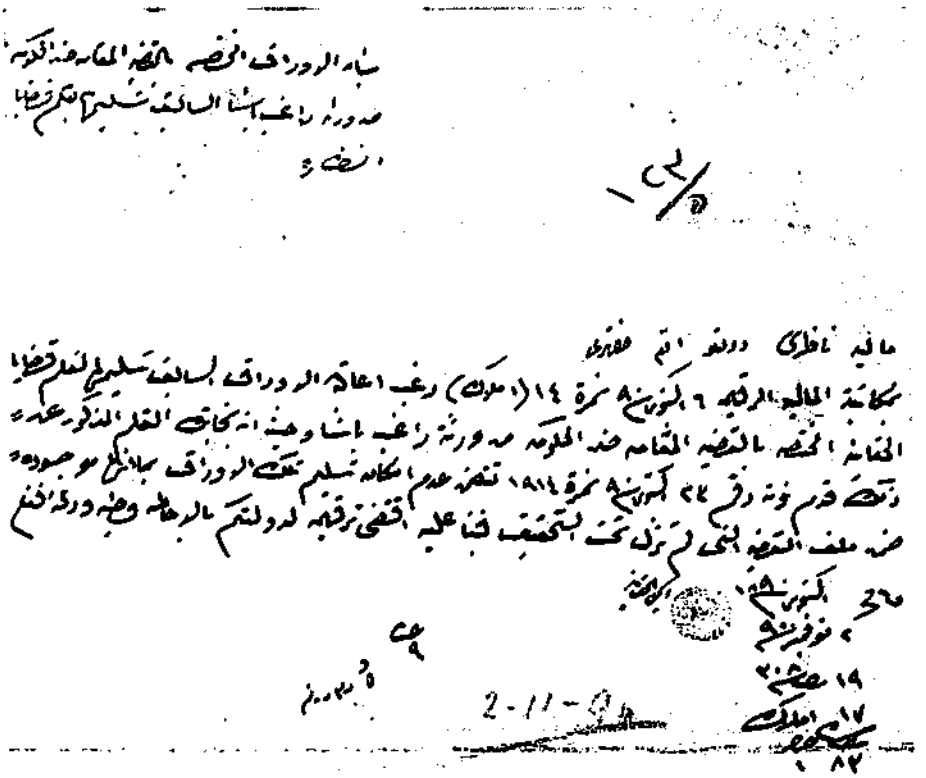

أوراق بتوقيع بطرس

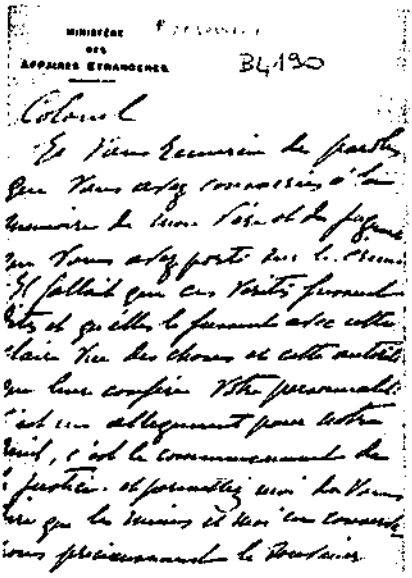

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

B4190

خطاب من واصف غالي إلى أخيه نجيب بعد اغتيال والدهم.

خطاب من نجيب غالي إلى روزفلت يشكره على كلمته بمناسبة اغتيال بطرس غالي

B30/4

أخبار صحفية هامة عن واقعة اغتيال بطرس غالي

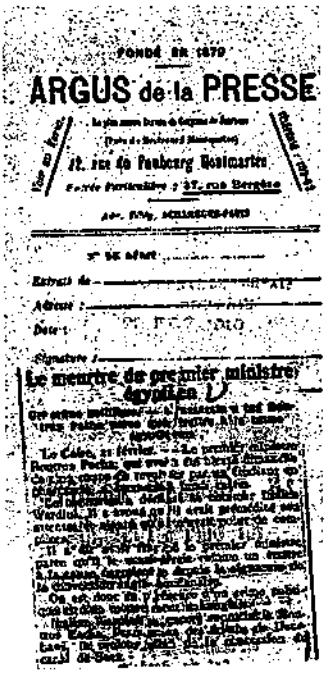
FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le meurtre du premier ministre égyptien

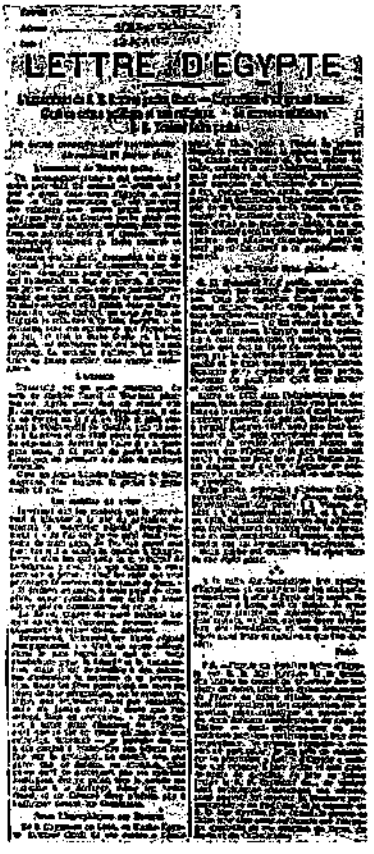
LETTRE D'EGYPTE

اغتيال بطرس غالي وهوية الورداني.

B3125

FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Bureau de Coupures de Journaux

(Près du Boulevard Montmartre)

12, rue du Faubourg Montmartre

Entrée Particulière : 37, rue Bergère

Voir au Verso

TÉLÉPHONE : 102-52

Adr. Télég. ACHAMBURE-PARIS

N° DE DÉBIT

Extrait de

Adresse :

Date : 24 Fl 1910

Signature :

L'Assassinat du premier Ministre d'Egypte

Le Caire, 22 février.

Les obsèques solennelles de Boutros pacha Ghali ont eu lieu ce matin. Une foule énorme suivait le convoi.

Le corps a été mené au cimetière sur un affût de canon recouvert d'un drapeau égyptien. Toute la ville est en deuil.

Le meurtrier est un anarchiste isolé ; toutes les autres personnes arrêtés ont été relaxées.

Le calme est complet.

Toute la presse réprouve l'attentat. Les grands organes européens prêchent la modération. Quelques-uns disent qu'il faut réprimer le nationalisme par la force. Les nationalistes protestent énergiquement contre l'accusation d'avoir participé à l'attentat.

B3263

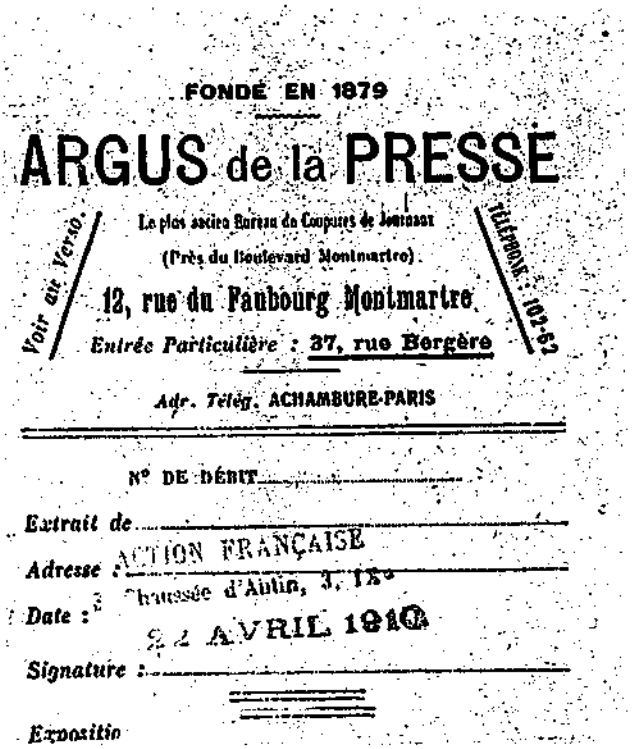

FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Bureau de Coupures de Journaux

(Près du Boulevard Montmartre)

12, rue du Faubourg Montmartre

Entrée Particulière : 37, rue Bergère

Adr. Téleg. ACHAMBURE-PARIS

Voir au Verso

TÉLÉPHONE : 102-52

N° DE DÉBIT

Extrait de

Adresse : ACTION FRANÇAISE

Chaussée d'Antin, 3, Pa

Date : 22 AVRIL 1910

Signature :

Exposition

Le procès de l'assassin de Boutros-Pacha. — Le procès de l'assassin du premier ministre Boutros-pâcha a commencé dans la matinée d'hier.

Répondant au président, qui lui demandait s'il avouait le meurtre, l'accusé a déclaré qu'il s'expliquerait après la plaidoirie de son avocat.

Le docteur Milton a déclaré que la mort de Boutros pacha était due au choc traumatique et à l'hémorragie. L'opération n'a nullement été cause de la mort.

Plusieurs docteurs déposent que l'opération de Boutros n'était pas nécessaire.

Plusieurs instituteurs et des professeurs déposent que c'était un garçon tranquille, de bonne conduite, mais un mauvais élève, faible de caractère. — (*Le Caire, 21 avril.*)

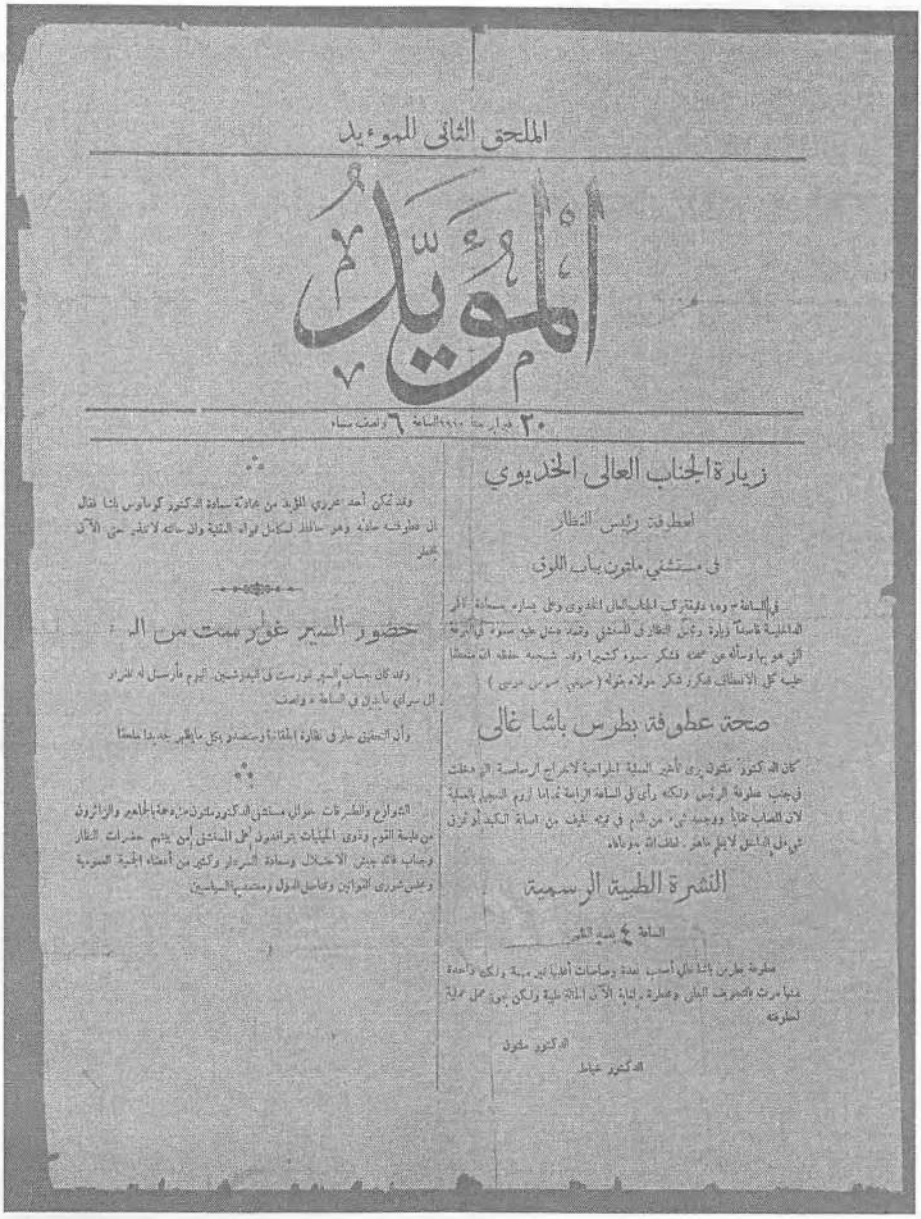

الملحق الثانى للمؤيد

المؤيد

٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ الساعة ٦ بعد مساء

زيارة الجناب العالى الخديوي

لعطوفة رئيس النظار

فى مستشفى ملتون بباب اللوق

فى الساعة ٣ و٥ دقيقة تشرف الجناب العالى الخديوى وعلى يساره سعادة رئيس النظار العظيمة فاسحة زيارة رئيس النظار فى المستشفى وقضيا مثل هذه المدة فى الغرفة التى هو بها وسأله عن صحته فشكر سموه كثيرا وقد شجعه حضرته ان يتمسك جلب كل الاعتناء فشكر سموه مولانا (صاحب السمو الخديوى)

صحة عطوفة بطرس باشا غالى

كان الدكتور ملتون يرى تأخير العملية الجراحية لاجراء الرياضة التى دخلت فى جنب عطوفة الرئيس ولكنه رأى فى الساعة الرابعة تمام اليوم التاسع بالعملية لان القلب خافق ووجد شيء من الدم فى فمه فخيف من اصابة الكبد او غيرها شيء فى الداخل لا يعلم ماهو . فالله يقدره ويوفقه

النشرة الطبية الرسمية

الساعة ٤ بعد الظهر

عطوفة بطرس باشا غالى أصيب بعدة رصاصات أطلقت عليه من مسدس واحدة منها مزقت الجزء العلوى من عضلة . الرئة الآن الحالة طيبة ولكن يبقى محل عملية لعطوفته

الدكتور ملتون

الدكتور خياط

وقد تكلم أحد محرري المؤيد من عناية سعادة الدكتور كوماتوس باشا فقال ان عطوفته حالته وهو حالا لم تكمل قواه العقلية والدماغية لا تقل عن الآن بخير

حضور السير غورست من الهند

وقد كان بحساب السير غورست فى البهوشين اليوم فأرسل له تلغراف ان سيراي تأجيل فى الساعة ٥ وانصت

وأن الحفيل جار فى نظارة الخارجية وسيصدر بكل مايظهر جديدا ملحوظا

الشوارع والطرقات حول مستشفى الدكتور ملتون مزدحمة بالجماهير والراغبون من طبقة النوم وذوى المهيبات يترددون لحل المستشفى لمن يتيسر حضرات النظار وحجاب فاتحة جيش الاحتلال وسعادة السردار وكثير من أعضاء الجمعية العمومية وعضو شورى القوانين وقناصل الدول ومندوبى السياسيين

المؤيد 20 شباط/فبراير 1910

UNE EGLISE COMMEMORATIVE
AU CAIRE

On vient d'inaugurer au Caire une église édifiée à la mémoire de Boutros Ghali pacha, le premier ministre égyptien assassiné le 21 février 1910, au sortir de son cabinet de travail. La cérémonie, très imposante, avait attiré une foule de notabilités. Les ministres y assistaient ainsi que les agents diplomatiques des puissances ; le khédive était représenté par le chef de son cabinet et par son grand maître des cérémonies.

Boutros Ghali pacha est le seul Egyptien de race qui soit parvenu à gouverner son pays depuis la conquête des Arabes, c'est-à-dire depuis treize siècles. Copte d'origine et de religion chrétienne, il était cependant très aimé de ses compatriotes musulmans, qui appréciaient les hautes vertus civiques et les services précieux que, sa vie durant, le grand patriote a rendus à son pays.

Le grand cheik de l'université d'El Ashar avait, du reste, expliqué et résumé le sentiment général de ses coreligionnaires, quand il dit, au lendemain de la mort de Boutros pacha : « Peu de musulmans ont fait, aux musulmans, autant de bien que ce chrétien. »

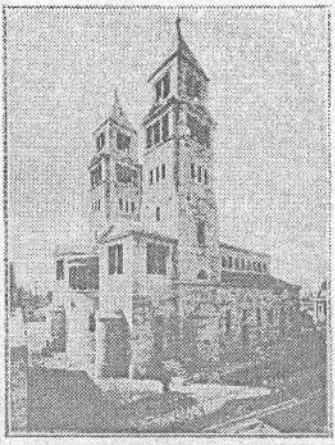

Eglise copte élevée au Caire
la mémoire du ministre Boutros Ghali pacha
assassiné en 1910. — *Phot. W. Hanselmann.*

B 3065

M _____ N° _____

Adr. Télégrap. COUPURES PARIS
TELEPHONE 101-50
ASCENSEUR
Fondé en 1889

LE COURRIER de la PRESSE
A. GALLOIS & CH. DEMOGEOT
21, BOULEVARD MONTMARTRE, PARIS
FOURNIT COUPURES DE JOURNAUX & DE REVUES SUR TOUS SUJETS & PERSONNALITÉS

A LOUER POUR PUBLICITÉ
Le Verso et partie du Recto des fiches du COURRIER de la PRESSE

Journal : Matin - Soir
Date : 22 FÉVRIER 1910
Adresse : Paris
Signé :

TARIF : 0 b
Tarif réduit, pa
d'avance, sans
le temps limité.

Un attentat au Caire

BOUTROS PACHA, PREMIER MINISTRE, BLESSÉ DE TROIS COUPS DE REVOLVER PAR UN ETUDIANT.

Le Caire, 21. — Boutros Pacha, premier ministre [illegible] étrangères d'Egypte, a été aujourd'hui blessé à coups de revolver par un étudiant, qui fut arrêté aussitôt après l'attentat.

L'étudiant déchargea cinq fois son arme; trois balles atteignirent le premier ministre mais deux ne lui firent que des blessures légères.

Ce crime revêt un caractère politique, le meurtrier étant un nationaliste. Celui-ci a déclaré qu'il avait voulu tirer vengeance de plusieurs mesures gouvernementales attribuées par les nationalistes à Boutros Pacha.

FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Bureau de Coupures de Journaux
(Près du Boulevard Montmartre)

12, rue du Faubourg Montmartre

Entrée Particulière : 37, rue Bergère

Adr. Télég. ACHAMBURE-PARIS

Nº DE DÉBIT

Extrait de PETIT CAPORAL

Adresse : 3, Rue [illegible] IXe

Date : 22 AVRIL 1910

Signature :

Le Terrorisme en Egypte

L'assassin de Boutros pacha devant le tribunal. — Attitude insolente du misérable.

Le procès de l'assassin du premier ministre Boutros pacha a commencé dans la matinée.

Répondant au président, qui lui demandait s'il avouait le meurtre, l'accusé a déclaré qu'il s'expliquerait après la plaidoirie de son avocat.

Le docteur Mitton a déclaré que la mort de Boutros pacha était due au choc traumatique et à l'hémorragie. L'opération n'a nullement été cause de la mort. Les coups de feu ayant perforé le foie en deux endroits, l'opération offrait la seule chance de sauver la victime.

Après l'interrogatoire des témoins à décharge, le Tribunal s'est ajourné à cet après-midi.

L'ordre n'a pas été troublé : aucun incident ne s'est produit.

13260

FONDÉ EN 1879

ARGUS de la PRESSE

Le plus ancien Bureau de Coupures de Journaux
(Près du Boulevard Montmartre)

12, rue du Faubourg Montmartre

Entrée Particulière : 37, rue Bergère

Adr. Télég. ACHAMBURE-PARIS

Nº DE DÉBIT

Extrait de [illegible] PETIT

Adresse : [illegible] PARIS

Date : [illegible] 1910

Signature :

Attentat contre un Ministre égyptien

Un fanatique le blesse grièvement de cinq balles de revolver

Le Caire, 21 février. — Un jeune nationaliste a tiré aujourd'hui, à bout portant, non loin du ministère, cinq coups de revolver sur le premier ministre, Boutros pacha Ghali. Celui-ci a été grièvement atteint par l'un des projectiles qui lui a traversé le foie ; les quatre autres balles lui ont fait des blessures peu graves à la poitrine.

Le meurtrier a été arrêté.

Boutros pacha a été transporté à l'hôpital; il avait reçu cinq balles, mais elles ont pu être extraites.

L'état de Boutros pacha est grave, mais on espère que la vie du premier ministre n'est pas en danger.

Le meurtrier est un nationaliste ; il est pharmacien et habitait Le Caire.

F.O. B33
From The Times Dec 22 /12

THE COPTIC CHURCH IN CAIRO.
Disorderly scene at a
dedication.

From our own correspondent.
(Cairo, Feb. 21).

An unfortunate incident to which, however, no political or religious significance should be attached, occurred this afternoon on the occasion of the dedication of the Coptic Church, which has been erected here in memory of Boutros Pasha. When the service was nearing the close a commotion took place among the Coptic students, who were present in large numbers in the precincts of the Church. They attempted to force their way into the building, and some succeeded. These were ejected, but as the commotion did not cease the service could not be concluded.

The explanation given is that the disturbance, in which, it must be borne in mind, only Copts were implicated, was due to the impatience of the students at not being admitted into the church, since they were under the impression that the service was over.

A large number of people were present at the dedication, including the members of the Diplomatic Corps.

وثيقة بريطانية عن الكنيسة القبطية وموقفها من اغتيال بطرس باشا غالي

صورة اللورد كرومر Lord Cromer المندوب السامي البريطاني في مصر (1883-1907)

صورة بطرس باشا غالي (1846-1910)

صورة بطرس باشا غالي (1846-1910)

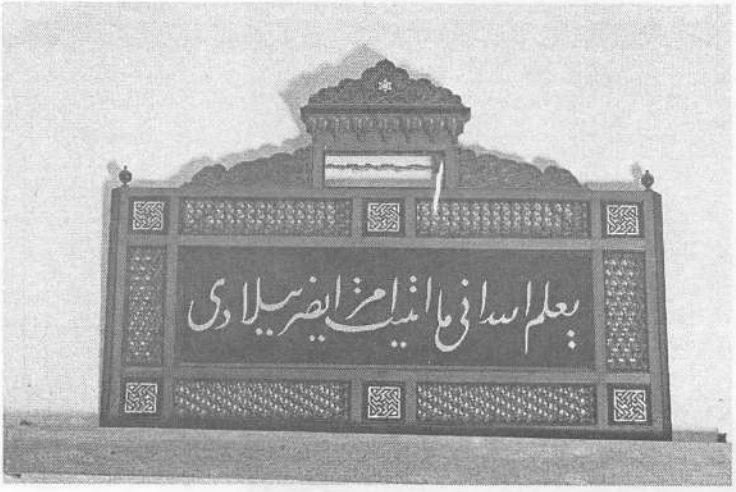

آخر كلمات بطرس باشا غالي قبل رحيله

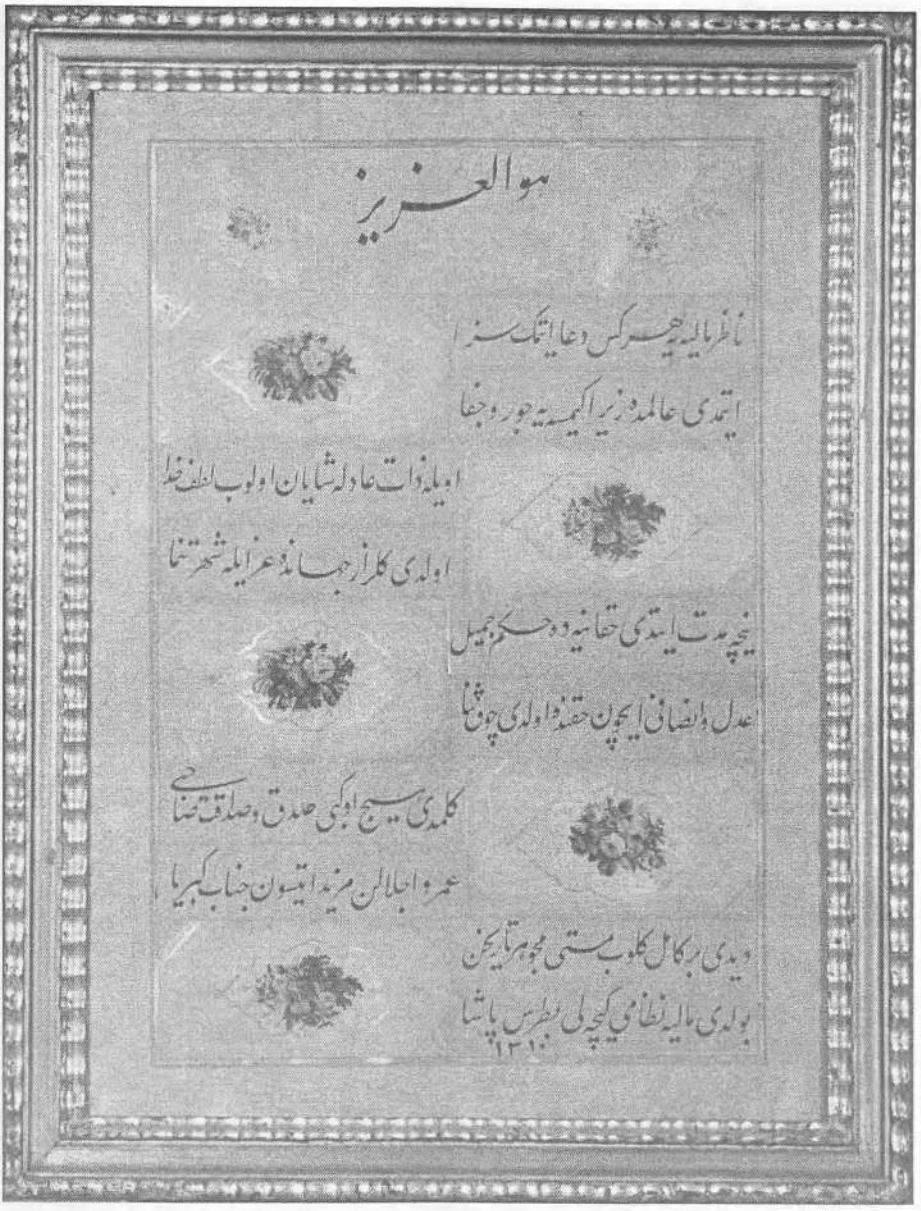
هو العزيز

ناظر مالیه یه جسور کس دعا ایتمک سزا
ایتدی عالمده وزیر اکیمسه یه جور وجفا
اولیه ذات عادله شایان اولوب لطف خدا
اولدی کلزار جهانده عزایله شهر تما
یخچه مدت ایتدی حقانیه وحکم جمیل
عدل وانصافی ایچون حقده اولدی چون ثنا
کلمدی سیج اوکی صادق وصداقت صفاسی
عمر واجلالن مزید ایتسون جناب کبریا
دیدی برکال کلوب مستی مجوهر تاریخن
بولدی مالیه نظامی کچه لی بطرس پاشا
۱۳۱۰

قصيدة مدح لبطرس باشا غالي وزير المالية

صورة بطرس باشا غالي (1846-1910)

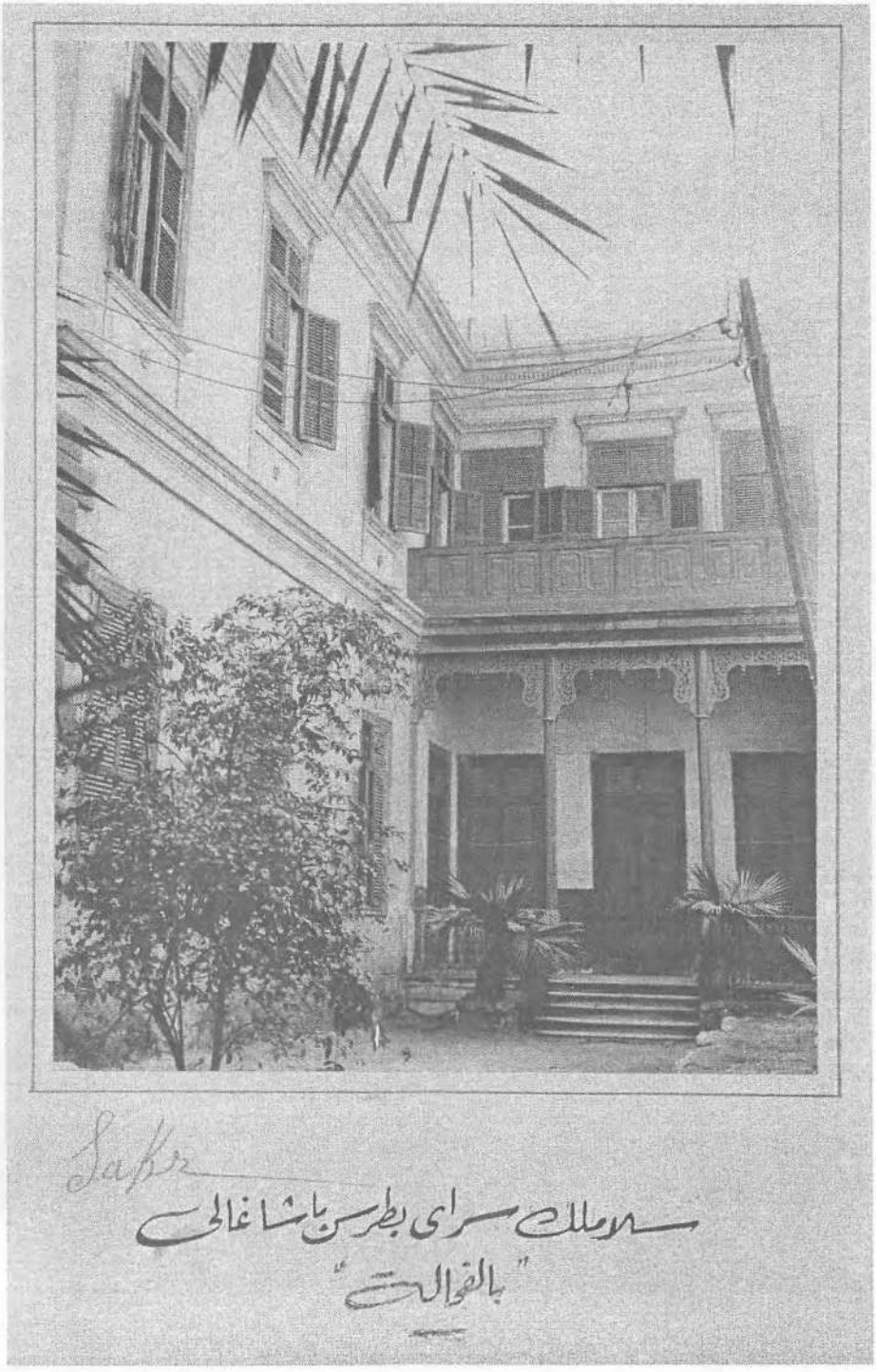

Safar

سراى بطرس باشا غالى
"بالقوالة"

صورة بطرس باشا غالي (1846-1910)

اللوحة التأسيسية للكنيسة البطرسية (باللغة العربية)

اللوحة التأسيسية للكنيسة البطرسية (باللغة القبطية)

إبراهيم بك الورداني
(قاتل بطرس بك غالي)

إبراهيم بك الهلباوي

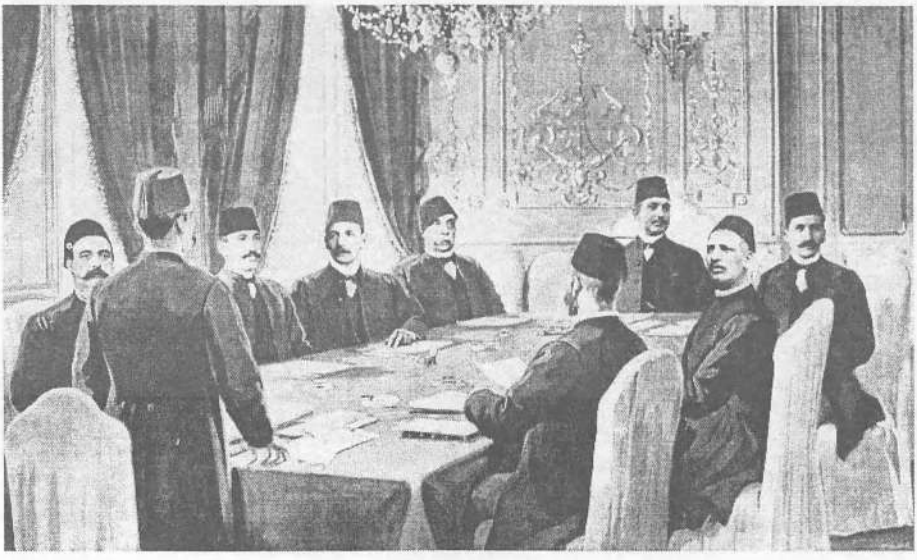

اجتماع وزاري لبطرس باشا غالي

المتهمون في حادثة دنشواي

جنازة بطرس باشا غالي 1910

المندوب السامي البريطاني لمصر السير ألدون غورست Sir Eldon Gorst
(1911-1907)

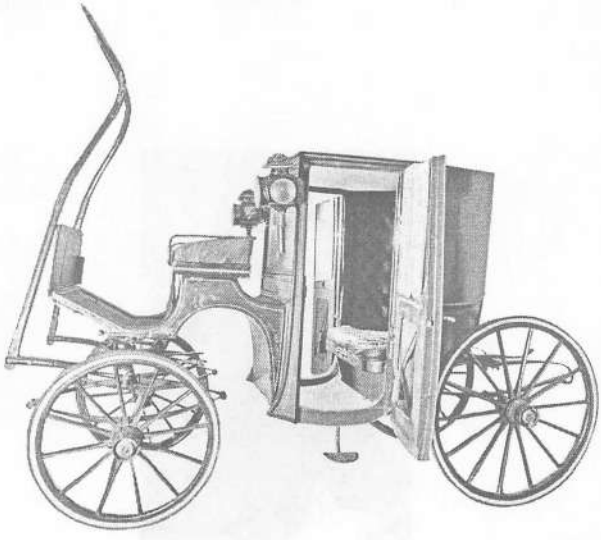

العربة التي اغتيل فيها بطرس باشا غالي

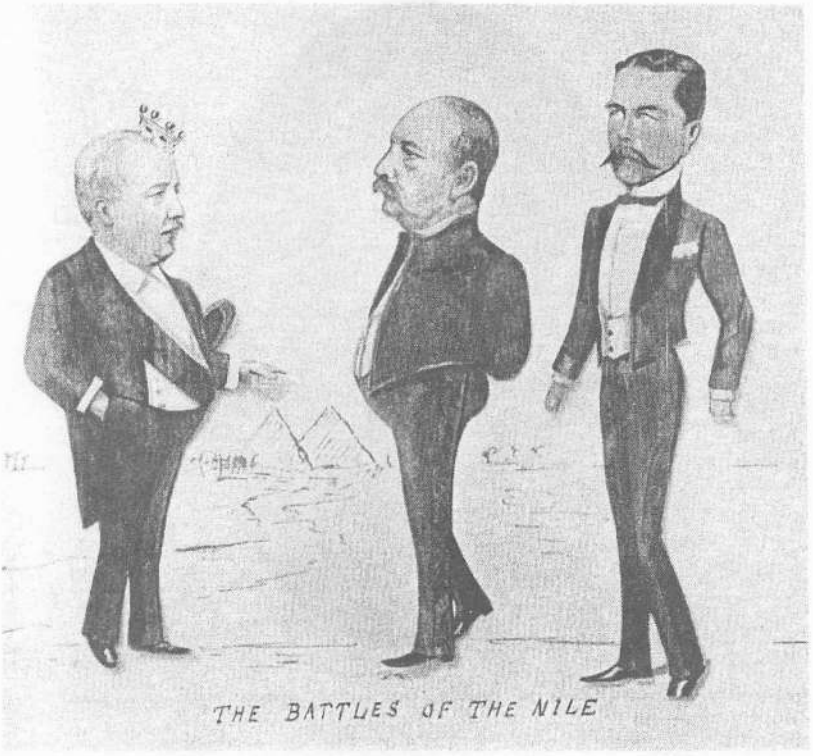

Lord Cromer | General Sir Francis Grenfell | General Sir Herbert Kitchener

اللورد كرومر

صور لبطرس باشا غالي

بطرس باشا غالي
رئيس وزراء مصر
ولد سنة ١٨٤٧ وتوفي سنة ١٩١٠

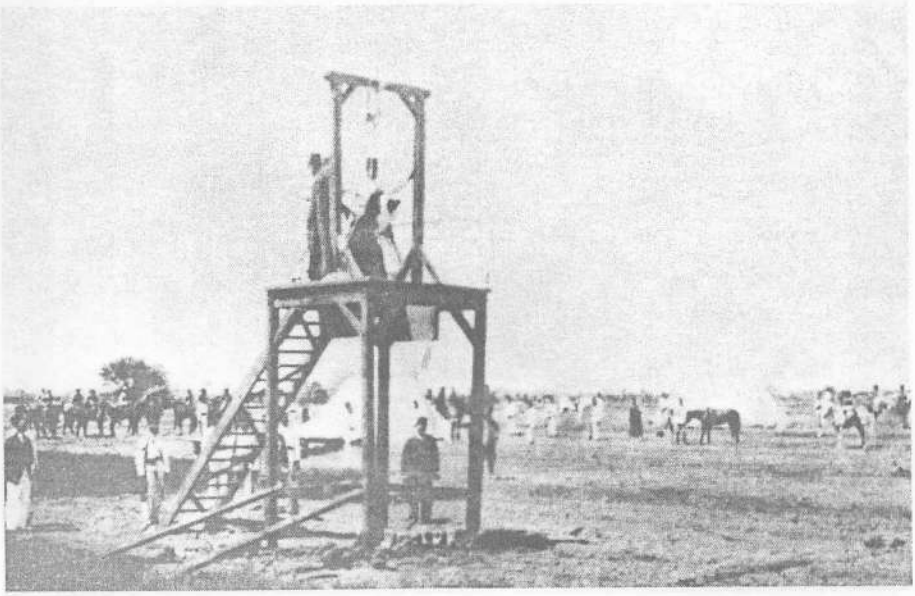

منظر تنفيذ أحكام قضية دنشواي

جثمان بطرس باشا غالي

مشهد اغتيال بطرس باشا غالي

سراى بطرس باشا غالى "بالقجالات"

الخديوي عباس حلمي الثاني

فتحي بك زغلول

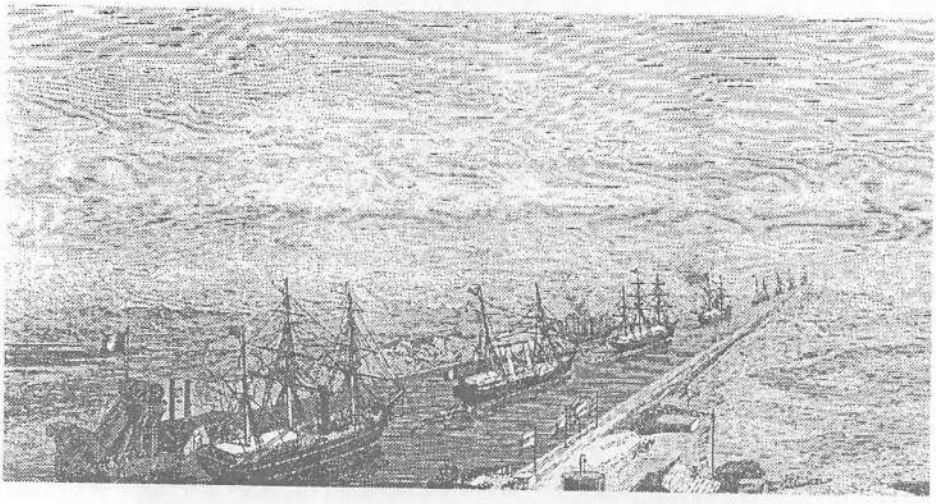

قناة السويس

صورة محمد فريد بك

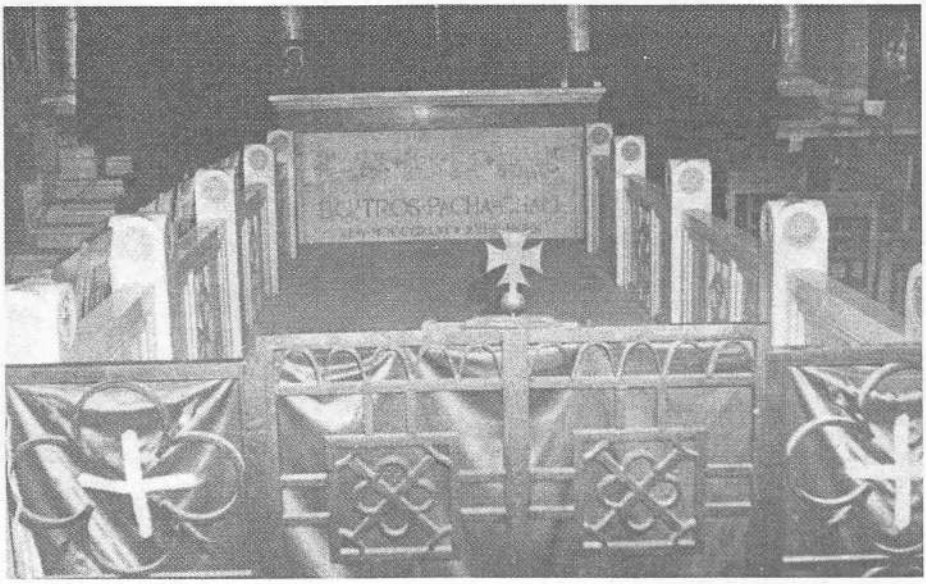

مدفن بطرس باشا غالي

مدفن بطرس باشا غالي

الفصل الثاني

اغتيال السير لي ستاك..
أم اغتيال سعد زغلول وحلمه؟

(19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924)

في الساعة الثانية بعد ظهر الأربعاء 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، وبينما كان السير لي ستاك، سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان عائداً في سيارته من مكتبه بوزارة الحربية قرب شارع القصر العيني بالقاهرة، إلى مسكنه بالزمالك، ومعه الكولونيل باتريك كامبل (وهو ياوره الخاص) – وبعد أن تحركت بهما السيارة قليلاً– أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين له في سيارة بشارع الطرقة الغربي (**تغير اسمه بعد ذلك إلى شارع إسماعيل باشا أباظة**). أُصيب السردار إصابات بالغة، كما أصيب ياوره البكباشي كامبل وسائق سيارته وجندي آخر، وقد توفي السردار متأثراً من إصابته بست رصاصات في منتصف ليل يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1924.

ارتجت البلاد لهذا الحادث المروِّع، وتوقع الناس له عواقب خطيرة، إذ كان هدفه من أكبر شخصيات إنجلترا العسكرية في مصر والسودان، وترتبت عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها، وذهب الناس مذاهب شتى في تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة، فهي لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب، بل كانت مصوبة أيضاً إلى وزارة سعد

زغلول، حتى كانها دُبِّرت لإسقاطها، لأن كل الدلائل والملابسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفاً لمطالب جسيمة تؤدي حتماً إلى استقالتها، وفي ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة: "إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتني شخصياً".

كما صرح اللورد اللنبي: "إن كل ما حدث كان متوقعاً وقد كان الإنذار النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل، ولكن غيرت صيغته وجعلتها أكثر شدة".

سنوات ما قبل الاغتيال:

وقعت هذه الجريمة عقب انقطاع المفاوضات بين سعد زغلول باشا والإنجليز، حيث كان سعد زغلول زعيم ثورة 1919 بل زعيم الأمة كلها في ذلك الوقت بالإجماع وأول رئيس وزراء مصري يجيء بعد أول انتخابات عامة تجري في تاريخ مصر بعد تصريح 22 شباط/فبراير 1922، وعقب إجراء انتخابات أول برلمان مصري حديث عقب صدور دستور سنة 1923.

كان اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان، هو بداية عصر الانتكاسات الوطنية، مما يوحي بأن عملية اغتيال السردار قد جرى استثمارها لصالح الاستعمار البريطاني، وأنه كان المستفيد الوحيد منها. أما المستفيد الثاني فكان هو الملك فؤاد.. فهل كان مخطِّطاً لهذه العملية أن تتم لصالح هذين المستفيدين الإنجليز والملك؟ ولمعرفة موقع الإنجليز والملك من الجريمة ودورهما إذا كان لهما دور في التخطيط والتنفيذ يجب الإلمام بالظروف السياسية التي أحاطت بالحادث.

وصل سعد زغلول إلى لندن في 23 أيلول/سبتمبر عام 1924 ليفاوض ماكدونالد، ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات، وكانت المباحثات بين سعد زغلول وماكدونالد قد فشلت في الجلسة الثالثة... ففي هذه الجلسة التي عقدت بين الجانبين في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1924، قدم سعد زغلول مطالب مصر والتي تتلخص في سحب جميع القوات البريطانية عن دعواها الاشتراك

بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس، زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية، سحب المستشارين الإنجليز وزوال حماية الأجانب ورفع يد إنجلترا عن السودان.

ورفض ماكدونالد هذه المطالب. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1924 عاد سعد زغلول رئيس الوزراء من إنجلترا بصحبة مصطفى باشا النحاس وزير المواصلات ومحمود فخري وزير مصر المفوض في باريس، وانتهت المحادثات على إثر ذلك. وعاد الزعيم سعد زغلول ليقول: "دعونا للانتحار فلم ننتحر". وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، قام الملك فؤاد بتعيين حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وكيلاً للديوان الملكي ورئيساً له بالنيابة دون علم الوزارة وموافقتها، وكان الزعيم سعد زغلول قد طلب بإقصائه لأنه كان محور الدسائس التي دُبِّرت للوزارة، كما استمرت الدسائس باستقالة توفيق نسيم وزير المالية وكان معروفاً بالانصياع لأوامر الملك.

وقدَّم الزعيم سعد زغلول استقالته وأعلن أنه لا يستطيع أن يعمل في الظلام. وبُذِلت المساعي لعدول الزعيم سعد زغلول عن استقالته وسارع مجلس النواب باتخاذ قرار بمنح الثقة التامة لوزارة سعد زغلول. كما قرر مجلس الشيوخ تأليف وفد من الرئيس والوكيلين لمقابلة الملك فؤاد لرفض الاستقالة. وقامت مظاهرات صاخبة امتلأت بها شوارع القاهرة واتجهت إلى ميدان عابدين تهتف بحياة الزعيم سعد زغلول والوزارة الوفدية وتعلن "سعد أو الثورة".

وقدم الزعيم سعد زغلول شروطه لسحب الاستقالة وهي:

1. أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر لتكون مسؤولة حقاً عن الإصلاح.

2. ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين أو بتعيين موظفي السراي بغير موافقة.

3. أن تكون تبعية الوزراء المفوَّضين والقناصل المصريين تبعية حقيقية لوزارة الخارجية بعد أن كانت صلاتهم بالسراي رأساً.

4. ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة وموافقتها.

واضطر الملك فؤاد إلى الرضوخ ووافق على هذه الأمور جميعها وجاءت النتيجة لصالح الزعيم سعد زغلول مؤقتاً لأنه ما إن سقطت وزارة الزعيم سعد زغلول حتى استرجع الملك هذه الحقوق جميعها. وقد أدى فشل المفاوضات إلى تربص الملك فؤاد والمندوب السامي بوزارة الزعيم سعد زغلول.

يوم الحادث

يروي عبد الفتاح عنايت- وهو الوحيد من بين قتلة السردار الذي أفلت من الإعدام واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة - عن يوم الحادث:

"أنه في منتصف الساعة الثانية بعد ظهر الأربعاء 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، غادر السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان مكتبه بوزارة الحربية ثم ركب سيارته من اليمين، وركب ياوره من اليسار، وتحركت السيارة بعد مرورها أمامي متجهة إلى شارع القصر العيني، أخرجت منديلي، وأعطيت الإشارة وعند وصول السيارة إلى مكان التنفيذ، كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس إبراهيم موسى - زعيم عمال العنابر - وفي هذه اللحظة تحركت بدراجتي واخترقت شارع ناظر الجيش الواقع بين شارع الطرقة وشارع سعد زغلول، حيث تقف سيارة الهروب، وعندما وصلت إلى شارع القصر العيني، وجدت المنفِّذين يندفعون إلى سيارة الهروب شاهرين مسدساتهم في الفضاء، فانضممت إليهم بدراجتي حتى وصلوا إلى سيارة الهروب، وفي هذه اللحظة إذا بموظف إنجليزي فوق موتوسيكل يريد أن يتعقب سيارة الهروب، فقلت لإبراهيم موسى: "خد بالك"، فأطلق عليه عياراً مرَّ بجانب أذنه، فارتد الإنجليزي هارباً، ورأينا جندياً يجري، فأطلق إبراهيم موسى عليه النار إرهاباً ليستمر في الجري، ولكنه سقط على الأرض، وركب الجميع السيارة، وألقى عبد الحميد عنايت القنبلة على سبيل التهديد، وقفز إلى السيارة فاتجهت

بهم إلى مصر القديمة، أما أنا فقد عدت بالدراجة إلى منزلي بعابدين. وبذلك انتهى الحادث".

أُصيب السردار إصابات بالغة كما أصيب ياوره البكباشي كامبل وسائق سيارته وجندي آخر، وتم نقل السردار على عجل إلى المستشفى العسكري، وقد توفي السردار متأثراً بجراحه في منتصف ليل يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1924.

تم تشييع جنازة السردار في احتفال مهيب صباح السبت 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، وتعتبر واحدة من أهم الجنازات الرسمية التي شُيِّعت بالقاهرة في تاريخها الحديث. وبدلاً من أن تبحث إنجلترا عمَّن قتل السردار، طلبت من الحكومة المصرية أن تقام له جنازة رسمية عسكرية يسير فيها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريون بملابسهم الرسمية، وكأنها تريد أن تقنع العالم والمصريين أن سلطان إنجلترا لم يُخْدَش وما مسألة الاغتيال إلا حادث عابر.

استنكر سعد زغلول الحادث والذي كان رئيساً لأول وزارة جاءت إلى الحكم تطبيقاً لدستور 1923- وشعر سعد زغلول بفداحة الحادثة، وكانت صدمته عميقة، لقد اعتقد سعد أن الحادثة تعني نهايته السياسية، وقال: "إن الرصاصات التي قتلت السردار.. هي رصاصات في صدري".

أصدر سعد بياناً للأمة عن الحادث أعلن أسفه وأسف الحكومة على وقوعه، وتمنى للمصابين عاجل الشفاء، وناشد أبناء الشعب تعقب المجرمين والقبض عليهم. وأعلنت الحكومة المصرية مكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يرشد إلى الجناة، وزيدت المكافأة بعد ذلك إلى عشرين ألف جنيه.

كما قام البوليس الإنجليزي بالقبض على 28 مصرياً بشكل عشوائي كان من بينهم 3 من أعضاء المنظمة ونواب بالبرلمان - برغم الحصانة - وزعماء وطنيون.. وبعد تحقيقات مكثفة لم تثبت أي اتهامات ضدهم فتم الإفراج عنهم.

كما أصدر الملك فؤاد نداء إلى ضباط الجيش المصري وصف ضباطه

وجنوده، أعلن فيه أيضاً شدة أسفه للحادث، وذهب رئيس مجلس النواب ووكيلاه إلى دار المندوب السامي للإعراب عن أسف نواب الأمة واستنكارهم لهذا الحادث.

الإنذار البريطاني إلى الحكومة المصرية – 22 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1924:

كان لمقتل السير لي ستاك رد فعل شعبي عنيف في بريطانيا، فصدرت الأوامر لكل الإنجليز المقيمين في مصر أو الزوار منهم بعدم السير في الشوارع بدون سيارات. وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه، وبدت مظاهر هذه الثورة في الصحف البريطانية، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها، وتحمل حملة شديدة على سعد واتهمته بتهييج الشعور ضد بريطانيا، وتحمله ووزارته مسؤولية الحادث.

وفي دار المندوب السامي كان اللورد اللنبي في قمة ثورته، وصرح للمستر موتون هاول الوزير المفوض بالقاهرة، **"أنه أراد في فرصة سابقة شنق هؤلاء لولا أن حكومته لم تسمح بذلك"**، وكان يقصد سعد زغلول ورجال الثورة المصرية. فقد كان اللنبي يعتقد أن سعد زغلول قد شجع أنواع العنف بما في ذلك الاغتيالات السياسية.

لم يكن حادث اغتيال السردار هو السبب الأساسي لتقديم الإنذار المشهور إلى الحكومة المصرية، وإنما منح الحادث المناخ المناسب لتقديم هذا الإنذار. ويقول الكاتب الفرنسي موريس برنو الذي زار مصر بعد مقتل السردار أنه قابل اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر عقب الحادث وتقديم الإنذارات البريطانية وسأله عن وجهة نظره، فأجابه اللورد:

"إن كل ما حدث كان متوقعاً، وقد كان الإنذار النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل، ولكن غيرت صيغته وجعلتها أكثر شدة".

وفي الساعة الخامسة من مساءً نفس اليوم ذهب اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني إلى رئاسة مجلس الوزراء في مظاهرة عسكرية يتقدمه مئتان

وخمسون جندياً بريطانياً من حملة الرماح، ويتبعه 250 آخرون، وقابل الزعيم سعد زغلول في مكتبه، وقدم إليه بلاغين (إنذارين) محررين باللغة الإنجليزية بعد أن تلا عليه نصهما، وانصرف عائداً إلى دار الوكالة البريطانية. وكان مجلس النواب منعقداً في أثناء هذه المقابلة. وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة، ووافق الأعضاء بالإجماع على هذا الاستنكار، ووقفت الجلسة حداداً على السردار عشر دقائق.

صيغ الإنذاران البريطانيان في قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل إلى الانتقام، مما لم يكن الموقف يقتضيه، واحتويا مطالب جسيمة، نلخصها فيما يلي:

- اعتذار الحكومة المصرية عن قتل السردار.
- تلتزم الحكومة المصرية بالبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب.
- منع وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية.
- أن تدفع مصر للحكومة البريطانية تعويضاً قدره نصف مليون جنيه.
- سحب الجيش المصري من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها.
- إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من 300 ألف فدان إلى مقدار غير محدود، والمعروف أن إدارة مياه النيل في السودان عام 1924 كانت في يد وزارة الأشغال المصرية التي كانت تدير كل أعمال الري في السودان أيضاً، وكان مما قررته التصريح بري 300 ألف فدان فقط بأرض الجزيرة.
- ألا تعارض الحكومة المصرية رغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ويعاد النظر في شروط خدمة الإنجليز الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية، وأن تبقي منصبي المستشار المالي

والمستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية، وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية – القسم السياسي– وتنظر بعين الاعتبار إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة.

رد الحكومة المصرية على الإنذارين:

(الجلسة الخامسة لمجلس النواب: 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1924)

في اليوم التالي (23 تشرين الثاني/نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالي– وزير الخارجية – إلى دار المندوب السامي البريطاني، وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين، ويتلخص في نفي المسؤولية عن الحكومة المصرية، وقبول المطالب الأربعة الأولى، ورفض المطلب الخامس وذلك لأن اقتراح ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان لا يعني فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها، بل هو مناقض تماماً لنص المادة (46) من الدستور المصري، التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش، وهو الذي يولي ويعزل الضباط. كما وعدت الحكومة بتعقب الجناة ومحاكماتهم، واعتذارها عن الحادث، ودفع نصف المليون جنيه، وصرحت باعتزامها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام، ورفضت الحكومة المطالب الثلاثة الأخيرة.

جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية – 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924

أثار هذا الرد الحكومة البريطانية، فأرسل المندوب السامي البريطاني في نفس اليوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 جوابه على الرد، وخلاصته أنه إزاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس، فإنه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان، مع ما يترتب على ذلك من تغييرات، وإطلاق يد الحكومة السودانية في زيادة المساحة التي تروى من أرض الجزيرة من 300 ألف فدان إلى مقدار غير محدود، أما المطلب السابع

الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر والذي لم ترد عليه الحكومة المصرية، فإن المندوب السامي البريطاني أكد بأن الحكومة البريطانية سوف تتخذ ما تراه في الوقت المناسب، وأن الحكومة تنتظر دفع مبلغ النصف مليون جنيه قبيل ظهر يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924.

رد الوزارة:

في 24 تشرين الثاني/نوفمبر أجاب سعد زغلول باشا على هذا الخطاب بخطاب آخر إلى اللورد اللنبي المندوب البريطاني، وأرفق بالخطاب تحويلاً على البنك الأهلي بمبلغ نصف مليون جنيه، وقال إن الحكومة المصرية تتمسك بما أبدته من تصريحات في المذكرة الأولى المؤرخة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وتحتج احتجاجاً على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات خاصة بإجلاء الجيش المصري عن السودان، وزيادة مساحة الأراضي الزراعية بالجزيرة، وتعتبر مصر هذه القرارات مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها".

أما عن موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية، فلم تبد أية دولة عطفاً ما على مصر في محنتها على عكس ما أظهرته تلك الدول إزاء المطالب النمساوية عقب مقتل ولي عهد النمسا، وأيدت معظم الدول الحكومة البريطانية في مطالبها.

وكتبت جريدة "الفيغارو" الفرنسية تدعو الدول الأوروبية إلى مؤازرة بريطانيا، قالت:

"إن من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفاً واحداً وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية".

فاستقلال الدول الشرقية جريمة في نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق إلا أن يكون حقلاً لاستعمارهم وبغيهم، ويخشون من نزعاته الاستقلالية، ويرونها خطراً على مطامعهم.

استقالة سعد زغلول 23 تشرين الثاني/نوفمبر:

رد اللورد اللنبي في نفس اليوم بكتابين، أولهما: بتسلُّمه تحويل نصف المليون جنيه، وثانيهما: بأن أول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات إلى الجنود البريطانيين في مصر باحتلال جمارك الإسكندرية.

وبناء على ذلك، قدم سعد زغلول استقالته احتجاجاً على الاعتداءات المتكررة على حقوق البلاد، ولأنه أدرك أن الحكومة البريطانية، وهي السلطة الفعلية في البلاد لا تريده في الحكم، فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفوياً يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أي يوم وصول الإنذار البريطاني الأول، وفي اليوم التالي رفع إلى الملك كتاب الاستقالة قال فيه:

"مولاي.. أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أني لم أقبل مسؤولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذاً لمقاصدكم السامية، ولكن الظروف الحالية تجعلني عاجزاً عن القيام بهذه المهمة الخطيرة، وبهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائي مع زملائي من الوزارة، وإني وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم، أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة، وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال. شاكر نعمتكم.. سعد زغلول

وقبل الملك استقالة الوزارة في كتاب قال فيه:

"عزيزي سعد زغلول باشا: اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1924 المتضمن استقالتكم من مهمتكم، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم".

فؤاد. صدر بسراي عابدين في 21 ربيع الثاني سنة 1343 – 24 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1924.

احتجاج البرلمان المصري على تصرفات الحكومة البريطانية: 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924.

احتج البرلمان على استقالة الوزارة وقبول الملك لهذه الاستقالة وفي مساء يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 أعلن سعد خبر الاستقالة في مجلسي النواب والشيوخ، ولكن المجلسين أعلنا الثقة بالوزارة. وقرر الأعضاء الذهاب إلى الملك، وصرحوا له بأنهم يثقون بالوزارة، وأنهم إزاء الأحداث التي تتوالى فإنهم يجددون الثقة بالوزارة، ولم يسع الملك إلا أن يوافق الأعضاء، ولذا فعندما عاد الأعضاء إلى بيت الأمة لمقابلة سعد وقالوا له إننا نرفض الاستقالة، كما يرفضها الملك، قال لهم: أنا لا أحب العمل في الظلام! وقال للأعضاء أنه واجه الملك بالأخطاء التي يرتكبها ضد الدستور، كما واجهه بمحاولات انفراده بالسلطة واعتدائه على الدستور، وأثار مسألة منح الرتب والنياشين وتعيين موظفي السراي بغير رأي الوزارة حيث تنص المادة (48) من دستور 1923 على موافقة الوزارة. فقرر البرلمان بالإجماع استنكار تصرفات الحكومة البريطانية، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألفها أربعة أعضاء وهم: (حمد الباسل باشا، وأحمد محمد خشبة بك، ومكرم عبيد باشا، وعبد الرحمن الرافعي بك.. وغيرهم).

صيغة الاحتجاج

"أنه إزاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب:

أولاً: تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان.

ثانياً: أنه على الرغم من استنكار الأمة لمقتل السير لي ستاك، وما قدمته الحكومة المصرية من الترضية، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية، رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة

قضيتها، ولما كانت التصرفات التي قامت بها الحكومة البريطانية منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل في شؤونها والعبث بدستورها".

"فلذلك يعلن مجلس النواب المصري على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التي لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة، ويبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالباً إليه التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية ولا تبغي عن استقلالها بديلاً".

وأقر المجلس هذا النص بالإجماع.

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجاً بهذا المعنى.

تشكيل وزارة زيور

رغم هذا الاحتجاج والاستنكار كلف الملك أحمد فؤاد الأول، أحمد زيور باشا بتأليف الوزارة الجديدة في نفس يوم قبوله استقالة وزارة سعد زغلول الأولى أي مساء يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، وسلمت وزارة زيور ببقية المطالب البريطانية التي وردت في الإنذار البريطاني، وكان أخطرها شأناً جلاء الجيش المصري عن السودان، وكانت أولى مهامها البحث عن قتلة السردار، فأعلنت عن مبلغ عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن مرتكبي الحادث، إضافة إلى اتخاذ بعض التصرفات الأخرى مثل القبض على كثير من أعضاء مجلس النواب وأعضاء جمعية اللواء الأبيض السودانية وغيرهم.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1924، عُيِّن السير جوفري أرثر – حاكم أوغندا – حاكماً عاماً للسودان خلفاً للسير لي ستاك باشا. وكان تعيينه بمرسوم ملكي بناء على ترشيح الحكومة البريطانية. وقد بقي في منصبه إلى أن استقال في

تموز/يوليو سنة 1926. وخلفه السير جون ميفي الذي كان سنة 1924 مندوباً سامياً لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندوسية. وفي كانون الثاني/يناير 1925 أعلن حاكم السودان العام الجديد في حفلة رسمية منشوراً بإنشاء قوة دفاع عن السودان حلت محل الجيش المصري بعد انسحابه لا تدين بالولاء لملك مصر. بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام.

أصداء الحادث

اتجهت الأنظار في أول الأمر إلى الوفد، وحاول الإنجليز إلصاق التهمة بسعد زغلول والذي ساعد على توجيه الأنظار إلى ناحية الوفد تقرير دفع به الكولونيل كيدبويد - مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية- إلى اللواء القيسي باشا مدير الأمن العام في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1924، قال فيه:

"إن المعلومات التي وصلتني عن حادثة اغتيال معالي السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان تدل على أن خطة الاغتيال وضعت بمعرفة جمعية يرأسها الدكتور شفيق منصور، وأن خطة القتل نفذت طبقاً لتعليمات الجمعية بمعرفة أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين".

وقد نشأت هذه الفكرة بسبب عبارة كان يترنم بها زغلول باشا في أحاديثه عقب عودته من إنجلترا وهي أن "ستاك باشا لم يحضر لزيارتي في لندن وهذا سلوك معيب من جانبه".. وبعد وضع الخطة وتجهيز الطلبة بالأسلحة كانت اللجنة المركزية تود تأجيل التنفيذ لأن الوقت لم يكن مناسباً، ولكن الأمر خرج من يدها لأن الأشخاص الذين انتخبتهم لجنة الطلبة التنفيذية أخذوا تنفيذ الجريمة على عاتقهم نظراً لأن السردار على أهبة السفر إلى الخرطوم، ومرفق بهذا كشف بأسماء الأشخاص الذين لهم علاقة بالأمر.

أورد الكولونيل كيدبويد كشفاً بأسماء 38 شخصاً من الطلبة الوفديين والشخصيات الوفدية مثل: (إبراهيم عبد الهادي، وياقوت عبد النبي، ومكرم عبيد، ومحمود فهمي النقراشي، وعبد الرحمن فهمي، ومحمود سليمان غنام، والدكتور

شفيق منصور، وخمسة من عائلة العبد، وثلاثة من عائلة عنايت، ثم محمد الجيار والشيخ الياقاتي وزهير صبري ومحمد مأمون السريدي وحافظ عمار... إلخ).

يتضح من التقرير السالف ذكره أنه يفتقر إلى الدقة ويفتقر أيضاً إلى الأدلة الحقيقية لتوجيه الاتهام إلى الوفد. إنما هو محاولة لتوجيه الأنظار إلى الوفد ورجاله، فليس من مصلحة الوفد اغتيال السير لي ستاك، لأن الوفد كان في الحكم، وكان السير لي ستاك صديقاً شخصياً لسعد زغلول، ويتعاطف مع الأماني الوطنية للمصريين، وبدأ عمله بمحاولة حل مشاكل الضباط المصريين. ولا شك أن سعد زغلول ومعه الوفد هم أبعد ما يكونون عن ارتكاب مثل تلك الحادثة أو التحريض عليها بل حتى مجرد التفكير فيها، نظراً لأنها لا تتمشى مع خطة الوفد واعتداله، لانتهاجه الأساليب السلمية في نضاله طوال الفترة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، كان كلاً من سعد والوفد أول من أضير من جراء هذا الحادث، وكان يهم حكومة الوفد أن تبدو في صورة المحافظ على الأمن واستقراره في البلاد في وقت كانت فيه قضية حماية الأجانب والأقليات مطروحة، ولم يكن من مصلحة حكومة الوفد اضطراب الأمن في البلاد وفي هذا الوقت بالذات حيث كان سعد كان أول رئيس وزراء مصري يجيء بعد أول انتخابات عامة تجري في تاريخ مصر بعد تصريح 22 شباط/فبراير 1922، وعقب إجراء انتخابات أول برلمان مصري حديث عقب صدور دستور سنة 1923.

ومن شدة أثر الحادث على وزارة سعد والحركة الوطنية في ذلك الوقت، قال عنها في خطبته يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1925، أي بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها:

"حدثت في بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة، وأكبر هذه الحوادث أثراً وأسوأها شؤماً هي حادثة قتل المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري، هجمت هذه النازلة على البلاد، فأزعجتها وهزت أرجاءها هزاً عنيفاً، وكنت أول المهزومين بهجومها، وأول المتطيرين من شرها، وأشد الناس

اعتقاداً بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفاً برئاستها، وكانت الدسائس كثيرة حولها، ونية الدساسين معقودة على إسقاطها، ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها، وقد استنكرها الناس عموماً، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها، واشتد سخطهم على من دبروها، وكنا أشدهم سخطاً عليها وأسفاً منها، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها، ولأنها المَّت بنا والأمن سائد، والراحة شاملة، والهم منصرف إلى تمشية العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية، والأمة والبرلمان والحكومة في أتم اتفاق على السير بالأمور في طريق التقدم والكمال".

هناك شيء آخر يثير الجدل هو تجاهل تقرير كيدبويد لمحمود إسماعيل في الكشف الذي أرفقه بتقريره؛ لقد أورد في هذا الكشف أسماء المشبوهين السياسيين وذوي النشاط السياسي، ولم يرد ذكر لمحمود إسماعيل رغم أنه من الشخصيات العاملة في الحقل السياسي والفدائي، فلماذا تجاهله وأسقط اسمه من التقرير؟

إذن، هذا الاحتمال كان يخدم اتجاهين، اتهام الوفد، وإدانة أعضائه، وإقصاء سعد زغلول عن الوزارة والتخلص من الشخصيات الوفدية البارزة بتقديمها إلى المحاكمة، ومن ناحية أخرى، إبعاد الشبهة عن السراي وحسن نشأت وكيل الديوان وإسدال ستار على العلاقة بين الأخير ومحمود إسماعيل. وهذان الاتجاهان يستفيد منهما السراي والإنجليز على السواء، لكن الحلقة المفقودة التي أفسدت الفائدة من الاتجاهين هي "محمود إسماعيل".

أما عن سعد زغلول فبراءته لا تحتاج إلى دليل، فمن حيث المبدأ لم يكن سعد من أنصار الاغتيال السياسي، ومن حيث الواقع لا يقبل المنطق اتهام سعد زغلول بالتحريض على ارتكاب حادث يعلم جيداً أنه سيكون أول ضحاياه، وقد عبَّر هو عن ذلك حين قال: "إنه المستهدف من هذه الجريمة"، وكرر القول فور علمه بها "لقد ضعنا" في إشارة صريحة إلى أن القتلة كانوا يستهدفون إقصاء سعد زغلول عن الحكم ليعود إلى زعامة الثورة بعد أن ثبت فشل التفاوض

السياسي مع حكومة لندن، فلقد غَيَّر هذا الحادث مجرى الحياة السياسية المصرية، وانحرف بالمسيرة الدستورية النيابية بعد عشرة شهور فقط من ولادتها، ودفع بها إلى متاهة الانقلابات الدستورية وحرمان الشعب من حكم نفسه.

تشير الأحداث إلى عداء حقيقي بين الرجلين - الملك فؤاد وسعد زغلول - إلا أنها كانت تدور في جانب واحد من المسرح السياسي، ففي أحد جوانب هذا المسرح كان اللورد اللنبي يرسم السياسة المصرية، وكان يرى أن العقبة الوحيدة أمامه وأمام إنجلترا هو: "سعد زغلول وحزب الوفد"، وأنه لا بد من ضرب الزعيم والحزب وهو نفس ما كان يتوق إليه الملك فؤاد.

بالنسبة للإنجليز، فإن ما يدور في إنجلترا انعكس بدوره على مسرح جريمة اغتيال السير لي ستاك، ففي مصر كان اللورد كرومر يقول لوزارة خارجيته أنه من الضروري أن تكون القوات المسلحة لبريطانيا فيما وراء البحار من الإنجليز لحماً ودماً، وأن الإيرلنديين يثيرون مشاكل شديدة في أي مكان يتواجدون فيه، ومن الضروري استبعادهم كلية.

وقد أشار الخديوي عباس حلمي الثاني في مذكراته إلى رسائل كرومر هذه، وكان كرومر يعرف - عن حق - أن الإيرلنديين يتعاطفون مع الأماني الوطنية لشعوب المستعمرات، وقد ظهر أثر هذا التعاطف في مصر بصورة لا مثيل لها، فعلى أثر حادثة دنشواي لقد عدد كبير من الإيرلنديين الأعضاء في مجلس العموم بالسياسة الإنجليزية وكانت هناك شخصيات إيرلندية بارزة اشتهرت بتعاطفها الشديد مع مصر مثل بلنت وسكيلدز وريدمونت وغيرهم.

عندما تولى السير لي ستاك رئاسة الجيش المصري وحكم السودان، لم يكن مقدراً له أن يلعب دوراً هاماً فهو إيرلندي الأصل، ومن المستحيل أن يضع الإنجليز سلطة ما في يد رجل ينتمي إلى شعب يحاربهم، وكان من المقدر أن يصبح السير لي ستاك مجرد شكل، أما السلطة الحقيقية الإنجليزية فكانت في

يد المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي، وفي يد المستشارين الإنجليز في الوزارات والمصالح وفي يد الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية.

لم يرض السير لي ستاك بأن يكون مهمشاً، وقرر أن يكون شيئاً هاماً، وأراد أن يخرج من الشكل الذي وضعه فيه الإنجليز بأن يصبح مجرد قطعة ديكور فيما وراء البحار. بالفعل بدأ السير لي ستاك عمله بالنظر إلى مشاكل الجيش المصري، وما يعانيه الضباط الصغار الذين حرموا من الترقية إلى الرتب الأعلى، وكان هربرت باشا قائد الجيش المصري – في منصب أدنى من منصب السير لي ستاك – ضد مطالب الضباط المصريين، حيث كان يريد إحكام السيطرة على الجيش المصري بواسطة الضباط الإنجليز فهذا الجيش هو الذي وقف وراء عُرابي وهو الذي تصدى للإنجليز.

وفي الوقت الذي كانت ترقية الضباط المصريين إلى الرتب العليا ضمن مطالب عُرابي للخديوي، فقد رأى السير لي ستاك أن عدم الاستجابة لمطالب الضباط المصريين هو ترسيخ للعداء التقليدي بين الضباط المصريين والإنجليز، وأنه لا بد من عبور هذه الفجوة لكن المعارضة لم تكن من هربرت باشا فقط، ولكنها جاءت من المندوب السامي البريطاني الذي أبدى استياءً ملحوظاً، مما اعتبره تدخلاً في شؤون الجيش لا مبرر له.

جاءت الأحداث تعزز اتجاه السير لي ستاك، فقد بدأت هذه المشكلة تنفجر، وتجد طريقاً على صفحات الجرائد، ومن أهم المقالات التي نشرت في ذلك الحين حول مشاكل الضباط المصريين مقالات بدون توقيع في صحيفة الشرق، وثار هربرت باشا وطلب من الصحيفة معرفة الضابط كاتب هذه المقالات، ولكن الصحيفة رفضت أن تعلن عن الاسم وادعت أن المقالات وصلتها بالبريد، فكلف هربرت باشا قائد قسم المحروسة بالإسكندرية وهو الصاغ محمود القيسوني بالتحري عن كاتب هذه المقالات بعد أن تردد أن هذا الضابط يعمل تحت أمرته في قسم المحروسة، إلا أن الصاغ القيسوني لم يرد عليه، فحوله هربرت باشا إلى مجلس تحقيق، وهنا ذكر القيسوني اسم الضابط كاتب المقالات!

حاول هربرت باشا أن يتعرف على زملاء الضابط خوفاً من وجود شبكة ثورية ضد الحكم الإنجليزي لكن هذه المحاولة فشلت، وأصدر المندوب السامي البريطاني أمراً إلى الصحف بعدم نشر أي شيء خاص بالجيش المصري، وبالذات ما يتصل بمطالب الضباط المصريين. وقد ظلت هذه المشكلة الحادة داخل صفوف ضباط الجيش إلى أن جاء السير لي ستاك، فوضع يده عليها وكانت موضوع أول حديث دار بين السير لي ستاك وبين سعد زغلول عندما زاره السير لي ستاك لتهنئته بالوزارة عام 1924.

أوضح ستاك لسعد زغلول على حد ما نقله محمود فهمي النقراشي باشا من هذا الحديث للواء علي موسى وسجله هذا الأخير في مذكراته المحفوظة ضمن وثائق مركز تاريخ مصر المعاصر، أنه "يتفق معه في ضرورة حل مشاكل الضباط المصريين والتقليل من عدد الضباط البريطانيين لإفساح المجال لترقية المصريين"، ولم يكتف السير لي ستاك بهذا بل أبدى رغبته في تقليل عدد الضباط البريطانيين عموماً في مصر والسودان. كانت أخطر فقرة نقلها اللواء علي موسى عن فهمي النقراشي باشا الذي كان يعمل كمدير مكتب سعد زغلول أن السير لي ستاك قال لسعد زغلول: "أنا إيرلندي كما تعرف ومن حزب السين فين، وعمتي قبضوا عليها – أي الإنجليز – وما زالت سجينة!"

(هذا الاعتراف الذي يُدلي به السير لي ستاك لزعيم الحركة الوطنية المصرية يعني أن السير لي ستاك وسعد زغلول في خندق واحد).

أما عن جذور العلاقة بين الملك فؤاد وحسن نشأت باشا (رجل الملك) ومحمود إسماعيل – أحد الذين اتهموا بقتل السردار وصدر الحكم عليه بالإعدام – واللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر. يكفي في هذا المجال القول بأن حسن نشأت باشا هو الشخص الذي استطاع أن ينشئ أقوى شبكة من العملاء داخل البلاد وخارجها لتقصي أخبار واتصالات وتحركات الخديوي السابق الذي كان ينوي العودة إلى عرش مصر الذي أقصي عنه بواسطة الإنجليز، وكان الملك فؤاد يثق به ثقة عمياء، ولذا فقد قربه إليه عندما كان وكيلاً لوزارة الأوقاف ثم قربه أكثر فجعله وكيلاً للديوان الملكي أو

بمثابة رئيس الديوان، وهذه الوظيفة تتيح لصاحبها أن يلعب دوراً مؤثراً في سياسة البلاد...

أطلق الملك فؤاد يد رجله القوي حسن نشأت لرسم الخطط للتخلص من خصومه السياسيين، الخديوي في الخارج، وسعد زغلول في الداخل، ولم يكن حسن نشأت - رجل الملك - في حاجة إلى توجيه، فقد كان حسن نشأت شخصية تمتلئ بأحقاد لا نهائية ضد سعد زغلول، فقد كان ضد كل قيادة شعبية، ولذا فإن هذه المواهب لم تغب لحظة عن الملك فؤاد، فكان ينميها ويثقلها بين الحين والحين.

وإذا كان باشوات ذلك الزمان لهم متعهم الخاصة ومسراتهم الذاتية، فإن متعة حسن نشأت كانت هي حشد الرجال للوقوف في صف الملك، وقد صار مجنوناً بتكوين الجمعيات الخيرية وغير الخيرية تحت رعاية الملك، وكان يدخل الهيئات والتجمعات المختلفة ويلتقط الرجال الذين يمكن أن يصبحوا عملاء له، أو بتعبير أدق عملاء للملك وضد الوفد ورجاله، وكان الكنز الذي لا ينضب معينه هو المحفل الماسوني الذي كان يضم خيرة المثقفين المصريين؛ هؤلاء الذين تعلموا في الخارج وتلونت مشاربهم باللون الغربي، وكان يجلس على قمة المحفل الماسوني الأرستقراطية المصرية ورجال البنوك والشركات واليهود، وكان المندوب السامي البريطاني أحد الأعضاء الشرفيين في المحفل، كما كان حسن نشأت باشا عضواً بارزاً، بل كان قطباً بدرجة 33 وهي الدرجة التي تتيح لصاحبها إصدار الأوامر إلى الأعضاء الماسونيين لتنفيذ أي شيء، وعلى الأعضاء عندئذ أن يطيعوا وينفذوا ويصمتوا....

وكان محمود إسماعيل - أحد الرجال الذين اشتركوا في قتل السردار السير لي ستاك - عضواً في المحفل الماسوني وقد عمل مع حسن نشأت في وزارة الأوقاف، وربما تدخل حسن نشأت في إبعاد تهمة عنه كانت كافية لينزل ضيفاً على سجون الحكومة سنوات وسنوات، ففي خريف عام 1923 أي قبل اغتيال السردار بعام تقريباً تلقى يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزراء في ذلك الحين تهديداً بالقتل نصُّه كالآتي:

"من زعيم جمعية مصر الفتاة، عصابات قتل الإنجليز والمصريين الخونة. هذا إنذار مني إليك، إن لم تقلع عن وضع القوانين الاستثنائية الاستبدادية وتعديل قوانين الاجتماعات والصحف وحمل السلاح، فالويل لكم كل الويل ولكم المثل العلى في براون وكييف وبيجوت وسنصب عليكم جام غضبنا ولكم فيما مضى من الحوادث عبرة.."

حاولت السلطات المصرية والإنجليزية معرفة كاتب التهديد، واستمر البحث أكثر من شهرين، واستقدم المفتشون الإنجليز الذين يعملون بوزارة الداخلية مثل انغرام وكيد بويد خبيراً في الآلات الكاتبة يدعى سليم حداد، وقام هذا الخبير بفحص خطاب التهديد المكتوب على الآلة الكاتبة، وانتهى إلى القول بأن التهديد كتب على الآلة الكاتبة رقم 94192 الموجودة بديوان وزارة الأوقاف في عهدة محمود إسماعيل الموظف بالأوقاف، وقبض على محمود إسماعيل، وسئل عن خطاب التهديد، ودافع عن نفسه بأنه لم يكتب الخطاب، وأن الآلة الكاتبة في عهدته فعلاً ولكن غيره من الموظفين يستعملها، وانتهى التحقيق بإشارة من حسن نشأت باشا، وقيدت جناية بنص المادة 284 من قانون العقوبات ضد مجهول"، "العلاقة قديمة إذن بين الرجلين "حسن نشأت ومحمود إسماعيل".

تصلح هذه الخلفية لتضع يدنا على الخطوط العامة للعلاقة بين اللورد اللنبي – المندوب السامي البريطاني– وهو الحاكم الفعلي لمصر أو المحرك لكثير من الأحداث المصرية في ذلك الحين وعلاقته بالرجل الإنجليزي الثاني وهو السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.. العلاقة مشوبة بالكراهية والتنافس والحقد أيضاً هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، العلاقة بين اللورد اللنبي والملك فؤاد وحسن نشأت في مواجهة العلاقة بين سعد زغلول والسير لي ستاك.."

مجرى التحقيق وإجراءات القبض على الجناة

إن البحث عن المحرّضين على قتل السردار، يقتضي فتح ملف الجمعيات السرية التي كانت تتسابق على اغتيال الإنجليز وعملائهم، وهو ملف متشعِّب وغامض بسبب سرية هذا النوع من النشاط. ثم إن تعدد هذه التنظيمات وافتقادها القيادة الموحدة يضاعف من صعوبة التعرف على الجهة التي أصدرت قرار اغتيال السردار، إلا أن المعلومات التي توفرت عن الحادث، تضعنا أمام عدد من الأسماء كان لها نشاط فدائي قديم، ثم تجدد الحديث عنها بعد مصرع السردار.

أعضاء الجماعة السرية

- **الوفديان الحميمان:** الدكتور أحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي.
- **الدكتور شفيق منصور:** محام، درس في باريس، واعتقل في بداية الحرب العالمية الأولى ونفي إلى مالطة واعتبر سجين حرب، وعندما عاد خضع لرقابة شديدة من "مكتب الخدمة السرية" أو ما سُمّيَ فيما بعد بالبوليس السياسي، وكان يقبض عليه بين الحين والآخر، وهو ينتمي أصلاً إلى الحزب الوطني، ثم انضم إلى الوفد ورشح في دائرة باب الشعرية ونجح في انتخابات 1924 وأصبح نائباً في البرلمان وكان محامياً ناجحاً.
- **أولاد "عنايت":** وكان أكبرهم "محمود" قد لقي حتفه في ليمان طره عام 1917 أثناء قضائه عقوبة الأشغال الشاقة في حادث إلقاء القنبلة على السلطان حسين سنة 1915. عبد الحميد عنايت، وعبد الفتاح عنايت: وكانا طالبين أحدهما بمدارس المعلمين العليا وثانيهما بالحقوق.
- **محمد نجيب الهلباوي:** الذي أفرجت عنه حكومة سعد زغلول بعد سجنه في القضية نفسها، ولكنه سار في طريق الغواية وسخر نفسه عميلاً للمخابرات البريطانية، وتجسس على رفاق الكفاح حتى أوقع بهم وساقهم إلى حبل المشنقة.
- **محمود راشد:** مساعد مهندس.

- **علي إبراهيم:** براد بعنابر السكة الحديد.
- **راغب حسن:** نجار بمصلحة التليفونات.
- **إبراهيم موسى:** خراط بعنابر السكة الحديد.

لقد ألقى عبد الفتاح عنايت – وهو الوحيد من بين قتلة السردار الذي أفلت من الإعدام واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة – بعض الضوء على الجماعة التي اغتالت السردار، وذلك في المذكرات التي كتبها بخط يده وأودعها في سنة 1963 لدى مصطفى أمين، فنشرها في "الكتاب الممنوع"، فقال:

"**إنه كان هناك مجلس أعلى للاغتيالات في عام 1922**– أي في أعقاب ثورة 1919– مؤلف من ماهر والنقراشي وشفيق منصور وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلي، وكانت مهمة هذا المجلس إصدار الموافقة على اغتيال الشخص المستهدف، أما جهاز التنفيذ فكان يتكون من خمسة أعضاء هم: عبد الفتاح عنايت الطالب بالحقوق، وأخوه عبد الحميد الطالب بالمعلمين العليا، ومحمود راشد مساعد المهندس بمصلحة التنظيم، وإبراهيم موسى زعيم عمال العنابر، ومحمد فهمي علي النجار زعيم عمال الترسانة، وكل منهم يشرف على خلية من خمسة أفراد لا يعرفون شيئاً عن المستويات الفوقية، أما ضابط الاتصال بين المجلس الأعلى للاغتيالات وجهاز التنفيذ فهو محمود إسماعيل الضابط السابق بمصلحة السواحل الذي انتقل إلى وزارة الأوقاف في عهد حسن نشأت. ومن ثم قامت علاقة حميمة بين الاثنين وكان ضلعها الثالث عبد الحليم البيلي.

ويقول عبد الفتاح عنايت في مذكراته عن علاقته بالتنظيم:

"**بدأت في كانون الثاني/يناير** 1922 عندما ذهبت إلى شفيق منصور واقترحت عليه القيام بعمليات انتقامية ضد الإنجليز رداً على ما فعلوا في الشباب الوطني من إعدام وتعذيب، وكان تعليق شفيق منصور: "مش كفاية أخوك الكبير اللي راح". فرد عليه عبد الفتاح قائلاً: "لا نستطيع أن نسكت دون أن ننتقم لجميع الضحايا وفي مقدمتهم أخي.. وبدأ العمل".

ومن المعلومات المهمة التي كشف عنها عبد الفتاح عنايت في مذكراته: أنه

"كان هناك تنظيم سري آخر لعمال العنابر بزعامة الحاج أحمد جاد الله الذي تخصَّص في تصنيع القنابل اليدوية التي كان يستخدمها الفدائيون، وكان الحاج أحمد يتعاون مع التنظيمات الأخرى ويمدها باحتياجاتها من هذه القنابل، وتم تقديم هذا الرجل إلى المحاكمة – مع ماهر والنقراشي – بعد الفراغ من قضية السردار فحكم له بالبراءة لعدم ثبوت الأدلة.

إلا أن المفاجأة التي أزاح عبد الفتاح عنايت الستار عنها، هي أن الخطة التي قررها مجلس الاغتيالات لم تكن تستهدف السردار في مبدأ الأمر، وإنما اغتيال المعتمد البريطاني اللورد "اللنبي"، وأن فكرة اغتياله نبتت في تشرين الأول/أكتوبر 1924 عقب إعلان فشل محادثات سعد زغلول مع ماكدونالد رئيس وزراء إنجلترا، فاجتمع مجلس التنفيذ ووضع خطة اغتيال "اللنبي" أكبر الرؤوس الإنجليزية في مصر، وتحدد يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر للتنفيذ، وبدأ المجلس بدراسة تحركات اللورد والشوارع التي يمر بها، وتبين أنه يتحرك بسيارته محوطاً بأربعة موتوسيكلات، فخصصوا اثنين من أعضاء فرقة الاغتيال لكل موتوسيكل، وتكليف اثنين لإطلاق النار عليه هما: (إبراهيم موسى، ومحمد فهمي النجار) لأنهما يجيدان الرماية بثبات منقطع النظير، وبعد إعداد الخطة تبين للجهاز صعوبة تنفيذها نظراً لشدة الحراسة حول اللورد، وفي أثناء ذلك نشرت الصحف أن السردار السير لي ستاك، سيعود من إجازته في لندن، ويمكث في القاهرة أسبوعاً، وعندئذ انتقلت الفكرة إلى اغتيال السردار بدلاً من اللورد اللنبي، وبدأ الأخوان عنايت دراسة تحركات الضحية.

ويستطرد عبد الفتاح عنايت فيقول في مذكراته:

"وفي يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر تناول شفيق منصور ومحمود إسماعيل الغذاء في منزلنا معي ومع أخي عبد الحميد، وبعد الغداء، انتقلنا نحن الأربعة إلى حجرة نوم عبد الحميد، وتم الاتفاق على قتل السردار، على أن يقوم محمود إسماعيل باختيار مكان الجريمة، وإبراهيم موسى بإحضار ثلاثة عمال للاشتراك في ضرب النار، وتكليف محمود راشد باستئجار السيارة التي نهرب بها بعد الحادث، واتفقنا نحن الأربعة على أن نتناوب تتبع تحركات السردار لاختيار

الموعد الذي يسهل فيه الاغتيال، وبعد أيام أحضر محمود إسماعيل إلى منزلي بعض المسدسات وقنبلة يدوية، وكلفنا عبد الحميد عنايت بتوصيلها إلى إبراهيم موسى، ثم جلسنا ندرس حركات السردار".

فقال محمود إسماعيل:

"انه عاين منزل السردار – وهو الآن نادي الضباط بالزمالك – وموقع وزارة الحربية عدة مرات، فلاحظ وجود بعض الجنود بالنقطتين المذكورتين مما يجعل ارتكاب الحادث صعباً".

وعلي ذلك تقرر اختيار نقطة التقاطع بين شارع الطرقة الغربي – إسماعيل أباظة حالياً – وشارع القصر العيني، حيث لا يوجد جنود بوليس، ثم ذهب عبد الحميد مع محمود إسماعيل وإبراهيم موسى وعاينوا المكان، ورسموا تخطيطاً للموقع ثم حددوا مكان كل فرد من أعضاء الجمعية عند ارتكاب الحادث..

وتحدد يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر لقتل السردار ثم حدث أن قرأنا في الصحف أن السردار قرر السفر إلى السودان يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر، واعتقدت أن العناية الآلهية أنقذت الرجل، وإذا بنا نسمع عن مفاجأة، وهي أن اللورد "اللنبي" استبقى السردار يوماً واحداً لعمل مهم، وإذا بهذا العمل المهم أن القصر الملكي قرر فجأة إقامة حفل شاي للسردار في ذلك اليوم بمقر الحرس الملكي، فقررنا عندئذ القيام بالتنفيذ، وفي الساعة الواحدة بعد الظهر ذهب محمود راشد إلى موقف التاكسيات بميدان لاظوغلي، واتفق مع السائق النوبي محمود صالح على أن يتواجد بسيارته الفيات على ناصية شارع سعد زغلول، وأن يترك موتور السيارة عاملاً حتى تكون جاهزة للمسير بعد إتمام إطلاق النار. وكانت مهمتي إعطاء الإشارة بتحريك منديل في الهواء وأنا واقف أمام مبنى وزارة الحربية في أول شارع الطرقة، وكان الواقف في مكان التنفيذ، إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر، وعلي إبراهيم، وراغب حسن النجار، وكلاهما عضو في خلية إبراهيم موسى وهما المكلفان بالتنفيذ، وكان عبد الحميد عنايت

يقف بين موقع التنفيذ وموقع السيارة لإعطاء الإشارة بوقف الضرب إذا رأى أي خطر، وكان في جيبه قنبلة لإلقائها بدون رفع زنادها، لتهديد من يحاول القبض علينا.

تم القبض على الجناة في 31 كانون الثاني/يناير 1925 وقدموا للمحاكمة على النحو التالي:

1. عبد الفتاح عنايت (طالب بمدرسة الحقوق)
2. عبد الحميد عنايت (طالب بمدرسة المعلمين العليا)
3. إبراهيم موسى (الخراط بالعنابر)
4. محمود راشد (مهندس التنظيم)
5. علي إبراهيم محمد (عامل)
6. راغب حسن (عامل بمصلحة التليفونات)
7. شفيق منصور (المحامي)
8. محمود إسماعيل (موظف بوزارة الأوقاف)
9. محمود صالح محمود (سائق السيارة المستعملة في القتل)

اتهمت النيابة الستة الأوائل بأنهم قتلوا عمداً السير لي ستاك بأن أطلقوا عليه يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر1924، عدة أعيرة نارية فأصابوه وتسببوا في وفاته يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر1924، وذلك مع سبق الإصرار والترصد.

اتهمت النيابة السابع والثامن بالاشتراك في جرائم القتل والشروع فيه وأنهما اتفقا مع الفاعلين الأصليين على ارتكابها وتحريضهم على ارتكاب الأفعال المكونة لها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحريض. واتهمت النيابة التاسع بأنه أعان المتهمين على الفرار بالسيارة رقم 688. واستمر التحقيق 5 أشهر واستدعت النيابة أكثر من 26 شاهداً منهم 18 من المصريين و6 من الإنجليز.

اعترف عبد الفتاح عنايت بأنه على أثر قطع المفاوضات مع إنجلترا اجتمع هو وعبد الحميد شقيقه وشفيق منصور ومحمود إسماعيل عند شفيق منصور، واتجهت فكرتهم للجوء إلى القتل السياسي، فاقترحوا قتل السردار، وقررت ذلك جمعيتهم ونفذ القرار المذكور بمعرفته كل من عبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ومحمود راشد وعلي إبراهيم وراغب حسن، وقد أطلقت على السردار أعيرة نارية من مسدسات كانت معهم وألقيت قنبلة في مكان الحادث كان قد أحضرها محمود إسماعيل ثم هربوا وحفظت المسدسات عند محمود راشد.

وفي أثناء التحقيق فكّر عبد الفتاح عنايت، وأخوه المتهم في الهرب، فأحضر الأسلحة من بيت محمود راشد وشرعا في الهرب إلى جهة طرابلس في زيّ الأعراب وتركا ملابسهما في فندق بالإسكندرية، ولكنهما ضُبطا في الطريق بأسلحتهما، وقال بأن شفيق منصور يعتقد بأن استقلال البلاد لا يمكن الوصول إليه إلا بالدفاع، أي بالقتل السياسي. وقال بأن الأوامر تصدر بشأن ارتكاب الجرائم من كل من شفيق منصور ومحمود إسماعيل، وقرر أنه تعرف بإبراهيم موسى بواسطة شفيق منصور وزاره في منزله، كما قرر عبد الحميد عنايت أنه اتفق هو ومحمود إسماعيل وشفيق منصور على قتل السردار، وأنه قابل إبراهيم موسى، وأعطاه السلاح وطلب منه أن يحضر العمال للتنفيذ وفعلاً نفذوا الاتفاق وأن محمود إسماعيل هو الذي أحضر القنبلة والسلاح.

اعترف كل من محمود راشد وعلي إبراهيم بما سبق ثم اعترف شفيق منصور "بأن محمود إسماعيل أخبره ذات يوم بأن المفاوضات مع الإنجليز فشلت وحوادث السودان مستمرة، ولا بد أن تفهم إنجلترا بأنه لا تزال في مصر قوة مستعدة لأن توقف أعمال القسوة عند حدها بواسطة ارتكاب الجرائم الفردية. وقرر بأن عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت ومحمود إسماعيل اجتمعوا أولاً في مكتبه، واتفقوا مبدئياً على قتل السردار ولكنه كان متردداً في موافقتهم على هذا القتل ثم اجتمعوا ثانية بمنزل ولدي عنايت وأعادوا المناقشة في الموضوع وتغلبوا عليه فتساهل معهم، إلا أنه بعد ذلك فكر في الأمر فرأى أن هذه الجريمة تضرّ بالبلاد، فعاد إلى ولدي عنايت وأخبرهما بأنه لا يوافق

على هذا الرأي، ولكن أثناء وجوده بوزارة المعارف سمع بوقوع الحادث، ولما توجه إلى بيت عبد الحميد وأخبره بالحادثة وبَّخه، وقال إن السلاح يوجد عند عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد، وأنهما يضعانه عند محمود راشد، وقال أن عبد الحميد عنايت أخبره بانه هو وعبد الفتاح وإبراهيم موسى ومحمود راشد وآخرون هم الذين ارتكبوا الحادثة فعلاً وأن محمود إسماعيل هو الذي ألح عليهم في تنفيذ القرار".

إجراءات المحاكمة وإصدار الأحكام

في أول جلسة للمحاكمة في 26 أيار/مايو 1925، عاد عبد الفتاح عنايت واعترف بأن محمود إسماعيل كان أول واحد وجَّه الفكرة إلى قتل السردار. وعلى أساس ما أُثير في هذه القضية من اعترافات عادت النيابة العمومية وأصدرت أوامرها بالقبض على عدد من كبار رجال الوفد منهم أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وآخرون على أساس أنهم اشتركوا في حوادث قتل الإنجليز وقد عرفت هذه القضية بـ "قضية الاغتيالات الكبرى".

التحقيق مع أحمد إسماعيل (شقيق محمود إسماعيل):

استدعت المحكمة أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل، وسألته عن صلة شقيقه بحسن نشأت، فاعترف بهذه الصلة وكان الدفاع عن أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي هو الذي طلب سماع شهادة أحمد إسماعيل ليكشف علاقة السراي ورجلها حسن نشأت بمقتل السردار، وقد أصيبت السراي بصدمة لأن اسم رجلها تردد في ساحة المحكمة، فأوعزت إلى إسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية ليصدر بياناً يعلن فيه أن نشأت باشا لا يعرف محمود إسماعيل وليس له به أدنى صلة.

ضغط الدفاع على النقراشي وماهر في القضية والذي كان يوجهه سعد زغلول من بيته شدد النكير على هذه النقطة فعاد المدعي واستدعى أحمد إسماعيل وسأله:

س- هل كانت هناك علاقة بين نشأت باشا وشقيقك؟

ج- نعم. وقدم أحمد إسماعيل صورة لشقيقه مع حسن نشأت.

س – هل كان لأخيك صلة بحزب الإتحاد؟

ج – أيوه.

س – ماذا كانت هذه الصلة؟

ج – كان محرراً بجريدته ويتقاضى 20 جنيهاً.

س – هل كان أخوك عضواً في المحفل الماسوني؟

ج – نعم.

س – ذكرت في التحقيق أنك أخبرت عبد الرحمن البيلي بك شقيق عبد الحليم بك بأنك أعدمت كتاب الاقتصاد السياسي وأنك في الواقع حفظته فما سبب ذلك..؟

ج – سبب ذلك أن نسيبي مصطفى الغمري أشار عليَّ بإلحاح قبل إعدام أخي محمود أن أبلغ النيابة عن عبد الرحمن البيلي وأخيه عبد الحليم بعلاقتهما المتينة بأخي، فكنت أرفض حتى أرى نتيجة مجهودهما ولهذا أخفيت الكتاب حتى إذا أسيءَ إلى أخي أسيءُ أنا الآخر إلى عبد الرحمن البيلي وأخيه عبد الحليم.

س – في زيارتك الأخيرة لشقيقك محمود إسماعيل كلفك بأن تعرض لدار المندوب السامي البريطاني أنه يعترف إذا أمنه على حياته؟

ج – هو لم يطلب التأمين على حياته بناء على الاعترافات، إنما طلب الإبقاء على حياته نظير ما سيقدمه من الخدمات في المستقبل للحكومة الإنجليزية، وهذا الذي بلغته للمستر سميث مساعد السكرتير الشرقي.

س – ما هي الخدمات؟

ج – لا أعرف.

س – محمد عبده صهركم يكذبك لأنه قال أنك أخبرتهم بأن انجرام المفتش الانجليزي طلب منك الاجتهاد في التاثير على أخيك محمود إسماعيل ليعترف، ولكن بالرغم من ذلك لم يتفوه بشيء ولم يعترف مطلقاً وقال أنه بريء؟

ج – .....

س – ذكر صهركم محمد عبده أنكم عقدتم اجتماعاً عائلياً للتاثير على أخيك للاعتراف وأنكم قررتم ذلك وأنك ذهبت للسجن لتحمله على الاعتراف... فهل هذا صحيح؟

ج – صحيح.

س – وذكر صهركم أيضاً أنك لما قابلت أخاك واجتهدت في التاثير عليه للاعتراف وذكرته بابنه الوحيد كمال حتى بكى وأصر على أنه بريء ولم يبح لك بشيء؟

ج – .....

التحقيق مع حسن نشأت:

استدعى النائب العمومي حسن نشأت وسأله:

س – هل تعرف عبد الحليم البيلي ؟

ج – نعم أعرفه، قابلته في ليون بفرنسا لأول مرة عام 1910.

س – هل تعرف شفيق منصور؟

ج – لا، إلا في البرلمان، وحضر مرة إلى في الوزارة يرجوني في أمر يخص محمود إسماعيل.

س – هل تعرف محمود إسماعيل؟

ج – لا، ومحمود إسماعيل هذا كان موظفاً عندما كنت وكيلاً لوزارة الأوقاف، وعندما قبض عليه استغلت الصحف أنه كان يعمل بالأوقاف للتشهير

بي فتكلمت مع صدقي باشا واقترح هو أن يكذب رسمياً وجود علاقة بيني وبينه.

س – شهد أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل بأنه رأى أخاه جالساً معك بقهوة نيو بار في أوائل عام 1921؟

ج – لا أنكر أني جلست بمقهى نيو بار ولا أعرف محمود إسماعيل.

س – استشهد بوجود علاقة بينكما بوجود صورتك الفوتوغرافية مع صورته وصورة شفيق منصور.

ج – لا زلت أنكر أنني لم أره، والمرة الأولى التي رأيته فيها كانت صورة إعدامه، أما الصورة التي عرضوها فهي صورة لحفلة ماسونية ويحضرها كل ماسوني يدفع الاشتراك ومنهم الفرنسيون والطليان والنمساويون والسوريون والمصريون والأتراك وقد قيل أن السعديين يريدون تلفيق صورة تجمعني مع محمود إسماعيل.

س – شهد أحمد إسماعيل بأن أخيه قدم إليك تقريراً يثبت عدم إخلاص السعديين للعرش.

ج – لم يحصل، إنما أنكر أنه بعد كتابة "كوكب الشرق" أن محمود إسماعيل ماسوني سألت عنه السكرتير العظم السيد علي باشا فقال أنه ولد مجنون.

س – ذكر أحمد إسماعيل أنه رأى أخاه معك في حديقة الأسماك أثناء حفلة الأيتام؟

ج – يجوز أنه كان ضمن الموظفين.

س – شهد جلال ناصف أن عبد الرحمن البيلي أخبره بأنه بمناسبة أن نشأت باشا انتخب محمود إسماعيل ليكون ضمن موظفي حفلة الأزهار أعطاه بدلة راندجوت ليلبسها أيام الحفلة.

ج – لا لم أعطه.

س – شهد أحمد إسماعيل أن أخاه كلف بعمل محاضرة لك.

ج – لا

س – شهد أيضاً بانه كان سيخطب في حفلة ماسونية ترحيباً باسمهم؟

ج – محمود إسماعيل كذاب.

س – هل تذكر انه ضبط رصاص بالمكتب الذي يشتغل فيه محمود إسماعيل؟

ج – نعم، وكلفت محمود القيسي باشا مدير الأمن العام بالتحقيق.

س – هل كلفت أحمد رشدي المحامي بالدفاع عن محمود إسماعيل أثناء نظر قضية السردار؟

ج – (صمت).

س – هل عبد الحليم البيلي هو الذي كلف أحمد رشدي المحامي بالدفاع عن محمود إسماعيل؟

ج – لا أعرف، ويجوز.

س – هل علمت أن شفيق منصور قرر في التحقيقات التي أجريت معه عام 1925 أثناء نظر قضية السردار بأن محمود إسماعيل كان محرضاً على ارتكاب الجريمة من أشخاص يكرهون سعداً ويقصدون إسقاطه؟

ج – قرأت هذا وأعتبره سخفاً، لقد قدم سعد استقالته يوم 14 تشرين الثاني/نوفمبر، وما زالت في محفوظات الديوان العالي، ألم يكن قتله – أي سعد باشا – أسهل من قتل السردار وقد سبق أن اعتدى عليه؟

س – ما رأيك؟

ج – السعديون كانوا متفقين على ارتكاب جريمة السردار قبل عودة سعد

باشا من لندن.

س – هل تعرف أن محمود إسماعيل له معرفة باخيك محمد نشات؟

ج – لا أدري.

أمر إسماعيل صدقي – وزير الداخلية – بالقبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة، كما تم القبض على سائق التاكسي الذي هربت فيه المجموعة بعد أن التقط عسكري إنجليزي رقم لوحاتها.

وهنا ظهر في الصورة نجيب الهلباوي – وهو أحد المشتركين في قضية إلقاء القنبلة على السلطان حسين كمال وكان قد قضى أعواماً في السجن، فخرج وهو مستعد لفعل أي شيء رجاء عفو ملكي وطمعاً في مكافأة مالية – وكان الهلباوي صديقاً مقرباً من عائلة عنايت، فاستغل ذلك للاندساس بين صفوف المجموعة ليحصل على معلومة، وأخيراً تم القبض على الجميع وتحريز الأسلحة المستخدمة في العملية وقدموا للمحاكمة.

واعترف أعضاء المنظمة السرية بالعملية، فتمت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لتوجه إليهم ثمانية اتهامات بقتل السردار والشروع في قتل ياوره وسائق سيارته، وآخرين تصادف وجودهم في مكان الحادث. ونُظرت القضية في أيار/مايو 1925، أمام محكمة جنايات مصر المشكلة برئاسة المستشار أحمد باشا عرفان، وعضوية المستر كرشو ومحمد بك مظهر. ومثل الاتهام محمد طاهر نور بك النائب العام. وتولى الدفاع إبراهيم بك الهلباوي ووهيب دوس.

وهذه بعض أجزاء من مرافعة النيابة العمومية: محمد طاهر نور باشا النائب العام:

"حضرات القضاة قبل أن أشرح لحضراتكم وقائع هذه الحادثة المؤلمة التي لم يشهد تاريخ الحوادث الجنائية في مصر مثلها، أكرر أسف الأمة على مصابها في قائد جيشها الذي قتل من أيد أثيمة وهو قائم بخدمة مصر التي لا تنسى له خدمته، كما لا تنسى جميل كل من أحسن عملاً فيها.

"نعم جزعت الأمة لمصابها في قائد جيشها لجناية ارتكبها فئة من الأغرار المفتونين الذين طاشت أحلامهم، وعميت بصائرهم فخرجوا على إرادة أمتهم، وانتحلوا لأنفسهم سلطة القضاء في مهام لم يناطوا بها، جزعت لهذه الحادثة جزعاً بادي الأثر.

استفظعت الأمة هذا الجرم واستنكرته، واشترك في هذا الاستنكار الصغير والكبير، وعلى رأس الجميع مولانا المعظم الملك.

"وبعد، فوقائع الدعوى واضحة لا لبس فيها ولا غموض، فالجناة هجموا على السردار وهو في سيارته عائداً من وزارة الحربية إلى بيته في الزمالك، وأطلقوا عليه عدة رصاصات – أصابته في صدره ويده اليسرى، وكذلك أودت بحياته. وقد ورد في التقرير الشرعي أن السردار قد توفي بسبب الصدمة العصبية والنزيف الناشئين مباشرة من إصابته.

"هذا عن وقائع الدعوى، أما عن تاريخ حياة المتهمين فلا ننسى أن شفيق منصور كان من المتهمين في اغتيال بطرس باشا غالي سنة 1910 وقبض عليه، ولكن أفرج عنه لنقص في تشريع قانون العقوبات، وصدر أمر قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضده، وتأكد لكم يا حضرات القضاة تاريخ شفيق منصور في الإجرام السياسي من خلال بعض الأوراق التي ضبطت في قضية اغتيال بطرس باشا غالي، وهي كالآتي:

1. برنامج لجمعية الاتحاد الإسلامي تاريخه 5 شباط/فبراير، ومن أهم ما جاء فيه: أنه يجب على كل عضو ألا يفشي أي سر من أسرار الجمعية.

2. قانون للجمعية مطبوع، يعمل به من أول شباط/فبراير سنة 1909، ناسخ للبرنامج السابق ذكره، ومن أهم ما جاء فيه – أنه يجب على كل عضو أن يكتم أسرار الجمعية وجلساتها وأن يحلف اليمين على ذلك.

3. عقد مطبوع لشركة التضامن الأخوي موقع عليه من المتهمين في تلك القضية وآخرين، وتاريخه أول آذار/مارس سنة 1909.

4. قانون مكتوب بخط شفيق منصور أهم ما جاء فيه– التأثير على العامة وتأليف قلوبهم بطرق مختلفة.

ورقة ضبطت بمنزل أحد المتهمين مذكور فيها: (قد وجدت أن الأسلحة ولا تلزم رخصة لها فإن أردتم وإخوان الجمعية شراء أسلحة روفلفر مثلا فيلزم إرسال النقدية اللازمة لذلك.

5. خطاب ضبط بمنزل أحد المتهمين تكلم فيه عن الورداني ومدحه.

خطاب صادر من شفيق منصور مذكور فيه – اجتمعنا يوم 28 كانون الثاني/يناير سنة 1909 وأن الورداني أفندي تكلم فيه عن اقتراحه في الجلسة الماضية وهي أن توضح طرق لنسير عليها في عملنا وتقرر تنفيذ اقتراحين مبدئياً وهما: الأول: وضع خطة ونشرها على خطباء المساجد، الثاني: أن يدخل بعض الأعضاء في الطرق الصوفية للتأثير على العامة بواسطة مشايخ الطرق.

خطاب ضبط بمنزل أحد المتهمين من شفيق منصور وفيه أن الجمعية اجتمعت في 21 كانون الثاني/يناير سنة 1909، وتقرر في هذه الجمعية أمور نكرها في خطابه أهمها – أنه رفض اقتراح جعل الجمعية علنية بالإجماع لأن الورداني قد بين ما في ذلك من النتائج العقيمة حيث قال أنه لا يمكن تحرير الأمة بالقول بل لا بد من القوة، وهذا لا يمكن إتمامه إلّا سراً.

خطاب من شفيق منصور ضبط بمنزل أحد المتهمين وفيه: "هذه السنة المباركة الحد الفاصل بين القول والفعل".

6. خطاب من شفيق منصور إلى إبراهيم الورداني مذكور فيه: "لي معك كلام طويل يختص بجمعيتنا المباركة والفرصة لا تسمح لي بالكتابة عن ذلك، إذ لا يكون إلا مشافهة عند المقابلة".

حضرات القضاة لقد بلغ عدد الحوادث التي ارتكبت من 21 شباط/فبراير 1916 إلى 12 شباط/فبراير سنة 1923– 36 حادثة فيها خمس حوادث استعملت فيها القنابل واستُعمل في الباقي أسلحة نارية مختلفة الأنواع، هذا عدا حوادث الاعتداءات الأخرى التي وقعت على بعض الوزراء المصريين، كلها يحمل مسؤولية ارتكابها شفيق منصور.

وأما عن محمود إسماعيل، فهو أخ لشفيق منصور خلق من طينته وطبع على الشر مثله، فهو يكره الإنجليز كراهية متأصلة في نفسه.

إن محمود إسماعيل بمثابة أركان حرب شفيق منصور فهو الذي كان يرسم الخطط وكيفية ارتكاب الجرائم، كما علم بعض أفراد الجمعية كيفية استعمال القنابل في الحوادث. ومن التحقيق معه ثبت أنه اشترك فعلياً في حوادث الاعتداء على المستر كييف، وبراون بالجيزة، والمرحومين حسين عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدي بك. وبتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر سنة 1923 وصل إلى حضرة صاحب الدولة يحيي إبراهيم باشا رئيس الوزارة آنذاك، كتاب تهديد بالقتل مكتوب بالآلة الكاتبة موقع عليه من زعيم مصر الفتاة – عصابات قتل الإنجليز والمصريين الخونة. وجاء في هذا الإنذار: "هذا إنذار مني إليك إن لم تقلع عن وضع القوانين وتعدل قوانين الاجتماعات والصحف وحمل السلاح فالويل لكم كل الويل، ذلك المثل الأعلى في براون وكييف، وسنصب عليك جام غضبنا، ولكم فيما مضي من حوادث عبرة".

وأما عن الإخوان عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت فأخوهما الأكبر محمود عنايت صديق شفيق منصور ومحمود إسماعيل؛ ولقد اعتقل محمود عنايت ضمن من اعتقلوا في تهمة إلقاء القنبلة على السلطان حسين كامل واعتقل محمود عنايت بسبب القضية زمناً طويلاً ومرض أثناء اعتقاله ولما أفرج عنه مات بعد الإفراج بشهور قليلة. ومن عجائب القدر أن محمود عنايت كان سبباً في تعرف شفيق منصور ومحمود إسماعيل بالإخوة عبد الفتاح وعبد الحميد عنايت حيث إن شفيق منصور كان في مالطة وقت وفاة أخيهم محمود وحضر شفيق لتقديم واجب العزاء وتعرف بهم ثم بدأت علاقته تتوطد. ومن هنا دخلوا في حركة الاغتيالات السياسية.

حضرات القضاة إن عائلة عنايت كلها تعمل بالسياسة فبجانب محمود الذي توفي يوجد أخ رابع هو عبد الخالق عنايت الذي سافر إلى أوروبا في سنة 1923 بحجة تلقي دراسة الطب ولكنه على ما يظهر من التقارير السرية كان يعمل بالسياسة، وأنه كان كثير الزيارة لسفارة حكومة السوفييت ويصله بواسطتها نقود، كما تصله أموال أخرى بواسطة شخص آخر، وقيل بأن جماعة الشيوعية الدولية تنظر إليه بعين الريبة كوطني وكأحد دعاة الجامعة الإسلامية شديدي التحمس، وهو على أتم وفاق مع جرونستين ولينسكي وهو

متعلم تعليماً حسناً، إلا أنه شديد الكراهية للبريطانيين والأوروبيين.

وأما عن محمود راشد، فقد بدأ حياته السياسية منذ سنة 1920حيث انتظم في سلك جمعية اسمها جمعية الفدائيين، وله تاريخ طويل عرف منذ تحقيق حادثة عثور البوليس على قنابل ومسدسات ومنشورات بمنزله، ولكن الأخ الأصغر عبد العزيز اعترف بأن هذه الأشياء كانت موجودة عنده في المنزل بدون علم أخيه، وضحى الأخ الأصغر بنفسه حتى ينجو أخوه الأكبر من العقاب. ولكنه بعد أن حكم عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات لاحظ أن أخاه أهمل زيارته فأرسل إليه وهو في السجن تهديداً بأنه سيبوح لذوي الشأن بأسراره، وبعد ذلك قبض على محمود في تحقيق قضية المؤامرة على حياة الخديو عباس حلمي الثاني التي كانت السلطة متولية تحقيقها فخشي أن يبوح عبد العزيز بأسراره، فكتب رسالة وهو بالسجن ضبطت بملابسه، كما ضبطت ورقة مؤرخة في 7 شباط/فبراير سنة 1920 معنونة باسم "سكرتير عموم جمعية الفدائيين" وتتضمن طلب انضمام إلى هذه الجمعية. ولقد اعترف محمود راشد بأنه عضو بهذه الجمعية التي الهدف منها القتل السياسي.

أما إبراهيم موسى، فهو أحد عمال العنابر، اشترك في حوادث الاعتداء على المستر كييف وبيجوت وبراون بالجيزة والمرحومين حسين عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدي بك. ولقد ظهر نشاطه كمهَيج سياسي بين عمال العنابر في سنة 1914. وفي سنة 1919 كان أحد زعماء العمال في الإضراب، وأنه قد اشترك في إضراب العمال في سنة 1921 كزعيم من زعمائه وبسبب هذا الإضراب أوقف عن العمل مدة 15 يوماً وأنذر بالطرد من الخدمة.

وأخيراً راغب حسن وعلي إبراهيم محمد، فهما من أعضاء جمعية الفدائيين التي هدفها اغتيال الإنجليز والخونة من المصريين.

حضرات القضاة لقد شرحت لحضراتكم أدوار هذه القضية، وفصلت وقائعها وأجهدت نفسي فيها – في تتبع تاريخ المتهمين – حرصاً على العدل وعلى سمعة البلاد كما قدمت. وقد وضعت العدالة يدها على من عاثوا في الأرض فساداً. عبثوا بالقانون لعواطف شريرة غلت في صدورهم فأصمتهم عن صوت العقل، وأعمتهم عن نور الحق.

لقد اطمأن ضميري واقتنع بأن من قدمتهم للقضاء العادل لينالوا جزاء شرورهم هم الجناة السفاكون، وأرجو أن ما اقتنعت به، بحق، سيقنع ضمائركم فتمحون هذه الأخطار الخطرة، وتردون عن البلاد بؤساً وشقاء كان المتهمون مجلبة لهم.

نعم إن قصاص القضاء العادل سيعيد إلى البلاد حظاً وافراً من السكينة يمكنها من أن تسير في طريق التقدم والارتقاء، والحكمة تقتضي القضاء على هذا المرض.

الآن يا حضرات المستشارين، قد قمت بواجبي في هذه القضية، فأطلب منكم أن تستأصلوا اليوم هذه الجرثومة الفاسدة بأشد ما في القانون، فليس في ذلك من قسوة، إذ نحن في ظروف شديدة توجب ذلك.

مرافعات الدفاع

بعض أجزاء من مرافعة إبراهيم بك الهلباوي:

"قبلنا هذه المأمورية القاسية، مأمورية أن نكون لسان حال هؤلاء التعساء، ونحن نعتقد أننا أمام محكمة تصمّ آذانها عن كل ما هو خارج عن موضوع الدعوى. تقدر ظروف الاتهام وظروف الحادث والأدلة كما تقدرها في القضايا الأخرى، هذا رجاء زاد تحققاً عندما أعلن سعادة الرئيس أن هذه المحكمة لا تعنى بشيء من السياسة وأنها تقصر نظرها على المسائل العادية كما تنظر إلى بقية القضايا، زاد إيماننا بأنها تحقق العدل فتعاقب المجرم، وتبرئ من تعتقد فيهم البراءة.

نعتقد هذا. ولكن يا حضرات المستشارين: الظروف التي أثرت في هذه القضية، والنتائج التعسة التي لحقت بالبلاد، من المستحيل - ونحن نؤدي هذه المأمورية - ألا نتأثر بها. ولكن هذا التأثر يجب ألا يقف عند حد هو ما يعني القاضي عندما يقدر أسباب الجريمة وعندما يقدر النتائج التي ترتبت على الجريمة، وعندما يقرر حالة المتهم وتربيته.

سعادة النائب العام بدأ مرافعته بأن وصف شفيق منصور بأنه زعيم

العصابة التي ارتكبت هذه الجريمة، ونحن مع اعترافنا بحسن تقديره، وبالنتائج المبهرة التي وفق إليها، نستسمحه أن نخالفه في هذا، فشفيق منصور مجرد شريك فقط في الجناية وليس فاعلاً أصلياً.

حضرات القضاة إنكم الآن تعالجون مرضى أصيبوا بجنون الوطنية. فالجريمة التي وقعت والتي أخذت بعض الجرائد الإنجليزية تندد بها علينا، والتي انتجت الإنذار البريطاني الذي يقول إنا لا نستحق من أجلها أن نكون بين الأمم المتحضرة، هذه الجريمة من واردات أوروبا.

إن أوروبا التي تمنُّ علينا في كثير من الأحيان بأن ما نحن فيه من حضارة هو من ناحيتها، يجب أن تقبل أيضاً، إلى حد ما، أن الجرم السياسي هو من ناحيتها أيضا، فلم يكن الجرم السياسي موطنه هذه البلاد، بل لقد اتى مرض القتل السياسي من الغرب مع مرض الزهري تماماً، ويجب أن تقبل أوروبا هذه أيضاً، فهي ملوثة في جميع أرجائها بمثل هذه الجرائم، وبأفظع منها.

نريد استئصال هذه الجراثيم، القاضي مهما كان لديه من الوسائل لا يستطيع القضاء على الجرائم، إعدام غلامين أو خمسة أو ستة من هؤلاء السفهاء لم يعمل فينا على إصلاح الداء.

انتفعوا من قوة هؤلاء الشباب فقد ينفعون إذا تابوا، وقد تصلح المقادير أمرهم.

هؤلاء البغاة ينكرون أنهم ارتكبوا الجريمة بحسن نية. هم كالمجنون الذي يتوهم خوفه من البريء فيقتله، في عرفهم هو قصد الخير، أنا لا أطلب منكم أن تحترموا هذا، وإنما وأنتم تزنون قدر العقوبة عليكم أن تزنوها بقدر فكر الجاني.

هم مرضى، عُرِضوا على طبيب ينظر في أمرهم دون غِلٍّ أو حقد. أنتم تعالجون مرضى الأرواح كما يعالج الطبيب مرضى الأجسام.

من أجل هذا أستطيع أن أقول: إن هؤلاء المجرمين يستحقون عدلكم. هذه الدار تمثل رحمة الله في الأرض فأطلبها منكم لهؤلاء الأغرار.

هناك سبب أتضرع به إليكم أيضاً بأن يكون سبب الرحمة. هذه الجريمة كان يرمي خطرها إلى إيذاء العلاقة بين مصر وإنجلترا فكان لا بد منه. أن تتدخل السياسة الإنجليزية. وقد تدخلت واحتملت مصر أن تكفر عن هذه الجريمة. دفعت تعويضاً لا يقل عن نصف مليون جنيه. فهؤلاء الأغرار حملونا كل هذا المصاب. لهم الحق أن يقولوا لكم إن سعادة النائب العام قال ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب. ولقد اتفقت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفي توقيع العقوبة، وقد دفعت مصر الدية فارجو أن تدخلوا ذلك في اعتباركم. يا حضرات المستشارين: أهل المتهمين جميعاً يتقدمون لكم طالبين الرحمة مع اعترافهم بما حدث.

وحكمت المحكمة على المجموعة بأقصى عقوبة:

1. عبد الفتاح عنايت (طالب بمدرسة الحقوق).
2. عبد الحميد عنايت (طالب بمدرسة المعلمين العليا).
3. إبراهيم موسى (زعيم بعنابر السكة الحديد).
4. محمود راشد (موظف بمصلحة التنظيم).
5. راغب حسن (عامل بالترسانة).
6. علي إبراهيم (عامل بالعنابر).
7. شفيق منصور (محامي وعضو بالبرلمان).
8. محمود إسماعيل (موظف بوزارة الأوقاف (ضابط بحري سابق)).
9. محمود صالح محمود (سائق تاكسي).

وبعد سماع المرافعات والمداولات صدر الحكم بإعدامهم في يوم الأحد الموافق 7 حزيران/يونيو 1925، ونُفِّذ حكم الإعدام في المتهمين من الثاني إلى الثامن، واحتج الجميع على القضية وأحكامها فقالوا: كيف يُعدم ثمانية لقاء رجل واحد، بل كيف يُعدم شقيقان في يوم واحد؟، ولذلك كله صدر الحكم على المتهم

الأول عبد الفتاح عنايت بتخفيف عقوبته وحده إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ليخرج من بين المعدمين حياً نتيجة تقديمه اعترافاً مكتوباً، قضاها كلها في ليمان طره، أما المتهم التاسع حكم عليه بالحبس لمدة عامين.

ولأول مرة يقرر حكم قضائي أنه عاجز عن الوصول للحقيقة فيقول في فقرة من فقراته:

"إن المتهمين وجدوا من يشجعهم على ارتكاب الجريمة وللأسف لم يوفق المحققون لمعرفتهم والكشف عنهم رغم ما بذلوه من عناية كبيرة، لقد اتفق فعلاً على قتل السردار، ولم يتم الاتفاق بين شفيق منصور وأولاد عنايت وإبراهيم موسى، ولكن الملك وحسن نشات والبيلي ومحمود إسماعيل، وبارك اللورد اللنبي هذا الاتفاق لأنه سيخلصه من عدوه الإيرلندي كما سيطيح بحكومة سعد وهي الحكومة التي بدأت تنازع النفوذ الإنجليزي البقاء".

خلاصة هذه الجريمة أن الجماعة التي قامت بتنفيذ جريمة القتل هذه كانت إحدى جماعات العمل السري التي ارتكبت العديد من حوادث الاغتيال السياسي طوال الفترة الماضية، باعتباره خطاً متوائماً ومتلازماً مع حركة الكفاح السياسي التي قادها الوفد.

إلا أن الجديد في هذه الحادثة هو أن حسن نشات - رجل القصر- استطاع أن يتوصل إلى تلك الجماعة من خلال أحد رجاله ومعاونيه - محمود إسماعيل- واستغل عندها الرغبة في استئناف الاغتيال السياسي نتيجة لفشل مفاوضات سعد مع ماكدونالد، فدفعها إلى ارتكاب تلك الجريمة رغبة منه في إحراج مركز الوزارة وسعد زغلول من ناحية، وتخريب كل فرص للتسوية بين سعد وإنجلترا خاصة بعد انتهاج سعد خطة معتدلة تجاه بريطانيا عقب عودته من أوروبا. كل ذلك حتى لا يبدو سعد - في حالة وصوله إلى تسوية مع إنجلترا - في موقف البطل المنتصر ورجل مصر الوحيد بحيث يستحيل على الملك التعامل معه.

ولا خلاف حول وطنية الذين اغتالوا السردار ولكن أصابع الاتهام تشير إلى مسؤول بالسراي (حسن نشأت) استغل وطنيتهم وصلته بأحد قادتهم (محمود إسماعيل)، فأوحى له بالفكرة. ولقد حجب الحماس عنهم الوعي والتوقيت واستفادت السراي وتخلصت من الزعيم سعد زغلول، كما استفاد الإنجليز وأحكموا سيطرتهم على السودان.

من محاضر التحقيق

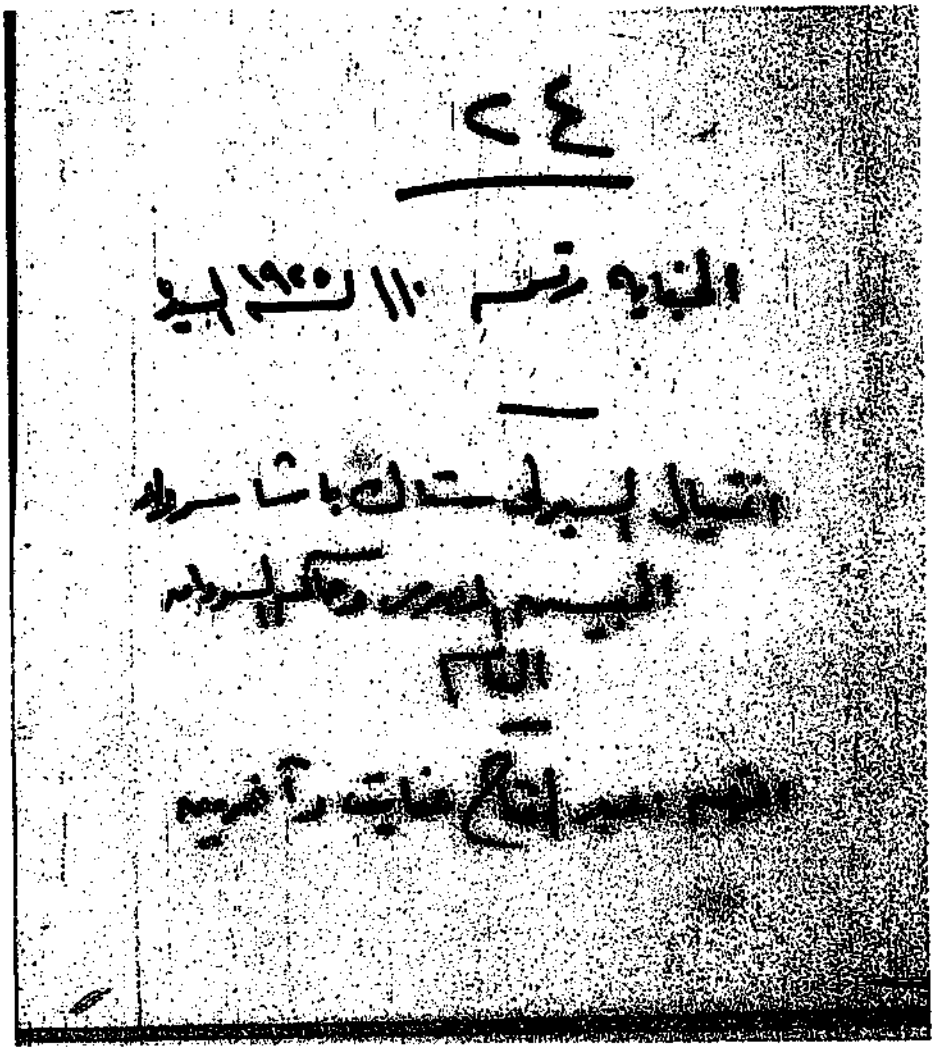

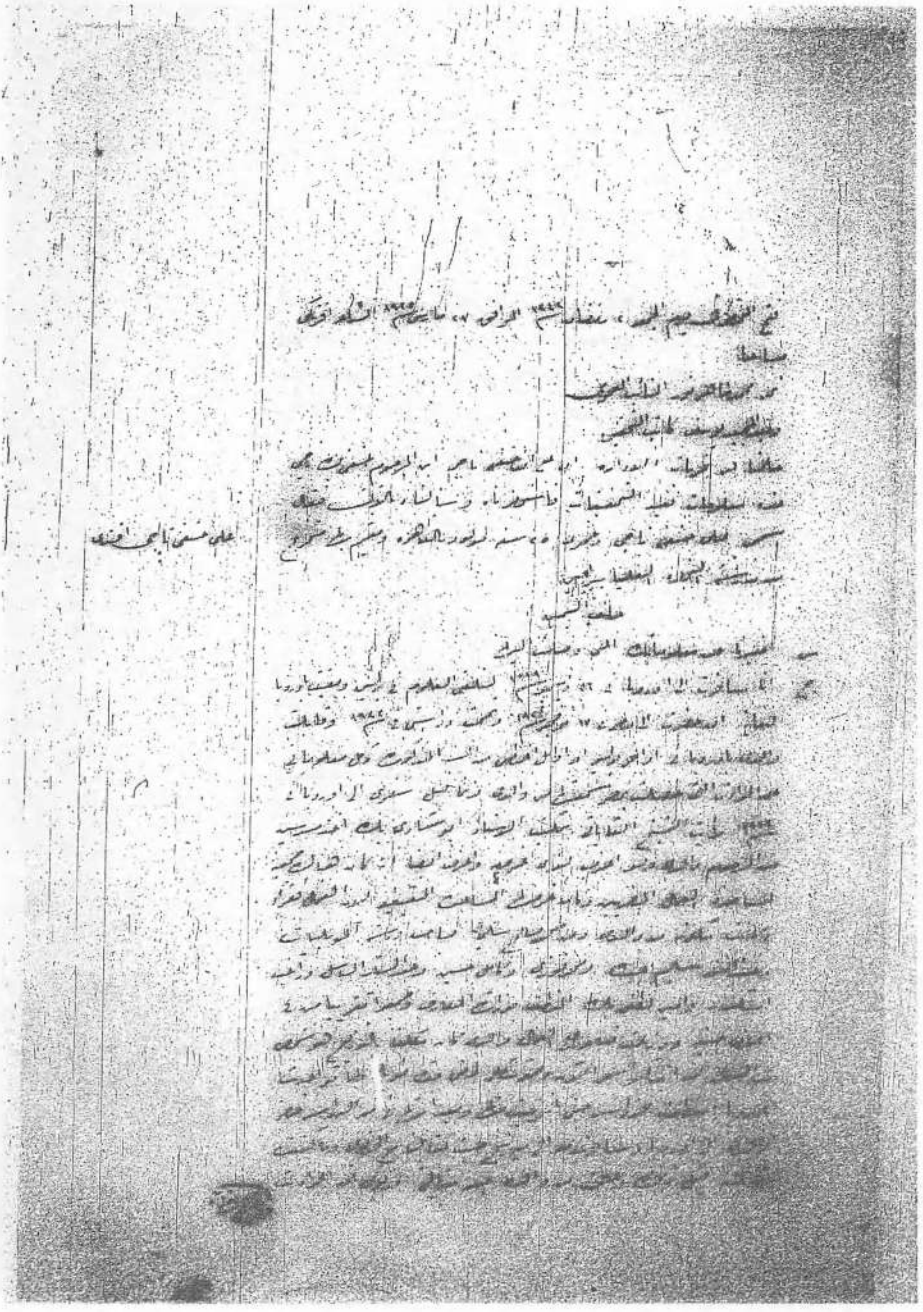

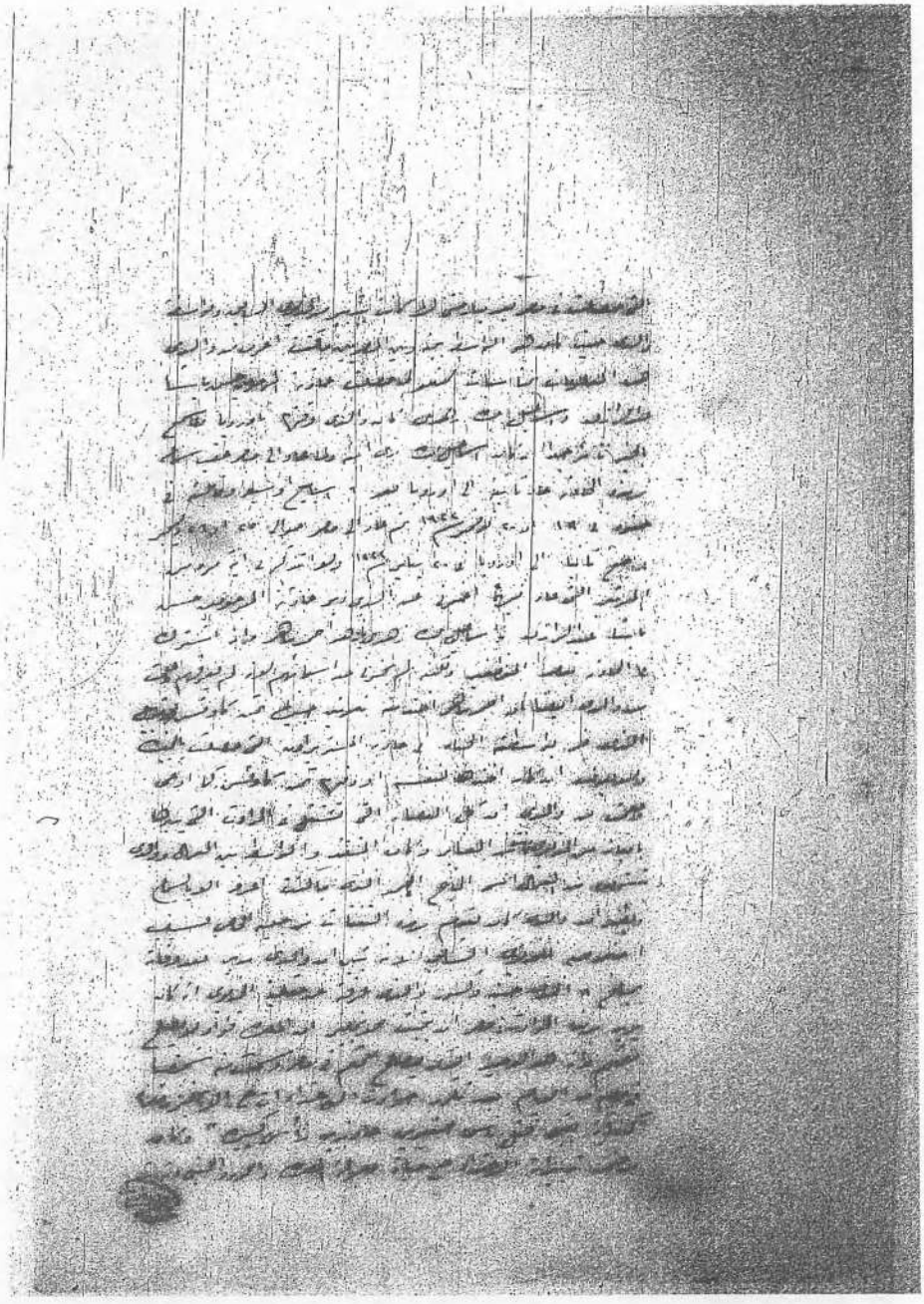

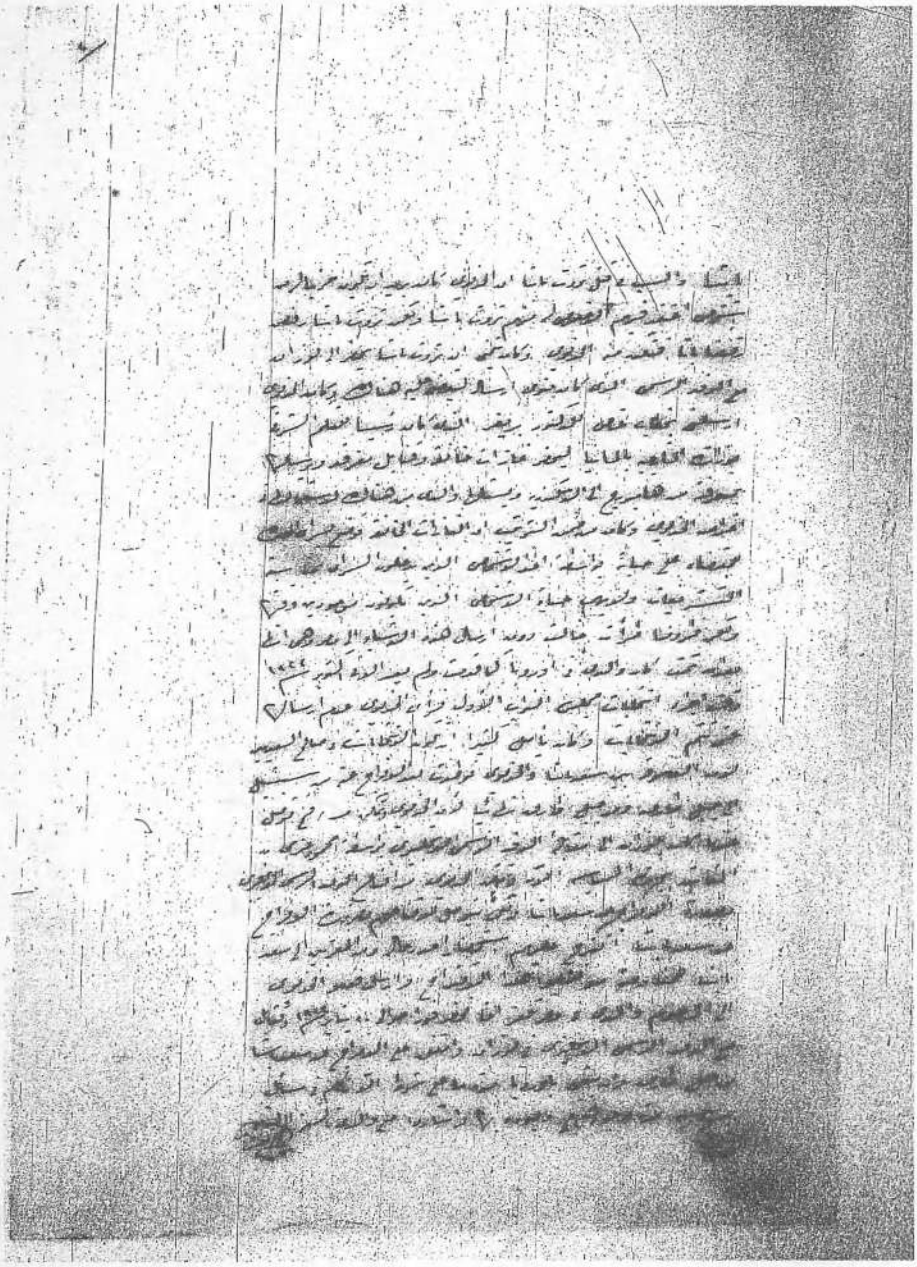

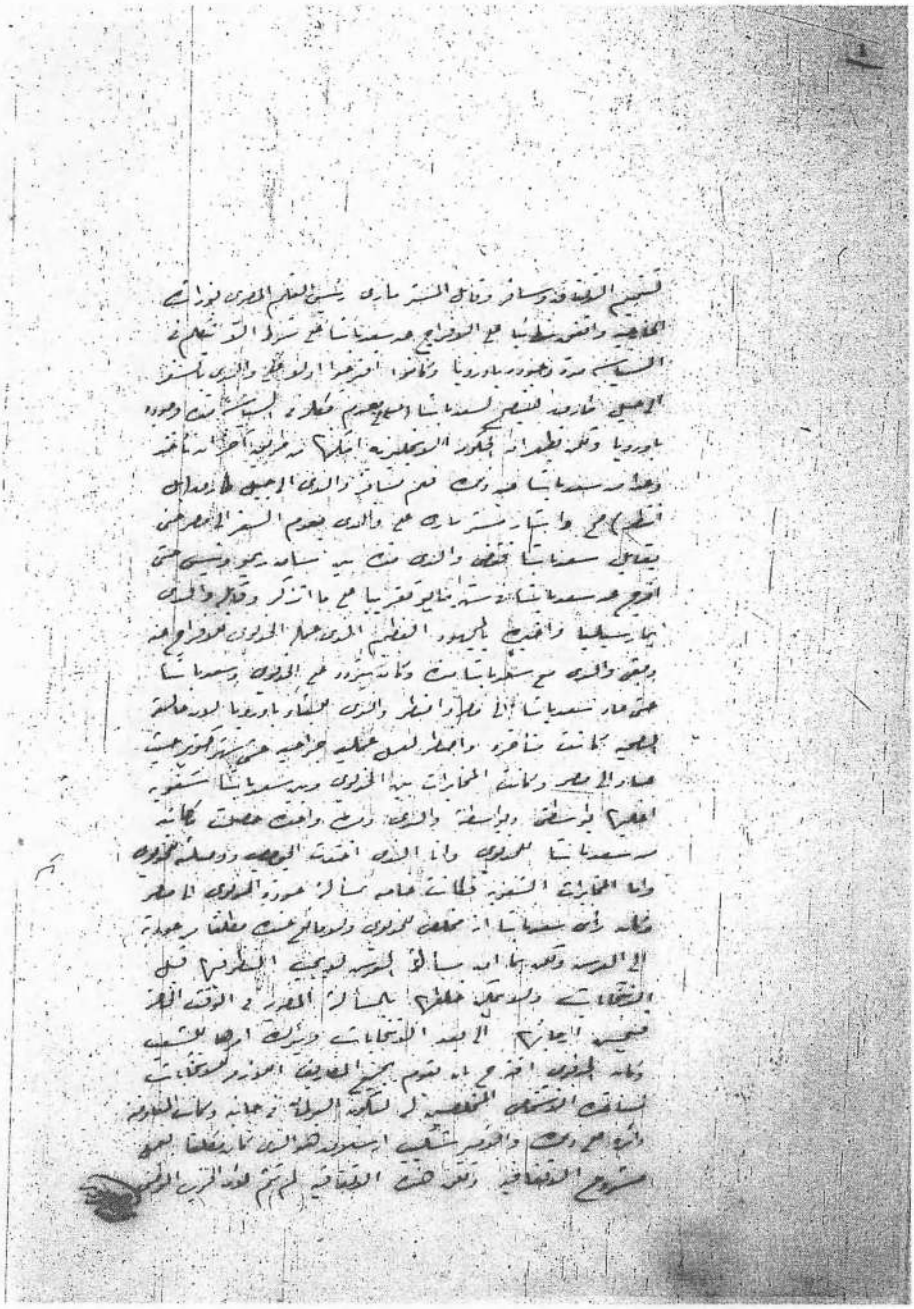

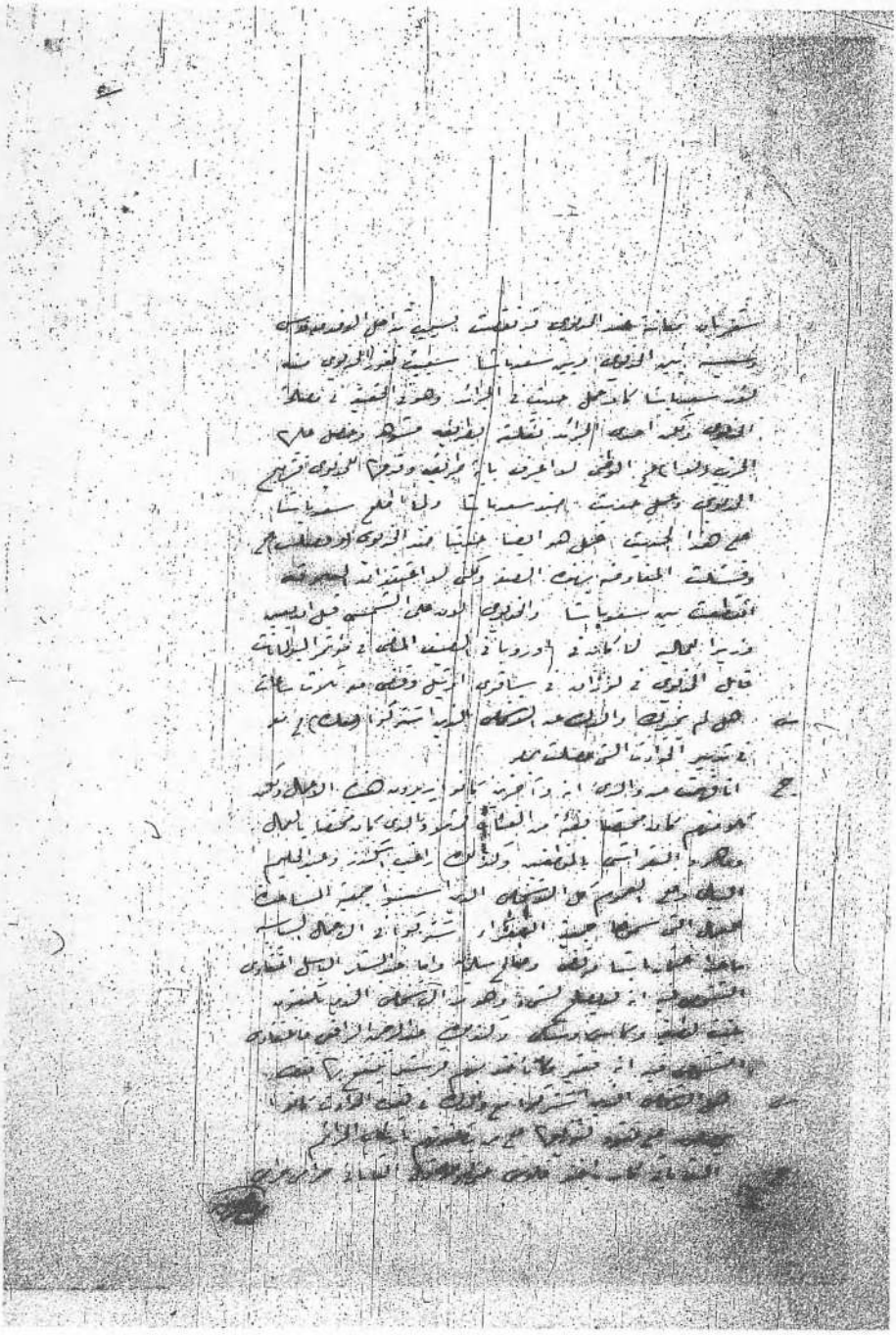

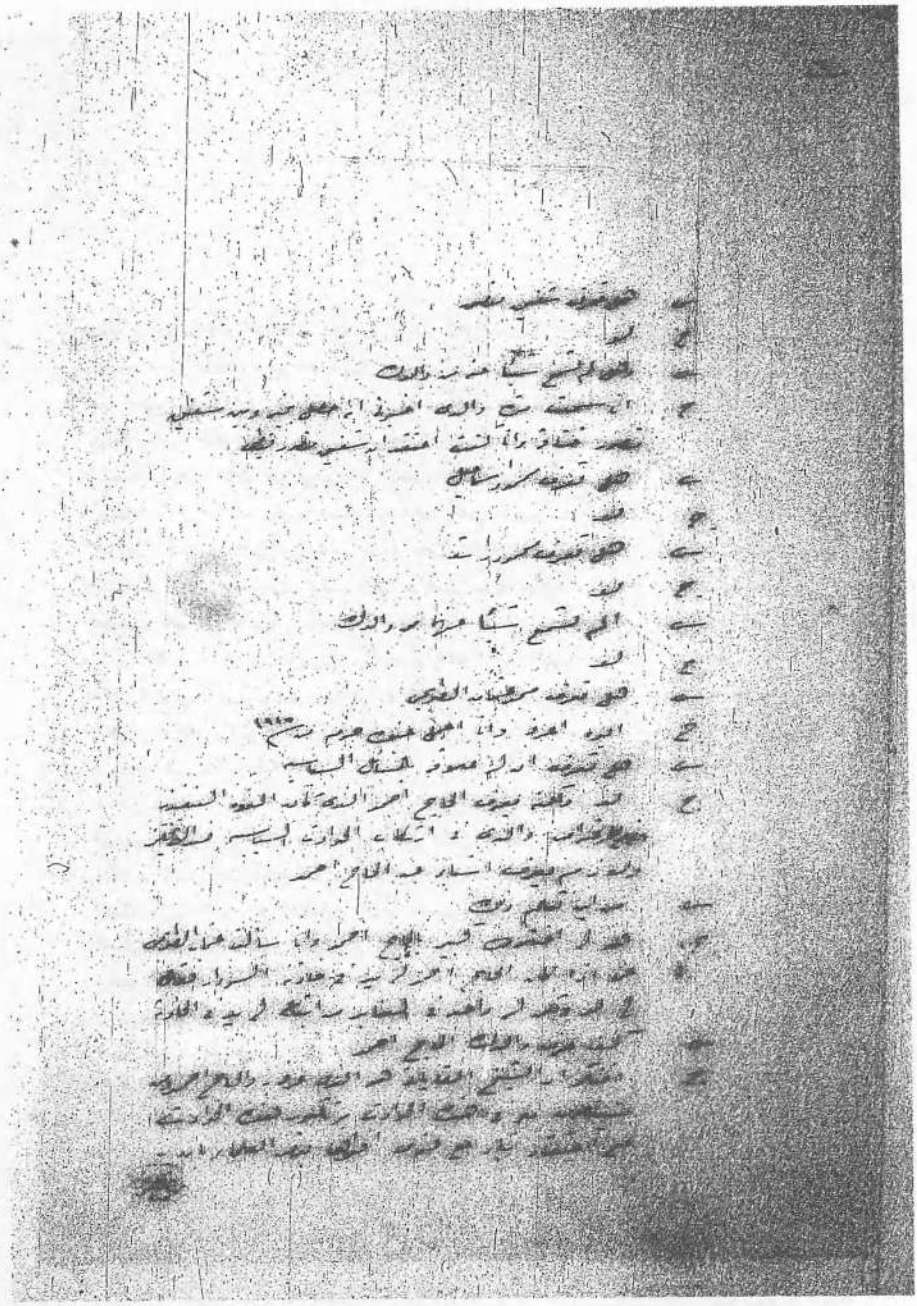

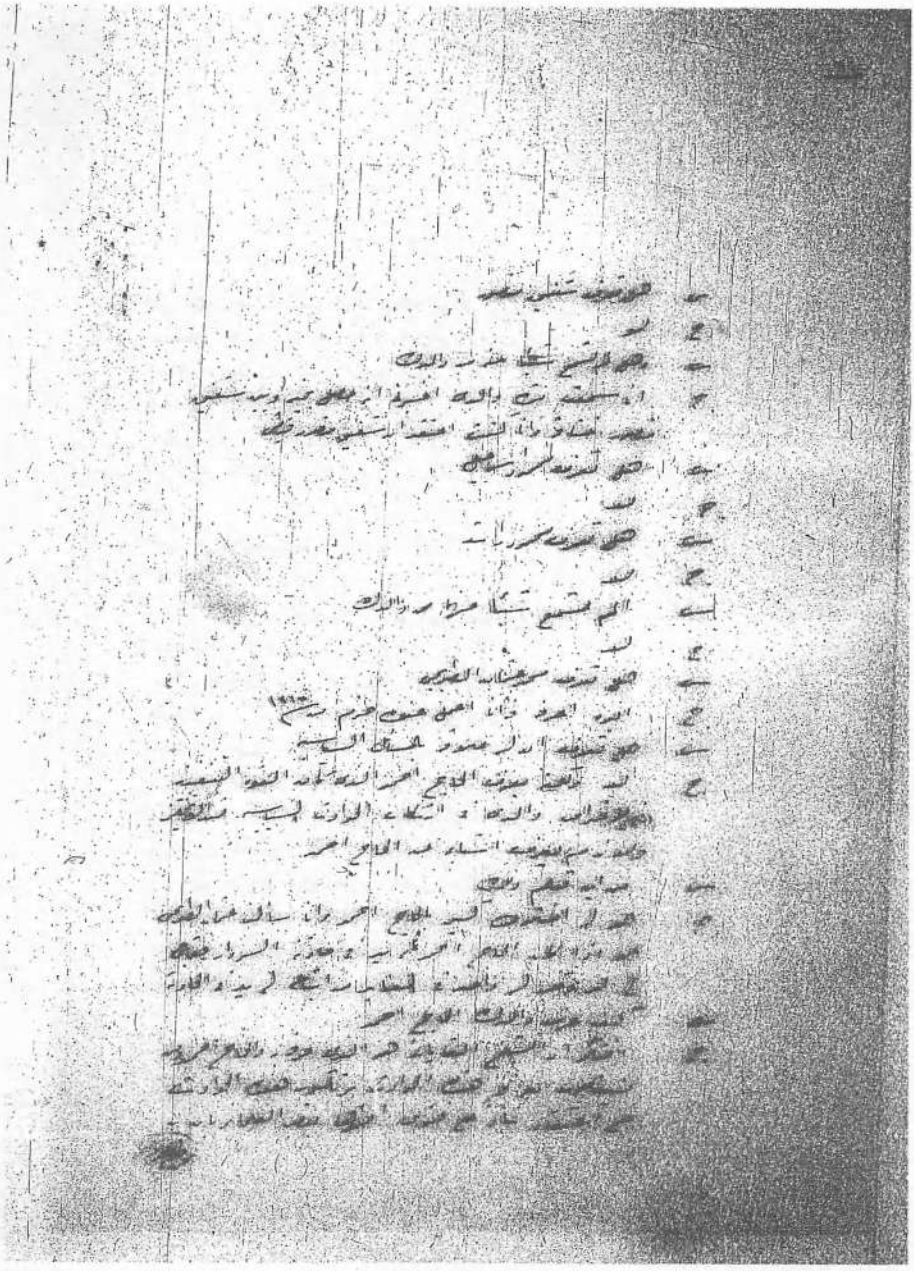

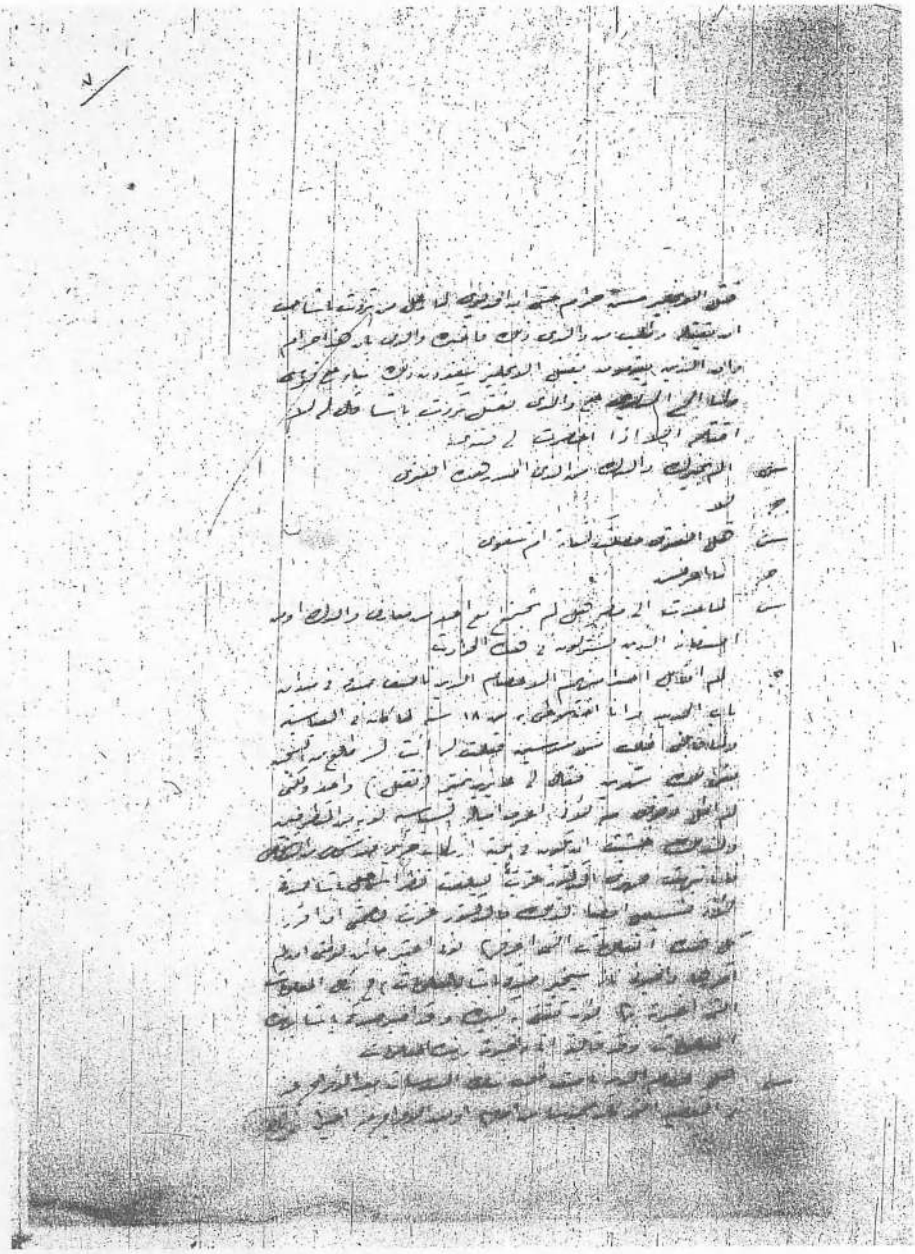

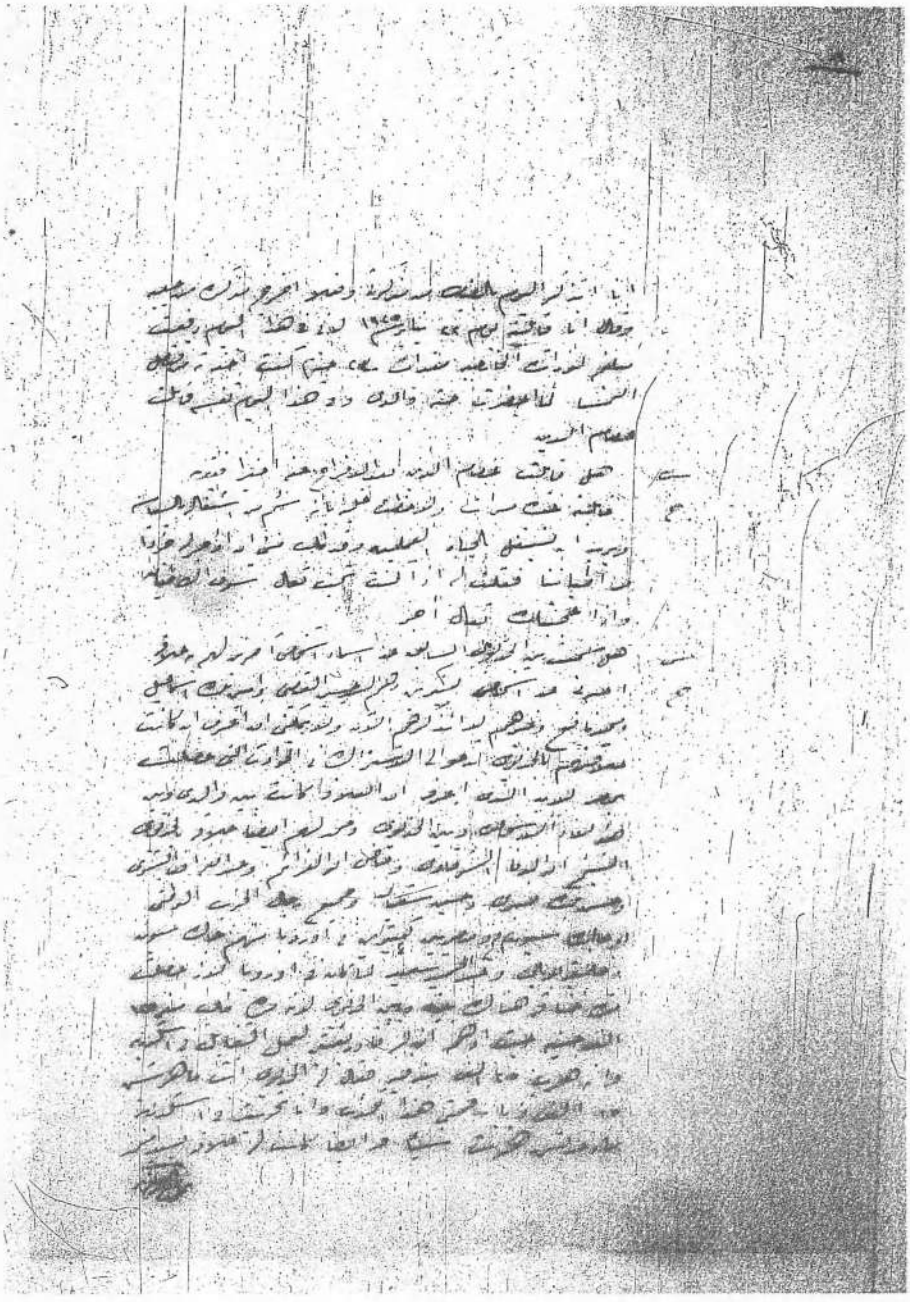

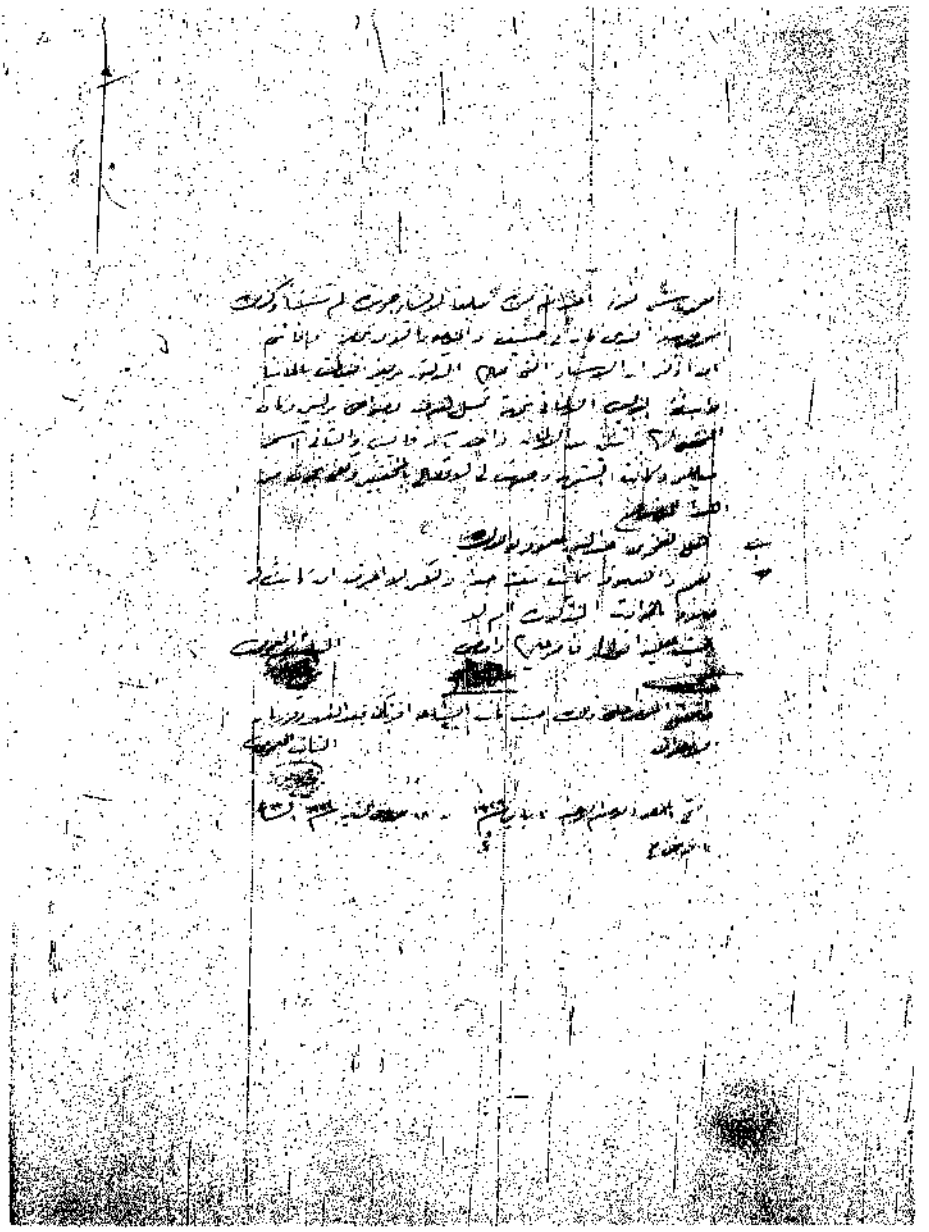

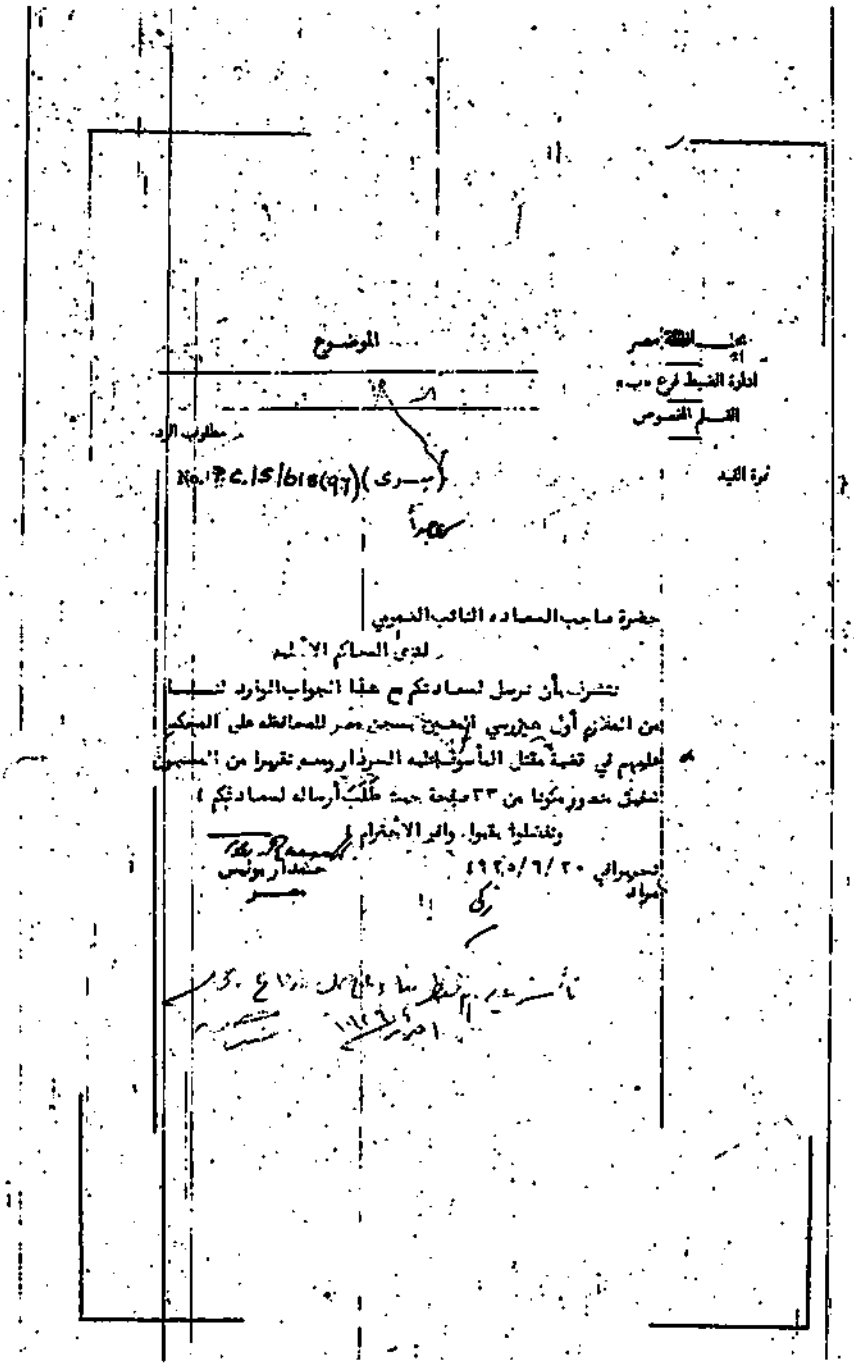

الموضوع

مصر

ادارة الضبط قرع «ب»

القسم القضائي

نمرة القيد

مطلوب الرد

حضرة صاحب السعادة النائب العمومي

لدى المحاكم الأهلية

تشرف بأن ترسل لسعادتكم مع هذا الجواب الوارد لنا من المفتش أول جيوردي الجنيني بسجن مصر للمحافظة على المحكوم عليهم في قضية مقتل السر لي ستاك باشا السردار وعدد تقريرا من المسجون المشار عنه ومؤرخ من ٢٣ سبتمبر حسب طلب أرساله لسعادتكم

وتفضلوا بقبول واسمى الاحترام

حمدار بونس

مصر

في ٢٠ / ٦ / ١٩٢٥

المراد

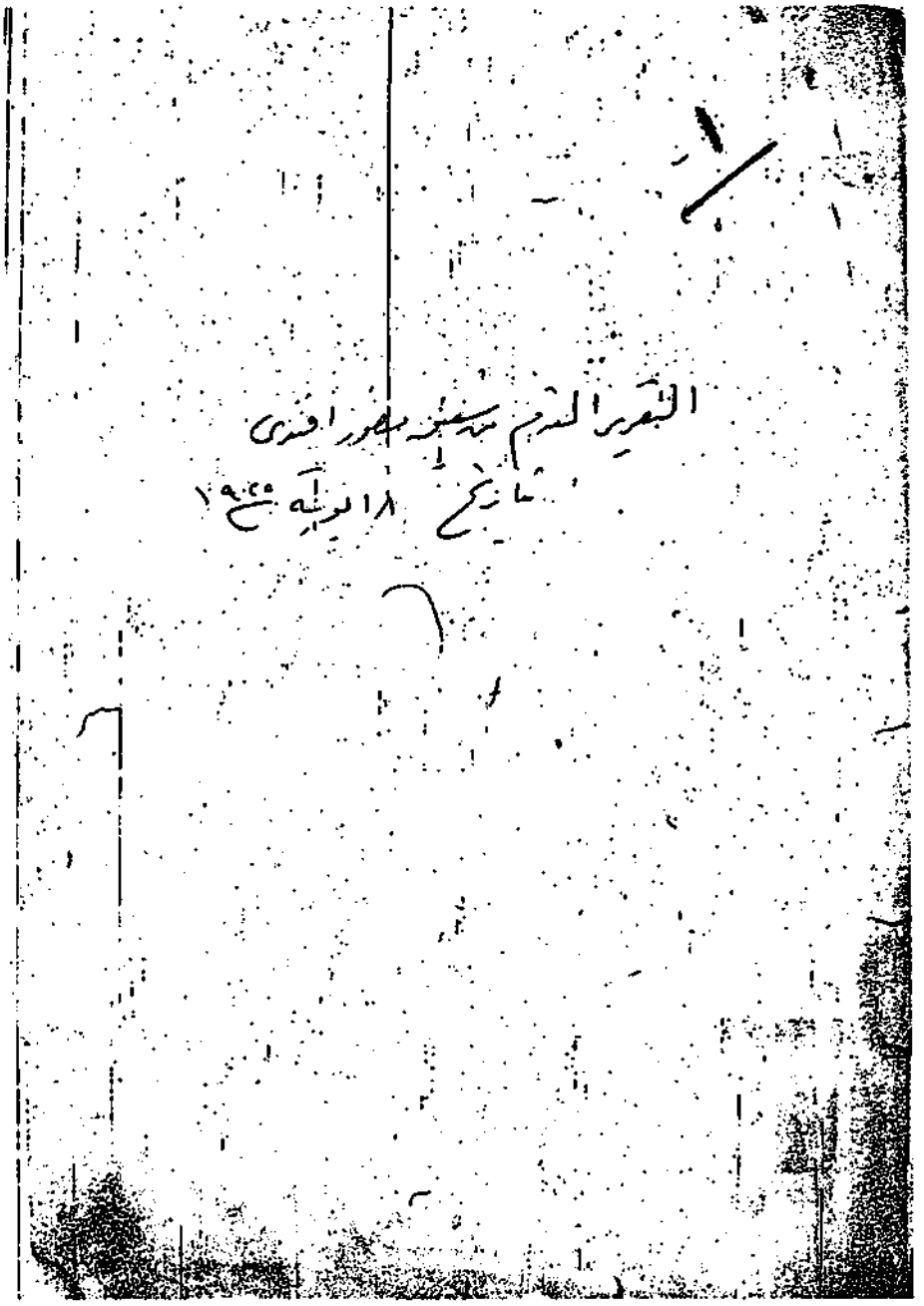

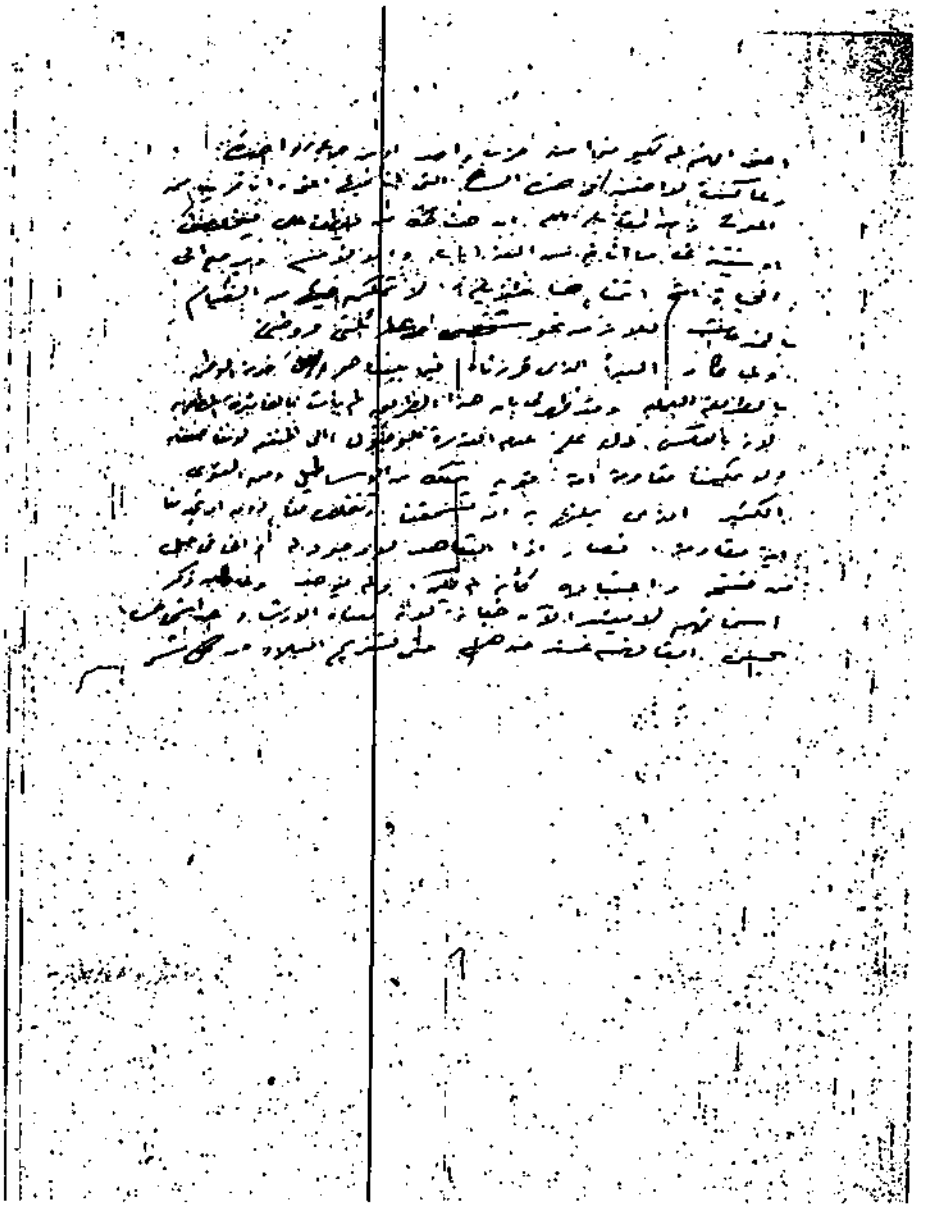

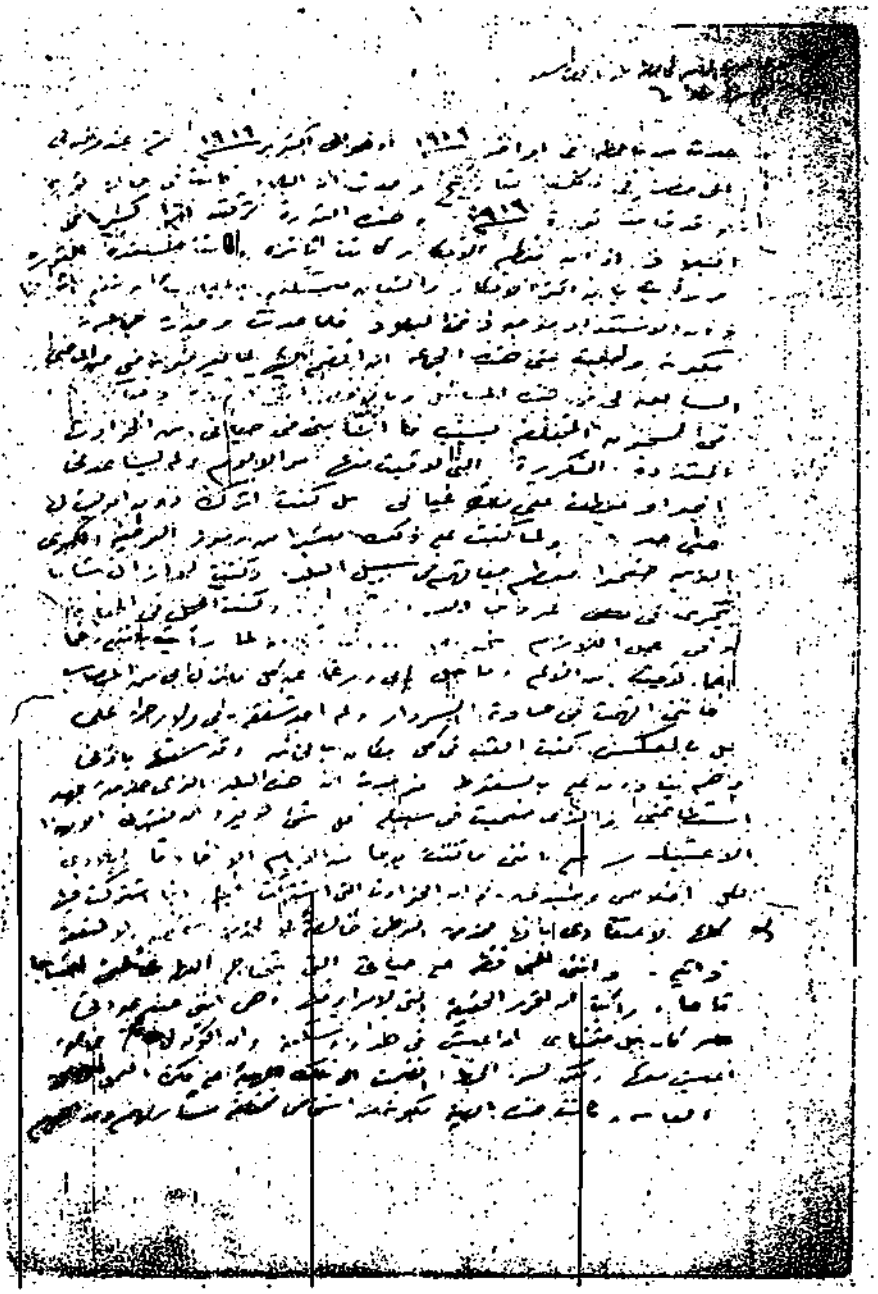

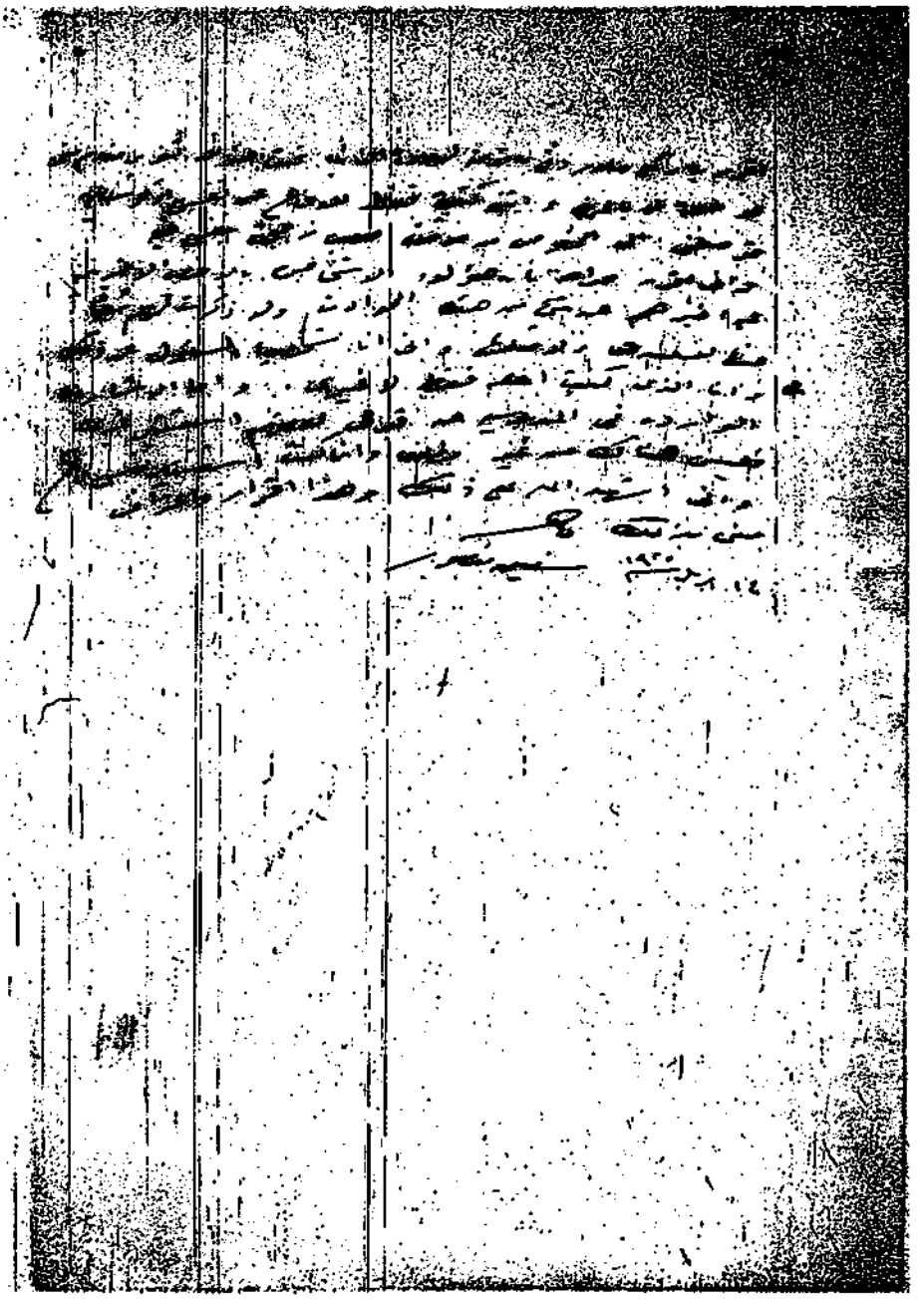

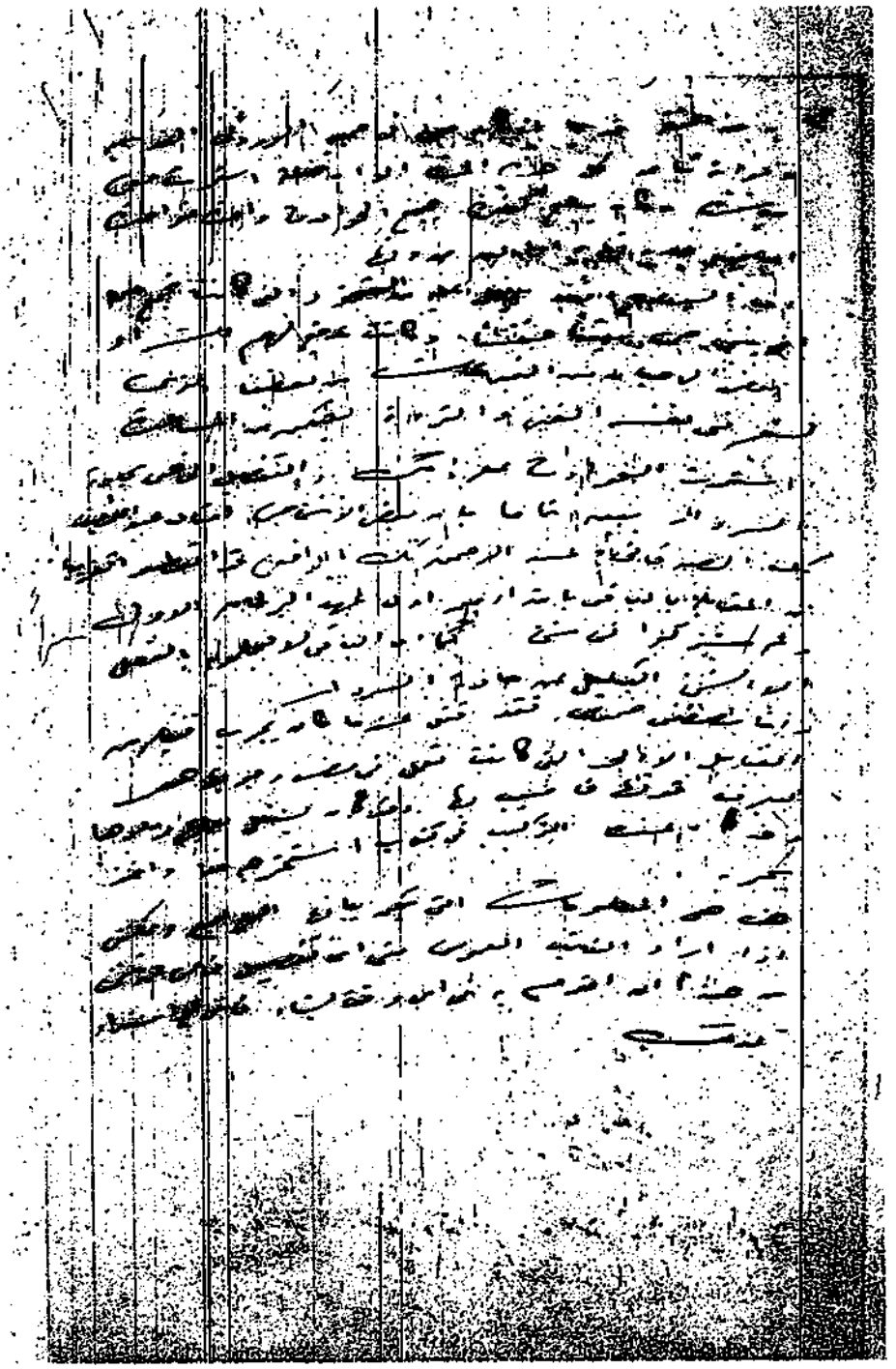

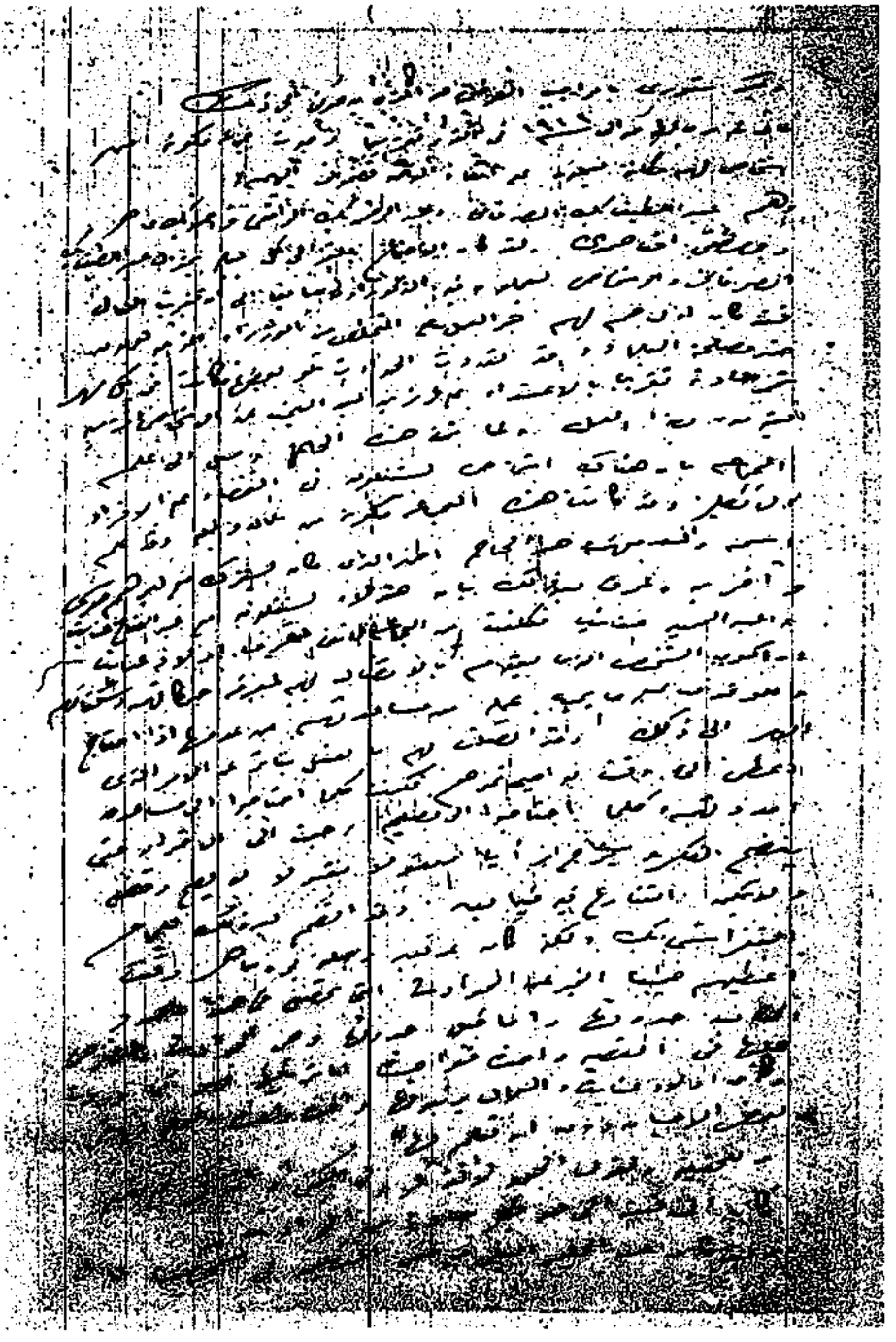

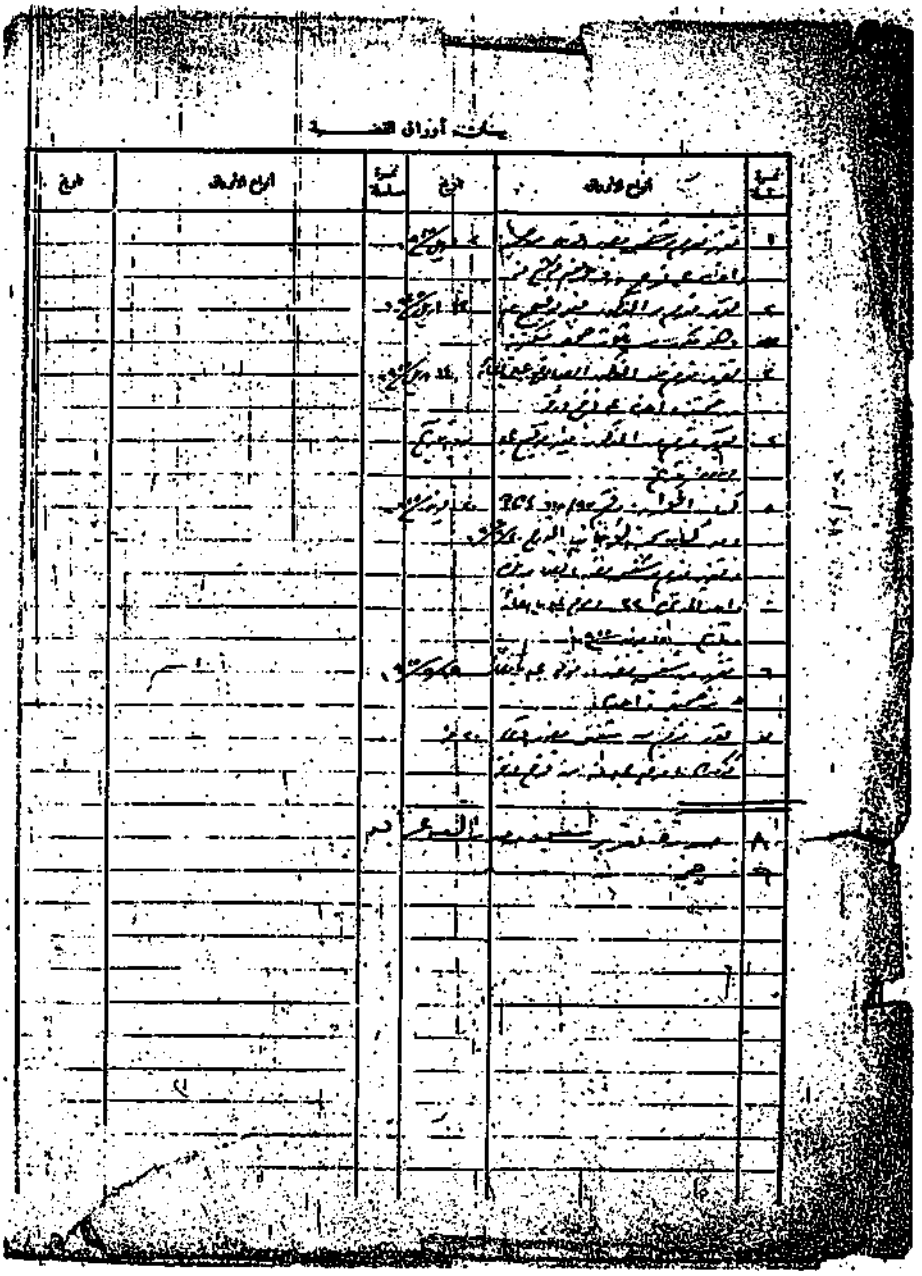

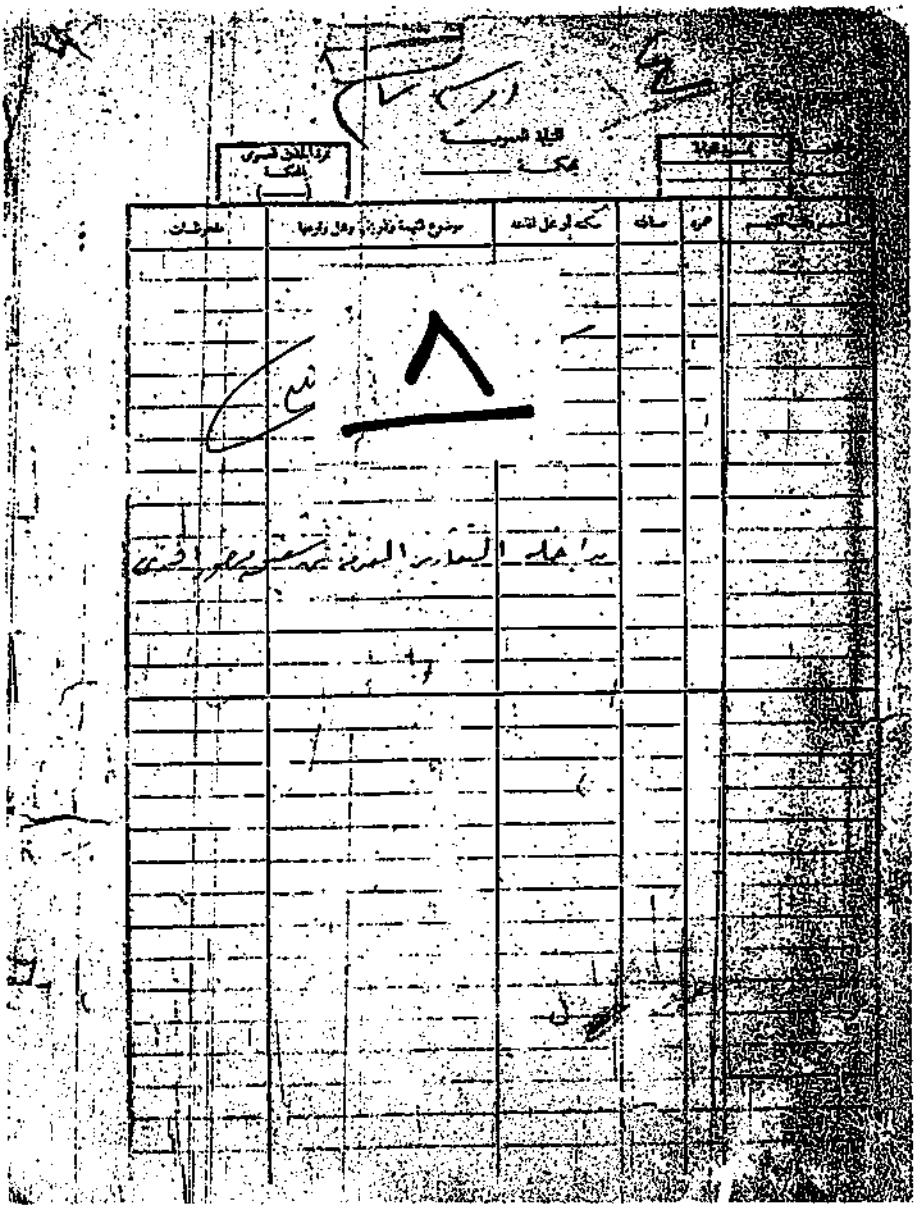

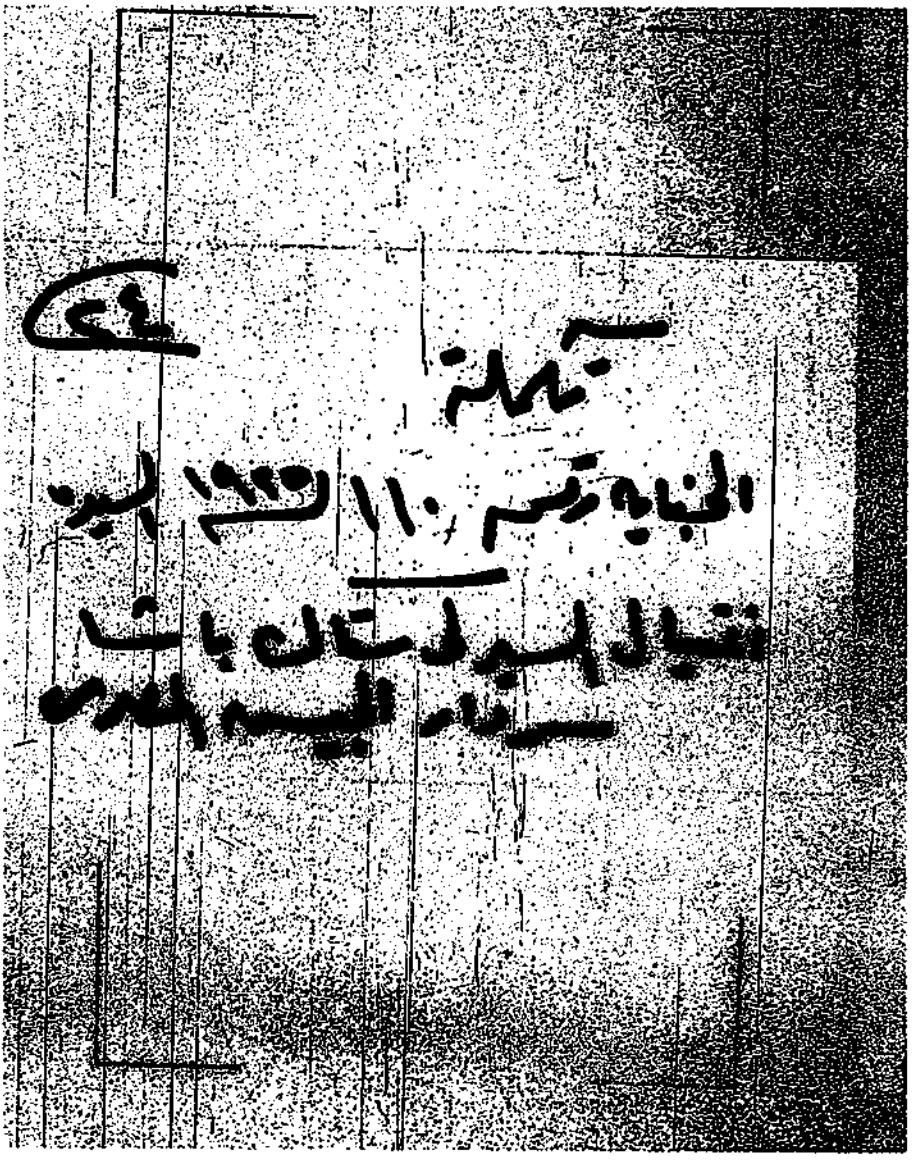

الوثائق

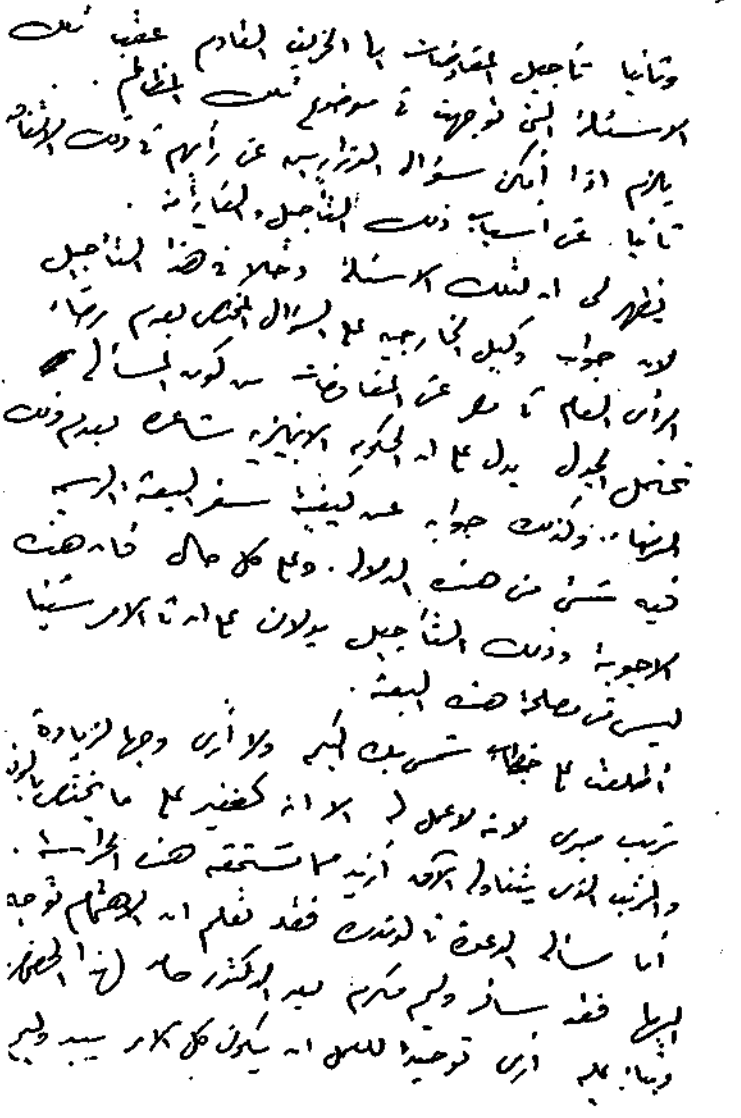

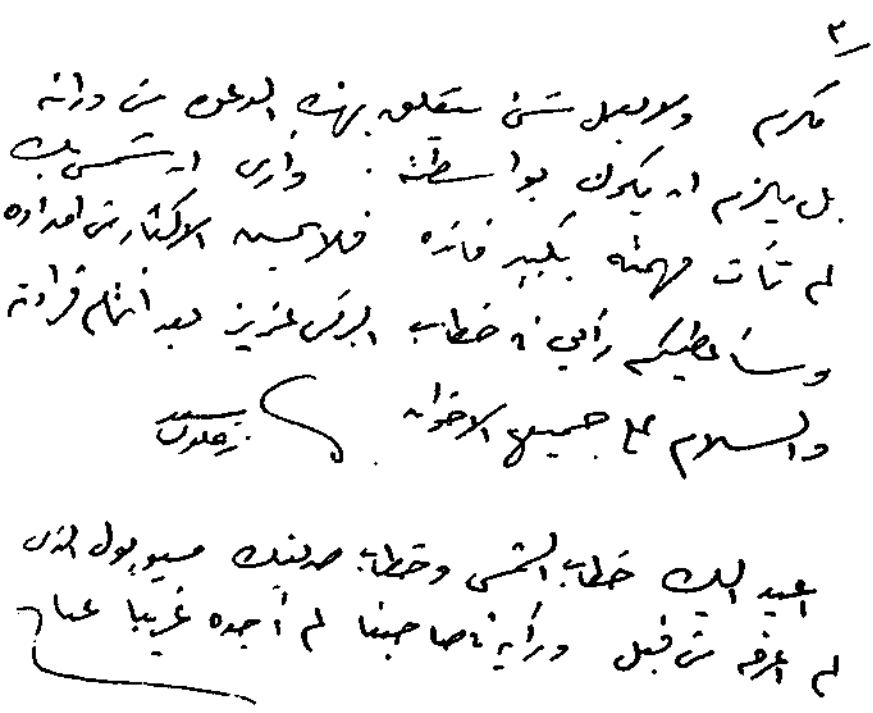

وثيقة بريطانية عن اغتيال السير لي ستاك

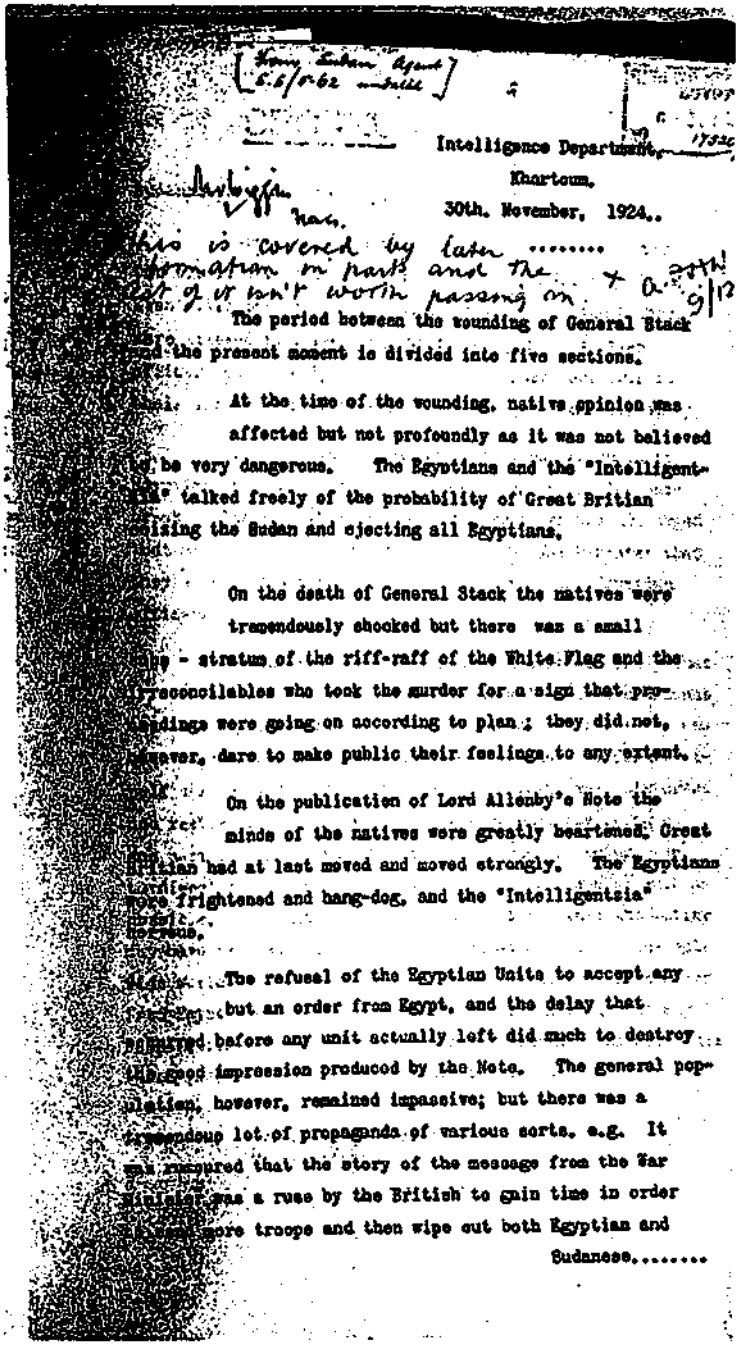

[Henry Lukin Agent
C.S./6/62 — Still]

Intelligence Department,
Khartoum.
30th. November, 1924..

Very Secret.

This is covered by later ..... information in part and the rest of it isn't worth passing on. + A. 29th 9/12

The period between the wounding of General Stack and the present moment is divided into five sections.

At the time of the wounding, native opinion was affected but not profoundly as it was not believed to be very dangerous. The Egyptians and the "Intelligentsia" talked freely of the probability of Great Britian raising the Sudan and ejecting all Egyptians.

On the death of General Stack the natives were tremendously shocked but there was a small - stratum of the riff-raff of the White Flag and the irreconcilables who took the murder for a sign that proceedings were going on according to plan ; they did not, however, dare to make public their feelings to any extent.

On the publication of Lord Allenby's Note the minds of the natives were greatly heartened. Great Britian had at last moved and moved strongly. The Egyptians were frightened and hang-dog, and the "Intelligentsia" [illegible] fortune.

The refusal of the Egyptian Units to accept any but an order from Egypt, and the delay that occurred before any unit actually left did much to destroy the good impression produced by the Note. The general population, however, remained impassive; but there was a tremendous lot of propaganda of various sorts, e.g. It was rumoured that the story of the message from the War Minister was a ruse by the British to gain time in order to send more troops and then wipe out both Egyptian and Sudanese.....

Sudanese units of the Egyptian Army together.

The pro-Egyptian element had begun to say that the order was bluff and the Egyptians had the whip hand. Even after the arrival of the order that Egyptian Officers were allowed to leave their units the junior Egyptian officers satirically praised their Sudanese confréres for their irreproachable honour until they got them stirred up.

It is probable that the mutiny was known to both Egyptian and Arab officers on the morning before the outbreak. The Arab officers were extremely nervous and urged that an order should be obtained from the War Minister that they should remain parellel to the order to the Egyptian officers to go.

5. During and after the mutiny it appears likely that the Sudanese officers inthe mutiny were confident that the Egyptian Artillery would join in. The feeling has been much spread that the Government intended to direct itself against the blacks, and even loyal units were disturbed and restless, partly from ignorance of what was going on and partly owing ot the rumours. Efforts are being made to dispel this idea by letting the facts be known as much as possible. Information from agents indicates that the mutiny may have been engineered by Egyptians as a proof to the outside world that the Sudanese objected strongly to separation from Egypt even to the joining of a mutiny and without any cooperation from the Sudanese troops. The natives hold this theory and there is probably something in it.

Copies to: Mr. Furness, Residency.
H.Q., B.T.E.

(١) المفاوضات

وصل سعد إلى لندن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد. ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات. فقد طلب سعد سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية؛ وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس. ثم طلب إلى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية؛ ولا سيما في العلاقات الخارجية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي.

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات. وانتهت المحادثات على أثر ذلك.

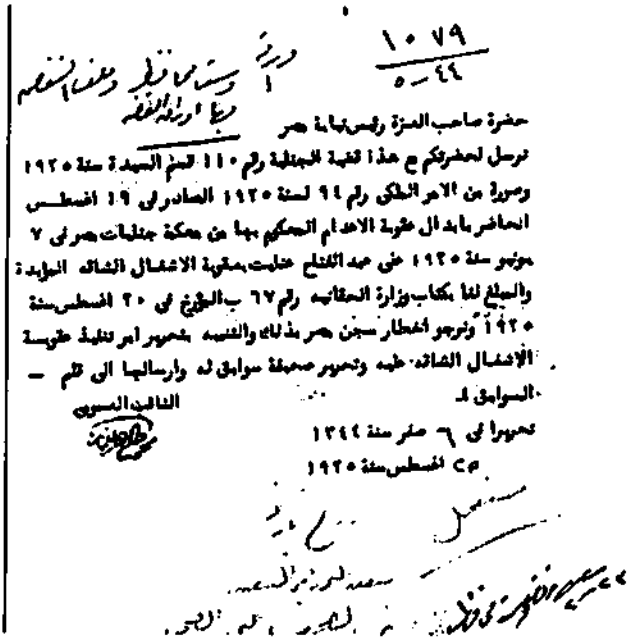

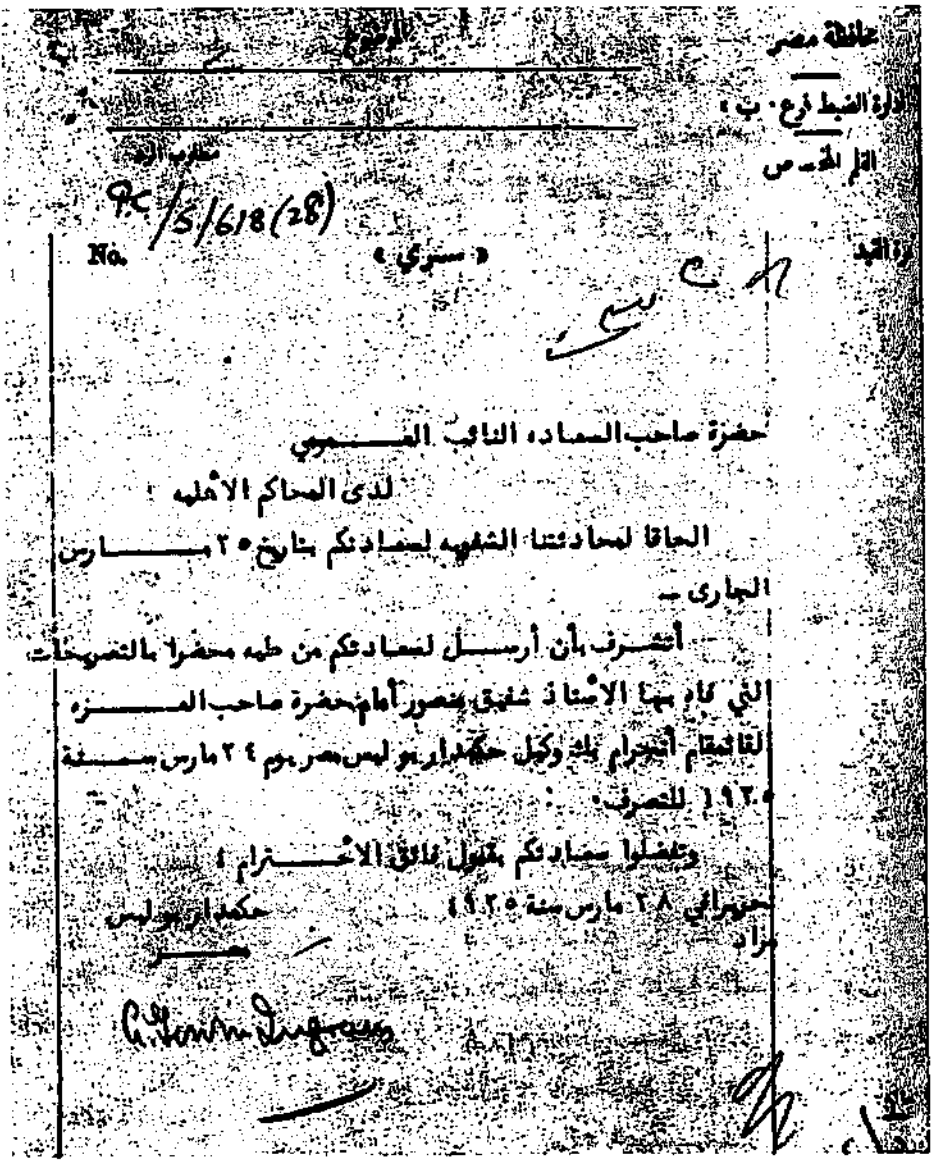

محافظة مصر

إدارة الضبط ونرع « ب »

القلم المخصوص

رقم القيد

No. « سري »

P.C/5/618(28)

حضرة صاحب السعادة النائب العمومي

لدى المحاكم الأهلية

الحاقا لمحادثتنا الشفهية لسعادتكم بتاريخ ٢٠ مارس الجاري ـ

أتشرف بأن أرسل لسعادتكم من طيه محضرا بالتحريات التي قام بها الأستاذ شفيق منصور أمام حضرة صاحب العزة لتقديم أنجرام باك وكيل حكمدار بوليس مصر يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥ للتصرف.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ؛

حضرة صاحب السعادة النائب العمومي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥

حكمدار بوليس مصر

B2851 ١٩١١/٧/٢١

عزيزي واصف بك

لعلك وصلتك قريبك بخير. وانا وعموم نسلم عليك كثير السلام. ان حضرة احمد بهنيز لزم ضروري للوسيطة الى بيتلك لعائلتك وفتح بهيت بركات وزيارة عيد فانه يتشكل علينا الطراف بالقطر لونى أظن انه بمصر لمكاتبات بشأنها وعشم الناس من كثرة حشاد وبرحتفال. وباقة الطراف اذا تم فوائد كثيرة لو تحكم في البرازيه يحبون ساستوا على بوسنة الى توجهه في البرمان فلو قبرة البت بوجباجة. وقبيا لن يجوز في البرمان اذ لو كان تحكيمه لو عندضوا على ارتكاب الظلم التي هي موضوع البحث ول وما انكبوها خصيصة بل جرت ونشرت الجرائد كثيرا منك ان الهام توجيه بوقار بهته اذ لا لم الاشتباه فيه بهنيز والبعثة الرسمية ما هو حماية حقيقية مثل بوشاق بمقام خاص لونه ١١ ط واستبقاء فوق من جيش الاحتلال

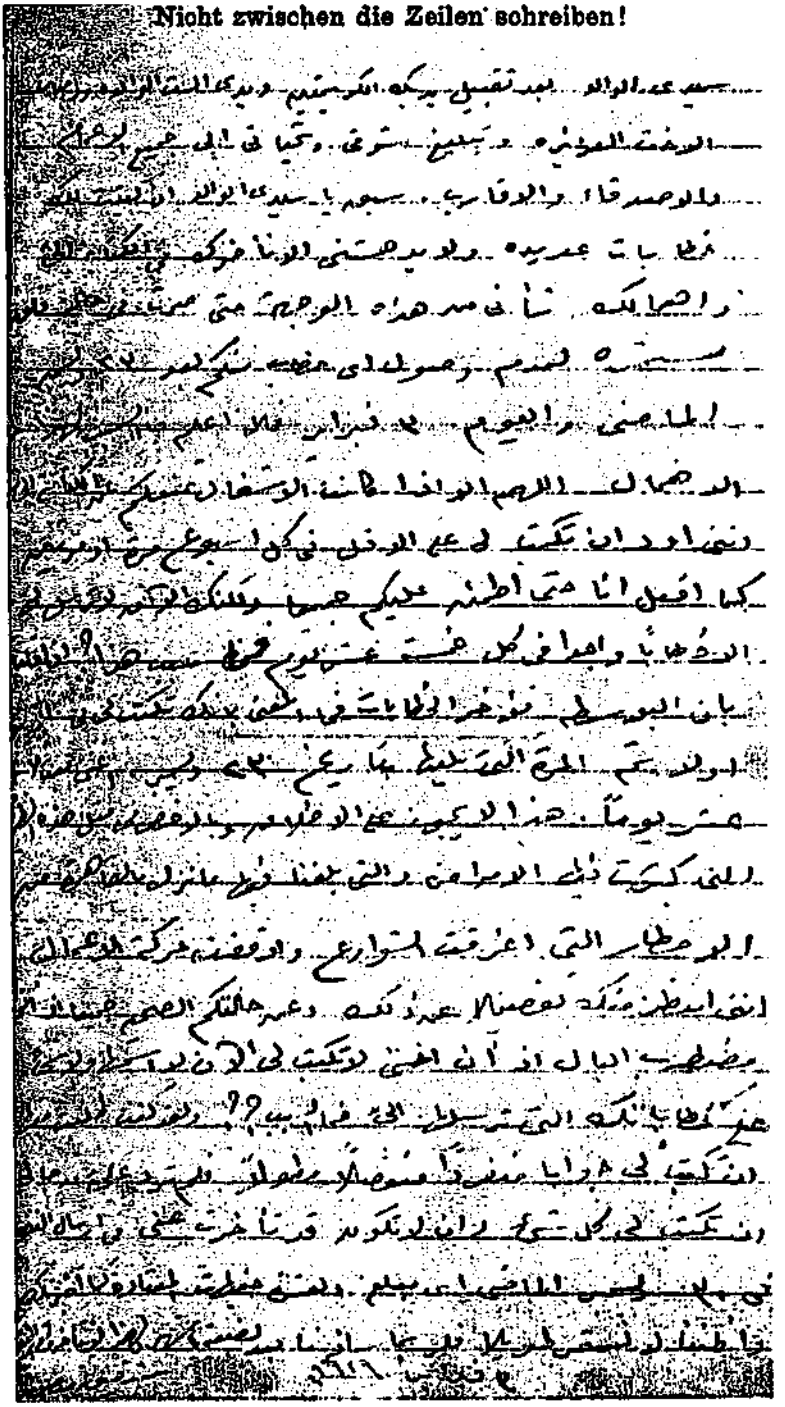
Nicht zwischen die Zeilen schreiben!

مرسوم
بتأليف لجنة الوزارة

B 2370

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ؛ و
وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٣ (٢٥ يناير سنة ١٩٢٤) ؛
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - عين :

سعد زغلول باشا — وزيراً للشؤون الخارجية
حمد سعيد باشا — وزيراً للمعارف العمومية
حمد توفيق نسيم باشا — وزيراً للداخلية
أحمد مظلوم باشا — وزيراً للحقانية العمومية
حسن سعيد باشا — وزيراً للحربية والبحرية
محمد نجي الدمرداش باشا — وزيراً للزراعة
مرقص حنا بك — وزيراً للأشغال العمومية
مصطفى النحاس بك — وزيراً للمواصلات
واصف بطرس غالي أفندي — وزيراً للمالية
حسن نجيب الهزايلي أفندي — وزيراً للأوقاف

مادة ٢ - على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بسراي عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٥ يناير سنة ١٩٢٤) (فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
(سعد زغلول)

صورة طبق الأصل
المدير العام لمجلس الوزراء

الصور

صورة تجمع بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد

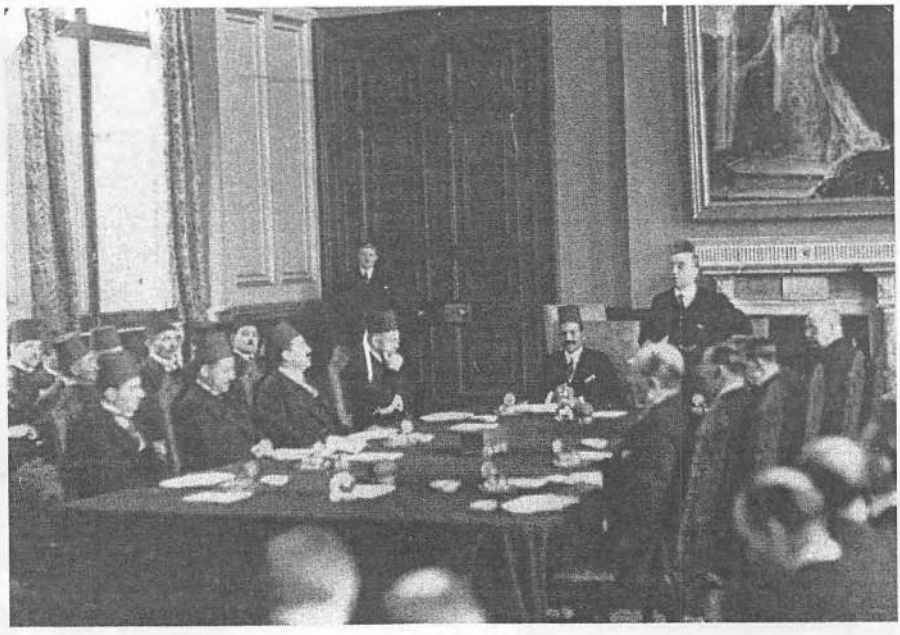

اجتماعات الوفد

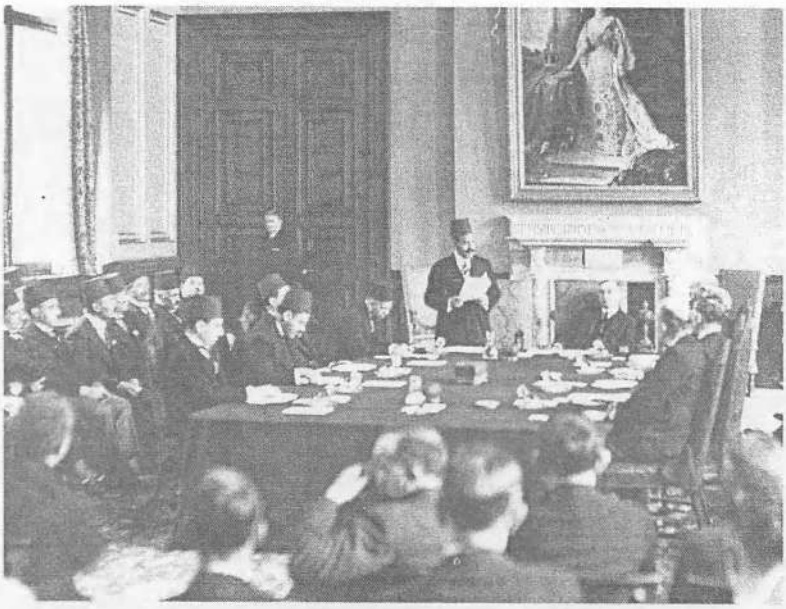

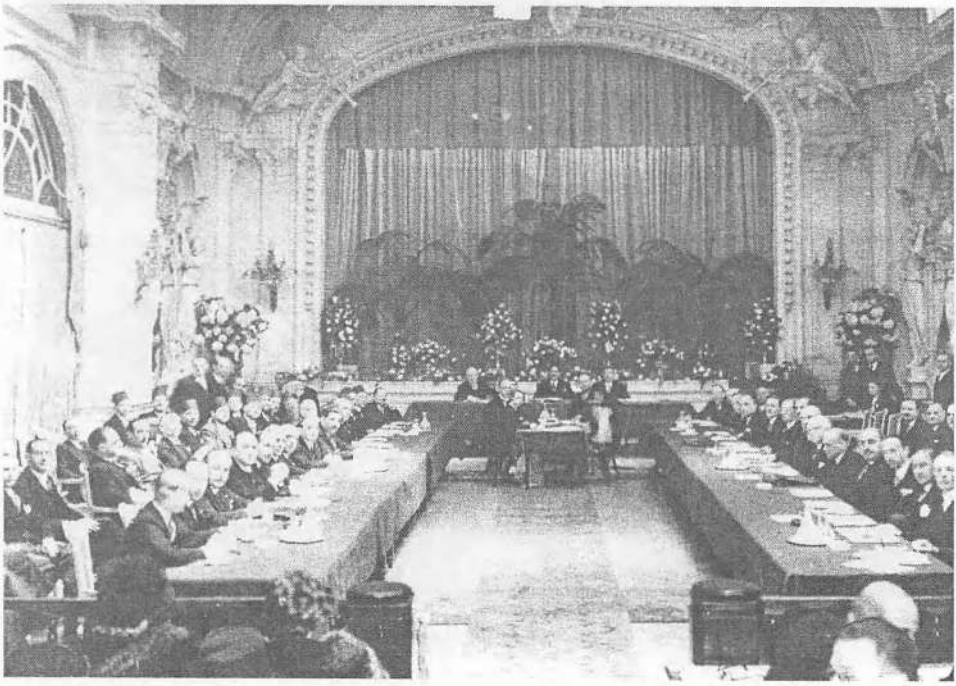

إبراهيم موسى أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.

أحمد طلعت باشا رئيس محكمة النقض والإبرام التي نظرت في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصر.

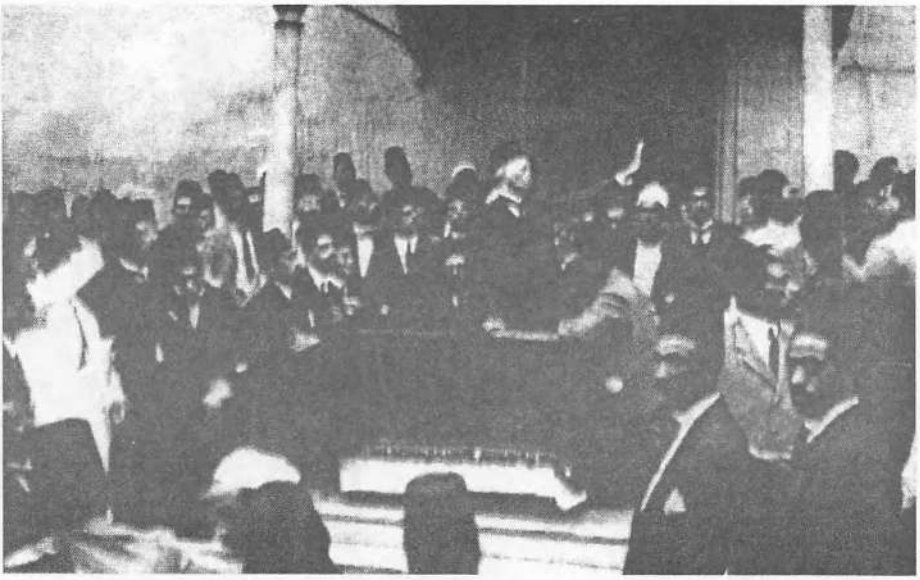

الزعيم الوطني سعد زغلول.

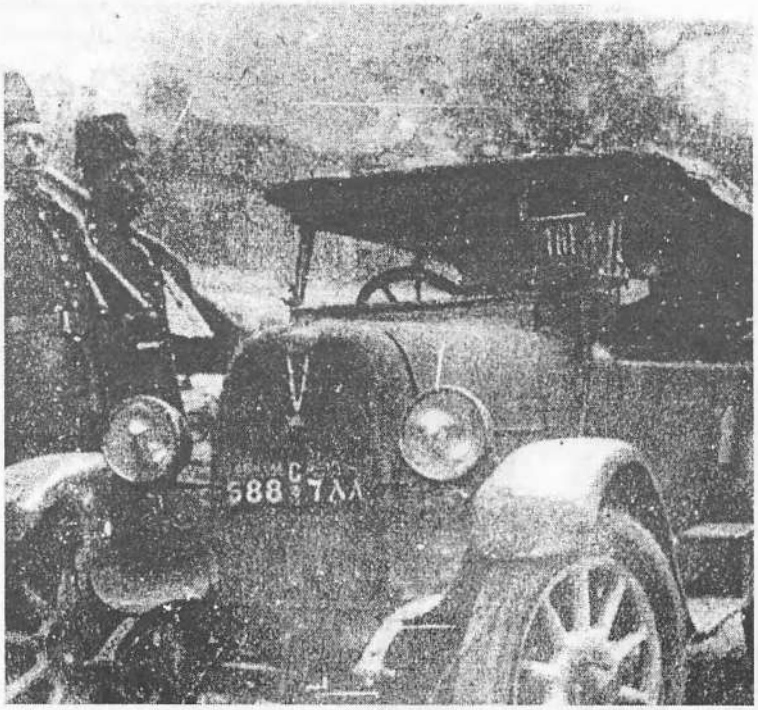

السيارة التي ركبها قتلة السردار بعد حادث الاغتيال.

السير لي ستاك بالزي العسكري للجيش المصري..

السير لي ستاك.

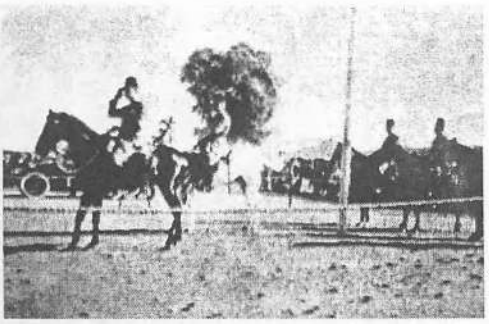

السيرلي ستاك يحي العلم المصري.

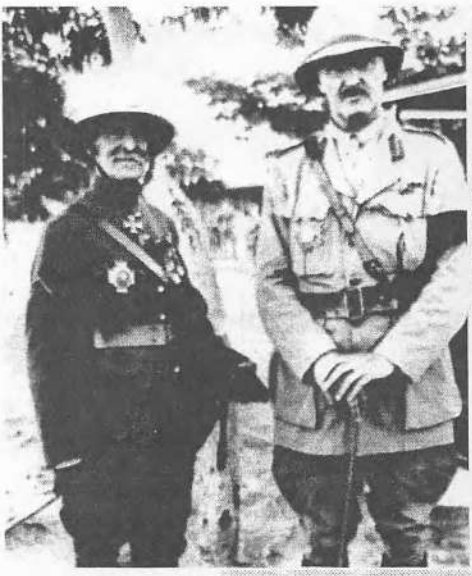

اللورد اللنبي مع الجنرال الفرنسي بايو.

اللورد كتشنر.

المستر ماكدونالد

ترى هنا بصورة المستر رامسي ماكدونالد رئيس الوزارة القومية الحاضرة . ننشر صورته بمناسبة الانتخابات التي جرت حديثاً في انجلترا فأسفرت عن اندحار حزب العمال اندحاراً عظيماً وفوز انصار الحكومة الوطنية فوزاً ساحقاً . وقد ألفت الوزارة على اثر ذلك والمحافظين فيها الاغلبية

المحقق البريطاني ألكسندر إنجرام، في قضية مقتل السير لي ستاك.

المهدي

Mohammed Ahmed 1848-1885, known as the Mahdi, leader of the revolt against Egyptian rule in the Sudan.

راغب حسن أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان في طريقه.

راغب حسن أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان، وقد تم إ.

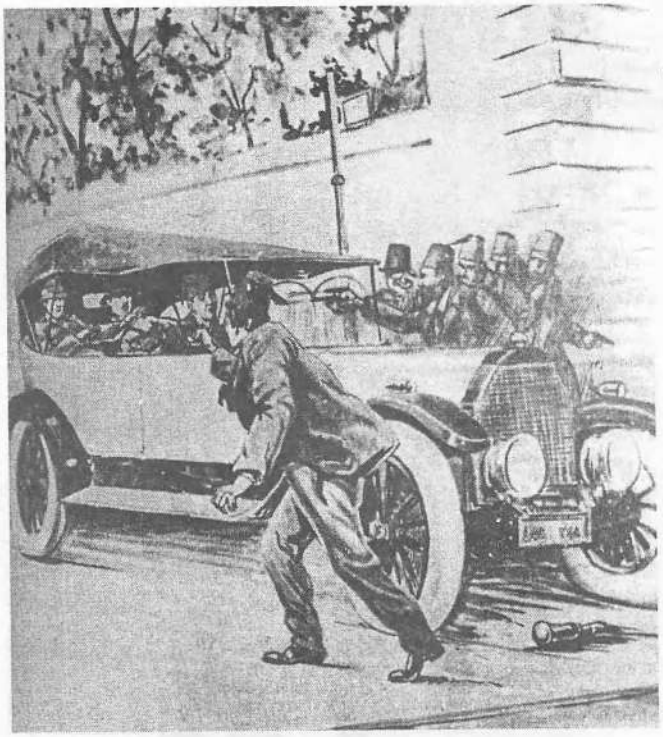

رسم تخيلي لحادث اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.

سعد زغلول واللورد اللنبي.

سعد زغلول.

شفيق منصور – أحد المتهمين في قتل السردار.

شفيق منصور أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان مع أسرة.

صورة للسير لي ستاك بالزي العسكري الخاص بالجيش الإنجليزي..

صورة لمحمود إسماعيل أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك مع ابنه.

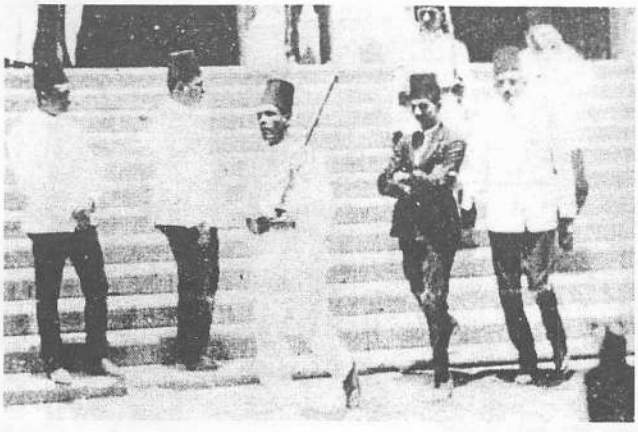

عبد الفتاح عنايت أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك في طريقه من المحكمة إلى السجن.

صمئر ماكدونالد

هو الذي دارت معه المفاوضات الشعبية الأولى على يدي سعد

ولد فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٦٦ في احدى قرى الصيد الصغيرة في لوسيموث ، وتلقى تعليمه الأولى في مدرسة القرية ثم اشتغل فى الدراسة الثانوية بالتعليم والتعلم ، وقد أجهد نفسه كثيرا حتى اعتلت صحته ، فترك الدراسة واشتغل كاتبا في لندن ، وبعد ذلك اشتغل بالصحافة

ماكدونالد.

محمود راشد أحد المتهمين في قضية اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.

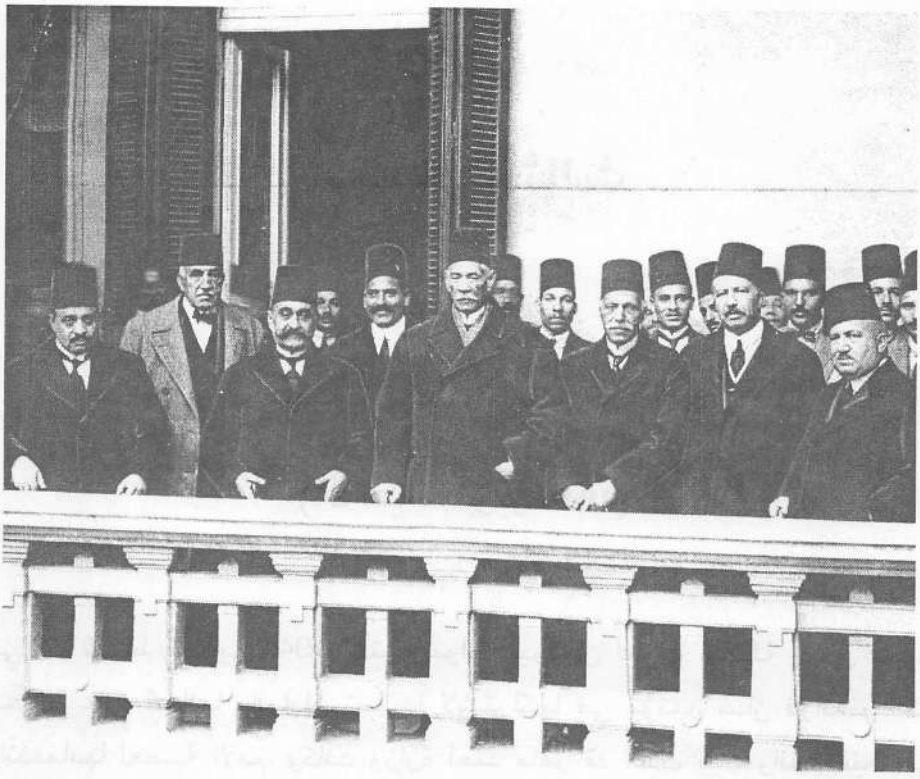

وزارة سعد زغلول 1924

الفصل الثالث

اغتيال أحمد باشا ماهر

(24 شباط/فبراير 1945)

في 24 شباط/فبراير 1945 اجتمع نواب البرلمان لبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيداً لاشتراكها في مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها لعصبة الأمم. وكانت وزارة أحمد ماهر قد أعدَّت بياناً وافقت فيه على إعلان الحرب، وبعد أن ألقى أحمد ماهر باشا البيان في مجلس النواب، انتقل إلى مجلس الشيوخ لكي يدلي بالبيان فيه، وفي أثناء اجتيازه للبهو الفرعوني والذي يفصل المجلسين، أطلق عليه محامٍ شاب اسمه محمود العيسوي الرصاص فأصابه إصابة أودت بحياته.

وتعد قضية المغفور له دولة أحمد ماهر باشا هي القضية الثانية من نوعها في تاريخ مصر الحديث إذ لم يسبقها إلا قضية قتل المرحوم بطرس غالي باشا.

من هو أحمد باشا ماهر؟

هو نجل محمد ماهر وكيل وزارة الحربية، ومحافظ القاهرة فيما بعد، وشقيق علي ماهر الذي تولى رئاسة وزراء مصر السابق، سياسي، ووزير، ورئيس وزراء، ورئيس حزب. من مواليد عام 1888 بالقاهرة، من أصل شركسي. تلقى دراسته الابتدائية والثانوية بالقاهرة، وحصل على ليسانس الحقوق عام 1908،

واشتغل بالمحاماة عامين ثم سافر إلى فرنسا عام 1910، حيث حصل على دكتوراه في القانون والاقتصاد من جامعة مونبلييه. وعقب عودته إلى مصر عام 1913 عُيِّن في مدرسة الحقوق الخديوية، ثم عمل أستاذاً للاقتصاد والقانون بمدرسة التجارة العليا حتى عام 1921، ثم اتجه للعمل السياسي بعد أن التقى بزميل عمره محمود فهمي النقراشي في مدرسة التجارة، وتوثقت أواصر الصداقة بينهما وسارا سوياً تحت راية سعد زغلول، واشتركا معه في تشكيل الوفد، وخاصة في الجهاز السري.

قُبض عليه مع محمود فهمي النقراشي في قضية اغتيال حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدي أمام مبنى جريدة السياسة عام 1922، ولم تثبت التهمة عليهما فأفرج عنهما. ثم انتخب عضواً في مجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر في الهيئة النيابية الأولى (15 آذار/مارس 1924– 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924)، وأصبح رئيساً للجنة البرلمانية الخاصة بالحسابات، وعضواً في لجان الميزانية والتعليم والدستور بالمجلس.

اختير وزيراً للمعارف العمومية في وزارة سعد زغلول (28 كانون الثاني/ يناير– 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1924).

اتهم في قضية اغتيال السردار البريطاني السير لي ستاك عام 1924، وأطلق سراحه لعدم ثبوت الأدلة، وقبض عليه مع النقراشي عام 1925 بتهمة تشكيل جماعات سرية للاغتيالات، وصدر الحكم ببراءتهما عام 1926. ورغم حصول أحمد ماهر على البراءة، منعه الإنجليز من ممارسة العمل الوطني لفترة، وانضم إلى اللجنة التنفيذية للوفد عام 1927 كسكرتير لمجموعته البرلمانية. ثم سافر إلى الخارج عام 1927 لتمثيل مصر في المؤتمر البرلماني، وهناك تلقى خبر وفاة سعد زغلول.

كان عضواً في الوفد المصري لمفاوضات معاهدة عام 1936 مع إنجلترا، ومع ذلك هاجم أحمد ماهر في مجلس النواب هذه المعاهدة التي اشترك فيها، وأظهر عيوبها إذ قال "إن المعاهدة ما هي إلا خطوة نحو الاستقلال وليس

الاستقلال نفسه". كما كان أحمد ماهر عضواً في الوفد المصري لمؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية في مونترو عام 1937.

ظل أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ينتقدان زعامة مصطفى النحاس للوفد، ويمقتان نفوذ مكرم عبيد - سكرتير حزب الوفد- لديه، حتى جاءت ظروف فصل محمود فهمي النقراشي في أيلول/سبتمبر عام 1937 من حزب الوفد، بسبب معارضته لطرح مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان دون مناقصة، فعارض أحمد ماهر قرار الإقالة، وكان اجتماعاً قد عقد لطرح الثقة بمصطفى النحاس بعد إقالة وزارته في كانون الأول/ديسمبر 1937، فأقسم الجميع على الثقة به عدا ثلاثة من بينهم أحمد ماهر فصدر قرار بفصلهم في 3 كانون الثاني/يناير 1938، ولذلك انفصل عن الوفد مع بعض رفقائه، وشكل محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر الحزب السعدي (نسبة لسعد زغلول) في 4 كانون الثاني/يناير عام 1938، وصدرت جريدة "الأساس" كناطق بلسان الحزب.

هو رئيس مجلس النواب (8 حزيران/يونيو 1936 - 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938)، وعضو مجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر بالقاهرة الهيئة النيابية السابعة (12 نيسان/أبريل 1938- 3 شباط/فبراير 1942)، اختير وزيراً للمالية في وزارة محمد محمود (زعيم حزب الأحرار الدستوريين) الرابعة (24 حزيران/يونيو 1938- 18 آب/أغسطس 1939). رئيس مجلس النواب (18 تشرين الثاني/نوفمبر 1939- 3 شباط/فبراير 1942)، ثم عضواً بمجلس النواب عن دائرة الدرب الأحمر بالقاهرة، الهيئة النيابية الثامنة (30 آذار/مارس 1942- 9 آب/أغسطس 1944).

شكل وزارته الأولى في (8 تشرين الأول/أكتوبر 1944-15 كانون الثاني/ يناير 1945) وتولى فيها منصب وزير الداخلية، وكانت وزارته تهدف إلى إقامة عهد جديد من (اللاوفدية) محله، لذلك فقد تضمنت وزارته أربعة من كل الأحزاب الثلاثة (السعديون - الدستوريون - الكتلة الوفدية). بالإضافة إلى وزير من الحزب الوطني، ثم شكل وزارته الثانية في (15 كانون الثاني/يناير 1945-24 شباط/فبراير 1945)، واحتفظ فيها بمنصب وزير الداخلية، ليواجه مسألة إعلان

الحرب على المحور للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو، لإنشاء عصبة الأمم، فأعلن في 24 شباط/فبراير عام 1945 الحرب ضد اليابان وألمانيا، وكانت ألمانيا في هذا اليوم تحتضر وفي طريقها للتسليم، أي أنه لم يكن هناك مخاطر عسكرية من وراء اشتراك مصر في الحرب إلى جانب الحلفاء، ولما كان الشعب مشحوناً بالكراهية ضد إنجلترا فقد اغتيل في 24 شباط/فبراير 1945 بإطلاق الرصاص عليه في البهو الفرعوني لمجلس النواب.

من أهم أعماله في وزارة المعارف العمومية: إلغاء مدارس البدو الرحل، وإقامة قسم ليلي مجاني بمدرسة الفنون والزخارف المصرية لتعليم حرف النسيج، وصناعة السجاد وأشغال المعادن، والنقش والرسم، والنجارة وأشغال الجلود.

من أهم إنجازاته أثناء توليه الوزارة: إلغاء الاستثناءات في ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم؛ ووضع كادر جديد لعمال الحكومة لرفع مستوى معيشتهم. ولعدالة توزيع التموين على أفراد الشعب، أصدرت الحكومة بطاقات تموينية لحصول كل فرد على حصته من مواد التموين، وتوسيع استيراد السلع الضرورية للبلاد، ورفع القيود المفروضة على الاستيراد.

ظروف الحادث

لعل من أبرز المعارك التي خاضها أحمد باشا ماهر في حياته السياسية هي معركة انفصاله عن الوفد وقدرته على النضال الحزبي، فلقد انفصل أحمد ماهر باشا مع محمود فهمي النقراشي باشا عن الهيئة الوفدية (حزب الوفد) عقب قيام النحاس باشا بتوقيع معاهدة 1936 مع إنجلترا، وقاما بالاشتراك مع عدد من الوفديين بتأسيس حزب الهيئة السعدية.

فلقد ظل النقراشي بعد إخراجه من الوفد في أيلول/سبتمبر 1937 موضع آمال من يريدون إصلاح الوفد بعد ما دبَّ فيه الفساد، ولكن غالبية الوفديين ظلوا مع النحاس وتضامن ماهر مع النقراشي في موقفه، ولما أقيلت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود ألَّف بعض الوفديين الممتازين حزباً جديداً أسموه

"الهيئة السعدية"، واختاروا أحمد ماهر باشا رئيساً لها. وانضم إليهم كل من يئس من إصلاح حالة الوفد على يد النحاس.

وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر عام 1944 قام الملك فاروق بإقالة النحاس باشا، وعُين أحمد ماهر باشا رئيساً للوزراء.

ومن أبرز معاركه أيضاً معركة الخلاف بين الهيئة السعدية التي كان يرأسها وبين حكومة حسن صبري باشا في إعلان الحرب، ففي المرحلة الأولى من قيام الحرب العالمية الثانية كانت انتصارات هتلر في أوروبا دافعاً للملك فاروق لكي يعلن تشجيعه لقوات المحور، لا سيما وأنه كان محاطاً بعدد من الإيطاليين. وكانت وجهة نظر أحمد ماهر باشا أن موقف بريطانيا من مصر، وموقف مصر من بريطانيا، قد تغيَّر بعد توقيع معاهدة 1936، كما بادر وأعلن انحيازه وانحياز مصر لصالح بريطانيا، وكان هذا في رأيه لتقوية الجيش المصري وتدريب رجاله واكتسابه الخبرة والمرونة، فإذا انتصرت إنجلترا كان الجيش المصري عنصراً خطيراً ضدها، وللضغط عليها لكي تعطي مصر الاستقلال، وإذا انتصرت قوات المحور وقف الجيش المصري ليجعل من الصعوبة عليها احتلال البلاد حيث يكبدها خسائر في الصحراء الحارة التي لا يمكنها تحملها ولأنه كان من المعارضين للأيديولوجية النازية والفاشية.

مسألة دخول مصر الحرب العالمية الثانية

عندما تولى أحمد ماهر رئاسة الوزارة كانت الحرب على وشك الانتهاء وكانت المؤشرات تدل على انتصار بريطانيا، ولقد وقف أحمد ماهر باشا في موقف حرج بعد إعلانه دخول مصر الحرب ضد المحور حيث واجَهَ انتقادات شديدة وعنيفة من قبل الملك وحزب الوفد، وأُشيع عنه أنه تابع للإنجليز، وربما ما زاد موقفه ضعفاً أمام خصومه عدم لجوئه للشعب لمصارحته بموقفه. ولم يطل المقام بأحمد ماهر حيث اغتيل في 24 شباط/فبراير 1945 بحجة أنه تسبب في إعلان مصر الحرب على ألمانيا.

أما عن البيان الذي كان قد ألقاه د. أحمد ماهر في الجلسة السرية لمجلس النواب مساء يوم السبت 24 شباط/فبراير 1945 لتأييد اشتراك مصر في الحرب، وكان في نيته أن يلقيه في مجلس الشيوخ لولا أن امتدت إلى صدره رصاصات محمود العيسوي فقد جاء فيه الآتي:

"في يوم الأحد الماضي الموافق 18 شباط/فبراير الجاري استقبلت في رئاسة مجلس الوزراء جناب المستر أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا، ومعه كل من سعادة الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الإنجليزية وسعادة اللورد كيلرن السفير البريطاني في مصر.

وقد أبلغني إيدن أن مؤتمر القرم قرر عقد مؤتمر دولي في مدينة سان فرانسيسكو يوم 25 نيسان/أبريل 1945، كما قرر ألا تشترك في هذا المؤتمر إلا الدول التي تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول آذار/مارس 1945، وأن إعلان الحرب يتيح لتلك الدول فوق اشتراكها في هذا المؤتمر أن تكون من الأعضاء المؤسسين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب لكي تخلف عصبة الأمم القائمة الآن.

سمعت من المستر إيدن هذا البيان ولم أشأ أن أطلب إيضاحاً أو استفساراً خشية أن يحمل ذلك على محمل قد يحد من حرية الحكومة في بحثها ومناقشتها للموضوع".

ويختتم د. أحمد ماهر بيانه بقوله:

"أننا لا نجني شيئاً من بقائنا على انفراد وفي عزلة عن سائر الدول، بل الخير كل الخير في التعاون الدولي والاشتراك في المؤتمرات الدولية، وهذه السياسة الإيجابية مفيدة لمصر ومحققة لأمانينا القومية، أما سياسة العزلة والانفراد فسياسة عقيمة سلبية لا خير فيها لمصر على الإطلاق، وإني واثق كل الوثوق من قراركم في هذا الموضوع وآمل أن يكون إجماعياً أو شبه إجماعي".

وكان من الواضح أن مصر لن تخسر شيئاً بإعلانها الحرب لأن المانيا كانت موشكة على التسليم والحرب العالمية أشرفت على نهايتها، ولم يكن إعلان الحرب إلا إجراءً شكلياً. وكانت الأغلبية الكبرى قد أجمعت على ضرورة دخول

مصر الحرب، وقد جرت مباحثات سابقة من قبل وزارة النحاس باشا مع الحكومة البريطانية حول اشتراك مصر في مؤتمر الصلح، ولم يكن هناك خلاف بين الحكومة والمعارضة في موضوع الحرب.

وقد رد أحمد ماهر على ما أثاره البعض حول ما تتحمله مصر من مسؤوليات نتيجة لدخولها هذه الحرب، وقال:

"كثير من الدول أعلنت الحرب، ولم تعمل شيئاً من الناحية الحربية إلا مساعدات قد تكون لا شيء إذا ما قيست بما قدمته مصر لبريطانيا في هذه الحرب".

وعلى الرغم من كل هذا فقد انتهز الوفد هذه الفرصة، فتزعم المعارضة، وأثار النفوس ضد أحمد ماهر تحت إيحاء بأنه يسعى للزج بالبلاد في الحرب، كما عبرت صحافته بإصرار قوي عن وجوب موافقة الشعب على إعلان الحرب، أي يجب أن يسبقه إجراء انتخابات عامة.

كما نشر النحاس بياناً بجريدة "البلاغ" الناطقة بلسان الوفد وقتئذ، وفي يوم اجتماع البرلمان للنظر هذه المسألة، وقد اتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد وألصق بها أبشع التهم. وكانت الحجة التي تذرَّع بها الوفد هي أن البرلمان الحالي لا يمثل الأمة ولا بد من إجراء انتخابات صحيحة لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كان واضحاً أن الحرب العالمية أوشكت على الانتهاء، وعلى ما يبدو لم يكن إعلان الحرب إلا مجرد إجراء شكلي بحت كان الهدف منه اشتراك مصر في هيئة الأمم المتحدة، ولم تكن مصر وحدها هي التي تفعل ذلك، ثم أنه كان من المستحيل عملياً إجراء الانتخابات - كما طلب الوفد - قبل أول آذار/مارس، وهو الموعد الذي حددته الدول الكبرى لإشراك الدول التي تعلن الحرب في مؤتمر سان فرانسيسكو في نيسان/أبريل 1945.

وعلى ما يبدو فإن الدكتور"أحمد ماهر" قد اتخذ من مؤتمر "سان فرانسيسكو" ذريعة لإقحام مصر في بوتقة الصراع الدولي، بالرغم من أن الحرب قد أوشكت على الانتهاء وتقرر مصيرها لصالح الحلفاء، ولم يكن أمام

أحمد ماهر وحكومته إلا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطاني في منتصف شباط/فبراير عام 1945 بإعلان مصر دولة محاربة إذا رغبت في الاستمتاع بعضوية مؤتمر سان فرانسيسكو. وبالإضافة إلى ذلك، كان أحمد ماهر قد استشار لجنة سياسية مؤلفة من الأحزاب كلها، وكان قد دعا الوفد للاشتراك فيها فرفض.

كل هذه العوامل كانت داعية لأن يقدّر الوفد حقيقة الموقف فيؤيد أحمد ماهر أو يلزم الصمت إزاءه ولا سيما أن اشتراك مصر في الأمم المتحدة كان دائماً مطلباً رئيسياً وهاماً طالما نادى به النحاس والوفد. وكان هذا المطلب – كما ذكر أحمد ماهر في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب – لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إعلان الحرب.

كما رأينا كيف أن النحاس ظل يفاخر بالحصول على وعد من السفير البريطاني باشتراك مصر في أي محادثات تتعلق بها، وها هي في سبيل اشتراكها كعضو مؤسس في الأمم المتحدة التي تعمل على تسوية المشاكل العالمية، ومع ذلك يعارض الوفد وينشر بياناً يهاجم فيه أحمد ماهر.

وفي المقابل، هناك رأي مخالف يرى أنه كان من الأولى أن يتمسك الدكتور ماهر باشا بحق مصر في أن تتبوّأ مكانتها الدولية بعيداً عن فكرة دخول الحرب، ولعل لديه من الأسباب والمبررات ما يمكنه من إقناع الدول الكبرى بفكرته، وبدلاً من أن تتقدم الحكومة بتلك المطالب راح رئيسها يشيد بالعلاقات المصرية ـ البريطانية حتى صرح لمندوب وكالة الأنباء الفرنسية أنه لا يمكن السير في أية سياسة مصرية معقولة إلا بالتفاهم مع الأمة البريطانية العظيمة التي تفاخر مصر بأنها حليفة لها، إلا أنه قد اختار الطريق الذي دفع ثمنه غالياً.

يوم الحادث

في مساء يوم السبت الرابع والعشرين من شباط/فبراير 1945 أقبل المغفور له أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء السابق إلى دار البرلمان متأخراً بضع دقائق عن

موعد افتتاح الجلسة، وكان الصحفيون في انتظار دولته فاعتذر عن الإدلاء بأي تصريح. كما رفض أن يأخذ له المصورون في هذه الساعة الفاصلة أية صورة.

فها هو أحمد ماهر يجلس في غرفته بمجلس النواب منتظراً افتتاح الجلسة وها هي الأجراس تدق – والساعة الخامسة والدقيقة خمسين تفتح أبواب القاعة، وها هو أحمد ماهر يهرع إلى قاعة جلسة النواب ويجلس في مكانه، وهو أشد ما يكون إيماناً وثقة أنه يعمل من أجل وطنه. وحتى إذا ما أعلن رئيس المجلس افتتاح الجلسة تاهب أحمد ماهر للكلام وطلب عقدها سرية ثم صعد إلى منبر المجلس وأخذ يلقي بيانه لبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيداً لاشتراكها في مؤتمر سان فرانسيسكو، وانضمامها لعصبة الأمم، وكانت وزارة أحمد ماهر قد أعدت بياناً وافقت فيه على إعلان الحرب، وبعد أن ألقى أحمد ماهر باشا البيان في مجلس النواب، انتقل إلى مجلس الشيوخ لكي يدلي بالبيان فيه.

ودامت الجلسة طويلاً (وقد ألقى فيها ماهر بياناً مستفيضاً)، ولما كان مفروضاً أن جلسة الشيوخ ستبدأ في الساعة الثامنة مساءً، فقد غادر ماهر باشا قاعة مجلس النواب بعد الساعة 7.40 حيث كان يجتاز البهو الفرعوني قاصداً قاعة مجلس الشيوخ، وكان البهو خالياً إلا من حرس البرلمان وبعض المصورين وأربعة من الشباب جلسوا إلى إحدى الموائد حيث كانت المناقشات مستمرة وهو في طريقه إلى مجلس الشيوخ لمقابلة الدكتور هيكل رئيس المجلس.

وبينما كان الفقيد يسير بخطوات عادية وهو يبتسم مبتهجاً اعترضه ثلاثة من الشبان كانوا مختبئين في هذه القاعة، وتقدم أحدهم وهو محامي شاب يدعي "محمود العيسوي" وهو يقف إلى جانبه الأيسر، وبينهما متر واحد على الأكثر وأطلق عليه عدة رصاصات فأصابه إصابة أودت بحياته. ولكن الفقيد بعد أن أوشك على السقوط تماسك قليلاً وأمسك بالجاني إلا أنه لم يستطع أن يستمر أكثر من ثانية في حفظ توازنه وخرَّ صريعاً.

وكان قد جاء في أثر الفقيد بعض حضرات النواب ومنهم الأساتذة سعد

اللبان ورشاد المراغي وعبد العزيز الشلقاني، والدكتور حلمي الجيار، كما كان في القاعة الأستاذ يوسف عزت أحد ضباط بحرية صاحب الجلالة الملك فهجموا على الجاني.

القبض على الجاني:

لم يتحرك القاتل فوثب إليه أحد الجالسين في البهو وهو الضابط البحري سليمان عزت فأمسكه، وأسرع رجل البوليس فأمسك يديه من خلف ظهره، ثم حاول الأستاذ سعد اللبان أن ينتزع المسدس من يده، فأطلق رصاصتين أخريين أصابت إحداهما ركبته، وقد هرع كل من بالمجلس إلى مكان الحادث وبينما كانوا يقومون بواجبهم أصيب الصاغ إسماعيل أبو العزم مساعد قومندان البوليس البرلماني برصاصة في قدمه.

وقام الضابط سليمان عزت بإلقاء الجاني على الأرض، وجثم فوقه وأمسك برقبته يريد خنقه، أما الدكتور ماهر باشا فقد انحنى عليه الباقون، وسارع الدكتور عبد السلام الحمامصي إلى الكشف عليه، وأسرع الوزراء والنواب إلى البهو الفرعوني. وكان في مقدمة الذين وصلوا في اللحظات الأولى إلى مكان الحادث صاحب السعادة الدكتور هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ، وما إن شهد الحادث المروع حتى أسرع سعادته باستدعاء الدكتورين علي إبراهيم باشا وعبد الوهاب مورو بك. كما كان معالي النقراشي باشا يستدعي أقرب الأطباء إلى دار البرلمان.

ولقد نُقل الفقيد إلى غرفة الإسعاف وهي قريبة من البهو الفرعوني، وأسرع إليه النائب المحترم الدكتور محمود مراد سامي وهو ابن أخته، فحاول وقف النزيف المنبثق من قلبه وفمه، ولكن المنية كانت أسرع سعياً منهم، وفارق الحياة في الحال، ولم يستغرق هذا أكثر من عشر دقائق. وبعد ذلك بدقائق حضر البروفسور دونيه من المستشفى الفرنسي، ثم بقية الأطباء، وقد جاء بعضهم بعد أن نُقل جثمان الفقيد إلى داره في سيارة الإسعاف. أما الجاني فقد اقتاده قومندان حرس البرلمان إلى غرفة المعارضة بمجلس النواب، وأسرع النقراشي

باشا إلى هذه الغرفة وكانت قد أقفلت من الداخل، فظل يدق بابها، وتكاثر عليه الحاضرون ففتحوه، ودخل دولته ومعالي مكرم باشا وبعض موظفي البرلمان... وخرج النقراشي باشا بعد أن أطمأن إلى القبض على الجاني.

انتقل المحققون إلى دار البرلمان يتقدمهم سعادة النائب العام والمحافظ وحكمدار العاصمة ورئيس نيابة مصر حيث بدأ التحقيق بحضور أصحاب المعالي الوزراء في غرفة المعارضة بمجلس النواب. وعندما جاء صاحب المقام الرفيع علي ماهر وشهد أخاه مضرجاً بدمه فكانت الصدمة أليمة فأجهش بالبكاء، وفي هذه الأثناء أغمي على خال الفقيد صاحب العزة عبد الرحمن بك فهمي، وكانت كريمة الفقيد قد علمت بالحادث فجاءت على عجل إلى دار المجلس بصحبة قرينتها وشهدت آلم مشهد تقع عليه عيون ابنة بارة إزاء جثمان والد بار.

بادر جلالة الملك المعظم إلى مجلس النواب ليودع رجله الوداع الأخير، وكان في شرف استقبال صاحب الجلالة الملك رفعة علي ماهر باشا وصاحب المعالي محمود فهمي النقراشي باشا، وقد حظي بمقابلة صاحب الجلالة الملك على انفراد بضع دقائق. وكان جثمان الفقيد مغطى بملاءة بيضاء فرفع الملك الملاءة ورأى موضع الرصاصات ثم أحنى رأسه قائلاً: لقد خسرت مصر رجلاً عظيماً. وقال الملك لعلي ماهر باشا شقيق الفقيد: "**هذا ليس فقيدكم فقط انه فقيد البلاد كلها**".

وقد حضر إلى دار البرلمان أيضاً سعادة اللورد كيلرن السفير البريطاني وبصحبته السير والترس مارت وقد جلسا برهة قصيرة في قاعة رئيس المجلس. وأغلقت أبواب البرلمان، ومُنع الدخول أو الخروج منه إلا لأصحاب المعالي الوزراء وبعد فترة أمكن أن ينصرف حضرات الأعضاء وقد غصت الدار برجال البوليس يتقدمهم فريتز باترك باشا وسليم زكي ومعاونوه وفريزر بك مأمور الضبط والبكباشي أحمد عبد الرحمن وضباط قسم المباحث جميعاً.. وأخذوا في الاحتياطات اللازمة للتحقيق وفي مقدمتها حجز جميع الذين وجدوا بساحة المجلس لا يحملون بطاقات تسمح لهم بالحضور وفُتشوا جميعاً.

وعُقدت جلسة النواب وأعلن الرئيس تأجيلها لميعاد آخر بغير تأبين ولا رثاء حتى يعلن النعي رسمياً وطلب الرئيس من حضراتهم أن ينصرفوا من باب واحد، ووقف النقراشي باشا عند هذا الباب وأشرف على خروج الوزراء أولاً ثم النواب.. ثم أغلق الباب، وكانت جميع الأبواب قد أُغلقت عقب وقوع الحادث مباشرة. كما اجتمع مجلس الوزراء في ساعة متأخرة من الليل ووصلهم مرسوم "**بإحلال النقراشي باشا**" محل الفقيد ثم صدر مرسوم آخر بالتشكيل الوزاري الجديد، وقد ألفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تبديل، وتولى هو الرئاسة والداخلية والخارجية.

جنازة أحمد ماهر باشا

فجعت مصر في مساء يوم السبت الموافق 24 نيسان/أبريل 1945 في زعيم من أخلص زعمائها وأبرّهم بوطنه وهو المغفور له أحمد باشا ماهر رئيس الوزارة المصرية، وقد قوبل حادث الاغتيال باستنكار شديد من كافة الطبقات والأحزاب والجماعات، وحزنت البلاد لفقده حزناً شديداً، تجلّى بأروع مظاهره يوم تشييع الجنازة، وفي الجنازات الصامتة التي قامت بها الجامعة ومختلف المدارس والهيئات، وربما اختلفت الأمة على أحمد ماهر في تفاصيل سياسية ولكن إجماعها كان وسيظل منعقداً على وطنيته.

ولقد أذاع محافظ القاهرة بياناً قبل تشييع جنازة المرحوم أحمد ماهر باشا يطلب فيه من المشيعين أن يحضروا قبل موعد الجنازة بنصف ساعة وأن يرتدوا الردنجوت (وتساءل الناس عن السر في النص على ارتداء الردنجوت؟ والسبب في ذلك هو أن الجنازة رسمية عسكرية إذ توفي الفقيد وهو رئيس حكومة وفي هذه الحالة يقتضي البروتوكول أن يكون المشيعون الرسميون بالردنجوت، أما إذا كان المتوفى وزيراً سابقاً أو رئيس حكومة سابق فلا ينص على ارتداء الردنجوت).

موكب الجنازة

شُيِّعت الجنازة في احتفال مهيب لم تشهد مصر مثله في الروعة والضخامة بعد جنازة سعد زغلول، وبالرغم من أن جنازة الفقيد الراحل كانت رسمية إلا أن الطابع الشعبي كان بارزاً، فلم تستطع الرسميات أن تحول دون ظهور عواطف الشعب لا على جانبي الطريق ولا الشرفات، بل وفي موكب الجنازة نفسه، فلم يبق شيخ ولا شاب ولا كبير ولا صغير لم يخرج ليشارك رجال الأمة في تشييعهم لجنازة فقيد الوطن المغفور له أحمد ماهر باشا، ومن بداية ميدان المحطة إلى نهاية ميدان إبراهيم وما بينهما وما حولهما من الطرقات لم يعد شبر من الأرض لا تغطيه أرجل ألوف الألوف، وقد قدر مراسلو الصحف الأجنبية عدد المشيعين بمئتي ألف.

لقد كان مأتم المغفور له ماهر باشا مأتم الأمة التي خرجت بكافة طبقاتها تبكيه وتنثر دموع الأسى على نعشه فغصت الأفاريز قبل تشييع الجنازة بالواقفين الحريصين بأن يتزودوا بنظرة وداع من نعش الرجل الذي كان بالأمس ملء السمع والبصر، تعلق عليه البلاد أكبر الآمال وتدخره للساعات التي يتطلع فيها الوطن لأبطاله وأبنائه المجاهدين وقفوا ينتظرون وفي عيونهم وعلى وجوههم الكآبة والحزن، حزنت المصريات اللائي ملأن الشرفات والنوافذ وهن في ثياب الحداد يكفكفن العبرات ويرقبن جثمان الشهيد في جزع الشاعرات بهول الخسارة التي تجل عن العزاء.

وتلك الصفوف المتراصة التي كانت تتبع عربة المدفع، من كبار الزعماء ومختلف رجال الأحزاب، كانت تشير إلى معنى كبير لا خلاف فيه: أن المجرم الآثم قد صوب رصاصاته الخائنة إلى قلب مصر، وأن أحمد ماهر كان رجلاً تعتز به مصر وتقدر له وطنيته وإخلاصه ونزاهته، وكفايته، والجماهير المودعة غالبت الألم، وحاولت أن تتجمل بالصبر ثم فاض تأثرها، وانطلقت في أثر الموكب الرسمي فتحول الطريق الواسع إلى بحر زاخر من الخلائق، روعها المصاب وأذهلها، حتى لتريد جميعاً أن تحمل أحمد ماهر على الأعناق وتدفنه.

اشتركت في تشييع الجنازة كتائب من الجنود البريطانية كمظهر لمشاركة بريطانيا لحليفتها في حزنها وألمها ولأول مرة يصل التكريم في جنازة أن يتعطف صاحب الجلالة الملك فيأذن لفرقة من حرسه الملكي أن تشترك في تشييع جنازته.

نشرت مجلة روز اليوسف في عددها رقم 891 مقالاً بعنوان: "لو دافعت عن قاتل ماهر باشا"

مضمونها: "لو وكل إليك الدفاع عن قاتل المغفور له أحمد ماهر باشا... فماذا تقول في دفاعك؟ وهذا السؤال تم توجيهه إلى بعض حضرات المحامين وهكذا أجابوا:

الأستاذ حسن الجداوي:

"إن ما يمكن أن يقوله المحامي لتبرير جرم متهم معترف بجريمته هو من أصعب المهام التي تواجه الدفاع... مهما حاول أن يظهر أمام العدالة ظروفه الخاصة أو حالته النفسية التي حملته على ارتكاب جريمته".

"وبقدر ما فهمت، وفهم الجميع عن ظروف المتهم، أستطيع أن أقول أنه شاب حرمه القدر من كل ما يلزم لتكوينه تكويناً طبيعياً.... فوالده رجل مزواج، ومن هنا فهو لم ينشأ في بيت عامر بالمحبة، بل غصت حياته منذ الصغر بالمتاعب. ولهذا فقد كبر، واشتد عوده، وهو مكبوت العواطف التي اصطلحوا على تسميتها "بالعقد النفسية" – وهذه لا تسمح لتفكيره بأن يكون سليماً...!

"ولا أدل على ذلك من اندفاعه لارتكاب جريمة بشعة وسخيفة، وغير منتجة، وفي وقت غير ملائم... بحيث لا أعتقد، أنه يوجد في مصر كلها، شخص واحد يقره على فعلته.....

"والجرائم السياسية في العادة لا يقدم عليها رجل عاقل..... وكلنا كنا نمجد الدكتور ماهر باشا بما هو أهله، مما يعرفه العامة عنه.. ومن هنا، فكل ما أقوله، هو أن المتهم اندفع في تيار الجنون، وأنه ما كان يعرف أحمد ماهر، ولو عرفه لما حرم مصر منه، وهي في أشد الحاجة إليه....!".

الأستاذ إدوار قصيري بك:

"لو دافعت عن قاتل فقيد الوطن المغفور له أحمد ماهر باشا، لا أملك إلا أن أطلب الرأفة به على اعتباره ناقص العقل، مختل الشعور....!!"

الدكتور حنفي أبو العلا:

"لو دافعت عن قاتل الدكتور ماهر باشا – ولا أستطيع أن أذكر اسمه، إلا وأذكر الكارثة التي أصابت البلد بفقده، في مثل هذا الظرف الدقيق، لا أملك إلا أن أصور حالة الجنون التي تملكت عقلية المتهم، صحيح أنه رجل مثقف، ومن هنا فإن إقدامه على هذه الجريمة الشنيعة، جاء نتيجة لإصابته بحالة عصبية في المخ، كأن الأقدار اصطلحت على أن تسوقه، أو تسخره، لارتكاب جريمته الشنعاء، من غير تفكير في الفراغ الذي لا نزال نقاسيه، من اختفاء الشخصية التي فقدناها.

الأستاذ حمادة الناحل:

"إني دائماً من المؤمنين، بضرورة وقوف المحامي إلى جوار المتهم – لأني أعتقد أنه لا مناص له من أداء هذا الواجب... ولقد جريت في حياتي العملية، على هذا النحو – واثقاً أن لكل متهم ظروفه التي تحتم العدالة عرضها، ووضعها في الحساب! ولم أسمح لنفسي بالتنحي عن أداء هذه الرسالة المقدسة، رسالة الوقوف إلى جوار المتهم في محنته، ما دام قد وضع على كاهلي هذا الواجب..

"لقد كنت في مكتبي حينما انطلقت تلك الرصاصات الطائشة الخائنة، فأصابت ذلك القلب النبيل – قلب الدكتور أحمد ماهر – الذي اتسع لحب الناس جميعاً، ولتمكين حريات الناس جميعاً – حتى ليذكروني بفولتير الذي يقول: "أنني أخالفك فيما تقول، ولكنني أجاهد حتى الموت في سبيل تمكينك من الحرية في أن تقول ما تريد أن تقول....."

ومن هنا ذهب ماهر باشا قرباناً للحرية التي دعا إليها وبشر بها... فماذا أقول لو دافعت عن قاتله؟؟

إن الجريمة بشعة وفظيعة إذا حرمت مصر من خير قائد لها، في أدق ظروفها، وأخطر مراحلها التاريخية الفاصلة - ومن أجل هذا، أعتقد أن هذه القضية ستكون الأولى في حياتي، التي أسمح لنفسي بالتنحي عن الدفاع فيها، لعل غيري تواتيه المقدرة، فيستطيع أن يجد ظروفاً مخففة في مثل هذا الموقف الذي أرى أن الظروف المشددة أحاطت فيه بالمتهم من كل ناحية..!!

وآخرين قالوا:

الأستاذ موريس أرقس بك:

"فرق بين الإجرام السياسي، والإجرام العادي.... فالمجرم السياسي هو مجرم بحسب ضميره أولاً، وبحسب الشرائع السماوية والوضعية.... والحكم على الجريمة السياسية، يجب ألا يكون بحسب الجريمة في حد ذاتها، بل بنتيجة الجريمة نفسها... وهذا القاتل الذي حرم مصر من شخصية لا تعوض بجرمه الفظيع، كان في حالة ثورة جنونية، جعلته يقدم على عمل خاطئ، بغير جدوى... ولم يقدر عواقب عمله إلا على ضوء تفكيره المضطرب، - وهذا ما أقوله للمحكمة".

إحسان عبد القدوس:

أقول أن الحكومة أخطأت يومها بتأخرها في إعلان الأسباب التي دعت إلى إعلان الحرب والحدود التي ستعلن فيها، فتركت مجالاً واسعاً للإشاعات والأقاويل أن تسري بين الناس وتشككهم في سياسة المغفور له ماهر باشا، وانتهز البعض هذه الفرصة فأصدروا بيانات جسموا بها الخطر الوهمي من إعلان الحرب. وكان لكل هذا أثر سيئ في تكوين فكرة المتهم ثم في إقدامه على جريمته.

ورغم هذا فإني أعترف للمحكمة بأن هذه الجريمة لا تعتبر جريمة سياسية وطنية تستحق التمجيد فالجرائم السياسية ترتكب لصالح الوطن وصالح الوطن لا يتضح إلا بعد تفكير وروية وتدبر، والقاتل لم يفكر ولم يتدبر ولم

يترو، والرجل الذي يعمل لوطنه بلا تفكير يعتبر خائناً فحاكموه لا على أنه قاتل بل على أنه يرتكب جريمة الخيانة العظمى. أقول هذا ثم أبكي شباباً كانت مصر في حاجة إليه لو كان شاباً يفكر.

قال النقراشي باشا:

"إن إعلان الحرب كان لزاماً لاشتراكنا ليس فقط في مؤتمر سان فرانسيسكو بل في مؤتمر الصلح أيضاً وجميع المؤتمرات التي تليه".

قال علي ماهر باشا:

"إن سياسة إعلان الحرب أو تجنبها ليس من حق رجل الشارع أن يحكم عليها، فهي مسألة معقدة تحتاج إلى درس عميق وإلى تفصيلات دقيقة، وهي سياسة تتغير بتغير الظروف، ففي عام 1940 كان يجب أن نتجنب إعلان الحرب وأثبتت التجارب أننا كنا على حق، أما في سنة 1945 فأي رجل مخلص لوطنه كان يجب أن يعلن الحرب كما أعلنها أحمد ماهر ...".

قال مكرم باشا:

"أخشى أن لا تكون خسارة المغفور له ماهر باشا قاصرة على هذا الجيل بل إنها خسارة على كل الأجيال المقبلة".

قال حافظ رمضان باشا:

"كان من رأيي أن مصر لن تستفيد من إعلان الحرب وقد ثبت لي أيضاً أنها لم تُضر من إعلانها..".

تخليد ذكرى الشهيد

مجلس الوزراء وتخليد ذكرى الشهيد:

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في 5 حزيران/يونيو 1945 تخليداً لذكرى المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا:

- أولاً: إنشاء ضريح له بمتنزهات الدمرداش بالعباسية.
- ثانياً: إقامة تمثال له بميدان المعرض الزراعي المقابل لكوبري الإنجليز.
- ثالثاً: تكليف وزارة الأشغال العمومية بوضع المواصفات اللازمة لذلك وعرضها على مجلس الوزراء.

تقدير ملكي لأحمد ماهر:

وجدير بالذكر أن جلالة الملك قد أنعم بالوشاح الأكبر من نشان محمد علي على "اسم" المرحوم أحمد ماهر باشا، وبموجب هذا الوشاح احتفل بالفقيد احتفالاً عسكرياً لا يؤدَّى إلا لحملة قلادة فؤاد الأول وحَمَلة هذا الوشاح، ولم يصدر في عهد الفاروق إنعام على "الاسم" إلا في هذه المرة وفي مرة سابقة حين أنعم جلالته بنيشان النيل الرابع على "اسم" المرحوم منصور غانم الذي كان مديراً لدار الأوبرا.

وعن براءة هذا الإنعام:

بسم الله العلي العظيم

من فاروق ملك مصر بعناية الله تعالى:

إلى أسرة المرحوم أحمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء سابقاً. إظهاراً لعظيم تقديرنا للمرحوم فقيدكم، وإشادة بما قدم للبلاد من مجيد الأعمال وجليل الخدمات وما امتاز به من رفيع المزايا ونبيل الشمائل قد منحنا اسمه الوشاح الأكبر مع الرصيعة من نيشان محمد علي العظيم.

وأمرنا بإصدار براءتنا هذه من ديواننا إيذاناً بذلك

صدر بقصر عابدين الملكي بالقاهرة في اليوم الحادي عشر من شهر ربيع الأول لسنة ألف وثلاثمائة وأربعة وستين من هجرة خاتم المرسلين.

صدر بأمر مولاي العظيم

رئيس ديوان جلالة الملك

أحمد محمد حسنين

ولعل من أكرم صفحات أحمد ماهر أنه ـ رحمة الله عليه – بعد ما كان فيه من جاه عريض وما تولاه من مناصب رفيعة وحياة حافلة بالنشاط والعمل، لم يخلف لورثته شيئاً يُذكر، فقد مات ولم يخلف فداناً ولا أملاكاً ولا رصيداً في البنك... وكل ما تركه "فيلا" في حدائق القبة كان قد اشتراها من بضع سنوات بمبلغ ستة آلاف من الجنيهات دفع جزءاً من ثمنها ولم يسدد باقي أقساطها.

ولم ينجب الدكتور ماهر باشا سوى كريمته سميحة، وهي متزوجة من الدكتور محمود علي السيد، وقد توفيت والدة سميحة في طفولتها، ثم تزوج من السيدة قرينته الحالية فكانت بمثابة الأم لكريمته، وكان بمثابة الأب لأنجالها.

محاكمة قاتل ماهر باشا

أثار الأستاذ علي بدوي بك، بدفاعه عن قاتل الدكتور ماهر باشا، إعجاب رجال القانون والجمهور على حد سواء، وقد وصفته المحكمة بـ "المحامي العظيم".

لقد كانت الجلسة السرية ونودي على الشهود...

وجلس صاحب الدولة النقراشي باشا على كرسي الشهادة ورفع يده وأقسم بالله العظيم أن يقول الحق ولا شيء غير الحق ثم قال إن عمره 57 سنة، وكان النقراشي باشا حازماً في أداء شهادته ولم تستطع لباقة المحامي أو ثورة المتهم أن تزحزحه أو تجعله يخرج عن الحدود التي جاء ليؤدي شهادته فيها، وكان يكرر دائماً:

"لقد جئت لأداء شهادتي كوزير للخارجية في وزارة المغفور له ماهر باشا، وبهذه الصفة وحدها".

ودخل رفعة علي ماهر باشا وقال بعد أن أقسم اليمين أن عمره 63 سنة... وساد القاعة سكون عميق، وتعلقت أبصار رجال النيابة ورجال الدفاع والحاضرون بشفتي الزعيم.. الزعيم السياسي والقانوني.. وسحب المتهم ابتسامته

التي يتظاهر بها وانحنى من فوق القضبان يلتقط الكلمات الهادئة الرزينة التي ينطقها علي ماهر.. وكان هدوء كلماته يبعث فينا الحماسة، وكانت رزانته درساً من دروس الوطنية الصحيحة العاقلة، وأنكر رفعة ماهر باشا الواقعة التي ذكرها المتهم عن تقابله مع السفير البريطاني في منزل حسن نشأت باشا وقال:

"إني كبقية المواطنين الصالحين لا أسمح لأحد أن يتدخل في رأيي وفي حكمي على الأشياء فالواقعة التي ذكرها المتهم لم تحدث، ولولا أن الجلسة سرية لحدثتكم عما قاله ماهر عن الحرب وإعلانها وتجنبها.

ونسي مكرم باشا أنه جاء كشاهد فبدأ يترافع كمحام، وكان محامياً عن أحمد ماهر الغائب، فتحدث عن وطنيته وجهاده وقال إنه اختلف معه في سياسته ولكن خلافه معه لم يؤد به يوماً إلى الطعن في وطنيته، ثم خبط بيده مسند كرسيه وصاح:

"حرام أن تقتلوا أحمد ماهر مرتين... مرة قتلتم جسده والآن تقتلون وطنيته".

وكاد الحضور أن يبكي أحمد ماهر.

ودخل معالي حافظ رمضان باشا فخفف بمرحه ونشاطه الجو القاتم الحزين الذي تركته شهادة بل مرافعة معالي مكرم عبيد باشا، وعندما سئل عن عمره قال ضاحكاً.. "قبل ما أقول أحب أعرف الجلسة سرية ولا لا"!!

ورفض معاليه أن يجلس على مقعد الشهادة، وربما ظن أن هذا المقعد ووجوده ليس من تقاليد المحاكم المصرية - قد وضع خصيصاً مراعاة لكبر سن الشهود الزعماء ومراعاة لضعف صحتهم فأبى عليه نشاطه وصحته أن يجلس عليه. وتوالى الشهود حتى انتهت المحكمة من سماعهم وقررت التأجيل إلى يوم السبت التالي لسماع مرافعة الدفاع.

وهنا فقد محمود العيسوي أعصابه فوقف يصيح "أريد شهادة ممدوح رياض". ولكن محاميه لم يوافق على طلبه ولم توافق المحكمة، وربما أحس في

هذه اللحظة أن محاكمته انتهت أو كادت، وأن الحكم والتنفيذ لم يبق عليهما إلا أيام... وربما لم يحس بجريمته إلا في هذه اللحظة، ولم يحس بالحياة التي حوله إلا بعد أن تحرك باباها ليغلق في وجهه، ولم يعد يبتسم ابتسامته الغريبة التي تعودناها منه بل كان يشد بيده في أطراف سترته وينظر بعينين ذاهلتين إلى هيئة المحكمة وهي تنصرف، وإلى هيئة دفاعه وهي تجمع أوراقها، وإلى المحامين الذين حضروا الجلسة السرية وقد أداروا له ظهورهم وأخذوا يتحدثون ويعلقون على ما قاله الشهود وما سيقوله الدفاع.. وأسلم ذراعيه إلى حراسه ليقودوه إلى سجنه وهو ذاهل، فلقد كان إلى عهد قريب واحداً منهم وكان من حقه أن يضع على أكتافه الروب الأسود ذا الهيبة والوقار، وكان من حقه أن يسعى إلى مقاعد النيابة وأن يأمل في الجلوس على مقاعد قضاته، ولكن كانت نهايته.

وقال إحسان عبد القدوس عن محمود العيسوي:

"عرفت محمود العيسوي قاتل المغفور له أحمد ماهر باشا، ولقد التقطت لي معه صورة فوتوغرافية قبل الحادث بأسابيع سببت لي كثيراً من المتاعب أقلها أن حققت معي النيابة أربعة أيام متتالية! وكان دائماً متحمساً ضد الإنجليز داعياً للثورة عليهم متهماً كل إنسان – سواء بالحق أو بالباطل – بالتعاون معهم، ورغم ذلك فلا أستطيع أن أجزم بأنه كان من أعوان المحور، فمعارضة الإنجليز ليس معناها نصرة المحور! وإنما عيب العيسوي أن حماسته كانت من النوع الرخيص، وكان يبيعها في الأسواق السياسية ويقبض ثمنها، واشترك في أكثر من حركة عنيفة كان يعلم هو قبل غيره أنها حركات مغرضة لا ترمي من قريب أو بعيد إلى الجلاء عن السودان أو قناة السويس! وكان يعيش دائماً وسط "شلة" من شباب الجامعة كرهتها وشككت في نياتها منذ أن التحقت بالجامعة... شلة زعماء الطلبة، وهم زعماء الأحزاب السياسية في الوسط الجامعي ومدبرو المظاهرات والهتافات، وجميعهم من مرتزقي السياسة، حماستهم ووطنيتهم في جيوبهم لا في قلوبهم!!

وكان العيسوي سريع التأثر بآرائهم وخططهم، وكانوا يصدّرونه دائماً في وجه المدفع ويستغلونه في تنفيذ حركاتهم وهي سذاجة منه تستطيع أن تسميها: "تغفيلاً"... أو ربما كان ضيق الحياة في وجهه وتعقد سبل الكسب أمامه، الدافع إلى هذا الاستهتار وسط شلة المرتزقين السياسيين، ورغم هذا فقد كنت دائماً أؤمل في العيسوي خيراً.

وكنت أعلم أن أي حركة سياسية ستقوم بها مصر – وأقصد حركة سياسية صالحة ولخيرة مصر – إنما تحتاج إلى أمثال العيسوي من الشباب المتهور المجنون. والثورات – وأنا من دعاتها – عندما يضع خطتها العقل المتدبر تحتاج لتنفيذها إلى جنون المتهورين!! إلى أن وقعت الحادثة.. وخرج من بين زملائي المحامين إنسان خانه تفكيره فقتل الشخص الوحيد الذي كان يجب أن يعيش، والذي كنا – نحن الجيل الجديد الثائر – في حاجة إليه، بقدر ما كان الجيل الآخر "العاقل" مديناً له... ".

صدور الحكم

بعد انتهاء علي بدوي بك من دفاعه عن المتهم وسألت المحكمة النائب العام عما إذا كان لديه تعقيب على أقوال الدفاع، فأجاب بالنفي ورفعت الجلسة على أن يصدر الحكم في اليوم التالي.

وفي صباح ذلك اليوم أُحضر القاتل إلى قفص الاتهام، ولم تكد الساعة تبلغ الثامنة، حتى كان جميع من دأبوا على شهود الجلسات من المحامين والصحفيين وطلاب القانون قد احتلوا أماكنهم وانصرفوا إلى الهمس والهمهمة والتكهن بما ستحكم به المحكمة. أما السيدات فلم تشهد منهن الجلسة سوى المحاميات وبعض طالبات الحقوق واثنتين من قريبات المرحوم ماهر باشا، أما الباقيات فيظهر أنهن آثرن تجنُّب الحضور أثناء لحظة صدور حكم لأنه لن يكون في أحسن الحالات – أقل من الأشغال الشاقة المؤبدة.

أما المتهم فقد قضى نحو ساعة يطالع الصحف ويراجع ما نشرته من أقوال الدفاع ويعلم بالقلم على العبارات التي نشرتها صحيفة كبرى صباحية

وحضر بعض المحامين في مكتب بدوي بك واتجهوا نحو القفص وحادثوه ثم حضر بدوي بك، فهب القاتل واقفاً وحياه بابتسامة عريضة، ودار بينهما حديث قصير بصدد الرسائل التي يشملها التوكيل الذي أعطاه له، وعلى الرغم من أن لمحات من القلق والانزعاج الخاطف كانت تعتلي وجه المتهم الشاحب بعض الشيء، فلم يكن يبدو عليه في مجموعه أنه يتوقع الحكم الذي صدر.

في ذلك الوقت كانت هيئة المحكمة في غرفة المداولة تضع الحيثيات الموجزة للحكم الذي سيقرر مصير المتهم، وكان الضابط الذي يشرف على نظام القاعة يلفت الحاضرين بين حين وآخر إلى أن المستشارين في الغرفة المجاورة يتداولون فكان وجه المتهم يمتقع كلما سمع هذه العبارة ثم لا يلبث أن يسترد روحه ويبتسم...

وفي الصباح الباكر حضر الشيخ العيسوي والد المتهم ودخل القاعة وهم أن يجلس ولكنه تذكر رجاء ولده له في نهاية الجلسة الماضية بعدم حضوره هو أو والدته فعدل عن الجلوس وغادر القاعة إلى خارج النطاق المضروب حول قاعة الجلسة وصار يقطع ردهة المحكمة جيئة وذهاباً والمسبحة في يده يدعو الله من أجل ولده، وحضرت الأم فجلست في فناء المحكمة الذي تطل عليه قاعة الجلسة وأخذت تنظر إلى ولدها وسرعان ما أجهشت بالبكاء وغادرت الحوش، وكان أحد السكان في شارع الاستئناف يشهد ذلك المنظر فدعا الأم المسكينة إلى الجلوس في "بلكونة" منزله المطلة على المحكمة.

وطالت المداولة أو خُيل للحاضرين أنها طالت وكان التكهن والحدس يزدادان كلما مر الوقت. وأخيراً، وبعد نحو ثلاث ساعات أقبل الصحفيون يهرولون، ودخل القاعة سليم نكي باشا، وأحمد بك عبد الرحمن، وحسن الصاوي بك وسدّوا مدخل القاعة وخرج من قاعة المداولة حاجبان أمسكا ضلفتي الباب، فاستولى سكون مخيم على الحاضرين وارتدوا الطرابيش وشحب وجه المتهم إلى درجة غير عادية وأخذ يعبث بربطة رقبته ويشدها تارة ويرخيها تارة أخرى ويتطلع إلى الباب.

وصرخ الحاجب "محكمة"، وعلى الأثر دخل محمود بك منصور النائب العام يتبعه زملاؤه وجلسوا وعلى الفور أخذ رئيس المحكمة يقرأ نص القرار، ولم يستغرق النطق بالحكم أكثر من دقيقتين جاء فيه:

"وحيث أن المحكمة تطبيقاً لنص المادة 49 من قانون تشكيل محاكم الجنايات قد أرسلت ملف الدعوى إلى مفتي الديار المصرية لأخذ رأيه فيه، فأبدى أنه تبين له من أوراق القضية ثبوت التهمة قبل المتهم، فمتى رفعت الدعوى بالطريق الشرعي عليه حكم بإعدامه ...

من أجل هذا وبعد الإطلاع على المواد السالف ذكرها حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة محمود عيسوي عوض الله بالإعدام، ومصادرة السلاح والطلقة الرصاص المضبوطتين على ذمة التحقيق. صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة يوم السبت الموافق 28 تموز/يوليو 1954".

الرئيس – محمود منصور.

ولم يتمالك المتهم نفسه وتداعت روحه وتمالك نفسه بعد لحظات وقال لمحاميه:

"أوعي تسيبني يا علي بك.. أرجوك... افعل ما تشاء وما تراه في صالحي..."

كذلك لم يتمالك بعض الحاضرين شعورهم فهتفوا بحياة القضاء العادل وودعوا المتهم بعبارات شديدة اللهجة قبل أن يتمكن البوليس من إخراجهم من القاعة. ولم يكد الشيخ العيسوي يصل إلى طليقته ويبلغها قرار المحكمة حتى أغمي عليه.

وعندما غادر قاعة المحكمة تصدى له مندوب مجلة الاثنين والدنيا وسأله بعض الأسئلة، وكانت إجاباته كالتالي: كيف علمت بالحادث عند وقوعه؟، فأجاب: كنت نائماً في منزلي، حين دهم المنزل رئيس المباحث الجنائية، وسألني قائلاً: فين ابنك محمود؟، فقلت له: لا أعرف، ولم أعبأ كثيراً بسؤال البوليس عن ولدي، إذ سبق اعتقاله عدة مرات في عهد الوزارة الوفدية، فاعتقدت أن الأمر لا يعدو اعتقاله كالعادة...

وطلب البوليس أن أرافقه، دون أن أعلم إلى أين يقودني، وصحبته في السيارة وبعد دقائق وجدت نفسي داخل البرلمان، وجلست في ركن إحدى القاعات تحت حراسة رجال البوليس،

وسألني أحدهم: أنت مش عارف ابنك عمل إيه؟، فقلت: لا إيه اللي حصل؟

فقال: ده قتل أحمد ماهر باشا.

ولطمت على وجهي لشدة دهشتي، وصحت قائلاً: ده مش معقول أبداً... مستحيل... ده أحمد ماهر باشا هوه اللي أفرج عنه يقتله إزاي؟ واعتقدت أنهم يسخرون مني ... ولم أصدق أن ولدي يقدم على هذا العمل... ولكن لم البث أن تبينت صحة الخبر .. فلم يسعني إلا البكاء.... البكاء على ولدي... وعلى الرجل الطيب الذى كنت أحبه لأنه أفرج عن ابني بعد طول اعتقاله!

وفي ذلك اليوم كان الشيخ عوض الله العيسوي، والد محمود العيسوي المحامي قاتل الدكتور ماهر باشا، يجلس في أحد المقاهي القريبة من محكمة مصر مع زوجته، في اليوم السابق لصدور الحكم على ولده بإحالة الأوراق إلى المفتي، وتحدث عن ولده لمجلة روز اليوسف:

- ماذا تتمنى أن يكون الحكم على ابنك؟
- أتمنى حكم البراءة طبعاً، وإذا تعذر ذلك فليكن السجن المؤبد.. المهم أن يعيش لأراه وتراه أمه.
- أصحيح أنك اقترنت بأربعين زوجة؟
- كذب!.. أنا لم اقترن إلا بثلاث زوجات توفيت إحداهن، وهنا تدخلت زوجته قائلة:
- والناس ما لهم ومال الحاجات ديه؟ جوزي حر يتجوز قد ما هو عايز...
- هل صحيح أن ولدك كان يسيء معاملتك؟
- أبداً.. كان ابني مثال الابن البار بوالديه... وكان مجتهداً في دروسه... وكثيراً ما كنت أستيقظ في الساعة الخامسة صباحاً، فأراه مكباً على دروسه... وكثيراً ما كنت أراه يضع رأسه بين يديه، ولما أسأله عما به، يقول: "**ولا حاجة. أنا بافكر**"..

ـ ماذا تعرف عن ميول ابنك السياسية؟

ـ إنه ينتمي إلى الحزب الوطني منذ أن كان طالباً ثانوياً، وكان يطلب إليّ دفع الاشتراك الشهري للحزب.

ـ هل تعتقد أن لابنك شركاء؟

ـ لقد سألته هذا السؤال فعلاً، فكان جوابه: "أنت تعرف يا بابا أني لا أعرف الكذب".

ـ كيف تستطيع حضور الجلسات ومباشرة عملك؟

ـ لقد تعطل عملي منذ يوم الحادث... حتى الزبائن انصرفوا عني ولا يريد واحد منهم أن يعاملني.

من محاضر التحقيق

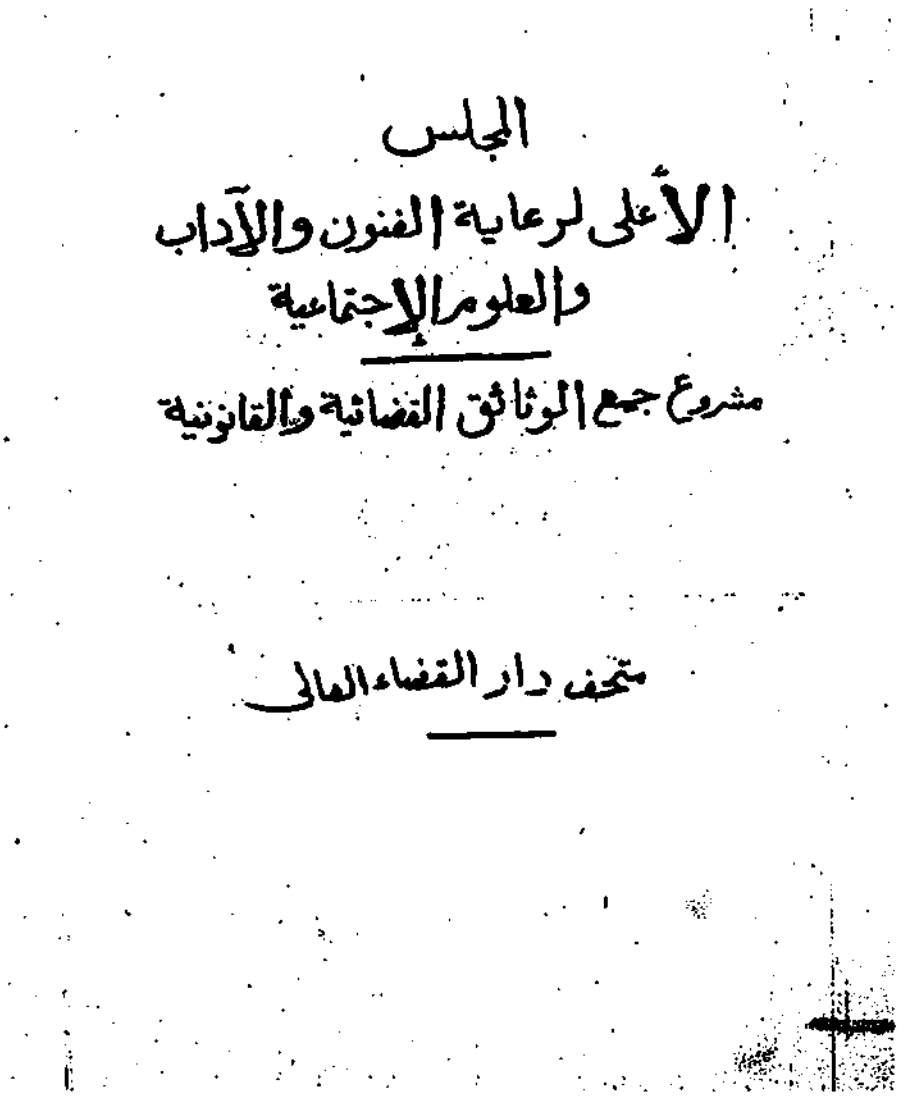

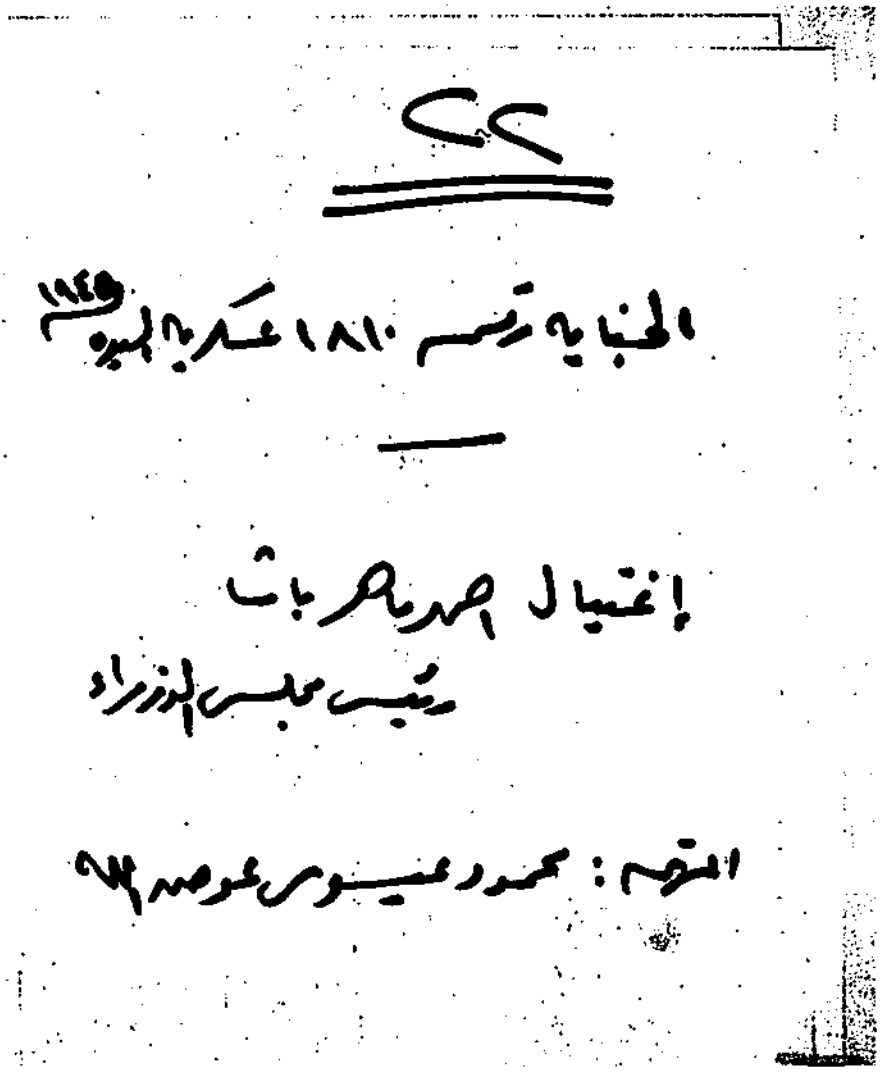
الحملة الفرنسية ١٨١٠ عند البيرو
اغتيال أحمد باشا
رئيس مجلس الوزراء
المترجم: محمود عيسوي محروصة

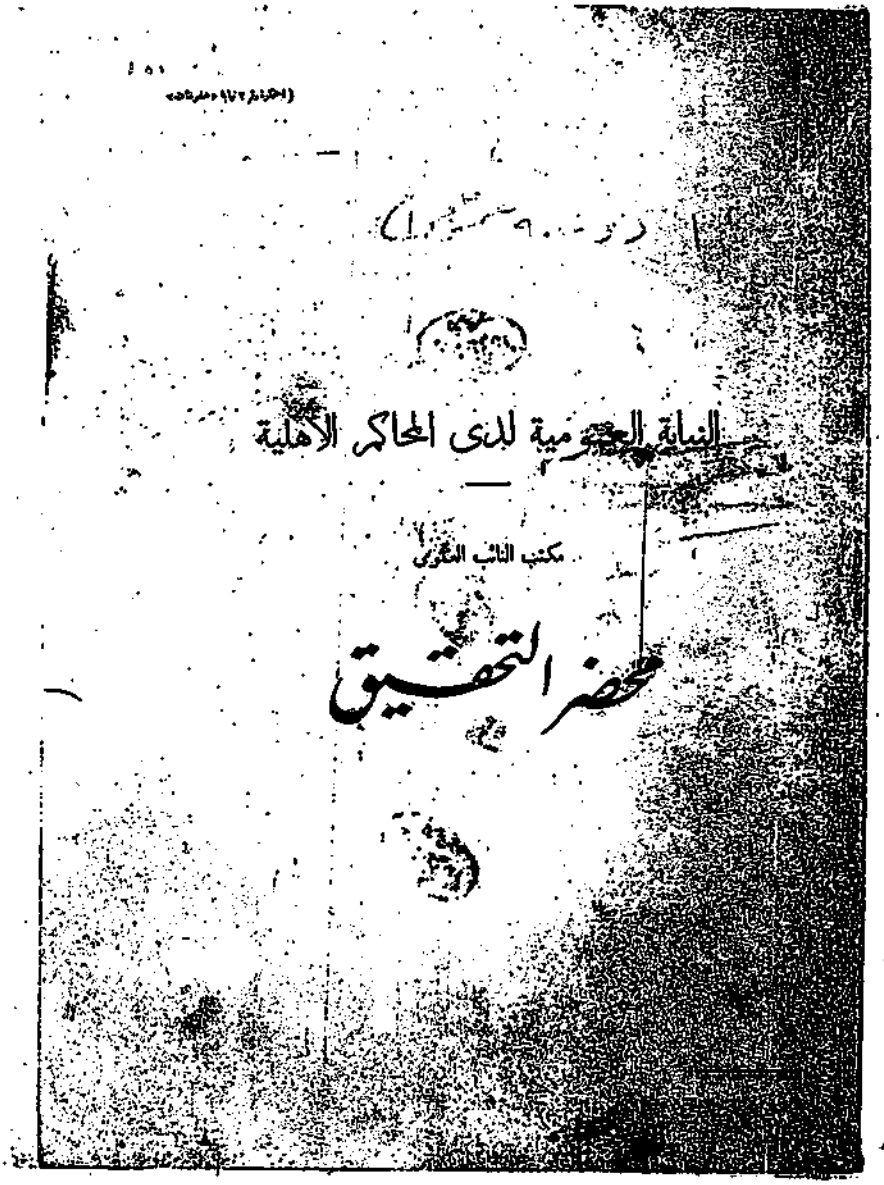

النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية

مكتب النائب العمومي

محضر التحقيق

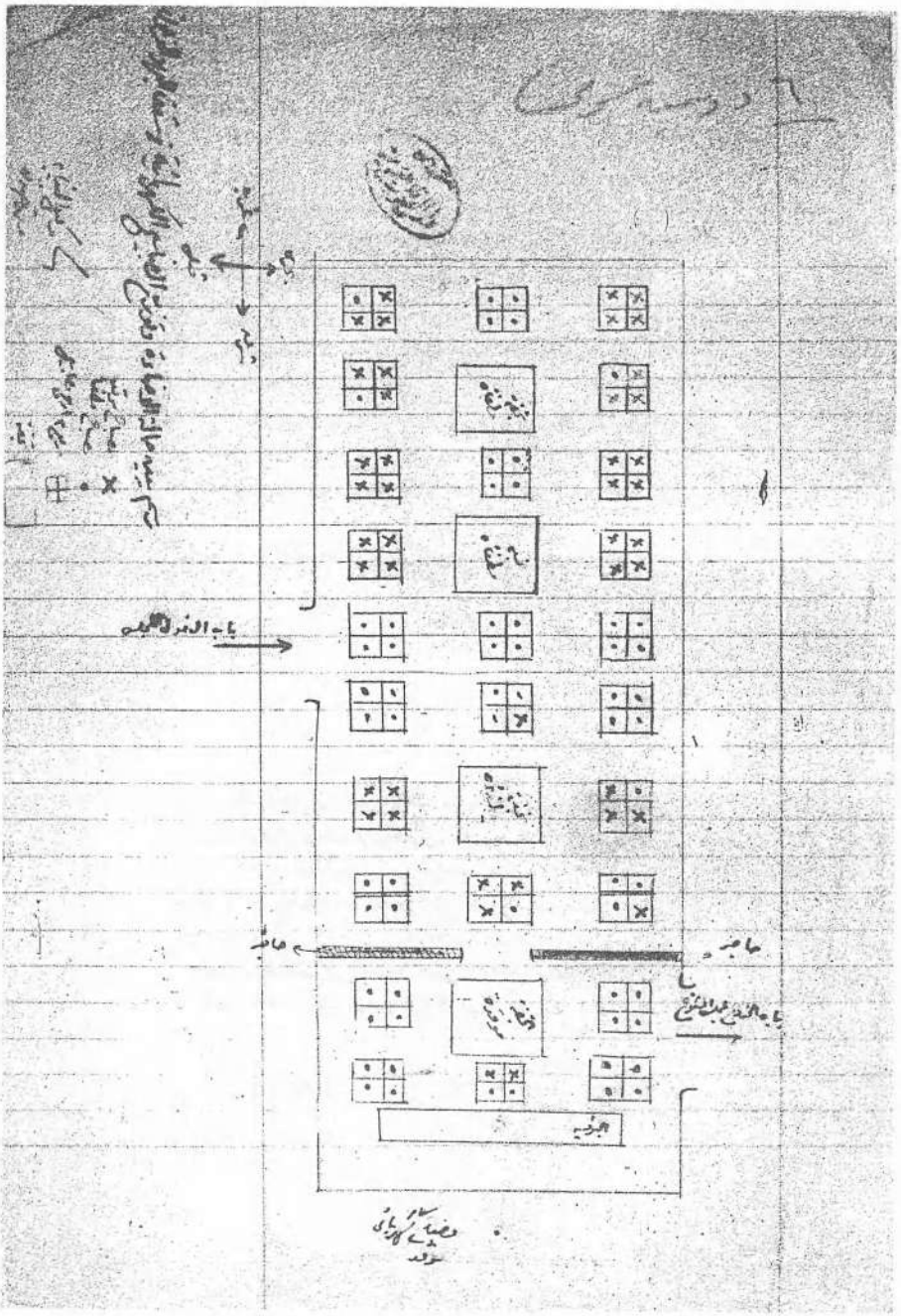

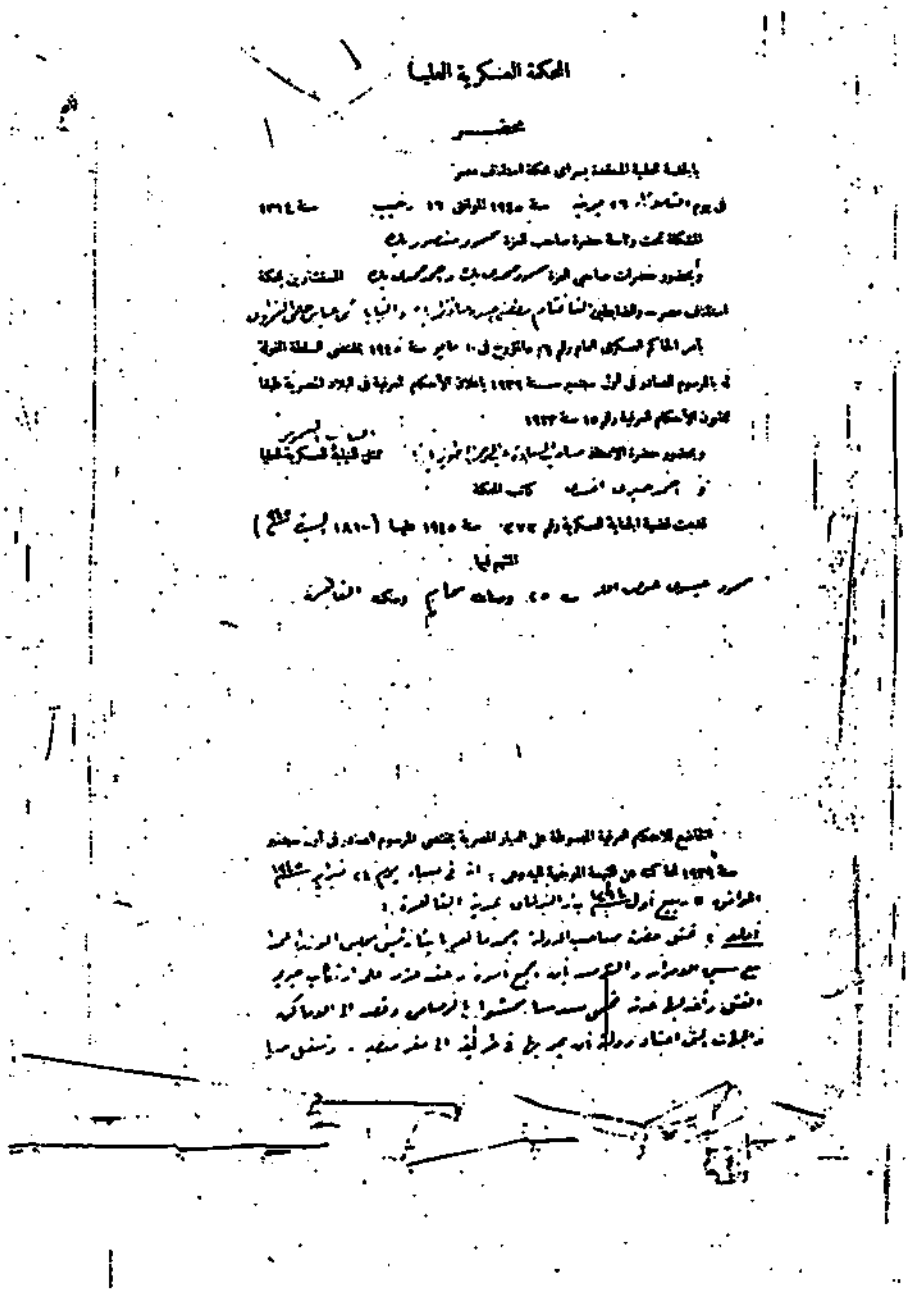

المحكمة العسكرية العليا

محضـــر

بالجلسة العلنية المنعقدة بمبنى محكمة استئناف مصر

في يوم الثلاثاء ١٦ يونيه سنة ١٩٤٥ الموافق ١٦ رجب سنة ١٣٦٤

المحكمة تحت رئاسة حضرة صاحب العزة محمود منصور بك

وبحضور حضرات صاحبي العزة محمود محمد بك وحسن كمال بك المستشارين بمحكمة استئناف مصر، والقاضيين المساعدين حضرة صاحب عبد العزيز [illegible] والسيد [illegible]

بأمر الحاكم العسكري العام رقم ٣٩ المؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٩٤٥ بتشكيل المحكمة العليا بالرسوم الصادر في أول مجيدي سنة ١٣٦٤ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية طبقا لقانون الأحكام العرفية رقم ١٥ سنة ١٩٣٢

وبحضور حضرة الأستاذ صادق السباعي المحامي [illegible] ممثل النيابة العسكرية العليا

ومحمد حسن [illegible] كاتب المحكمة

قضية النيابة العسكرية رقم ٢٧٢ سنة ١٩٤٥ طبا (١٨٠١ لسنة ١٩٤٤)

القسم أولا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جلسة صدور الحكم

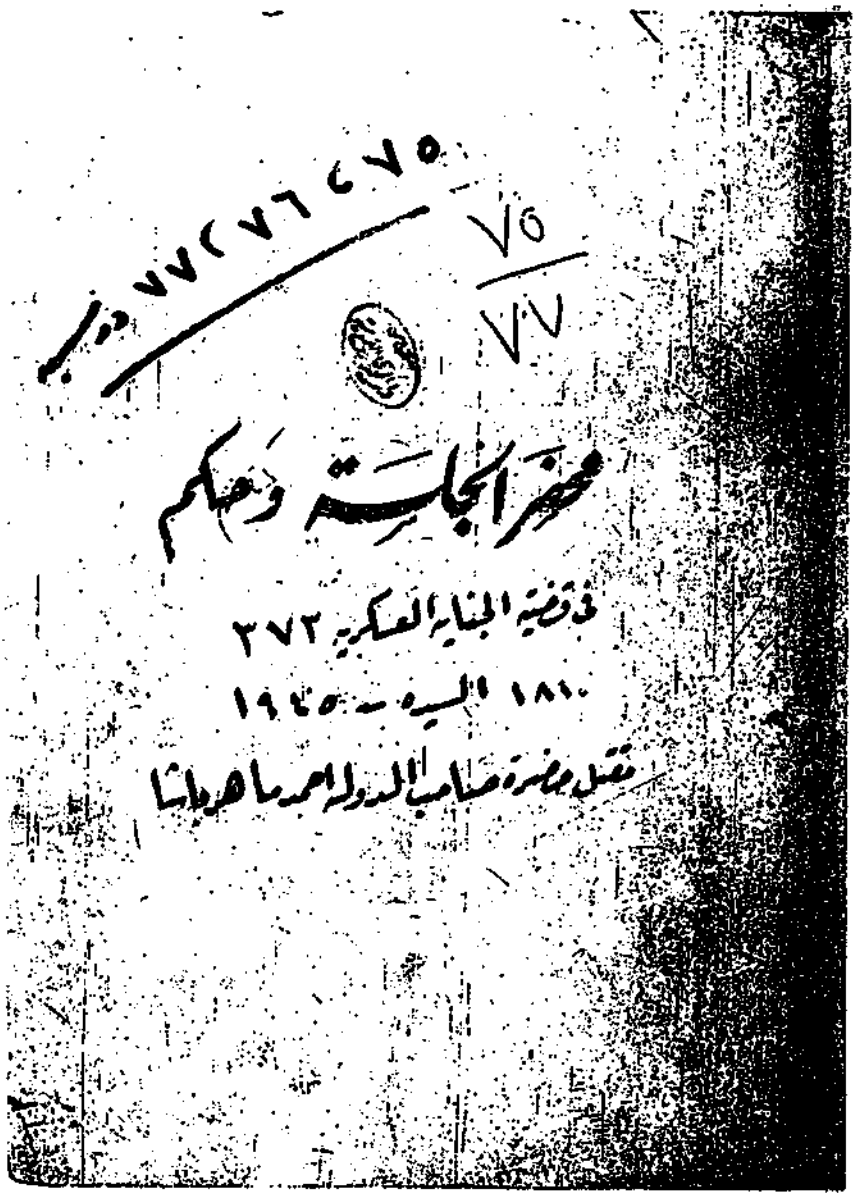

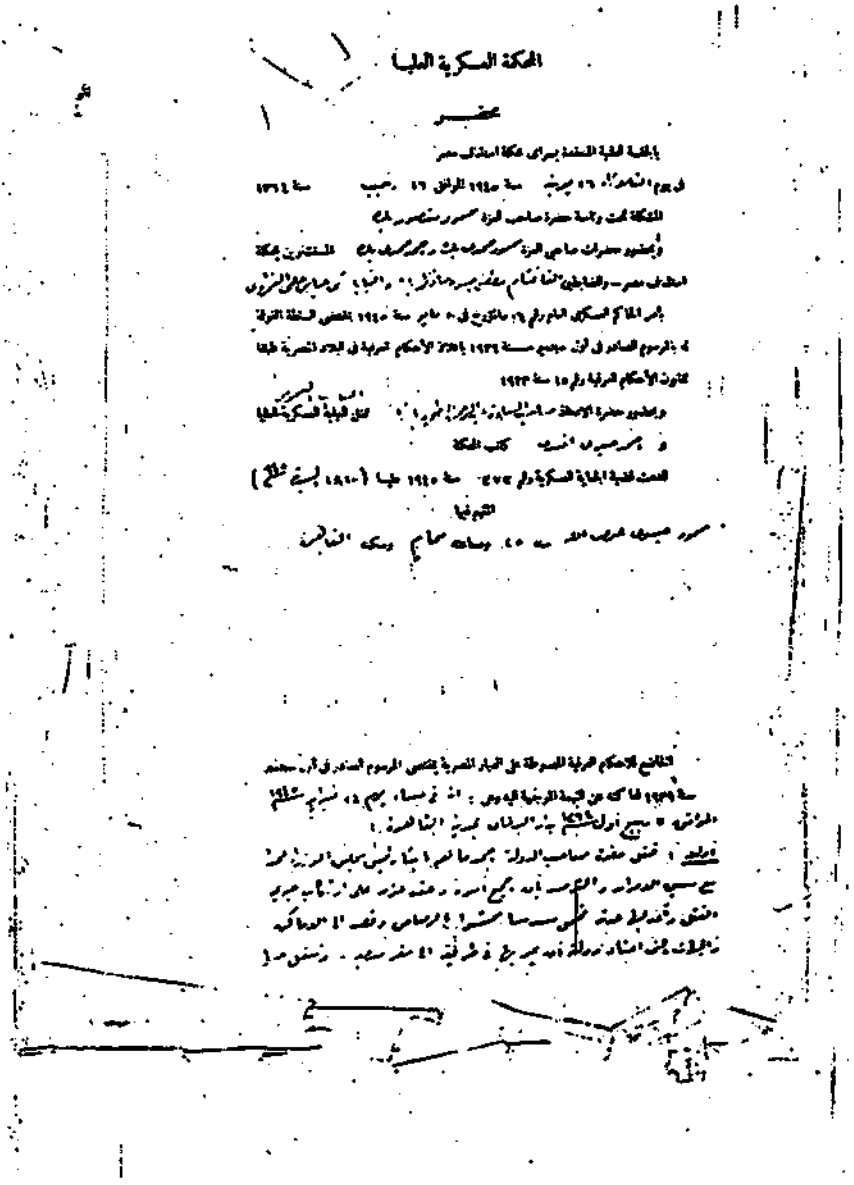

المحكمة العسكرية العليا

محضر

بالجلسة العلنية المنعقدة بمبنى محكمة استئناف مصر

في يوم الثلاثاء ١٦ يونيه سنة ١٩٤٥ الموافق ١٦ رجب سنة ١٣٦٤

المحكمة العليا برئاسة حضرة صاحب العزة محمود منصور بك

وعضوية حضرات صاحبي العزة محمد محمود بك وحسن كمال بك المستشارين بمحكمة استئناف مصر

والقاضيين اللذين أقامهما مفتش الجيش بأمر الأمر العسكري العام رقم ٦ المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٩٤٥ بتشكيل المحكمة العليا

طبقاً للمرسوم الصادر في أول يونيه سنة ١٩٣٩ بأحكام الأحكام العرفية في البلاد المصرية وقانون الأحكام العرفية رقم ١٥ سنة ١٩٣٩

وبحضور حضرة الأستاذ محمد [illegible] المحامي العام لنيابة العسكرية العليا

وبحضور حسين [illegible] كاتب المحكمة

قضت النيابة العامة العسكرية رقم ٤٧٥ سنة ١٩٤٥ عليا (١٨٠٠ لسنة ١٩٤٥)

التهمة

[illegible]

الطلبات

[illegible]

الوقائع

[illegible]

المحكمة

[illegible]

رسم تخيلي ليوم الحادث

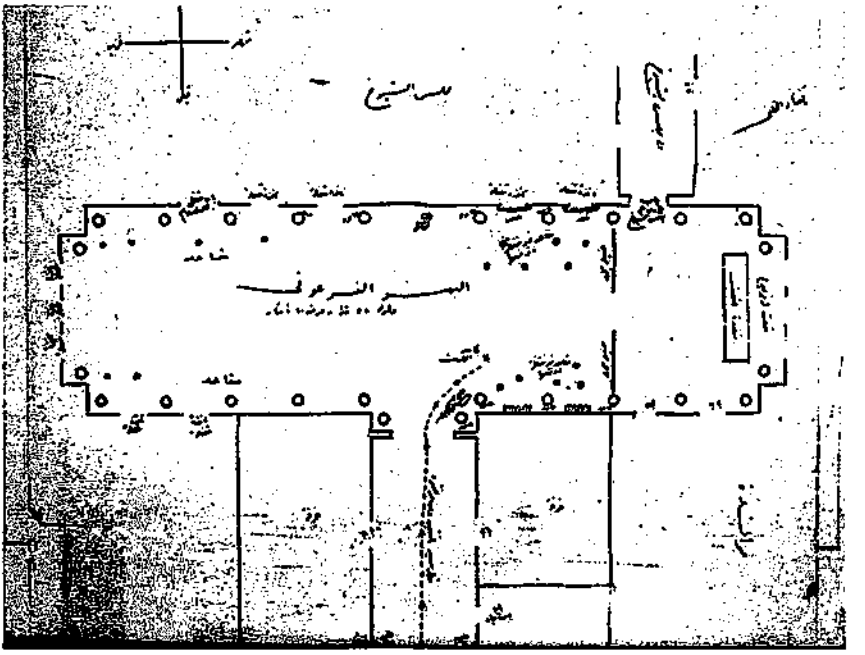

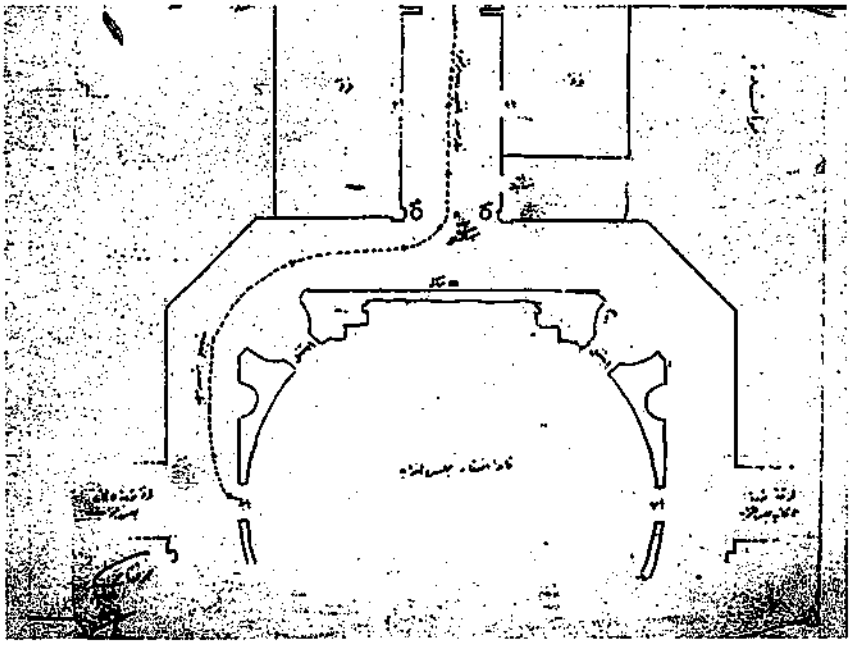

رفض الطعن والحكم والإعدام

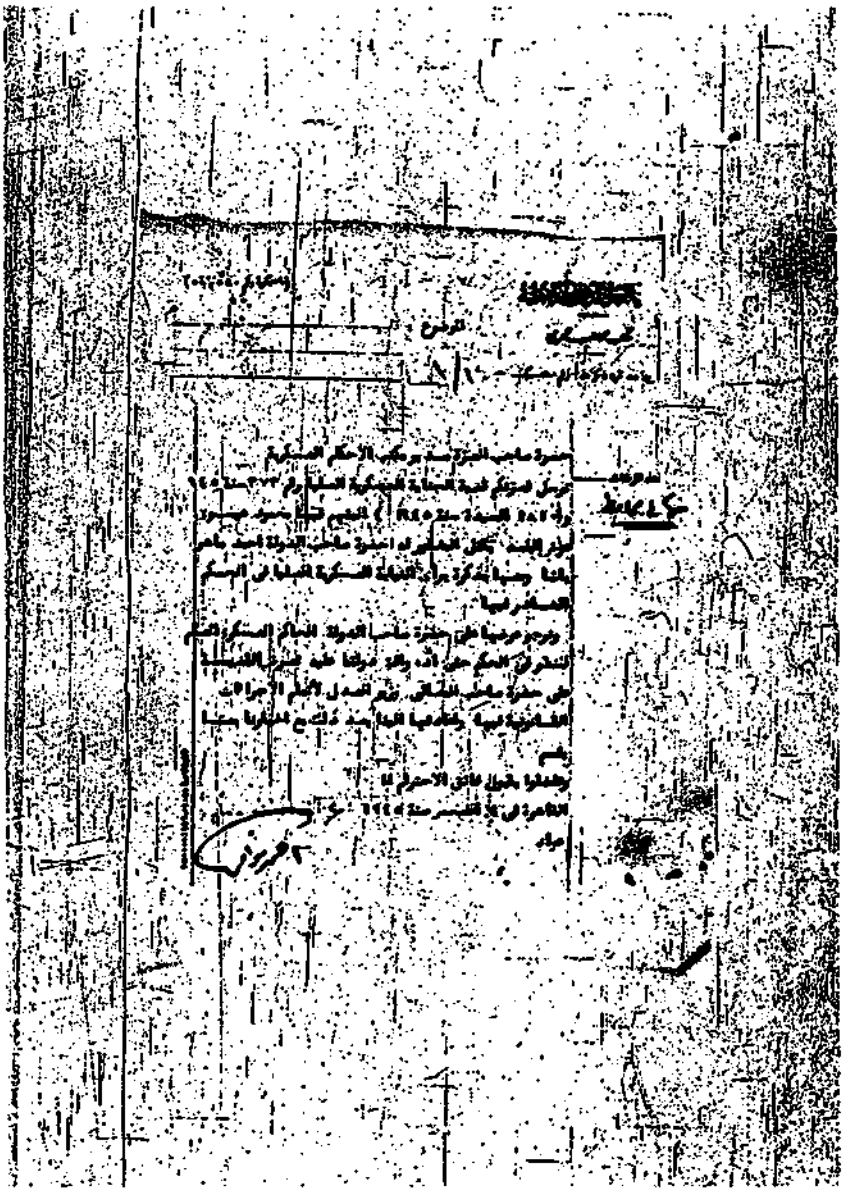

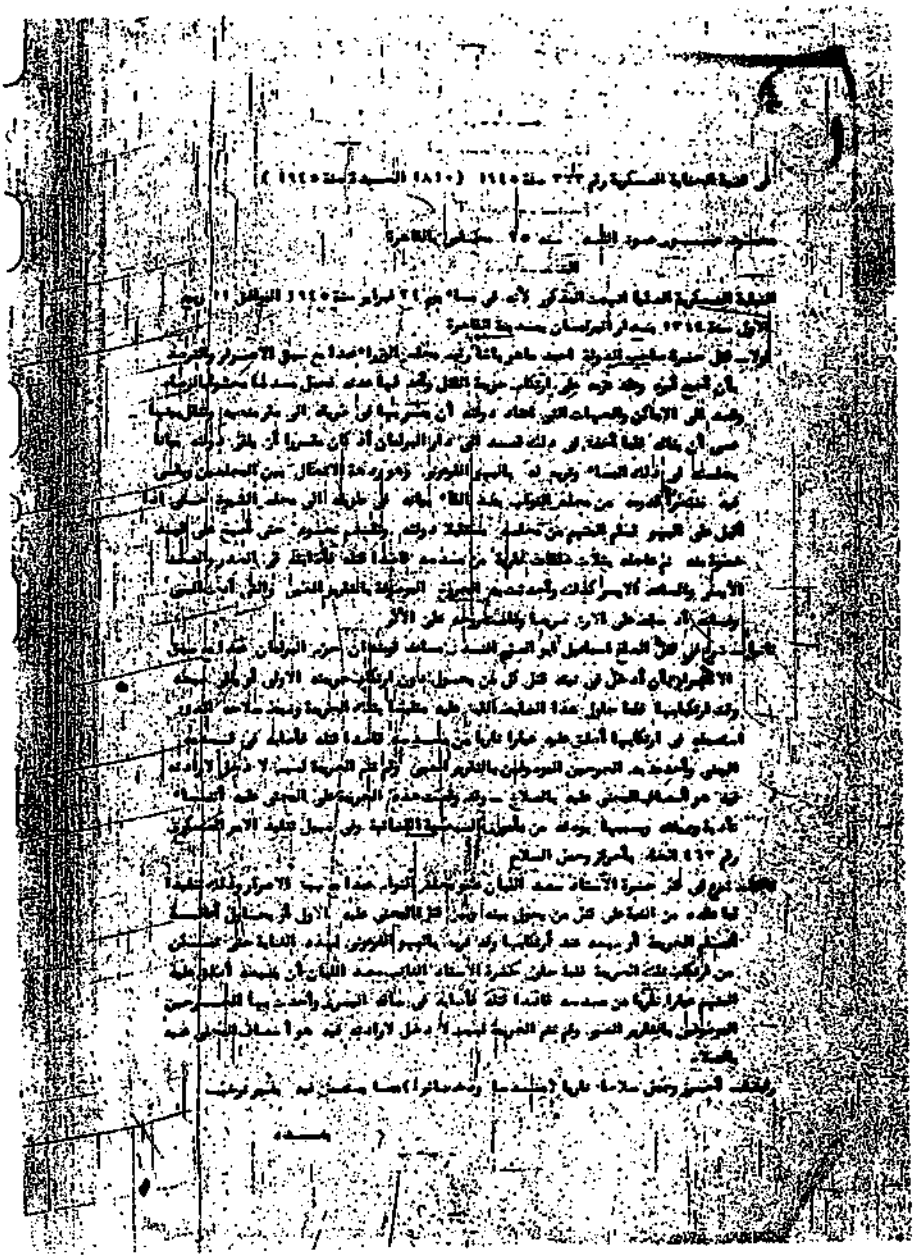

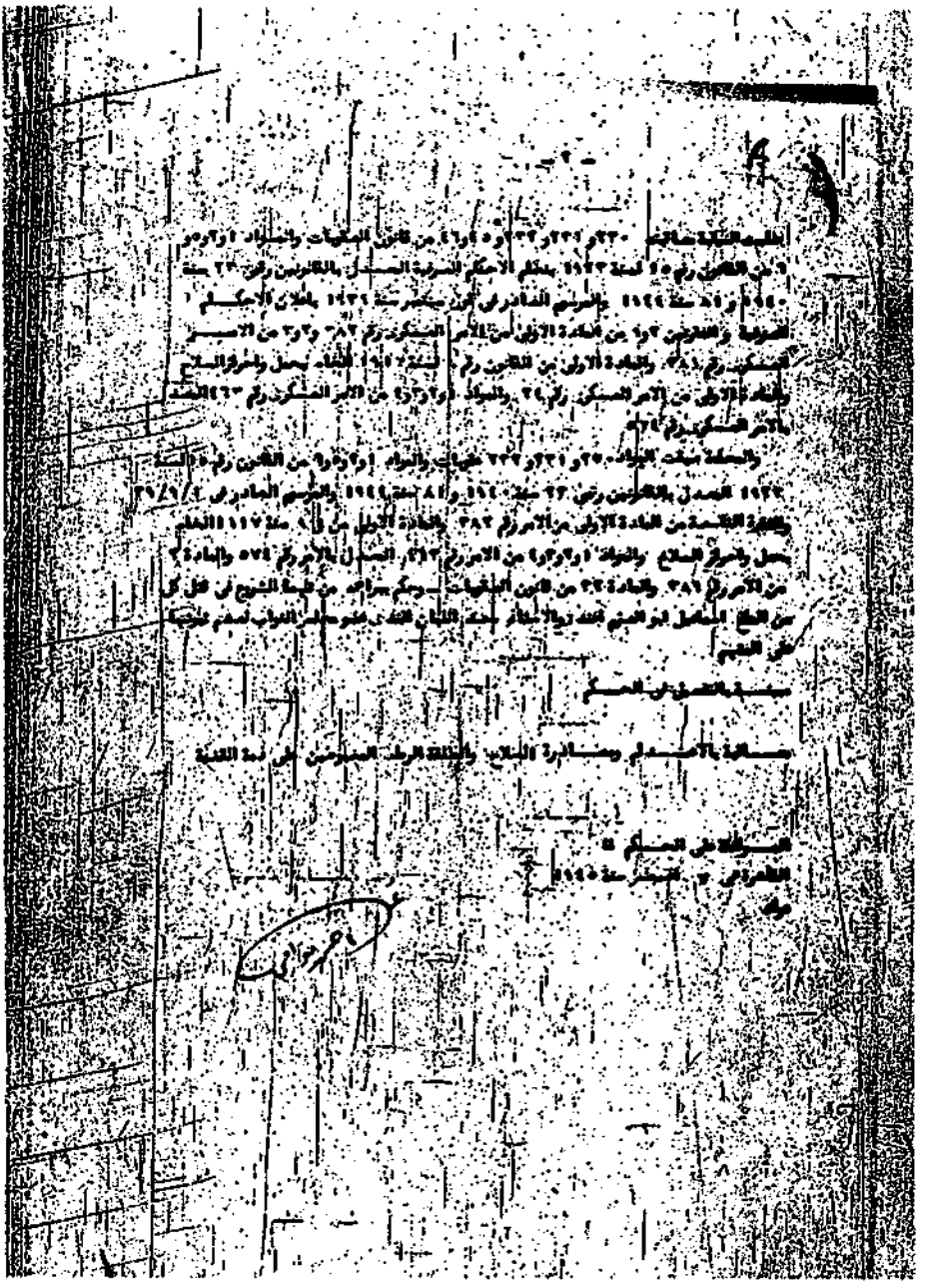

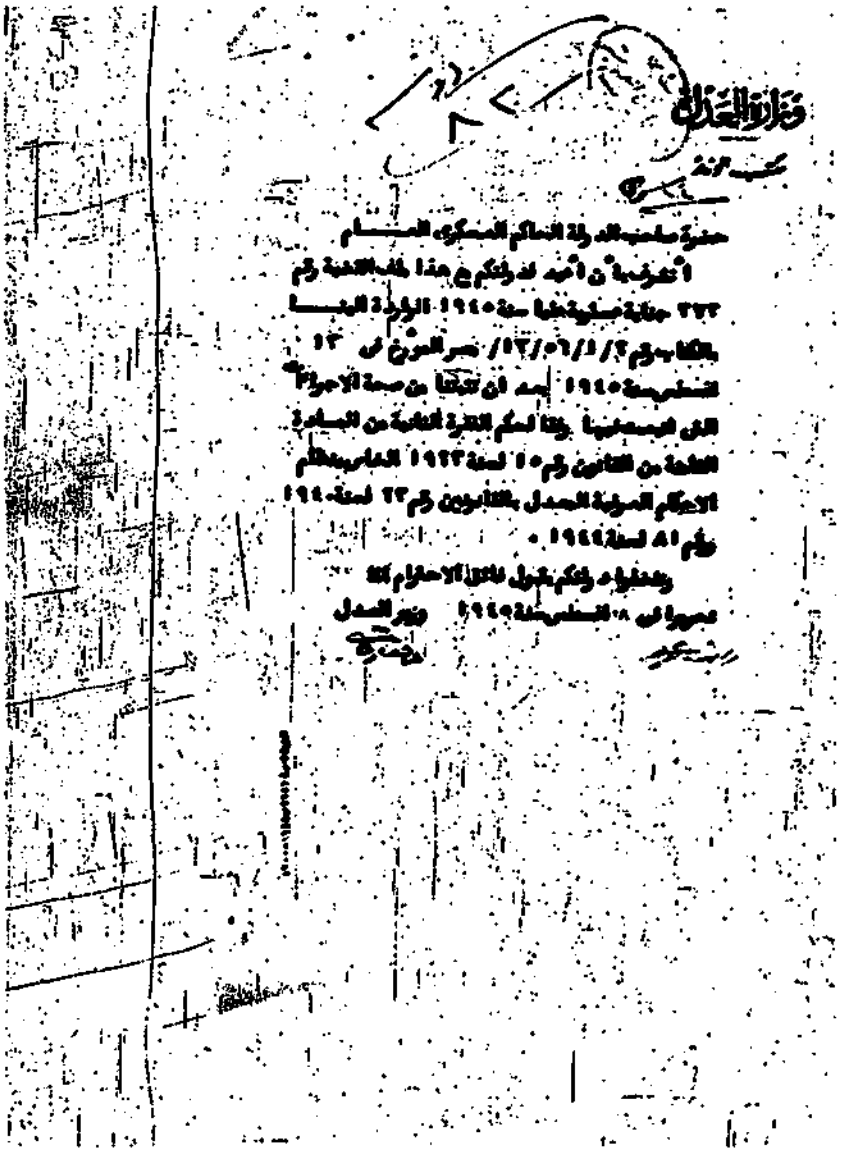

وزارة العدل

حضرة صاحب العزة الحاكم العسكري العام

أتشرف بأن أعيد لدولتكم مع هذا ملف القضية رقم ٢٢٢ جنايات مصر الجديدة سنة ١٩٤٥ الواردة الينا بالكتاب رقم ٢/١/٥٦/١٢/ مصر الجديدة في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ بعد أن تلقينا من صحة الأحراز التي قدمت فيها وذلك لحكم الفترة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤ رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

صدر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ وزير العدل

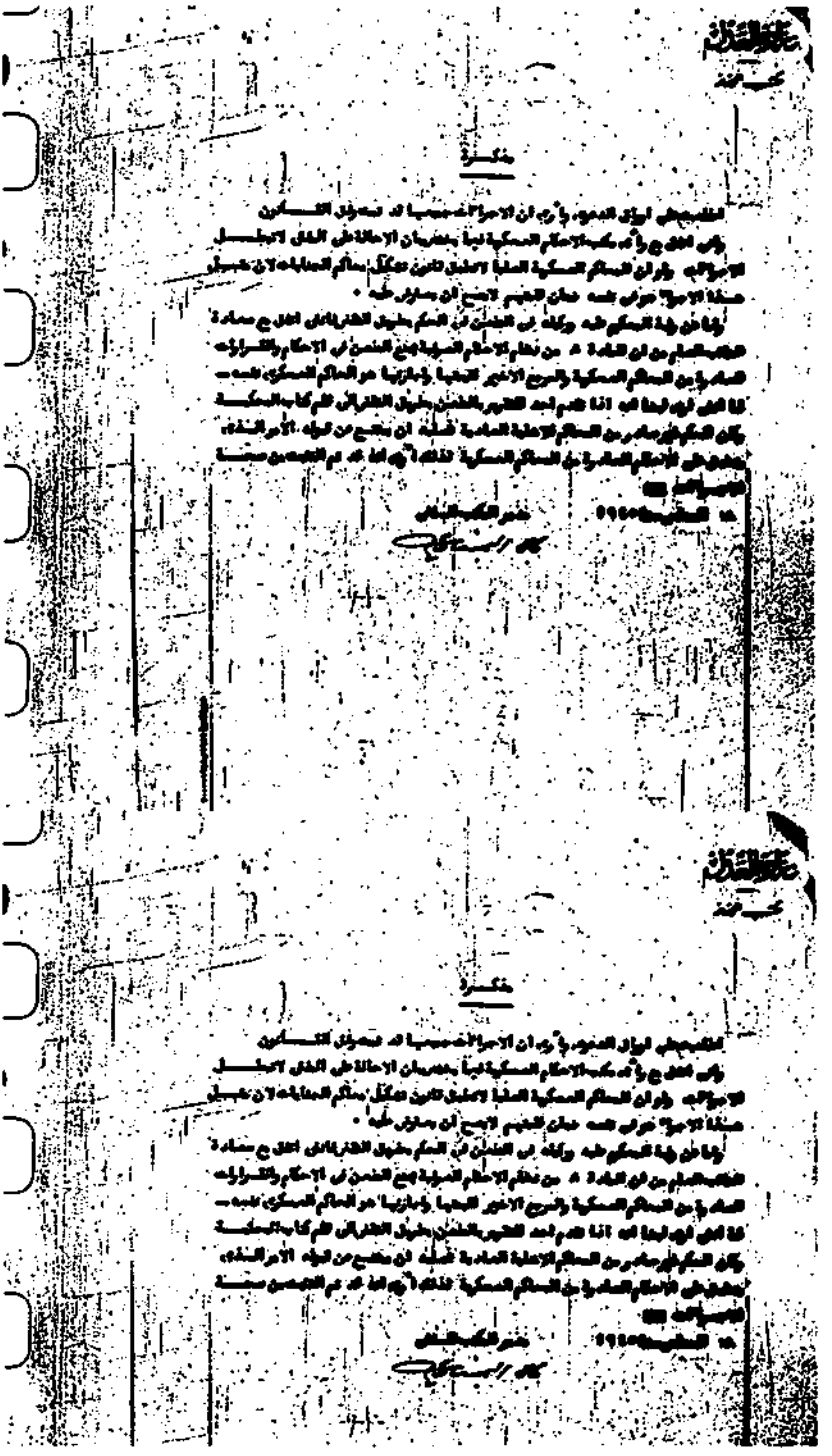

طعن علي بدوي بك

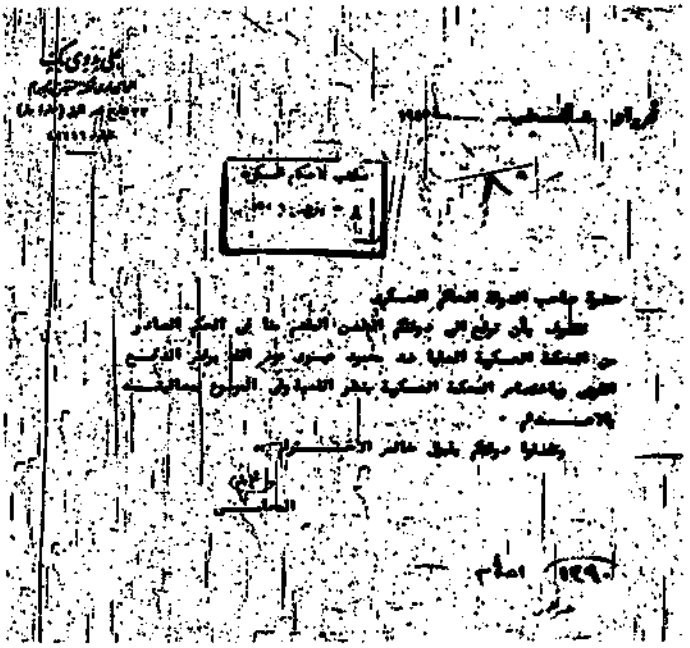

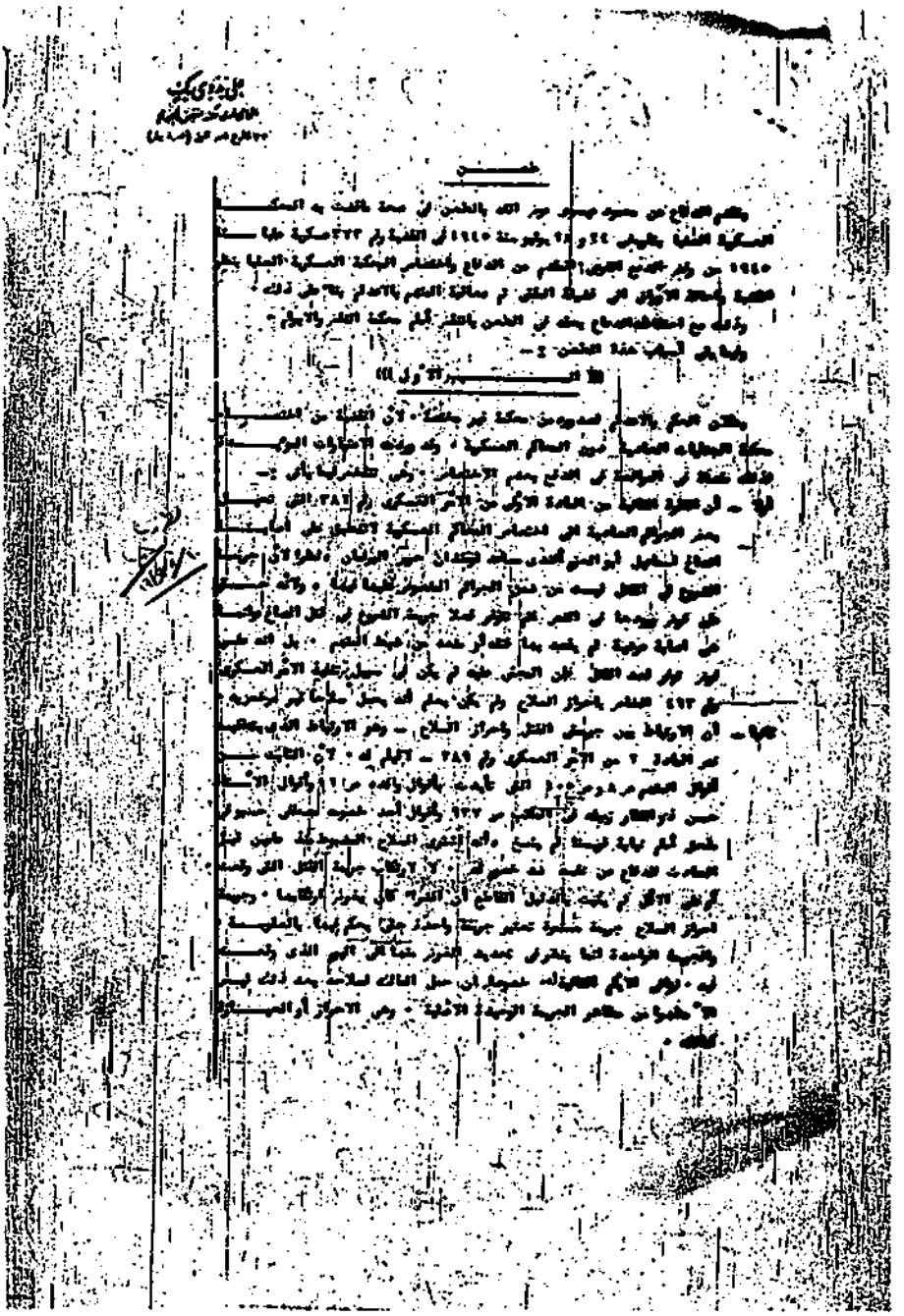

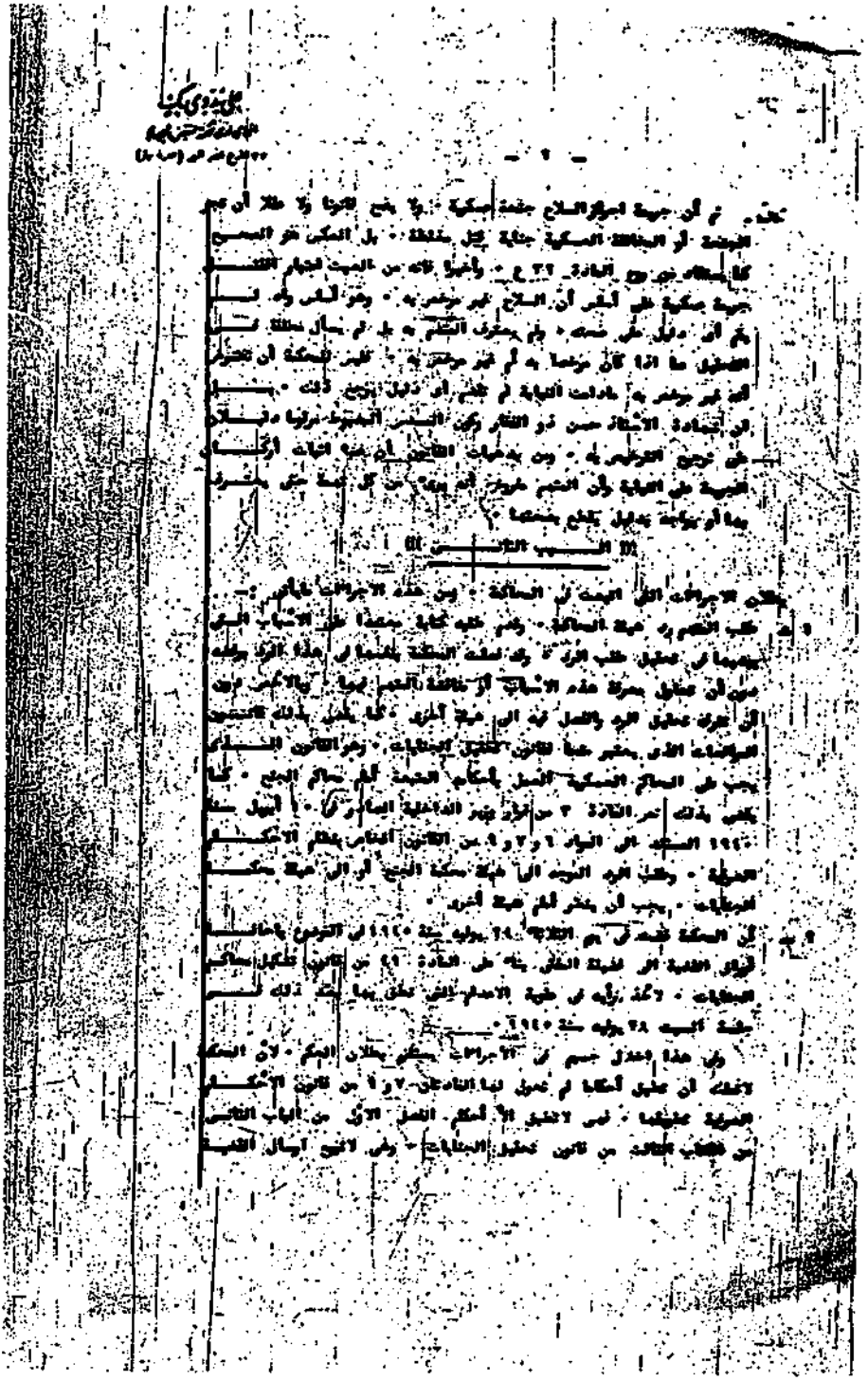

تقرير الطب الشرعي

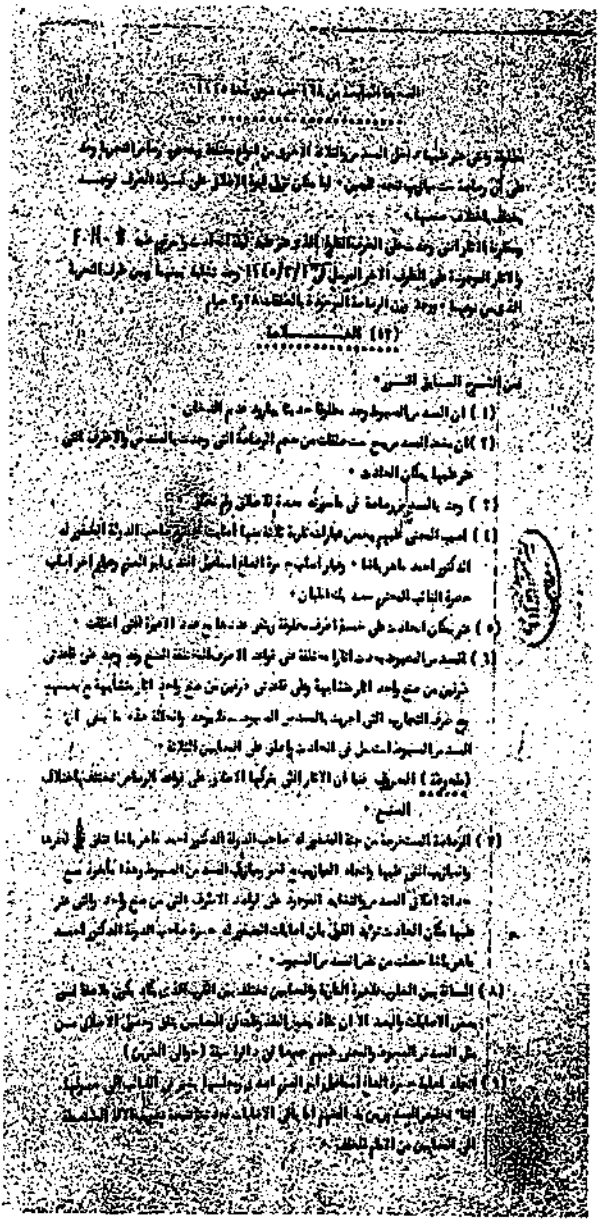

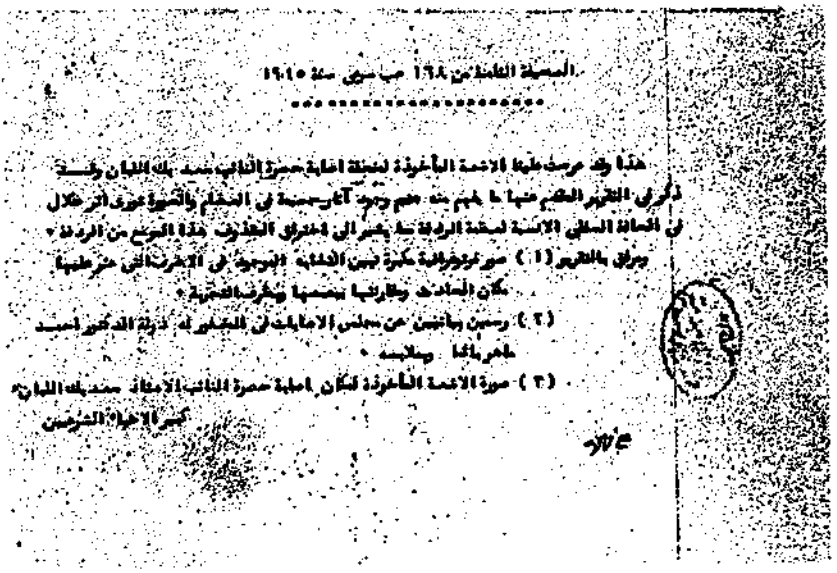

المجلة الخامسة من ١٩٨ جريدة سنة ١٩١٥

هذا وقد عرضت علينا الاسئلة الآخيرة لتحقيق اصابة حضرة النائب محمد بك الليثي وقد ذكرنا التقرير الطبي عنها ما لهم من وجود آثار حديثة في الجسم بالتسبب عوق الترطال في الحالة الحالي الاسئلة لبحثة الرئاسة يشير الى اختراق الجذوف هذا النوع من الرصاص ويرفق بالتقرير (١) صورة فوتوغرافية مكبرة بين الاشارة الموجود في الاخرى التي مترطيها مكان الحادث وقارنها بعضها وبخرقها الحديثة .

(٢) وسبين وما تبين من مجلس الاصابات في التقرير له دولة الدكتور احمد طاهر باشا وبلاسه .

(٣) صورة الاسئلة الآخيرة لمكان اصابة حضرة النائب الامثال محمد بك الليثي كبير الاطباء الشرعيين

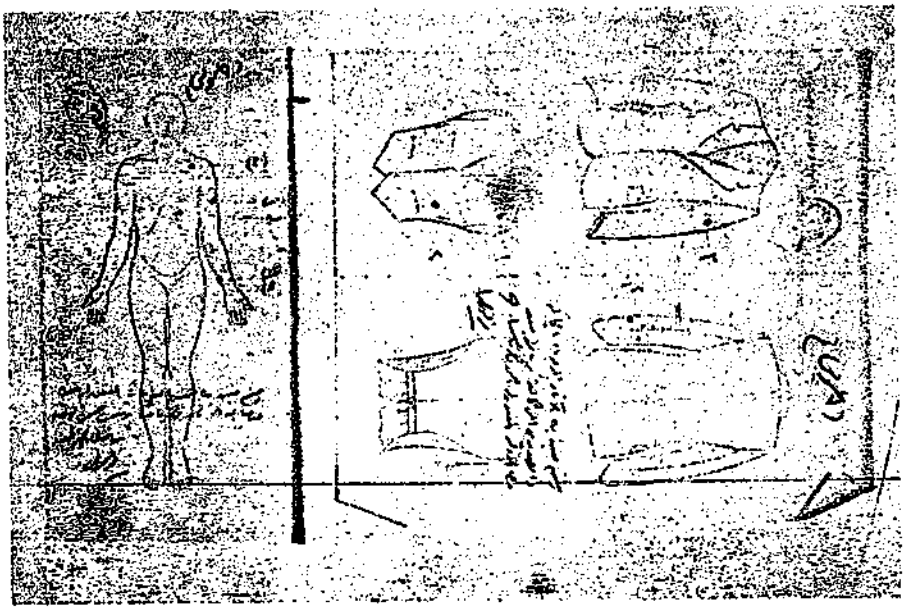

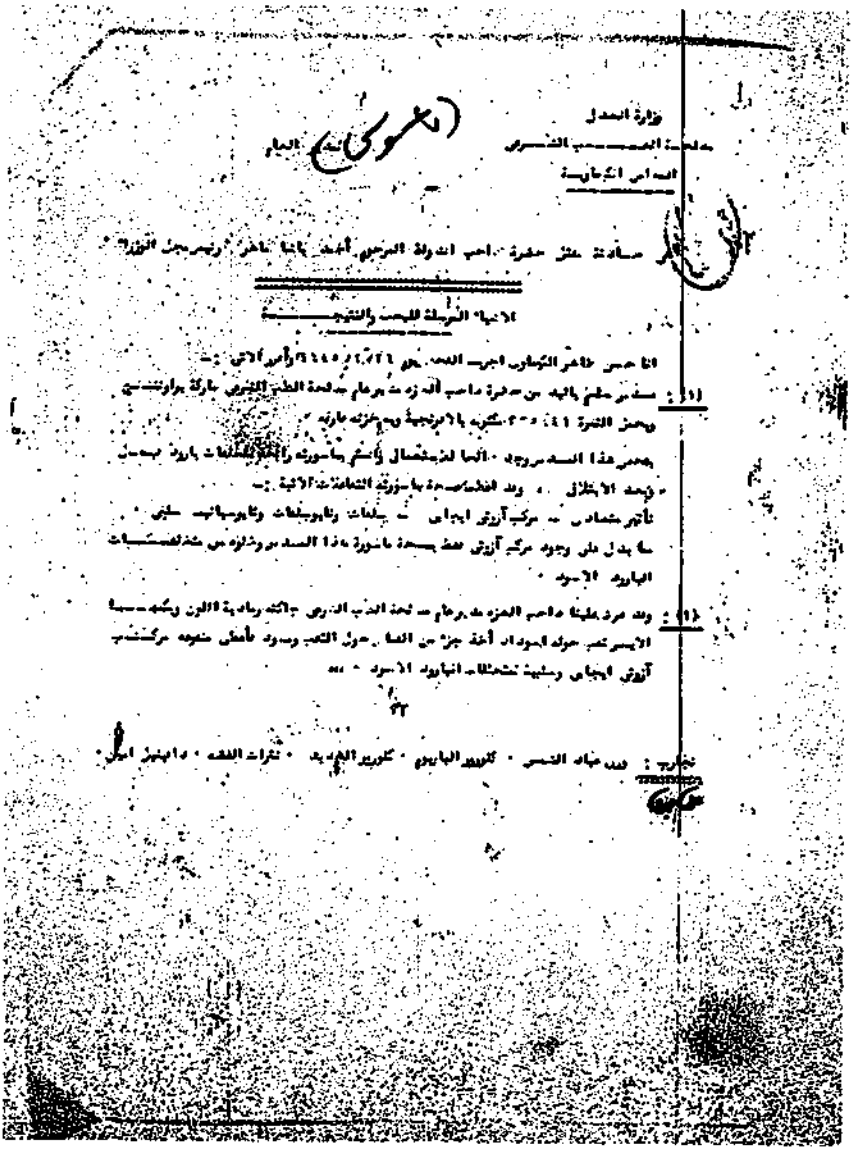

وزارة العدل
مصلحة الطب الشرعي
القسم الكيماوي

(سري)

مذكرة

مقدمة من حضرة صاحب الدولة المرحوم أحمد باشا ماهر رئيس مجلس الوزراء

الأشياء المرسلة للبحث والتحليل

أنا حسن طاهر الكيماوي أجريت التحليل رقم ٢٧٢١ لسنة ١٩٤٥ وأمرر الآتي :-

(١) : مسدس مطلي باليد من صغيرة ماصب الدوزه ٩ مم رقم ٥٤٥٥ لسنة الطب الشرعي ماركة براونينج
وبحمل النمرة ٤٤٠٠٣٠ مكون بالترتيب من خزنه ماركه

يحتوي هذا المسدس على وجود ٠ الما لزمخشال وأعثر على مأمورية والتحليلات بارود نيتروجليسرين
وبعد الانطلاق ، وقد اتضح من مأمورية التحليلات الآتية :-

تأثير حمض الـ مركب آزوتي ايجابي - جلفات وباريوم لات وكاربونيات سلبي ،
مما يدل على وجود مركب آزوتي فقط بمسدة ماموزة هذا المسدس ومن ذلك من مخلفات
البارود الأسود ٠

(٢) : وقد مرر عليها ماصب العزة مدير عام مصلحة الطب الشرعي جاكت رمادية اللون وكمية من
الأتربة تحت حوله السوداء أخذ جزء من القماش حول الثقب وسود ماحلي منه مركب
آزوتي ايجابي وعليه نتيجة التحليل البارود الأسود ٠ ٠٠

٣٢

تحرير : فهمي عباد الفحص ٠ كلوريد الباريوم ٠ كلوريد الحديد ٠ نترات الفضة ٠ داينيترو امين ٠

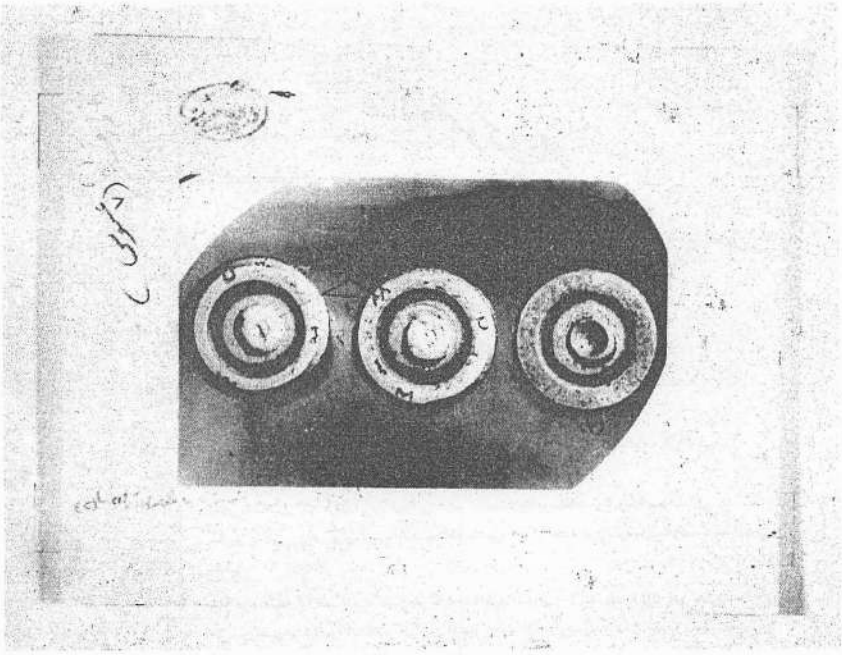

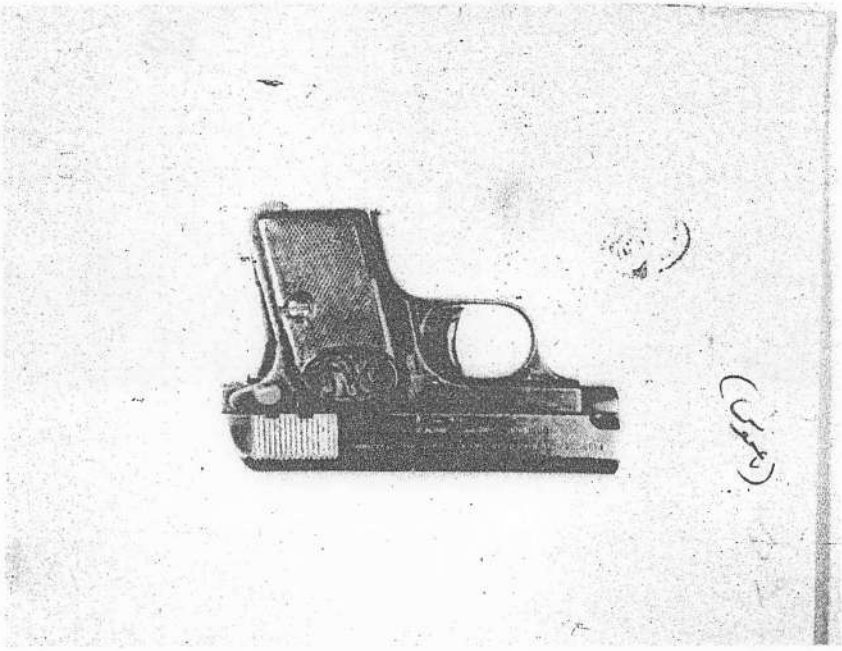

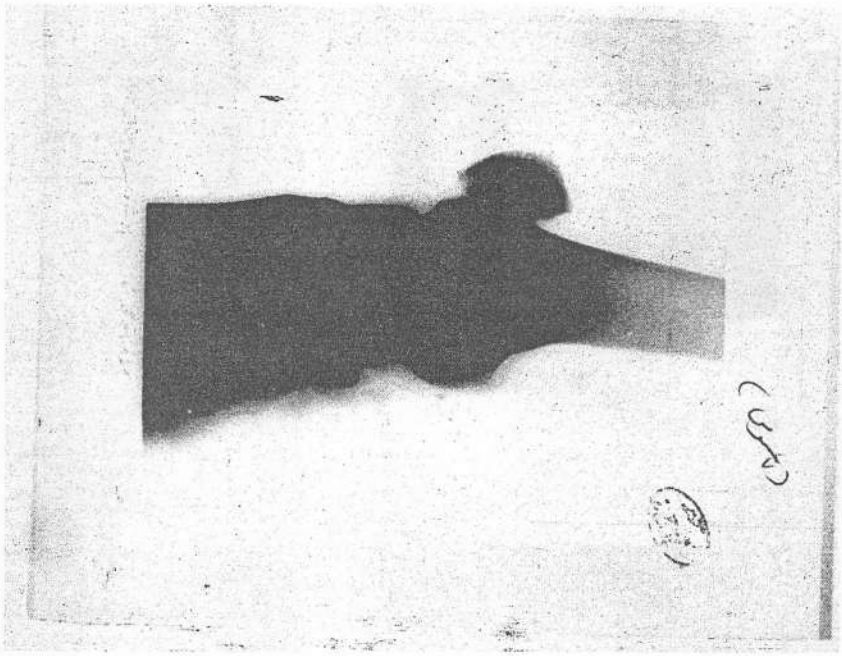

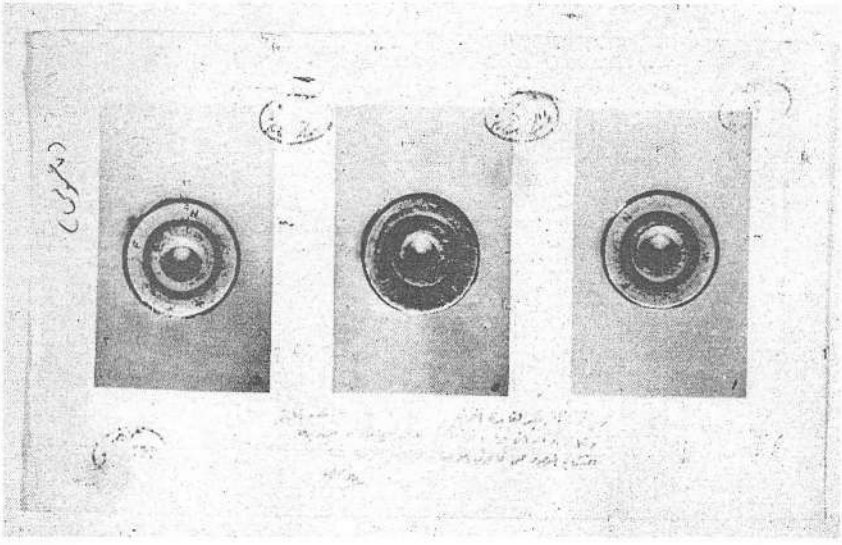

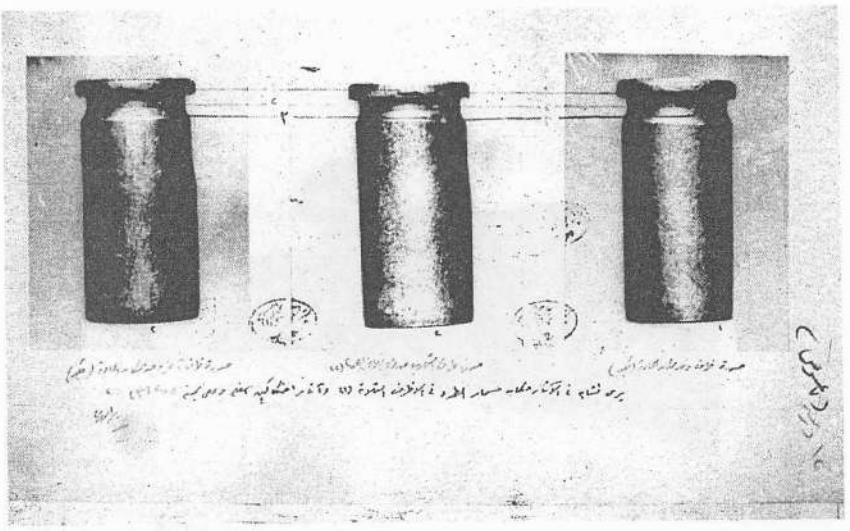

الصور

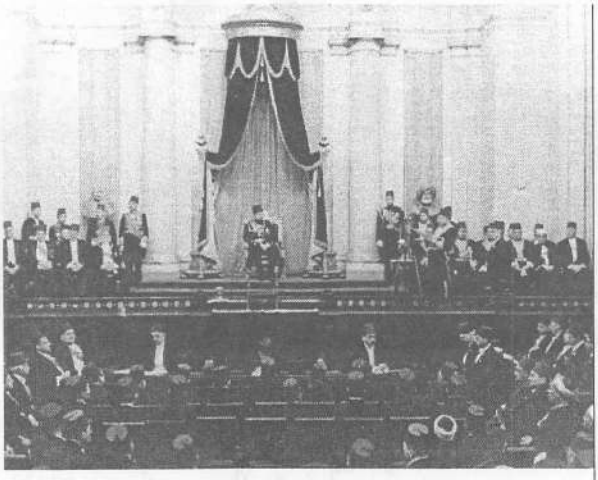

الفقيد يلقي خطاب العرش في افتتاح البرلمان سنة ١٩٤٥

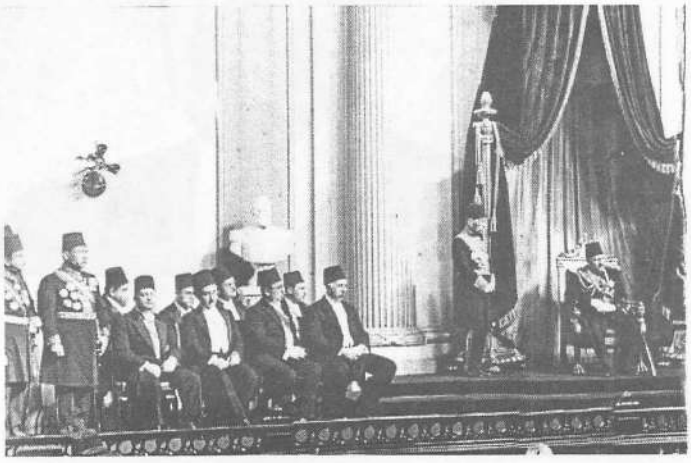

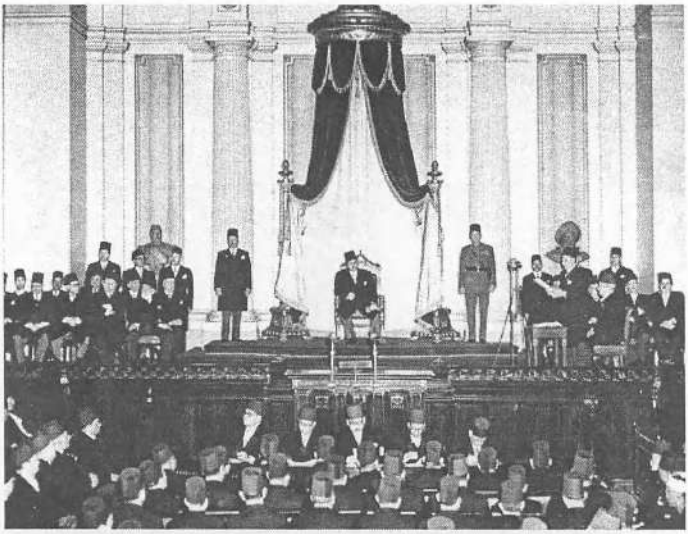

عدد مجلة بلادي بمناسبة اغتيال أحمد باشا ماهر

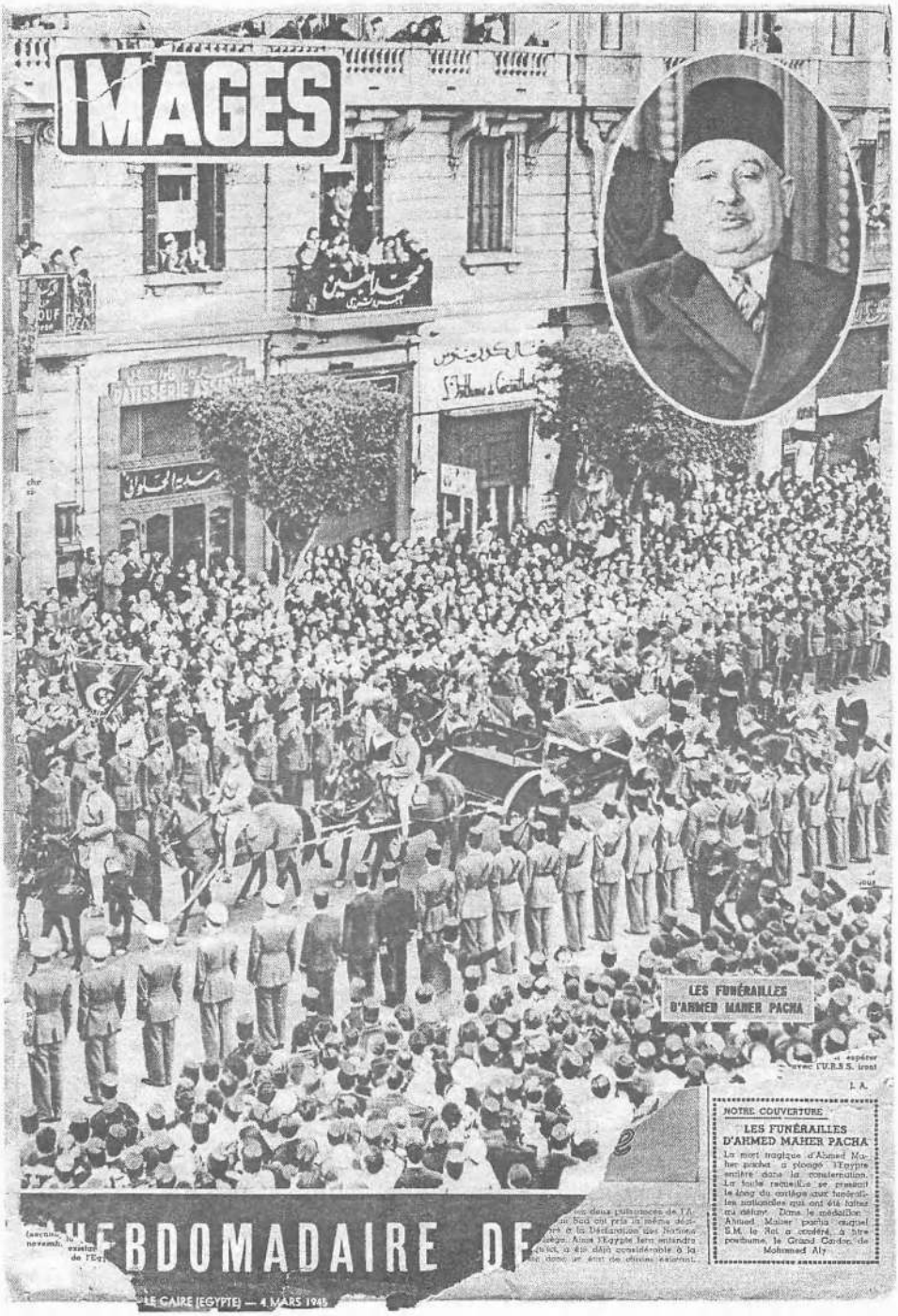

غلاف مجلة images بمناسبة اغتيال أحمد باشا ماهر

البرلمان الرامى!

تفاصيل - ونتائج

لك القراء بعض تفاصيل الحادث الأليم فى البرلمان الماضى :

١ ـ تساءل المسئولون : كيف صرفت تذاكر الحضور لجلسة معروف بالبداهة أنها سرية . وكيف حصل على تذاكر الحضور أكثر من سبعمائة ؟ ومن وكل الطالبين وحصل لهم على التذاكر ؟ وكيف استطاع غير « الزافين » أن يصرفوها وهم أصحاب الاختصاص ؟

٢ ـ تساءل المسئولون : كيف تسلل بعض الحاضرين إلى البهو الفرعونى وقد أعلنت سرية الجلسة ، وكيف اعتبر البهو الفرعونى مفهى أو مقصفاً أو قهوة عادية لكل طارىء .

٣ ـ كان التفتيش الدكتور فى أحسن حالاته داخل الجلسة . كان هادىء الأعصاب ، يتبوشأ ، متزن العبارة ، مالكا ناصية الكلام . بل لعله قد عاون المتكلم الأول ليريح له إبداء رأيه فى جو هادىء لا مغالطة فيه ولا خبيج

٤ ـ قيل إن ورقة سلمت للتفتيش من عضو الشيوخ تخطره بأن المجلس قد حل الانتظار . وأن بعض الشيوخ يضطون لإبداء جلستهم الصباح . وحين أطلع زملاءه على الورقة تطوع مكرم باشا وأحمد عبدالغفار باشا بالذهاب إلى الشيوخ « لتهدئتهم » حتى يذهب التفتيد إليهم وليكفه قال لزميليه : لا ! انتم لكن تهيجوهم . أنا أعلمهم . وذهب بنفسه إلى حتفه ...

٥ ـ لم يكد التفتيد يصل الى المر الموصل ليوفيه المجلسين من البهو حتى انتهز المجلس الفرصة فاتخذ على التفريسة الكريمة ..

٦ ـ أصابت رصاصتان القاتلتان مباشرة ولم يسمع القاتلتان الست صوت الضرب السابقة ، فقط التفتيد ولم ينهض ببنت شفة ، وكانت عيناه مفتوحتين تقريباً . وتلاقى من بجواره فأصيب الثائب المحترم سعد البيان . وذهل الدكتور الجبار . ومدوح بك رياض . ووصل الدكتور عبد السلام الخماسى وجس النبض ثم انتفض من هول النتيجة السريعة الأكيدة فأنطر الحاضرين ...

٧ ـ كان التفتيد قد وعد أن يرد ، وروحه ، ويعلب ، بعد عودته من الشيوخ ، وشاء القدر ألا يعود ...

٨ ـ فضت الجلسة بعد أن تحققت الكارثة وأعلن الرئيس تأجيلها ليعاد آخر بغير تأجين ولا وتاء حتى يعلن النعى رسمياً ..

٩ ـ بادر جلالة الملك العظيم الى مجلس النواب ليودع رجله الوداع الأخير ولكن حين علم جلالته بنقل الجثة الى المنزل استراح قليلا فى سراى الأميرة شويكار ...

١٠ ـ اجتمع مجلس الوزراء فى الليلة ووصليم مرسوم « بأحلال القراشى باشا » محل التفتيد ثم صدر مرسوم آخر بالتشكيل الوزارى الجديد

نشاط التفتيد فى أسبوعه الأخير

كان تفتيد الوطن فى خلال الأسبوع الأخير من حياته لا يكاد يعرف الراحة من العمل ، وكان مع ذلك موفور الصحة كأنما العمل يزيده قوة ، شديد الاندماج لا يثنى بأحد إلا حدثه بما يسره . وهو فى الصورة الأولى يتحدث مع الصحفيين الذين كانوا يلاحقونه فى كل مكان يذهب اليه ، فقد كانوا يتألونه فيجيب عليهم بكلمة لطيفة .. وهؤلاء هم الصحفيون .. فى الصورة الثانية ـ يلاحقونه مرة أخرى فى حديقة دار الرياسة .. وقد اعتاد دولته ـ اذا لم يرد الاجابة عن سؤال ـ أن يستبدل بالاجابة عليه كلمة يرضى بها الصحفيين المتسائلين ..

أحمد ماهر ...!

نعم : أحمد ماهر ...

سادت نغمى حين هوى من الصدر الى القبر فى لحظة ...

وحين خلا « اليأس » على صدور أصحابه وأحبابه ...

وجهز ودع نفوته ودائعه الأخير ...

سادت نغمى : أمونته ؟ ! ومتى ؟ ! كيف يشيد هذا الوطن النغمى صرحاً آدمياً مثل ذلك الصرح ؟ كم من الدين ؟ كم من الأجيال ؟ كيف ومتى تتمخض عن مثله الدولة ... والأمة ... والحرية ... والوطنية ... والعصرية العبيدة روحاً ، وخلقاً ، وعلماً ، وأعصاباً ؟ !

لا ! ..

هيهات وأسفاه ...

□

لا تبنى « الرجولة » ولا يشيد « الرجال » مثل هذه السرعة التى فى خاطر المؤمنين ولا مثل هذا اليسر الذى فى خاطر المخالفين : فى زمن ! وجهاد ! واستعان ! وفداء ! تبنى الرجولة وتشيد الرجال نعم ! ومتى ! وعمارة ! وبناء ...

ويتكون الرجل ، ويضخم ، ويعظم ، ثم تصرعه نوبة فى القلب مفاجئة ـ أو رصاصة فى الفؤاد طائشة : فينهار البناء ، ويسقط الصرح ، وتسدل الستار ...

□

مات ؟ !

نعم مات ! رحل ولن يعود ...

استطاع الذين جاهدوا معه أن يستشهدوه حياً ، وأعجزوه عن القبر درساً . وعملاً ، وفناً . وقدوة : لكم ، ولصرحكم ، ولمعاصركم ، ولمستقبلكم إن قدرتم لكفاحكم الزمن القصير أو الطويل ...

□

بطل من أبطال الجهاد امتحن وكاد حبل المنية يلف حول عنقه فما تزعزع ولا تردد فى استئناف الجهاد والنضال . بل لعله ضاعف الجهد وأمعن فى مواجهة المطر والقدرة بمختلف التضحيات ليقول لشبابه الصبيح الصريح الكفء الكفء ، والعدل والكياسة ، والجزم والسياسة !!

بطل من أبطال « الحرية » سجلت له « الرياسة » صراحة أصبحت مضرب الأمثال ـ وعفة نليق بكرام الرجال ـ وشجاعة كانت سلاحه الماضى فى معارك النضال !!!

بطل من أبطال « الحكم » سجلت له الرياسة القصيرة استهلالا عواقب استهلال ..

مات الرجل قبل أوانه وقبل أن يشبر الثبت التاريخى الذى زرعه فى حقل الحكم العصرى الحديث .. حكم الغوغاء لا حكم الحرية ..

أعلو وألسم أنه كان يتهيء لخلع الحكم الغوغاء نحو عهد الصفوف ، وفى التحليل ، وهو السكلمة ليواجه بها الاحداث !

أعلو وألسم أنه كان قد رسم شعلة أثنين عليها قلبه ، ووجدانه ، وحبره ، وتجواه ، ليستضيء أنصاره ، وخصومه إلى « الثلاث لا بد منه » لمواجهة الظلام القادم بمناغل الرحمة ، والطيبة ، ولعل بعض خاصة خصومه وأنصاره كانوا يطمون ، أو يلمحون ، أو يفهمون !!!

□

رحل المواجه الأول ، والسياسى الصريح الأول ، والقضاء الأول ، والمناضل الأول ، والمتسامح الأول ، والوطنى الأول ، والعروبى الأول ، وصديق الصحافة الأول فى طرفها الذى كمن فيه ...

ورحل !

ولن يعود ...

□

انهار الجبار ! جبار الذهن ، والقلب ، والتاريخ ، فى ثانية واحدة بعد كل هذا الضجيج والضجيج ...

وما دنيا المأثوات مأثيميه : ماذا خلفت لعويك ؟ يجيبك « القبر » ! خلفى أنا !

تلك ثروة السياسى المصرى النوذجى وهذا سلفه ، تلك حلاوة وقته وهذه نهايته وعقربته .

فيا دنيا : ما أحقرك !

□

انتهت المأساة ...

فلتسدل الستار وعلى الله العوض !

فكرى أباظة

المحامى

كيف تلقوا نبأ الحادث المروع !

جلالة الملك

عندما بلغ جلالة الملك اغتيال وزيره الأول ، قال حفظه الله :

— يا لها من كارثة وطنية .. من كان يظن ..؟

على ماهر باشا

كان رفعة على ماهر باشا فى مجلس الشيوخ يترقب مع أعضاء المجلس حضور التفويض له لتعقد الجلسة السرية التاريخية ودخل أحد النواب وأنهى اليه الخبر ، فهرول رفعته الى البهو الفرعونى وهو يقول :

— لازى الكلام ده .. مش ممكن .. إنت متأكد ..؟

ولما وقف أمام جثمان التفتيد ، والدم يتدفق من صدره وفمه ، تتقدمه العبرات ، فراح يردد فى ذهول :

— أخويا احمد .. هل أنا فى حلم .. ثم أخذ يجيل فى الحاضرين نظرات شاردة ، وقد ألجم الحزن والأسى لسانه ..

عبد الحميد عبد الحق باشا

وعندما تلقى رفعة أحمد حسنين باشا رئيس الديوان ، ذلك النبأ المروع فاضت دموعه وقال :

— اللهم لا حول ولا قوة إلا بالله .. لقد فقدت الصديق الوحيد ، ما أعظم خسارة البلد

مصطفى النحاس باشا

وأبلغ رفعة النحاس باشا الخبر ، فلم يصدق أول وهلة .. وراح يسأل محدثه :

— إنت بتقول ليه ؟.. هو ده معقول ؟ مش معقول أبداً .. لا لا .. ده كلام فارغ !

ولما أكد له محدثه الخبر .. انفت لمن حوله قائلا :

— هذا أسوأ نبأ سمعته فى حياتى . لقد كنت أحبه وأحترمه ... هذه خسارة وطنية كبيرة ... إنه رجل لا يعوض .. لا حول ولا قوة إلا بالله ..

كريم ثابت

ونلقت كريمة التفتيد النبأ تليفونياً ، ولم تكد تسمع الخبر من محدثها حتى سقطت السماعة من يدها .. وأغلقت سرعة سقطت على أثرها مغشياً عليها ، فأدير قرينها الدكتور محمود السيد باسماعيل ، ولم تكد تستفيق حتى هرعت من أدوارها الى البهلان .. فوصلت بعد أن نقلت جثة التفتيد الى داره ..

محمود فهمى القراشى باشا

وكان ممثل القراشى باشا ، فى مقاعد الوزراء ، وما كاد النبأ يطرق مسامعه حتى هب من مكانه وهو يقول :

— يا خبر اسود !.. كيف حدث هذا ؟ وهل إصابته خطيرة ؟ ..

ثم شق طريقه فى سرعة البرق الى البهو الفرعونى ، ووقع نظره على الجثمان ، والطاهرون يهنئون أن يتكلموا به ، فبادر بإبعادهم عنه ، وهون اليأس على اعتقاله ..

صبرى أبو علم باشا

وعلم الأستاذ صبرى أبو علم باشا ، زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ بالحادث ، فطب لخروج رفعة على منهر باشا ، فوقف يضرب اليهو الفرعونى ، ذاهبا حائراً وأخذ يبكى ، كثيراً على كفف ، وعند ما رأى القفيد فى نعشه وقف بجانبه ، وكان بعض الحاضرين يحاول تعزيته ..

صفحة من مجلة المصور عن اغتيال أحمد باشا ماهر

بلادى — العدد الخامس والثلاثون

راح االى أحبه مجاش يا عيونى راح مكنش يصبر علام تشتفى الأجراح
لوكان يعود لى فقلبي من العذاب يرتاح وكنت نلت المنى وكان الصفا ظاهر
فكل ما نلتقى وياك يا ماهر كنا نكافح حتى نغلب القاهر
وكنا طبنا وبدلنا الأسى بأفراح

صفحة من مجلة بلادي عن اغتيال أحمد باشا ماهر

أحمد باشا ماهر في شرفة البرلمان سنة 1941 وعلى يمينه محمود باشا النقراشي وعلى يساره إبراهيم باشا عبد الهادي

أحمد باشا ماهر (1888-1945)

أحمد باشا ماهر أمام مبنى البرلمان

غلاف مجلة الاثنين بمناسبة اغتيال أحمد باشا ماهر

جثمان أحمد باشا ماهر

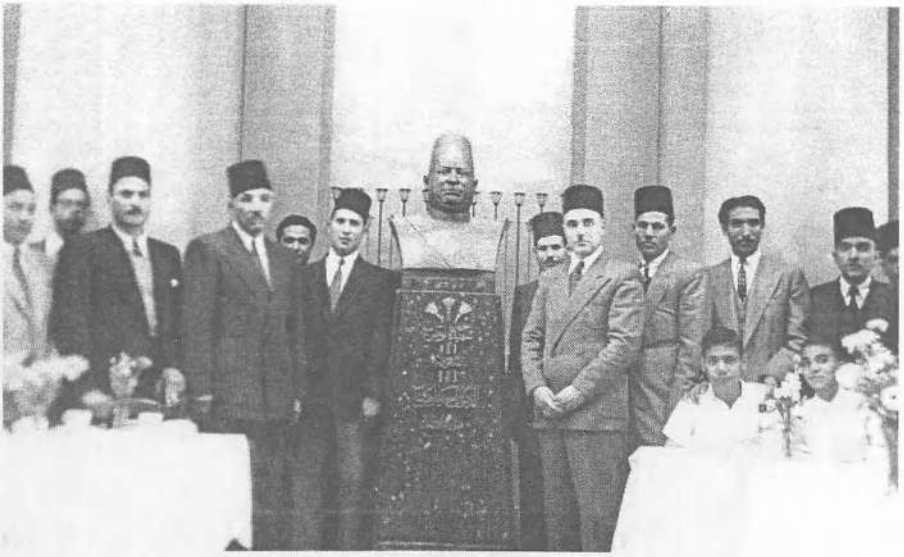

حول تمثاله حيث استشهد بالبرلمان

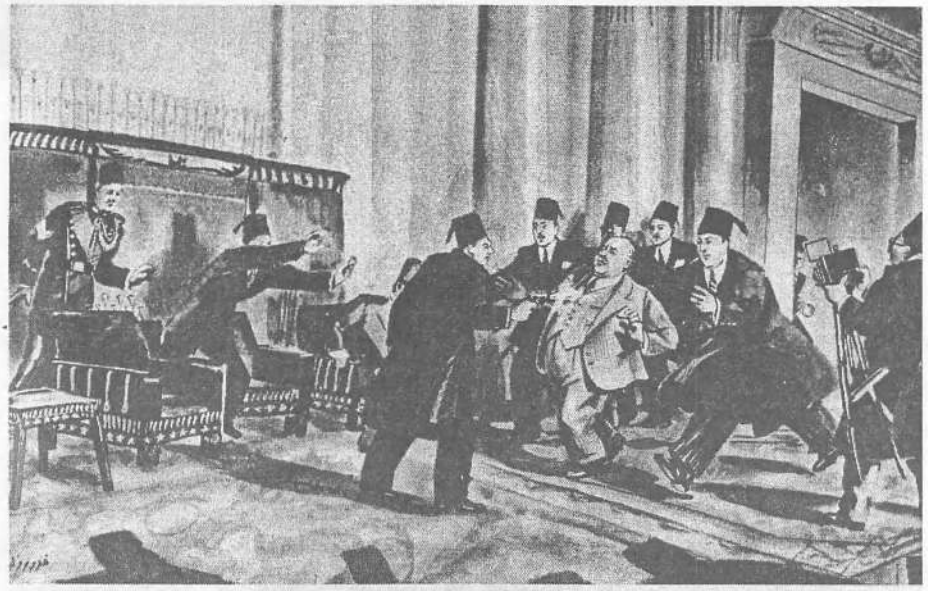

مصرع ماهر باشا

مشهد اغتيال أحمد باشا ماهر

المؤتمر النسائى بسراى الزعفران سنة ١٩٤٥

الدكتور أحمد ماهر باشا

غلاف مجلة المصور بمناسبة اغتيال
أحمد باشا ماهر

أحمد باشا ماهر (1888-1945)

جنازة أحمد باشا ماهر

صور التحقيقات

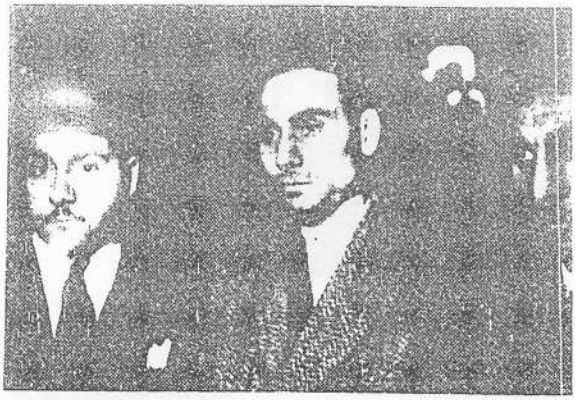

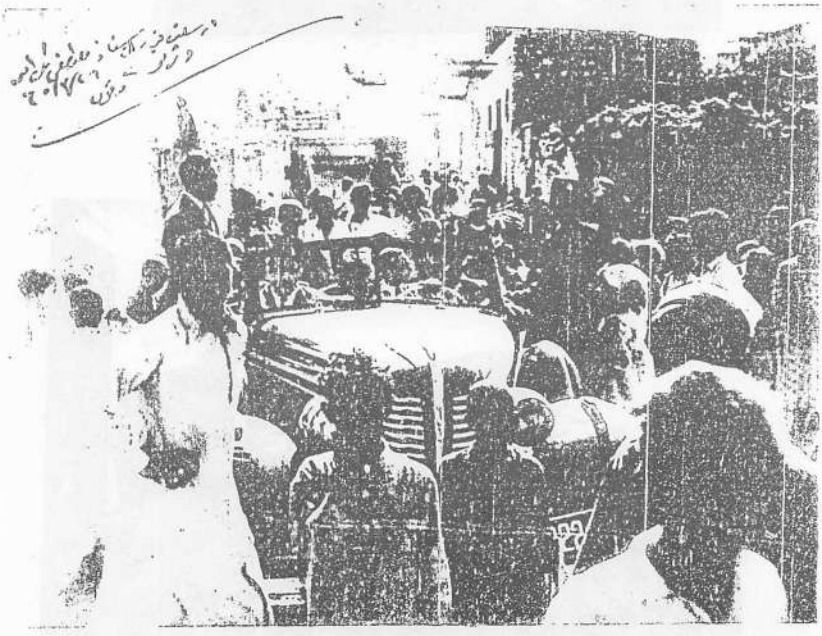

الفصل الرابع

اغتيال أمين عثمان

(6 كانون الثاني/يناير 1946)

في مساء الساعة السادسة والنصف مساء يوم السبت الموافق 6 كانون الثاني/يناير 1946 وقفت سيارة أجرة أمام العمارة رقم 14 شارع عدلي بالقاهرة، ونزل منها أمين عثمان باشا في طريقه إلى الشقة التي استأجرها لرابطة النهضة، وفي لحظات اجتاز الباشا باب العمارة، واتجه في خطوات ثابتة إلى المصعد، فلما وجد المصعد معطلاً بدأ في ارتقاء درجات السلم حتى إذا وصل إلى الدرجة الثالثة سمع شخصاً يناديه: "**يا أمين باشا.. يا أمين باشا**"، واستدار الباشا ليرى من يناديه، وإذا بصاحب الصوت يطلق عليه ثلاثة أعيرة نارية، فسقط على السلم مستغيثاً بينما لاذ الجاني بالفرار.

وبرغم أن صفحة أعمال أمين عثمان اختلطت فيها الإيجابيات والسلبيات، إلا أن التاريخ يحفظ نصوص عبارات تسببت في مصرع قائليها. ولقد توقفت الحركة الوطنية المصرية أمام تلك الخطبة التي ألقاها في 7 شباط/فبراير عام 1940، وخاصة العبارة التي تفوَّه بها وبالغ في وصف علاقة إنجلترا بمصر بأنها "زواج كاثوليكي"، وكانت بمثابة الفتيل الذي أشعل شرارة الوطنية في صدور بعض الشباب المتحمس والذي كان يتبنى منهج الحزب الوطني في العمل

السياسي بأنه "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"، وكان لا بد من إسكات هذا الصوت المتخاذل، فثاروا عليه واغتالوه في كانون الثاني/يناير 1946.

سنوات ما قبل الاغتيال

أمين عثمان والإنجليز

لقد كان لتربية أمين عثمان وتعليمه الإنجليزي دور في تشكيل شخصيته، فقد تلقى كل مراحل تعليمه في أحضان الإنجليز، فتلقى تعليمه الثانوي في كلية فيكتوريا بالإسكندرية، وبعد حصوله على البكالوريا عام 1918، حصل على البكالوريوس في التشريع من جامعة أكسفورد عام 1923 ثم حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس عام 1926، وعاد إلى مصر وتقلد مناصب مرموقة بها، فقد عُيِّنَ في وظيفة مفتش بوزارة المالية عام 1927، وفي العام 1930 اختاره وزير المالية مكرم عبيد ليكون سكرتيراً أول بمكتبه، ثم عين وزيراً للمالية عام 1942، وخلال هذه الفترة كان أمين عثمان وطيد الصلة بالإنجليز الموجودين في مصر خصوصاً، وأنه كان متزوجاً من الليدي كاترين غريغوري البريطانية.

وتعتبر قضية أمين عثمان قضية سياسية بالدرجة الأولى، ترتبط بموقف الحركة الوطنية المصرية من الوجود البريطاني، فلم يكن حادث اغتيال أمين عثمان أو غيره وليد الصدفة، وإنما كان انعكاساً لتطور العلاقات المصرية البريطانية خاصة بعد معاهدة 1936، فلقد أثارت تلك المعاهدة الكثير من الجدل حولها، خاصة أنها لم تحقق آمال الحركة الوطنية المصرية.

أمين عثمان ومعاهدة 1936

عندما وصل إلى البلاد السير "مايلز لامبسون" المندوب السامي في مصر، نشأت بينه وبين أمين عثمان روابط من الصداقة. وكان الأخير دائم الزيارة له. في العام 1936 نقل أمين عثمان إلى سكرتارية مجلس الشيوخ ثم وقع عليه

الاختيار ليكون سكرتيراً عاماً لهيئة المفاوضات الرسمية بين بريطانيا ومصر. وقد أظهر نشاطاً ودبلوماسية فائقة في أمور المفاوضات، فقد كان أمين عثمان موالياً صريحاً للإنجليز، راعياً لمصالحهم، متحدثاً بلسانهم حتى وصفوه بأنه "المفاوض لحساب السفارة البريطانية" حيث قام بالتوفيق أكثر من مرة بين المفاوضين المصريين والإنجليز حتى وُقِّعَت معاهدة 1936. كما أنه كان وسيطاً أساسياً بين الوفد والإنجليز، فكان يُظهر للإنجليز وجهة نظر الوفد على أنها نصائح منه، ونتيجة لذلك، نال أمين عثمان رتبة الباشوية 15 شباط/فبراير عام 1937. كما منحته بريطانيا وسام الإمبراطورية من رتبة فارس، ومنحه بعض المصريين لقب "ابن لامبسون" نظراً لعلاقته الوثيقة بالسفير الإنجليزي. وتصفه الوثائق البريطانية بأنه: "يقوم بدور القناة التي تربط بين السفارة البريطانية والنحاس، فكانت أعماله المتعلقة بحل المشاكل التي نشأت عند تنفيذ المعاهدة ذات قيمة كبيرة باعتباره موالياً جداً للبريطانيين".

أمين عثمان وخطبة يوم 7 شباط/فبراير 1940

مثّل الاحتفال الذي أقامته جمعية خريجي كلية فيكتوريا في فندق الكونتيننتال في 7 شباط/فبراير 1940، فرصة طيبة ليبدي فيها الوفد رأيه بصراحة في السياسة البريطانية، كما كانت أيضاً المناسبة التي ذبح فيها أمين عثمان باشا نفسه، عندما أعلن عن زواج بريطانيا الكاثوليكي بمصر. وكان أمين عثمان هو أول المتحدثين وخطيب الاحتفال بدون منازع، ونظراً لأهمية كلمته التي كانت أكبر جريمة ارتكبها في حياته، وكانت حياته هي الثمن الذي دفعه لتلك الكلمة، سنعرض لها في البداية.

قال أمين عثمان في خطبته:

"سأتكلم اليوم عن الحب فالحب أمر مهم في حياتنا، وهو أهم في نظري من إلقاء خطبة بعد العشاء!

وسأتكلم عن طريق الغزل وأعتقد أننا طلبة كلية فيكتوريا القدماء نعرف ما

هو الغزل، وقد تعلمنا فيما تعلمناه في الكلية أن نكون خبراء في أساليب الغرام!

وهناك ثلاث طرق للحصول على المرأة: أولها أن تغزو المرأة، أي أن تستولي عليها بالقوة، وثانيها أن تتزوج منها زواج العقل، وثالثها أن تتزوج منها زواج الحب.

والسياسة البريطانية جربت طرق الغزل الثلاث مع مصر.. ففي أول الأمر حاولت بريطانيا أن تكتسب حب مصر بالقوة، فتزوجت منها عن طريق الغزو فلم تسعد الزوجة ولم يسعد الزوج. وكانت ثورة وطلاق!

وفي المرة الثانية تدخل دعاة التفاهم وقالوا: "فلنصافح الزوجة مع الزوج وكان هذا زواج العقل... ولكن هذا الزواج لم يكن سعيداً دائماً فقد كانت معاهدة عام 1936عبارة عن زواج عريس واحد من 13 عروساً وبعض الزوجات حاضرات هنا، وبعضهن غائبات، وأقصد بهؤلاء الثلاثة عشر زعيماً الذين وقعوا المعاهدة!".

ولكن زواج العقل هذا لم يعجبنا نحن خريجي كلية فيكتوريا ونحن كما قلنا خبراء في الغرام! نحن نؤمن بزواج الحب، وهذا ما دعوناكم إلى الاحتفال به اليوم أو على الأصح للعمل على الوصول إليه.. لعل بعضنا غاضب لأنني شبهت مصر بامرأة وشبهت بريطانيا بالرجل، ولكنني أفضل هذا التشبيه، فالمرأة دائماً تأخذ من الرجل خير ما عنده. وسلوا المتزوجين يقولون لكم الخبر اليقين!

إن مهمتنا نحن وسطاء الغرام أن نقول للرجل قل لها أنك تحبها.. وأن نقول للمرأة أنه لا يحب سواك. ونعود للرجل ونقول له أنت لا تعرف كيف تتقبلها.. ونشهد دلال المرأة وبرود الرجل فنقول للمرأة حذار أن تتركيه يذهب غاضبا هذه المرة فهو ذاهب إلى الحرب ووقت الشدة هو خير وقت يستجيب فيه الرجل لنداء الغرام!

ونقول للإنجليز: أنتم باردون بطبعكم حذار أن تتدللوا بل أحيطوا الزوجة بكل عناية. وإلا فهي ستذهب بعيداً. والخُطّاب كثيرون. وهكذا ينجح وسطاء الخير ويتم زواج الحب الذي نريده وهو أقوى أنواع الزواج!

سادتي: "إني متفق مع الالمان في مسالة واحدة وهي أن المعاهدات

قصاصة ورق ولكن اختلف معهم، فهم يقولون بوجوب تمزيقها وأنا أقول لا بل يجب أن نحتفظ بها.. إنني أؤمن أن قيمة المعاهدة ليست بالمواد التي تضمنتها بل بالروح التي أمليت بها وإذا أمكن أن نحتفظ بالروح التي فيها نلنا خيراً كثيراً.

ونحن نقول للإنجليز: "نحن حلفاؤكم لا لأننا كنا سنؤيد الإنجليز لو لم يحاربوا من أجل الحق بل لأن زواجنا بهم زواج كاثوليكي أي لا طلاق فيه.. وإذا حدث واستطعنا أن نحصل على فتوى بالطلاق منكم. وكان لنا أن نبحث مرة أخرى عن عريس آخر فسنختاركم مرة أخرى... وأرجو إذا اخترتم أن تختارونا ايضاً!".

يتهمنا بعض الناس إننا أنصار الإنجليز وأقول أننا نحن طلبة فيكتوريا القدماء نحب مصر أولاً ونحب انجلترا ثانياً.. ولكن إذا اختلفت المصلحتان فمصلحة مصر هي أولاً وأخيراً، ولكن من حسن الحظ أن مصلحتنا واحدة، وأننا لا نذكر أعمالكم في مصر بالخير وصحيح انكم ارتكبتم أخطاء ولكن جلَّ من لا يخطئ.

سيداتي سادتي:

"أنا واثق من النصر وواثق من الصداقة وحسن النية بين مصر وبريطانيا ولكن لا صداقة بلا ثقة، فثقوا بنا ما دمنا نثق بكم. ولا تخافوا أيها الإنجليز منا إذا قوينا فقوتنا قوتكم، وقوتكم قوتنا، وهذه القوة المشتركة هي التي ستخرجنا من الظلام إلى النور.

ولقد أردنا أن نقدم دليلاً على ثقتنا ليس بالكلام بل العمل! تعرفون أن في الزواج شيئاً اسمه "الدوطة"، وسندفع الآن دوطة لبريطانيا، ومن حسن الحظ أن التقاليد في إنجلترا أن تكون الدوطة بسيطة وهذه الدوطة هي مبالغ سنتبرع بها للجيش البريطاني في مصر وللأعمال الخيرية التي تقوم بها الليدي لامبسون للنساء والأطفال..

وأظنكم تدهشون لأني اخترت أعمال الليدي لامبسون الخيرية ذلك لأن لها فضلاً لا يعرفه أحد؛ ولعلكم تذكرون انه عندما حضر سير مايلز لامبسون إلى مصر في المرة الأولى كان عازباً، ولهذا مكث سنة دون أن

يعمل شيئاً وبعد أن تزوج من الليدي لامبسون رأينا المعاهدة المصرية البريطانية ورأينا الخير الكثير... فاعترافاً بالجميل سنقسم هذه المبالغ بين الجيوش البريطانية وأعمال الليدي لامبسون الخيرية"..

والحقيقة أن ما قاله أمين عثمان في خطبته لم يكن يمثل وجهة نظر أمين عثمان وحده لكنها كانت رؤية عدد كبير من السياسيين المصريين ولكن لأسباب ودوافع مختلفة عن تلك التي أكد عليها أمين عثمان، فقد كان بعض الزعماء يرى أن الصداقة المصرية ـ البريطانية ملائمة سياسية للظرف التاريخي الذي كانت تمر به مصر والعالم أجمع حيث كانت الديكتاتوريات الفاشية والنازية في عنفوان اجتياحها. وكانت القدرات العسكرية المصرية لا تؤهلها مطلقاً للدفاع عن نفسها، وكان لا بد من حليف يتولّى هذه المهمة. وقد كان الحليف جاهزا وتربطنا به معاهدة صداقة منذ العام 1936.

ولكن أمين عثمان تجاوز هذه الرؤية وجعل من مصر امرأة تبحث عن عشيق – وليس زوج – وأن ارتباطها ببريطانيا لا انفصام له حتى لو أرادت.

وبعد أسابيع قال في تصريح آخر: "إن البعض قد غضبوا لأنني قد شبهت مصر بالمرأة وإنجلترا بالرجل، في حين أن المرأة في أي علاقة زوجية هي القوية".

امين عثمان وحادث 4 شباط/فبراير 1942

كان الشق الثاني من أسباب اغتيال أمين عثمان هو دوره في حادث 4 شباط/ فبراير 1942، ذلك الحادث الذي أدى لتدهور العلاقات المصرية ـ البريطانية، والذي وصفه أنور حبيب، وكيل النيابة ممثل الإدعاء في القضية "بأنه سيظل وصمة عار في جبين الإمبراطورية، وسيظل دليلاً صارخاً على البربرية التي هوى إليها الإنجليز في ذلك اليوم".

ولقد تضاربت الأقوال حول دور أمين عثمان في عملية حصار قصر عابدين بالدبابات البريطانية يوم 4 شباط/فبراير 1942، فخصوم الوفد يرون أنه

من تدبير عثمان وقد كوفئ أمين عثمان بعد حادث 4 شباط/فبراير 1942 بأن اختير رئيساً لديوان المحاسبة ثم عينه مصطفى النحاس وزيراً للمالية في 2 حزيران/يونيو 1943.

ويؤكد ذلك ما قاله محمد التابعي:

"هناك حقيقة واحدة هي أنه لا مصطفى النحاس ولا مكرم عبيد، ولا أي عضو من أعضاء الوفد أياً كان، فهناك رجل واحد فقط كان على علم بحوادث ذلك اليوم هو: أمين عثمان. فقد كان النحاس يومها في الصعيد، وطلب منه أن يعود سريعاً إلى القاهرة". وأشار التابعي إلى تفاصيل الاتصال التليفوني بين أمين عثمان والنحاس، الذي أكد فيه أنه سيشكل الوزارة، وكان ذلك يوم 3 شباط/فبراير، وإن طلباته ستجاب.

ويندهش التابعي ويقول:

"فكيف عرف أمين عثمان إن النحاس هو الذي سيشكل الوزارة وأن جميع طلباته سوف تجاب؟ إن ذلك يقطع بأن أمين عثمان قد اشترك في توجيه الخطة وسير الأمور، أو على الأقل كان على علم بها".

ومع ذلك أشار السادات - أحد المتهمين في القضية - في كتابه "البحث عن الذات":

"لم يكن هذا هو السبب في إدانتنا لأمين عثمان، فلم يكن له أثر ينكر في سياسة الوفد وعلى النحاس نفسه، ولكنه كان أكثر من صديق للإنجليز ومسانداً لبقائهم في مصر بشكل لم يسبق له مثيل".

ولم تقتصر جهود أمين عثمان في خدمة الإنجليز على وجوده داخل السلطة، بل حاول مساندة بقائهم في مصر أيضاً وهو خارج السلطة، فبعد أن أعتزل منصبه كوزير للمالية على إثر استقالة الوزارة النحاسية قام بتكوين رابطة النهضة في 1945 والتي كانت تضم خريجي كلية فيكتوريا التي تخرج منها، واتخذ لها مكتباً في العمارة رقم 14 شارع عدلي بالقاهرة (مكان اغتياله)، وكان من أهم أغراض هذه الرابطة توثيق العلاقة بين الإنجليز والمصريين. وفي رابطته

تلك كان أمين عثمان يدعو إلى الاستسلام علناً، ويقول للشباب: "انجلترا غلبت ألمانيا في الحرب.. فيه ناس مجانين بتفكر تحاربها"، ويقصد بالمجانين هنا المصريين من المجاهدين والوطنيين، وكان يعقد الاجتماعات لذلك بعد ظهر السبت من كل أسبوع في نادي الرابطة.

التخطيط لاغتيال أمين عثمان

تكوَّنت جماعة من الشبان المناهضة له وأخذت تعمل سرّاً على التخلص منه، فاشتركت مجموعة منهم في رابطة النهضة، والتي أطلقوا عليها "رابطة الخيانة"، لمعرفة ما يدور في اجتماعاتها. وبدؤوا عملياتهم في مجال الاغتيال بمحاولتين لاغتيال النحاس وفشلتا، ولاذ مرتكبوهما بالفرار دون أن يقبض البوليس عليهم، وفكروا بعدهما في اغتيال النقراشي "باعتباره رئيس أحزاب الأقلية التي تساند القصر حتى يفهم الناس أن أعمالنا لا تستهدف القضاء على الوفد بالذات". ولكن مشروعهم فشل لشدة الحراسة عليه، أما مكرم عبيد فرؤوا أن يتركوه مؤقتاً لما يتظاهر به من مواقف وطنية تعرقل بقية أعمالهم، ومن ثم عادوا للتفكير جدياً في اغتيال النحاس مرة أخرى في جنازة أمين عثمان.

وبدأت المحاولة عندما كان أمين عثمان متوجهاً من منزله إلى منزل النحاس في 2 آذار/مارس 1945، فطعنه شخص مجهول بآلة حادة، ولكنها لم تصبه الإصابة المنشودة، وعندما قامت النيابة بالتحقيق في الأمر لم تصل إلى الجاني.

ونتيجة لفشل هذه المحاولة فكَّر هؤلاء الشبان في تكرارها أثناء ذهاب أمين عثمان إلى نادي الرابطة، ومن أجل ذلك درسوا موقع النادي، وعرفوا الأوقات والمواعيد التي يتردد فيها أمين عثمان على النادي وعلى الطريق الذي يسلكه في ذهابه وإيابه، وفحصوا مصعد العمارة الذي يستعمله أمين عثمان واسترعى انتباههم أن المصعد من النوع القديم ويرتفع في بطء شديد، وجاءتهم فكرة تنفيذ اغتيال أمين عثمان بداخل المصعد الذي يصعد ببطء حاملاً جثته إلى الطابق العلوي، الأمر الذي يضمن تأخير اكتشاف الحادث مما يعطيهم الفرصة للابتعاد عن مكان الجريمة.

يوم الحادث

كانت الساعة تدور في الثامنة والنصف مساء يوم السبت الموافق 6 كانون الثاني/يناير 1946حين وقفت سيارة أجرة أمام إحدى عمارات شارع عدلي هبط منها أمين عثمان باشا في طريقه إلى الشقة التي استأجرها لرابطة النهضة التي كان يرأسها والتي تدعو إلى صداقة المصريين للإنجليز.

ولما حانت الساعة المرتقبة لوصول أمين عثمان كانت المفاجأة أن أمين عثمان لم يحضر في سيارته الخاصة التي اعتاد الحضور بها، بل حضر في سيارة أجرة ونزل بها قبل باب العمارة، لذلك لم ينتبه إليه الشبان الذين كمنوا له في الطريق ليعطوا إشارة بوصوله، بل فوجئ به الكامنون حول مدخل العمارة، مما أربكهم وغير خطتهم الموضوعة، فلم يتركوه حتى يدخل الأسانسير حسب خطتهم ولكن في لحظات اجتاز الباشا باب العمارة، واتجه في خطوات ثابتة إلى المصعد، وفجأة سمع صوت يناديه: "يا أمين باشا.. يا أمين باشا"، واستدار الباشا ليرى من يناديه وإذا بصاحب الصوت يطلق عليه ثلاثة أعيرة نارية.

وخرج من أطلق النار يجري في الشارع متوجهاً ناحية ميدان إبراهيم باشا وهو يطلق الرصاص من مسدسين في يديه، لكن لسوء الحظ تصادف مرور ضابط طيران أمام العمارة فشاهد الواقعة من بدايتها فجرى وراء القاتل وهو يصيح امسكوه امسكوه، كان صوت الضابط جهورياً أثار انتباه الكثيرين فجَروا معه وراء القاتل فلما فرغ الرصاص رمى على المطاردين قنبلة يدوية انفجرت وأصابت بعضهم، واختفى المطاردون تماماً من الشارع دون أن يصاب أحد منهم بأذى، كما اختفى هو وسط الظلام والزحام. وهكذا استطاع القاتل تدبير جريمته في منطقة من أشد مناطق القاهرة ازدحاماً.

ساعات قليلة وأُبلغ الحادث إلى المسؤولين، فوصل رجال البوليس السياسي إلى مكان الواقعة، وتبين أن أمين عثمان باشا وزير المالية قتله مجهول.

وعلى أثر وصول نبأ محاولة اغتيال أمين عثمان إلى مصطفى النحاس

اهتم بالحادث وبادر على الفور بالانتقال إلى مكانه وشاهد موقع الجريمة ثم توجه بعد ذلك إلى مستشفى الدكتور مورو بصحبته زوجته حيث استفسر عن صحة أمين عثمان وظل في حجرة العمليات، ومعه فؤاد سراج الدين أثناء إجراء العملية له. كما اهتم المندوب السامي البريطاني بالأمر، فاستدعى الدكتور واكلي كبير جراحي الجيش الإنجليزي في محاولة لإنقاذ أمين عثمان الذي كان في حالة خطيرة، لدرجة رفض طبيبه المعالج أن يقابل أنور حبيب وكيل النيابة لمعرفة ما قد يفيد في الكشف عن القتلة بحجة أن حالته خطيرة ولا تسمح بالسؤال. وحاول الأطباء بذل جهودهم لإنقاذ أمين عثمان الذي أصيب برصاصتين في الرئة اليسرى وثالثة في البطن، ولكن محاولتهم باءت بالفشل وتوفي أمين عثمان وفاضت روحه عن عمر يناهز السابعة والأربعين.

كانت الجنازة في تمام الساعة 3.30 مساء يوم 6 كانون الثاني/يناير 1946، وكان المشهد حزيناً، فقد امتلأت الشوارع بالناس، إذ كان ما يزيد عن 100 ألف من البشر في الشوارع. ويروي كيلرن – السفير البريطاني في مصر (1934–1946) – في مذكراته:

"ولما سألت غليس بك: لماذا لم تتخذ الشرطة تنظيماً أفضل من هذا؟، قال لي: في الواقع أنهم لم يستطيعوا القيام بتنظيم أفضل من هذا إذا وضعنا في الاعتبار حدوث أي اعتداء أو حدوث شغب بين جماهير الشعب الغفيرة هذه، وكانت مسألة الزحام تقلق الحكومة المصرية وتخشى من انفلات الموقف بين الجماهير، واستغرقت المسافة ما يقرب من ساعة من الزمن لكي أصل من بداية السفارة إلى بداية الموكب، ولكني آثرت العودة إلى السفارة، وعندما عدت إلى السفارة وجدت هيكل باشا، وحسين سري، وقد حاولا الإفلات من هذا الزحام الشديد، وفي هذا الصدد، وجدت تشجيعاً من قبل حسين سري الذي قال أنه من المحتمل أن يكون هيكل هو الضحية التالية الذي حل عليه الدور.....

وعلى الصعيد الرسمي، قام مصطفى النحاس بنعي أمين عثمان إلى الأمة، ووصفه بأنه كان:

"رجلاً من أكرم رجالات مصر براً ببلاده ووطنه، رجلاً وهب نفسه لخدمة

القضية المصرية، فكان من خيرة العاملين على تحقيق استقلالها الساعين لخيرها في حاضرها ومستقبلها".

ونعى مجلس الشيوخ أمين عثمان بجلسة 7 كانون الثاني/يناير 1946، واستنكر ما حدث له وأسف على فقده، وقامت هيئة مكتبه بالاشتراك رسمياً في تشييع جنازته نيابة عن المجلس.

كما استنكر محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ما حدث ونددَّ بوسائل العنف والاغتيال، وقد شارك في تشييع الجنازة مندوب من قبل الملك ورئيس الوزراء النقراشي باشا والنحاس باشا وعدد من أعضاء الوفد وكبار رجال الدولة. وأثناء سير الجنازة دبَّر حزب الوفد مظاهرة أعلنت عن استنكارها لما حدث، ولم يتعرَّض لها رجال البوليس.

أما الصحف فقد نشرت صبيحة اليوم التالي أخبار الحادث، ونتيجة لاختفاء الجاني تحرج موقف الحكومة، وأعلنت على لسان وزير الداخلية عن مكافأة مالية قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يرشد إلى الفاعل أو يدلي بأية معلومات أو بيانات تؤدي للقبض على الجاني أو الجناة. ولقد تناولته الصحافة الرسمية بشكل استنكاري، وخاصة صحيفتي الوفد والكتلة، فقد كانت جنازته فرصة للتنديد برئيس الوزراء ووزير المالية.

أما عن صدى القضية، فقد تضاربت الأقوال، كانت هناك أقوال أن السراي كانت تبارك ما تم وهو مقتل أمين عثمان، وفي مجال تأييد هذه المقولة أنعمت السراي على والد القاتل حسين توفيق برتبة الباشوية أثناء نظر الدعوى. وذكر الأستاذ فتحي رضوان أن السراي الملكية قامت بتوكيل الدكتور زهير جرانة للدفاع عن السادات والذي دفع له أتعابه هو الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص. أما الرأي العام في مصر، فقد شغلته وأثارت انتباهه، وانقسمت مواقف الصحف اليومية والأسبوعية بين مؤيد ومعارض.

ويقول أنور السادات عن اغتيال أمين عثمان في مذكرات وسيم خالد:

"أطلقت هذه الرصاصات على أمين عثمان وكان قد عاد لتوه من رحلة في

بريطانيا زار فيها 10 داوننج ستريت ونشرت الصحف المصرية ذلك ثم عقبت هذه الصحف أيضاً يوم روايتها للحادث أنه كان قد تناول طعام الفطور على مائدة السفير البريطاني صاحب يوم 4 شباط/فبراير المشهور..

وكانت وفاة أمين عثمان في مساء ذلك اليوم ضربة موجهة لبريطانيا بالذات وهو الذي كانت تعده على طريقتها لتولي الحكم باسم الديمقراطية المزيفة التي أجادت اللعب من خلالها بالبلاد وأقدارها سنين طويلة. وكانت وفاته أيضاً ضربة موجهة لبريطانيا بالذات لأنه بوفاة أمين عثمان لفظت "رابطة النهضة" أنفاسها في نفس اللحظة معه ومعها مبادئها، وبذلك نسفت نهائياً مدرسة من مدارس الخيانة التي أنشأتها ورعتها وموّلتها بريطانيا".

بدء التحقيق

تقدم شاب إلى بوليس طنطا معلناً أن لديه معلومات عن الحادث، لكنه لا يفضي بها إلا للنائب العام، وجرت اتصالات بعدها قام البوليس بترحيل الشاهد إلى القاهرة حيث استقبله رجال النيابة الذين يحققون في الحادث، وفتحوا معه محضراً للتحقيق مطالبين بالإدلاء بما لديه من معلومات ترشد إلى القاتل، لكن كانت المفاجأة أنه ليس لديه أي معلومات، لكنه كان شخص عاطل أراد أن يسافر من طنطا إلى القاهرة للبحث عن عمل بمواصلة مجانية.

وجّه رئيس النيابة المحقق إلى الشاب تهمة إزعاج السلطات، وكانت إجابته أنه أراد أن يسافر إلى القاهرة وليس لديه مصاريف السفر فلجأ إلى هذه الحيلة، وعرضت الأوراق على النائب العام فأمر بإخلاء سبيله.

شهود عيان

وفي نفس ليلة الحادث بدأ أنور حبيب وكيل النيابة التحقيق، وسماع بعض الشهود الذين تصادف وجودهم في مكان الجريمة. وتلقى من مأمور قسم عابدين مظروفاً بداخله مسدسين تنبعث منها رائحة البارود عُثر عليهما في منطقة الحادث وشظايا

القنبلة التي انفجرت بجوار حديقة دار الأوبرا. وعندما سئل الشهود الذين تعقبوا الجاني عقب هروبه وتصادف وجودهم في مكان الجريمة، شهد كل من:

عبد العزيز الشافعي

يُعدّ عبد العزيز الشافعي من أبرز الشهود، وأحد أعضاء رابطة النهضة التي يرأسها أمين عثمان، والذي اعتاد الحضور إليها كل سبت وثلاثاء، وقد لفت نظره وقوف شابين لمدة ثلاثة أيام سابقة على يوم الحادث أمام العمارة التي وقعت فيها الجريمة. أما يوم الحادث فقد حضر قبل عشر دقائق من إطلاق النار، فلما سمع صوت الأعيرة النارية في مدخل العمارة توجه صوب الصوت فوجد أمين عثمان يترنح، فجعل يصرخ ضاغطاً بيديه على الجروح لوقف النزيف، وقال إنه تبين له أن أحد هذين الشابين واسمه حسين ابن توفيق أحمد بك وكيل وزارة المواصلات، لأنه سبق أن تعرف عليه منذ سنة سابقة حيث كان حسين يتردد على ابن عمه سامي توفيق الموظف بنفس الوزارة ثم نقل إلى هندسة وابورات السكة الحديد، وكان حسين يتردد كثيراً على ابن عمه في عمله، وأضاف أنه لاحظ عليه أنه "عبيط" من مظهره وملبسه، فأخبره ابن عمه أن هذا الذي يستهين به "**شقي ويحرز قنابل ويتحرش بالإنجليز**". وقد أيّده أحمد سامي ابن عم المتهم في شهادته.

شاب يعمل بوزارة الحربية:

قال إن لديه معلومات فقد كان يوم الحادث واقفاً أمام مبنى التليفون العمومي بشارع عدلي ورأى ابن توفيق بك أحمد وكيل وزارة الحربية يجري في الشارع وخلفه المارة يصيحون، وأضاف أنه يعتقد أنه الجاني لأنه كان قادماً من مكان الحادث، وأخذ يجري بسرعة في الشارع، وألقى قنبلة على مطارديه. سُئل الشاهد وما هي علاقتك بهذا الشاب وكيف عرفته؟، وكانت إجابته أنه موظف بوزارة الحربية وكثيراً ما كان يرى هذا الشاب يتردد على مكتب والده وكيل الوزارة وأضاف أن شكله مميز: طويل القامة، جبهته صغيرة، وحركاته عصبية.

عبد المنعم القباني:

شهد عبد المنعم القباني الموظف بالمخازن الاميرية انه كان قادماً من ميدان الملكة فريدة (العتبة) متجهاً إلى ميدان الأوبرا وشاهد القوم يجرون وهم يصيحون "حرامي حرامي".. ثم سمع انفجاراً شديد أصيب هو منه في ذراعه، وشاهد شخصاً يجري من ميدان الأوبرا نحو العتبة وكان عاري الرأس ولم يتمكن من تبين ملامحه، ثم علم أنه ألقى قنبلة عند الأوبرا.

الطيار حسن محمود

شهد الطيار حسن محمود، وهو قائد جناح بسلاح الطيران، أنه أثناء سيره بشارع عدلي شاهد أمين عثمان يدخل مسرعاً إلى المبنى الذي وقع فيه الحادث، ثم سمع طلقات سمع بعدها صرخة استغاثة علم بعدها بالحادث وشاهد شخصاً يخرج مسرعاً في نفس الصورة التي شهد بها الشهود.

تفتيش بيت الأخوين

وبعرض الأمر على النائب العام أمر بضبط كل من حسين توفيق وأخيه سعيد، وقام الأستاذ محمد كامل القاويش وكيل النيابة بتفتيش مسكنهما، فعُثر فيه على مسدسين بساقية، كما ضبط في غرفة حسين عدد من جريدة المصري بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1945، وبه عنوان "الأمة تهنئ الرئيس بالنجاة من الحادث". والمقصود نجاة النحاس باشا من محاولة اغتياله بقنبلة قبل ثلاثة أسابيع من اغتيال أمين عثمان، كما عثر في جيب جاكتة حسين توفيق على ورقة بانصيب أيضاً عليها عبارات مثل "أريد أن أراكي لأني سأذهب إلى مهمة خطيرة"، وكتب تحتها باللغة الإنجليزية عبارة ترجمتها "خلف الخطوط الأمامية"، أريد منك صورة، هل قالت لأهلها"، وفي جيب سترته عُثر على مفكرة مدوَّن في خانة يوم السبت 5 كانون الثاني/يناير (الساعة 5 بالعتبة)، وفي خانة الأحد 6 (الساعة 4 بالجيزة).

التعرف على المتهم

بدأ المحقق بإحضار ثمانية أشخاص متشابهين في الشكل والجسم مع المتهمين، فأشار الشاهد الطيار حسن محمود إلى حسين توفيق، وجذبه إلى الأمام من سترته جازماً أنه هو الذي ارتكب الجريمة، وكذلك فعل الشاهد عبد العزيز الشافعي.

وفي الوقت نفسه تقدم أحمد بك عبد الرحمن مفتش ضبط العاصمة بتقرير إلى النيابة أشار فيه أن سبق ضبط حسين توفيق في حوادث قتل بعض الجنود الإنجليز في منطقة المعادي ومصر الجديدة.

شهادة والد المتهم حسين توفيق

استدعت النيابة والد المتهم حسين توفيق، فقرر أن ابنه طالب في السنة الرابعة الثانوية، وأنه عقب اغتيال أحمد ماهر باشا في شباط/فبراير 1945 سمع ابنه حسين يحبذ التضحية، وضبط معه مسدساً غير صالح للاستعمال، وعلَّل حيازته له بالدفاع عن نفسه ضد اللصوص، فنصحه بعدم حمل السلاح. كما أن ابنه كان يظهر كراهيته للإنجليز، ويقول إن الحكام خدام لهم وأن حالة ابنه الصحية والنفسية غير طبيعية، فهو مصاب بانفصال شبكي في عينيه، وأن تصرفاته غير عادية، وأنه ليلة الحادث خرج حسين حوالي الساعة السادسة إلا ربع لزيارة خالته في منشية البكري، أما هو "الأب" فقد ذهب إلى نادي سليمان باشا حيث سمع بوقوع الحادث. وعاد إلى المنزل حوالي الساعة السادسة والثلث وعلم من الخادمة أن ابنه حسين قد عاد قبل وصولهم بنصف ساعة، ولما قصَّ ما سمعه على مسامع ابنه أثناء اجتماعهم على العشاء، وأن الجاني أطلق رصاصتين على القتيل، قال حسين: أنه سمع من أصدقائه أن الاعتداء كان بقنبلة.

اعترافات المتهم حسين توفيق

قُبض على الابن حسين توفيق وسُئل عدة أسئلة مثل: (أين كنت يوم الحادث؟

وكيف قضيت الليل؟ وما هي أسباب وجود هذه الأسلحة؟ وما هي علاقتك بأمين عثمان؟). أجاب حسين توفيق بهدوء إجابات تبعده عن أن يكون الفاعل، لكن البوليس أصبح لديه اعتقاد جازم بأنه الفاعل، ولكنه تراجع عن رفضه بعد أن لجأ وكيل النيابة كامل القاويش إلى الحيلة، فأوعز إلى الصحف بالقول أن الحادث وقع لأسباب نسائية، وجعل في الخبر تلميحاً إلى قيام صلة بين أمين عثمان وسيدة عزيزة جداً على القاتل حسين توفيق، وفي الصباح دعا القاويش القاتل إلى مكتبه وأطلعه على الخبر. جنَّ جنون حسين توفيق لقد قتل أمين عثمان وفي يقينه أنه يؤدي دوراً بطولياً فكيف تذهب هذه البطولة هباء، ونجحت الحيلة، وانفجر حسين توفيق معترفاً، وأفاض في اعترافات مفصَّلة ومطوَّلة كيف أنه وطني يحب مصر ويكره الإنجليز، وأنه قتل أمين عثمان بيديه جزاء له على دعوته لحب الإنجليز، وأضاف أنه سبق أن قتل في حي المعادي بعض الجنود البريطانيين.

لم يكتف حسين توفيق بالاعتراف على نفسه بل تحدث عن بقية أعضاء الجمعية ومخزن أسلحتهم في جبل المقطم، وكانوا جميعاً وقتها من الشبان الصغار، وما زالوا في مرحلة التعليم باستثناء اليوزباشي أنور السادات، وبدأت عمليات القبض على المشتركين وبدأت محاكمتهم، وأبرزهم (أنور السادات، ومحمد إبراهيم كامل (وزير الخارجية في عهد السادات)، والصحفي عبد العزيز خميس، والصحفي سعد كامل، وبلغ عددهم 26 متهماً).

واعترف حسين توفيق بأنه أسَّس جمعية سرية من شباب كانوا جميعاً من طلبة الجامعة والمدارس الثانوية، وهدف الجمعية قتل الإنجليز وكل الزعماء الذين يتصلون بهم، وقال عن الجمعية أنها قررت اغتيال النحاس باشا يوم 5 كانون الأول/ديسمبر 1945، لقبوله التعاون مع الإنجليز، وتوليه الحكم في 4 شباط/ فبراير 1942، وأنه كُلف بهذه المهمة، وكذلك اتفقوا على قتل أمين عثمان ومكرم عبيد لأنهما اشتركا في مأساة ذلك اليوم.

وهذا ما اعترف به حسين توفيق في التحقيقات عندما سئل:

س: من هم الذين اعتبرتموهم مسؤولين عن حادث 4 شباط/ فبراير؟

ج: النحاس باشا وأمين عثمان باشا لقبولهما تدخل الإنجليز في شؤون المصريين، وكل الزعماء قالوا عليهم أنهم السبب في تدخل الإنجليز.

س: هل من الطرق العملية التي تعجبك الاعتداء على الحكام المصريين فقط أو الإنجليز أيضاً؟

ج: فكرتي العملية هي أن يعتدى على الإنجليز والمتعاونين معهم من المصريين.

س: هل تعتقد أن امين عثمان باشا كان يتعاون مع الإنجليز؟

ج: أيوه طبيعي كان يعاونهم لأنه كان إنجليزي خالص.

ومما لا شك فيه أن حادث 4 شباط/فبراير كان له كل الأثر في تفكير الجماعة كمبرر لاغتيال النحاس وأمين عثمان.

وأوضح أنهم نفّذوا أكثر من عملية لاغتيال النحاس منها أنه قذف قنبلة على سيارته جهة القصر العيني أثناء ذهابه في رأس السنة الهجرية إلى النادي السعدي ولكنها لم تصبه، كما أنهم راقبوا تحركات مصطفى النحاس كثيراً لتدبير قتله، ولكنهم لم يفلحوا، لذلك تغيرت خطتهم باغتيال أمين عثمان ثم مقتل النحاس أثناء سيره في جنازته، إلا أن ظروف القبض عليه منعته من مواصلة تنفيذ الشطر الثاني من المخطط، وأن بقية أعضاء الجماعة لو علموا بهذا لقاموا هم بتنفيذه.

وقال إنه في سبيل تنفيذ خطة اغتيال أمين عثمان عايَنَ مكان رابطة النهضة بشارع عدلي، والممرات التي تؤدي إليها ليرسم خطة الهرب، ثم تربص له ساعة الحادث داخل المبنى، وقد رافقه إلى باب العمارة زميله محمود يحيي مراد، أما الأربعة الآخرون: عمرو حسين أبو علي، ومحمود الجوهري، وعبد

العزيز خميس، ومحجوب علي محجوب، فقد اتخذوا الأماكن المحددة لهم لمراقبة الطريق، وإذا نادى عليه، والتفت أمين إليه أطلق عليه ثلاث رصاصات في مواجهته ثم هرب بعد إطلاق النار عليه.

أضاف حسين توفيق في اعترافاته: أن الجمعية تضم خمسين عضواً بعضهم عامل وبعضهم غير عامل، وأنها مقسمة إلى شعب وحلقات غير متصلة، وأن هدفها استقلال البلد عن طريق القوة، وقتل من يعاون الإنجليز من المصريين الخونة، ومنهم النحاس وأمين عثمان، وقال "**إن اختياره لتنفيذ عملية اغتيال النحاس كان بطريقة القرعة، وأنه أخفق، وكان عليه أن يعود لقتله في جنازة امين عثمان لولا القبض عليه**". ثم اعترف حسين توفيق بأنه كان لهذه الجمعية مجلس إدارة تحت رئاسته، أطلقوا عليه اسم "المحكمة الشعبية"، يعقد جلساته ويصدر قراراته من منزل محمود مراد وأحياناً من مقهى في عمارة متاتيا أمام حديقة الأزبكية، وأن اليوزباشي أنور السادات اتصل بهم هناك وأخذ يمدّهم بالقنابل، أما القاسم المشترك بين أفراد جماعة حسين توفيق فهو اعتناقهم فكرة العمل المسلح، ونبذ أسلوب التظاهر أو الاشتراك في المظاهرات، وكان يرى فيها كلام فارغ لا يؤدي إلى زحزحة الاحتلال.

وانتقلت الجماعة إلى طور جديد بعد أن انضم إليهم الضابط محمد أنور السادات تحت اسم "الحاج محمد"، وكان وقتها في السادسة والعشرين من عمره، هارباً من المعتقل ومارس أعمال المقاولات. وهو أبرز أعضاء الجمعية، فقد اتهم بالاشتراك في قتل النحاس باشا، وذلك باستئجار سيارة والوقوف بها أمام متحف الشمع على مقربة من مكان الحادث لمساعدة المتآمرين على الهرب، كما اتُهم بالاتفاق على قتل أمين عثمان وبعض الجنود البريطانيين، فقبض عليه وظل بالسجن لمدة واحد وثلاثين شهراً. وروى حسين توفيق للمحقق كيف تعرف إلى السادات، وكيف كان انضمامه إلى هذه الجمعية نقطة تحول في مسارها، وكيف أقنعهم الحاج محمد بالتخلي عن اغتيال اليهود، لأن قتل اليهود لن يغير من الأمر شيئاً، وأن قتل إنجليزي واحد يساوي قتل 100 يهودي، وأن قتل باشا، واحد يتعاون معهم يساوي قتل ألف إنجليزي. أما المسألة اليهودية فلن يحلها إلا

القتل، وكيف أن قتل الضباط والجنود الإنجليز لن يخرج بريطانيا من مصر لكن لا بد من التخلص من أصدقائهم المصريين فهم أدواتهم، ولا بد من تحالف الشعب مع الجيش وحتى يجيء هذا اليوم لا بد من معارك متواصلة لتقريب يوم الثورة.

وقد جاء في مذكرات البكباشي محمد الجزار وهو أحد الذين قاموا بالقبض على حسين توفيق أنه قابل أنور السادات في عام 1956، وسأله عن هذه الجمعية فقال له:

"لقد كان هناك تشكيلان أحدهما من المدنيين والآخر من الضباط الأحرار، وأن دوره كان حلقة الاتصال بين التشكيلين، وأن أمين عثمان كان موضوعاً تحت مراقبة التشكيل الذي كان يحصي جميع تحركاته، كما ذكر أنه تبين للجماعة من هذه المراقبة أن أمين عثمان توجه يوم الجمعة 4 كانون الثاني/يناير 1946 إلى منزل اللورد كيلرن، وكذلك مصطفى النحاس باشا، وتناول الثلاثة طعام العشاء معاً، وعلمت الجماعة أن النية قد اتجهت لتعيين أمين عثمان رئيساً للوزراء، وأن النحاس وافق في هذا الاجتماع على ذلك، ولهذا السبب بادر التشكيل الأول بقتل أمين عثمان".

وبعد مرحلة الصراع المسلح ضد الإنجليز بدؤوا في تنفيذ الشق الثاني من فكرهم وهو القضاء على الباشوات ووضعوا قائمة تضم النحاس، والنقراشي، ومكرم عبيد، وبعض رجال القصر مثل عمر فتحي، وإبراهيم عطا الله، وعملاء الإنجليز مثل حسن رفعت ومحمود غزالي، وأمين عثمان. ولتنفيذ خطتهم تظاهروا بالانضمام إلى الأحزاب لجمع المعلومات عن لزعماء ورصد تحركاتهم، وبدؤوا عملياتهم بمحاولتين لاغتيال النحاس وفشلتا، ولاذ مرتكبوها بالفرار دون أن يقبض البوليس عليهم. كذلك فشل مشروع اغتيال النقراشي لشدة الحراسة عليه، وتركوا مكرم عبيد مؤقتاً لما يتظاهر به – في نظرهم– من مواقف وطنية تعرقل بقية أعمالهم، ومن ثم عادوا إلى التفكير في اغتيال النحاس للمرة الثالثة، وهداهم تفكيرهم إلى أن يعود ليقتله في جنازة أمين عثمان.

ويقول وسيم خالد – أحد أعمدة التنظيم – إن حسين توفيق بالذات كان

وراء هذا التصميم، في حين عارضه كثيرون من أعضاء الجماعة، لأن ثقل وزن النحاس كان يستثير خيالهم، بالإضافة إلى أن أمين عثمان كان محل احتقار من الجميع إلى الحد الذي يرون أنه لا يصلح أن يكون هدفاً، ولا يستحق مجرد العناء، ولكن الطريقة التي عبر بها أمين عثمان عن أفكاره أزعجت الجانب الأخلاقي في شخصية حسين توفيق ومن ثم جاء قرار الاغتيال.

وجدير بالذكر أن حسين توفيق قد ظهر في فترة انتشرت بها التنظيمات السياسية العسكرية على نمط الميلشيات الفاشية التي عرفت في إيطاليا وألمانيا، وكانت تتمايز بلون القميص الذي يرتديه الشباب، وبدأت بمصر الفتاة ثم جوالة الإخوان المسلمين، وإلى جانب هذه التشكيلات ذات الصبغة الحزبية نشأت جماعات سرية من الشباب المتحمس لإزعاج سلطات الاحتلال ومطاردتهم في الشوارع، ومنها جماعة حسين توفيق.

ولا بد أن يكون حسين توفيق – في نزعته المتطرفة – قد تأثر بوالده توفيق أحمد بك الذي اشترك في شبابه في عملية اغتيال بطرس باشا غالي في عام 1910، وقد نشأ الصبي ميالاً إلى العنف. وقد شهد والده في التحقيقات بعد اغتيال أمين عثمان أن ابنه كان شرساً في تعامله مع أقرانه ومع الحيوانات الصغيرة ويقوم بقتلها، وكان يفضل الأعمال العنيفة مثل "عسكر وحرامية" ثم طورَها في شكل صراع بين فلاح مصري لعب هو شخصيته وتركي متجبِّر، وقال أبوه إن ابنه كان يعاني من ضعف البصر مما أضاف كثيراً إلى آلامه النفسية.

حاول الدفاع عن حسين توفيق الأستاذ أحمد رشدي المحامي التشكيك في قدراته العقلية بناء على نص المادة (62) عقوبات التي تعفي من العقاب كل من يكون فاقد الشعور أو الاختيار إما لجنون أو عاهة في العقل أو لغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة، ووافقت المحكمة على إحالته للطب الشرعي، وسأله الدكتور محمد كامل الخولي مدير مصحة الأمراض العقلية إذا كان يعرف أن اغتيال أمين عثمان قتل وإزهاق روح؟

فأجاب المتهم وهو يبتسم: "طبعاً قتل وإزهاق روح أمال كنت بأهزر مع أمين عثمان أو أدلعه؟"

ولما سأله إن كان عمله جريمة يعاقب عليها القانون؟

قال: إنه ليس بجريمة إلا في نظر المغفلين فقط.

وبسؤاله عن العقاب الذي يتوقعه.

قال: الشنق طبعاً، ولكن هذا لن يحصل لأني رجل ومعي أناس على استعداد لأن يموتوا وينقذوني ولو قتلوا نصف سكان البلاد.

وسئل: هل تظن نفسك شخصاً عظيماً؟

فكان جوابه:

"أنا اعتبر نفسي قطعاً أعظم رجل في مصر، لأن أحداً لم يقم بمثل هذه الأعمال التي قمت بها.. وربما أكون أعظم رجل في الدنيا تبعاً للأعمال التي قمت بها.. وربما أكون أعظم رجل في الدنيا تبعاً للأعمال التي سأقوم بها في المستقبل".

وأضاف حسين توفيق: "إن قتل أمين عثمان كان صواباً وليس خطأ".

ولما سئل كيف يكون القتل صواباً وقد حرَّم الله قتل النفس؟ أجاب: "أن الله لا يحرم قتل كل نفس، بل هناك بعض النفوس مباح قتلها، وأن نفس أمين عثمان ومن على شاكلته التي تعيث فساداً في الأرض: حلل الله قتلها في سبيل الشعب".

ولما سأله وكيل النيابة كيف يتهم شخصاً ويحاكمه ويحكم عليه وينفذ فيه الحكم دون أن يعطيه فرصة للدفاع عن نفسه؟

أجاب: أنه سمعه وعرف وجهة نظره، حيث كان يحضر مع الناس في نادي رابطة النهضة واستمع إلى أقوال أمين باشا، ومن وجهة أخرى فإن آراء أمين باشا معروفة للخاص والعام.

ولما سئل عما دعاه للاعتراف، أجاب أنه ظن أن هذه الفرصة لتفهيم الناس المبادئ السامية والفكرة الجليلة التي يعمل من أجلها.

وعلى أية حال، فإنه بعد محاولات النيابة اعترف حسين توفيق في 10 كانون الثاني/يناير 1946، بأن له شركاء في الحادث، وأرشد البوليس على بعض أعضاء الجمعية.

وكان من بين شهود النفي الذين أدلوا بشهادتهم في القضية الأستاذ جلال الدين الحمامصي رئيس تحرير جريدة الزمان وقتئذ. وكانت شهادة الأستاذ الحمامصي، تدور حول علاقته بأنور السادات، ومما قاله الأستاذ جلال الحمامصي:

"أنه كان معتقلاً مع أنور السادات في معتقل الزيتون 1943 ـ 1944، وأنه بعد خروجه من المعتقل اتصل به أنور السادات خلال سنة 1945 طالباً استئجار بعض سيارات النقل، لاستعماله الشخصي وأن السادات كان يزوره في جريدة الكتلة في أحد الأيام وفي أثناء وجوده معه دخل سكرتير تحرير الجريدة وأنبأه – أي الحمامصي – بحادث محاولة اغتيال رفعة النحاس، ولم يستطع الحمامصي تحديد وقت حضور أنور السادات وانصرافه في ذلك اليوم، وإنما يذكر أن حضوره كان قبل الغروب بمدة طويلة وأنه بعد دخوله بنحو ثلث ساعة تلقى نبأ محاولة اغتيال النحاس باشا من سكرتير التحرير واعتقادي الشخصي البحت أن زيارة السادات لجلال الحمامصي في ذلك الوقت كانت ذات مغزى خاص".

وقد استدعي للشهادة أيضاً محسن فاضل الذي كان معتقلاً مع السادات وهرب معه، وقد قال محسن فاضل أن:

"حسن رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية كانت له سلطة على المعتقلات وخصوصاً على المعتقلين على ذمة السلطات البريطانية وأن حسن رفعت باشا نصح والده أن يقنع ابنه بالعودة إلى المعتقل بعد هربه، لأن الإفراج عن المعتقلين جميعا أصبح وشيكاً وأن محسن فاضل استجاب إلى رغبة والده في العودة، بينما رفض أنور السادات العودة إلى المعتقل".

إجراءات المحاكمة

وقد بدأت محكمة جنايات مصر بباب الخلق في محاكمة المتهمين يوم 12 شباط/فبراير 1946، وسط حشد كبير من الشهود والحاضرين الذين كان منهم بعض الوزراء وكبار رجال السياسة ومن هؤلاء على ماهر، وإسماعيل صدقي، وإبراهيم عبد الهادي، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وحسين سري، وحافظ رمضان، ومحمد حسين هيكل، ومحمد لطفي جمعة.

بدأ نظر القضية بجلسة 21 نيسان/أبريل 1946 بعد أن صدر قرار الاتهام بحق 26 متهماً، وكانت الجلسة برئاسة القاضي عطا الله إسماعيل، وقد أحضر المتهمون من السجن ومعهم المحامون، وكان المتهمون هم: (حسين توفيق أحمد، ومحمود يحيي مراد، ومحمود أحمد الجوهري، وعمر حسين أبو علي، والسيد عبد العزيز خميس، ومحجوب علي محجوب، ومحمد أنور السادات، ومحمد إبراهيم كامل، وسعد الدين كامل، نجيب حسين فخري، ومحمد محمود كريم، ومدحت حسين فخري، وسعيد توفيق أحمد، ومجدي عبد العزيز، وأحمد وسيم خالد، ومصطفى علي كمال، ومحمد علي خليفة، ومحمد عبد الفتاح، وعباس محمود المرشدي، وعلي عزيز دياب، وأحمد خيري عباس، وأحمد محمد خليل، وكامل محمد إبراهيم، وعبد الهادي مسعود، وجول أسود نعيم، وأنور فائق جرجس).

وتوالى على رئاسة هيئة المحكمة أكثر من رئيس، وتشكلت هيئة الدفاع من كبار المحامين: (أحمد بك رشدي، وعلي بك الخشخاشي، وحمادة الناحل، وزكي عريبي، والدكتور محمد هاشم، وشوكت التوني، ووهيب بك دوس، وزهير جرانة، وتوفيق بك دوس، وفتحي رضوان (خال المتهم سعد كامل)، ومصطفى بك الشوربجي، ومكرم عبيد باشا، ولطفي جمعة، أما المستشار أحمد كامل فقد استقال من منصبه ليتولّى الدفاع عن ابنه محمد إبراهيم كامل (وهو ابنة خالة حسين توفيق). واستمرت إجراءات المحاكمة حتى صدور الأحكام في 24 تموز/يوليو 1948، أي بعد انقضاء عامين وستة شهور وتسعة عشر يوماً على وقوع الجريمة، ثم نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر، وتأجلت إلى 15 أيلول/سبتمبر مع استمرار حبس المتهمين.

خطة الدفاع في استبعاد كامل القاويش:

كان المحقق الأول في قضية اغتيال أمين عثمان، كامل القاويش الذي كان يعتبر كفاءة قانونية يعمل لها المحامون ألف حساب. انعقدت هيئة المحكمة في جلسة سرية واقتصر الحضور على المحامين الذين يترافعون في القضية فقط، وبدأت أسئلة المحامين وإجابة القاويش عنها، وفي أثناء الجلسة أخرج أحد المحامين ويُدعى حسن الجداوي خلسة الكاميرا التي كانت لا تفارقه والتقط صورة للقاويش وهو يشهد، لكن هذه الصورة لم تحظ بالنشر لمخالفة ذلك لقرار المحكمة بأن الجلسة سرية.

ظن البعض أن الأمر اقتصر على ما تم وأن هدف المحامين كان فعلاً هو معرفة شهادة القاويش ومعلوماته لإلقاء مزيد من الضوء على القضية، لكن الأمر كان أبعد من ذلك فقد كان هذا كميناً له، فبعدما أتم شهادته طالب المحامون باستبعاد القاويش من كرسي الاتهام في القضية بعد أن أصبح له شهادة فيها. ونجحت خطة الدفاع في استبعاد كامل القاويش عن المنصة، وتولّى بعده كممثل للاتهام أنور حبيب.

وشهدت قاعة المحكمة سجالاً ساخناً بين النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا، ووكيل النيابة أنور حبيب. وبدأ الأستاذ أنور حبيب ممثل النيابة مرافعته بالهجوم على الإنجليز بقوله:

"إن يوم 4 شباط/فبراير 1942 سيظل وصمة عار في جبين الإمبراطورية البريطانية، وسيظل دليلاً صارخاً على البربرية التي هوى إليها الإنجليز في ذلك اليوم الأغبر الكالح، لقد قابلوا الوفاء بالنكران، والإحسان بالإساءة، والصنيع بالجحود. سنظل نلعن الإنجليز أبد الدهر ما داموا محتلين بلادنا، وأنه ليخيَّل لي أن كل باب يغلق كأنما ينغلق في وجوههم، وأن كل حجر بأرض الوادي ودَّ لو طار في جباههم، وأن كل كلب ينبح إنما يصرخ في وجوههم: أخرجوا من هذا البلد.. الجلاء ووحدة وادي النيل، ولكن كيف البلوغ إلى ما نصبو إليه جميعاً، أيكون بالتناحر والتنابذ فيما بيننا؟ أيكون بأن يهاجم بعضنا بعضاً فننقسم شيعاً

وفرقاً ثم يقوم منا نفر من الشباب أعماه الغضب فتاه حكمه على الأمور، يقتل القادة منا والرجال، فيسود في بلادنا جو من الفزع والقلق والتوتر، كل يتوجس الشر أينما راح، فتتبلبل الخواطر، ويفلت الزمام، فيذهلنا هذا عما ألمَّ بوطننا، ونشغل بجراحنا الداخلية عن مكافحة الأفعوان الأجنبي، ونعطي هذا الأفعوان فرصاً يسمِّم بها جراحنا بإشاعة الخلاف والتفرقة، ونثخن الوطن جراحاً في الصميم، اللهم هذا منكر لا يرضيك فالهمنا من أمرنا رشداً، ولنتق الله في أنفسنا، وليتق الله كل مصري في أخيه المصري، ملتفين حول دستورنا السماوي ألا وهو القرآن الكريم، وليس أكمل من هذا نعود إلى حب الله والدين فتصفوا نفوس الشباب وتمتلئ صدورهم رحمة، وبعداً عن الشر والرجس والدم وإراقته، ويفهم الشباب أن حب الوطن من الإيمان، وأن الله حرم قتل النفس إلا بالحق وأن الله فرض طاعة ولي الأمر "وأطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم".

وما إن سمع المتهمون والشهود هذا الكلام حتى صفقوا وهتف بعضهم:

"النيابة صاحبة الدعوى في الجمعية العمومية وصاحبة قرار الاتهام".

وعن القضية قال الأستاذ أنور حبيب ممثل النيابة:

"كان لا بد لي أن أقدم بهذه المقدمة، لأني لا أريد أن أخوض في هذا الحادث، ومن المسؤول لأن ذلك يقتضي تحقيقاً، ولا يجب أن نأخذ الأمور بظواهرها، وإنني أعرض على عدالتكم اليوم قضية عصبة من المغرورين ساءت أفكارهم وعميت بصائرهم، ركبهم الشيطان بغوايته وأعماهم الغي بضلالته وران على قلوبهم ظلام الغرور بحلكته وملك عقولهم إبليس الشرير بفتنته فأهوى بهم إلى الدركات السفلى من الإجرام وشناعته: اتخذوا القتل هواية وسفك الدماء غواية، وإهدار أرواح المفكرين والقادة لأسباب يقدرونها بغير حكمة ولا روية وسيلة إلى إرضاء نزعاتهم الفاجرة إلى القتل وإزهاق نفوس الأبرياء".

"إن القضية بدأت أعمالها الإجرامية بمحاولات آثمة لاغتيال بعض الأفراد من البريطانيين ثم بمحاولات لاغتيال رفعة النحاس باشا. وانتهت إلى حادث مقتل أمين عثمان باشا، وكلها جرائم ذات حدين: أحدهما يصيب صدر القتيل، والآخر يصيب صدر الأمة والحرية.. حرية الرأي والعقيدة.. ومهما كان الباعث

على هذه الجريمة خلافاً في الرأي فهي شر الجرائم، ولو أطيح بالزعماء من مخالفيهم في الرأي لأقفر المجتمع من المصلحين".

وكان مما قال أيضاً: "**ما كان لأحد في مصر أن يستغفر لهؤلاء ولا أن يطلب لهم الرحمة فهم مشركون في حق الوطن، مثلهم كمثل المشركين في حق الله**".

وتحدث أنور حبيب عن آراء أمين عثمان وأنه كان يعتقد أن رأيه فيه الخير للوطن، وقد يكون محقّاً وقد يكون مخطئاً، ولكن خصومه لم يناقشوه، ولم يحاربوه بنفس سلاحه، ثم تناول حرية الكلمة وحرية التعبير عن الرأي، وأنها أمور طبيعية كفلها القانون، وبدأ في سرد كل تهمة لكل متهم.

وانتهت الجلسة.

وفي جلسة الأحد 11 نيسان/أبريل حضر النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا إلى المحكمة للرد على ما جاء في خطبة انور حبيب، حول الاحتلال البريطاني، وبدأ في إطلاق كلماته بالاعتذار والتي أوردها على خلاف الحقيقة فقال:

"إن الكلمة التي ألقاها زميلي الأستاذ أنور حبيب أمس، كانت فيها تعبيرات ومجازات وتشبيهات، لم أشك حين اطلعت عليها في الصحف اليوم: إنها جاءت خلاف مراده، ووقعت بعيداً عن مقصوده نتيجة للتعرض لمخاطر الارتجال، وأثراً عرضياً لجو القضية في نفسه، على أن تلك العبارات بما حوت من شؤون السياسة الخارجية، يصعب تبرير إرسالها على هذا النحو، كما يصعب ربطها بظروف الدعوى، لذلك استأذنت زميلي أنور بك، فأذن لي أن أصرح بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأي النيابة العمومية".

وهنا ثارت ضجة بين أرجاء القاعة، وصاح حسين توفيق:

"هذا قول لا يقوله إلا إنجليزي".

"عار عليك يا حضرة النائب العام أن تسحب هذا الكلام الوطني... كن شجاعاً ولا تخشَ شيئاً".

قال أنور السادات موجهاً الكلام إلى النائب العام:

"إزاي النائب العام المصري الوطني عايز يسحب الكلام ده.... يا سعادة النائب العام أنك مصري والجميع، وعلى رأسهم رئيس الحكومة يرددون أماني المصريين، وهي وحدة وادي النيل والجلاء التام. والنقراشي باشا قال في مجلس الأمن أن الإنجليز لصوص وقراصنة، فتأتي أنت لتسحب هذا الكلام.. يجب عليك أن تستقيل وتنزل من الكرسي".

"أنا أفضل أن أشنق ألف مرة على أن أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير الشريف".

"إن رئيس الحكومة (النقراشي) قال في مجلس الأمن إن الإنجليز عصبة لصوص، فلا محل لسحب ما قاله حضرة وكيل النيابة".

وعقب الأستاذ وهيب دوس المحامي بقوله:

"أرجو ألا يثبت شيء مما قاله سعادة النائب العام، لأن أنور بك حبيب لم يكن مرتجلاً بل كان محضراً لكلمته في أوراق، وهو ممثل النائب العام في هذه القضية".

أما الأستاذ أحمد رشدي المحامي فقال:

"نرجو ألا يكون صحيحاً أن الحكومة حين قرأت الكلمة التي قالها أنور بك حبيب أرادت أن تتدخل في الأمر، وذلك هو السبب في كلمة سعادة النائب العام، ونرجو ألا يكون تدخل الحكومة صحيحاً".

وإزاء هذه الضجة تكلم النائب العام فقال:

"أرجو أن يثبت في المحضر ألا تدخل مطلقاً من الحكومة، وأن النيابة العامة حرة مستقلة ولا سلطان عليها من الحكومة ولا من جهة أخرى، وإنما لاحظت أن عبارات وكيلي في المرافعة كان يمكن أن يعبر عنها بما يتفق واللغة القضائية".

فصاح أنور السادات:

"إن كلمة أنور بك حبيب أمس، قال عنها سعادة النائب العام اليوم أنها لا

تعبر عن رأي النيابة، ولكن أنور بك لم يصرح إلا بالجلاء ووحدة وادي النيل، وهذه أمنية كل شخص في الأمة".

وكان تعقيب النائب العام:

"يخيَّل إلى أن هذه العبارة جاءت من باب التحمُّس، وأنا إنما قصدت وقلت ما جاء في هذه المرافعة من عبارات ومجازات، وأما فيما يتعلق بالجلاء ووحدة وادي النيل: فلا شأن لها بالقضية، ولم تأت على لسان الشهود، وللمرافعات آداب يجب أن تراعى".

ولم تقل المحكمة أكثر من "**أن المسألة انتهت ونرجوكم أن تهدؤوا**".

ولما عادت الجلسة للانعقاد لم يعد النائب العام إلى القاعة، بل وقف أنور حبيب ليستكمل مرافعته.

ولأول مرة تتم إثارة حادث 4 شباط/فبراير 1942، وعلى نطاق واسع عندما دعي إلى الشهادة مصطفى النحاس باشا وعندما طلبت المحكمة له كرسياً ليجلس عليه ويشهد جالساً ولكنه رفضه وقال أنا قاض سابق وأحترم القضاء. وعندما دخل النحاس باشا، ارتفع صوت السادات:

"يسقط بطل 4 شباط/فبراير 1942"، وردد باقي المتهمين من داخل القفص الهتاف، والتف الحرس الخاص حوله خوفاً من الاعتداء عليه.

وكان من بين ما قاله مصطفى النحاس باشا: أنه طالما نصح الملك بالإصلاح، وتغيير الأعوان الموجودين وأنه عندما كان ينصح بالإصلاح كان يرى أن لا يكون الإصلاح طفرة، فهذا يضرّ ويحدث ارتباكاً في الحكم، وأكد مصطفى النحاس أنه فوجئ بورود اسمه في الإنذار البريطاني، وأنه أصر على عدم الاشتراك مع بعض الأحزاب في الحكم وأنه وقّع على كتابة الاحتجاج الذي تعهد فيه الزعماء بعدم قبولهم الحكم ولكنه أنذرهم بأن الاحتجاج يمكن أن يؤدي إلى نكبة البلد، والعرش، وأنه عندما عاد إلى منزل أحمد حسين - وكان قريباً لزوجته - سمع بأن الدبابات قد حاصرت عابدين وأن الحالة خطيرة جداً وأنه، أي مصطفى النحاس، اتصل بالقصر والزعماء موجودون وأن الملك طلب منه

تأليف الوزارة وقال له "إن وطنيتك يا نحاس باشا تقتضي أن تستعمل الحكمة فيها"، وأنه عارض تأليف الوزارة وأن الملك هو الذي أمره بتأليف الوزارة.

ويقول النحاس في شهادته:

"أن السفير البريطاني ذكر له أنه لم يقع الاختيار عليه ليتولى الوزارة بصفته الشخصية وإنما بصفته زعيم الأغلبية فالموقف خطير، وهم -أي الإنجليز- يخشون أن يُطعنوا من الخلف، ويقول النحاس أن حكومته في الفترة من سنة 1942، 1944 كانت في خلاف مع الإنجليز ولكنه - أي النحاس- رأى أن يبقى ويدافع عن البلد حتى يموت. وقد كثرت الخلافات بين النحاس باشا وبين هيئة الدفاع، وكانت المحكمة تتولى تصفية تلك الخلافات، وعندما سئل النحاس باشا "هل تذكر أن أحد الإنجليز قابلك في محطة قنا قال لك بالإنجليزية ما معناه:"إني سعيد بمصافحة الرجل الذي سيتولى الحكم قريباً؟" أجاب النحاس باشا: "أنا شخصياً لا أعرف الإنجليزية".

وعقب ذلك وفي نفس الجلسة سمعت شهادة رفعة علي ماهر باشا وتناول في شهادته المرحوم أمين عثمان باشا قائلاً أنه عندما تولى الوزارة عام 1939 صدر مرسوم ملكي بإحالة أمين عثمان (وكيل وزارة المالية آنذاك) إلى المعاش بتاريخ 20 آب/أغسطس 1939، وذلك ضمن مجموعة من وكلاء الوزارات، ولقد أوضح علي ماهر أسباب ذلك في شهادته في حادث اغتيال أمين عثمان عندما سئل عن ظروف وملابسات هذه الإحالة وكانت في أول أو ثاني جلسات مجلس الوزراء برئاسة علي ماهر، وكانت أسبابه التي ذكرها هي:

- عدم رضاه عنه في موقفه من مفاوضات معاهدة 1936.

- أنه عندما كان أمين عثمان وكيلاً لوزارة المالية، كان الوزراء يرتابون في صلته بالانجليز، و يخشون بأسه نتيجة هذه الصلات.

- لأن الوزير ما هو إلا موجِّه لسياسة الوزارة، لذا فإن أمين عثمان لم يكن كفؤاً لهذا العمل، لأنه كثيراً ما كان يترك أعمالاً دون إنجاز وأموراً دون تصريف، نظراً لانشغال معظم وقته خارج الوزارة، خاصة عند الإنجليز كالقيام

بدور الوسيط لدى السفير البريطاني بل كان ضابط اتصال بين الوزارة والسفارة. فكل هذه الأمور تجمعت لدى علي ماهر مكوِّنة أسباب إبعاده عن التعاون معه.

شهادة شيخ القضاة – المستشار محمد صادق حمدي – يتحدث عن قضية أمين عثمان بعد مرور ثلاثين عاماً (كانون الثاني/ديسمبر 1978)

"لقد بدأنا نظر الدعوى عام 1946، وكرجال نعمل انطلاقاً من مشاعرنا الوطنية وجدنا أننا سنحاكم كلَّ باشوات مصر، وكل أحزابها وهيئاتها السياسية، وهو ما حدث فعلاً حين جئنا بهم جميعاً أمام المحكمة كشهود، وبينهم عدد ليس بقليل من رؤساء الوزراء السابقين.. كان همنا الأكبر كقضاة ثلاثة أن نصل إلى تأثير حادث 4 شباط/فبراير واحتلال عابدين بالدبابات الإنجليزية على شباب مصر، وإلى الأثر الذي أحدثه تصريح المجني عليه "أمين عثمان باشا" الذي قال فيه أن مصر مرتبطة ببريطانيا ارتباط الزواج الكاثوليكي، أي الذي لا انفصال فيه ولا طلاق!

وأعتقد أن الحكومة وصل إلى علمها بعض أحاديثنا حول هذه النقطة بالتحديد، فرأت الضغط علينا بأسلوب غير مباشر أو صريح، ولم يكن بوسعها أن تفعل غير ذلك، كما لم نكن نسمح لها بأي ضغط أو تدخل، ففرضت على كل واحد منا ثلاثة من مخبري البوليس بدعوى حمايتنا من بقية التشكيل الذي قتل أمين عثمان والذي لم يقبض عليه بعد. كانوا يلازموننا كالظل، كما أعطت لكل واحد منّا مسدساً، والهدف إرهابنا أو الحيلولة دون نشوء تعاطف ما بين أعضاء المحكمة والمتهمين!

أما عن أسلوب نظر القضية وهو واحد من أسرار العمل القضائي فإنني أكشف عنه من أجل التاريخ والحقيقة التي لن يبقى غيرها للأجيال القادمة: "قمنا بتوزيع المتهمين على ثلاثتنا، أي كل واحد ما يقوم بدراسة موقف عدد معين من المتهمين في القضية، وهذا يحدث عادة عندما يكون العدد كبيراً. تولى رئيس المحكمة من رقم "1" حتى رقم "6" عدد قليل نسبياً يعهد به إلى

نفسه إلى جانب رئاسته للدائرة، وتوليت أنا كعضو يمين المتهمين من رقم "7" حتى رقم "16" وكان الرئيس السادات هو رقم "7"، وتولى زميلي إبراهيم خليل عضو اليسار المتهمين من رقم "17" حتى رقم "26". وبدأنا نعمل.

وكان من بين ما جاء في مرافعة الأستاذ أنور حبيب عن المتهم السابع أنور السادات:

"أنه اشترك بطريق الاتفاق فقط في قتل أمين عثمان باشا. وبعد أن سرد ماضي المتهم بعد أن تخرج في الكلية الحربية والتحق ضابطاً بالجيش المصري بسلاح الإشارة قال إنه كوَّن جمعية إجرامية وتوصَّل بواسطة صديقه عمر حسين إلى التعرف بحسين توفيق ووجد فيه ضالته المنشودة استهتاراً وجنوحاً للجريمة، فاستغل الفرصة ووجَّه حسين توفيق وجماعته وجهة جديدة لم يكونوا طرقوها بعد وهي قتل المصريين. وعرض عليهم في لباقة فكرة قتل النحاس باشا. وكان في أثناء ارتكاب الحادث ينتظر زملاءه في سيارة قريباً من متحف الشمع، وقال إن المتهم كان حريصاً فلم يساهم في هذه الجرائم مساهمة فعَّالة وكفاه بأن دفع باغرار إلى جريمة ولا يهمه بعد ذلك أن يصيبهم مكروه طالما هو سليم أمين. فهو شخص من بين صفاته المكر، والحنق والإغواء ومظهره يوحي بالثقة وهو قوي الشخصية حتى ليحمل المرء على الوثوق به. وقد جاء اسمه في التحقيق على لسان محمد إبراهيم كامل إذ ذكر أن حسين توفيق تصادق مع شخص جديد اسمه الحاج وآخر اسمه عزت، وقال أنه قد اشترك معه في حادث الشروع في قتل النحاس باشا يوم 6 كانون الأول/ديسمبر، ودلَّل على ذلك بأن حسين توفيق ذكر وصفاً دقيقاً لغرفة أنور. والأثاث التي بها وتأيد ذلك بمعاينة منزل أنور وكذلك اعترف عليه عمر حسين أبو علي ومحمد علي خليفة والجوهري ويحيي مراد، وخميس وقد قال الأخير – خميس – أنه عرف أنور السادات من محمود مراد".

وبدأ أنور حبيب في مناقشة اعترافات حسين توفيق على أنور السادات ثم عدوله عنها، بما يوحي بأن وكيل النيابة كان أقرب إلى الدفاع عن السادات.

وبصدد الدفاع عن المتهم أنور السادات – نقلاً عن محاضر جلسات المحاكمة – قال الدكتور زهير جرانة: "هذا اليوم كان ينتظره السادات من زمن

وآن له أن يتكلم بلسان محاميه ولطالما رجا وتمنى أن تتاح له مثل هذه الفرصة أثناء التحقيق ليسمح له بالكلام – رجا أن تتاح له الفرصة للإفضاء بما يجيش في صدره في حضور محاميه فأبى عليه المحقق وآثر أنور السادات إزاء هذا التصرف الذي أدرك فطرته السليمة لا بما سنه القانون لأنه ليس رجل قانون، رأى أو أدرك أنه تصرف جائر آثر أن يطوي صدره على ما يعرف وآثر أن يتقدم بأدلة براءته في ساحة القضاء لا أمام المحقق الذي لمس منه الخصومة ظاهرة سافرة. آثر أن يكون ظهور براءته على الملأ وفي وضح النهار لا في جنح الظلام الذي أسدلته النيابة على التحقيق الطويل.

ومن الخير في هذه القضية التي تشعبت فيها المسالك وتضخم ملفها من غير مقتضى أن نفصل الطريق الذي ساد فيه التحقيق والجو الذي أحاطه والتيارات التي تدافعت فيه حتى نكوِّن بذلك فكرة سليمة صحيحة. والقضية عندما تنظر إليها يبدو وكأنها مسرح يبرز فيه ثلاثة أشخاص أو ثلاث شخصيات: الشخصية الأولى هي شخصية حسين توفيق شخصية ذهنية جمعت بين الشذوذ والعبقرية، والشخصية الثانية هي شخصية أنور السادات، شخصية جندي ميدان لا يعرف اللّف ولا الدوران، رجل يجادل بالحقيقة ويكاشف الكل بما يثلج به صدره، وهي بعد شخصية معتدَّة بنفسها لا تقبل أن يلعب بها فإذا ما استشعرت الظلم صرخت وطلبت في أن يحقق الأمر بشدة وفي غير مجاملة، وقد قاسى أنور السادات من جراء هذه الشخصية ما قاسى وقد تلوَّن التحقيق بألوان من آثار هذه الشخصية.

أما الشخصية الثالثة فهي شخصية المحقق ولقد طغت هي الأخرى على التحقيق فلم يعد الأمر أمر محقق يحاول الوصول إلى الحقيقة ويجلوها من طريقها الصحيح وأن يدخل البيوت من أبوابها، ولكنه وجد في هذا التحقيق الذي يتلفت إليه الناس سُلَّماً رغب أن يصل منه إلى الشهرة وظن أن الشهرة هي أن يسوق أمامكم عدداً من الشبان وفاته أن هذه المسائل العامة إذا دخلتها المصالح الخاصة الفردية لا تستقيم الأمور فلم يعد المحقق الذي يعمل بروح القانون ويعمل على تطبيقه في حدوده ولكن تملكته روح شرهة للاتهام".

ويقول د. جرانة:

"الواقع ان المحقق لم يقتنع بأن يسوق حوالي الثلاثين من الشبان ويلقي بهم في السجون عامين كاملين، وليت هذا كان بوجه الحق وحده. أقول أنه لم يقتنع بهذا بل كان يريد أن يصل إلى اتهام من هم أكبر من هؤلاء مقاماً. لقد ظن المحقق أن هذا هو أدلة القوة في القضية وما هي إلا أدلة الضعف".

ويشير د. جرانة إلى تلغراف أرسله أنور السادات يقول فيه:

"إن الأستاذ القاويش يحقق في القضية التي أنا على ذمتها وأنه يتبع أساليب نازية في التحقيق".

ويشير ايضاً إلى ما ذكره عزيز المصري من أنه يعرف أنور السادات وأنه ليس من الناس الذين يميلون إلى الإرهاب وإلى شهادة إمام إبراهيم – مسؤول القسم السياسي – التي جاء فيها أن أنور السادات صدره يتأجّج ببغض الإنجليز وإعلاء شأن الوطن وهذه اعتبارات قومية تولد مع كل مواطن صحيح.

"وأخيراً لا أكون مجافياً ومجاوزاً حدود الحق إذا وصفت هذا اللون من التحقيق بانه عبث كان يجب على النيابة أن تتنزه عنه. والواقع أن عزاءنا الوحيد هو وجودنا بين يديكم وأملنا هو أن العدالة التي أخطأتنا في الأصل ستنزل علينا بكلمة عادلة وأن أمين عثمان باشا إن شاء الله أن يضيع مصالح البلاد في حياته فلا تدعوه يفوت على البلاد فرص الاستفادة من شبابها بعد مماته – فردوا إلى أنور السادات حريته حتى يستطيع أن يخدم وطنه كجندي يدافع عن بلاده".

ومن مرافعة الأستاذ محمود عبد المجيد المحامي عن أنور السادات ننقل من محضر الجلسة تلك الكلمة:

"لقد اعتقل أنور السادات على ذمة لجنة تحت سيطرة الإنجليز لا سلطان للحاكم العسكري عليها، وبذلك أصبح لأنور السادات ملف عند البوليس السياسي فكلما يحصل حادثة لا بد أن يدخله البوليس السياسي فيها، فالبوليس السياسي هو الذي أوعز باتهام أنور في حادثة أمين عثمان وحادث النحاس باشا، وقد سمعنا حسين توفيق يقول أنه يتهم أشخاصاً إرضاء لرغبة النيابة والبوليس".

"أنور السادات اعتقل طول مدة الحرب رغم أن التحقيق أثبت براءته. وفي أيام المعتقل وهي طويلة ومريرة أطلق عليه لقب الحاج قبل هروبه من المعتقل، وقال إمام بك أنه يوجد ضباط كثيرون يطلق عليهم هذا اللقب وعندما هرب لم يكن للمعتقلات قانون يعاقب على الهرب وخير رأي إذن أن لقب الحاج لم يكن هو مفتاح القضية بالنسبة لأنور السادات. لقد اعتقل أنور السادات مدة طويلة وشرد خلال الحرب ولذلك أرجو عندما تقضون ببراءته أن تقرروا أنه كان ضحية".

وحيث إن المتهم أنكر أيضاً ما نسبه له بعض المتهمين من وقائع متصلة بالجمعية وأغراضها وخاصة استئجاره السيارة يوم حادث النحاس باشا وانتظاره بها بجوار متحف الشمع، كما نفى واقعة استحضاره قنابل ومسدسين من منزل عبد الوهاب طلعت باشا وواقعة اتفاقه على قتل أمين عثمان باشا ثم واقعة مرافقته للمتهم مصطفى كمال حبيشة للمعالجة من الجرح الناري الذي قيل أنه أصابه في أصبع يده من مسدس كان معه، وأنكر أخيراً الورقة التي قرر مامور سجن الأجانب أنه ضبطها بملابسه يوم 13 شباط/فبراير 1946 وقرر أنها ليست بخطه ولا يعرف سبباً عنها وأنها اصطنعت للكيد له، وقرر أخيراً أن جميع التهم التي نسبت له قد لفقها رجال البوليس السياسي ضده لأسباب عدة منها الطموح الشخصي للترقية، وما لحق رجال هذا القسم بصفة خاصة من تأنيب بسبب هربه من الاعتقال وعدم تمكُّنهم من الاهتداء إلى مكان اختفائه وضبطه حتى أظهر نفسه بعد رفع الأحكام العرفية وإنهاء الاعتقالات والإفراج عن المعتقلين وما تولد عن ذلك من رغبة في الكيد له والنيل منه، والعمل على التأثير على بعض المتهمين لإشراكه في كثير من التهم الموجهة إليهم واستجابة بعضهم لهذه الرغبة الملحة ثم عدولهم عن اتهامه بعد زواله الأسباب التي كانوا واقعين تحت تأثيرها".

أما عن "براءة أنور السادات" في هذه القضية، نكر في الحيثيات ما يلي:

"ترى المحكمة من قبل استعراض الأوراق واستظهار ما تقدمت به النيابة من أدلة وما دفع به المتهم ما وُجِّه إليه من اتهام وما بوشر فيها من تحقيقات بمعرفة النيابة أو أمام المحكمة أن تقرر أن للمحكمة كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي مصدر في الدعوى تراه جديراً بالتصديق ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بقول متهم آخر ما دامت قد اقتنعت بصحة ذلك.

إن أمر تقدير كفاية الدليل متروك لضمير ووجدان القاضي وأنه لا محل إذن لما ذهب إليه الدفاع من وجوب عدم التعويل على هذه الاعترافات أو الأخذ بها لا بسبب إلا لأنها صادرة من متهم على آخر وأن العبرة إذن هي في بحث وتمحيص هذا الاعتراف كدليل مقدم في الدعوى وتقدير كفايته وقوته في الإثبات".

وتستمر حيثيات الحكم في التدليل على براءة المتهم مما نسب إليه ثم تقضي ببراءة أنور السادات".

حكم المحكمة

نذكر هنا بعض من نصوص الحيثيات تحت عنوان "**ظروف وملابسات القضية**":

"لقد حكمت المحكمة وفقاً لاعتبارات سياسية هامة أهمها حادث 4 شباط/ فبراير 1942، حملات الاستنكار من هذا الحادث والمسؤولين عنه، وتحمل صفحات عديدة من حيثيات الحكم بنصوص ما قدمه الدفاع من قصاصات صحف تحمل هذا المعني، بالإضافة إلى الباعث على جنايتي القتل والشروع فيه". **ظروف الرأفة في تقدير العقوبة:**

1- المتهم الأول: حسين توفيق أحمد

قام بالنسبة لهذا المتهم عدة عوامل تناولها الدفاع:

أولاً: حالته العقلية: وهذه تناولها الأطباء الفنيون وخرجوا إلى النتيجة السابق

بيانها والتي أخذت بها المحكمة وهي أن مسؤولية هذا المتهم جزئية ورأت المحكمة أن هذا العامل لا يرفع المسؤولية إطلاقاً بل ينظر إليه كعامل من عوامل التخفيف.

ثانياً: سن المتهم: ولد هذا المتهم في 27 كانون الأول/ديسمبر 1925، أي أنه في أول دور من أدوار الشباب الذي لا يكمل فيه الإدراك ولا التقدير.

ثالثاً: عوامل الاستفزاز: تلك العوامل التي أحاطت بحادث 4 شباط/فبراير 1942 مما سبق بيانه وإثبات بعض فقرات مما نشر عنه وإثارة هذا النشر جواً من النفور في بعض النفوس وخصوصاً لمثل المتهم في حداثة سنه ونفسه الثائرة التي تستفزها مثل هذه الحملات، في وقت كان فيه الجو مكفهراً والأعصاب متوترة، ذاك الجو الذي أبرزته هذه القضية والذي كان له أثره حتى على ممثل النيابة في مرافعته، مما قال عنه النائب العام في بيانه الذي ألقاه بجلسة 11 نيسان/أبريل سنة 1948 بحق (أنها أثر عرض لجو القضية).

رابعاً: أنه لا يرجى من مثل هذا المتهم أن يزن ويقدر عوامل الاستفزاز بل أنه قرأها ورعاها على أنها حقيقة مسلم بها وأنها تعتبر خيانة كبرى موجهة نحو البلاد في شخص ملكنا – وغير ظاهر أمامه أن حكومة النحاس باشا جاءت على ألسنة الرماح الإنجليزية – وظاهر من عبارات نشرت صلة أمين باشا عثمان بالسفارة البريطانية وعلاقته بالبريطانيين مما يقوي الشبهة نحوه بأنه كانت له يد في هذا الأمر – يضاف إلى ذلك عوامل التحدي التي كان يبرزها أمين عثمان باشا في خطبه وأحاديثه ومنها ما يصل إلى التساقط أمام أكبر رأي في البلاد.

أما ما ورد في دفاع المدعي بالحق المدني عن أمين عثمان باشا وسياسته قبل الإنجليز فإن هذا لم يكن محل بحث المتهمين ولا تحت نظرهم حتى يزنوا الأمور إلى هذا الحد ويقدروها هذا التقدير ويهضموها على هذا النحو من أن سياسة التفاهم التي درج عليها يشاركه فيها آخرون، بل كانوا أمام الجو الذي انتزع عواطفهم وملأ عليهم إحساسهم إلى قبيل ارتكاب الجريمة.

خامساً: أما من جهة الإنجليز فإن تاريخ عدوانهم القديم ماثل للعيون ووعودهم التي أخلفوها عن تحقيق استقلال البلاد عديدة – ثم جاءت الحرب وبؤسها وما قاسته البلاد من وطأتها وما أعقب ذلك من حادث 4 شباط/فبراير– كل هذا لا

يتطلب المزيد من الاستفزاز نحوهم – فالعداء قديم والنفور منهم ملأ النفوس – وما إن انقشعت غياهب الحرب ولاحت بوادر السلم حتى أخذت البلاد تترقب مصيرها منادية بالجلاء – وكل زعيم ينادي بالمقاومة ويشجع على النضال وانتشرت عدوى التدريب على السلاح والاستعداد لليوم المشهود – وهو يوم النضال – وكانت قد أعلنت مبادئ حريات الشعوب ولكن الشباب كان يرى البلاد وهي محتلة يجوبها البريطانيون من كل مكان مما عبر عنه أحد المتهمين "محمود يحيي مراد" في ليلة الاعتداء على (ملنر) بقوله "السماء بتاعتنا والقمر بتاعنا وتتمتع به العيون الزرق".

كل هذه العوامل كان لها أثر هام في تفكير المتهمين في الخلاص – وتلك المقالات المثيرة لم يكن قد جفَّ مدادها بل لا زال يرن صداها قبيل حادث أمين عثمان باشا فازاغت بصيرتهم والهبت أفئدتهم وأثارت نفوسهم وأدارت عقولهم وساقهم تفكيرهم إلى أنه لا خلاص إلا بالقوة فرفعوا السلاح وقاموا بالاعتداء.

2 – عن باقي المتهمين:

واضح من التحقيقات أن المتهم الأول كان هو المسيطر على الجمعية – والمحرك لها – فقد ورد في التحقيقات عن ذلك ما يأتي:

- **أولاً:** اعترف حسين توفيق أنه هو نفسه صاحب الفكرة في أول تكوين الجمعية التي اشترك فيها المتهمون، وبدأت بغرض الحصول على السلاح من الإنجليز، ثم في عامي 1943، 1944 تجددت الفكرة وتطورت إلى قتل الإنجليز ومن يتعاون معهم، وأنه بعد تكوين شعبة محمود يحيى مراد أصبح هو بلا شعبة لأنه كان يعتبر مشرفاً على جميع الشعب وأنه صاحب فكرة اختيار الضحايا (النحاس، وأمين عثمان)، وأن الجماعة كانت تطيع أمره ثم كانت اعترافات المتهمين مؤيدة لهذه الأقوال.

- **ثانياً:** أنه هو الذي كان يقوم بتنفيذ هذه الجرائم واعترف بنفسه: "أنه عندما عزم على ارتكاب حادث النحاس لم يقل أحد عنك "فضلاً عن ميله الغريزي للشر، وعقده النفسية.

ثالثاً: كان الدور الذي قام به المتهمون الخمسة الذين اشتركوا مع حسين توفيق في جناية قتل أمين عثمان دوراً متواضعاً، اقتصر على المراقبة، فبالنسبة لمحجوب وخميس كان تواجدهم في نادي الرابطة، وكان على الآخرين الوقوف في أماكن متفرقة للمراقبة، ومع هذا لم يتقدم أحدهم بفعل مادي، بل انفرد حسين توفيق بكل العبء وبكل المهمة حتى في هربه لم يتقدم أحدهم لمناصرته.

رابعاً: عوامل الاستفزاز السابق الحديث عنها.

- خامساً: سن المتهمين الصغير.

- سادساً: أن خمسة من المتهمين تربطهم صلة قرابة وثيقة، والمصاب مصاب عائلة واحدة تلك كانت الأعذار المخففة والتي خرجت الأحكام على هذا النحو رغم ثبوت الاتهام حيث خلصت المحكمة مما سبق جميعه إلى أن هنالك عوامل لها قوتها وظروف لها تقديرها هي التي خدَّرت أعصاب المتهمين وأضعفت إرادتهم وأوهنت مقاومتهم وهم في هذه السن المبكرة التي تقرب من دور الحداثة وكانت عوامل الاستفزاز بالغة الإعلان مثيرة للوجدان، مما لم ير المتهمون دونها حائلاً أو منها واقياً.

أثر هرب المتهم حسين توفيق أحمد على الحكم

في جلسة 10 حزيران/يونيو سنة 1948، أخطرت المحكمة إبان الجلسة بهرب المتهم الأول حسين توفيق أحمد في اليوم السابق، وكانت النيابة قد أذنت بخروجه للتردد على أحد الأطباء فاستدرج المتهم الضابطَ المكلَّف بحراسته إلى منزل والده بمصر الجديدة، ومن هناك تمكن المتهم من الهرب. أثرّ حادث هروب حسين توفيق مرة أخرى على مركزه حيث إن المتهم ودفاعه كانا قد استنفدا قبل ذلك جميع أوجه الدفاع ولم يرد في الإجراءات بعد ذلك أي قول أو دفع له مؤثر على مركز هذا المتهم بل كان كل من يتناوله الدفاع بعده عن المتهمين الآخرين يعرج بالعطف على الآخرين.

وقد أجمع الشراع على أنه وقد انتهت النيابة والمدعي بالحق المدني من

طلباتهم ولم يعطفوا بقول بعد ذلك فإن الحكم يعتبر صورياً بالنسبة للمتهم إذ أن المتهم يكون بذلك هو آخر من تكلم.

وقد أشار الشرّاع إلى أنه ليس من الضروري أن يتكلم المتهم أو الدفاع فعلاً بل يكفي أنه ترك لهما هذا الخيار في التعقيب - وأن هذه القاعدة وهي (أن المتهم هو آخر من تكلم) لا تهيمن إلا على صلة المتهم بالمدعي العام والمدعي المدني ولا تمتد إلى الصلة بباقي المتهمين والمدافعين عنهم.

وبذلك ليس للمتهم الذي قام محاميه بالدفاع أولاً أن يتمسك بأحقيته في الكلمة عقب دفاع المتهم الآخر طالما أن المدعي العام لم يعقب بعد.

وعلى كل حال فقد استمرت محاكمة المتهمين برغم هروب حسين توفيق وتابعها الرأي العام، وعندما انتهت المحكمة من دراسة القضية أصدرت أحكامها في 24 تموز/يوليو **1948**.

نص الحكم في القضية 1129 لسنة 1946 عابدين (202 كلي 1946)

وبعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر، صدر الحكم وتلي علناً بجلسة يوم السبت 24 تموز/يوليو 1948 الموافق 17 رمضان 1367، وصدر الحكم من محكمة جنايات مصر- باب الخلق بالقاهرة، وكانت هيئة المحكمة مشكّلة من رئيس المحكمة عبد اللطيف محمد بك، والمستشارين محمد صادق حمدي بك، وإبراهيم خليل بك) بمحكمة استئناف مصر. ومثل الإدعاء الأستاذ حسن أنور حبيب وكيل النيابة، وسكرتارية محمد أحمد الجمال كاتب المحكمة.

حكمت المحكمة حضورياً:

أولاً: بمعاقبة المتهم الأول "حسين توفيق أحمد" بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

ثانياً: بمعاقبة كل من المتهمين محمود يحيى مراد، محمود محمد الجوهري، عمر حسين أبو علي، والسيد عبد العزيز خميس بالسجن لمدة خمس سنوات،

وببراءة المتهم محمود يحيى مراد من تهمة الشروع في سرقة المسدس.
ثالثاً: بمعاقبة محجوب علي محجوب، ومدحت حسين فخري، وسعيد توفيق أحمد، وأحمد وسيم خالد، ومصطفى علي كمال حبيشة بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وببراءة كل من مدحت حسين فخري، وسعيد توفيق أحمد، من تهمة الشروع في سرقة المسدس، وببراءة مصطفى حبيشة من تهمة الاشتراك في الشروع في قتل محمد محمود الشلقاني.
رابعاً: بمعاقبة المتهم محمد محمود كريم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن تهمة الاتفاق الجنائي باعتبارهما تهمة واحدة، وببراءته من تهمة الاشتراك في قتل أمين عثمان، والاشتراك في الشروع في قتل رفعة النحاس، ومن جناية الشروع في القتل التي تلت كلاً منهما.
خامساً: بمعاقبة كل من المتهمين محمد علي خليفة ومحمد عبد الفتاح الشافعي بالحبس مع الشغل لمدة سنة.
سادساً: بمعاقبة المتهم أحمد خيري عباس بالحبس مع الشغل لمدة شهر عن تهمة التعدي وبراءته من تهمة الاتفاق الجنائي.
سابعاً: براءة باقي المتهمين وهم محمد أنور السادات، ومحمد إبراهيم كامل، وسعد الدين كامل، ونجيب حسين فخري، وعباس محمود الرشدي، وعلي عزيز دياب، وأحمد محمد خليل الحلواني، وكامل إبراهيم الواحي، وعبد الهادي محمد مسعود، وجول أسود نعيم، وأنور جرجس، مما أسند إلى كلٍّ منهم والإفراج عنهم ما لم يكونوا محبوسين لسبب آخر.
ثامناً: بإلزام كل من المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والحادي عشر: حسين توفيق أحمد، ومحمود يحيى مراد، ومحمود أحمد الجوهري، وعمر حسين أبو علي، والسيد عبد العزيز خميس، ومحجوب علي محجوب، ومحمد محمود كريم متضامنين بأن يدفعوا لرفعة النحاس باشا بصفته وصياً على القاصر السيدة عائشة أمين عثمان مبلغ خمسة آلاف جنيه، وبإلزامهم أيضاً بأن يدفعوا مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى السيدة كاترين أرملة أمين عثمان، مع إلزامهم متضامنين بالمصاريف وعشرين جنيهاً أتعاباً للمحاماة عن كل من الطلبين، ورفض الدعوتين المدنيتين قبل المتهمين محمد أنور

السادات، ومحمد إبراهيم كامل، وسعد الدين كامل، ونجيب حسين فخري.

وبإلزام كل من المتهمين أحمد وسيم خالد، ومصطفى علي كمال حبيشة متضامنين بأن يدفعا إلى المدعي بالحق المدني محمد ممدوح الشلقاني مبلغ 500 جنيهاً (خمسمائة جنيه) والمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش أتعاباً للمحاماة، ورفض الدعوى المدنية قبل كل من الأستاذ محمد خالد، وعلي كمال حبيشة.

* * *

ومما سبق يتضح للقارئ أن حادث اغتيال أمين عثمان حادثاً سياسياً بالدرجة الأولى، فقد ذهب أمين عثمان ضحية معتقداته السياسية التي أفصح عنها أكثر من مرة صراحة ونالت سخط الكثيرين، وقد وطد أمين عثمان علاقته بالإنجليز وساند بقائهم في مصر لدرجة أنه قبيل اغتياله بساعات كان في ضيافة اللورد كيلرن المندوب السامي البريطا ني. غير أن سياسته لم تؤثر على المغالاة في المطالب والأطماع الوطنية، فقد حاول التوفيق بين حقوق مصر في الاستقلال ومركز إنجلترا في الشرق الأوسط، مما أوقعه في خلاف سياسي مع كثير من الزعماء السياسيين في عصره، لذلك اتهمه البعض بالخيانة.

وثائق

خطاب مصطفى باشا نحاس

(٢١٦)

- خطـــاب حضرة صاحب الدولة الرئيس -
- مصطفى النحاس باشا -

ياصاحب السعادة

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذي عهد به من جلالة الملك بما له من الحقين الدستوريه ولكن مقدورا ان الاسباب التي قبلت عليه هذه المهمة هو انه لا المعاهدة البريطانيه الحديثه ولا مركز حكومة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل في شئون مصر الداخليه وبخاصـــة في تأليف الوزارات او تغييرها

وأني آمل ياصاحب السعادة ان تتفضلوا بتأييد ماينتمس خطابي هذا من السفير البريطاني وبذلا تتوطـــد صـــلات المودة والاحترام المتبادلين وفقـــا لنصوص المعاهدة .

وتفضلوا ياصاحب السعادة بقبول فائق احترامي .
٩ فبراير سنة ١٩٤٢

- رد سعادة السير مايلز لامبســـون -

ياصاحب الدولة الرئيس

لي الشرف أن أؤيد وبهذا التشريف الذي عبر عنها خطاب دولتكم المرسـل لكم بتاريخ اليوم بأن أؤكد لدولتكم ان سياسة الحكومة البريطانيه تابعة صدق تحقيق التعاون بأخلاص مع حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وان حليفته في تنفيذ المعاهدة البريطانيه المصريه من غير ان تتدخل بشئون مصر الداخليه ولا تبغي تأليف الحكومات او تغييرها .

وأنني لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لدولتكم فائق احترامي .
٩ فبراير سنة ١٩٤٢

وذكر النحاس باشا أن السراي أبدت ارتياحها لذلك على ان يرسل الرد الى السراي بمجرد وصوله وفعلا أرسل وأشاد به وقرئه والوصول الى حـــل هذا الرد تم تشكيل الوزارة يوم ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مـــن :-

رئيسا مصطفى النحاس باشا للرياسة ولوزارة الداخليه والخارجيه - و " عثمان محرم " باشا لوزارة الاشغال العموميه - و " مكرم عبيد باشا " لوزارة الماليـــه

(٢١٣)

واحمد نجيب الهلالي بك " لوزارة المعارف العمومية — و " احمد حمدي سيف النصر باشا " لوزارة الدفاع الوطني — " عبد السلام فهمي جمعه باشا " لوزارة الزراعة و " علي زكي العرابي باشا " لوزارة المواصلات — والاستاذ محمد صبري ابو علم " لوزارة العدل — والاستاذ عبد الفتاح الطويل " لوزارة الصحة العمومية — و " علي حسون باشا " لوزارة الاوقاف — و " كامل صدقي بك " لوزارة التجارة والصناعة .

ثم استرسل سؤال الدفاع للنحاس باشا والان سأذكره رداً على ذلك انه لم يقبل تشكيل وزارة توميه (لعدم التجانس " والسفينة تغرق " — وأنه لم ير انه كان من الانسب في تقديره قبول تشكيل وزارة توميه)

وأجاب على سؤال عما اذا كان (من الممكن ان يتشدد السفير في طلب تكليف رئيسه بتشكيل الوزارة دون علم منه — أجاب بأنه يجزم انه لم يتدخل به لا مباشرة ولا بالواسطة في هذا الامر .

وعلى سؤاله اخيراً بأنه (طبعاً مع نشر شروط تشكيل وزارته لان بها مساساً وانه لم يعرف تفاصيلها الا بعد اطلاعه وتوقيعه على . بانة العرش من أي مساس) (ص ١١ سطر ٧) من محاضر الجلسة

وفي الجلسة التالية يوم ٣ ديسمبر سنة ٤٧ ا سئل النحاس باشا عن عدة امور وعن تصريحات الوزارة اثناء حكمه — وأجاب النحاس باشا على بعض الاسئلة باستحالة ان يكون لدى " مكرم " علم بالامر — وقال باحتمال تعرض هو بالجليزي يدعى " بيجر فلور " وبجواز مقابلته في فندق " وشنر بلاس " بالاقصر ونفى نشر جريدة الإيتلغ من أن (الدكتور زكي ميخائيل بشاره) " قريب مكرم بالمصاهرة هو الذي قدمه الى " بيجر فلور " وأنه تحدث معه في سياسته فيما لو اسندت اليه الوزارة) — وقال ان الحديث بينما تناول مواضيع اخرى اشغالا عن غير المعاهدة اذا كان هذا الشخص قد قابله ثم نفى سؤالا اخر عما اذا كان لم يتحدث معه عن سياسة وزارته المستقبلة — لانه ماكان يتصور انه سيرجع الى الوزارة)

ثم سئل عما اذا كان لم يعترض عليه في سنة ١٩٤٦ اثناء المفاوضات الاخيرة

(- ٢٠٤ -)

تأليف وزارة الثلاثين فأجاب باندفاع أولا – وأبدى الاسباب – ثم ابدى تساهلا وقال نختار بعض الاشخاص – وكان يرجو الله الا يتم هذا لانه سد عقيدته – وحمد الله أن لم يتم ولم يقع في هذه التجربة ثانية اسوأ – وأنه لا يحل السؤال بعد هذا في اي اعتبارات سنة ١٩٤٤ مثل اعتبارات سنة ١٩٤١

وسئل عن رابطة النهضة التي ألفها المرحوم امين عثمان باشا وما اذا كان ذلك برضاء الوفد فنفى ذلك وقال ان هذا انما حمل (برضائه دون لا برضاء الوفد) لأنهما جمعا اناسا متنوعين من احزاب مختلفة – وأجاب عن خطبة فيها امين باشا التي شبه العلاقة بين مصر وبريطانيا بالعلاقة بين الزوجين بسأن تفسر امين باشا فسر ذلك في خطبته هذه وكان ذلك سنة ١٩٤٠ وأنه موافق على هذه السياسة تمام الموافقة – ولم يشترك امين باشا في الحكم اولا وانما ادخله فيما بعد لشروف خاصة – وأنه يجوز انه كان يتوسط بينه وبين السفارة فسي الخلاف – وذكر النحاس باشا أن لا علم له بعقد رماورد في "النفس الطويل" من انهسه (انتهت مشاورات امر وعلى اثرها مباشرة طلب السفير مقابلة رئيس الديوان وأخبره ان النحاس باشا رفض تأليف وزارة توفيه وطلب السفير من رئيس الديوان ان يرفع أني نصيحة ان اسند الى النحاس باشا تأليف وزارة وفديه) وذكر النحاس باشا انه كان يفعل ذلك لكل من يقابله

ثم سئل عن مقابلة احد الانجليز في محطة قنا وقوله أنه (سعيد أن يسافر الرجل الذي سيسند اليه الحكم قريبا)

فأجاب أن "الناس كلها تقول – واللغة الانجليزية لا أعرفها ولا افهمها"

ثم سئل عن علاقة تعيين امين عثمان باشا وزيرا للمالية وتعيين مستر "باكستر" مستشارا للشئون المالية وعما اذا كانا حصلا في وقت واحد – فأجاب انه لا علاقة بينهما ولا يذكر ما أذا كان التعيين في وقت واحد ام لا .

وفي نهاية سؤال رئيسه سئل (عما اذا كان يعرف الدروس الخاصة التي دعت الى ادخال امين باشا الوزارة)

فأجاب انه لا يذكر ذلك بالضبط الان (ص ٧٠ – ١٢ من محضر الجلسة)

(٢٦٥)

ـ الشهـــــود الـذين سمعـــــوا عن هذا الحادث ـ

وقد تقدم الدفاع بطلب سماع ١٧ شاهداً عن هذا الحادث وقد نزل الدفاع على رأى المحكمة مكتفيا بسماع ستة شهود ثم حسب ترتيب سماع اقوالهم سعادة محمد زكى على باشا ورتبة على ماهر باشا ـ وسعادة حافظ رمضان باشا ـ وسعادة بهى الدين بركات باشا ـ ودولة حسين سرى باشا ـ ومعالى محمد حسين هيكل باشا .

١ ـ سعادة محمد زكى على باشا :ـ سمعت اقواله بجلسة ١١ يناير سنة ١٩٤٨ وقرر ألا علم له بهذا الحادث وأنه سمع به تلك الليلة من محدثين هو احدهما كبير موظفى السراى الذى اتصل به تليفونيا حوالى الساعة ١ م وأخبره "أن السراى محوطة بالجيش البريطانى من عساكر ودبابات وقـــد جردوا الحرس من سلاحه ودخل سفير انجلترا وبعض الضباط وضبطوا قائـــد القوات البريطانيه ودخلـــوا الان عند "مولانا" ولا يدرى ماذا يحيق بهـــم الان ومصيرنا فى يد القدر ورأى اختياره ليكون على علم "

ثم عقب الشاهد أنه تأثر كثيرا وعلم ان السبب هو تنفيذ تهديد الحكومـــة البريطانيه وطلب تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة .

فسعى للاتصال بالنحاس باشا حتى علم انه فى منزله "احمد بك حسنين" واتصل به وأخبره بما علمه فأجابه "أنه لا يستطيع ان يفعل شيئا وأنه كان ينتظر الزعماء الحاضرين وقت اخذ رأيهم ألى خطورة التهديد البريطانى ولم يوافقه غير زيور باشا ووقف هو فى صف والباقون فى صف آخر الى اخر ما حصل "

ولما احاطه زكى باشا "أن المسألة فى غاية الخروج" وأن مصير البلاد فى كف القدر والمسألة مرتبطة بشخصه ورجاه ان يعمل شيئا لان هذا هـــو الوقت الذى تظهر فيه وطنيته "أجابه أنه ليس فى استطاعته ان يفعل شيئا الان قائلا "سيبنى ارتاح" وانتهى الحديث على ذلك ـ وغاية ما يخلص مما وجه الى سعادته من اسئلة ـ انه يقرر وهو مرتاح الضمير دون ان يلزم ببيان اى تفصيل ان امين باشا كان يعلم أن النحاس باشا او الوفد يجب ان يعود الى الحكم وأنه يعلم ان امين باشا كان متصلا بالسفارة بشأن تولى الوفـــد

الحكم بالذات دون ان يجزم بالصفة التي كان يعمل بها امين باشا عثمان ولا ما اذا كان مدفوعا لهذه الفكرة بأي دافع - وأنه سيحسن أن يعمل حد للتفاوض بين الوفد والسراي لما تعرجت الحالة بينهما وندب يطلب سعيد باشا ابو علم ويوسف الجندي بهذا الصدد (ص ١٤٩ من محضر الجلسة)

٢ - رفعة على ماهر باشا

وعقب ذلك وفي نفس الجلسة سمعت شهادة رفعة على ماهر باشا وتناول في شهادته المرحوم امين عثمان باشا قائلا انه احيل الى المعاش في أول اوتوبر جلسة لمجلس وزارته) من وكالة وزارة المالية وذلك لاسباب كثيرة يعرفها يتذكرها فيما يأتي :-

اولا - ماعلق في نفسه من مفاوضات سنة ١٩٣٦ من اشياء لم تكن مستريحة لامين عثمان باشا .

ثانيا لانه لما كان وكيلا لوزارة المالية كان يخشاه بعض الوزراء لصلته بالسفارة

ثالثا - أن مذهبه هو في الحكم ان يفوض الوزير التوجيه السياسي وأن عماد العمل في الوزارة هو الوكيل وكان امين باشا يعمل قليلا جدا في وزارة المالية وكل مشاغله خارج عنها وكان لديه علم بتأخر الكثير من الدوسيهات بالمئات"

لهذه الاسباب رأى احالته الى المعاش واتصل فورا بمحافظ البنك الاهلي وكان عندهم كراسي شاغرة في مجلس الادارة - وطلب الى المحافظ ان يعينه في احداها وفعلا قبل ذلك بسرور - وأنه بعد احالته الى المعاش زاره السفير قائلا له اتعتقد ان تعتمد على امين باشا في المسائل الصغيرة ان يتقلها اليه وبالعكس من السفارة لمفاتحة السفير انه غير منتظر الاستفادة من هذه المنفعة لانه احيل الى المعاش وما كان قد تناول هذا النبأ الى علم السفير - وتضمن اقوال رفعته أن هذا كان بدء سوء العلاقات بينه وبين السفير

ويخلص من مناقشة الدفاع له ان مشاغل امين باشا الخارجية كانت الوساطة بين الوزارة والسفارة وشرح ما قام بذلك منه مما لا يشرف امين عثمان باشا عن مفاوضات

-(١٠٧)-

سنة ١٩٢٦ انه كان أن ذاك في رياسة الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ومهد لهذه المفاوضة بإزالة جميع العقبات التي تحولها دون اتمام ونشأ عنها ازالة اثر مايشبه الانذار من انه في حالة فشل المفاوضات يسترد ون كامل حريتهم — " ثم توفي المغفور له جلالة الملك فؤاد " اثناء المفاوضات التمهيدية — ولحذق اقراط الانجليز في الطلبات فاستدعى السفير وسأله عما اذا كان رافبا حقيقة في الوصول الى حل للقضية فاجاب بالنفي وعزا التشدد في الى أن ماكشفهم عليه أمين عثمان من ان النحاس باشا يساوم كثيرا ويريد دائما ان ينقص ٠٫٥٠ ٪ فتحتم امين باشا ان يضاعفوا في الطلبات بجعلها ٠٫٢٠٠ ٪ حتى اذا كانزلت تقل الى ٠٫١٠٠ ٪ فعملوا بهذه النصيحة

ثم اشار الى اوجه الخلاف مع السفارة من شئون الحرب والاعتقالات وأنه طلب دخول مصر الحرب عند اعلان المانيا الحرب وعند دخول ايطاليا الحرب وأليس اشارته في خطبته في مجلس الشيوخ قبل استقالته بأن الانجليز لجأوا الى اساليب استعمارية عتيقة ٠—

ثم ماتبع ذلك من اعتقاله اثناء وزارة النحاس باشا (ص ٤٥٣ — ٤٦٤ محضر الجلسة)

وفي اليوم التالي (جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٨) تناول حادث ٤ فبراير بما لا يخرج عما سبق ايضاحه معللا بأن صيغة الانذار فيها اعتداء على الشرف الوطني وايذاء للكرامة الوطنية — ثم أشار الى الحادث بانه لابد اشترك في تدبيره بعض المصريين وأن الذي دبّر ذلك من الجانب المصري هو المرحوم امين عثمان باشا الذي كان في مقدوره ان يتصل بخصومه واضدقائه — وكان يشتغل بكل مواهبه وقوته لبلوغ غايته وهي ان يصبح وزيرا — ولو اطال الله في عمره لطمع الى كرسي الرياسة وكان مستر " بيد " يشير اليه بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل ٠

وأنه بعد ان احاله دور الى المعاش سعى سعيا حثيثا للاتصال به — وزاره عدة مرات بالقصر الاخضر وكان يستعين بيسر احمد فائد لزيارته — وكانت مزوراته تفتح الطريق امام كل الراغبين في الحكم وأخبره مرة ان " سرور باشا " مرور عليه

(٢١٨)

وزارة العالية في نهاية وزارته واستشار السفير وكان في الاقتراح فأشار عليه بعدم القبول لان وزارة سري باشا في التداعي (Ie crublim) — ثم أبان رفعته في شهادته انه حصل اثناء مفاتشته عن توسين ميناء الاسكندريه ان ابرزت السفاره خطابا بتوقيع امين عثمان باشا باعتباره وكيلا للعالية فاعتبر بأن وكيل العالية لا يملك ان يقيد الحكومه

وتوقف رفعته عما اذا كان امين باشا يعمل لمصلحة الشخصيه والانجليز ام لمصلحة مصر — فأجاب انه يعمل لمصالحه الشخصيه ومصلحة الانجليز ولا يمكن القطع بأنه لا يراعي مصلحة مصر أذ ان الانجليز انفسهم يرون مصلحة مصر — وذكر ان عملية تبعية دين مصر بالقرير الوطني انما كانت خدمة للانجليز (ص ٤١٤ — ٤٨٠ محضر الجلسة) .

٣ — سعادة حافظ رمضان باشا

ثم سمعت شهادة حافظ رمضان باشا عقب ماسبق في نفس الجلسة (١٢ يناير) وكان له رأي خاص اعلنه في الاجتماع عقب سماع انذار يوم ٤ فبراير و انهم لم يحضروا لتشكيل حكومه وانما أتوا ليؤخذ رأيهم فيما يجب تقريره ازاء هذا الانذار ولذا لا يعتبرون حلا من تلك الحلول ولا يقبل اي حل مشروط عن تشكيل الحكومه لان هذا يعد خضوعا للتبليغ البريطاني مهما اختلفت اسبابه وأنه يجب الانسحاب من تشكيل حكومة حتى يسحب الانذار كما حدث سنة ١٩١١ — ولما وقر النحاس باشا ماعرف من حلول عادوا الى رأيه وأمضوا الاجتماع — (حتى زيور باشا الذي كان من رأيه الخضوع للتبليغ) — وأنه يؤكد ان النحاس باشا لم يحضر معهم نفس وقت واحد وخلص الى انه بعد ان رجع حسنين باشا قال ان اللورد سيحضر الساعة ٩ م ثم اختلى حسنين باشا بالنحاس باشا الذي مشى على الورقه — ثم قال انه لا يمكنه الجزم عن هذه الواقعة الاخيره وأنه بعد ماسبق تطلب اليهم حسنين باشا انه يمكنهم الانصراف من الترتيب في منازلهم — وبعد هذا بنحو ساعتين دعي لوجود السراي محاطة بالجنود وأحيط بتفصيل ماحصل وعتب على عدم قيام الحراس بواجبهم . قيل انه صدرت اليهم اوامر بعدم المقاومه

ولما سئل عن معرفته بأمين باشا اجاب بأنه (لا يعرف من اشكال امين عثمان

-٢٠٥-

باشا) دلة المدبر والمتفق فيها على الاقل دلة من كان في مكنته أن يحول دونه ولم يفعل

(ص ١٧٩ محضر الجلسة)

رابعا — أن النحاس باشا والمرحوم احمد زيور باشا كانا فريقا — وباقي الزعماء فريق اخر اجمعوا على تفادي الموقف بتشكيل وزارة توفيه فيما بعد الموقف الذي اتخذه سعادة حافظ رمضان باشا مفضلا الانسحاب عن تشكيل وزارة حتى يسحب الانذار — وقد أبى النحاس باشا هذا الحل وأصر على موقفه — وهذا الخلاف في الرأي يرجع الى الامور السياسية وتقدير السياسيين للموقف مما لا ترى المحكمة التعمق في مناقشته بل تركت حكم هذا لرجال السياسة وتقديرهم لتلك العوامل سيان منهم من اتخذ الموقف الايجابي ومن اتخذ الموقف السلبي .

خامسا — أن اساس النقد والتجريح الذي وجه الى رئاسة النحاس باشا والذي جاء وليد هذا الحادث هو تولي رئاسته الوزارة اثر هذه الحادثة وهذا الافتئات على حقوق العرش والبلاد مما سهم الجو نحو رئاسته خصوصا مع ما تجود في ذلك اليوم بينه وبين المرحوم احمد زيور باشا من عبارات ذاع معها أن وزارته — انما جاءت على أسنة حراب الانجليز — مما أزكى الحملات التي اثيرت حول هذا الموقف وما أعقبه (مما سيأتي بيانه من عوامل الاستفزاز)

سادسا — أن رئاسة النحاس باشا يدفع عن نفسه بأنه أبى قبول تشكيل الوزارة وما زيح وأطاح الا تلبية للعوامل التي اوردها في شهادته (وسيأتي أن أثبتت المحكمة في هذا الحكم خلاصة منها) وأنه بذل جهده لأزالة أثر هذا الحادث بما تم التداول عليه بين الدوائر السامية حوله وانتهى الى الخطابين اللذين تبودلا بينه وبين دار السفارة — وأرجائه تشكيل الوزارة حتى يتم هذا التبادل — وأنه فعلا وفق الى ذلك .

(٢٠٣)

ـ تعقيب المحكمة على حادث ٤ فبراير ـ

والذى تخلص اليه المحكمة من استعراض وقائع حادث ٤ فبراير ـ

أولا ـ أن فاروق الاول ـ ملك المصريين الاول ـ والجيش الاول ـ والجندى الاول الذى تعتمد عليه الامة وتعتز به فى الدفاع عن حدودها وتحدى السافر معها بكل شىء فى سبيل بلاده ،

ثانيا ـ أن احدا من الزعماء الذين سمعوا امام المحكمة لم يتهم ان النحاس باشا تواطأ فى تدبير حادث ٤ فبراير ـ وكل ماقيل عن امين عثمان باشا وصلته بالحادث هو مأورد فى اقوال رفعة على ماهر باشا من (أنه لا يستبعد قد دبّر ذلك الحادث من الجانب المصرى المرحوم امين عثمان باشا الذى كان فى مقدوره ان يشمل بخدوعه واحدا تلو الاخر على السواء وأنه كان يستغل بكل مواهبه ليلوغ كرسى الوزارة بل والرياسة (١ ٦٦) محضر الجلسة)

ثالثا ـ ورد فى اقوال الدفاع مايفيد ..ذا التواطؤ (ألا ماأسند الى امين عثمان باشا من باب الاستنتاج لصلته بالانجليز) أذ قال الدفاع ـ

١ ـ الاستاذ زكى عريبى

" أنه من شئون الشرف ان ..ذا الدفع (يقصد امين عثمان باشا) هو الذى خفى على قومه من الانجليز بالرأى النافذ لهذه الازمة ـ ذلك الرأى الذى نفذ به الى صدر وصدور بل الى صدر النحاس باشا دون ان يدرى "

ـ ثم تابع قائلا ـ

" أكان النحاس باشا على علم به ؟ اتركونى من ..ذا لأنى قلت أنه ليس لى به حاجة وأنا لا أحاسب النائب على مايظون الغيب فاتركونا من علمه او عدم علمه ولو أن هناك اقوالا وقرائن آخذ بعضها برقاب بعض بأنه يستحيل ألا ان يكون هذا الرجل العظيم قد وقف جانبه فى هذه الازمة للانجليز "

ثم عقب على ذلك من النحاس باشا بقوله ـ

" أن لتلك المغامرة مخاطرها فقد تنقلب وطنية النحاس باشا فورى كل اعتبار آخر ولكن فى تقدير أولئك الشياطين ان هذا لن يكون

لان النحاس باشا يشعر بتأثير ما يثيره الناس وهو بعد لا زالت
يحز الاهانة في نفسه طوال سنوات خمس ـ تدور الانجليز عدا
التصوير الواقعي للطبيعة البشرية فقالوا على بركة الله بل حتى
بركة الشيطان "

ثم اشار الى موقف امين باشا عثمان بأنه "ـ

"وترى نفوس المتهمين ان العامل الاول في هذا اليوم التعس
هو امين باشا عثمان وليس في نفوسهم فقط بين في صدور الناس
جميعا "

(ص ٩٣٦ و ٩٣٧ محضر الجلسة الاولى)

١١ وقال الاستاذ مصطفى الشوربجي بك :ـ

"أن حقائق ٤ فبراير لا زالت ماثلة بالرغم مما قيل بالجلسة
وبالرغم من كثرة ما نشر عن هذا الحادث فهل كان النحاس باشا
حقيقة يريد ان ينجي البلاد من العمالة او جرى وراء مصلحة
شخصية ؟ كل ذلك ما زال غامضا وان ذهاب الانجليز بنتيجة
المظاهرة الحربية لا يمكن ان يكون لمجرد الاتيان بالنحاس باشا
والا لفعلوا ذلك بلا ضجة أو جلبة "

(ص ٩٤٠ محضر الجلسة الاولى

٣ ـ وقال الاستاذ نجيب دوس بك :ـ
"لا تطلب منكم الحكم على ٤ فبراير وانما الذي تشهده هو أن عذر
هؤلاء المتهمين يقوم على ما فعلوه "

(ص ٨٥٦ محضر الجلسة)

٤ ـ وقال سعادة ثروت بدوي باشا :ـ
"لسنا بالرجال السياسيين الذين يظلب منهم الحكم على
حادث ٤ فبراير "

(١٤٠ محضر الجلسة)

٥ ـ وقال الاستاذ علي منصور :ـ
"أن لم تكن صلة النجس عليهما (يقصد النحاس باشا وأمين عثمان
[illegible]

1948

J

J 4249
19 JUN 1948

Registry Number: J4249/771/16
FROM: Sir R. Campbell, CAIRO.
No. 303.(53/22/48).
Dated: 13.6.48.
Received in Registry: 19.6.48.

Escape of HUSSEIN TAWFIK on trial for murder of AMIN OSMAN PASHA.

Refers to Cairo despatch No.262 of 20 May (J3617/771/16). Summarises press reports, said by the Security Services Representative to be substantially correct, describing escape of Hussein Tawfik from custody on 9 June. Ann reward of £E.5,000 has been offered for information leading to his capture, and severe penalties threatened for anyone harbouring or assisting an arrested person to escape. At the first opportunity, disgust at this latest development in the case will be made known in appropriate quarters.

Last Paper.
J 3617

References.

(Minutes.)

Abominable. Probably worth printing for record as before.
G.L.M. Clauson 21/6.

Disgraceful, but not unexpected.
21/6.

(Print.)
Agreed. 21/6

(How disposed of.)

(Action completed.)
21/6

(Index.)

Next Paper.
J 5139

W.L. 24772/319 15895 10/48 F.O.P.

وثيقة بريطانية عن هروب المتهم حسين توفيق

/LMB.

BRITISH EMBASSY,
CAIRO.

No.303
(53/22/48)

J 4249
19 JUN 1948

13th June, 1948.

Sir,

With reference to my despatch No.262 (53/8/48) of 20th May, regarding the trial of the terrorists accused of the murder of the late Amin Osman Pasha and of attacks on British Service personnel, I have the honour to report that the principal accused, Hussein Tawfik, escaped from custody on 9th June, 1948.

2. According to press reports, which we are given to understand by the S.S.R. are substantially correct, Hussein Tawfik had been escorted by a junior Egyptian police officer and two policemen to a clinic in Cairo in which he was accustom to receive medical treatment. It is evident that Hussein Tawfik was not conveyed to this clinic in a Government vehicle as he obviously should have been. The police officer, when first questioned by the Public Prosecutor, stated that Hussein Tawfik escaped while a taxi was being summoned to convey the party back to the prison. Later, however, during the enquiry this officer is alleged to have changed his previous evidence and to have confessed that he had intended to call a taxi to take the accused back to prison but the accused's mother, who was waiting in her private car outside the clinic, persuaded him to allow her son to have lunch at his home so that he could see his relatives; it was while Hussein Tawfik was at home that he escaped.

3. The Egyptian Government have offered a reward of £E.5,000 for information leading to the capture of Hussein Tawfik. A proclamation under martial law has also been issued which provides severe penalties for whosoever harbours or otherwise assists a person to escape from legal detention etc., etc.

4. The police officer and the two policemen who were in charge of Hussein Tawfik have been placed under arrest pending trial.

5. According to the press, the Egyptian Prime Minister has described the escape of Hussein Tawfik as "very disturbing and dangerous to public security"; he went on to say that he thought the escape must have been "pre-arranged" by Hussein Tawfik, who had previously threatened on several occasions to escape. Nokrashy Pasha concluded by saying that very strict measures were now being taken again to bring the accused to justice.

6. The escape of Hussein Tawfik is yet another instance of the privileged treatment given to, and the laxity of control over, this man which has been so marked since the outset of this protracted and disgraceful trial. I intend to take the first opportunity to make known once again in appropriate quarters my disgust at the latest development in this deplorable case, which directly concerns His Majesty's Governme since Tawfik is accused of having organized attacks on British soldiers.

I have the honour to be,
With the highest respect,
Sir,
Your most obedient, humble Servan
Ronald Campbell.

The Right Honourable
Ernest Bevin, M.P.
Foreign Office,
London, S.W.1.

6965

En Clair by Confidential Bag DIPLOMATIC DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Sir R. Campbell
No. 171 Saving
28th October, 1948

R. 28th October, 1948

Addressed to Damascus telegram No. 128 Saving of 26th October, Repeated for information Saving to Foreign Office, Beirut and Amman.

Amman Chancery's letter S/1114/48 of 11th October.

Hussein Tewfik.

According to Beirut correspondent of "Ahram", a Lebanese journalist claims to have met Hussein Tewfik at the house of Sultan El Atrash at Dar el Diafa. Hussein Tewfik is stated to have told the journalist that he was under King Abdullah's protection and would soon return to Amman.

2. Have you any confirmation?

BPP

J

6979

Registry Number J6979/1000/16 771

FROM Mr.A.L.Maxwell, CAIRO to Eastern Dept.

No. 53/64/48

Dated 25.10.48.

Received in Registry 28.10.48.

Escape of HUSSEIN TEWFIK from Egypt.

Refers to Mmmx Amman Chancery letter of 11 October (J6763/771/16). Encloses a copy of a report from the Security Services Representative in Cairo in a letter No.D3(Z)P.1086 of 18 October, describing the assistance given to Hussein Tewfik in effecting his escape from Egypt.

Last Paper.

J6965

References.

(Print.)

(How disposed of.)

(Minutes.)

See J6965/771/16.

/SR

BRITISH EMBASSY,
CAIRO.
25th October, 1948.

53/64/48

6979

E.

SECRET

Dear Department,

Please refer to Amman Chancery letter No. S/1114/48 addressed to you on 11th October about Hussein Tewfik.

I now enclose a report on the same subject, which we have received from the S.S.R. here.

With regard to the last paragraph of this report, Ahmed Fathi el Akked has for the past few months been Egyptian Chargé d'Affaires in Budapest and is on the point of being transferred back to the Ministry of Foreign Affairs for promotion. We do not know much about him except that he was at one time a liaison between the Ministry of Foreign Affairs and the Arab League. I have no idea what his connection with Hussein Tewfik might be, if any.

I am sending a copy of this letter and its enclosure to Damascus and Amman.

Yours ever,

Eastern Department,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

SR
SECRET

J 6929/221/16

Copy

G J C C JENKINS ESQ
BRITISH EMBASSY CAIRO

No. DS(E) P.1085
18th October, 1948.

J. G. Tomlinson Esq.,
British Embassy, Cairo.

Report

With reference to your letter 53/56/48 dated 14.10.48 and further to our letter DS(E) C.1085 dated 9.10.48.

A usually reliable source has reported private opinions held in official circles that the police are determined to lay hands on HUSSEIN TEWFIK and of their annoyance at the press campaign.

The same source reports that a LE 500 cheque which was sent to HUSSEIN TEWFIK was paid to MUSTAFA AMIN by the King. MUSTAFA AMIN was actually ordered by the King to proceed to Jeddah, take photos of HUSSEIN TEWFIK in his Bedouin garb and present him as a hero. Although the plane was chartered by AMIN, permission had been given by the Chief ADC.

On 16.10.48 AKHBAR EL YOM released the news that HUSSEIN TEWFIK had left the Philadelphia Hotel in Amman and had suddenly appeared in Damascus. The Syrian authorities, the paper added, had refused to hand him over to the Egyptian Government.

The paper then stated that ABDEL KADER AMER and ABDEL RAHMAN HOURSI, the two young men implicated in the bomb outrage in Alexandria who were sentenced to 10 years imprisonment and who had succeeded in escaping from Egypt, were at present in hiding in Syria. In a statement which they made to AKHBAR EL YOM, they said they had anticipated the arrival of HUSSEIN TEWFIK and would give him all possible assistance. They also told AKHBAR EL YOM that they had always kept in touch with HUSSEIN TEWFIK and that they had received from a person "A" an enquiry as to their living conditions etc., and later a note announcing the arrival of "our friend". They said they proposed to return to Egypt and added: "we anticipate that the first opportunity will be seized to proclaim the complete pardon for all political murderers".

It will be remembered that "A" was mentioned in HUSSEIN TEWFIK's memoirs as the person in whose house he stayed in hiding in Zamalek. Investigations carried out after the incident involving an Egyptian Army lorry and a civilian car allegedly driven by HUSSEIN TEWFIK, revealed that the number of the car (No. 28356) belonged to a high official of the Ministry of Foreign Affairs - AHMED M/TEW EL AFA - whose name begins with A and whose house in Zamalek would appear to be the one described by HUSSEIN TEWFIK in his memoires.

(Sgd.) G. J. JENKINS

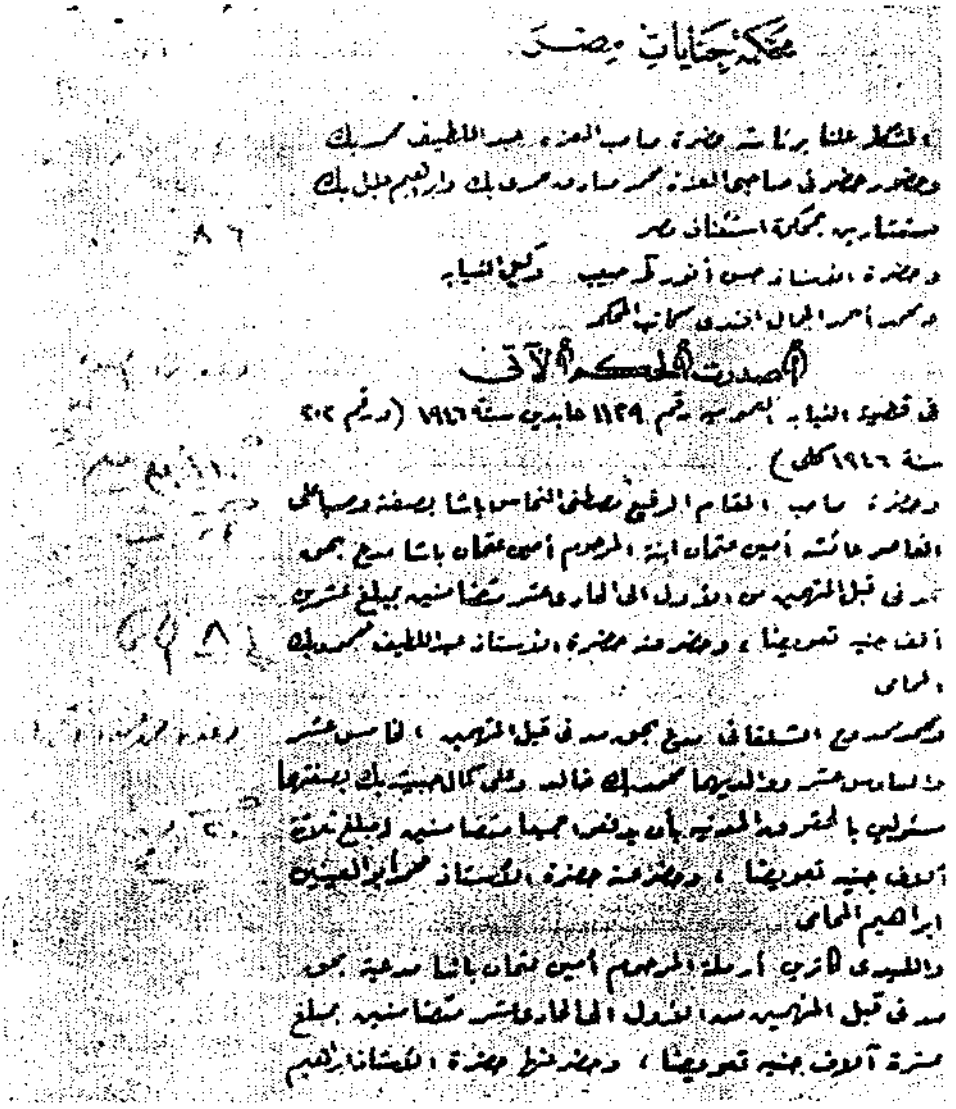

محكمة جنايات مصر

برئاسة حضرة صاحب العزة عبد اللطيف محمد بك
وعضوية حضرتي صاحبي العزة محمد صادق بك وابراهيم فتح الله بك
المستشارين بمحكمة استئناف مصر
وحضرة المستشار مسيو أندريه مسيب وكيل النيابة
ومحمد أحمد الجمال الخدمي كاتب المحكمة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية رقم ١١٢٩ عابدين سنة ١٩١٦ (ونمرة ٢٠٢ سنة ١٩١٦ كلي)

وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بصفته وصيا على القاصر عائشة أمين عثمان ابنة المرحوم أمين عثمان باشا مع جمعه [illegible] في قبل المرحوم من المدعو [illegible] مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا، وحضرة حضرة المستشار عبد اللطيف محمد بك المحامي

ومحمد [illegible] المتهم في جمعه [illegible] في قبل المرحوم [illegible] وعلى كل المبلغ بعشرها مسئولين بالتضامن المدنية بأن يدفعوا مبلغا مقداره مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا، وحضرة حضرة المستشار محرم بك المحامي ابراهيم المحامي

والمتهمين الأربعة الآخرين المرحوم أمين عثمان باشا بصفته جمعه في قبل المرحوم [illegible] مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا، وحضرة حضرة المستشار ابراهيم

نص الحكم في قضية اغتيال أمين عثمان

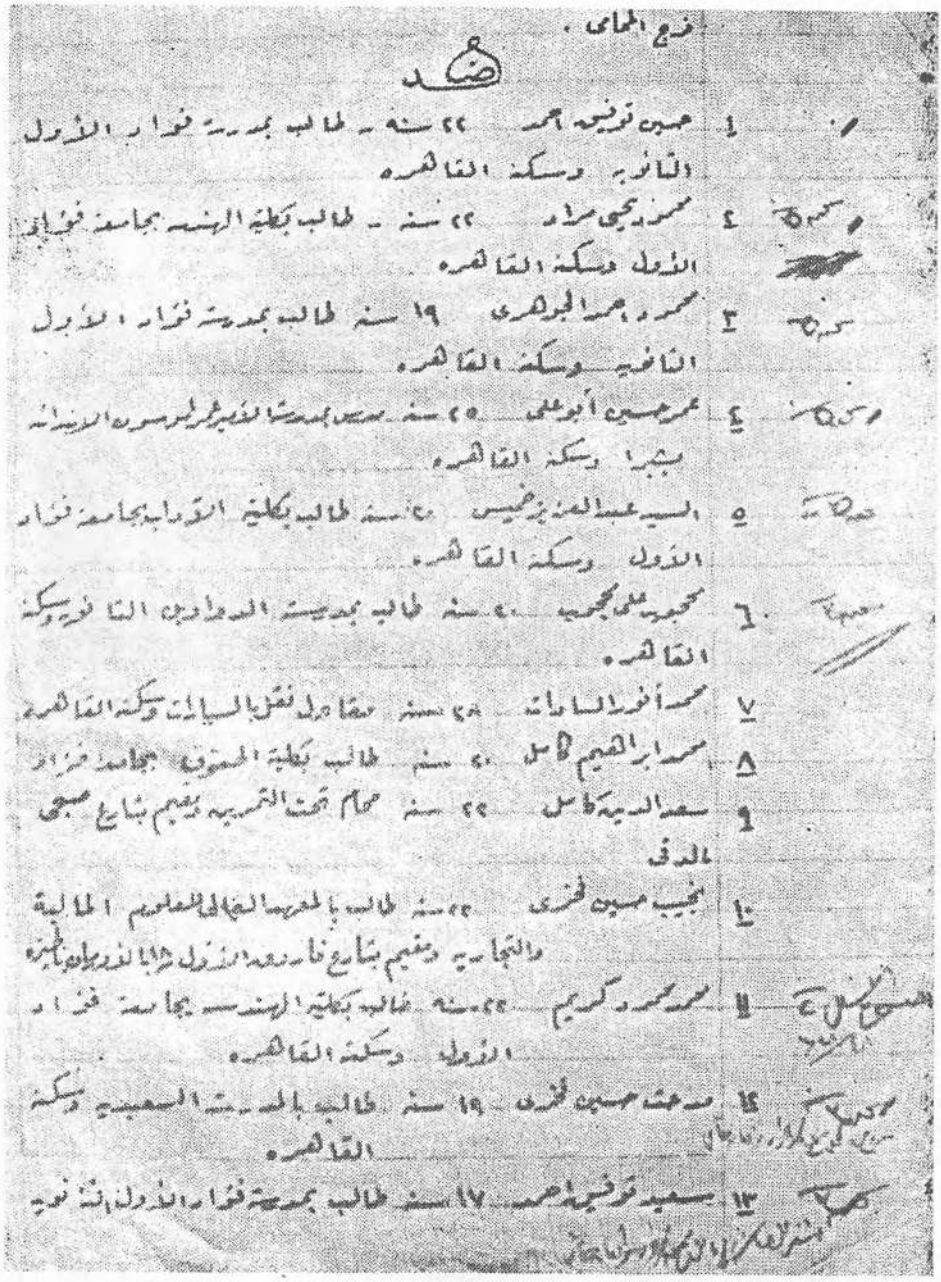

الكشف الخاص بأسماء المتهمين في القضية

المتهم الأول حسين توفيق يحاول أحد أصدقائه قبل انعقاد الجلسة ويحمله تحياته وتمنياته لكل من يسأل عنه

المتهم الأول فى قضية الاغتيالات السياسية يقول :

"أنا أعتبر نفسى أعظم رجل فى مصر" !

○ تأجلت الى منتصف نوفمبر المقبل قضية الاغتيالات السياسية التى فيها حسين توفيق أحد مع آخرين بقتل المرحوم أمين عثمان باشا وغير ذلك من الجرائم موضوع المحاكمة . . . ومما يذكر هنا أنه عند ما عرض المتهم الأول على الطبيب الشرعى « الدكتور محمد كامل الحولى مدير مصحة الأمراض العقلية » سأله الدكتور إن كان يعرف أن ما ارتكبه نحو أمين عثمان باشا قتل وإزهاق روح فأجاب مبتسما : « طبعاً قتل وإزهاق روح . أمال كنت بأعزر مع أمين عثمان أو ادلعه؟ » ولما سأله إن كان عمله هذا جريمة يعاقب عليها القانون قال : « إنه ليس بجريمة إلا فى نظر المغفلين فقط »

○ وبسؤاله عما يظنه عقاباً لجريمته قال : « الشنق طبعاً . . ولكن هذا ان يحصل لأى رجل ، ومعى أناس على استعداد لأن يموتوا وينقذونى ولو قتلوا نصف سكان البلاد ! »

وسئل : « هل تظن نفسك شخصاً عظيما ؟ » فكان جوابه : « أنا أعتبر نفسى فعلاً أعظم رجل فى مصر ، لأن أحداً لم يقم بمثل الأعمال التى قمت بها . . وربما أكون أعظم رجل فى الدنيا تبعاً للأعمال التى سأقوم بها فى المستقبل ! »

○ وتبلغ عدد صفحات ملف القضية فوق ٣٠ الف صفحة — وتبلغ عدد صفحات تقرير الاتهام ووثائقه حوالى ٥٠٠ صفحة . . وكان الملف يباع مطبوعاً بمبلغ ١٠ جنيهات

○ وبلغ عدد المتهمين فيها ٤٣ وعدد الشهود ١١٤ وقد قبض البوليس على ٢٣٨ شخصاً أفرج عنهم جميعاً ماعدا ١٢ كلهم فى سجن طره ، وأكبرهم سناً عمره ٢٧ سنة وأصغرهم ١٦ سنة كما قبض على ٧ نساء تم أفرج عنهن

○ عمل فى هذه القضية أكثر من ١٠٠٠ جندى بوليس بضباطهم . وحقق فيها أكثر من ٢٠ وكيل نيابة وكثيراً ما كان سعادة النائب العام يشرف على التحقيق ويتولاه بنفسه

○ استغرق التحقيق فى القضية عاماً كاملا استقال خلاله دولة الفرانشى باشا من الحكم وتولى دولة صدقى باشا مكانه ثم عاد دولة الفرانشى باشا ثانية الى الحكم والتحقيق لا يزال مستمراً . . وقد حضر التحقيق بصفة سرية مرة كل من ساعى الدولة صدقى باشا والفرانشى باشا

○ خصصت ادارة سجن طره دوراً بأكمله للمتهمين وذلك منعاً لاختلاطهم بالمسجونين الآخرين . . وفى الدور ٦٤ حجرة يشغلون منها ٢٢ حجرة فقط يقيم كل منهم فى احداها وبها سرير مستشفى عليه مرتبة وبطانيتان وملاءتان ووسادة ومنضدة وكرسى ومرآة وملحت على حالة وأبريق وقلة

○ لما كان نظام السجن يبيح للمعتقل تحت التحقيق أن يأكل ويلبس من منزله فقد أبيح لهم ذلك . . ولا تسلم اليهم الملابس والأمتعة إلا بعد تفتيش دقيق

○ كانت طلباتهم لاحد لها فى بادىء الأمر . . ولكن بمرور الزمن تعودوا على أنظمة السجن

○ اخبروا جماعة عن الطعام ثلاث مرات . . الأولى للسجاير والثانية لمنع اختلاطهم والثالثة لحرمانهم من الجرائد . . وقد أجابت النيابة طلبهم الثانى والثالث وكان ذلك بعد انتهاء التحقيق

○ كانت هناك اضرابات ضرورية أكثرها بسبب حرمانهم من دخول الامتحانات . . وكان أشدها بسبب منع زميلهم محمود أحمد الجوهرى من الافراج عنه وبقائه لتشييع جنازة والده

○ احضر أهل أحدهم كعكة . . وكان عددها كبيراً لفت نظر ضابط بالسجن ، ولما كسر احداها عثر بداخلها على سيجارة وهكذا كان الحال داخل كل واحدة

○ كما اكتشف مسدس وسيد فى سيفية مكرونة أحضرها شاب ادعى أنه قريب حسين توفيق

ع ١١٩٨ (المصور) ص ٢١

صفحة من مجلة المصور عن المتهم بقتل أمين عثمان

خبر صحفي عن قضية مقتل أمين عثمان

"The Egyptian Gazette": 11th April, 1948.

ASSASSINATION OF OSMAN PASHA CONDEMNED, BUT –

British policy is blamed for murders

PROSECUTOR'S OUTBURST

ALTHOUGH CONDEMNING THE ACTS of the youths accused of murdering Amin Osman Pasha, the Prosecution launched a bitter attack on Britain when the case was resumed yesterday, blaming British policy in Egypt for this and other political crimes.

Mtre. Anwar Habib, Assistant Public Prosecutor, who is handling the Prosecution case declared that behind all these crimes lay the deplorable February 4 incident, "a stigma on the British, whom we shall continue to curse so long as they occupy any part, however barren, of our territory."

"I imagine," he went on, "that every stone in Egypt wishes it could fly to bleed their foreheads and that every dog would bark in their faces till they quit Egypt."

Mtre. Habib went on to say that it was not with internal dissension and partisan animosities, however, that Egypt would achieve her aspirations. Nor could any useful purpose be served by the assassination of politicians by young men whose hearts were filled with fanaticism and wrath.

Such actions, he said, were bound to create an atmosphere of terror and to lead to anarchy. It would, moreover, divert the Egyptian people's attention from fighting the "foreign serpent" whose policy is "divide and rule."

Mtre. Habib said that the accused had gone so far as to take the law into their hands and to use arms with the object of dictating policy. Their conduct constituted an offence against individual freedom and humanity and a violation of the teachings of religion.

This clique of young men, he continued, began with the assassination of the late Amin Osman Pasha and an attempt on the life of Nahas Pasha.

Amin Osman Pasha, he said, might have been right or wrong, but the fact remained that everybody was free to hold his own views.

Revolvers found

Referring to Hussein Tawfik, the principal accused, Mtre. Anwar Habib said that revolvers, and newspapers attacking the late Amin Osman Pasha, had been found in his house.

He explained in detail how the accused had been caught by an engineer, who knew him well and how he had thrown a bomb at some of the witnesses for the prosecution, who were trying to catch him in Opera Square.

The engineer, Abdul Aziz el Shafy, who was a member of the Reform League of which the late Amin Osman Pasha was president, said that he had seen Hussein Tawfik standing on the pavement near the premises of the Reform League a few minutes before the murder took place.

Among the documents found in Tawfik's house, continued the Prosecution, was a lottery ticket on which it was written that he would "carry out an important mission" on the date of the crime.

All this, in addition to the evidence of several witnesses for the prosecution was strong proof that Tawfik was the murderer.

Hated the Pasha

Moreover, Tawfik had confessed that the revolvers belonged to him personally, that he hated Amin Osman Pasha.

On January 8, 1946 the police submitted a report to the Public Prosecutor General stating that Tawfik and three other accused had attempted to kill Cpl. Miller and that the car used by them belonged to Tawfik's father.

Tawfik had confessed of his own accord that he used to visit the Reform League and explained that the object of his terrorist gang was to kill Englishmen and every Egyptian who cooperated with them.

He had also confessed that he wanted to kill Nahas Pasha because he hated him and that the date January 5 written on the lottery ticket was fixed for the murder of Amin Osman Pasha and the following day for the murder of Cpl. Young.

The bullets found in the body of the late Amin Osman Pasha were proved to be of the same calibre as those found in Tawfik's house.

After summing up the evidence against Hussein Tawfik, the Prosecution then went on to deal with the other accused. Mtre. Habib cited evidence showing that the others had been members of Tawfik's terrorist organisation and that they had taken part in the planning or execution of various political crimes.

During a recess in Court it was noted that Hussein Tawfik was smoking and that both he and other accused appeared to be in good spirits.

The case for the Prosecution continues today.

خبر صحفي عن قضية مقتل أمين عثمان

الصور

أمين عثمان باشا

أنور السادات بين زملائه في قفص الاتهام في قضية مقتل أمين عثمان

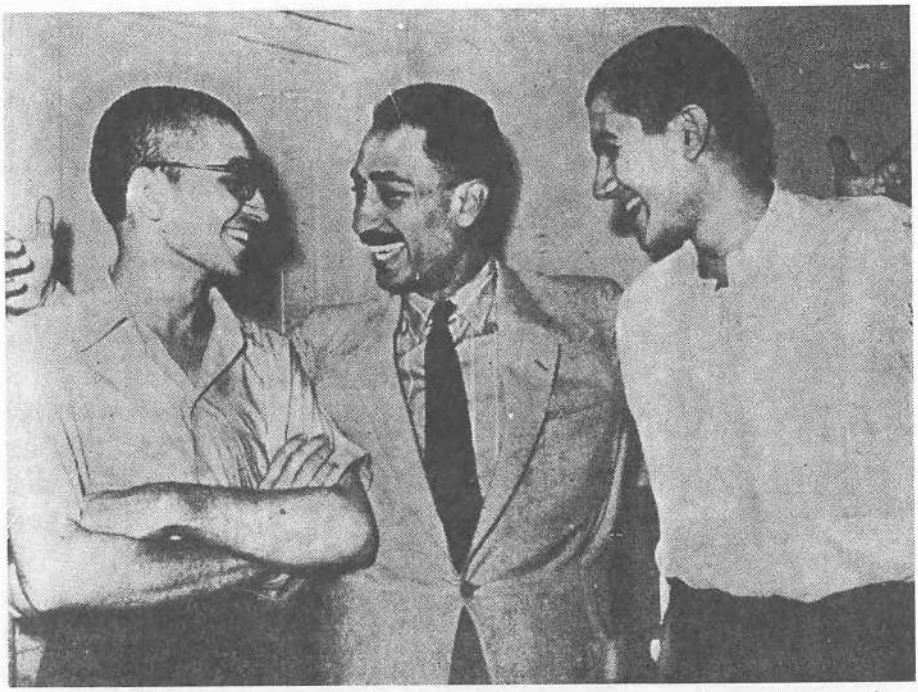

أنور السادات بين أحمد وسيم ومدحت فخري عقب الإفراج عنهم في قضية الاغتيالات

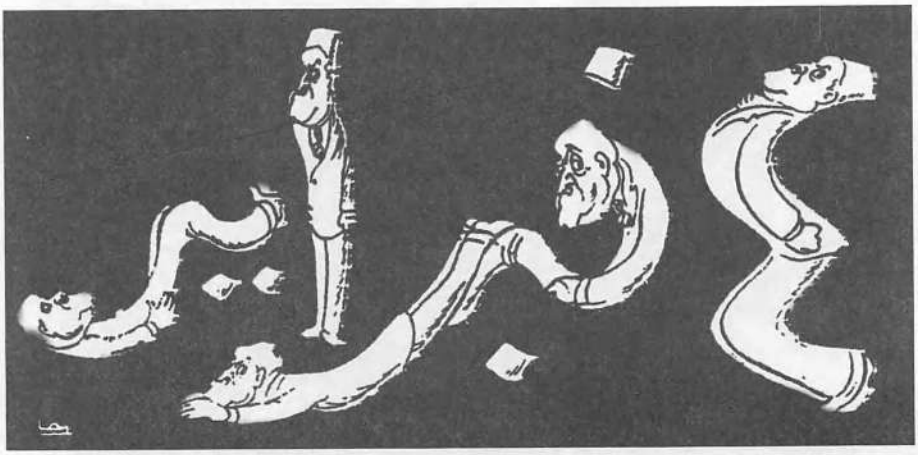

رسم كاريكاتيري لأحداث 4 شباط/فبراير 1942 لمحمد عبد المنعم رخا وتعتبر شخصية مصطفى النحاس باشا هي محور الرسم

الرئيس السادات في أيام شبابه يتوسط عدداً من أصدقائه وزملاء كفاحه الوطني الذين عاصروه في تلك الأيام

أنور السادات ضمن المتهين في قضية مقتل أمين عثمان

أنور السادات ضمن المتهين في قضية اغتيال أمين عثمان

أنور السادات ضمن المتهين في قضية
اغتيال أمين عثمان

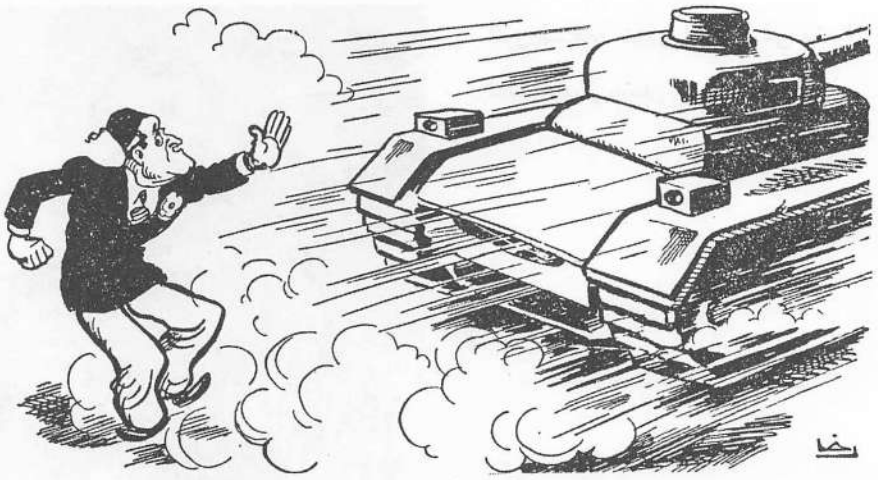

«شربت اخيرا دبابات تدار بالراديو دون ان يقودها احد»

النحاس باشا ـ لو كانوا اخترعوا من سنتين زعماء مفيش حديسوقهم ، ولا يركبهم . . . ماكانش حصل اللي حصل !

يطلب الوفديون من النحاس باشا أن يقتدى بغاندى ، ويعلن انه لايتولى الحكم

مصطفى باشا عدى ـ في الهند غاندى بيقول للانجليز « اخرجوا من الهند » . . وانا في مصر راح أقول للحكومى « اخرجوا من الحكم »

أنور السادات يتحدث إلى والده من داخل قفص الاتهام أثناء الاستراحة في محاكمته وزملائه في قضية اغتيال أمين عثمان

مصطفى النحاس باشا

الفصل الخامس

اغتيال محمود فهمي النقراشي

(28 كانون الأول/ديسمبر 1948)

في صباح يوم الثلاثاء 28 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 وصلت سيارة المرحوم النقراشي إلى بهو وزارة الداخلية لينزل منها دولة الرئيس وسط حرس الشرف، ومن خلفه الملازم ثاني علي حباطي والكونستابل أحمد عبد الله شكري، وقبل وصول دولته إلى المصعد بحوالي مترين عرج الضابط والكونستابل نحو السلم، ليستقبلا دولته في الدور العلوي عند خروجه من المصعد، في هذه اللحظة خرج ضابط شرطة لم يلحظه أحد برتبة ملازم أول يرتدي ملابس رسمية سوداء جديدة، وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيد في ظهره وقضت على حياته.

من هو محمود فهمي النقراشي؟

من مواليد 26 نيسان/أبريل عام 1888 بالإسكندرية، وقيل أنه تجري في عروقه دماء درزية وشركسية. تلقى تعليمه في مدرسة فالو (Valo) الفرنسية، وأتقن اللغة الفرنسية، وانتقل منها إلى مدرسة جمعية العروة الوثقى بقسم الجمرك

بالإسكندرية حيث حصل على الشهادة الابتدائية فيها عام 1903، ثم حصل على الثانوية العامة من مدرسة رأس التين بالإسكندرية عام 1906. انتقل بعد ذلك للقاهرة، للالتحاق بمدرسة المعلمين العليا، ولم يستكمل دراسته فيها، حيث أوفده سعد زغلول – وزير المعارف آنذاك – في 24 أيلول/أيلول عام 1907 في بعثة دراسية إلى جامعة نوتنغهام (Nottingham) بإنجلترا، حيث حصل على الدبلوم فيها، وعاد إلى مصر في عام 1909. وعقب عودته عين مدرساً للرياضيات في مدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية، ثم محرم بك الثانوية (أول أيلول/ سبتمبر 1910)، فالعباسية الثانوية عام 1911، وعاد لمدرسته الأولى برأس التين عام 1912، ورقّيَ بعدها لمنصب ناظر مدرسة في الجمالية بالقاهرة عام 1914، والمدرسة الأولية الراقية للبنين بالقاهرة عام 1917، فمدرسة السويس الأميرية عام 1919.

من قيادات حزب الوفد، وشارك في ثورة عام 1919، حيث كان يعمل ضمن صفوف الكفاح السري للوفد المصري، وكان المحرِّض الرئيسي لزملائه الموظفين على الإضراب أثناء أحداث الثورة، واشترك فيها، مما أدى إلى نقله من القاهرة إلى السويس، لإبعاده عن الانخراط في المد الثوري. عين مديراً للتعليم بمجلس مديرية أسيوط في العام نفسه (1919)، ثم انتقل إلى وظيفة وكيل قسم الإدارة والإحصاء بوزارة الزراعة عام 1920، ثم رقّيَ إلى منصب مدير قسم الإدارة والإحصاء بالوزارة نفسها عام 1923، وفي نهاية العام الأخير رقّيَ إلى منصب مدير للتعليم الزراعي بالأقاليم، ثم انتدب لمساعدة السكرتير العام بوزارة المعارف عام 1924، مع احتفاظه بوظيفته الأصلية.

عين وكيلاً لمحافظة العاصمة (مصر) عام 1924، فوكيلاً لوزارة الداخلية في العام نفسه – إبان تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة – وقد جعل التعاون في وزارة الداخلية مع المديرين وكبار الموظفين البريطانيين مستحيلاً، بقصد التخلُّص منهم، وفي الوقت نفسه أصدر أوامره إلى قائد البوليس البريطاني بالقاهرة بعدم التدخل، عندما هاجم الطلبة صحيفة الكشكول المعارضة، وأحرقوا مبناها، مما زاد من حنق السلطة البريطانية عليه. نتيجة لمواقفه الوطنية أطاح به

الإنجليز، فلم يكن يمضي شهر من تعيينه في منصبه الجديد حتى تمت إحالته إلى التقاعد في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1924.

عقب اغتيال السردار البريطاني "السير لي ستاك" عام 1924، ألقي القبض عليه، واتهم مع أحمد ماهر في هذه القضية وسجن من عام 1924 إلى عام 1926. وبُرِّئ من تهمة الاشتراك في اغتيال السردار، والاشتراك في جرائم سياسية أخرى. انتخب عضواً بمجلس النواب عن دائرة الجمرك بالإسكندرية عام 1926، ثم في عام 1929. وبعد وفاة سعد زغلول عام 1927، عين أميناً لصندوق الوفد.

تقلد منصب وزير المواصلات في وزارة مصطفى النحاس الثانية (أول كانون الثاني/يناير 1930– 19 حزيران/يونيو 1930)، ثم في وزارته الثالثة أيضاً (9 أيار/مايو 1936– 31 تموز/يوليو 1937)، وكان عضواً في الوفد المصري لمعاهدة عام 1936. ترك حزب الوفد بعد خلاف مع مصطفى النحاس عام 1937، بسبب مشروع إنتاج كهربة خزان أسوان، حيث كان يرى طرحه في مناقصة عالمية، وليس لأشخاص بعينهم، وأسس مع أحمد ماهر "الهيئة السعدية" عام 1938.

تولى مهام منصب وزير الداخلية في وزارة محمد محمود الرابعة (24 حزيران/يونيو 1938– 18 آب/أغسطس 1939)، فوزيراً للمعارف العمومية في وزارة علي ماهر الثانية (18 آب/أغسطس 1939 – 27 حزيران/يونيو 1940)، ومن أهم إنجازاته في وزارة المعارف: إنشاء معهد اللغات الشرقية وآدابها بكلية الآداب – جامعة القاهرة (مرسوم أيلول/سبتمبر 1939)، وإنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة بكلية الآداب (مرسوم 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1939)، بالإضافة إلى إنشاء المجلس الأعلى للتعليم بوزارة المعارف (مرسوم 4 آذار/مارس 1940).

تبوأ منصب وزير الداخلية للمرة الثانية (27 حزيران/يونيو 1940– 2 أيلول/سبتمبر 1940) في وزارة حسن صبري الأولى (27 حزيران/يونيو

1940– 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1940)، ثم تولى منصب وزير المالية (2 أيلول/سبتمبر 1940-21 أيلول/سبتمبر 1940) في الوزارة نفسها ثم استقال، وشغل منصب وزير الخارجية في وزارتي أحمد ماهر الأولى (8 تشرين الأول/اكتوبر 1944– 15 كانون الثاني/يناير 1945)، والثانية (15 كانون الثاني/يناير 1945– 24 شباط/فبراير 1945).

بعد اغتيال أحمد ماهر عام 1945، أصبح النقراشي زعيم الحزب السعدي. شكّل وزارته الأولى (24 شباط/فبراير 1945– 15 شباط/فبراير 1946)، واحتفظ فيها بمنصب وزير الداخلية، والخارجية وقد تولى الأخيرة عبد الحميد بدوي من (7 آذار/مارس عام 1945).

قدمت حكومة النقراشي مذكرة للجانب البريطاني عام 1945، تطلب فتح باب المفاوضات للتخلص من تبعة الاستعمار البريطاني ومعاهدة 1936. شكّل وزارته الثانية (9 كانون الأول/ديسمبر 1946– 28 كانون الأول/ديسمبر 1948)، وتولى فيها منصب وزير الداخلية والخارجية، وتولى الوزارة الأخيرة حتى 19 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947، كما تولى وزارة المالية في الوزارة نفسها (19 تشرين الثاني/نوفمبر 1947– 28 كانون الأول/ديسمبر 1948). وتعتبر وزارته أطول وزارات ما بعد الحرب العالمية عمراً.

رأس وفد مصر إلى مجلس الأمن في العام 1947، وهاجم بريطانيا من فوق منبر الأمم المتحدة، للمطالبة بانسحاب بريطانيا من السودان واتحاده مع مصر، ولكن مطلبه لم ينل التعضيد، وعجزت الأمم المتحدة عن إيجاد حل بين مصر وبريطانيا.

عندما لم يتمكن النقراشي من التوصل لحل للقضية المصرية، من خلال المفاوضات أو التحكيم الدولي، ونتيجة حرب فلسطين التي دخلتها مصر عام 1948، زادت المقاومة الشعبية في صورة مظاهرات واضطرابات، وأسفر قراره في كانون الأول/ديسمبر 1948 باعتبار الإخوان المسلمين خارجين عن القانون عن اغتياله في أواخر الشهر نفسه.

من أهم أعماله:

أصبحت مصر في عهده عضواً في هيئة الأمم المتحدة، إنهاء عمل البعثة العسكرية البريطانية في مصر عام 1947، وكانت تتولى مهمة تدريب الجيش المصري، إنشاء البنك الصناعي، وإصدار قانون الشركات رقم (138) لسنة 1947، متضمناً أن يكون للمصريين أكثر من النصف في كل شركة تتألف، إصدار القانون المدني (131) لسنة 1948، تمكن ضباط البوليس من تولّي المناصب القيادية، بعد أن كان ذلك مقصوراً على الأجانب، إنشاء مصلحة الأرصاد الجوية، إنشاء كلية للبحرية في الإسكندرية، لتخريج كوادر من الضباط البحريين.

ظروف الحادث

لما كانت وزارة النقراشي (24 شباط/فبراير 1945– 15 شباط/فبراير 1946) امتداداً لوزارة أحمد ماهر، لذلك فقد انشغلت في المقام الأول بنفس المسألة التي ذهب ضحيتها ماهر وهي مسألة إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وقد وافق مجلس النواب بالإجماع على قيام الحرب، أما في مجلس الشيوخ – وكان الوفد ممثلاً فيه تمثيلاً قوياً – فقد اعترض 41 مقابل 65 بالموافقة، وكانت الحجة التي تذرع بها الشيوخ الوفديون هي أن مجلس النواب لا يمثل الشعب، كما صدر مرسوم في 26 شباط/فبراير 1945، باعتبار المملكة المصرية "**في حالة حرب مع الرايخ الألماني وإمبراطورية اليابان**".

بعد حادثة كوبري عباس الشهير في 9 شباط/فبراير 1946، والتي على إثرها أصيب نحو 84 من طلبة الجامعة، اضطر النقراشي إلى تقديم استقالته للملك في 15 فبراير 1946، ليعهد الملك لصدقي بتأليف وزارة جديدة، وأعلن صدقي أن حكومته ستسير في طريق المفاوضات، وقام بالفعل بتشكيل وفد المفاوضات برئاسته في 7 آذار/مارس 1946، وكان النقراشي ضمن هذا الوفد للتفاوض مع الإنجليز بشأن مسألة استقلال مصر، إلى أن تم بالفعل التوصل

مع بيفن إلى مشروع معاهدة بين مصر وبريطانيا، كان من أهم نصوصها أن تقوم إنجلترا بالجلاء عن مصر في خريف عام 1949، وبقاء معاهدة 1899 الخاصة ببقاء السودان تحت الحكم المشترك لبريطانيا ومصر. وبذلك تبين للرأي العام مبلغ سوء نية الإنجليز نحو مصر، وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة 1936 كأساس للعلاقات بين البلدين، فلم يغير انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإعلان ميثاق الأطلنطي والحريات الأربع والمبادئ الحديثة التي قررها ميثاق الأمم المتحدة من سياسة الإنجليز الاستعمارية حيال مصر، فاشتد سخط الأمة وتجلى ذلك في مظاهرات عمَّت أرجاء البلاد تندد بالمشروع، حيث رأت الجماهير في فكرة الدفاع المشترك صورة مقنَّعة للحماية البريطانية، وسقطت وزارة إسماعيل باشا صدقي.

في اليوم الذي قبل فيه جلالة الملك استقالة إسماعيل صدقي، عُهد إلى محمود فهمي النقراشي بتأليف وزارته الثانية في 9 كانون الأول/ديسمبر 1946، وكان عليه أن يستأنف المفاوضات لحل مشكلة الجلاء والوحدة اللتان شغلتا جماهير الشعب عامة وطوائف الشباب خاصة، ودون ارتباط بالدفاع المشترك، فاستأنف النقراشي المفاوضات مع السير رونالد كامبل السفير البريطاني في مصر، ولم تسفر المفاوضات مع السلطات البريطانية عن نتيجة مرضية، وانتهت بتدويل القضية المصرية فلقد أدرك النقراشي تلك المرة أن بريطانيا مصرة على موقفها، فقرر مجلس الوزراء في 25 كانون الثاني/يناير 1947 عرض قضية مصر على مجلس الأمن.

وعن قرار مجلس الوزراء:

"لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن، وبرغم ذلك لم تجد في جميع الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضي حقوقنا الوطنية".

ولذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، ولقد تعرض بيان النقراشي للهجوم حيث رأت بعض دوائر المعارضة أن هذا البيان كان يجب أن يتضمن إعلاناً بإلغاء معاهدة 1936، وبالتحلل من مشروع صدقي

بيفن، واتفاقيتي 1899. على أي حال قدمت حكومة النقراشي عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن في 11 تموز/يوليو 1947، وطالبت فيها بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وإنهاء النظام الإداري القائم في السودان.....

وينعي النحاس على النقراشي هذا الموقف فيقول له في خطابه:

"لقد ذهبتم إلى مجلس الأمن دون أن تمسوا معاهدة 1936 واتفاق 1899 بسوء، فانتهز مندوب بريطانيا هذا الضعف فيكم، فأشار أمام المجلس قيام المعاهدة واستمسك بذلك إلى آخر لحظة.... إلخ".

وفي 8 تموز/يوليو 1947 قدم سفير مصر لدى الولايات المتحدة خطاب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها الموجه إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة يطلب فيه إدراج النزاع المصري البريطاني في جدول أعمال مجلس الأمن، وتحديد جلسة لنظره، توطئة لاستصدار توصية من مجلس الأمن بجلاء القوات البريطانية من مصر والسودان جلاء تاماً، وإنهاء النظام الحالي القائم في السودان.

وبالفعل سافر النقراشي إلى نيويورك في 22 تموز/يوليو 1947، وانطلقت خطبة النقراشي الأولى في مجلس الأمن في 5 آب/أغسطس 1947، واستند في خطابه على الحجج الآتية:

- إن التحرك المصري إنما يأتي من واقع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.
- استنفاد كل وسائل التفاوض مع البريطانيين الذين لم يلتزموا بالوعد.

ولما تباطأ الإنجليز تم عرض المشكلة على مجلس الأمن في آب/أغسطس عام 1947، ولما كانت الدول الرأسمالية الكبرى المنتصرة في الحرب هي التي تسيطر على هذا المجلس، فلم يتمكن النقراشي من استصدار بيان يعطي لمصر استقلالها، فاندلعت المظاهرات في أرجاء مصر ضد قوات الاحتلال، فقامت الحكومة البريطانية بسحب قواتها العسكرية إلى حدود منطقة قناة السويس.

وفي النهاية أصدر مجلس الأمن في 10 أيلول/سبتمبر قراره بتأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى، مع إدراجها في جدول أعماله، وبذلك طويت هذه

الصفحة المصيرية من تاريخ مصر بلا نصر أو هزيمة، وعاد النقراشي إلى مصر يوم 20 أيلول/سبتمبر 1947.

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية وإسرائيلية، وكان على المصريين أن يحاربوا تنفيذ هذا القرار، لكن النقراشي باشا كان يعتقد أنه لو دُفع بالجيش المصري إلى سيناء ومنها إلى فلسطين فسوف تقوم القوات البريطانية في منطقة القناة بحصار الجيش المصري وقطع خطوط إمداده بالكامل من الخلف، وفي هذا تدمير للجيش.

ولكن الملك فاروق كان يتصرف وكأن البلاد بلا وزارة وبلا برلمان، فقد أصدر أوامره للجيش المصري بالتحرك تجاه فلسطين. وكان يرأس الجيش وقتئذ محمد حيدر باشا، فقام بتنفيذ أمر الملك، إذ وجدها فرصة سانحة لتأكيد زعامته للبلاد العربية، ودعا لاجتماع في أنشاص من دون علم الوزارة ومن دون مشاركة وزير الخارجية المصري، واستمر الاجتماع يومي 28 و29 أيار/مايو 1948 ليسفر عن قرارات مصيرية.

لم يتردد النقراشي باشا في تقديم طلب إلى مجلس النواب بالموافقة على إعلان الحرب على إسرائيل ودفعه إلى ذلك - بعد أن كان يرفضه - عدم استقرار الوضع الداخلي، ومسايرته للرأي العام في مصر والوطن العربي، فلقد أثار قرار تقسيم فلسطين استنكاراً شعبياً ورسمياً في البلاد، وقبل ذلك التغطية على ما أقدم عليه الملك.

وفور صدور قرار التقسيم اقتصرت إجراءات الحكومة المصرية على إنشاء قيادة عسكرية في العريش الحقت بها من فرقة المشاة للحيلولة دون وصول الاضطرابات إلى حدود مصر، وذلك بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15 أيار/مايو 1948.

وكانت خطة النقراشي المعلنة هي أن يقتصر التدخل المصري في فلسطين على فتح باب التطوع للحرب من دون إشراك القوات النظامية. وبالفعل

شاركت قوة من المتطوعين المصريين في الدفاع عن فلسطين في المرحلة الأولى من المواجهة.

النقراشي والإخوان المسلمين

كان حكم النقراشي بمثابة "المحنة الكبرى" بالنسبة للإخوان، ففي وزارته الأولى أمر باعتقال حسن البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين، بناء على الشك في تورُّط جماعة الإخوان في مقتل أحمد ماهر، حيث كان القاتل الذي كان ينتمي إلى الحزب الوطني موالياً لهذه الجماعة. ولعل السبب الرئيسي في هذا الاعتقال هو أن محمود العيسوي ذكر في معرض التحقيق معه أنه يطلب أخذ رأي زعماء البلد في إعلان الحرب، وذكر اسم حسن البنا، ولكن النيابة أفرجت عنهم بعد ذلك.

بعد هذا الاعتقال توجَّه حسن البنا لزيارة رئيس الوزراء ليقدم له تعازيه في وفاة أحمد ماهر، وليشرح له طبيعة دعوته وراجياً أن يطلق له حرية العمل، ولكن النقراشي لم يستجب له وفرض على الإخوان أثقل القيود في نشاطهم واجتماعاتهم وراقب منازلهم، وكان يسمح لهم بعقد اجتماعات عامة أو مؤتمرات فقط. غير أن الاحتكاك المباشر بين جماعة الإخوان المسلمين وبين حكومة النقراشي، تمثل في حادثة كوبري عباس 9 شباط/فبراير 1946، إلا أنه لم يصل إلى المواجهة الصريحة.

ولما جاءت وزارة النقراشي الثانية، بادر البنا بكتابة مقال دعا فيه الحكومة الجديدة إلى إنهاء المفاوضات مع الإنجليز التي لا طائل منها، وكانت هذه هي بداية الحرب بين "النقراشي والإخوان"، ولذلك طلب البنا وساطة كريم ثابت – المستشار الصحفي للملك– لدى النقراشي لإيقاف حلّ ومصادرة الجماعة، وذكر البنا في تقرير لمستشار الملك ضرورة عدم حلّ الجماعة لأنها "**عوناً كبيراً للملك والعرش في مقاومة الشيوعية**". وبعد ذلك قاموا بحوادث عنف داخل مصر، ووجهت لهم تهمة أنهم ينوون إحداث انقلاب. ثم نشب خلاف بينهم وبين النقراشي حين رفض النقراشي السماح لهم بالتدريب في معسكرات خاصة بهم استعداداً لحرب فلسطين، وفتح لهم معسكرات الحكومة التي أنشئت لهذا الغرض.

حين كان موقف الحكومة المصرية الامتناع عن إشراك الجيش النظامي في المواجهة المسلحة بين الفلسطينيين والصهاينة.

تكوّنت العديد من العوامل رأت الحكومة أنها كافية لإصدار قرار بحل الجماعة، سارع النقراشي بإخضاع نشاطها وجميع تنظيماتها للمراقبة الدقيقة، وهي السياسة التي اتبعها طوال فترة حكمه، إذن فهي علاقة لا تتسم بالمحاباة، ولقد أكدت الأيام للنقراشي أن حذره في مكانه، حيث شهد عام 1946 حادثة كوبري عباس، ولقد كشفت تقارير وزارة الداخلية التي رفعت إلى النقراشي عن دور الإخوان فيها.

بلغت المواجهة بين حكومة النقراشي والإخوان المسلمين ذروتها عندما أصدر النقراشي بصفته حاكماً عسكرياً في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 أمراً عسكرياً رقم 63 بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها، وغلق الأماكن المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها.

وفور صدور هذا الأمر الذي صدر في الحادية عشرة مساءً تم تعيين مندوب خاص من وزارة الداخلية لإدارة ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية.

وكان ذلك بناء على المذكرة التفسيرية التي قدمها عبد الرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشؤون الأمن العام، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبها أفراد من هذه الجماعة تبريراً لاتخاذ قرار حلها.

المذكرة التفسيرية المرفوعة إلى دولة رئيس الوزراء بطلب حلّ جمعية الإخوان المسلمين

تألفت منذ سنوات جمعية اتخذت لنفسها اسم "**الإخوان المسلمين**" وأعلنت على الملأ أن لها أهدافاً دينية واجتماعية دون أن تحدد لها هدفاً سياسياً معيناً ترمي إليه، وعلى هذا الأساس نشطت الجمعية وبثت دعايتها، ولكن ما كادت تجد لها أنصاراً وتشعر بأنها اكتسبت شيئاً من رضا بعض الناس عنها

حتى أسفر القائمون على أمرها عن أغراضهم الحقيقية، وهي أغراض سياسية ترمي إلى وصولهم إلى الحكم وقلب النظم المقررة في البلاد.

وقد اتخذت هذه الجماعة – في سبيل الوصول إلى أغراضها – طرقاً شتى يسودها طابع العنف، فدربت أفراداً من شبابها أطلقت عليهم اسم "الجوالة" وأنشأت لهم مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية مستترة وراء الرياضة، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقعات وتخزنها لتستعملها في الوقت الذي تتخيّره، وساعدها على ذلك ما كانت تقوم به بعض الهيئات من جمع الأسلحة والعتاد بمناسبة قضية فلسطين، وأنها انغمست في النضال السياسي متغافلة الأغراض الدينية والاجتماعية التي أعلنت الجماعة أنها قامت لتحقيقها.

ولا أدل على هذا مما أثبته ممثل النيابة العسكرية العليا في مذكرة لها في شأن ما أسفر عنه تحقيق قضية الجناية العسكرية رقم 882 لسنة 1942 قسم الجمرك، إذ قال عن جمعية الإخوان المسلمين "وبفحص المكاتب الأخرى اتضح من الاطلاع على التقرير المرسل من بعض أعضاء الجماعة في طنطا أنهم يعيبون على الجمعية سياستها الحالية التي تصطبغ بصبغة دينية بحتة، ويطلبون أن تكشف الجمعية للجمهور عن حقيقة مراميها وعن الغرض الأساسي من تكوينها الذي ينصبّ بالذات على أن الجمعية ليست جمعية دينية بالمعنى الذي يفهمه الجمهور، وإنما هي جمعية سياسية دينية اجتماعية تنادي بتغيير القوانين وأساليب الحكم الحالية، وأن الخطب الدينية لا تفيد في توجيه الجمهور إلى تفهم غرضها الحقيقي، وأن الوسيلة لبلوغ هذا هو إثارة الجمهور بطريقة طرق مشاعره وحساسيته، لا عقله وتقديره، إذ أن هذه الناحية الأخيرة هي ناحية ضامرة فيه...إلخ"، وقد كتب الشيخ حسن البنا رئيس الجماعة بخط يده على هذا التقرير أنه مؤمن بما ورد فيه موافق على ما تضمنه من مقترحات.

ومما يؤيد هذا الاتجاه ما حدث في 8 شباط/فبراير 1946 بإحدى قرى مركز أجا إذ قام طالب يخاطب الناس حاثّاً إياهم على الانضمام لشعبة الإخوان المسلمين في تلك القرية، ومحرضاً على مقاومة كل من يتعرض لهذه الجماعة من رجال الإدارة وغيرهم، ولو أدى ذلك إلى استعمال السلاح.

وقد استمر قادة الجماعة ورؤسائها يعالجون الأمور السياسية في خطبهم وأحاديثهم ونشراتهم جهرة متابعين الأحداث السياسية، منتهزين كل فرصة تسنح لهم للوصول إلى أغراضهم.

وكان بعض الموظفين قد استهوتهم الأهداف الاجتماعية والدينية التي اتخذتها الجماعة ستاراً لأغراضها الحقيقية فأصبح موقفهم بالغ الحرج لأن القانون لا يسمح بانتساب الموظفين لأحزاب سياسية.

كما امتدت دعوة الجماعة إلى أوساط الطلبة، واجتذبت فريقاً منهم، فأفسدت عليهم أمر تعليمهم وجعلت من بينهم من يجاهر بانتسابه إليها ويأتمر بأمرها فيحدث الشغب، ويثير الاضطراب في معاهد التعليم، مما أخل بالنظام فيها إخلالاً واضح الأثر.

ولقد تجاوزت الجماعة الأغراض السياسية المشروعة إلى أغراض يجرمها الدستور وقوانين البلاد، فهدفت إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، ولقد أمعنت في نشاطها فاتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها – وفيما يلي بعض أمثلة قليلة لهذا النشاط الإجرامي كما سجّلته التحقيقات الرسمية في السنوات الأخيرة:

أولاً: أوضحت تحقيقات النيابة العسكرية العليا سنة 1942 قسم الجمرك حقيقة أغراض هذه الجماعة، وأنها تهدف إلى قلب النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متخذة طرقاً إرهابية بواسطة فريق من أعضائها دُرِّبوا تدريباً عسكرياً وأطلق عليهم اسم "فريق الجوالة".

ثانياً: وبتاريخ 6 حزيران/يونيو 1946 وقع اصطدام في مدينة بورسعيد بين أعضاء هذه الجماعة وخصوم لهم استعملت فيه القنابل والأسلحة، وأسفر عن قتل أحد خصومهم وإصابة آخرين. وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم 679 لسنة 1946 قسم ثان بورسعيد.

ثالثاً: وبتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1946 ضبط بعض أفراد هذه الجماعة بمدينة الإسماعيلية يقومون بتجارب لصنع القنابل والمفرقعات.

رابعاً: كما وقعت بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 1946 حوادث إلقاء قنابل انفجرت في عدة أماكن بمدينة القاهرة وضبط من مرتكبيها اثنان من هذه الجماعة، قدما لمحكمة الجنايات فقضت بإدانة إحداهما (قضية الجناية رقم 767 لسنة 1946 عابدين- 117 سنة 1946 كلي).

خامساً: وقد تعددت حوادث اشتباك أفراد هذه الجماعة مع رجال البوليس ومقاومتهم لهم بل والاعتداء عليهم وهم يؤدون واجبهم في سبيل حفظ الأمن وصيانة النظام، مثال ذلك ما حدث في يوم 29 حزيران/يونيو 1947 بدائرة قسم الخليفة من اعتداء فريق جوالة الإخوان المسلمين على مأمور هذا القسم ورجاله.

سادساً: وقد ثبت من تحقيق الجناية رقم 4726 لسنة 1947 الإسماعيلية أن أحد أفراد هذه الجماعة ألقى قنبلة بفندق الملك جورج بتلك المدينة فانفجرت وأصيب من شظاياها عدة أشخاص، كما أصيب ملقيها نفسه بإصابات بالغة.

سابعاً: وحدث في 19 كانون الثاني/يناير 1948 أن ضبط خمسة عشر شخصاً من جماعة الإخوان المسلمين بمنطقة جبل المقطم يتدربون على استعمال الأسلحة النارية والمفرقعات والقنابل، وكانوا يحرزون كميات كبيرة من هذه الأنواع وغيرها من أدوات التدمير والقتل.

ثامناً: وفي 17 شباط/فبراير 1948 اعتدى فريق من هذه الجماعة على خصوم لهم في الرأي بأن أطلقوا أعيرة نارية قتلت أحدهم، وكان ذلك بناحية كوم النور مركز ميت غمر وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم 1407 لسنة 1948.

تاسعاً: كما عُثر بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1948 بعزبة فرغلي رئيس شعبة الإخوان المسلمين بالإسماعيلية على صندوق يحتوي على قنابل، مما استدعى تفتيش منزله، فإذا بأرض إحدى الغرف سردابان بهما كميات ضخمة من القنابل المختلفة والمفرقعات والمقذوفات النارية والبنادق والمسدسات وأحد عشر مدفعاً. كما عُثر في فجوة بأرض الغرفة على وثائق تقطع بأن هذه الجماعة تعد العدة للقيام بأعمال إرهابية واسعة النطاق.

عاشراً: وحرقت في 18 كانون الثاني/يناير 1947 أحطاب لأحد الملاك

بناحية كفر بدراوي، واتهم بوضع النار فيها فريق من شعبة الإخوان المسلمين بتلك القرية. ولما قام البوليس بالفحص عن أحوال تلك الشعبة تبين أن أحد أعضائها مقدم لمحكمة الجنايات في جريمة قتل شيخ خفراء البلدة.

حادي عشر: وبتاريخ 3 شباط/فبراير 1948، قام بعض أفراد شعبة الإخوان المسلمين بناحية البرامون بإيهام الأهالي بأنهم سيعملون على زيادة أجورهم وإرغام تفتيش أفيروف الذي يقع بزمام القرية على تأجير أراضيه مقسمة على الأهالي بإيجار معتدل، وقاموا بمظاهرات طافت بالقرية تردد هتافات مثيرة، ولما أقبل رجال البوليس لقمع الفتنة اعتدوا عليهم بإطلاق النار وقذف الأحجار.

وقد وقع شجار بعد ذلك بنفس القرية في يوم 13 آذار/مارس 1948 بين جماعة الإخوان المسلمين وبين خصوم لهم فأسفر عن قتل أحد الأشخاص وإصابة آخرين.

ثاني عشر: وفي يوم 26 حزيران/يونيو 1948 حرض الإخوان المسلمون عمال تفتيش زراعة محلة موسى التابع لوزارة الزراعة على التوقف عن العمل مطالبين بتملك أراضي هذا التفتيش، الأمر الذي سجلته القضية رقم 921 لسنة 1948جنح كفر الشيخ.

ثالث عشر: من الأساليب التي لجأت إليها الجماعة إرسال خطابات تهديد لبعض الشركات والمحال التجارية لابتزاز أموال منها على زعم أنها مقابل الاشتراك في جريدتهم، واقتنصوا بالفعل أموالاً بهذه الوسيلة. وقد تقدمت بعض هذه الشركات بالشكوى من هذا التهديد طالبة حمايتها من أذى هذه الجماعة.

ولم تقف شرور هذه الجماعة عند هذا الحد، بل عمدت إلى إفساد النشء، فبذرت بذور الإجرام وسط الطلبة والتلاميذ، فإذا بمعاهد التعليم وقد انقلبت مسرحاً للشغب والإخلال بالأمن وميداناً للمعارك والجرائم. ومن أمثلة ذلك الحوادث التالية:

أ- حدث ببندر دمنهور في يوم 25 أيار/مايو 1947 بمدرسة الصنايع أن

اعتدى تلاميذ الإخوان المسلمين على أحد المخالفين لهم في الرأي وشرعوا في قتله بطعنة سكين. وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم 1248 لسنة 1947 ببندر دمنهور.

ب – وفي يوم 3 شباط/فبراير 1948 حرض بعض التلاميذ من أعضاء الجماعة زملاءهم تلاميذ مدرسة الزقازيق الثانوية على الإضراب، وألقى أحدهم قنبلة يدوية انفجرت وأصابت بعض رجال البوليس، كما ضبط مع آخر منهم قنبلة يدوية قبل أن يتمكن من استخدامها في الاعتداء.

جـ – ويوم 24 كانون الثاني/يناير 1948 تحرش بعض تلاميذ مدرسة شبين الكوم الثانوية من المنتمين إلى الإخوان المسلمين بزملاء لهم، الأمر الذي أدى إلى حادث قتل.

ولم تتورَّع هذه الجماعة عن أن يمتد إجرامها إلى القضاء الذي ظل رجاله في محراب العدل نخراً للمصريين، وملاذاً لهم، ينعمون بثقة المتقاضين وطمأنينتهم – إذ قصدوا إلى إرهاب القضاة عن طريق قتل علم منهم هو المغفور له أحمد بك الخازندار بك وكيل محكمة استئناف مصر، الذي حكم بإدانة بعض أعضاء الجماعة لجرائم اقترفوها باستخدام القنابل – وقد ثبت أن أحد المجرمين القاتلين كان سكرتيراً خاصاً للشيخ حسن البنا.

ولقد أدركت الحكومات المتعاقبة خطورة الأهداف والمقاصد التي تسعى هذه الجماعة لتحقيقها فحاولت – في حدود القوانين القائمة – أن تحد من شرورها وساعدت الأحكام العرفية التي أعلنت خلال الحرب العالمية الأخيرة على اعتقال بعض قادة هذه الجماعة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الجماعة سادرة في جرائمها، الأمر الذي استوجب إصدار الأمر العسكري بحل شعبتي الإخوان المسلمين بالإسماعيلية وبورسعيد.

ولقد وقعت في يوم 4 كانون الأول/ديسمبر 1948 حوادث مؤلمة بجامعة فؤاد الأول بالجيزة، ألقى فيها الطلاب قنابل على رجال البوليس وأطلقوا عليهم الرصاص وقذفوهم بالأحجار فأصيب عدد منهم، كما حدث في نفس اليوم أن اعتصم بعض طلبة كلية الطب بأسطح مبنى الكلية، وأشعلوا النار في أماكن

متفرقة وقذفوا رجال البوليس الذين كانوا يحافظون على النظام ببعض القنابل وكميات هائلة من الأحجار وقطع الأخشاب وزجاجات مملوءة بالأحماض ثم ألقوا على حكمدار بوليس العاصمة قنبلة أودت بحياته.

وحدث في يوم 6 كانون الأول/ديسمبر 1948 أن تجمع طلبة المدرسة الخديوية واندس بينهم بعض الغرباء وألقوا قنبلتين على رجال البوليس الذين كانوا خارج أسوار المدرسة، فأصيب ضابط وسبعة من العساكر – وكان مقترفو هذه الحوادث المروعة من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين.

ولا تزال النيابة العامة ماضية في تحقيق حادث ضبط سيارة بها مواد متفجرة ونخائر ومستندات خطيرة، بدائرة قسم الوايلي يوم 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، وقد أدى التقصي عن ظروف هذا الحادث إلى ضبط كميات هائلة من القنابل والمفرقعات جاءت أضعافاً مضاعفة لما ضبط في تلك السيارة. وقد كشفت ملابسات هذا الحادث حتى الآن عن أن جماعة من الإخوان المسلمين يكوِّنون عصابات إجرامية هي المسؤولة عن حوادث الانفجارات الخطيرة التي حدثت في مدينة القاهرة خلال الشهور الستة الأخيرة، وكان آخرها حادث نسف شركة الإعلانات الشرقية يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، وما نجم عنه من هدم وتخريب في المباني وقتل بعض الأهالي ورجال البوليس وجرح عدد غير قليل من الأشخاص".

وانتهت المذكرة إلى القول:

"أنه يتبين من استعراض الحوادث التي عددتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أمعنت في شرورها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديداً بالغ الخطر، وأنه بات من الضروري اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التي تروع أمن البلاد في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضماناً لسلامة أهلها في الداخل وجيوشها في الخارج".

وكيل الداخلية

عبد الرحمن عمار

وهذه هي خلاصة المذكرة التي بُنيَ عليها الأمر العسكري بحل جماعة الإخوان المسلمين، ففي العام 1948 أصبح الإخوان أكبر جماعة مسلحة خاصة بعد حرب فلسطين يخشى منها على النظام القائم، لذلك كان النقراشي مقتنعاً بأن حوادث الاغتيال والقنابل والمتفجرات يرتكبها شباب من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، وقد بلغ اقتناعه إلى حد اليقين فاستصدر قراره بحل الجماعة ومصادرة أموالها واجتماعاتها.

وعن صدى قرار الحل وتنبؤ بعض الجهات باغتيال النقراشي:

قالت جريدة "الدايلي هيرالد" لسان حال حزب العمال الإنجليزي:

"منذ ثلاثة أسابيع وقّع النقراشي باشا رئيس وزراء مصر أمراً عسكرياً بحل جمعية الإخوان المسلمين، وهو يعلم تمام العلم أنه يعرض بذلك حياته نفسها للخطر، ولكن محمود فهمي النقراشي كان على الدوام رجلاً مستقيماً لا يعرف الخوف".

Daily Herald Newspaper, the mouthpiece of the British Labor Party said:

"Three weeks ago, Nukrashi Pasha, Prime Minister of Egypt, signed a military order terminating the Muslim Brotherhood, and he very well knows that it causes great risk to his life, but Mahmoud Fahmi Nukrashi has always been a man who is straightforward and does not know fear."

أضف إلى ذلك، ما ذكره مصطفى أمين عن زيارته للنقراشي باشا في منزله قبل اغتياله بأسبوعين تقريباً، وخلال الزيارة لفت نظره أثناء جلوسه في الصالون انتظاراً لنزول الباشا أن حوائط المنزل مزينة بصور أصدقاء النقراشي الراحلين، ومنهم الدكتور محجوب ثابت وشاعر النيل حافظ إبراهيم ورفيق كفاحه أحمد باشا ماهر رئيس الوزراء الذي اغتيل يوم 24 شباط/فبراير سنة 1945

بالبهو الفرعوني الفاصل بين مجلسي الشيوخ والنواب ورأى أيضاً صورة مصطفى النحاس باشا رغم اختلاف النقراشي معه في كثير من المواقف، مما يدل على وفاء النقراشي باشا لأصحابه حتى ولو كان مختلفاً معهم..

ودار الحوار بين مصطفى أمين والنقراشي حول القرار الذي ينوي إصداره بحل الإخوان المسلمين، فتمسك النقراشي برأيه في ثبات عجيب عرف عنه منذ شبابه الباكر أيام اشتراكه في ثورة 1919.

وقال بالنص: **"لقد كوَّنت رأيي وقررت أن أحل الإخوان المسلمين، وأعتقد أنني لم أظلم، وأن أي رجل مكاني سيفعل ما فعلت".**

رد عليه مصطفى أمين قائلاً: **"أؤكد لك إذا لم تفعلها، لا أتصوَّر رجلاً غيرك يتقدم بهذه الخطوة الجريئة وهو يعرف ما وراءها... إن وراءها الموت".**

قال: **"إن أحمد ماهر عندما نادى بالحرب عام 1940 كان يعرف أنه سيقتل، ولكن أحداً لم يقتله إلا بعد ذلك بأربع سنوات، وأظن أنه لو سئل أي طريقة للموت يفضل لما اختار غير الطريقة التي اختارها الله له، فقد كان بيننا وبين الموت عدة مواعيد ولكننا في كل مرة كنا نرى أن الموت هو الذي يخلف الميعاد. ولو تأخرت عقارب الساعة إلى الوراء لفضلت أن أكون شهيداً سنة 1919".**

كما أكد النقراشي في حديثه لمصطفى أمين:

"إنني لا أستطيع أن أبقى رئيساً للوزارة، وأسمح بوجود جمعية الإخوان المسلمين، صحيح أنني أحمي خصومي، ولكني أنا لست رئيس وزراء السعديين وحدهم، وإنما رئيس وزارة مصر كلها وحماية خصومي أمانة في عنقي!"

رد مصطفى أمين:

"إنني مؤمن أن هذا القرار الذي ستاخذه سيؤدي إلى كارثة بالنسبة إليك".

رد قائلاً: ولكن سيفيد بلادي.

ولما رآه مصطفى أمين مصراً على تنفيذ رأيه تنبأ باغتياله وقال له: "قد تكسب فكرتك ولكننا سنخسرك..".

يوم الحادث

في الساعة التاسعة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 28 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 استقل محمود فهمي النقراشي (رئيس الحكومة ووزير الداخلية والخارجية) سيارته الكاديلاك السوداء من فيلته رقم (9) شارع رمسيس في مصر الجديدة متجهاً إلى مكتبه في وزارة الداخلية وبجواره ياوره الخاص الصاغ عبد الحميد خيرت ومن خلفه سيارة حراسة خاصة بها الملازم ثاني علي حباطي والكونستابل أحمد عبد الله شكري.

دخل ضابط بوليس برتبة ملازم أول صالة وزارة الداخلية في الطابق الأول فأدى له حراس الوزارة التحية العسكرية، وأخذ يقطع الوقت بالسير البطيء في صالة الوزارة كأنه ينتظر شيئاً وعندما أحس بقرب وصول دولة النقراشي باشا اتجه نحو الأسانسير ووقف بجانبه الأيمن.

بعد 55 دقيقة بالضبط وصلت سيارة المرحوم النقراشي إلى بهو وزارة الداخلية لينزل منها دولة الرئيس وسط حرس الشرف الذي أدى له التحية الرسمية، فرد الباشا التحية باسماً، وفي الوقت نفسه تقدم أفراد حراسته ليفسحوا له الطريق أمام المصعد...

وقبل وصول دولته إلى المصعد بحوالي مترين، عرج الضابط والكونستابل نحو السلم، ليستقبلا دولته في الدور العلوي عند خروجه من المصعد، في هذه اللحظة خرج ضابط شرطة لم يلحظه أحد برتبة ملازم أول يرتدي ملابس رسمية سوداء جديدة، وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيد في ظهره وقضت على حياته.

وكان القاتل الذي كان متخفياً في زي ضابط، يدعى عبد المجيد حسن، طالباً بكلية الطب البيطري، كلّفه الجهاز الخاص للإخوان المسلمين بالقيام بهذه المهمة رداً على قرار حل جماعة الإخوان المسلمين.

وذاع نبأ الحادث الأليم في لحظات، فأسرع إلى مكانه حيث يرقد الفقيد والدماء تسيل منه حضرات: (عبد الرحمن عمار بك، ومرتضى المراغي بك، وأحمد الحفناوي بك وغيرهم من كبار موظفي الوزارة وإدارة البوليس).

وتم نقل جثمان الفقيد في الحال إلى مكتب صلاح بك، وظل عمار بك آخذاً برأسه ويتحسس أنفاسه، وهو لا يستطيع أن يقطع بأن رئيس الحكومة قد فارق الحياة أم لا يزال على قيدها.

وحضر الدكتور الدباسطي على عجل، وقام بفحصه وتبعه الدكتور محمود حمدي سيف النصر ثم تلاهما الدكتور سليمان عزمي باشا وفحص الفقيد مرة ثالثة ثم أعلن والدموع في عينيه أن النقراشي قد انتقل إلى جوار ربه، فجزع الحاضرون وانحنى عمار بك على جبين وزيره فقبله، وهو يقول: لله الأمر من قبل ومن بعد.

وسرعان ما سرى نبأ الخاتمة المحزنة لرئيس الوزراء بين الجموع الكثيرة التي احتشدت في فناء الوزارة ومن بينهم عدد غير قليل من الشيوخ والنواب وكبار الموظفين، فوقع عليهم النبأ وقع الصاعقة، وأخذ الكثيرون يجهشون بالبكاء والنحيب، وفي هذه الأثناء أقبل أصحاب المعالي الوزراء ومعهم إبراهيم باشا عبد الهادي.

ونقل جثمان الفقيد إلى داره بمصر الجديدة، وعندما أبلغ نعي المغفور له النقراشي باشا إلى المسامع الملكية الكريمة في قصر القبة على إثر وقوع الحادث الأليم استقل السيارة وفي معيته ياوره الخاص شفيق مهنا، فاتجها إلى دار الفقيد، وكان جلالته مرتدياً ملابس المارشال الجوي، فلما وصل إليها دخل الغرفة التي يرقد فيها جثمان الفقيد، فوقف جلالته أمامه في خشوع وقرأ الفاتحة على روحه مبتهلاً إلى الله تعالى أن يتغمده بواسع الرحمة والرضوان.

وتفضل جلالته فقدم عزاءه الكريم إلى السيدة الجليلة أرملة الفقيد، ودعا نجليه هاني وصفية وأسبغ عليهما عطفه العظيم، فقابلت الأسرة هذا العطف بالشكر والدعاء، وكانت أمارات التأثر الشديد بادية على جلالة الملك وغادر جلالته دار الفقيد إلى قصر عابدين حيث دعا إلى حضرته معالي إبراهيم باشا عبد الهادي.

كما أعلنت محطة الإذاعة الحداد لمدة يومين تقتصر فيهما البرامج على القرآن الكريم والأخبار والأحاديث بمعرفة المذيعين وحدهم مع إعفاء المذيعات كنوع من الحداد.

جنازة دولة النقراشي باشا

تفجّعت قلوب الوطنيين الصادقين في وادي النيل من أقصاه إلى أقصاه بفقد أروع مثل في الزعامة باستشهاد الزعيم محمود فهمي النقراشي، وشيع رفاته في جنازة شعبية هائلة في اليوم التالي (الأربعاء 29 كانون الأول/ديسمبر 1948) ليدفن بجوار صديقه ورفيق عمره أحمد ماهر باشا في المدفن المقام بشارع الملكة نازلي، وهتف أنصار النقراشي في جنازته بأن رأس النقراشي برأس البنا والذي اغتيل فعلاً في 12 شباط/فبراير 1949.

وفي جنازة النقراشي هتف شباب الحزب السعدي الذي كان يرأسه "النقراشي" الثأر الثأر، كما أصدر البنا عقب اغتيال "النقراشي" بياناً عاماً بعنوان "**بيان للناس**" استنكر فيه اغتيال النقراشي، وبيَّن فيه حقيقة الدعوة الإسلامية التي يزعمها، وذكر أن فيها خير الوطن وإعزاز الدين ومقاومة الإلحاد والإباحية والخروج عن أحكام الإسلام وفضائله، ونفى البنا أن تكون الجريمة والإرهاب والعنف من وسائل الدعوة، وفي النهاية ناشد الجميع أن يتعاونوا على استتباب الأمن والاستقرار.

البرلمان المصري يبكي النقراشي

سجلت مضابط مجلس البرلمان المصري يوم 3 كانون الثاني/يناير 1949 دموع السلطة التشريعية لفقد الراحل النقراشي باشا، وقد ألقى حضرة صاحب الدولة إبراهيم عبد الهادي كلمة رثاء لسلفه في المجلسين الذين كتبا في التاريخ سطوراً من الاعتراف بفضل النقراشي باشا.

تابين النقراشي

توالت حفلات تأبين النقراشي باشا وتبارى الشعراء والأدباء في رثائه ومنهم صديقه علي بك الجارم بقصيدته الفائية الفخمة ومطلعها:

ماء العيون على الشهيد ذارف لو أن فيضاً من معينك كافي
وإذا بكى القلب الحزين فما له راق ولا لبكائه من شافي

ورثاه أيضاً صديقه المفكر الكبير عباس محمود العقاد بقصيدة عنوانها "الشهيد الأمين" مطلعها:

أسفي أن يكون جهد رثائي كلم عابر ورجع بكاء
يرحم الله مصر إنك يا محـ ـمود في رحمة مع الشهداء

ويذكر مصطفى أمين في مقال له تحت عنوان "النقراشي كان يعرف أنه سيموت" يقول فيه:

ذهبت لزيارة النقراشي باشا في منزله قبل اغتياله بأسبوعين تقريباً، ودار حوار بيني وبين النقراشي حول القرار الذي ينوي إصداره بحل الإخوان المسلمين، فتمسك النقراشي برأيه في ثبات عجيب عرف عنه منذ شبابه الباكر أيام اشتراكه في ثورة 1919 وقال بالنص:"**سوف أصدر القرار وانفِّذه وبعد الاطمئنان على الحالة ساستقيل وأعود معلماً كما بدأت وأعلِّم ابني هاني وصفية بنفسي!**"

ولما رآه مصطفى أمين مصرّاً على تنفيذ رأيه تنبأ باغتياله وقال له: "**قد تكسب رأيك ولكننا سنخسرك..**".

قال النقراشي متواضعاً: "هذا يكفيني! إن الموت ليس رديئاً ومخيفاً كما تتصور. لقد قرأت مرة في كتاب أنه أشبه شيء بمحطات السكة الحديد بالنسبة إلى ركاب القطار، فكل راكب سينزل محطة ما، ولكنه سينزل حتماً!".

فقال له: ولكني أرى أنك تلقي بنفسك من القطار!

قال النقراشي ضاحكاً: إنها الطريقة الوحيدة لمنع القطار كله من الاصطدام وقتل جميع الركاب!

وعاد مصطفى أمين بيته باكياً، وكان يشعر وهو يصافحه أنه الوداع الأخير.. وذهب إلى أصدقائه يروي لهم حديثه مع النقراشي ويؤكد لهم واحداً واحداً: إيماني بأن النقراشي سيموت! وكانوا في دهشة!

وفي صباح يوم الثلاثاء تحقّقت النبوءة واغتيل النقراشي.. فختم مصطفى أمين مقاله قائلاً:

"تلقيت نبأ مقتل النقراشي فلم أبكِ ولم أنتحب لأني بكيته بالدمع السخين قبل أن يموت بأسبوعين".

التحقيق وإجراءات المحاكمة

تبين أن الجاني أسمر اللون، قصير القامة، مفتول الجسم، مجعّد الشعر، في الحادية والعشرين من عمره، يرتدي بدلة ضابط بوليس مفتوحة، سوداء اللون، كان يتردد على قهوة بالقرب من وزارة الداخلية (**وقد كان النقراشي رئيساً للوزارة ووزير الداخلية في آن واحد**). وقال رواد المقهى أنهم عرفوا الضابط المزيف باسم "**حسني أفندي**" وأنه: تلقى مكالمة تليفونية قبل الجريمة بعشرين دقيقة من شخص مجهول أخبره أن النقراشي باشا في طريقه إلى مكتبة بوزارة الداخلية..

وعندما بدأ التحقيق بدأ النائب العام نقل الجاني من الطابق الأرضي إلى الطابق العلوي، فنقل تحت حراسة فريق من ضباط البوليس، وما إن شاهده الشباب السعديون المتجمهرون في دائرة الوزارة، حتى حاولوا اختطافه من الحراس، والاعتداء عليه، فلم يستطيعوا وقد قابل المتهم تصرف هؤلاء الشبان بالابتسام.

وتولّى النائب العام التحقيق مع المتهم فحاول أولاً إنكار اسمه الحقيقي، لكنه عاد فذكر أنه يدعى عبد المجيد أحمد حسن، وكان طالباً بالسنة الثالثة بكلية الطب البيطري، وقد تزيّي بزي ضابط خصيصاً ليندس في فناء الوزارة ويرتكب جريمته في غفلة من أعين الحراس، وقد قبض عليه، واعترف بأنه من الإخوان المسلمين، وأنه ارتكب فعلته انتقاماً من الفقيد لتصرفاته مع هذه الجماعة.

وتبين من التحقيق أن هذا الطالب بالذات كان مطلوباً اعتقاله منذ بضعة أيام ضمن جماعة من الشبان، ولكن الفقيد رفض اعتقاله وقال:

"إنني لا أحب التوسع في اعتقال الطلاب، إنني والد ولي بنون، وأنا أقدر أثر هذه الاعتقالات في نفوس الآباء والأمهات".

ومما يذكر أيضاً أن والد الجاني كان موظفاً بوزارة الداخلية ومات فقرر الفقيد تعليم ابنه بالمجان. فالجاني الذي يرفض الفقيد اعتقاله ويتعلم بالمجان بفضله، هو الذي ارتكب هذه الجناية.

تولى النائب العام – محمود منصور – التحقيق مع القاتل في نفس يوم اغتيال النقراشي:

النائب العام: ما اسمك؟

عبد المجيد حسن: عبد المجيد أحمد حسن – 23 سنة – طالب بكلية الطب البيطري.

النائب العام: كيف ارتكبت هذه الجريمة؟

عبد المجيد: أنا حضرت إلى وزارة الخارجية اليوم الساعة 10 صباحاً وكنت لابس ملابس ضابط، ووصلت إلى وزارة الداخلية قبل وصول النقراشي بخمسة دقائق.

النائب العام: ما الظروف التي كوَّنت فيها فكرة القتل؟

عبد المجيد: نبتت الفكرة في جملة ظروف وهي تهادن النقراشي باشا في قضية وحدة مصر والسودان، وخيانته لقضية فلسطين، واعتدائه على الإسلام بحل جماعة الإخوان المسلمين.

النائب العام: ما مصدر البدلة العسكرية؟

أجاب بتهكم: في "سوق الكانتو" منها كتير..

النائب العام: كيف رتبت لهذه الجريمة؟

عبد المجيد: أنا كنت ماشي في وكالة البلح منذ سبعة أيام فلقيت واحد معاه بدلة ضابط اللي أنا لابسها الآن ويقول عنها أنها جديدة وعرضها للبيع فلما وجدت البدلة لاحظت أن قماشها كويس فاشتريتها بثلاثة جنيهات ونصف، وكذلك اشتريت المسدس منذ خمسة أيام من واحد في عين شمس لا أعرفه، وكذلك الطلقات اشتريتها منه باثنين جنيه، وبعد ذلك لبست البدلة النهاردة وجيت هنا إلى وزارة الداخلية علشان أقتل النقراشي، ولبست البدلة العسكرية حتى أتمكن من دخول وزارة الداخلية.

النائب العام: من أين حصلت على النقود التي اشتريت بها البدلة والمسدس؟ ومن الذي يقيم معك في المنزل؟ وهل كنت تراقب النقراشي؟

القاتل: من نقودي، لما بلغت سن الواحد والعشرين كان لي معاش ولكنه قُطِع وخصصت لي الحكومة مكافأة 50 جنيهاً علشان التعليم، أقيم مع والدتي إقبال حسني وأخي محمد عيسي أحمد حسن وهو طالب في مدرسة فاروق الأول الثانوية، وأختان إحداهما هدى والثانية فاطمة، وأخ ضابط يقيم في الخارج في منزل بمفرده ويسمى حسن أحمد حسن ضابط بسلاح المدفعية ومتزوج وله أولاد.

وأما عن مراقبة النقراشي، فذكر أنه كان يعرف أن النقراشي يذهب إلى مجلس الوزراء ويتردد على الداخلية والخارجية فخطر في نفسه أن يحضر النهاردة إلى الداخلية.

النائب العام: من هم أصدقاؤك الذين تتردد عليهم في الكلية؟ وما هو العمل الإيجابي الذي كنت تريده من النقراشي باشا أن يتخذه؟ وهل تنتمي إلى حزب معين أو جماعة معينة؟

عبد المجيد: أصدقائي هم محمد شوقي – محمد زيدان وكمال عبد القادر ومصطفى محمد علي وبشير سليم الجمل – وسيد العمروسي، ولم أتحدث معهم عن نيتي في قتل النقراشي باشا، أما العمل الإيجابي فالنقراشي لم يعمل الحاجات اللي قالها فؤاد سراج الدين باشا وهي مقاطعة البضائع الإنجليزية والعمل على وحدة وادي النيل وأنه ترك المسألة المصرية دون أن يكون هناك

جلاء أو معاهدة، الآن أنا لا أنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، غير أنني وأنا طالب في الثانوي كنت منتمياً لها وكنت عضواً بشعبة مدرسة فؤاد.

وفي غرفة الأميرالاي محمود عبد المجيد بك مدير المباحث الجنائية قال في هدوء وثبات:

"أيوه قتلته واعترف بكده لأنه أصدر قراراً بحل جمعية الإخوان المسلمين، وهي جمعية دينية ومن يحلها يهدم الدين.. قتلته لأني أتزعم شعبة الإخوان منذ كنت تلميذاً في مدرسة فؤاد الأول الثانوية".

غير أن هذا غير صحيح كما سيتضح من شهادة الدكتور السيد فؤاد عميد كلية الطب البيطري حينما أدلى بأقواله في قضية اغتيال النقراشي مؤكداً أن عبد المجيد يتزعم حركة الإخوان المسلمين في الكلية. ويقال إنه كان هناك تخطيط لاغتيال إبراهيم باشا عبد الهادي وعبد الرحمن عمار حين يحضران على إثر مصرع النقراشي.

ومن الغريب أن القاتل أعلن ندمه عقب اعترافه بالجريمة، فقد كان النقراشي باشا مثالاً للوطنية الصادقة والشجاعة الأدبية والصرامة في الحق حتى أحبّه مؤيدوه ومعارضوه على السواء، وهي من الأحوال النادرة التي يندم فيها المجرمون السياسيون على جرائمهم.

ومن المعروف أن القاتل لم يغير أقواله طوال الفترة من يوم الجريمة في 28 كانون الأول/ديسمبر 1948 إلى يوم 14 كانون الثاني/يناير 1949، وبقي مصراً عليها، ولكن في اليوم الأخير وقعت أكثر من مفاجأة جعلته يكذب نفسه، ويكشف الحقيقة، ويرشد عن شركائه، بل يبدي الندم على ما فعل، ويتمنى من قلبه ألا يقع شاب فيما وقع فيه.

كانت المفاجأة الأولى صدور بيان من هيئة كبار العلماء في الأزهر يفند فساد الأسانيد الشرعية لقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، وبصورة غير مباشرة وصل البيان إلى عبد المجيد حسن، وهو في زنزانته محبوساً على ذمة القضية بسجن الاستئناف فبدأ يعيد النظر في قناعاته.

لكن المفاجأة الصاعقة التي هزّت كيان المتهم عبد المجيد حسن فهي تتصل بالمرشد العام للجماعة حسن البنا الذي أصدر بياناً للناس تنصل فيه من كل الأعمال الجهادية التي قامت بها جماعته، وتبرّأ ممن ارتكبوها.

وقال بالحرف الواحد:

"وقعت أحداث نسبت إلى بعض من دخلوا هذه الجماعة دون أن يتشربوا روحها أو يلتزموا نهجها، مما ألقى عليها ظلاً من الشبهة، فصدر أمر بحلّها وتلا ذلك هذا الحادث المروع حادث اغتيال دولة رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي باشا الذي أسفت البلاد لوفاته.

وخسرت بفقده علماً من أعلام نهضتها، وقائداً من قادة حركتها، ومثلاً طيباً للنزاهة والوطنية والعفّة من أفضل أبنائها. ولسنا أقل من غيرنا أسفاً من أجله وتقديراً لجهاده وخلقه، ولما كانت طبيعة دعوة الإسلام تتنافى مع العنف بل تنكره، وتمقت الجريمة مهما يكن نوعها وتسخط على من يرتكبها. فنحن نبرأ إلى الله من الجرائم ومرتكبيها.

ولما كانت بلادنا تجتاز الآن مرحلة من أدق مراحل حياتها. مما يوجب أن يتوفر لها كامل الهدوء والطمأنينة والاستقرار - وكان جلالة الملك المعظم، حفظه الله قد تفضل فوجه الحكومة القائمة - وفيها هذه الخالصة من رجالات مصر - هذه الوجهة الصالحة، وجهة العمل على جمع كلمة الأمة، وضم صفوفها، وتوجيه جهودها وكفاياتها مجتمعة لا موزعة إلى ما فيه خيرها وإصلاح أمرها في الداخل والخارج.

وقد أخذت الحكومة تعمل من أول لحظة على تحقيق هذا التوجيه الكريم في إخلاص وأدب وصدق. كل ذلك يفرض علينا أن نبذل كل جهد، ونستنفد كل وسع في أن نعين الحكومة في مهمتها، ونوفر لها كل وقت ومجهود للقيام بواجبها والنهوض بعبئها الثقيل، ولا يتسنى لها ذلك بحق إلا إذا وثقت تماماً من استتباب الأمن واستقرار النظام وهو واجب كل مواطن في الظروف العادية فكيف بهذه الظروف الدقيقة الحاسمة التي لا يستفيد فيها من بلبلة الخواطر وتصادم القوى وتشعب الجهود إلا خصوم الوطن وأعداء نهضته.

لهذا أناشد إخواني، لله وللمصلحة العامة، أن يكون كلاً منهم عوناً على تحقيق هذا المعنى وأن ينصرفوا إلى أعمالهم ويبتعدوا عن كل عمل يتعارض مع استقرار الأمن وشمول الطمأنينة حتى يؤدوا بذلك حق الله والوطن عليهم. والله أسأل أن يحفظ جلالة الملك المعظم ويكلاه بعين رعايته ويثبت خطى البلاد حكومة وشعباً في عهده الموفق إلى ما فيه الخير والفلاح آمين".

لقد اعتقد البنا أن إصداره لبيان عام بعد الاغتيال سوف يعفيه أو يخيل للآخرين أنه ليس محرضاً للاغتيال ولا جماعته هي المدبرة، وبدا واضحاً أنه كتبه بعد أن استشعر خطراً على حياته، فتصور أن الخطاب سينقذه.. وهو ما لم يحدث، فقد قتل بعد إرساله بشهر واحد.. في 14 شباط/فبراير عام 1949..

ولكن ثبت من التحقيقات مع القاتل أنه يدافع عن الإخوان، وإنه أحد مؤيديهم، وإنه يؤمن بكلامهم وأفعالهم.

ونعود إلى القاتل عبد المجيد حسن، لنرى أثر هذا البيان عليه، لقد صمد عقب حادث الاغتيال ستة عشرة يوماً رغم التعذيب الذي عاناه وتعرضت له أسرته معه، ولكن هذا الفتى العنيد تغيّر فجأة عندما قدم إليه النائب العام –محمود منصور– صباح يوم 11 كانون الثاني/يناير 1949 صحف الصباح وفيها "**بيان للناس**" الذي كان حسن البنا يهدف منه إلى إقناع الحكومة بأن الجماعة ليست طرفاً في جريمة اغتيال النقراشي. شعر عبد المجيد بأنه خُدع وأن الإخوان قد خانوه وتخلوا عنه فكان أن طلب النائب العام ليقول الحقيقة في نفس اليوم، قال:

"عجبت كل العجب بعد أن قرأت "بيان للناس"، وعلمت أن هيئة كبار العلماء أصدرت بياناً عن هذا الحادث فاطلعت عليه، وعقب ذلك أردت أن أعلن جميع أفراد النظام الخاص بأنه غُرِّر بنا ولست وحدي، كان نفس التأثير الذي وقع عليّ واقعاً عليهم، وكنت أعتقد، بحسب تعاليم هذا النظام الخاص أن كل أمر، يكلف بارتكابه أفراد نظامنا، يوافق عليه حسن البنا شخصياً بصفته القائد لهذا النظام واعتقد أن المسؤول الأول عن جميع هذه الحوادث هو حسن البنا بشخصه، ولكني لا أملك سوى أدلة سماعية فقط".

وأضاف عبد المجيد:

"إن خطة اغتيال رئيس الوزراء وضعت يوم 18 من كانون الأول/ديسمبر، ثم أرجئ التنفيذ إلى 23 كانون الأول/ديسمبر أي بعد أسبوعين من قرار الحل، ثم أرجئ التنفيذ إلى أن نتخذ التدابير لحماية الشيخ حسن البنا إن اتجه التفكير إلى قتله انتقاماً لاغتيال النقراشي".

وبدأت محاضر التحقيق تأخذ طريقاً مختلفاً، واعترف عبد المجيد حسن بانه من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وأنه قتل النقراشي بسبب تصرفاته مع جماعة الإخوان المسلمين، وتشريده للطلبة المنتمين إليها، وأمره بحل جماعة الإخوان، وما يتصل بها من شركات كانت الجماعة قد أقامتها. إضافة إلى موقفه المتهاون من قضية السودان وفلسطين التي ضاعت وأخذها اليهود.

وقد اعترف عبد المجيد في 22 آذار/مارس 1949 على ضابط البوليس فؤاد عبد الوهاب – مهندس الجريمة – كما اعترف على محمد مالك – الموظف بمطار القاهرة – وقد طارده البوليس وجدَّ في البحث عنه حتى قبض عليه في 14 أيار/مايو 1949. قال محمد مالك: **الشيخ حسن البنا لا يريد أن يضحي باكثر من واحد مقابل اغتيال النقراشي.**

وقد نفى حسن البنا معرفته بهوية القاتل ولم يره قبل ذلك ولا يعرف إذا كان من الإخوان أم لا، وقال والد حسن البنا إن ابنه ظل يردد أن اغتيال النقراشي ليس من مبادئ الجمعية وأن الاغتيال تم على غير رغبته وبدون علمه، وكان يستنكره بشدة.

ولكن فهمي أبو غدير المحامي قال:

"إن للتنظيم الخاص هيئة تأسيسية توافق على كل عملية ومن بين أعضائها مصطفى مشهور وأحمد حسنين وأحمد نكي. وقال: لا يستطيع أحد – السندي أو غيره – أن يتمرد على المرشد العام، ولكن يمكن القول أن هذه الهيئة، أو بعض أفرادها، ربما فهموا أن الشيخ البنا راض عن عملية الاغتيال.

قال أبو غدير: قتل النقراشي والجماعة بلا قيادة، وعبد الرحمن السندي في السجن.

ويبقى السؤال:

من حرض على قتل النقراشي؟

ذكر أحمد حسين في مرافعته في قضية مقتل النقراشي أن الحكومة غررت بحسن البنا، فقال:

"ولقد دهش الناس وقتئذ لصدور هذا البيان الذي يدل على قرب عودة المياه إلى مجاريها بين البنا والحكومة، فلما سألت واحداً من كبار السعديين العاملين عن تفسير هذا البيان وهل هو مقدمة لعودة الإخوان؟ إذا به يقهقه ساخراً ويقول: لقد غررنا بحسن البنا لنحصل منه على هذا البيان للتأثير به على عبد المجيد من ناحية وليكون مقدمة لما سيحل بعد ذلك بحسن البنا".

إذن، فمن المستبعد أن يكون البنا قد تخيل أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تسفر عن تقدم جماعته، فلقد تخيل البنا أنه يستطيع تهدئة الموقف ولكن آماله تحطمت عندما اغتيل النقراشي. ويؤكد كثيرون تشابه موقف البنا من موقف سعد زغلول من اغتيال السير لي ستاك ويستنغتون أن الأقرب للعقل والمنطق أن الجريمة قد تمت بغير علم الشيخ البنا. فلقد كان البنا واهماً عندما تخيل أن الوساطة مع الحكومة والتنازلات التي قدمها يمكن أن تعيد المياه إلى مجاريها مرة أخرى بينه وبين السلطة القائمة.

ومن هنا أثار "بيان للناس" استياء أعضاء الجماعة بالسجون حتى قيل إنهم وجّهوا إليه رسالة إنذار بأنهم يعتقدون أن البيان مدسوس وإلا فإن كان صحيحاً فإن يوم الحساب آت بعد الإفراج عنهم.

هذه التطورات كانت تعني التصفية السياسة لحسن البنا والتي مهدت لتصفيته جسدياً بحادث اغتياله في 12 شباط/فبراير 1949.

واجهت النيابة القاتل عبد المجيد بمحمد مالك – 25 سنة موظف بمطار الماظة – وهو ذات الشخص الذي كان يسميه ضياء، واتهم عبد المجيد بأنه مجرم فكان رد عبد المجيد:

أنت بتقول عليّ أنا مجرم، بقى تدبّروا الجريمة وتختاروني للقتل وبعد ذلك

تيجي هنا تنكر! أنا رايح أقول كل حاجة. ثم روى عبد المجيد كل ما حصل من اجتماعات وتدبيرات، كما أفاض عبد المجيد في الكلام عن الجمعية السرية وكيف تكونت في منزل السيد فايز.

وتعرف الشهود على عبد المجيد حسن وثبتت عليه التهمة، واعترف - حسب ما كتب في أوراق التحقيق - على خمسة من شركائه في الجريمة، كلهم من جماعة الإخوان المسلمين، وهم:

- عبد المجيد أحمد حسن- 22 سنة - طالب بكلية الطب البيطري.
- محمد مالك يوسف محمد مالك - 25 سنة موظف بمطار الماظة.
- عاطف عطية حلمي - 25 سنة - طالب بكلية الطب.
- كمال سيد القزاز - 26 سنة - تاجر موبيليات.
- عبد العزيز أحمد البقلي- 26 سنة - ترزي أفرنجي.
- الشيخ سيد سابق محمد التهامي - 34 سنة - من علماء الأزهر الشريف.

وقُدم هؤلاء الستة للمحاكمة، بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وإحراز سلاح بدون ترخيص بالنسبة لعبد المجيد حسن، والباقون بالاشتراك معه بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب الجريمة.

ومما جاء في اعتراف عبد المجيد حسن:

"أنه عضو في خلية سرية من جماعة الإخوان المسلمين، وأنه في يوم السبت السابق على تاريخ حادث القتل حضر إليه المتهم الثاني محمد مالك يوسف وهو رئيس الخلية في منزله في الساعة السابعة والنصف صباحاً، وطلب منه أن يذهب لمقابلة أحمد فؤاد الضابط في منزله بالعباسية فتوجه إليه حيث سلمه الضابط ستة جنيهات وكلفه بشراء ثلاثة أمتار من قماش أسود ليصنع منه سترة كاملة لضابط بوليس، كما سلمه جنيهين لشراء الأزرار والنجوم والحذاء، وأبلغه أن الاختيار وقع عليه قتل النقراشي باشا وكلفه بأن يقابل المتهم الثالث عاطف عطية حلمي في محل ميدان الخديوي إسماعيل، وأن يبحث عن مقهى قريب من وزارة الداخلية وبشرط أن يكون به تليفون وأن يتحقق من رقم تليفونه".

عقدت المحكمة العسكرية العليا يوم السبت 6 آب/أغسطس 1949، للبدء في محاكمة قتلة النقراشي برئاسة محمد مختار عبد الله بك، وعضوية محمد عبد العزيز كامل بك، ومحمد غالب عطية، والأميرالاي أحمد صالح أمين بك، والأميرالاي إبراهيم نكي الأرناؤوطي بك، ومثل الاتهام الأستاذ محمد عبد السلام، وجلس إلى جانبه الأستاذ محمد إسماعيل عوض. وتولى الدفاع الأساتذة: أحمد السادة عن عبد المجيد حسن، وأحمد حسين ومحمود الحناوي عن السيد فايز عبد المطلب، ومحمود نايل، وعبد العزيز أحمد البقلي، ومحمد أحمد علي، وعلي منصور، عن مالك يوسف، ومحمود حلمي فرج، ويوسف يعقوب عن السيد القزاز، ومحمود سليمان غنام، ومختار عبد العليم، عن الشيخ سيد سابق، وأبو شقة عن عاطف عطية حلمي، وعبد الحليم محمد أحمد، وشكري بولس، عن محمود كامل السيد وشقيق أنس، وأحمد فهمي رفعت عن جلال الدين يس. وبحضور الأستاذين: محمد حسن النجار، وحسين عبد الرحمن سكرتارية.

ولم تمض أيام على رفع الدعوى على هؤلاء الستة المتهمين، حتى أُعلن أن عبد المجيد حسن قد أرسل خطاباً إلى سعادة النائب العام محمود منصور باشا يبدي فيه رغبته في تكملة اعترافاته، التي كان من نتيجتها أن رفعت النيابة الدعوى العمومية على تسعة متهمين آخرين، وبذلك بلغ عدد المتهمين في هذه القضية (15) متهماً.

وهؤلاء التسعة هم:

- السيد فايز عبد المطلب: مهندس ومقاول مبان.
- محمد صلاح الدين عبد المعطي: موظف بوزارة الدفاع.
- شفيق إبراهيم أنس: موظف بوزارة الزراعة.
- محمود كامل السيد: طالب بكلية الحقوق.
- عبد الحليم محمد أحمد: طالب بكلية الآداب.
- محمود حلمي فرج: موظف بوزارة الداخلية.
- محمد أحمد علي: موظف بقسم المباني والأشغال
- جلال الدين يس: طالب بكلية التجارة.

- محمد نايل محمود: طالب بكلية الهندسة.

وقد وُجهت إليهم تهمة الاشتراك مع عبد المجيد حسن بطريق الاتفاق والتحريض، والمساعدة في ارتكاب جريمتي قتل محمود فهمي النقراشي باشا عمداً، مع سبق الإصرار والترصد، وإحراز سلاح ناري بدون ترخيص بأن انعقدت إرادتهم على قتل المجني عليه، بوصف كونهم هم وعبد المجيد أحمد حسن أعضاء في جمعية إرهابية، من وسائلها القتل، ووقع اختيارهم عليه لتنفيذ الجريمة فأمروه بارتكابها وجهزوا له السلاح والملابس العسكرية، ورسموا له كيفية ارتكاب الجريمة، ووضعوا خطة لمؤازرته في أثناء تنفيذها.

ولقد نيلت النيابة قائمة الشهود بملاحظات من أهمها:

أن عبد المجيد حسن قرر أنه انضم في أوائل عام 1946 إلى جمعية سرية تكونت من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وأقسم في أحد المنازل باليمين الخاص بها على المصحف والمسدس. وأنه شاهد المتهم الأول السيد فايز في شهر كانون الثاني/يناير 1948 وهو يرأس نفراً منهم يتدرَّبون على استعمال السلاح في منطقة بجبل المقطم، ومن بينهم شفيق إبراهيم أنس المتهم الثالث، وأنه نحو شهر أيار/مايو 1948 عرَّفه أحد أعضاء مجموعته السرية المدعو أحمد عادل كمال في منزله بالسيد فايز بوصفه رئيساً لمجموعات القاهرة السرية، وكلَّفه أحمد عادل كمال بعد ذلك بنحو شهر بمقابلة السيد فايز في منزله في موعد محدَّد له قبل عيد الأضحى بأيام قلائل فقابله فيه حيث وجد عنده كلاً من المتهمين الرابع والسادس والسابع محمود كامل السيد، ومحمود حلمي فرغل، ومحمد أحمد على وأفهمهم السيد فايز أنهم أصبحوا يكوِّنون مجموعة جديدة تحت رئاسة جلال الدين إبراهيم فوزي المتهم في قضية الجلسة العسكرية رقم 227- سنة 1948 الوايلي.

والمفاجأة في التحقيق مع القاتل عبد المجيد حسن هي تأكيده أنه كان في ظروف جعلته يقع تحت الإكراه الشديد إذ كان مهدداً هو وعائلته بالقتل إذا لم ينفذ أوامر جمعية الإخوان المسلمين أو تأخَّر في تنفيذها، وأن هناك من غرَّر به واستغل حماسه، وننكر جانباً من التحقيق:

س: لأي سبب طلبت مقابلة النائب العام؟

جـ: عدت إلى نفسي فوجدت أن العمل الذي ارتكبته جريمة وأن هناك من غرَّر بي لارتكاب هذه الجريمة واستغل حماستي ووطنيتي، فأردت أن أتوب إلى الله وهذا سيكون في أن أظهر الحقيقة كاملة.

س: وما هي الحقيقة الكاملة التي تريد أن تذكرها؟

جـ: كنت أطلع على جريدة الإخوان المسلمين باستمرار، فقرأت يوماً فيها مقالاً عن الهدنة وجاء فيها: أن النبي عليه الصلاة والسلام كان قد عقد الهدنة مع اليهود ثم نقضها اليهود، فكان من النبي عليه الصلاة والسلام أن قاتل اليهود وقال: "إن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين"، وكان هذا المقال منشوراً في جريدة الإخوان قبل الهدنة الأولى بفلسطين بيوم أو اثنين، فلما خرق اليهود الهدنة، التي كانت قائمة بين العرب وبينهم، ولم تعمل الحكومات العربية شيئاً اعتقدت أن سكوتهم هذا غير إيمان واعتقدت في ذلك الوقت أن النقراشي باشا كان غير مؤمن لأنه لم يعمل بقول النبي صلي الله عليه وسلم. وعندما صدر القرار بحل جماعة الإخوان، زارني أحد أعضائها واسمه ضياء في منزلي، وانني أعرفه منذ خمس سنوات، وتكلم معي عن حل الإخوان، قائلاً: إن هذا الحل في الحقيقة هي بداية الجهاد وسيظهر من الذي سيثبت على دعوة الإخوان المسلمين ومن الذي سيتركها. فقلت له: إنني مؤمن بها وما دام أن العمل في سبيل الله وفي سبيل الوطن فإنني مستعد أن أقوم به. فسألني عما إذا كان هذا الكلام صادر من قلبي؟ فقلت له: نعم، فقال: إذن تعاهد الله على طاعته والعمل على نشر دعوته. فوافقته على هذا ثم تكلم بعد ذلك عن المرحوم النقراشي باشا، وقال إن هذا الرجل عقبة في سبيل الدعوة ويجب إزاحة هذه العقبة. واستشهد بعدة آيات قرآنية يستنتج منها أن التخلص منه هو عمل في سبيل الله وقال بصراحة أن قتله واجب. فقلت له: إن هذا العمل في سبيل الله وإننا عاهدنا الله على ذلك فإنني سأقوم به أي بقتل النقراشي باشا.

س: ما الذي جعلك تفكر في ذكر هذه الحقائق بعد أن أنكرت أن لك شركاء أو أنك محرض من الغير لارتكاب الجريمة؟ هل حملك أحد على الاعتراف؟

ج: كنت دائماً أرتكب هذه الجريمة أعتقد أن هذا العمل في سبيل الله ولكن لما فكرت أسفت جداً على ما ارتكبت فأردت أن أقول لكم الحقيقة.

س: ما الذي فكرت فيه عندما عُرِض عليك بيان الشيخ حسن البنا؟

ج: أنا ارتكبت ما ارتكبت بالفكرة التي أوحاها لي ضياء وهي أنني ارتكبت الجريمة في سبيل الله وأن ثمرة هذه الجريمة ستعود على جماعة الإخوان المسلمين بالنفع، وعندما يأتي رئيس الجماعة وهو الشيخ حسن البنا وينشر بياناً يقول فيه: **"إنه بريء من الجريمة ومرتكبيها وأن هذا العمل لا يرضي الله ولا يأمر به الإسلام"**، فعرفت الحقيقة وأن قتل النقراشي باشا كان حراماً وعملاً لا يبيحه الشرع.

وقد ثبت من خلال التحقيق أن عبد المجيد أرسل أربعة خطابات إلى النقراشي بطريق البريد بعضها يحوي عبارات التهديد وأنها وردت لوزارة الداخلية من رئاسة مجلس الوزراء وهم:

الخطاب الأول:

غير مؤرَّخ ومحرَّر بالمداد الأسود من صفحة واحدة وموقَّع عليه بعبارة "ضمير حائر" وتضمن الخطاب تذكير النقراشي باشا ببعض أعمال رجال الأمن الذين يتسابقون في لصق التهم لجماعة الإخوان بأي وسيلة وقد حاول كاتبه أن يذكر النقراشي بذلك.

الخطاب الثاني:

محرَّر بالحبر الأزرق من ثلاث صفحات ومؤرَّخ بتاريخ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1948 وقد كتب في البداية بعض الآيات الدينية وكلها تحذر المؤمنين من عذاب الله وأن الله يحب المتقين والحاكمين بالعدل وأن العقاب في اليوم الآخر لأشد العذاب، وأن نصر الله قريب للمؤمنين، وبعد هذه الآيات ذكر

النقراشي بالتصريح الذي أصدره في 9 كانون الأول/ديسمبر بحل جماعة الإخوان وأنه من الأفضل له أن ينظر في قضية فلسطين والسودان، وتضمن بعد ذلك عبارات السب التي وجهها إلى النقراشي، وهدَّد النقراشي بالقتل إذا لم يترك منصبه وأن بعض ما في مصر سوف يضحّون بأنفسهم وأرواحهم في سبيل الإخوان الأبرياء الذين كانوا يرفعون دين محمد، وإننا جمعية دينية وسياسية تحارب في فلسطين، وهذا الخطاب من شباب الإخوان الفدائية.

الخطاب الثالث:

محرَّر بالحبر الأزرق من صفحة واحدة وغير مؤرَّخ أو موقَّع عليه ويحوي عبارات سب مفزعة ويندد بما يعمله النقراشي في الإخوان.

الخطاب الرابع:

محرَّر بالمداد الأسود من صفحة واحدة بتاريخ 22 صفر 1368 هـ وهو موقَّع عليه بعبارة من الإخوان المسلمين، ويندد فيه بسياسة النقراشي لمصادرة الصحف وكبت الحريات وينذره أنه قد آن الأوان لسفك الدماء.

وبمقارنة خط هذه الخطابات الأربعة على خط الأوراق المضبوطة بمنزل المتهم عبد المجيد حسن والتي اعترف أنها خطه، فوجد أن المتهم يقارب على الأخص الخط المحرر به الخطابين الأول والرابع.

وواصلت المحكمة العسكرية العليا انعقاد جلساتها في 20 آب/أغسطس 1949 برئاسة محمد مختار عبد الله، وقد عرضت عليها قضية اغتيال النقراشي باشا بحالتها الجديدة بعد إضافة الشركاء التسعة الآخرين، فصار المتهمون 15 متهماً، وبعد مناقشات بين المحكمة والدفاع تقرر تأجيل نظر القضية لجلسة 27 آب/أغسطس، وفي هذه الجلسة نودي على المتهمين وسئلوا عن التهم المنسوبة إليهم فأنكروا جميعاً ما عدا القاتل عبد المجيد فقد اعترف بها وقال إنه كان واقعاً تحت التأثير.

وفي جلسة 28 آب/أغسطس 1949، تم سماع أقوال الشهود، ومنهم الصاغ عبد الحميد خيرت وهو ياور النقراشي باشا 40 سنة، الملازم ثان حباطي

علي حباطي 34 سنة ضابط حرس النقراشي، الكونستابل جمال الكاشف 29 سنة والذي كان منوطاً إليه المراقبة حول المبنى قبيل وصول النقراشي ليتعرف على الأشخاص الغرباء في الوزارة، الأمباشي عبد الرحمن نصار 42 سنة، وكانت مهمته إخلاء صالة وزارة الداخلية من الجمهور عندما يتلقى إشارة بقرب وصول النقراشي، اليوزباشي مصطفى علوان الضابط بإدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية.

وفي جلسة 31 آب/أغسطس 1949 نادى رئيس المحكمة على عبد المجيد حسن، فخرج من القفص في حراسة بعض الضباط ثم بدأ المتهم يسرد للقضاة قصته، وأشار إلى أنه في بادئ الأمر أنكر أن له شركاء أو محرضين في القتل، وأعلن أنه المسؤول الوحيد عن القتل، ولكن عندما ألقى حسن البنا بيانه الذي أصدره عقب مقتل النقراشي وأعلن أنه يبرأ إلى الله من الجرائم ومن مرتكبيها، ثم أعقب ذلك ببيان هيئة كبار علماء الأزهر الذي أدان فيه القتل السياسي باعتبار أن الأديان تحرم القتل وأن القتل سنة الخوارج، وأكد عبد المجيد في أقواله أن حسن البنا هو المسؤول الأول عن جميع الحوادث التي تمت ولكنه لا يمتلك عليه سوى أدلة سماعية فقط، ثم وضح بدء تنفيذ جريمة الاغتيال والتأثيرات التي وقعت عليه.

وفي جلسة 4 أيلول/سبتمبر 1949 واصلت المحكمة العسكرية العليا التحقيق فسمعت أقوال الشهود، وكان أهمها:

شهادة القائمقام محمد وصفي بك رئيس حرس الوزارات:

ذكر أن الحراسة المتبعة على النقراشي باشا مشدَّدة وكان من ضمنها وقوف ضابط على الباب الخارجي وعدم السماح لأحد بالدخول، إلا المعروفين، وزيادة عدد القوات في الصالة وفي الطابق الثاني حيث مكتب النقراشي باشا، وعلَّل سبب عدم وجوده في الوزارة يوم الحادث أنه وصل للوزارة بعد الحادث بربع ساعة، وذكر أنه كان في مكتبه بالمحافظة وقت الحادث، ولما علم بالخبر توجه إلى وزارة الداخلية.

شهادة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية:

نفى أنه لم يفكر في الانضمام لأي هيئة سياسية كانت أو دينية، واعترف بأن جميع الحوادث التي وقعت من الإخوان المسلمين دأبا على نشاطهم الإجرامي ولما أغلقت جميع شُعَب القاهرة، ووضعت حراسة شديدة عليها صاروا يتكلمون بالشكوى بدعوى حبس حرياتهم وقالوا أنهم يريدون مباشرة نظامهم الديني، المرحوم النقراشي هو ذلك الرجل الكبير القلب الذي لم يتردد في التضحية بحياته في سبيل وطنه، وهو من السابقين في الجهاد ولم يتوان لحظة واحدة في سبيل خدمة الوطن، فقد فكر وتدبر ثم أقدم على تنفيذ فكرة حل جماعة الإخوان قائلاً انه لا يخشى في الحق شيئاً، ولو كان هو أول ضحاياه، وقد كان وراح ضحية هذا الإجراء وكان أول ضحية. وسئل عما إذا كان يعلم أن هناك اجتماعاً عقده سفراء دول فرنسا وانجلترا وأمريكا في فايد وقرروا مطالبة الحكومة بحل الإخوان، فأجاب عمار بأن: هذا غير صحيح، وهذه فرية افتراها الإخوان في مذكرة طبعوها ووزعوها سراً ليوهموا الناس بأن النقراشي باشا حين قرر حل الإخوان كان تحت تاثير أجنبي، وهذه واقعة لا أساس لها من الحقيقة.

مرافعة النائب العمومي في قضية النقراشي

بدأت المحكمة العسكرية جلستها في 5 أيلول/سبتمبر 1949، وفي هذه الجلسة بدأ النائب العمومي في هذه القضية الأستاذ محمد عزمي بك حيا فيها ذكرى النقراشي، وبعد أن انتهى من إلقاء كلمته أمام المحكمة، بدأت مرافعة النيابة بكلمة للأستاذ محمد عبد السلام، واستهلها بقوله:

"في هذا الوقت من العام الماضي وقف النائب العام السابق ليطالب بدم القاضي الذي سقط شهيد الإخوان، وأعلن أن الرصاصات التي أردت الخازندار في تلك الضاحية وفي ذلك الصباح المبكر وهو في طريقه إلى مجلس قضائه وعلى خطوات من داره ومرآى من صغاره أعلن أن تلك الرصاصات هي بداية لعهد إرهاب دموي شنيع، وأن قتل الخازندار بك حدث قبل مقتل النقراشي، وأن جماعة الإخوان لتبوء بوزر الجريمتين كلتيهما، وبيَّن أن الإرهاب كامن في تكوين الجماعة وفكرة إحداث انقلاب سياسي شامل والعنف كامن في جماعة

الإخوان، وبيَّن ما قاله عبد المجيد حسن عندما أعلن أن نظام الجوالة إن هو إلا نظام عسكري بحت أساسه الطاعة العمياء، وتناول قانون التكوين لجماعة الإخوان، وعدد أمثلة لبرامج الانقلاب وجرائم القتل منها إطلاق الرصاص على النقراشي حيث سقط شهيداً وهو يؤدي واجبه وهي نهاية فاجعة وفقدت مصر بهذا العمل الآثم قائداً من قاداتها ورجلاً مهماً من رجالاتها وهي أحوج ما تكون إلى القادة والرجال.

ومضى الأستاذ عبد السلام في سرد وقائع الحادث واعتراف عبد المجيد يوم 4 أيار/مايو 1949 حيث أفصح عن حلقة أخرى من سلسلة هذه الجمعية الإرهابية، وذكر اسم الشيخ سيد سابق وانه أفتاه بمشروعية الجريمة.

وانتقل إلى تفنيد الأدلة القائمة ضد السيد فايز، فقال أن البوليس قبض عليه في مكتبه يوم 16 آذار/مارس 1949، وقد حاول الهرب ولكن البوليس استطاع اعتقاله. وقد تبين أن خط الأوراق المضبوطة في قضية السيارة الجيب بخطه، وقد أنكر معرفته بعبد المجيد عندما تعرف عليه وقال أنه ربما رآه في المركز العام للإخوان كما تبين أن برامج الجمعية الإرهابية كتبت بخطه.

وهكذا استمر الأستاذ محمد عبد السلام يسرد الأدلة القائمة قبل كل متهم وهي تنحصر في أقوال عبد المجيد والأوراق المضبوطة والتي كتبت بخطوط بعضهم ومن أسلوب إجاباتهم في التحقيق بما يتفق وتعليمات النظام الخاص، ومن اعتراف بعض المتهمين على الوقائع التي ذكرها عبد المجيد، ووجود أسماء بعضهم في جدول خلايا النظام، فمثلاً وجد اسم عبد العزيز البقلي، وكمال القزاز في جدول خلايا السيد فايز، كما ضبطت أوراق في منزل كمال القزاز من بينها ورقة تشير إلى رسم خريطة حربية للاستيلاء على ثكنات قصر النيل.

وبدأت مرافعات الدفاع عن المتهمين في يوم السبت 10 أيلول/سبتمبر 1949، وقد عقدت المحكمة العسكرية 15 جلسة للدفاع عن المتهمين من أيلول/ سبتمبر 1949، وقررت المحكمة إصدار الحكم يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 1949.

وفي جلسة 9 تشرين الأول/أكتوبر 1949، قررت المحكمة العسكرية العليا

إحالة القضية إلى فضيلة المفتي بالنسبة للمتهم الأول عبد المجيد حسن، كما هو مقرر في القانون من وجوب استطلاع رأي المفتي في الأحكام التي يعاقب عليها بالإعدام قبل النطق بها، وأرجأت المحكمة الحكم بالنسبة لجميع المتهمين إلى جلسة يوم الخميس 13 تشرين الأول/أكتوبر 1949.

نص الحكم:

حكمت المحكمة العسكرية العليا بجلستها العلنية المنعقدة في الساعة التاسعة والنصف الموافق 13 تشرين الأول/أكتوبر 1949 تحت رئاسة محمد مختار عبدالله، وعضوية محمد غالب عطية ومحمد عبد العزيز كامل والأميرالاي أحمد صالح بك، والأميرالاي إبراهيم الأرناؤطي بك، ومثل النيابة الأستاذ محمد عبد السلام وسكرتارية الأستاذين محمد حسن النجار، وحسين عبد الرحمن.

وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعات والمداولة قانوناً.. حكمت المحكمة حضورياً يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 1949 وكان حسين سري رئيساً للوزراء:

أولاً: بمعاقبة عبد المجيد أحمد حسن بالإعدام شنقاً.

ثانياً: بمعاقبة كل من عاطف عطية حلمي، ومحمد مالك شفيق انس، ومحمود كامل بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ثالثاً: ببراءة باقي المتهمين وهم السيد القزاز، وعبد العزيز البقلي، والشيخ سيد سابق، ومحمد التهامي، والسيد فايز عبد المطلب، ومحمد فرج، ومحمد أحمد علي، وجلال الدين يس، ومحمد نايل محمد إبراهيم.

وتلقى عبد المجيد حسن حكم الإعدام بابتسامة، وقال إن قرار المحكمة هو القرار الوحيد الذي توقعه.. وظل واقفاً في القفص في ثبات وهو يتكلف بالابتسام.

ويقول: هذا قضاء الله. إن الله هو الذي حكم.

وأدانت حيثيات الحكم الجماعة نفسها لا المجموعة التي قتلت النقراشي فحسب ففي حيثيات، قال المستشار مختار عبد الله:

"اتخذت جماعة الإخوان المسلمين من ظاهرها شكل جماعة مشروعة تعمل للخير ولتحقيق أغراض دينية... وكان هناك نشاط سري إلى جانب هذا النشاط الظاهري يرمي إلى إعداد هيئة مدربة تدريباً عسكرياً لتحقيق الأغراض البعيدة للجماعة كما تضمنتها رسائل المرشد العام إلى الإخوان، وخطبه العديدة صريحة في إقامة نظام ديكتاتوري شامل".

وكتبت السفارة الأمريكية إلى واشنطن تقول معقبة على الأحكام:

"واختلف رد الفعل الشعبي على الأحكام وفقاً للمشاعر السياسية.. ولا يمكن القول أن هناك مشاعر بغض عامة لعبد المجيد كقاتل"!

وقد نُفِّذ حكم الإعدام في عبد المجيد حسن طالب الطب البيطري وقاتل النقراشي في يوم 25 نيسان/أبريل 1950، وكان مصطفى النحاس رئيساً للوزراء.

وفي اليوم التالي لصدور حكم الإعدام نشرت صحيفة "المصري" الناطقة باسم حزب الوفد تقول: "نرجو أن يقضي هذا القرار على وساوس الشيطان التي تدفع بشباب نافعين إلى عالم الجريمة والقتل لمعتقدات سياسية".

الوثائق

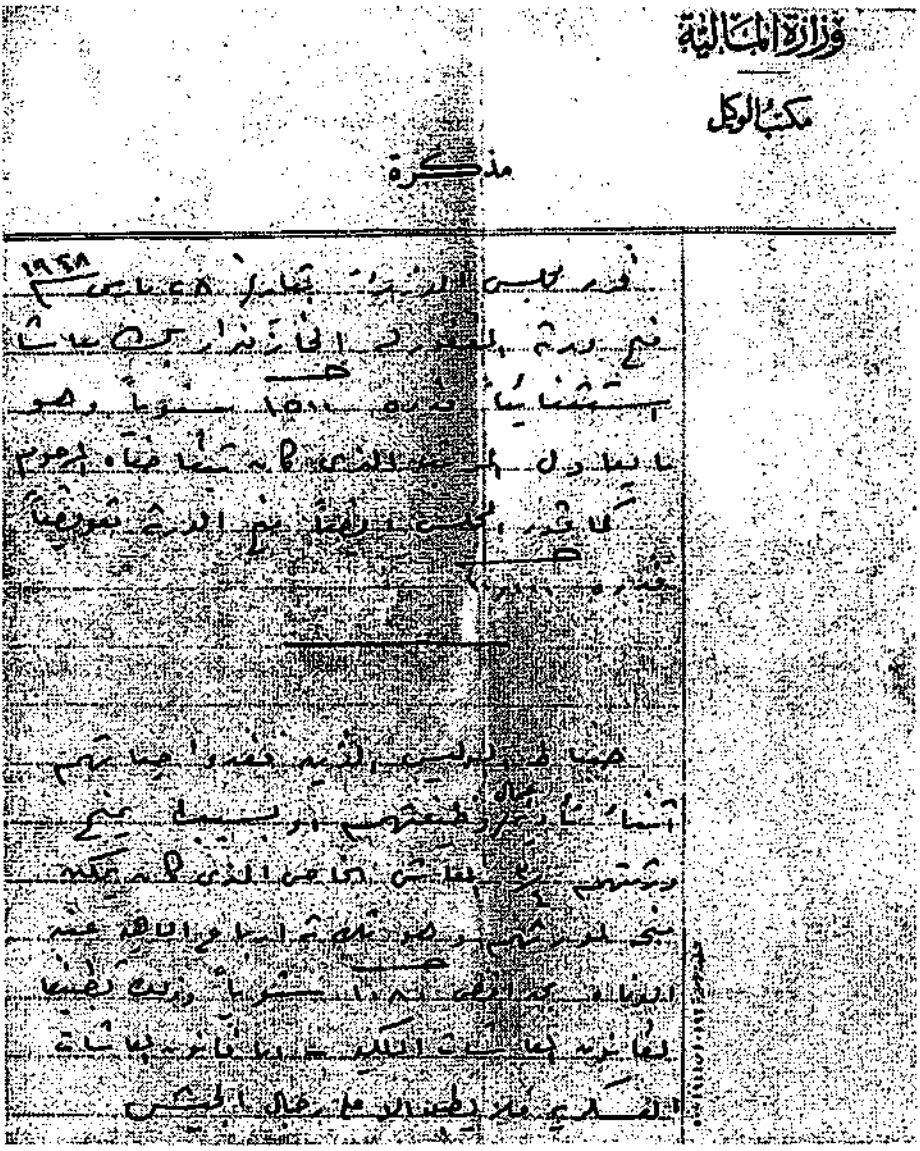

وزارة المالية

مكتب الوكيل

مذكرة

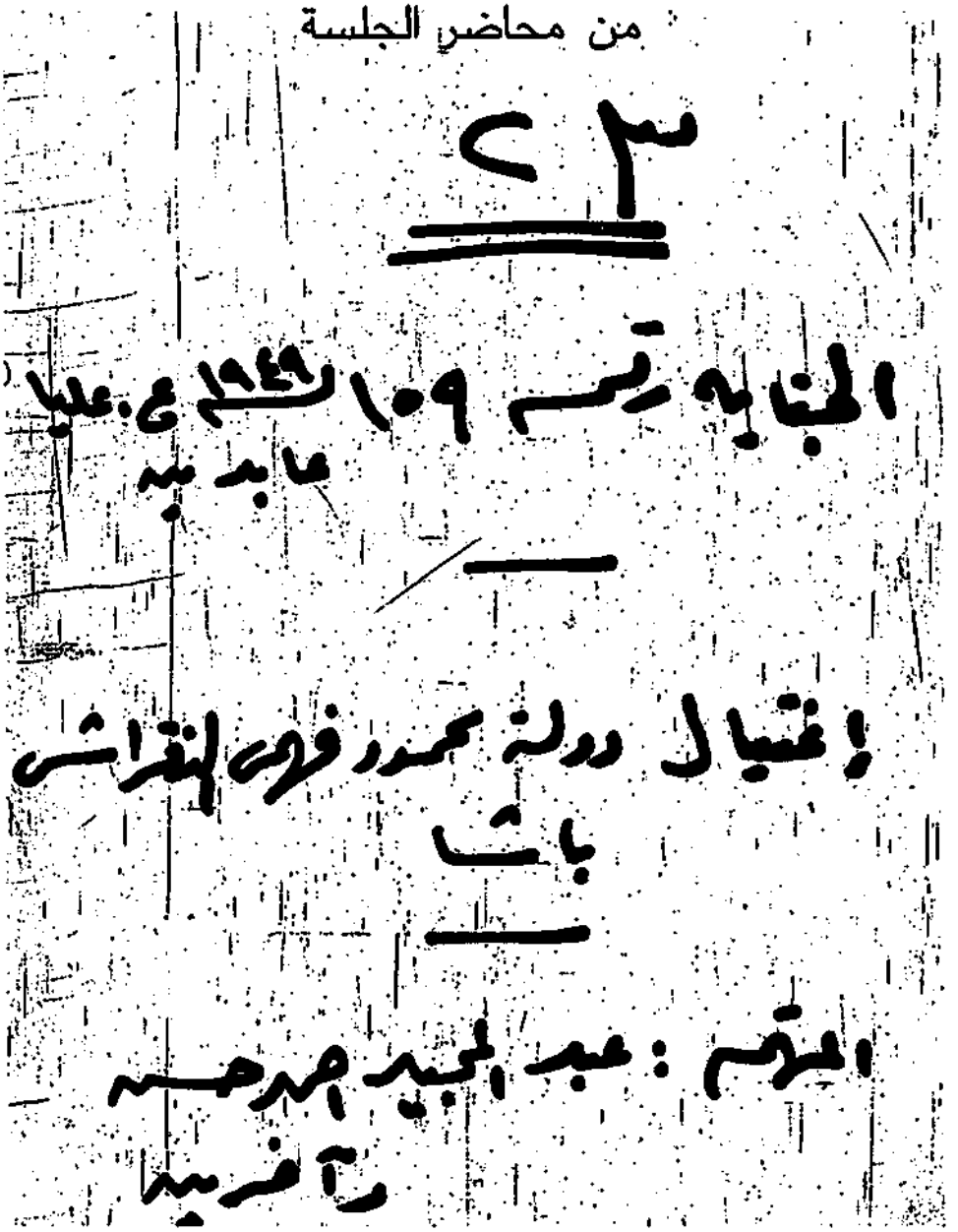
من محاضر الجلسة

٤٣

القاتل رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٩ ع. عليا

عابدين

اغتيال دولة محمود فهمي النقراشي باشا

المتهم : عبد المجيد حسن أحمد

٤

رئاسة مجلس الوزراء

رئاسة مجلس الوزراء

سري

١) وصلت سنوه بقيمة بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه
٢) وملفات الجبيه البريطاني
٣) والوسائل التي سلمت للجبيه المصري أو تسلم إليه
٤) ومصروفات الجبيه البريطاني في مصر
٥) وأسهم قنال السويس
٦) وتسوية الدين المصري القديم
٧) وسكة حديد فلسطين

فإذا وصلت سه إلى تفيذ على إساس المقدمة أكون مستعد أن أستقيل من منصبي بالنسبة للوقائع. ويكفيني أيضا أن أقول إذا كان لوتفاده لا يمكن أن يتم إلا بتخفيضه لنصف السنوي بمبلغ ثمانية عشر مليون جنيه أكون لك شاكر لك هذا يدي لك أني أعود وأقول اني أخشى أن يحصلوا على هذا الشاكل ثم يعودون إلى لتمسك بتخفيضه لمدة وهذا ما اتفقنا على أنه لا يمكن الاستمرار في المفاوضة على أساس التخفيض

PRÉSIDENCE
DU
CONSEIL DES MINISTRES

Plaza
نيويورك ٥ اغسطس ١٩٤٧

لقد تلقيت هذا الخطاب وصلني خطابك
وسررت به وأرجو أنه تقبلي عاطفة
وأبيه لك ومحمود محمد

حبيبتي صفية
أرجو أن تكوني علمت اليوم أنني خطبت اليوم في مجلس الأمن
لأطالب بجلاء جميع الجنود الانجليزية عنه بلادنا ولابد أنك
تكونين مسرورة من أن خطابي كان واضحا وقويا ومقبولا
من جميع الهيئة فأنني دائما أذكر قولك لي أن الانجليز
لا يسيمونه ظلما ويخرجونه من البلاد فأحببت أن تعلمي
أنني لما وجدت أنهم لم يخرجوا الأمر مصر واسكندرية
رفعت الى أكبر محكمة في العالم وشكوت انجلترا لديها
وأني أرجو أن تحكم المحكمة لصالحنا

لم أتفرج على شيء في نيويورك ولكني أرى جوجو
كل يوم تقريبا وهو مازال يضحكنا كما كان دائما ولذلك
رأيت ذكرى وتعرفت بزوجته اليوم وهو صغير وأني
وأنه لكنت لم أتفرج على نيويورك بسبب اشتغالي بتحضير
خطابي الذي ألقيته الليلة أمام مرتاح البال لأنه رفع
أمام المجلس كان قويا وواضحا. سأسمعه لك على وصولي وأرجو
أن تكوني قد وصلت سالمة وقد أخذت
وأني أقبلك أنت وأخوك ووالدك
٥ أغسطس ١٩٤٧

والدك

خطاب من محمود فهمي النقراشي إلى ابنته صفية عن خطابه في مجلس الأمن

بسم الله الرحمن الرحيـــم

الرياض في ١٤ ربيع الثاني ١٣٦٧

من عبدالعزيزبن عبدالرحمن الفيصل آل سعود إلى حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا الأفخـــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتـــه . اما بعد فقد رفع الينا مندوبنا في الجامعة العربيـــة القرار الذي وضعتـــه اللجنة السياسية لمجلس الجامعـــة بتوصية الحكومات العربية بشأن قضية البترول وخطوط الأنابيب ونظرا لما لنـــا من الثقـــة في شخص دولتكـــم وللصداقة التي نحملهـــا لكـــم رغبنـــا في بيان موقفنـــا من ذلك الأمـــر حتى لايكون في القضية لبس او غموض .

لقد كنـــا عهـــدنا الى مندوبنا بأن يطلع دولتكـــم بصورة سرية خاصة عن حقيقـــة ماهي عليـــه الحال في بلادنا واهمية البترول بالنسبة اليهـــا وانبه العصب الحيوي والدم الذي تتغـــذى منه . وان حالة هذه البلاد الناحلة المجـــدبة المحدودة الموارد لاتشبه حالة البلاد التـــي لايشكل دخل البترول فيها الاجزءا ضئيلا جدا من موازنتهـــا الوطنية بينما البترول هوكل شـــيء تقريبا في بلادنا ومع ان الحـــال كذلك فأن بلادنـــا مدينـــة على حساب واردها من البتـــرول بمبـــالغ كبيرة . فالتفكير في قطـــع اسباب الرزق عنهـــا اوتوقيفهـــا امر نراه من الخطـــورة بمكان عظيـــم ولايمكننا ان نسمح بأي عمل يؤثـــر في هذا المورد الهـــام من مواردنا . ومن هنـــا يدرك دولتكـــم ان الموضوع ليس عن ميل اوتحيز نحو الأميركيين اوسواهـــم وانما هو امر حيـــوي لايمكن ان تقـــوم دولتنـــا الايـــه وقد كان املنـــا معقودا على صداقـــة دولتكـــم في ان يؤخذ هـــذا الأمـــر بعين الاعتبار فيما لو طـــرحت القضية على بساط البحث . غير اننا لسوء الحظ وجـــدنـــا ان كلا من العراق وشرق الأردن قد تخلص من الضرر ولم يبق عرضة له الا بلادنا وكان الأمـــر موجـــه كلـــه الينـــا نحن . لذلك قصدنا ان نخبر دولتكـــم بصفتكـــم من اكبر الأصدقاء لهـــذه البـــلاد ومن الذين لنـــا بهـــم ملء الثقـــة — عن حقيقـــة موقفنـــا وانه يستحيل علينـــا ان نأتي امرا يكاد ان يكون فيه انتحار مالي لبلادنـــا . واننا نرجو ان تقدروا دولتكم موقفنـــا هذا وان تعذرونا عليـــه والســـلام عليكـــم عبدالعزيز آل سعود

خطاب من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى محمود فهمي النقراشي

نـــــــــــــــــداء

الى الأمة المصرية الكريمة .....

ايها المصريون

على صرت سعد تنبهت الحركة الوطنية ، ورأى خطوه الموفق سارت النهضة الدينية وأيده من المصريين رجال ابرياء صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وسارت الحركة ناجحة الخطى بفضل التضحية وبكران الذات ، وتغلبت على كل الصعوبات وازال التضحيم الحواجز التي نهيأت لها في سنة ١٩٢٦ خير اسباب النجاح والانتصار .

وفي هذا العام أجمعت كلمة الأمة على الوحدة للمطالبة بحقها ، ووقفت مصر كتلة واحدة لتجادل عن نفسها لا مساومة ولا مساومين بل مواطنين على صف ، متقابلين لسلم الانجليز بوجهة نظرها ، ويفصل فيها وبينها وسيلة من جهود الساعين وتضحية الصحين التقت كلمة مصر مع حليفتها على وفاق .

في هذا الجو الصافي تألفت وزارة يسعى الناس بها الثالثة فأنست الظاروف بالمساعدة الأخيرة محولة بتأييد الجميع وتصميم

فهل أحافظت بهذا التراث العظيم من ماضي جهاد الأمة وحاضر تأييدها ؟

كلا ، بل أندفع الناس بها سحورا بما حمله له كرم بانها من زعامة مقدسة ، فأندفع الى الزعيم بما أصابه البلاد من خير ، ونصرة تضحيات عوالي الأبطال مجهولين ولأحياء لا يذكرون ولا يعنون .

وبينما كان سعد المظلوم يقول مفاخرا أنه يعمل بهذه الامة ويسير من ورائها ويفرض على نفسه ما تطلبه عليه أرادتها أخذ الناس بانها

مردد قول مكرم أنه هو الذي يقرر على الأمة أرادته ويملي ارادة وعليها الا أن تسمع للمطيع.

واستقرت هذه البدعة الجديدة الخاطئة في رأس مصطفى باشا فأسند بالأمر وهي كل ناصح وتهدد وحارب كل مشير أمين وأستحالت هدايته الي الحسن وتصور مصالح الأمة خضعا لشهواته ونهوات مشيريه ومن لف لفهم من الأشرار والمصلحة والمخلصين وتركانوا سببا على الحركة الوطنية والقومية وشوكة في ظهر القضية الوطنية فتحكمت في مصالح الحكومة وفي السياسة العامة الالتزامات الشخصية وتساهلت في الدواوين المحاباة والمحسوبية وأصبحت الجريمة من عباد هواه فصلة يدافع عليها وتلزم الأمة الراضا بالخضوع لها بل وأحترامها وصار نقد الرذيلة جريمة يحاسب عليها القاضي بها وانتهكت حرمة التحقيقات القضائية التي شرعت لكشف الحقيقة فأصبحت أداة لخنق صوت الحق والعدالة دون تنور قضاة الحكم على المتهمين الذين قال سعد زغلول أن الحكم خلق لهم ولخدمتهم ولم يخلقوا له ولا لخدمته.

وبينما كان سعد رحمه الله يقول ان الحق قوة والأمة قوة الحكومة أنقلب الوضع في عهد مصطفى النحاس فصار يستمين بقوة أصحاب الأنفس الزرقاء لأرهام الأمة وكبت الرأي وتدعيم حكم دكتاتوري أراد أن يفرضه عليها فقتل الحريات العامة وكفر وصار الأختلاف في الرأي عنده جريمة لا تغتفر جزاؤها القطع والأدى في وضح النهار وجزاء المعتدين أنفسهم رئيس الحكومة عليهم وتشجيعه لهم ومنحهم الحماية عليهم وما يرتكبون.

وانزلق حكم النحاس باشا حدوا بالمكابرة والعناد في حزب خطير زين له أحياء القوانين الرجعية التي اعتبرها البرلمان باطلة وحكم عليها بالفساد والزوال وألغيت المحاكم في عهده عالم تلقه في أسبع العهود

وأظلمها. وكلما أحس بأفلاسه في الحكم أخذ يبتكر من أساليب الغوغاء صورا ومظاهر ليلهي الناس بها عن نقده ونقد حكمه . فثارة يخوف البلاد مسلحا بقوى الحكومة . فأذا أقتضت تعدده الحركات السرية والناس لا يزالون يذكرون حكمه وجهده بالنقد والشر هكذ على تعكير الجو بدعوى العدوان على الدستور وباشكي الدستور الامن عدوانه ومن سوء ماحرم الناس من خدمته وما أخفر به أهله وشيعته وحواشيه من خير حرام هو حق المصريين الذين حرموهم وخصومهم في غير تحرج ولا مبالاة ولا أصغاء لنصح الناصحين .

وأحسن النحاس باشا في خطته حتى أستيأس المصلحون منه وخشي الأمناء بطشه فهوى بالحكم الي مستوى لا يشرف رجلا ولا يحقق أملا بل رجع التهتري بالبلاد شوطا بعيدا وأخذ الفساد ضيقه الي دعائم الحكم وبدأ اليأس من صلاح الحال يتسرب الي نفوس الناس وينال من القوى الصحية العامة للبلاد . يشيع كل ذلك ولا يخوف النحاس باشا ولا يخيف عنه حسد أمام طول الصبر عليه بل يزيد البلاد في محنة لا يعز على الحريص أن ينقذها ولا على صادق النية أن ينجي البلاد منها من شرها ولكن الأثرة وحب الذات مسيطران عليه ويشير السوء لا يني يبلغ في آذانه الشر حتى أحل له المصونة الأجنبية غير مبال بحرية أستقلال البلاد . وهكذا صرنا الي موقف لا ينجي البلاد منه الا عزائم ابنائها المخلصين وأقدام رجالها العاملين علي التخلص من هذه القيادة الخاطئة وتلك المشورة الضالة محتفظة بكتلتها سليمة ووحدتها عزيزة لتتصرف الي أسلاح شأنها والقيام بتصيد انتها صادقة العزم أمينة علي العهد .

ايها المصريون .

أن الوزارة المقدسة قد أفلست وحادت عن مبادئ الوفد وتنكرت لروح الدستور وأستخفت بكل مسئولية وخرجت عن كل قيد وتهجمت علي كل حرية وكل نظام . ولكن مبادئ الوفد المصري باقية لا تزول خالدة كذكرى باعث النهضة المظيم سعد زغلول . ولا تزال البلاد بخير تطلب الحياة شريفة والدستور عزيزا والأستقلال مصونا والحكم نزيها والحق موزعا بين الناس بالعدل والأمن شاملا والوحدة مكينة تصصها دماء شهدائها المشتركة وتصونها من عبث العابثين علي حسابها فهي لمصر ووجهها الا لفرد ونظامه .

الوفد عقيدة ومبادئ من رعاها وحماها فهو الوفد ومن تنكب سبيلها

فليس من الوفد في شئ ولوكان ادعي الأدعياء.

ايها المصريون .

أن مصر تدعوابنائها جميعا أن يتكاتفوا ويتضامنوا لدفع هذا الشر عنها والسير بها الي العلا قدما.

وانحن نقبل علي ندائها ونردد دعوتها ونمد أيدينا الي كل مواطن يشاطرنا الرأى ويعهدنا بمبادئ الوفد وسنظل سيرة سعد خالية من البدع مبرأة من الهوى .. والعاقبة للتقوى " !!

٤ يناير سنة ١٩٢٨

احمد ماهر　　محمود فهمي النقراشي　　حامد محمود

عضوالوفد المصري　　عضوالوفد المصري　　عضوالوفد المصري

ديوان جلالة الملك

سري.

نمرة ١٦٦٦

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا
رئيس مجلس الوزراء

ديوان جلالة الملك
(١٦٦٦)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

أتشرف بأن أبعث لدولتكم مع هذا - بالاحالة - بالتماس تلقاه الديوان من فضيلة الشيخ حسن البنا، المرشد العام للاخوان المسلمين.

وتفضلوا ياصاحب الدولة بقبول أسمى عبارات الاحترام ...

رئيس ديوان جلالة الملك

في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨.

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤١٢١٤ — ٤٨٢١٩
تلغرافي : ..... ——

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر
رقم البيد : ——
تحريراً في ٤ صفر ١٣٦٨
٥ ديسمبر ١٩٤٨

حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك وادي النيل حفظه الله !

أحمد اليكم الله الذي لا اله الا هو وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المتقين وأحيي سدة جلالتكم العتيدة بتحية الاسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته متبوعة بأصدق آيات الاخلاص وأخلص معاني الولاء ..

يا صاحب الجلالة !

لقد حررنا ثغرات جهادنا في فلسطين اوكدنا لا نضعف في جهشنا أو نتخاذل في تصميمنا أو نقصر في عددنا أو وجهل بواجبنا ولكن لتحكم السياسة المترددة في الحرب إلصارمة وتدخل وتصر الحكومة في شئون القتال وترددها في مواجهة المواقف بمقتضاه ! الى جانب المزامن الأخرى التي لا يد لنا فيها ولكن كان في وسع الحازم اللبق والقوي الفطن أن ينتفع بها ويستفيد منها .

ولقد انفرد الحاكم العام بالعمل في السودان ينفذ فيه سياسة بريطانيا المرسومة وخطتها الانفصالية المعلومة وأخذ يوجه الى مصر اللطمة بعد اللطمة وينفذ من برنامجه الخطوة تلو الخطوة والحكومة المصرية تعد له في ذلك وتشجعه على المضي فيه بسياستها السلبية وخوفها من عدوانه حتى بلغ به الأمر أخيرا الى أن يطلع بعثة المحامين من اداء واجبها ويعلن على لسان رجاله ان مصر شيء والسودان شيء آخر وكل هذا يحدث والحكومة المصرية لم تفعل شيئا بعد .

والعالم كله الآن يا صاحب الجلالة تغلي مراجله بالأحداث الجسام والخطوب العظام ويدوي آفاقه كل يوم تأن جديد لا يقوى أبدا دولة الفقراء التي بانسا على ان يضطلع بأعباء التصرف فيه بما يحفظ كرامة مصر ويصون حقوق هذا الوادي الخالد العظيم . والتراهة وطهارة اليد لا تكفي وحدها لمواجهة هذه الصعوبات المتلاحقة من أحداث الزمن ومضلات الفتن .

وفي وسط هذه اللجة من الحوادث الجسيمة التي تتصل بحاضر الوطن ومستقبله وكيانه في العصر يعلن دولة الفقر انتي باننا الحرب السافرة الجائرة على الاخوان المسلمين .

فيحل بالأمر العسكري بحسم تصميمهم

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤٩٢١٤ — ٤٨٢١٩
خصوص : ———————

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر
رقم القيد : ———————
تحريراً في ——— ١٣٦
——— ١٩٤

ويستقل بهذه السلطة نفسها بدون اتهام او تحقيق سكرتيرهم العام وبعض أعضاء هيئتهم وبأمر الوزارات والمصالح المختلفة بتشريد الموظفين الذين ينتمون بالهيئة ولو بالاشتراك في أقسام البر والخدمة الاجتماعية تلغونيا أو تلغرافيا الى الأماكن النائية والمهاوي السحيقة وما عليهم ان ينقلوا فذلك شان الموظف المفروض فيه ولكن صدور هذه النقلات في هذه الصور القاسية التي تحمل معنى الانتقام والاتهام تجرح الصدور وتثير النفوس وتسيء اليهم في نشر رسالتهم ومرور سيرهم على السواء .

ويصدر الرقيب العام أمره بتعطيل جريدتهم اليومية الى أجل غير مسمى بحجة لا قيمة لها ولا دليل عليها بل انه لو صحت الأوضاع لكان للجريدة ان تواجه الرقباء أمام الجهات المختصة بموافقتهم منها ومنتهم معها وعدم اضافتهم الى شكايا تها المتلاحقة .

ويتردد على الأمراء والشفاء قرار حل الهيئة ووعيد الحكومة لكل من اتصل بها بالويل والثبور وعظائم الامور .

وأخيرا يحاول دولة رئيس الحكومة ان يلصق بالاخوان تهمة الحوادث الأخيرة التي لم تكن الا صدى لهذا العدوان من الحاكم في السودان ولجهاد اخواننا السودانيين في جنوب الوادي ، ويلقي عليهم تبعة هذا الحادث الأسيف حادث مصرع حكمدار العاصمة الذي كان المركز العام للاخوان المسلمين أول من أسف له وشجب منه اذ كان رحمه الله معروفا بعطفه على حرياتهم ودفاعه عن هيئتهم ومواقفه الطيبة في ساعات المحن الى جانبهم مع حكمة في العمل واحسان في التصرف .

ويحاول دولته ان يتذرع لهذه الحرب الشعواء بتحقيقات لم ينته أمرها بعد ولم يعرف فيها المتهم من البريء الى الآن وان كانت وزارة الداخلية في بلاغاتها الرسمية قد حالفت أمر النهاية وسبقت كلمة القضاء وأعلنت على رؤوس الأشهاد اتهام الأبرياء .

يا صاحب الجلالة !

اسمح ان أجرأ في هذا المقام الكريم فأقول ان هذه المجموعة من الاخوان المسلمين في وادي النيل هي أطهر مجموعة على ظهر الأرض نقاء سريرة وحسن سيرة واخلاصا لله وللوطن وللجالس على العرش في كل كفاحهم في سبيل دعوة لا

الإخوان المسلمون
المركز العام
تليفون : ٤١٢١٤ — ٤٨٢١٩
خصوص :

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان التلغرافي : الاخوان بمصر
رقم القيد : ——————
تحريراً في ——— ١٣٦
——— ١٩١

تخرج أبدا عما رسم الأسلام الحنيف قيد شعرة وأنهم يحكم ايمانهم ومنهاجهم ونظامهم وانتشار دعوتهم بكل مكان في الداخل والخارج أفضل قوة يعتمد عليها من يريد بهذا الوطن الخير ويتمنى له التقدم والنهوض وأكسب ورقة في يد كل عامل لخير البلاد والعباد وان تحطيم دعوتهم والقضاء عليهم وحرمانها تستطيعه الحكومة اذا أرادته وعممت عليه ولو في غاهرالأمر والى حين بما في يدها من سلطات عسكرية وما تملكه من قوة رسمية ليس من المصلحة في شيء بل هو قضاء على نهضة هذا الوطن الحقيقية وقتل للبقية الباقية من روح الأحلاس والجمود والاستقامة والطهر فيه على ان نتائج هذا الموقف في مثل هذه الظروف عسير مضمونة ولا مبررة ولا أدري لحساب من يقوم دولة رئيس الحكومة بهذه المهمة ويحمل هذه التبعة العظمة أمام الله وأمام الناس وفي التاريخ الذي لا ينسى ولا يرحم .

يا صاحب الجلالة :

ان الأخوان المسلمين باسم شعب وادي النيل كله يطوقون بعرشكم وحوله مليون مدافع وهو أفضل معاذ ملتمسين ان تتفضلوا جلالتكم بتوجيه الحكومة الى نهج الصواب وبالغائها من أعباء الحكم لتقوم بها من هو أقدر على حملها ولجلالتكم الرأي الأعلى والله نسأل ان يتم عليكم نعمة التأييد والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المرشد
حسن البنا

مذكرة

عن الحوادث التي دبرت لقيام مظاهرات ٩ فبراير ١٩٤٦

ازداد نشاط الوفد وجماعة الوفديين الطلبة وعقد اجتماع عقب نشر بيان بريطانيا وبدأوا يرتبون المؤتمرات العامة والخاصة لمقاومة فكرة قبول بيان المندوب كما بدأت بعض الصحف بتوجيه الطلبة الى المذاهب والمؤتمرات الطلبية

وعند اوائل فبراير الحالي والأيام تتوالى على أمانة الوفد لقيام بالمظاهرات وراء ستار يترتب الوفد شغب واضطراب في البلاد يقوده طلبة الكليات والمدارس وغيرها من معاهد التعليم وتحدد يوم ٩ فبراير وهو يوم استفتاء البلاد بعد عقد نصف السنة لبدء القيام بمظاهرات المذاهب والوفد العام يكشف عن ذلك ما يلي

١- بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٤٦ أقام الوفديون الطلبة اجتماعا عن حوالي ٥٠٠ شخص اكثرهم من طلبة المدارس والمعاهد أبان فيه مصطفى مؤمن الطالب بكلية الزراعة ومندوب المركز العام للوفديون الطلبة بان الوفديين كشفوا عن نياتهم بالتصويف في مطالب المصريين السلمية وغيروا اتجاههم عن الطريق الذي كانوا عليه كانت عدم المقاومة مع الحكومة (وقد قام البريطانيون بعض المواقع)

٢- وفي اول فبراير اجتمع كل من الدكتور محمد صلاح الدين والطالب عبد المطلب عبد الحليم ومحمد شوقي مصطفى سكرتير لجنة الشباب الوفديين بمنزل الاخير وفي رئاسة الاخير تقرر عقد مؤتمر محمد شوقي مصطفى اقتراحا بمؤتمر قيام الطلبة بثورة فقال الدكتور صلاح انا لا نريد أن نثور لو يتكلم فقال الدكتور صلاح بانه يجب على الطلبة الوثوب والزحف بالهتاف والمنشورات والاستمرار في توزيع منشورات تتضمن قرارا للوفد المصري وسيأتي بصحبته الدكتور امين الشريف طبيب المصرية بالمنشورات

٣- وتحاول يوم ٢ فبراير عقد ناد الدكتور صلاح صلاح أن يتولوا بمساعدة كل من احمد انور سرور وحسن الشيخاوي من طلبة جامعة فؤاد من اعداد التنظيم الواجب للشباب والجماعة البرلمانية لشباب الوفديين لاتخاذه بدء نشاطهم في كليات الجامعة ابتداء من ٩ فبراير وذلك بالوثوب احتجاجا على المذكرة المصرية وقبول البريطاني وتنظيم مظاهرات تتشح بالطالب المصرية وبسقوط الانجليز

٤- وفي اليوم نفسه علم بوليس مصر بان طلبة جامعة والمدارس الثانوية المنتمية لجامعة الوفد المصري ومعاهد الفتاة يستعدون للقيام في ٩ فبراير بتنظيم اضراب عام احتجاجا على المذكرة المصرية وقبول البريطاني

٥- ومن ٥ منه عقدت ادارة الوفد العام اذ مصطفى مؤمن الطالب بزعمه

مذكرة عن مظاهرات 9 شباط/فراير 1946

٤

بفصول من الجامعة وتصفين موزعين وانور سزدمير والبوستاذ حافظ شيخ
احسان وعدنان ادلر وآخرين من طلبة كليات الجامعة والمدارس الثانوية
اجتمعوا في جريدة الوقت المصرية في اليوم السابع وتبرعوا بالخروج في مسيرة
تجوب شوارع الوزيرية بالقاهرة

٦- تقدمت عشرات الوف الطلبة القادمين من مختلف انحاء القطر بالتوجه
بالوزيرية بالقاهرة من الكليات الوزيرية قد اجتمعوا مع عبد الرحمن محمود
وسواجت سليم من كلية البستنة في منزل الشيخ محمد الخضاري رئيس
اتحاد طلبة الوزيرية وذلك في ٤ فبراير ليبحث معهم الاوضاع بين الطلبة
بالكلية المذكورة

٧- وفي ٦ منه علم بوليس مصر أنه ليس هناك موضوعات للبحث قد
اعتبارا لوسيلة الاسبوع بدءاً من ٩ فبراير يسوع جديد داخلية عليه بسبوع
الوحدة وقرر تنظيم المظاهرات والوضرابات لمدة ايام احتجاجا على بريد
البريطاني

٨- وفي نفس اليوم علم بوليس مصر أن محمد ابراهيم الخضاري رئيس اتحاد
طلبة الوزيرية ومعه بعض الطلبة زاروا دار نشر اسكندرية وقاموا على قيام
طلبة الوزيرية اعتبارا من ٩ فبراير بمظاهرة للوحدة ودعوا جميع بيانهم
وقد اخذ من جريدة البلاغ تشرط بمختلف مدارس القاهرة بما فيه
طلبة الجامعة والمدارس الثانوية ومن جريدة الجمهورية

٩- وفي يوم ٦ المذكور علم بوليس مصر انه ايضا من اعضاء بجنة الطلبة
للجامعة الوزيرية بالقاهرة قد اجتمعوا بالمدينة المنورة في ٥ منه حيث
اتفقوا على تنظيم اضراب عام في ٩ منه لمدة سبعة اسابيع احتجاجا على برود
البريطاني مع دعوة بقية الى الجزيرة محالهم والقيام بتنظيم مظاهرات
تشترك فيها الجزيرة بصفة دائمة بالنيل

١٠- وفي اليوم ذاته علم بوليس مصر أنه الوفد يؤيد حركة الطلبة في الجامعة
والمدارس وأن طلبة المدارس الثانوية وبصورة خاصة سيظهرون مظاهرات
تشترك فيها الجزيرة والمدارس وتقوم متصدرة الجامعة متوجهة مع طلبتها
في مظاهرات ومظاهرات ويلتقي بالبرلمان

١١- وهكذا - واجب وزارة الداخلية أزاء تلك الحركات التي اصطنعت
موضوعها بالوزيرة وبالتالي أنه تنتهي المظاهرات سيتدهور في ما سبق
وقوعه من تخريب لممتلكات وخاصة في وقت كثرت فيه الحوادث الخطيرة
وتزايدت فيه الاشتباكات بالقاذفة بين أفراد الجامعة والبوليس
من أجل ذلك اتخذت وزارة الداخلية ما رأته من الاجراءات الكفيلة
بإفساد تلك المدابير

اولا : بانه اصدرت كتابا دوريا بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ الى المديريات والمحافظات

٩/

لحفظ النظام في محافظة الشرقية بالأمر العالي الصادر في ذلك التاريخ بالقرار الصادر في ٢٠ سبتمبر الماضي

ثانيا - فإنه بمجرد وزارة إسماعيل القيام من الجريمة خطوات عداء للحكومة والتنكيل بأنصار الوفد وسعيه بالسوء لشخص المغفور له والد جلالة الملك فإن شاطئ غير مرغوب فيه من سعيد أنه عينت الوزارة بأسمائهم في مناصبهم بتصريحكم بخطورة ما قد يرتكبونه من التزوير فيه

ثالث - وإذا اتضح بصورة لا يأتي الريب أن استدعاء مفتش التحرير المختص وتوجيه أنظارهم إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ بخصوص تحفظ النظام في محافظة الشرقية وصنع إذاعة أي أخبار صحيحة أو كاذبة عن الحالة حتى أنه جريدة المؤيد المصرية نشرت في أشارت بعددها الصادر في ٦ فبراير إلى نشر البوستة وإلى اجتماع عقد في منزل إسماعيل سري رئيس هيئة المحامين وشخصيات تضم كلا من هذا المذنب تصدرا من قسم البوستة لطالب بالحالة

١٢- كذلك قام حضرة صاحب العزة مدير البوليس بتقديم إخطار في مكتبه بالريس حضرة صاحب العزة مدير بوليس مصر وسلطوهم حيث ذكرت المعلومات الواصلة بصورة النظام لحفظ الأمن العام

١٣- فضلا عن هذا فإنه وزارة البوليس قد تلقت بالفعل مذكرة بشأن ما يتبع لحفظ الأمن وقد عرضت على المذكرة لحضرة صاحب العزة الوزير فوافقه عليها وأبلغت لمدير مصر والبوستة وعمال مدير الجمارك وضبطية البوستة بكوبري شبرا بجامع الأزهر وهو هذا ما يتلخص فيما يأتي :-

أولا - قيام البوليس في القاهرة والبوستة بعمل دوريات مستمرة بواسطة السيارات

ثانيا - يمنع التظاهر والتجمهر

ثالثا - يكون البوليس في حال من فضه بالقوة والتظاهرات بالقوة وبالقدر الذي تستلزمه الحالة

١٤- وفي يوم ٨ فبراير قام الجمعية المصرية لحماية الحيوان بشرى وكلا من جمعية مصر الفتاة مع الجمعية من الجمعية مصر الفتاة المنتمي بعضهم لمصر الفتاة وبعضهم من الوفد بالقاء خطب في الجمعية عمومية الجمعية بالجامع الأزهر وعلى عقب من الشرطة الذين أخطرت به البوليس في حينه وذلك كما سيأتي التفصيل عليها

١٥- وقد تقرر اليوم المجتمع بالظروف بمصر عدد كبير من جماعة مصر الفتاة بريكاس الجمعية التي تقرروا أنه واجب الشباب استرداد الجمعية من الجمعية المنتصبة وذلك بالكفاح المستمر والجهاد مع القادة

١٦ وبتاريخ ٨ فبراير أخطر بوليس البوستة بأنه الوفد ومن التقاه

٦

الحزب الوطني والأحرار الدستوريين بالإسكندرية بقصد عرقلة اجتماع عمر زعيم الوفد عن الدائرة المصرية عن قريته أصدر سياسي عام ... بخروجي بظاهرات
١٧- وفي يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ وقع حمد فتحي من الأحرار الدستوريين بالمنصورة بكلية المنصورة بجانب قاعة المحاضرات أصدره الأحرار الدستوريون بالمنصورة ... بالدار الشعب، فتيصد الهجوم عليه
١٨- تعب كانت الخطط التي نظمت لأحداث الشغب أن ٩ فبراير وفي يوم تكليف بدء الشغب في الجهات المختلفة
أولا : في القاهرة اختارت بعض المدارس والمعاهد الطلبة بعض المدارس وكلوا هذا الطلبة مدرسة فؤاد الأول الثانوية فانهم بدأوا الهزاهم في الساعة التاسعة صباحا ثم خرجوا من المدرسة في عدد يقرب من مائتين متوجهين إلى جامعة فؤاد الأول بعد أن قذفوا رجال البوليس بالطوب كما اشترك بعض طلبة مدرسة بعض الثانوية الحربية من رجال البوليس
ثانيا : في الجيزة اجتمع حول الشعب المتظاهرين عدد كبير من الطلبة في الساعة صباحا تزعم كل من
ابو شادي الكيلاني عضو (وفدي) -
عبد الحميد ابراهيم أديب (أحرار)
ابراهيم زيدان عضو (أحرار)
عبد المحسن حمودة تلميذ (وفدي)
ماهر حسن عضو (وطني)
عبد الرؤوف سرحان عضو (وفدي)
صبري ابو المجد عضو (وفدي)
ابراهيم رشدي عضو (وطني وطني)
زكريا لطفي جمعة عضو (كتلة)
مصطفى مؤمن تلميذ (أحرار)
والقوا خطبا في الجمهور والمستمعون بالنظام أو الهتاف بسقوط الحكم وهتفوا الجمهور بالدماء - تسقط بريطانيا . يسقط الوفد - يسقط الاستعمار يسقط بندق الخائنة . يسقط بيضة الخائنة - يسقط كليرة - لا مفاوضة إلا بعد الجلاء
وعقب انتهاء الخطباء بعض طلبة كلية الزراعة بقيادة عبد الرؤوف ابو علم وبعض طلبة الهندسة التطبيقية أيضا كما عقد بالحرم الجامعي بالجيزة كلية الآداب (أحرار دستوريين) وعقد شياع بالجامعة
وقد طلبة ابراهيم زيدان اقتراح بعدم الذهاب إلى عابدين بل الاتجاه إلى ميدان الجيزة
وعارضه ابراهيم رشدي على أساس أن الجيزة بالقرب من الجامعة وطلب العمل لتحرير

٥

البلاد من ربقة الاستعمار

واستشار مصطفى مؤسف الى وجوب ايقاظ الهمم وتحريك الرأي العام فكان
هذا الاخراج الجامعة لتسجيل الرأي العام ثم تنظم مظاهرة خرجت من
الجامعة الى ميدان الجيزة اتخذت تحطم في طريقها الدوائر البريطانية
والمصرفية في الميدان لارشاد قائدة السيارات البريطانية وقامت المظاهرة
تهتف بالثورة وبحياة مصر وحقوقها وجلاء البلاد عنها وصعدوا على قصر
سكوبر عباس وخلعت العلم ليقوم مقامه الاستاذ عبد الحميد عبد العزيز
فاتفقا بينهم لاعتراضه على عبد البلاد . يذكر ان لتوقيع اتفاقية
ذهب بتمثيل المظاهرة الى سيراكم على كوبري عباس فوجده مغلوقا
فتطلع بعض طلبة كلية الهندسة معهم وارتفعوا بالهندسة على فتحة
عنوة فنزلوه بها شاطئ الجيزة وشاطئ الروضة

ولما أراد المظاهرة اجتياز الكوبري للوصول الى القاهرة أوقفهم ضباط
بوليس مصر الذين كانوا مرابطين في خيمة من جهة الجيزة فلم
يذعنوا فتضيق البوليس كبير محمد بوليس مصر وتعاركوا بالقوة فلم
ينتصروا ثم قذفوا رجال البوليس بالطوب تفرقت المظاهرة
والتقت المتبقية من سبعة في المظاهر وقد اصيب بعض سائر البقية
باصابات من الطوب والبعض لم تتعطل لاصابته ولم يصب احد
بشيء خطير وكانت اصابات الطلبة والبوليس ٢٦ وسبعة من رجال البوليس ١٥

وقد انتهى شغل سعادة مدير الجيزة حينما لم يرسل تقريرا ان بداية
الحادث بمظاهرة عندما ارتدوا من ناحية مصر الى ناحية الجيزة كانوا
يقذفون رجال بوليس الجيزة بالطوب فاصيبت الحادثة منه اصابة ٢٤ من
رجال البوليس ٨٩٧ من الطلبة والروضة

وقد انتهزت فرصة المظاهرة التي ارتدت الى الجيزة لمغربه واتفقت لهذا زملاء
على سد قطر الترام اثناء سيرها بين ميدان البوابة وميدان الجيزة كي تقلب
احداها واشعلت النار في سيارة تورنيكوفت ورجم احد المظاهرين
الاسبوش الجيزة - كولاسه . بحجر من جهة فاصابه وفيط بعضهم الذكور
من الترام كما فيط الطالب وجيه بعض تطلع من الشباك

ثالثا في الاسكندرية

تجمع طلبة المعهد الديني الذين وقفوا بالجيزة وبشارع الجيزة وغيرها
تشرفية الى كلية الكتدرائية

وفي سنة ١٩٤٦ تجمع الطلبة وزحف الطالب محمد جمال الدين عضو الوفد الطلبي
شاب من المعهد الديني قتيل في نادية البنين كلية . بالجيزة . وفي بيت
عباره . وجمعه وادي النيل . وفي اسفل الوفد الطلبي ثم التقى عضو
النقابة من الوفد . بحياة الاضراب فرفع الطلبة كتابة ثم فرقوا تشرفية

٩

الى الجيش بالشعب والعدو هو تجمع الضباط الذين تواجدوا في القاهرة ولم يشتركوا لوم الشعب بالثورة وتجمعوا رجال بالطيب والبرجمار

رابعا في البصرة :

خرج قلب الجيش الثاني في القاهرة الى حدود الصنايع ولم يشتركوا لوم البوليس المصاد بالثورة وتحذف قلب حدود الصنايع رجال الثورة الذين كانوا في طريق بالطيب فاصابوا تلوثه عسكري اصيب عشرة من الطيب وقبضه على عشرة بشخاص

١٩ وفي يوم ١٠ فبراير ١٩٥٦

اولا في القاهرة

تجمع الطيب الجوي الطيب الهندسة مع الطيب مدرسة الهندسة التطبيقية بضاحية بولاق وقاموا بالتشويه بالقوات بالطيب من الذين فاصيب بعض رجال الثورة واصيب بعض الطيب الهارسين واحرقوا سيارتين

ثانيا في الجيزة

اجتمع فريق من الطيب من مختلف الكليات والمدارس الصناعية والتجارية بضاحية الجامعة تحت قيادة

محمد عبد الحميد	مهندس	اخوان مسلمين
عبد المحسن حمودة	"	"
جمال الشافعي	"	"
محمد سعيد رمضان	محامي	"
ابو شادي الكيلاني	محامي	حقوق

وقاموا بالتشويه تجاه الثورة - الثورة الثورة - بالجمهور الثورة ثم خرج بعض الطيب واخذ يتنقل من سيارات نقل محملة بالذخائر واخذوها الى الجامع الجامعي واشعلوا النار فيها حول الجامع المتظاهرين وتجمعوا امام مدخل البوليس وبدأوا ان القوى الموجودة بقاعة بناء جديد بالجامع الكبير حول الجامع كما اشتعلوا الشعلة التي كانت موجودة عند باب الكلية واخرجوها الى ميدان الجامع وكلهم يهتفون لتحرير الشعلة ثم اخذوا يتنقلون عبر كل سيارة تمر من شارع الهارسين ومن غلوشي الى الجامع وجدت انه اثناء بعد الطيب عن سيارة نقل رقم ٦٥٥٦٧ على يقودها شخص جيب بها واراد اخراجه اثر بعيد شخص ناجيه باب الجامع غير انه فاجأها اثنين في الجو الخارجي حيث تتمكن قوات البوليس سيارة الى حيث فتحت نيران الطالب رئيس اتحاد طلبة مدرسة بتجاه تحدا الجمهور وتوفي على الاثر وتلاقى مقدمة الاستاذ فؤاد الشهيد رئيس اتحاد الشباب الاشتراكي ضابط الواقعة منعه الطيب وعادوا الى الاستاذ عبد وجروه بالطرق فعاد أصابه الى الميدان .

وقد نقل الطلبة جثة زميلهم الى مستشفى المقر لعين واخذوا في مراسلة
وتحمسوا في مبنى المستشفى ليعلنوا تسليم الجثة قبل ان يرتفع بها واخذوا
يقذفونه فلما استعد البوليس من فاروقهم فتطوا سيد قطر يوم
واخذوا اغفى بعد الطلبة الجثة في عجلة من عربات الجيش فوجد سلمى بمبنى
المستشفى الى ان عثر البوليس على الجثة بعيد وسعت لوصيب بتوزن

ثان . الاسكندرية :

اجتمع كل سعد الطلاب الطب بالجمهور وليس جثة مصر لبقاء بالاسكندرية
مع محمد عبد الطالب الموجود بكلية الجمهور واخفوه ان يكرمه في قاهرة بشيء
في بالاسكندرية وقام سعد بتنبيه هذا بتوجه أن يجهز فيه كلية الجمهور
والعلوم ولكن الطب كلية الهندسة وقذفوا سد انتظم في الدراسة سعد
الطب كلية الجمهور بالحجارة . واخرجوهم بالقوة وكتف عبد الحميد الجندي سد كلية
الجمهور (دكتور) بالقوة فتحركت جموع الطلبة في قاهرة الى ان رجع وهاجوا
عدة نقل كانت تسير مصادفة بقرب الجامعة بالحجارة وساروا بها ان
وصلت الظاهرة كانوا قد تسلحوا الى جانب هذا بالعصي وغيرها بالسكاكين
التي انتزعوها من حوانيت الجامعة كما كانوا قد تسلحوا بعصي قد الحم عديدة نزعوها
من سورها فقذفوا قوات البوليس بالحجارة وانضم اليهم بعض المشاة
ثم اعتدوا بالقتل لمقام الطلبة مبنى الجمهور والعلوم واخذوا يرجمون البوليس
بالحجارة وبالواح الزجاجية في سواد مفرقعة سد مصل عليه العلوم كل
قذفوا رجال البوليس بشراسة مشتعلة فانظر البوليس الى الظاهرة اعيد
ثانية في ابراد من سبيل الارصاب وتسلل بعض الطلبة على بنادر البوليس
المسدس واطلقوا الطلقات نارية سد سلمى الجامعة سد واخرى

ثالثا في المنصورة :

خرج الطلبة الطب كلية والصيدلية والصنائع الى البوليس بالقوة ولما ارادوا البوليس
وكانه المظاهرة بسلمى اثر تعليمهم بادرة بالظاهرة بقذف الطلبة والبوليس
فانقسمت المظاهرة في شارع المجاورة وتستقر بقذف اخرى تواصل بالسكر
في لدرس حتى انه وصل من تعرية سد الظاهرة حتى انقض عليه اجرام مجرام
هشم رجوهم واصاب كثيرة اصابة خطرة وانتصر الظاهرة من المدرس
فتلبسوه واشعلوا النيران فيه وتحلقوا سد البيوت في ظاهرة كبيرة المنتزه
من نبات بيل . وانتهت الاحداث وتسرب الى البيوت وصل الدنيا هادئة فاعلم
البوليس حوالي ٧٩ بالنار في ابراد ارصاب وسد الظاهرة فواصلوا اعمال
الارصاب فتشددوا في قذف المجاورة على رجال البوليس وحاولوا اقتحام
السيدات لوظائف سد قبضة عليهم فيه قام بالكدار بالظاهرة بوصاص فاصيب
ثمانية سد الظاهرة قرن منهم اثنان وكانت اصابات رجال البوليس ٢٥
فاصابة متفرقة

١٩

اضرب طلبة مدرسة الصنايع وكلية الهندسة وكانوا يهتفون بالاضراب والجلاء فقبض البوليس على زعمائهم فتظاهر رجال الطلبة

سادساً : في شبين الكوم

قامت مظاهرة واجتاحت قوات البوليس في شارع سعد يطول فاطلق الضابط فيه البوليس وابل من رجال المقدمة على صدره عنيفة اضطرت المقدمة الى التقهقر بالعصي

ثم تجمع طلبة المعهد الزراعي بعد ان تسلحوا بالعصي وقوطع البوليس التي تظاهروا من معسكر المعهد وتظاهروا امام المعهد ثم سار الطلبة بالطلب من رجال البوليس وقد شمت ذخائر الاعتداء عليهم ناحية صدت سعد بالمظاهرة فالمعلم رجال البوليس النار في الهواء ولكنهم لم يتمكنوا من ضبط الموقف فقد صمدوا للمقاطعة بعد المظاهرة

ب - وفي يوم ١١ فبراير ١٩٤٦

اولاً في القاهرة :-

اضربت بعض المدارس وانصرف الطلبة متفرقين

وفي المساء تجمعت مظاهرات اتجه بعضها نحو الجيزة فمنعت قوات البوليس التي فتحت النار عليهم فاصيب بعضهم برجال المقدمة باصابات . وبعضهم من بعض المظاهرة

وفي يوم ١٢ فبراير ١٩٤٦

اولاً في القاهرة :-

تجمع بعض طلبة الجامعة وانضموا الى المتظاهرين

واضرب طلبة كلية الطب واتجهوا بسيارات الطب واخذوا يتصرفون الطب من رجال البوليس وهتفوا بعض مصابيح الشوارع واشعلوها بالعلم وكسر بعضهم واجهات المحلات التجارية وقد قبض على بعضهم واحيل الى النيابة

ثانياً في الجيزة

اجتمع بعض طلبة الطب حول الجامعة بالهتاف وهتفوا ضد البوليس ثم القيت منشورات بعنوان الشعب البريطاني يدعو فيه الى الجلاء وفي صورة بالجهة شعب فيه وموجه الى الجلاء والطلبة قد ورد فيه

١١ لقد الى عاصمة بتوجيهه ولم الى اعتداء تحتجون انها الى الشعب يحيى أمة نابلا — الى البطش والمقاومة ١١

وقد طلب الى المتظاهرين ضد ابراهيم سعد عطا الطالب بكلية التجارة وقد استشهد سعد سعد يطول نزار الطالب بالفصول من كلية التجارة وسعد جاءه بعد الشتاء وقد اخذت الجثة عند المشهد

ثم استولى بعض الطلبة على سيارة نقل بها طوب احمر وكبريتا قطر الترام وسيارة اوتوبيس واتجهوا ناحية سيدنا الحسين واخذوا يقذفون المترة بالطوب فصاح ثم عادوا متفرقين الى الجامع واغلقوا الابواب

حضر الليلة الشيخ حسن البنا الى ديوان وزارة الداخلية وطلب مقابلتها بصفة الاخصائي البنا بأمور هامة يرغب في ابلاغها فورا الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، فلما قابلناه حقنا بأنه قد علم أن الحكومة أصدرت قرارا بحل جماعة الاخوان المسلمين او هي في سبيل اصدار هذا القرار وأنه يريد أن يذهب الى دولة رئيس الوزراء بأنه قد عوّل نهائيا على ترك الاشتغال بالشئون السياسية وقصر نشاط الجماعة على الشئون الدينية كما كان الحال في بداية قيام جماعة الاخوان المسلمين وأنه يود من كل قلبه التعاون مع دولة الرئيس تعاونا وثيقا مؤيدا للحكومة في كل الأمور وأنه كفيل بتوجيه رجاله في كافة الجهات بالسير على مقتضى هذا الاتجاه ، كما أعرب عن أسفه لما وقع من جرائم ارتكبها اشخاص يرى أنهم انتسبوا على الاخوان المسلمين وراح يترحم على سليم زكي باشا قائلا أنه كان صديقا حميما له وكان بينهما تعاون وثيق وتظاهر ثم — ثم تكلم فاخذ دولة النقراشي باشا قائلا انه على يقين من وطنيته وحرصه على خدمة وطنه ومصالحه في كل الأمور . وأنه لو تمكن من مقابلة دولته بعد أن هدأت الأعصاب لم يتحدثا فيها بسبب جفوة أظهرها الوشاة لأقنع دولته بأنه من صالح الحكومة والامة معا أن يبقى الصرح الضخم الذي شاده الاخوان المسلمون سنوات طويلة في القاهرة كما قال أنه يعز عليه بل ويزعجه ويؤلمه أن ينهار هذا الصرح على يد دولة النقراشي باشا الحريص على خدمة بلاده

ثم قال أنه اذا قدر أن تمضي الحكومة في ما اعتزمته من حل الجماعة فانه يؤكد أنه ورجاله سوف لا يصدر منهم بادرة تعكر صفو الأمن اذ لا يقدم على مثل هذا العمل الا مجنون كما أكد أن الحكومة لو تعاونت معه لضمن للبلاد أمنا شاملا .

خطاب من عبد الرحمن عمار عن حضور حسن البنا لمقابلة النقراشي

وختم حديثه بقوله انه على استعداد للعودة بجماعة الاخوان المسلمين الى قواعدها بعيدا عن السياسة والاحزاب متوفرا على خدمة الدين ونشر تعاليمه بل انه يتمنى لو استطاع أن يعتكف فى بيته ويقرأ ويؤلف مؤثرا حياة العزلة ثم جعل يبكى بكاء شديدا ويقول انه سيعود الى مقره فى انتظار تعليمات دولة رئيس الوزراء داعيا له بالخير والتوفيق .

وكيل الداخلية

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

٢٤٧

GOBA

LE NEZ AU VENT

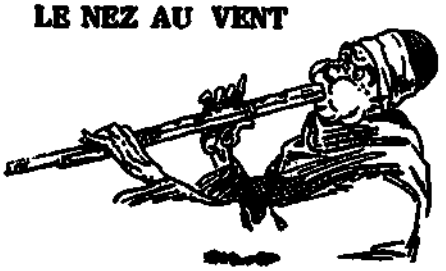

Sedky pacha contre la Maison du peuple

Samedi dernier, c'est-à-dire deux jours après la déclaration faite par M. Eden aux Communes et suivant laquelle les relations de la Grande-Bretagne avec le présent gouvernement égyptien sont des plus amicales, et moins de vingt-quatre heures après le discours qu'il avait prononcé au parti chaabiste, annonçant à ses quelques partisans son parfait accord avec sir John Simon au sujet des négociations — et comme pour affirmer sa foi dans sa force et sa confiance dans l'avenir de sa politique, Sedky pacha adressait à Madame Zaghoul pacha l'avertissement suivant touchant la Maison du Peuple:

« Son Excellence le Président du Conseil des ministres, ministre de l'Intérieur, a l'honneur d'informer Mme Safia Zaghoul que sa maison, sise Rue Saad Zaghoul, est continuellement fréquentée par un mélange de personnes n'ayant aucun rapport avec sa vie privée. Ces personnes y font des manifestations incompatibles avec le caractère attaché aux domiciles privés et qui en font, en quelque sorte, un club public.

« Son Excellence prie Mme Zaghoul de faire en sorte que sa maison soit entièrement et exclusivement employée comme un lieu d'habitation à l'exemple de toutes les autres maisons habitées, de manière qu'elle n'y reçoive plus désormais ce mélange de gens dont la présence fait perdre au domicile son caractère.

« Si Mme Zaghoul refusait de le faire, il serait inévitable d'exécuter les règlements en vigueur à ce sujet et d'adopter les mesures nécessitées par le maintien de l'ordre. »

Nous ne parlerons pas de l'émotion produite partout, et même chez les adversaires du Wafd, par cet avertissement, mais du fait lui-même. Le président du conseil, qui prétendait, quelques heures avant, être arrivé à l'apogée de sa toute puissance grâce à l'amitié du gouvernement britannique qui était, selon lui, disposé à négocier avec son cabinet, avait-il pris conscience, soudain, de la réalité des choses? Avait-il, à la faveur d'un éclair rapide illuminant la route de son passé, mesuré la gravité de son entreprise et les conséquences qu'elle pouvait entraîner pour le pays? Avait-il, dans un moment de lucidité, envisagé la vérité vraie d'une Egypte qui n'est pas solidaire de sa politique et qui lui oppose une résistance inébranlable? Avait-il, enfin, par un dédoublement de sa personne, confronté l'homme de 1932 avec celui de 1926 et le « renaissant » de 1919?

S'étant passé en revue et ayant procédé à cet examen de conscience, Sedky pacha allait-il céder au remords ou le défier? Il a opté pour le plus facile. Il a pensé qu'il triompherait du mouvement national en remontant à la source. Il a pensé qu'il détruirait le nationalisme en s'attaquant au berceau de la renaissance. A la résidence de Saad devenue celle de sa veuve, à la Maison du Peuple demeurée dans tout le monde, et que, libéré et débarrassé du spectre du nationalisme qui le poursuit partout, nuit et jour, il pourrait enfin poursuivre sa route.

Et ce fut cet avertissement qui juge l'homme.

* *

En présence de cette mise en demeure, Madame Zaghoul pacha n'a eu qu'un geste, n'a pris qu'une résolution: Résister, et avec elle le Wafd dans sa plus belle unanimité.

On lira sa réponse et on la relira:

Excellence,

J'ai l'honneur de vous accuser réception de votre communication en date d'hier par laquelle vous avez bien voulu qualifier la Maison du Peuple et le domicile de Madame Saad Zaghoul comme étant assimilable aux établissements publics, puis m'avez annoncé de l'application des règlements auxquels vous avez tacitement fait allusion, confus sans doute de les mentionner explicitement, et qui concernent « les établissements incommodes, insalubres et dangereux. »

Il est vraiment triste de voir votre ministère porter atteinte à la dignité de cette demeure, comme jamais aucun ministère n'a osé le faire avant le vôtre.

J'en suis peinée, mais non surprise.

Votre Excellence a déjà marqué une attitude qui témoignait d'une audace au moins égale, sinon supérieure, dans l'irrespect des choses sacrées, lorsque, poursuivant votre antagonisme jusque dans la tombe des morts, vous avez privé le mort du monument qui lui était destiné après avoir échoué dans vos efforts pour détruire son impérissable mémoire.

Maintenant que la Maison n'a plus son chef, vous avez jugé l'occasion propice pour combattre l'homme dans sa compagne. Mais vous semblez oublier que quoique veuve d'un grand époux, Dieu a bien voulu faire de moi, dans sa haute miséricorde, la Mère d'une grande et noble nation, grande par son courage, noble par sa gratitude.

Il est sans doute vain de rappeler à Votre Excellence que cette même maison dont vous voulez fermer les portes aux Egyptiens qui la fréquentent, est la Maison du Peuple, la Maison qui a vu naître le mouvement national, le foyer de la liberté de l'Egypte et de tout l'Orient depuis que le chant de la liberté y a été lancé, le sanctuaire où Egyptiens et Orientaux viennent s'inspirer de l'esprit de Saad et des martyrs tombés dans son enceinte, quant au sacrifice et au martyre, et de puiser auprès du fondateur du Saad des leçons de persévérance et de sagesse dans la lutte.

Si ces considérations ne peuvent vous influencer, Votre Excellence se souviendra sans doute qu'aucun ministère avant le vôtre n'a jamais essayé ce que vous essayez de faire. Les autorités militaires britanniques elles-mêmes se sont abstenues d'agir de la sorte pendant ma présence en Egypte. Elles n'ont fait fermer les portes de la Maison du Peuple que lorsque je fusse allée rejoindre mon mari dans son exil de Gibraltar.

Telles sont les choses dont Votre Excellence devrait se souvenir.

Quant aux arguments et prétextes invoqués dans votre lettre, je ne puis y faire de réponse plus éloquente qu'en soulignant que votre propre ministère, depuis qu'il a assumé le pouvoir, n'a pas trouvé de motif pour prendre des mesures comme celles qu'il nous fait prévoir. Qu'est-il donc arrivé de nouveau pour justifier ces mesures? Où sont les manifestations illégales dont vous vous prévalez, alors que la Maison est entourée, toute la journée et une partie de la nuit, d'officiers et de troupes armées? Si, dans les conditions actuelles, la Maison déroge aux lois et règlements, comment se fait-il que le Gouvernement ait toléré pendant deux ans, cette dérogation? Comment les Gouvernements qui ont précédé le vôtre ont-ils pu également la tolérer?

En vérité, je ne comprends pas comment le ministère actuel peut se permettre de restreindre ma liberté, même chez moi, en voulant m'empêcher de recevoir mes visiteurs et mes partisans qui partagent mes convictions politiques, et de réserver une aile de ma maison aux réunions que le Wafd y tient depuis qu'il a été fondé par mon mari en 1919, alors que je m'honore de collaborer avec son successeur et ses disciples en vue d'assurer le succès de sa route, de sauver la cause des femmes qu'il [illegible]

٥

البلاد من ربقة الاستعمار

واشار مصطفى مؤمن الى وجوب ايقاظ الهمم وتحريك الرأي العام لكي الوفاق الجامعة الوسيع برأس الامام ثم تنظم مظاهرة فتوجه من الجامعة الى ميدان الجيزة اخذت تحوم في طريقها الموظفات الوزارات الداخلية في الميدان لارشاد غائبة البريطانيين وقاموا بالمظاهرة ينضمون بالشرة وبحياة مصر وحفرة وجب الجلوس حتى وصلوا على مقربة من كوبري عباس وضاق الطن بهم حضرة البوليس عبد الحميد كانوا بينهم لارغامهم الى عدم الجلوس - فلزموا الرصيف امامهم ذرع بعض المظاهرين ان سيرهم حتى كوبري عباس توجهوا مطوقا تخلع بعض طلبة كلية الهندسة ملابسهم وارغموا المهندسين على فتحه عنوة فعبروه حتى ساحة الجيزة وشارع الهرم

ولما أراد المظاهرون اجتياز الكوبري موصول الى القاهرة أوقفهم ضباط البوليس مصر الذين كانوا مرابطين في نهاية من جهة الجيزة بالتفرق فلم يذعنوا فتقدم اليهم وكيل محافظ البوليس مصر وتحاكم بالتفرق فلم يتفرقوا ثم قذفوا رجال البوليس بالحجارة فتفرقت الشرطة المظاهرين والتقت بعضهم من مسدسات فاصيب بعض من افراد الشرطة باصابات من الحجارة والبعض ولم تستعمل البوليس النار ولم يصب احد بشيء فبلغت اصابات الطلبة والرصاص ٢٦ واصيب من رجال البوليس ١٥

وقد وقف شفيق منصور بميدان الجيزة حيث لم يرسل تقريرا كتابيا عن حادث بعد تأديته بالمظاهرة عندما ارتد من ناحية مصر الى ناحية الجيزة كانوا يتقدمون رجال البوليس بالجيزة بالعصي فاصيب الحادث عدة اصابات من رجال البوليس ٨٩ من الطلبة والرصاص

وقد انتشرت فلول المظاهرة التي ارتدت الى الجيزة المذكورة واتجهت عند رجوع عدة من نظار المدارس الثانوية سيرا على ميدان الجيزة وميدان الجيزة كان قد قبلت احداها واشعلت النار في سيارة تورنيكوفت ورجم احد المظاهرين البوليس بالجيزة - كولاسه - بحجر من جهة فاصابه وضبط بعضهم الكدور من بؤرة كل نظار الطلاب وجيبه بعضهم نظير من المزلط

ثانيا في الاسكندرية

تجمع طلبة المدارس العليا الذين اتوا وانضموا بالجامعة ويستمرط الجيزة وغيرها شرقيه الى كلية الطب

وفي ميدان المدارس العليا وزع الطلاب محمد جمال الدين بعض الموظفين الذين شاهدوه على المدرسة على شكل قلب في ناحية اليمين كلية الطب. الجامعة. وفي ميدان عباد. وجه وادي النيل. وفي اسفل الموظفين الجامعة ثم تقف عند التقاطع المظاهرة من الموظفين. جهاد الموظفين قرب الطلبة الكنانة ثم توجهوا شرقيه

— 6 —

que la force, la force qu'on ne se donne même par la peine de dissimuler.

En conséquence, je ne puis faire autre chose ici que de protester contre votre communication et vous déclarer que je suis déterminée à ne pas m'incliner devant votre ordre, parce qu'il constitue une violation flagrante du droit et de la loi. Et si vous persistez à vouloir employer la force, je vous répondrai ce que mon mari avait déjà répondu au représentant de la puissance britannique en Egypte, à savoir que le Wafd, les Wafdistes et moi-même entendons garder notre siège à la Maison du Peuple, fidèles à notre devoir, libre à la force de faire ce qu'elle voudra à l'égard des individus et des collectivités.

Veuillez agréer, etc.

Fait à la Maison du Peuple, le 30 octobre 1932.

Safia Zaghoul.

* *

CECIL CAMPBELL

9 A, Sharia Ahmed Hashmat Pasha,
(Rear Bldg.) Flat 12.
Zamalek - Cairo.
Tel. 47547.

CONFIDENTIAL

Mahmoud Fahmy El Nokrachy Pasha

My notion of Nokrachy Pasha, in the field of internationa affairs, is that while he may not consciously react against any negotiated settlement of, for instance, Anglo-Egyptian relations, conditions in the Sudan or the Palestine situation, he is cushioned against any sense of failure by an instinctive feeling that it may be better, in the long run, for Egypt to have a Struggle to continue and Sacrifices to make.

He is devoted, above all other considerations, to the creation of an Egyptian Nation but conscious that his human materia is at present uninspiring and uninspired: hence his conviction that the Egyptians must unceasingly be made aware of a Cause, a Struggle (for Independence and then Expansion), a Need for Sacrifice. He sees these things in capital letters and Neon lights.

Always in his career he has acted tough but thought sentimentally. He justifies his part, whatever it may have been, in the 'revolutionary' years from 1919 onwards by the plea that Egypt could be roused from her long sleep by violent agitation only; that she must win her freedom as a prize, not take it as a gift. His reverence for Zaghloul Pasha, who refused to negotiate while a single British soldier remained on Egyptian territory, was mystical. And when the mantle fell on the less heroic and intransigent figure of Nahas Pasha, Nokrachy Pasha stayed put in Egypt in 1929/30 and wrecked the proposals for a Treaty which the new leader and his colleagues recommended from London. Shortly afterwards he broke away from Nahas Pasha in whom he had sensed and seen this lack of the divine fire. The menace of Mussolini forced Nokrachy Pasha to accept, but certainly not to the fore in accepting, the Treaty of 1936. In the War years he was vehement in urging, with Ahmed Maher Pasha, the entry of Egypt into hostilities; and he made no secret in private of his feeling that, regardless of the effect on the Allies, the bombing of Egyptian Cities and the loss of 50000 of her youth in uniform would have helped Egypt to grow to Nationhood. He endured with some philosophy the disappointments, to him, of War-time politics, but passionately resented what he conceived to be Lord Killearn's policy of treating the Egyptian King and people with contempt. He was

./...

CECIL CAMPBELL

9 A, Sharia Ahmed Hashmat Pasha,
(form 24a) No 34,
Zamalek - Cairo.
Tel. 47547.

inclined to see the murder of his more broad-minded and practical leader, Ahmed Maher Pasha, as the call of destiny and the vindication of his own purer ideas; he had never expected to be Head of a Government and had resolved to retire from politics at 60 years of age. His subsequent dismissal he attributed to Lord Killearn and found curiously emotional consolation in an assurance from his King that he looked to him, Nokrachy Pasha, to be the keeper of Egypt's ideals. From that moment may date much in Nokrachy Pasha's attitude to the King which has seemed inconsistent with what were believed to be his previous sentiments. Towards the negotiations between Lord Stansgate and Sidky Pasha he was always cool; when others were speaking of success he remarked that, while kept awake at night from fear of the Russian night-mare, he could not but see in the British military proposals the same unnecessary disregard of Egyptian national feelings as before. As Prime Minister again, he wept with emotion when the Egyptian flag was run-up over Kasr El Nil Barracks, and then gave unbridled licence to the Arabic Press to work off, to the dregs, the Egyptian consciousness of an inferiority complex, at the same time revealing his own by private complaints that the British Government and the Foreign Office had never ceased to regard him as a criminal. (It may be worth recalling the origin of this personal resentment which subsequent events inflamed. He was acquitted at his trial for complicity in the murder of Sir Lee Stack but Judge Kershaw, who resigned in protest against the verdict of his two Egyptian colleagues in favour of Ahmed Maher Pasha and other accused, thought fit to explain that in the case of Nokrachy Pasha "the evidence was insufficient". This unjudicial and, if we were to have to reckon with Nokrachy Pasha in the future, injudicious attempt to substitute a verdict of 'non-proven' for one of 'not guilty' was subsequently distorted by most British commentators into a finding of 'guilty' by Judge Kershaw. For example, Judge Marshall of the Egyptian Court of Appeal declared in his book "The Egyptian Enigma 1890-1928", published shortly after the trial, "They" i.e. Ahmed Maher Pasha and Nokrachy Pasha, "were acquitted by the Court by a majority vote of its two Egyptian members". Nokrachy Pasha has never been open to persuasion that this kind of comment did not reflect the real attitude towards him of official British quarters). Similarly, at Lake Success he used language which he afterwards regretted but defended this, and later actions, on the ground that, while personally indifferent

./...

CECIL CAMPBELL

9 A. Shafik Ahmed Hashmat Pasha,
(Palm Bldg.) Flat 32.
Zamalek - Cairo.
Tel. 47547.

to the feelings of the British Government towards him, he must force their respect for him as the Representative of Egypt." Since then he has maintained the same unrealistic, if not, under the stimulus of Egypt's 'war with the Zionists', a more exalted, attitude towards Anglo-Egyptian relations and the Sudan. He is spiritually happy to find himself back through the years with Zaghloul Pasha and standing where he stood."

I do not think you can really negotiate with a 'Leader' who sees fulfilment in failure, and negation as an achievement.

It is fair to add that where these complexes are not involved, Nokrachy Pasha is a most likeable man, friendly, simple, straight and sincere.

Cecil Campbell
10. 5. 1948.

الصور

دولة النقراشي باشا (1888-1948)

محمود فهمي النقراشي في شبابه

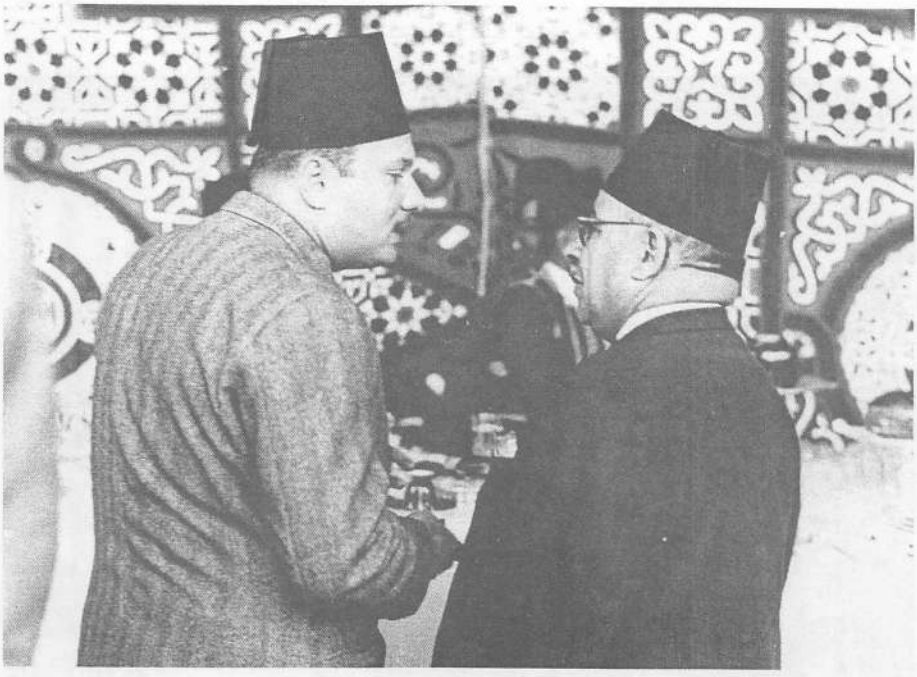

في حفلة نادي السباحة سنة ١٩٤٤

جلالة الملك والنقراشي

النقراشي ـ عبد الرحمن باشا عزام عن شماله وأحمد باشا ماهر عن يمينه وخلفه
إبراهيم باشا عبد الهادي

جلالة الملك فاروق الاول وعلى يساره دولة الحاكم الاشتراكى الاول محمود فهمى النقراشى باشا وعلى يمين جلالته دولة ابراهيم عبد الهادى باشا فى صدر السرادق الذى أقيم فى أسوان يوم الاحتفال بوضع حجر الاساس لبناء مشروع كهربة خزان اسوان

محمود فهمي النقراشي مع أمين الحسيني مفتي فلسطين

من اليسار إبراهيم باشا عبد الهادي ـ دسوقي أباظة باشا ـ عبد المجيد صالح ـ جلالة الملك ـ النقراشي

الملك عبد العزيز آل سعود وعن يساره النقراشي ثم إبراهيم باشا عبد الهادي ثم إبراهيم باشا دسوقي

النقراشي مع عبد الكريم الخطابي

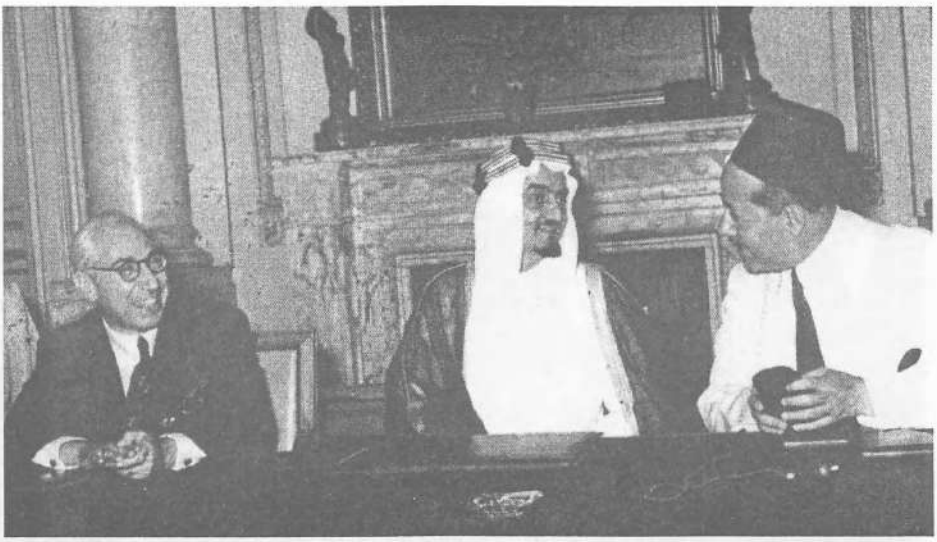

النقراشي وجلالة الملك فيصل

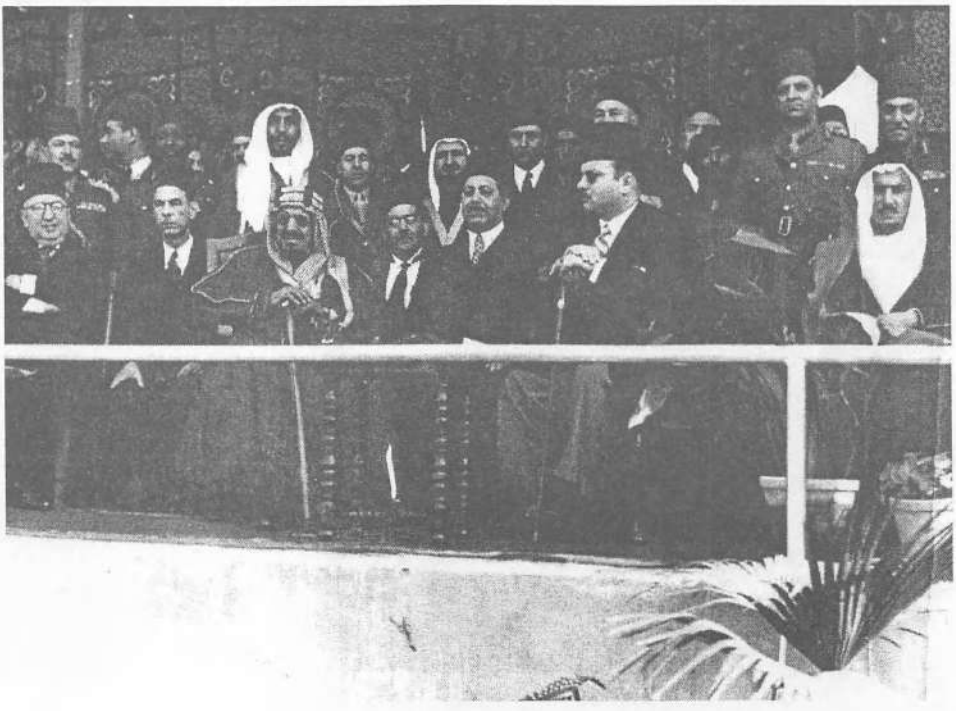

النقراشي وخلفه حيدر باشا بجانب الملك سعود وعبد الرحمن عزام باشا، والبرنس عبد المنعم

محمود فهمي النقراشي والملك فاروق وحامد بك حودة

محمود فهمي النقراشي
و د. عزيز سعد الدين

النقراشي مع رياض الصلح

النقراشي - إبراهيم باشا عبد الهادي - جلالة الملك عبد اللطيف باشا طلعت

بكي ابراهيم عبد الهادى باشا وهو يؤبن سلفه العظيم

داع ، ولا تصف من السودان اروع
دفاع لو سكتت بخصوصا وقد كشفت
للعالم عن جرائم الاحتلال . لم
يرهبك وعيد ولا وعيد ، ولا غلق
الدرب أو التهديد . ووقفت
مشاعرتهم ومهاداتهم وأعلنت
عليهم حربا لا هوادة فيها ولا لين
ثم انكسر جماح فلسطين .
فسيرت اليه أسعاد صلاح الدين ،
ذلك العربي قرقعت راسها بجيش
الفارس ، وأعلنت للدنيا بأسرها
أنه قرر مد خرطوم مصر ، وأى
فتح تستطيعه مصر . وأى مجد ذكى
ان تنساه مصر . وقال الجيش
الاعظم وحاملو الاعلام : هذا
معقد آمالنا مصر ، عنك اختارنا
للامر وأوطأنا وادوا للنصر .
وأشبال غر مباجين يرقبون كيف
يردد اليك المجد الى غوره وكيف
يقدمون كل عاثر عن وادى الذل
والعرب أجمعين
وزال لا محالة ما زال ، فمن
هزال العرب وانقاض الجيوش
البالية سال على القوم ألم ، فادركوا
على ملاءة جيش مصر فانا بالمن
ورواته أيد أزره وتداعه ان الملا
وال الايام حتى هزم الاعداء
وحده وأعز الله جنده ثم تركك
مرفوع الرأس وعدت الينا
موفور الكرامة راضيا مرضيا
فسلام عليك في الصديقين
ويرحمه عليك يا الخالدين ولسوف
تجزى من ربك يا محمود الجزاء
الاوفى .
وسكت الزلزاني باشا وأحنى
رأسه تواضعا لعظمة ما سمعنا كرا
لعمة الله ثم ضاءت سعد وعاونه
عاهر وأزيل بعد ذلك صاحب
الرسالة مصطفى كامل فكان لقاء
أسعد لقاء
بالرغم كنت معهم فأفوز
فوزاً عظيماً .ك .

فى يسار الصورة ، تعود الزعيم سعد أن يقضي بعض الفترات للاستجمام والمشورة ، وهذا هو بقامته العالية يتوسط طيار المجاهدين القدماء وعلى يمينه الزعيم الثاني محمود فهمي النقراشي باشا فعلى الشمسي باشا فحسن حبيب باشا وعلى يساره الدكتور عاطف محمود بك فاللواء احمد ماهر باشا

كان سعد الخالد لايتخلى فى كافة اجتماعاته الوطنية عن النقراشى وماهر وكانت روح الزعيم تضفى على ساعديه ثوب الزعامة حتى استشهدا زعيما فى أثر زعيم !

النقراشى باشا يلى آخر بيان له فى مجلس الشيوخ

آخر صورة للفقيد الشهيد تحت قبة البرلمان

النقراشي في البرلمان

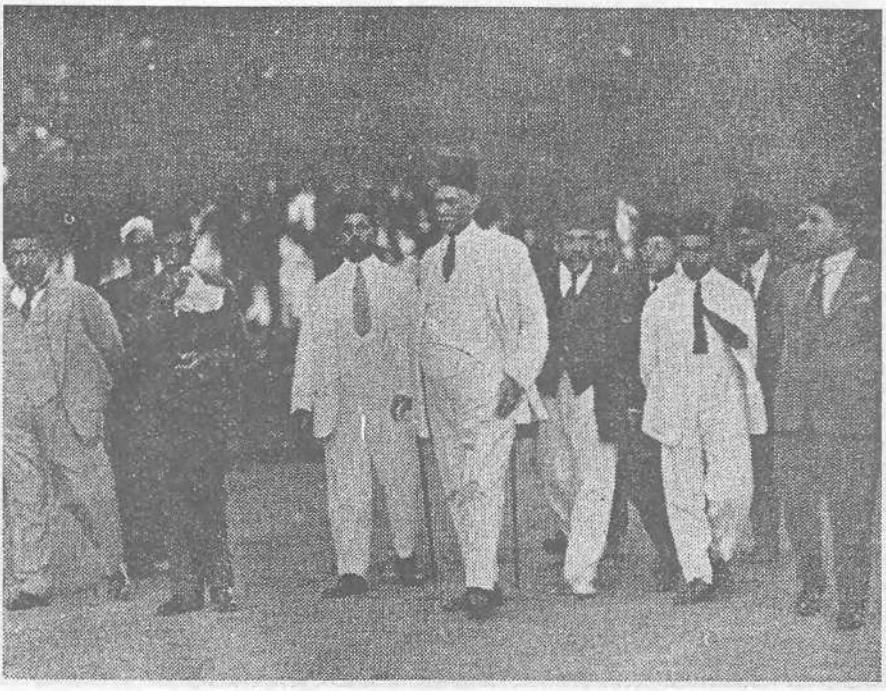

النقراشي وسعد زغلول

النقيد يودع صديقه رئيس مجلس النواب الوداع الأخير

كان أول ما قاله الشرقاوي بدءاً أن قصد الى قصر النيل حيث تشرف بمقابلة جلالة الملك .. وهذا هو يرتبط على القصر بعد انتهاء المقابلة وقد ظهر في توديعه الأستاذ عبد العزيز بك بدر الأمين الأول لجلالة الملك

سلم .. أم هدنة .. أم حرب؟

هذا العنوان سؤال . . .

سؤال يجب أن يوجهه المسئولون في هذا البلد لأنفسهم ، وعند ما يقول « المسئولين » فنحن نقصد الذين يتولون الحكم بالفعل — والذين يرشحون أنفسهم للحكم — والذين يجاهدون في سبيل الحكم — والذين يتزعمون أحزاب البلد وممثراتها السياسية — والذين يتأثرون بتصور قوتها كلهم وصولهم تحت اسم « المعارضين » يدعون عند المطالبة قليلون المطلب

أن هؤلاء جميعاً توجه هذا السؤال . أو بعبارة أصح يجب أن يوجه هؤلاء جميعاً هذا السؤال الى أنفسهم ! ودعهم ، وشأنهم

سلم ؟ أم هدنة ؟ أم حرب ؟ !

لقد فضلنا مع الأستاذ مرجلين : مرحلة « المفاوضات » وقد انتهت من عمر هذا الجيل سبعة وعشرين عاماً واتضح أن تقبل فريق ، بل انتهت الى اجماع على ان لا نحاول بعد اليوم مرة أخرى . .

والمرحلة الثانية : مرحلة « الاتفاق الاول » وقد جربناه فكانت خيبة الأمل شاملة كاملة ، ولا نظن أن سياسياً مصرياً يعرض وطنيته وتاريخه وقضية بلاده لمثل هذه التجربة الأخرى ، مرة أخرى . . .

فما هي الهدنة التي سيخطها المسئولون الذين سردنا أسماءهم وألوانهم في مستهل هذه الكلمة ، اليوم ، وغداً ، وبعد غد ؟

أما « السلم » فلا ندري كيف يفكر جماعة على العلاقات المصرية الانجليزية بعد ما كان ؟ لا ندري كيف تكون « سياسة السلم » وأحد الفريقين لا يزال يحتل أرض الطرف الثاني ويحرم سيادته ، وكرامته ، واستقلاله ، وحريته ؟ ولا يزال يهدأ بوحدة وادي النيل ، ويعبث بها عبثاً أي عبث ، ويثير الأحزان والمواطنين على الاخوان والمواطنين ؟ ولا يزال يعتبر أن معاهدة العار والاستعمار ساريةٌ بيد أيدينا وأرجلنا وأعناقنا بسلاسلها واغلالها ؟!

« السلم » هنا معناه أننا سنظل بالفرقة ، ومعناه أننا نعترف باستمرار الباطل وأقوى السلاح بيدون شرط ولا قيد ، ومعناه أننا وضعنا قضيتنا على الرف — وحسبنا واجبنا الوطني وسنحتفظ سمعاً بالأقدام ... وهذا « لا نظن أن أحداً منا مسئولاً داخل الحكم أو خارجه يقبله أو يرضاه . !

أما « الهدنة » فماذا [illegible] المصرية وأرجلها وأعناقها السنار عليها الى حين ... [illegible] يجب أن يكون قصيراً إذا أردنا اجراءها ومعناها في إذا الكلمات واحدة المعروب ...

« الهدنة » معناها أن الطرفين يلقيان السلاح مع غاء الهجوم مياناً الى مدة محددة معينة ، وبشروط معروفة ، مرصودة فالطول كل عقدة من عقد النضال ويبلون الشك ...

« المصور » يشهد :

أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد عودة رئيسه

كان المتوقع أن يدعو دولة الدكتور باشا مجلس الوزراء [illegible] على الرغم من أنه مصاب ، وأنهم هم أيضا متعبون ، لكن يكون في الأحاديث بالتأكيد بعد أن يستريح يوما أو يومين من عناء [illegible] ثلاثة أعضاء المجلس أول من يقف على المراحل التي اجتازتها

خلود

من حياة الزعيم الصامت
محمود فهمي النقراشي
شهيد الحق وبطل الصبر

في يناير الماضي .. الزعيم الراحل في صورة نادرة التقطت له في عام ١٩٢٣ حينما كان في سوار سنه بالمعهد الفني

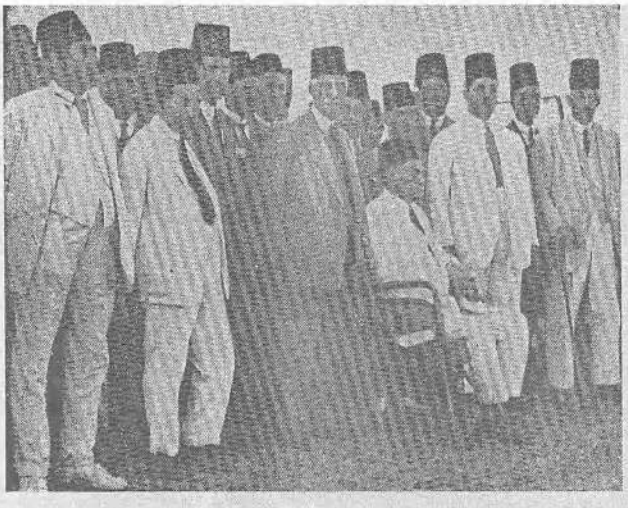

هو وكانت روح الزعيم تضفي ساعديه ثوب الزعامة حتى بهدا زعيما في أثر زعيم !

لم يكن النقراشي يفارق سعداً اينما ذهب وهذا النقراشي على يسار الزعيم يتأهب البطل الشاب للأمر العظيم !

الزعيم التزيه محمود فهمي النقراشي باشا يتصدر أحد اجتماعات الهيئة السعدية التي صبغها بصبغة خالية جعلته فيها أبا بارا وقائدا وطنيا معا وقد ظهر حوله معالي الاستاذ حامد بك جوده وسامح بك موسى وعزيز بك شرقي وبعض اقطاب الهيئة السعدية

جلالة الملك والنقراشى باشا
يشاهدان فيلم معارك الجيش المصرى فى فلسطين بسينما ستوديو مصر

يتجلى فى هذه الصور الثلاث عطف الملك وحبه لرئيس وزرائه المخلص الامين محمود فهمى النقراشى باشا

النقراشي باشا يلقي آخر بيان له في مجلس الشيوخ

البرلمان المصري يبكي الراحل العظيم

الحكومة والمعارضة تقفان للنقراشي وقف مجلس الشيوخ حدادا على النقراشي باشا وقد ظهر في الصورة من اليمين الى اليسار عبد المجيد عبد الحق بك فؤاد سراج الدين باشا فصطفى نصرت بك فؤاد حمزه بك حافظ رمضان باشا (معارضة)

داع ، ودافعت عن السودان أروع دفاع ، ونكلت بخصومنا وكشفت للعالم عن جرائم الاحتلال ، لم يرهبك وعد ولا وعيد ، ولم تخش الغضب أو التهديد ، ورفضت مفاوضتهم ومهادنتهم وأعلنت عليهم حربا لا هوادة فيها ولا لين

ثم انكسر جناح فلسطين ، فسيرت اليه أحفاد صلاح الدين ، ذلت العرب فرفعت رأسها بجيش الفاروق ، وأعلنت للدنيا بأسرها أية قوى مدخرة فى مصر ، وأى فتح تستطيعه مصر ، وأى مجد يمكن ان تناله مصر ، وقال الجيش للانجليز وحلفاء الانجليز : هذا موقد أنا مصر ، جندنا خلقوا للنصر وأبطال ولدوا للغزو ، وأشبال غر ميامين يعرفون كيف يردوا كيد العدو الى نحره وكيف يدفعون كل خطر عن وادى النيل والعرب أجمعين

وإنى لاضحك ملء فى من هزال العرب وتقاعس الجيوش الستة حتى ظن القوم أنهم قادرون على ملافاة جيش مصر فاذا بك من ورائه تشد أزره وتدفعه الى العلا وان الامام حتى هزم الاعداء وحده وأعز الله جنده ثم تركته مرفوع الرأس وجئت إلينا موفور الكرامة راضيا مرضيا

فسلام عليك فى الصديقين ورحمة عليك فى الخالدين ولسوف تجزى من ربك يامحمود الجزاء الأوفى »

وسكت النقراشى باشا وأحنى رأسه تواضعا ثم قام وسجد شاكرا نعمة الله ثم صافح سعد وعانقه ماهر وأقبل بعد ذلك صاحب الرسالة مصطفى كامل فكان لقاء أسعد لقاء.

باليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما

ف .

صاحب الاساس «عند زيارته الاولى لدار زميلتنا الكبرى الاساس» الغراء . وهو هنا فى المطبعة يشهد التجارب الاولى لأول عدد فى «الاساس» وقد ظهر على يساره صاحب «الحقيقة» فصاحب العزة الاستاذ عزيز بك مشرق مدير ادارة الجريدة فالنائب المحترم الاستاذ جلال الحمامصى وعلى يمينه دولته معالي نجيب اسكندر باشا وزير الصحة فالدكتور مراد بك سامي

جلالة الملك والنقراشي

النقراشي مع
الملك فاروق

النقراشي في أحد الاجتماعات

عبد المجيد حسن طالب الطب البيطري الذي قام باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي.

في بساتين بركات ، تعود الزعيم سعد أن يقضي بعض الفترات للاستجمام والنشورة ، وهذا هو بقامته العالية يتوسط طابور المجاهدين القدماء وعلى يمينه الزعيم الثاني محمود فهمي النقراشي باشا فعلى الشمسي باشا فحسن حميب باشا وعلى يساره الدكتور حامد محمود بك فالشهيد احمد ماهر باشا

محمود فهمي النقراشي (1888-1948)

الفصل السادس

اغتيال حسن البنا..

(12 شباط/فبراير 1949)

الطريق إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا....

"إنني حزين أن يوجد إنسان واحد، لا جماعة منظمة، يصنع الموت للناس، ويحترف التخريب والتدمير، إن قلبي ليقطر حزناً إذا كانت هذه الجماعة ترتكب جرائمها باسم الإسلام، وتجد من يصدقون دعواها، إن الإسلام الذي يقول في كتابه الكريم: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ لا يقر الجدل بالمسدسات والمدافع والمتفجرات".

كامل الشناوي – كتاب "جرائم عصابة الإخوان"

في مساء السبت الثاني عشر من شباط/فبراير عام 1949، وأمام مقر جمعية الإخوان المسلمين من شارع الملكة نازلي (رمسيس حالياً) قُتل حسن البنا، أطلق عليه مجهولان ستة أعيرة نارية قبل أن يفرّا في سيارة سوداء، وبعد حادث الاغتيال لم يكن هناك سوى رقم السيارة 9979، التي ابتعدت بالجناة عن المسرح وعرف أنها كانت مخصصة لانتقالات الأميرالاي محمد عبد المجيد مدير

المباحث الجنائية كانت هي الضوء الكاشف لمسرح الجريمة، كما كانت أصابع تشير بالاتهام في اتجاهات متباينة تحاول أن تعرف.. من قتل حسن البنا؟

بعد أسابيع قليلة حُفِظ التحقيق وقُيِّدت القضية ضد مجهول. لكن رقم السيارة السوداء ظل يتنقل بين الناس ومعه الكثير من علامات الاستفهام بشأن واحدة من أكثر الجرائم السياسية غموضاً في العالم العربي، جريمة اغتيال مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا.

66 يوماً كانت تفصل بين ليلة اعتقال أعضاء الجماعة وليلة اغتيال حسن البنا، تلك كانت أيامه الأخيرة عاشها ينتظر أن يتم التخلص منه بين لحظة وأخرى. كل الشواهد كانت تؤكد له ذلك، حسن البنا كان يدرك تماماً أنه رجل مقتول، تم اعتقال كل مَن حوله من جماعة الإخوان المسلمين وهو نفسه شخصياً طلب أن يُعتقل وألحَّ عليهم في اعتقاله ورفضوا.

وكان البنا يتنبأ لزملائه: "**إن عدم قيام الحكومة باعتقاله دليل رسمي على نية الحكومة قتله**"، قال للشيخ الباقوري: "**إني ساختفي!**"، سأله: ماذا تقصد فإني لا أفهم؟ أجاب: "**قد أغيب غيبة طويلة، ومن يدري فلعلنا لا نجتمع بعد ذلك**". واستدرك الشيخ البنا قائلاً: "**رأيت في ليلة واحدة رؤيا تكررت مرتين قبل الفجر، وكنت في كل مرة أقوم من النوم وأستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، ولكنني رأيتها مرة ثالثة في الليلة نفسها فلم أشك أنها رؤيا حق. رأيت أني أمسك بزمام ناقة يركبها أبو بكر الصديق – رضي الله عنه– ثم إذا بيد تمتد إلى زمام الناقة فتأخذه من يدي فعلمت أن مهمتي قد انتهت، وأني لا بد أن أغيب**".

يعدُّ اغتيال حسن البنا هو نتيجة لسلسلة من الأفعال وردود الأفعال بين الإخوان والنظام، بداية تعرض الإخوان لمحنة قاسية عام 1941 في وزارة حسين سري باشا بطلب من السلطات البريطانية صودرت مجلتي "التعارف" و"الشعاع" الأسبوعيتين وألغي ترخيص مجلة "المنار"، ومُنعت نشراتهم من الطبع وأُغلقت ومنعت مطابعهم، ومُنعت اجتماعاتهم ونشر أخبارهم في الصحف.

واعتقل حسن البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1941 وأودعوا معتقل الزيتون. وتحت ضغط القصر أفرج عن حسن البنا والسكري في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1941، كما أفرج عن عبد الحكيم عابدين. على أن هذه المحنة خرج منها البنا بدرسين، الدرس الأول وهو تحاشيه الاصطدام مع البريطانيين بأي ثمن تفادياً لإجهاض دعوته، والدرس الثاني العمل على بناء التنظيم السري. كانت هذه هي المحنة الأولى التي لم تستغرق شهراً. أما المحنة الثانية، فقد امتدت شهوراً وسنوات وكلفت الإخوان آلافاً من المعتقلين والمسجونين، كما فقدوا مرشدهم العام، بدءاً من إصدار مفتي الديار المصرية فتوى تدين أفعال الجماعة وتتهم قادتها بالكفر وكتب كثير من الكتاب مهاجمين ومنددين بجرائمهم، وجُمِعت بعض هذه الكتابات وصدرت في كتاب بعنوان "جرائم عصابة الإخوان". وقرَّر مدير المساجد بوزارة الأوقاف إجراء مسابقة بين خطباء المساجد موضوعها الآية الكريمة: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، وكان الهدف من المسابقة هو إعطاء الفرصة للأئمة لينالوا من جماعة الإخوان المسلمين ما شاء لهم أن ينالوا.

ثم تأكد اتجاه الجماعة إلى العنف بعد فشل فكرة استخدام الطريق البرلماني للوصول إلى أهدافها، فقد حاول حسن البنا دخول الانتخابات في دائرة الإسماعيلية عام 1942، ولكنه تنازل عن الترشيح بضغط من الحكومة مقابل مكاسب حصلت عليها الجماعة من وزارة الوفد تعطيها حرية الحركة. ثم رشَّح نفسه مع عدد قليل من جماعته في وزارة أحمد ماهر مع نهاية عام 1944 وبداية العام 1945، ولكنهم هُزِموا بعد أن قامت الحكومة بتزوير الانتخابات فأصابهم الإحباط واليأس من الطريق البرلماني فاتجهوا إلى العنف أو عادوا إليه بعد أن تركوه حيناً – كما يقول صالح عشماوي – في مقال له في مجلة الإخوان المسلمين في 31 كانون الثاني/يناير 1945 تحت عنوان "صفحة جديدة في تاريخ دعوتنا"، جاء فيه:

"لا مناص من تشابه مجالسنا النيابية جميعاً ما دام قانون الانتخابات لا يدفع إلى مقاعد البرلمان إلا أصحاب الضياع الواسعة أو رجال الأعمال الأثرياء، أو

نفراً من المحامين الذين يكونون العنصر الغالب في جميع الأحزاب، لقد خاض الإخوان المسلمون المعركة الانتخابية الأخيرة ولمسوا العيوب بأيديهم ورأوا الفساد بعيونهم وكانت تجربة لا بد منها لنرى عملياً ما اقتنعنا به من قبل نظرياً ولنعتذر إلى الله وإلى أنفسنا وإلى الناس جميعاً، ولقد خرج الإخوان من هذه المعركة بفوائد كثيرة وبدروس قيمة سيكون لها أبعد الأثر في تحديد وسائلهم وتحديد أساليبهم لنشر دعوتهم وتبليغ رسالتهم والوصول إلى أهدافهم وتحقيق آمالهم".

لم ينس السعديون ولا القصر للإخوان مهادنتهم للوفد أثناء وزارته التي تألفت بعد حادث 4 شباط/فبراير 1942، لذلك سعى أحمد ماهر- الذي ألف الوزارة في تشرين الأول/أكتوبر 1944 بعد الانقلاب الدستوري الذي قام به القصر وأخرج به الوفد من الحكم - في انتخابات مجلس النواب في كانون الثاني/يناير 1945 إلى إسقاط المرشحين الستة من الإخوان المسلمين لعضوية مجلس النواب. وكان هذا تحدياً للإخوان. وعندما أعلن أحمد ماهر الحرب على ألمانيا وإيطاليا عارضه الإخوان وكتبوا إليه بالعدول عن ذلك.

اجتاحت البلاد موجة من القتل والإرهاب بدأت بمقتل الدكتور أحمد ماهر في شباط/فبراير سنة 1945، ثم أخذت تتطور وتتنوع مظاهرها حتى أوائل سنة 1949. فبعد اغتيال أحمد باشا ماهر بدأ حكم محمود فهمي النقراشي باعتقال المرشد العام حسن البنا، وأحمد السكري، وعبد الحكيم عابدين، وبعض الإخوان بتهمة الاشتراك في حادث الاغتيال. ولعل السبب الرئيسي في هذا الاعتقال هو أن العيسوي ذكر في معرض التحقيق معه أنه يطلب أخذ رأي زعماء البلد في إعلان الحرب، وذُكر اسم حسن البنا، ولكن النيابة أفرجت عنهم بعد أن اعترف القاتل محمود العيسوي بانتمائه للحزب الوطني. غير أن النقراشي سارع بإصدار أوامر بإخضاع نشاط وجميع تنظيماتها للمراقبة الدقيقة، وفرض على الإخوان أثقل القيود في نشاطهم واجتماعاتهم وراقب منازلهم، وكان يسمح لهم بعقد اجتماعات عامة أو مؤتمرات فقط. وهي السياسة التي اتبعها طوال فترة حكمه.

انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945، ودخلت الجماعة بعد ذلك دور المحنة الكبرى لأنها تزعمت قيادة الحركة الشعبية وألهبت المشاعر الوطنية المطالبة بحقوق

البلاد التي وعد بها الإنجليز أثناء الحرب. واجتمعت الجمعية العمومية للإخوان في 8 أيلول/سبتمبر 1945، وأدخلت بعض التعديلات على النظام الأساسي حتى أضحى شاملاً لجميع غاياتها ووسائلها، وأصدروا جريدتهم اليومية "الإخوان المسلمون"، وصدر العدد الأول منها في 15 أيار/مايو 1946، وأصبح بذلك صوتهم مسموعاً في مصر والبلاد العربية، وبلغ عدد أعضاء الإخوان العاملين في مصر وحدها نصف مليون والأعضاء المنتسبون والمؤازرون بلغوا أضعاف هذا العدد.

تعددت حوادث إلقاء القنابل في مصر، وأخطرها وضع قنبلة في دار سينما مترو يوم 6 أيار/مايو 1947 انفجرت أثناء ازدحام الدار بروادها، فكان لانفجارها دوي فظيع أودى بحياة خمسة وأصيب كثيرون من الانفجار، وتهدم جانب من الدار، وكان لهذا الحادث وقع أليم لكثرة ضحاياه من الأبرياء. وتكررت في الإسكندرية سنة 1946حوادث إلقاء القنابل على الجنود البريطانيين. بالإضافة إلى ضرب أقسام الشرطة بالمتفجرات والقنابل. ولقد أكدت الأيام للنقراشي أن حذره في مكانه، ولقد كشفت تقارير وزارة الداخلية التي رفعت إلى النقراشي عن دور الإخوان في حادثة كوبري عباس 9 شباط/فبراير عام 1946.

ولما جاءت وزارة النقراشي الثانية (9 كانون الأول/ديسمبر 1946– 28 كانون الأول/ديسمبر 1948)، بادر البنا بكتابة مقال دعا فيه الحكومة الجديدة إلى إنهاء المفاوضات مع الإنجليز التي لا طائل منها، وكانت هذه هي بداية الحرب بين "النقراشي والإخوان"، ولذلك طلب البنا وساطة كريم ثابت – مستشار الملك – لدى النقراشي لإيقاف حل ومصادرة الجماعة، وذكر البنا في تقرير لمستشار الملك ضرورة عدم حل الجماعة لأنها "عوناً كبيراً للملك والعرش في مقاومة الشيوعية". وبعد ذلك قاموا بحوادث عنف داخل مصر، ووجهت لهم تهمة أنهم ينوون إحداث انقلاب.

ومع حلول عام 1948 وقعت حوادث متتابعة وخطيرة هزت مصر وكان دور الإخوان هو الأخطر فيها – من وجهة نظر الحكومة– آنذاك، ورأى البعض أن حركة الإصلاح الديني قد تحولت إلى جماعة تمارس الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية بعلم وتخطيط من حسن البنا. في 17 شباط/فبراير عام 1948 حدث

أول انقلاب في العالم الإسلامي، أُغتيل الإمام يحيى حميد الدين حاكم اليمن على يد المعارضين لحكمة بزعامة عبد الله الوزيري، وكان لحسن البنا دور كبير في دعم وتنشيط هذا الانقلاب. وتردد أن فكرة إعداد الشعب اليمني للثورة نبتت في المركز العام للجماعة وبالتعاون مع البدر حفيد الإمام يحيى. ولكن الانقلاب فشل ولكن هذا ترك مخاوف كثيرة عند النظام.

في التاسع والعشرين من نيسان/أبريل عام 1948 قررت الدول العربية إعلان الحرب ضد اليهود، فتوجهت كتائب الفدائيين من جماعة الإخوان للمشاركة في تحرير فلسطين. كانت صلة حسن البنا بالقضية الفلسطينية قد بدأت عام 1936 عندما اشتعلت الثورة العربية الكبرى فاشترك متطوعون من الإخوان مع الثوار الفلسطينيين وجمعت التبرعات والأسلحة لدعم الثورة وعندما أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947 بدأت جريدة الإخوان تدعو الجيوش العربية إلى دخول الحرب وشارك حسن البنا في تشكيل لجنة وادي النيل لجمع الأموال والسلاح للمتطوعين. وفي عام 1948 قامت كتيبة من فدائيي الإخوان بالرد على مذبحة دير ياسين فقاموا بتفجير مستعمرة كفار دروم ثم حاولوا مهاجمة مستعمرة دير البلح.

اغتيال الخازندار (22 آذار/مارس 1948)

في تلك الأثناء وقع حادث خطير، في صباح يوم 22 آذار/مارس 1948، وهو اغتيال القاضي أحمد بك الخازندار. وكان يسير على قدميه من منزله في ضاحية حلوان إلى محطة السكة الحديدية، فأفرغت في صدره رصاصات طبنجة من عيار 9 ملي ماركة برت، كان الهدف هو الانتقام من الخازندار وإرهاب رجال القضاء إذا تقدم إليهم متهمون في قضايا مشابهة. وبذلك أصبحت أهداف الجهاز الخاص السري للإخوان غير محصورة في مقاومة الاستعمار والصهيونية. اتجه القاتلان صوب جبل المقطم فحاصرتهما الشرطة وقبضت عليهما، وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، حُكِم على المتهمين حسن عبد الحافظ ومحمود زينهم بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وفي 13 أيار/مايو - وقبل دخول الجيش المصري فلسطين - أُعلنت الأحكام العرفية، وفي 20 حزيران/يونيو نسفت بعض المساكن في حارة اليهود الذين ينتمون إلى طائفة اليهود الربانيين في القاهرة، رداً على منبحة دير ياسين التي ارتكبها اليهود في فلسطين في 9 نيسان/أبريل 1948.

وفي 16 تموز/يوليو ألقت طائرة إسرائيلية - حلّقت في سماء القاهرة - قنابلها على أحد الأحياء الفقيرة - حي البراموني - قرب قصر عابدين فهدمت منازل كثيرة وقتلت عدداً من السكان. وكان الرد على هذا الحادث في 19 تموز/يوليو هو نسف محلي شيكوريل وأوريكو، وفي صباح نفس اليوم أعلنت الحكومة المصرية الهدنة الأولى.

ولكن في أواخر تموز/يوليو وأوائل آب/أغسطس، أعلن الوطنيون عدم رضاهم عن هذه الهدنة فدمروا محلات بنزايون وجاتينيو، كما دُمِّر في 22 أيلول/سبتمبر جزء من حارة اليهود القرائيين. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر دُمِّر انفجار آخر شركة الإعلانات الشرقية التي ساعدت النشاط الصهيوني في ذلك الحين.

ولم تستطع سلطات الأمن أن تنسب هذه الحوادث إلى الإخوان المسلمين إلا في أثناء عرض سيارة الجيب في كانون الأول/ديسمبر 1950، حين نسبتها إليهم دون دليل، إذ قرر المدعي أن الجماعة عمدت إلى لفت الأنظار إليها عام 1946، باستخدام العنف المباشر ضد الإنجليز، وبإثارة الاضطرابات من أجل فلسطين، ولهذا يكون الإخوان المسلمين مسؤولين عن حوادث النسف والتدمير، التي وقعت على اليهود في مصر في الفترة ما بين حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر سنة 1948.

قضية السيارة الجيب (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1948)

في 15 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1948 استطاعت الحكومة بطريق الصدفة في وقت قصير أن تضع يدها على أخطر تنظيم سري مسلح أنشأه الإخوان في غفلة منها، وذلك عندما ضبطت سيارة جيب في أحد شوارع العباسية من دون

أرقام تحتوي على قنابل وأسلحة ونخيرة ومتفجرات ومعها خطط لعمليات نسف السفارتين البريطانية والأمريكية ووثائق تحتوي على أسماء أعضاء التنظيم والشفرة السرية للاتصال بينهم ودراسات حول أهداف مزمع تدميرها، واتضح من الوثائق والمضبوطات أن الإخوان هم المسؤولون عن حوادث التفجير التي وقعت في الشهور الأخيرة.

وفي 25 أيلول/سبتمبر 1949 وضع النائب العام محمد عزمي بك تقرير الاتهام في هذه القضية، فقدم 32 متهماً بتهمة الاتفاق الجنائي على قلب الحكم. وقد أحيلت القضية إلى دائرة جنائية عسكرية عليا، ثم أحيلت إلى دائرة جنايات عادية بعد رفع الأحكام العرفية برئاسة أحمد كامل بك وعضوية محمد عبد اللطيف بك وزكي شرف بك. ومثل النيابة محمد عبد السلام بك. وكانت أول جلسة لنظرها في هذه الدائرة يوم 2 كانون الأول/ديسمبر 1950، وقد استدعت المحكمة بناء على طلب الدفاع في هذه القضية إبراهيم عبد الهادي باشا واستجوبته باعتباره شاهداً، وكان للحكم الذي أصدرته هذه المحكمة في هذه القضية دوي كبير في الأوساط القانونية والسياسية في مصر وخارج مصر حيث جاء في حيثيات الحكم:

"المحكمة تعلن وهي مطمئنة أن تعذيباً وقع على المتهمين، كان التحقيق فوضى، تارة تتولاه النيابة وأخرى يتولاه عبد الهادي باشا، المحكمة تشيد بمبادئ الإخوان المسلمين، ولكن المتهمين انحرفوا عنها بدوافع وطنية كأبناء بلد محتل مغلوب على أمره، وتحت تأثير كارثة فلسطين".

وقضى الحكم ببراءة 14 متهماً وبحبس الباقين مدداً تتراوح بين ثلاث سنوات وسنة واحدة – ويقع الحكم في 385 صفحة فولسكاب. وقد بدأ بأسماء المتهمين والتهم المنسوبة إليهم وبيان الأوراق والأسلحة التي ضبطت ثم جلسات المحاكمة – ثم أشار إلى اعترافات عبد المجيد حسن قاتل النقراشي.

اغتيال اللواء سليم زكي (4 كانون الأول/ديسمبر 1948)

بعد أيام من انكشاف النظام الخاص وفي صباح يوم 4 كانون الأول/ديسمبر

عام 1948 اغتيل اللواء سليم زكي - حكمدار شرطة القاهرة - على يد طالب في جامعة فؤاد الأول على إثر مظاهرة كبيرة في الجامعة أثارها الإخوان ضد محادثات الهدنة المقترحة لحرب فلسطين، وحشدت قوى الشرطة وعلى رأسها سليم زكي حكمدار القاهرة لتفريق المظاهرات، وأخذ الطلبة مواقعهم في كلية الطب فوق أسطح البناية، وأخذوا يقذفون رجال الشرطة بالطوب والحجارة، وأطلق رجال الشرطة عليهم النار، وكان الرد هو قتل اللواء سليم زكي.

أذاعت الحكومة أن الطالب ينتمي إلى تنظيم الإخوان في حين لم يستطع البوليس ضبط أي شخص أسندت إليه تهمة إلقاء القنبلة. وفي اليوم نفسه طلب حسن البنا من حامد جودة - رئيس مجلس النواب- التوسط لدى النقراشي باشا رئيس الوزراء لبدء صفحة جديدة بين الحكومة والجماعة، لكن طلبه قوبل بالرفض فأدرك المرشد خطورة الموقف.

حل جماعة الإخوان المسلمين

بلغت المواجهة بين حكومة النقراشي والإخوان المسلمين ذروتها عندما أصدر النقراشي بصفته حاكماً عسكرياً في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 أمراً عسكرياً رقم 63 بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها، وغلق الأماكن المخصصة لنشاطها وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها.

وفور صدور هذا الأمر الذي صدر في الحادية عشرة مساءً تم تعيين مندوب خاص من وزارة الداخلية لإدارة ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية وكان ذلك بناء على المذكرة التفسيرية التي قدمها عبد الرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشؤون الأمن العام، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبها أفراد من هذه الجماعة تبريراً لاتخاذ قرار حلّها. وانتهت المذكرة إلى القول: "**أنه يتبين من استعراض الحوادث التي عددتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أمعنت في شرورها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديداً بالغ الخطر، وأنه بات من الضروري اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التي**

تروّع أمن البلاد في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضماناً لسلامة أهلها في الداخل وجيوشها في الخارج". وكيل الداخلية – عبد الرحمن عمار.

لذلك كان النقراشي مقتنعاً بأن حوادث الاغتيال والقنابل والمتفجرات يرتكبها شباب من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، وقد بلغ اقتناعه إلى حد اليقين فاستصدر قراره بحل الجماعة ومصادرة أموالها واجتماعاتها.

بذل البنا جهوداً مستميتة لإنقاذ الموقف حتى أنه حاول الاتصال بالملك وبإبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي لكنه لم يتلقَّ أي رد، كان العدُّ التنازلي قد بدأ، في السادس من كانون الأول/ديسمبر صدر أمر بإغلاق صحيفة الجماعة.

وفي العاشرة مساء اتصل عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية بحسن البنا ليبشّره بأن هناك أوامر جديدة ستُعلن في المساء من شأنها إنقاذ الموقف، تجمَّع عدد كبير من أعضاء الجماعة في المركز العام حول الراديو انتظاراً للقرارات، في الحادية عشرة مساء أذاع الراديو نبأ الأمر الصادر من الحاكم العسكري العام رقم 63 لسنة 1948 بحل جماعة الإخوان المسلمين بكل فروعها في البلاد ومصادرة أموالها وممتلكاتها.

ولقد أعدت جريدة "الأساس" لسان الحزب السعدي يوم 4 كانون الأول/ديسمبر مانشيت على ثمانية أعمدة بحل جمعية الإخوان المسلمين بالرغم من أن رجال الأمن قدموا تقريراً رسمياً إلى عبد الرحمن عمار مدير الأمن يطالبون فيه بوجوب إرجاء إصدار قرار حل الإخوان حفاظاً على الأمن العام، ولكن النقراشي لم يكن ليسمع من المسؤولين رأيهم عن الأمن. بعد دقائق كان المبنى قد حوصر من كل ناحية بقوات الشرطة التي قبضت على كل من فيه، انتظر البنا دوره لكن لم يتعرَّض له أحد فتشبَّث بسيارة البوليس لكنهم أبعدوه وكانت الأوامر القبض على كل أعضاء الجماعة عدا حسن البنا.

وقد ظن النقراشي أنه قبض على جميع قادة التنظيم حتى إنه رفض

اعتقال حسن البنا تحقيراً لشأنه، وعندما طلب البنا إليه اعتقاله مع من اعتقل من أعضاء مكتب الإرشاد، كانت إجابته: "لا خطر منك بعد أن قصصنا أجنحتك".

على أنه كان مخطئاً فقد أفلت من البوليس عدد من التنظيم السري كان يجهل أسماء أعضائه، وكان على رأسهم مسؤول النظام الخاص عن مدينة القاهرة، السيد فايز، الذي كوَّن سرية من ستة أفراد لقتل النقراشي. وتصاعد شعور الإخوان العدائي ضد النقراشي باشا الذي أصدر قرار الحل، واعتبروا هذا القرار استفزازاً لهم لقتل النقراشي باشا. وتم ذلك في العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 28 كانون الأول/ديسمبر عام 1948- أي بعد عشرين يوماً من قرار الحل. وفي هذه المرة تم الاغتيال داخل بهو وزارة الداخلية نفسها وأمام أعين ضباط الشرطة. واتُّهمت جماعة الإخوان بارتكاب الحادث.

بيان البنا الأول "بيان للناس":

أصدر البنا عقب اغتيال "النقراشي" بياناً عاماً عنوان "بيان للناس" استنكر فيه اغتيال النقراشي، وقد نشرت صحف مصر صباح يوم 11 كانون الثاني/يناير نداء المرشد العام تحت عنوان "بيان للناس":

"وقعت أحداث نسبت إلى بعض من دخلوا هذه الجماعة دون أن يتشربوا روحها أو يلتزموا نهجها، مما ألقى عليها ظلاً من الشبهة، فصدر أمر بحلها وتلا ذلك هذا الحادث المروع حادث اغتيال دولة رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي باشا الذي أسفت البلاد لوفاته.

وخسرت بفقده علماً من أعلام نهضتها، وقائداً من قادة حركتها، ومثلاً طيباً للنزاهة والوطنية والعفة من أفضل أبنائها. ولسنا أقل من غيرنا أسفاً من أجله وتقديراً لجهاده وخلقه، ولما كانت طبيعة دعوة الإسلام تتنافى مع العنف بل تنكره، وتمقت الجريمة مهما يكن نوعها وتسخط على من يرتكبها. فنحن نبرأ إلى الله من الجرائم ومرتكبيها.

ولما كانت بلادنا تجتاز الآن مرحلة من أدق مراحل حياتها. مما يوجب أن

يتوفر لها كامل الهدوء والطمأنينة والاستقرار – وكان جلالة الملك المعظم، حفظه الله، قد تفضل فوجه الحكومة القائمة – وفيها هذه الخالصة من رجالات مصر – هذه الوجهة الصالحة، وجهة العمل على جمع كلمة الأمة، وضم صفوفها، وتوجيه جهودها وكفاياتها مجتمعة لا موزعة إلى ما فيه خيرها وإصلاح أمرها في الداخل والخارج. وقد أخذت الحكومة تعمل من أول لحظة على تحقيق هذا التوجيه الكريم في إخلاص وأدب وصدق.

كل ذلك يفرض علينا أن نبذل كل جهد، ونستنفد كل وسع في أن نعين الحكومة في مهمتها، ونوفر لها كل وقت ومجهود للقيام بواجبها والنهوض بعبئها الثقيل، ولا يتسنَّى لها ذلك بحق إلا إذا وثقت تماماً من استتباب الأمن واستقرار النظام وهو واجب كل مواطن في الظروف العادية، فكيف بهذه الظروف الدقيقة الحاسمة التي لا يستفيد فيها من بلبلة الخواطر وتصادم القوى وتشعب الجهود إلا خصوم الوطن وأعداء نهضته.

لهذا أناشد إخواني، لله وللمصلحة العامة، أن يكون كلٌّ منهم عوناً على تحقيق هذا المعنى وأن ينصرفوا إلى أعمالهم ويبتعدوا عن كل عمل يتعارض مع استقرار الأمن وشمول الطمأنينة حتى يؤدوا بذلك حق الله والوطن عليهم. والله أسأل أن يحفظ جلالة الملك المعظم ويكلأه بعين رعايته ويثبت خطى البلاد حكومة وشعباً في عهده الموفق إلى ما فيه الخير والفلاح آمين".

وباغتيال النقراشي اتسعت دائرة الاعتقالات على يد خلفه إبراهيم عبد الهادي، فقد اعتقل 4000 معتقل واجهوا تعذيباً قاسياً وفي مواجهة ما يعانون من تعذيب، بدأت الشكوك تنتاب أعضاء الجهاز السري حول فكرة الجهاد ومدى انطباقها على عمليات الإرهاب التي قاموا بها ضد خصومهم. وكان الأستاذ مصطفى مرعي قد طلب من البنا أسماء الأعضاء الخطرين ومكان الأسلحة ومحطة الإذاعة السرية. قال الشيخ حسن البنا: الاعتقالات مستمرة بإسراف وأريد الإفراج عن بعض المعتقلين لأعرف منهم الخطرين ومكان السلاح. ووعد مصطفى مرعي ببحث طلبات الإفراج، ولكن حدثت محاولة نسف محكمة الاستئناف.

محاولة نسف محكمة الاستئناف (13 كانون الثاني/يناير 1949)

بعد يومين من إصدار حسن البنا "بيان للناس"، وتحديداً في 13 كانون الثاني/ يناير 1949، حاول شفيق إبراهيم أنس - وهو أحد أعضاء الجهاز السري - إحراق غرفة التحقيق لقضية السيارة الجيب وفيها ملف القضية وكافة أحرازها في دولاب بمحكمة الاستئناف بميدان باب الخلق (ميدان أحمد ماهر)، والهدف إعدام الدليل على التهمة التي تلحق بالأشخاص المدوَّنة أسماؤهم في أوراق التحقيق، سلم شفيق القنبلة لأحد السعاة لوضعها داخل المحكمة ولكن السعاة اشتبهوا فيه فحملوا الحقيبة خارج المبنى حيث وضعت في ميدان باب الخلق، ولم يمض قليل حتى انفجرت في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين صباحاً، وكان لانفجارها دوي هائل ارتجت له المنازل المجاورة وأحدث فجوة عميقة في الميدان وتلفاً كبيراً في دار المحكمة وكسر زجاجها ونوافذها وأصيب من جراء الانفجار خمسة عشر شخصاً من المارة في الشارع، والقي القبض على شفيق إبراهيم أنس. وقد دلّت ملابسات هذا الحادث على أن الجاني كان يقصد نسف مكتب النائب العام وما فيه من أوراق ووثائق تدين بعض الإرهابيين من أعضاء الجمعية.

وقد نظرت هذه القضية أمام نفس المحكمة التي نظرت قضية اغتيال النقراشي. وكان ممثل الاتهام فيها هو محمد كامل القاويش. ولم تستغرق المحاكمة إلا أياماً قليلة صدر بعدها الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة.

بيان البنا الثاني "ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين":

كما أصدر البنا بياناً أخر "ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين"، بعد هذا الحادث، ومن بعض نصوصه التي كتبها حسن البنا بيده:

"وقع هذا الحادث الجديد، حادث محاولة نسف مكتب سعادة النائب العام ونكرت الجرائد أن مرتكبه كان من الإخوان المسلمين، فشعرت بأن من الواجب أن أعلن أن مرتكب هذا الجرم الفظيع وأمثاله من الجرائم لا

يمكن أن يكون من الإخوان ولا من المسلمين، لأن الإسلام يحرمها والإخوة تأباها وترفضها".

"ومن المرجَّح بل من المحقَّق أنه إنما أراد به أن يتحدى الكلمة التي نشرت قبل ذلك بيومين تحت عنوان "بيان للناس" ولكن مصر لن تروعها أمثال هذه المحاولات الأثيمة وسيتعاون هذا الشعب مع حكومته الحريصة على أمنه وطمأنينته في ظل جلالة الملك المعظم على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة".

"وليعلم أولئك الصغار من العابثين أن خطابات التهديد التي يبعثون بها إلى كبار الرجال وغيرهم لن تزيد أحداً منهم إلا شعوراً بواجبه وحرصاً تاماً على أدائه. فليقلعوا عن هذه السفاسف ولينصرفوا إلى خدمة بلادهم كل في حدود عمله إن كانوا يستطيعون عمل شيء نافع مفيد. وأني لأعلن أنني سأعتبر أي حادث من هذه الحوادث يقع من أي فرد سبق له اتصال بجماعة الإخوان موجهاً لي شخصياً ولا يسعني إزاءه إلا أن أقدم نفسي للقصاص أو أطلب من جهات الاختصاص تجريدي من الجنسية المصرية التي لا يستحقها إلا الشرفاء الأبرياء فليتدبر ذلك من يسمعون ويطيعون وسيكشف التحقيق ولا شك عن الأصيل والدخيل، ولله عاقبة الأمور".

ولم ينشر هذا البيان إلا يوم اغتيال حسن البنا 12 شباط/فبراير 1949، وقد يكون الهدف من هذا التوقيت هو الإيهام بأن أعضاء من الإخوان المسلمين هم الذين قتلوا حسن البنا بسبب هذا البيان، ولكن هناك رواية أخرى فيروي بكر درويش الذي كان رقيباً بمراقبة النشر بوزارة الداخلية أن بيان "ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين" سُلِّم إلى الرقابة بعد اغتيال حسن البنا بيومين لتسليمه للصحف لنشره، وقال توفيق صليب مدير الرقابة للرقباء "الهدف أن يلقى في الأذهان أن الجناة من الإخوان المسلمين المتذمّرين من الشيخ حسن البنا لموقفه من الحكومة وأن هذا التذمُّر أدى إلى ارتكاب الحادث".

لقد ارتكب الإخوان بعملياتهم الإرهابية خطأ فادحاً برر للدولة استخدام

العنف في أقصى صورة ضدهم وأتاح لها مناخاً واسعاً للهجوم على الإخوان وفضح مخططاتهم في مختلف وسائل الإعلام.

هذه التطورات كانت تعني التصفية السياسة لحسن البنا والتي مهدت لتصفيته جسدياً بحادث اغتياله في 12 شباط/فبراير 1949.

لحظة فارقة في تاريخ الإخوان المسلمين

أُحكمت الخطة وسُدَّت كل المنافذ أمام حسن البنا، وهُيِّئ مسرح الجريمة تهيئة كاملة وأصبح البنا يقف وحيداً فأنصاره وإخوانه في السجون والمعتقلات، كما سحبوا منه مسدسه المرخَّص، وقطعوا عنه الاتصال التليفوني في منزله، وصادروا عربة صهره، وآخر ما فعلوه أن قبضوا على أخيه اليوزباشي بالبوليس عبد الباسط البنا الذي كان يلازمه كحارس.

وجاء يوم التنفيذ في الثانية عشر ظهراً يذهب محمد الناغي – أحد أقرباء رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي وعضو جمعية الشبان المسلمين والذي كان على صلة بحسن البنا – ليطلب من محمد الليثي سكرتير قسم الشباب في الجمعية أن يذهب إلى الشيخ حسن البنا ويدعوه إلى جلسة مفاوضات جديدة، يقبل الليثي (رسول الناغي) رغم خوفه لأنه كان يعلم أن كل مَن يقترب من بيت الشيخ حسن البنا يُقبض عليه.

يقول عبد الكريم منصور عن تفاصيل هذا الحادث –رفيق الشيخ حسن البنا أثناء حادث الاغتيال– الآتي:

> في يوم الاغتيال كلَّفني الإمام الشهيد حسن البنا بالذهاب إلى التليفونات الخارجية للاتصال بالشيخ عبد الله النبراوي في بنها لكي أبلغه رغبة الإمام في الإقامة عنده في عزبته (أبعادية النبراوي) وحراسته. فلما تكلمت رد أهله وقالوا: لا داعي لحضور الإمام لأن البوليس جاءنا وضربنا ودمَّر أثاث المنزل وممتلكاتنا واعتقل الشيخ عبد الله.

عُدْتُ إلى الإمام لأخبره بنتيجة المكالمة، فقال إنه قد جاءه الأستاذ محمد

الليثي رئيس قسم الشباب بجمعية الشبان المسلمين، وأخبره بأن الحكومة تريد استئناف المفاوضات، وأن بعض الشخصيات الحكومية ستحضر لهذا الغرض، فأخبرت الإمام بأمر اعتقال الشيخ النبراوي ورجوته عدم الذهاب إلى الشبان المسلمين، ثم وافقت على مضض إذ أن الأسرة كلها كانت تشعر بالقلق من هذه المقابلة، ولكنه صَمَّم على الذهاب قائلاً: "إني وعدت ولا يجوز لي أن أخلف الميعاد".

مشهد الاغتيال

ويقول عبد الكريم منصور:

"جلسنا منتظرين حضور ممثلي الحكومة لكن لم يحضر أحد، فقام حسن البنا وصلّى بالموجودين في الجمعية صلاة العشاء، وهنا طلب من محمد الليثي أن يستوقف سيارة تاكسي التي لم يكن هناك غيرها في الشارع كله".

يخرج حسن البنا ومعه عبد الكريم منصور يرافقهما محمد الليثي ليودع الشيخ، كان المشهد في شارع الملكة نازلي مختلفاً بعض الشيء، أعمدة الإنارة مطفأة، لا أثر لعربات الترام، هدوء غير معتاد في هذا الشارع الحيوي، لاحظ عبد الكريم منصور، وحاول منصور أن يلفت انتباه الأستاذ البنا إلى ذلك فابتسم له غير مبال بتوجُّسه، لم ينتبه أحد إلى السيارة السوداء التي كانت تقف إلى الجانب الآخر من الطريق، بعد لحظة جاء ساعي الجمعية ويدعى إبراهيم ليخبر الليثي بأن تليفوناً يطلبه فاستأذن من الضيوف وعاد إلى الداخل.

جلس البنا في المقعد الأيمن من السيارة وصهره في المقعد الأيسر لم تتحرك سيارة التاكسي على الفور، لكنها انتظرت قليلاً من دون سبب محدد ثم تحركت ببطء لمسافة خمسة أمتار تقريباً، وفجأة ظهر رجلان يعبران الطريق جرياً، اتجه أحدهما صوب حسن البنا يحمل مسدساً وأطلق عليه سبع رصاصات، واتجه الآخر صوب عبد الكريم منصور، وحطم زجاج السيارة، فقفز حسن البنا وجرى خلفه حوالي 100متر، لكنه عاجله بضربة قوية أعادته إلى مكانه وأطلق عليه رصاصة أخرى من مسافة تقل عن متر. وكانت هناك سيارة تنتظر الجاني في شارع عبد الخالق ثروت في المنعطف عند نقابة المحامين

فاستقلها وهرب، وعاد حسن البنا وحمل عبد الكريم منصور الذي أصيب وأجلسه في السيارة. ويقول إن الجانيان فرا بسيارة رقم 9979.

عندما سمع الليثي صوت طلقات الرصاص هرع عائد فرأى الجانيين، فصرخ في وجهيهما فأطلق عليه أحد الرجلين طلقة لم تصبه واستقرت في حائط الجمعية، بعد أقل من دقيقة وقبل أن يتجمَّع المارة على صوت إطلاق الرصاص انطلق الرجلان إلى السيارة السوداء التي اختفت في الظلام لكنَّ شاباً مجهولاً استطاع أن يلتقط رقم السيارة ويمليه على الليثي الذي لم يجد حوله إلا علبة سجائر فارغة ملقاة على الأرض ليدون عليها الرقم.

ولأن حالة الأستاذ عبد الكريم منصور كانت خطرة كان من الضروري نقله إلى مستشفى القصر العيني وأصرَّ البنا على أن يصاحبه للاطمئنان عليه، لم تكن إصابة البنا قاتلة ولكنه كان ينزف. تحامل حسن البنا على نفسه وحاول دخول مقر الجمعية ليطلب الإسعاف، واضعاً يده على الجرح يحاول أن يوقف النزيف قدر ما استطاع. ولكنها الإسعاف تأخرت فانتقلا عن طريق سيارة التاكسي، وكان سائق التاكسي غائباً عن الوعي، أو ادعى ذلك، وعندما أفاق انطلق بسيارته إلى جمعية الإسعاف التي لا تبعد كثيراً عن مسرح الجريمة حيث حمل حسن البنا عبد الكريم منصور وأدخله. وجاء طبيب الإسعاف ليسعف البنا فقال له: "أسعف الأستاذ عبد الكريم أولاً لأن حالته خطيرة".

البوليس السياسي في مسرح الجريمة.

في اللحظة التي أطلق فيها النار على الإمام الشهيد حسن البنا وصهره عبد الكريم منصور المحامي كان هناك اتصال تليفوني بين البكباشي محمد الجزار (ضابط البوليس السياسي) وبين محمد الليثي (رسول الناغي) إلى الشيخ البنا الذي أخبره أن النار أطلقت على الشيخ حسن البنا الآن، فسأله الجزار عما إذا كان البنا قد توفي أم لا؟

وبعد إطلاق النار جرى الجانيان، وكانت السيارة ذات الرقم 9979 تقف في الجانب الآخر من شارع الملكة نازلي المقابل لجمعية الشبان المسلمين تنتظرهما.

صعد الجانيان (الأمباشي أحمد حسين جادو، والأومباشي مصطفى محمد أبو الليل) إلى السيارة التي انطلقت بهما في سرعة مخيفة لتخفيهما عن الأعين ولتحول بينهما وبين من تحدثه نفسه بالقبض عليهما. وذهبت بهما العربة إلى فندق "إبدن هاوس" حيث كان في انتظارهما الأميرالاي عبد المجيد.

كان في مسرح الجريمة أشخاص آخرون للتغطية على الجناة لإتمام عملية الاغتيال، وكانت اعترافات سائق السيارة التي ابتعدت بالجناة عن المسرح هي الضوء الكاشف لمسرح الجريمة. وقد روى السائق محمد محفوظ - سائق السيارة التي كانت مخصصة لانتقالات الأميرالاي محمد عبد المجيد مدير المباحث الجنائية - أنه سمع خلال حوار بين اليوزباشي عبده أرمانيوس واليوزباشي حسين كامل إنهما كانا متواجدين بمكان الحادث ليلة وقوعه، وإنهما كان يمنعان الناس الاقتراب من مكان الحادث.

قال اليوزباشي عبده أرمانيوس لليوزباشي حسين كامل:

"مش عيب عليك ساعة الضرب تأخذ بعضك وتجري وتسيبني أنا وحدي فيمسكني الأهالي لو قُدِّرَ لهم أن يروني! ".

فرد حسين كامل عليه:

"وقفت بجوار عمود الترام الموجود أمام باب جمعية الشبان المسلمين، وبمجرد خروج الشيخ حسن البنا وعبد الكريم منصور وركوبهما سيارة الأجرة، ولقد سقيت أحمد حسين خمراً وأمرته بالضرب لكسر اللوح الزجاجي الموجود أمام السائق بيده، وكنت أصيح أثناء الضرب: قنابل... قنابل حتى يهرب الناس".

وكان في مسرح الجريمة أيضاً كل من (الجاويش محمد سعيد إسماعيل، والأمباشي حسين محمدين رضوان)، وكانا يرتديان ملابسهما الرسمية ويجلسان في مقهى بلدي مقابل جمعية الشبان المسلمين ليكونا على أهبة الاستعداد لتسلم القاتلين بوصفهما من رجال البوليس إذا تمكن الجمهور من القبض عليهما إيهاماً للناس بانهما قد أصبحا في قبضة العدالة ثم يعمدان إلى إطلاق سراحهما حتى تتم الجريمة دون أن يهتدي أحد إلى الفاعلين!

وبعد ربع ساعة من وقوع الحادث كان الأميرالاي محمد وصفي (**وكيل حكمدار القاهرة والمشرف على البوليس السياسي**) في مكان الحادث وسبق المصابين إلى دار الإسعاف ودخل غرفة العمليات، وكان يرتدي الملابس المدنية.

وبقي حسن البنا ورفيقه الأستاذ عبد الكريم منصور وجروحهما تنزف دون إسعاف، ثم نقلا إلى القصر العيني، ثم دخل الطبيب وأراد أن يسعف حسن البنا أولاً، لكن الشيخ البنا طلب منه البدء بإسعاف عبد الكريم منصور نظراً لخطورة حالته، وكان الأميرالاي محمد وصفي- مندوب الملك - قد سبقهما أيضاً في الدخول إلى غرفة العمليات التي أدخل فيها حسن البنا وحده، وقال للطبيب: "**أنا جاي من عند الحكمدار لأعرف حالة حسن البنا**". **فقال له الدكتور: "حالته ليست خطيرة"**.

ثم بعد ذلك الفصل بين عبد الكريم منصور والشيخ حسن البنا. كان محمد وصفي يتتبع سير الأمور ويحفظ لها مسارها الذي يحقق الهدف المرجو وهو موت الإمام حسن البنا.

وهذا كله من شأنه أن البنا لم يقتل برصاص المغتالين بل بأحد أمرين:

الأول: أنه ترك ينزف حتى أُجهِز عليه، ومُنع الطبيب من إسعافه.

الثاني: أن محمد وصفي ارتكب جريمة القتل داخل غرفة العمليات. فقد أثبتت أقوال الشهود في التحقيقات أن محمد وصفي فرض نفسه في غرفة العمليات بوصفه ممثلاً لوكيل الحكمدار أحمد طلعت، وأخرج كل من كان في الغرفة، ولم يبق بجانبه إلا الطبيب المغلوب على أمره، وقد ورد على لسان الأمين الخاص للقصر الملكي: "**إن الملك أرسل محمد وصفي للإجهاز على حسن البنا إن كان لا يزال حياً**".

تقرير الطبيب الشرعي

أثبت التقرير الشرعي في تقريره أنه شاهد في جثة المرحوم الشيخ حسن البنا سبعة جروح نتيجة الإصابة بسبعة مقذوفات نارية، ونزيفاً بعضلات الصدر

بالجهة اليمنى، ونزيفاً خفياً بتجويف الصدر الأيمن، ونزيفاً بالكتف الأيمن، وتمزُّقاً بأوردة الإبط، ونزيفاً بعضلات الفخذ الأيسر، كما شاهد كسراً بعظمتي الساعد الأيمن في ثلثه السفلي مع نزيف بالأنسجة.

وخلص الطبيب الشرعي إلى أن وفاة الإمام حسن البنا جاءت نتيجة النزيف الناشئ من تمزق الإبط، وإصابته حصلت من أربعة أعيرة نارية أطلقت عليه من مسافة حوالي نصف متر أصاب إحداها ساعده الأيمن، واثنان أصابا الصدر من الأمام للخلف والرابع أصابه في فخذه الأيمن باتجاه من أسفل إلى أعلى. وشهد الدكتور يوسف رشاد أنه قد سمع من الدكتور محمد شكيب الذي اشترك في تشريح جثة الإمام حسن البنا أن إصابته لم تكن جسيمة، وكان يمكن إنقاذ حياته إذا خيطت جراح الإبط، ولكن ذلك لم يحدث فكثر النزيف منها، مما أدى إلى الوفاة.

في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل أخبر ضابطُ شرطة الشيخَ أحمد البنا نبأ وفاة ولده وأن أوامر صدرت من عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية تقضي بنقل جثمان البنا من المشرحة إلى القبر مباشرة وتكليف قوات الشرطة بالقيام بذلك تحسُّباً لوقوع أحداث قد تخل بالأمن العام، ولكن والد الشيخ طلب بإلحاح أن تشيع الجنازة من منزله وبعد مفاوضات وافقوا على ذلك شرط أن يتم الدفن الساعة التاسعة صباحاً في هدوء ومن دون أي احتفال، وتحت ستار الليل نُقِل جثمان حسن البنا إلى بيت الأسرة في الحلمية الجديدة في سيارة تحرسها قوات الشرطة وعند البيت كان هناك سياج أمني من جنود مسلحين يحيطون بالمنطقة ويمنع كل من يحاول الاقتراب من المكان.

كان الوالد هو وحده الذي يعلم وينتظر، فاشقاء الفقيد جميعاً كانوا داخل المعتقلات، وفتحوا الباب وأدخلوا الجثة، وتشجع الوالد المحطم، بالبكاء، فقالوا له: **"لا بكاء ولا عويل بل ولا مظاهر حداد، ولا أحد يصلي عليه سواك".**

ومُنع الناس من أن يقتربوا من البيت أو يشيعوا جنازته، فغسّله والده وكفّنه، ولم يكن يحمل نعشه إلا الوالد العجوز ومكرم عبيد باشا، وثلاث نساء،

وصُلِّيَ عليه صلاة الجنازة بمسجد قيسون، لم يكن هناك رجل واحد ليصلّي على الإمام، كما قامت قوات الشرطة بإخلاء المسجد واعتقال كل من يحاول اختراق الحاجز الأمني من حوله، بعد الصلاة حمل النعش على كتف الأب وعدد من خدام المسجد إلى السيارة التي اتجهت في موكب مشدد الحراسة إلى مقابر الأسرة في منطقة الإمام الشافعي في قبر مسوًّى بالأرض. والأكثر من ذلك، كان يتم اعتقال كل من يُرى حزيناً لموته أو من يقرأ الفاتحة له، وانطلقت حملة لاعتقال رواد المساجد، وتم تعيين الحراسات على المقابر وتفتيش الجثث التي تدخلها خوفاً من خروج حسن البنا.

ومشت الجنازة الفريدة في الطريق، فإذا بالشارع كله، وقد صُفَّ برجال البوليس، وإذا بعيون الناس من النوافذ والسخط على الظلم المسلح الذي احتل جانبي الطريق. ومضى النهار وجاء الليل، ولم يحضر أحد من المعزين، لأن الجنود منعوا الناس من الدخول، أما الذين استطاعوا الوصول للعزاء فلم يستطيعوا العودة إلى بيوتهم فقد قبض عليهم، وأودعوا المعتقلات إلا شخصاً واحداً وهو (مكرم عبيد باشا).

وبعد ذلك سردت جريدة الكتلة ما يلي:

"هي الدنيا: في اثنتي عشرة ساعة قُتِل الشيخ البنا، وشُرِّح، وغُسِل ودُفِن، وانطوت صفحات حياته... عادت النساء الثلاث اللاتي حملن النعش على أكتافهن، وعاد الوالد الحزين، وقبل أن يغشى الظلام مدافن الإمام الشافعي كانت ثُلَّة من الجنود، تحاصر الطرق المؤدية إلى المقبرة، وقوات كبيرة تحيط بمنزل الفقيد لتمنع الداخلين ولو كانوا من مرتلي آيات الذكر الحكيم، وتقبض على الخارجين ولو كانوا من جيران الراحل الكريم".

وفي البرقية التي بعث المستر باترسون القائم بأعمال السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير خارجيته في واشنطن في يوم 14 شباط/فبراير 1949 وصف فيها كيف دُفِن حسن البنا، ومن هو المتهم، أو المتهمون باغتياله.

قال باترسون:

"تم في هدوء دفن الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمون في التاسعة من صباح الأحد 13 شباط/فبراير بعد أن أصيب بجراح نتيجة رصاصات أطلقت عليه في منتصف ليلة السبت 12 شباط/فبراير على يد جناة غير معروفين عند مدخل جمعية الشبان المسلمين. وقد تم الدفن السريع الذي ليس له مثيل في مصر تحت ضغط الحكومة التي خشيت من أن تكون الجنازة العامة للرجل مناسبة لأتباعه والمتعاطفين معه للتجمع وتعكير الأمن، وقد أحاطت حراسة الشرطة المشددة بالنعش من المشرحة إلى المسجد، وأعلنت حالة الطوارئ بين قوات الشرطة في أنحاء البلاد حيث وُضِعت قوات الأمن في حالة تأهب في نفس الوقت الذي أعلنت فيه أنباء اغتيال البنا مساء السبت، ولم يتم حتى الآن تحديد شخصية القاتل".

من قتل حسن البنا؟

لقد ظل الحديث عن حسن البنا بعد اغتياله في 12 شباط/فبراير 1949 أمراً شائكاً لا يقترب منه الباحثون والمؤرخون، فلقد بقيت القضية محفوظة ضد مجهول طوال بقاء الملك فاروق في الحكم، ولم تستطع وزارة من الوزارات الثلاث التي تعاقبت بعد الحادث أن تمد يدها إلى الجناة، ولم تسفر التحقيقات عن شيء، حتى ثورة تموز/يوليو 1952حيث أعيد التحقيق للمرة الرابعة في عهد الثورة رغبةً منها في كشف مساوئ العهد الملكي.

ونعرض أولاً لأهم التصورات المطروحة إزاء مرتكبي الحادث في فترة ما قبل ثورة تموز/يوليو 1952حيث طُرِحت عدة تصورات بالنسبة لطبيعة الاغتيال، والنظرية السائدة بين الجماهير هي أن الشيخ حسن البنا المرشد العام الإخوان المسلمون قد تم اغتياله نتيجة مخطط دبره الشباب السعدي وبدعم ومساندة من أكبر المسؤولين في الحكومة انتقاماً لاغتيال النقراشي باشا، وهذا الاتجاه يتجه إلى تحميل رئيس الوزراء مباشرة تهمة اغتيال البنا على أساس ما يتصف به

إبراهيم عبد الهادي باشا من صرامة. وهناك نظرية أخرى يحبذها تماماً رجال الأمن وتقول "إن الاغتيال قام به أحد أعضاء الإخوان المسلمين إما لأن الشيخ حسن البنا خذل الإخوان المسلمين المعتقلين، وإما لأنه كان على وشك أن يعطي السلطات معلومات متعلقة بإمدادات الإخوان من الأسلحة، والنظرية الثالثة التي تنتشر بقوة تقول بأن الملك فاروق دبَّر مقتل الشيخ حسن البنا.

ونشير لتلك الاتهامات بشيء من التفصيل:

اتهام القصر

جدير بالذكر أن الملك فاروق قد امتنع عن الظهور في أي مكان أو الصلاة في المساجد، وبعد ستة أسابيع من اغتيال حسن البنا عاد الملك فاروق للظهور في المجتمعات العامة كما تقول البرقية رقم (50) التي بعث بها السير (رونالد كامبل السفير البريطاني بمصر) إلى لندن. كما أنه في جلسة محكمة الجنايات (29 نيسان/أبريل 1954) أشار أكثر من متهم إلى أن الملك كان يرى أن الإخوان المسلمين ومبادئهم خطر على عرشه، ويعلن عن ذلك، فهم يقررون أن نظام الخلافة يكون بالبيعة، فوجه **"الملك إلى حكومته الأمر بحل الإخوان"**.

فلقد شهدت أغلب سنوات الأربعينيات توتراً شديداً بين الملك والجماعة حيث إن القصر بدأ ينظر للإخوان على أنهم جماعة ثورية تريد الوصول إلى الحكم بالقوة. والقصر بنى تصوراته على ما كان ينقله الرسل الذين اندسوا بين صفوف الإخوان، والتي كان يستشف منها أن للإخوان رأياً آخر في نظام الحكم الموجود. وفي هذا نقل عن حسن البنا نفسه أنه قال لأحد المقربين إليه: **"إنه لا خلاص ولا تقدم للبلاد العربية إلا إذا تخلصت من حكامها وأمرائها المسيطرين عليها"**.

في المقابل، فقد راح بعض أفراد الجماعة يلومون الملك في السر والجهر بأنه كان وراء الانشقاق الخطير الذي حدث في صفوف الجماعة، وخروج أحمد السكري وآخرين من الجماعة عام 1947، لتفتيت الجماعة.

ويرى البعض أنه بالرغم أن الحكومة كانت تعد ما من شأنه أن يقضي على البنا، لكنها لم تكن لتستطيع أن تفعل ذلك دون رغبة الملك، كما أن الملك استخدم كل أدوات وزارة الداخلية وأفعالها في القضاء على البنا، فمن المعروف أنه ما كان أحد من المسؤولين بوزارة الداخلية يجرؤ على مخالفة أمر الملك، وخاصة أن الوزارة كانت تُشكَّل بمعرفته، فاستخدم كثيراً من الوزراء في خداع البنا واستدراجه.

ولقد اشترك في المؤامرة لصالح الملك كل من إبراهيم عبد الهادي – رئيس الوزراء – ومحمد وصفي- رئيس حرس الوزارات – بالقدر الذي اشترك فيها مصطفى مرعي ومحمد الناغي والذي كان قريباً لرئيس الوزراء، كما شارك في الشهادة الزور محمد حسنين عباس بالقدر الذي شارك فيها بالزور محمود منصور النائب العام السابق وعبد العزيز حلمي رئيس النيابة.

ومن المعروف أن إبراهيم عبد الهادي كان رئيساً للديوان الملكي بأمر الملك نفسه. ومن المعروف كذلك، أن ضباط القلم السياسي- كما يشهد إبراهيم عبد الهادي نفسه كانوا يواصلون تقاريرهم للسراي. ويروي يوسف رشاد أن الملك بادر – ليلة وقوع حادث الاغتيال – إلى الاتصال به في منزله تليفونياً يزف إليه البشرى، وكيف كانت تبدو على لهجته دلائل الارتياح.

اتهام حكومة إبراهيم عبد الهادي السعدية

لقد اعتقد البنا أن إصداره لبيان عام بعد اغتيال محمود فهمي النقراشي سوف يعفيه أو يخيِّل للآخرين أنه ليس محرضاً للاغتيال ولا جماعته هي المدبرة، ولكن ثبت من التحقيقات مع محمود العيسوي – قاتل النقراشي – أنه يدافع عن الإخوان، وأنه أحد مؤيديهم، وإنه يؤمن بكلامهم وأفعالهم.

ويروي اللواء صالح حرب – رئيس جمعية الشبان المسلمين – في ذلك الحين جانباً مهماً من الأحداث التي أعقبت ذلك، عندما التقى بالبنا بعد قرار حل الجماعة، وقال له البنا:

"إني خيرت المسؤولين في واحدة من ثلاث هي إما أن يطلقوا سراح كبار الإخوان لنعمل معاً جادين مخلصين حسب توجيه الحكومة حتى تطمئن ويزول ما في النفوس وتهدأ الخواطر، وإما أن يختاروا قرية ألجأ إليها ولو كانت مكان قفر، وإما أن يسمحوا لي بمغادرة القطر إلى أي بلد عربي أو إسلامي، فلم يستجيبوا إلى أي واحدة من الثلاثة".

ويضيف حرب - الرئيس العام الثاني لجمعية الشبان المسلمين - أن:

"من شدة خوف حسن البنا من أن يتوعده أقارب أو أصدقاء من قتلهم أو الثأر الذي هدده به شباب حزب السعديين، كان شقيقه "عبد الباسط" وهو ضابط بوليس، يرافقه لتوفير الحماية له. وقد بدأ السيناريو على هذا النحو: (سحب الحكومة للمسدَّس المرخص من "البنا"، قطع خط التليفون حتى لا يتمكن من الاتصال بالخارج، سحب الجندي المكلَّف بالحراسة على منزل الشيخ حسن البنا، اعتقال شقيق الشيخ البنا "عبد الباسط" الذي أحس بالمؤامرة على أخيه "حسن البنا" وجاء ليحرسه، سحب السيارة الخاصة بالشيخ حسن البنا وكانت ملك صهره عبد الحكيم عابدين، عدم السماح له بمغادرة القاهرة أو السفر إلى أي مكان، شغله بالمفاوضات مع الحكومة)".

وفي الفترة القصيرة التي تلت اغتيال النقراشي حتى تولي غيره، يقول حسن يوسف - رئيس الديوان بالنيابة - إنه بعد أن لفظ النقراشي أنفاسه الأخيرة رأس الملك اجتماعاً أمر فيه بتعيين إبراهيم عبد الهادي رئيساً للوزارة لكي يتابع سياسة سلفه. ولم يختلف عبد الهادي في شيء في التعامل مع الإخوان، وإن كان أكثر قسوة، فتم إعلان حالة الطوارئ، وفرض الأحكام العرفية، كما تم اعتقال عدد كبير من جماعة الإخوان المسلمين التي اتُّهمت باغتيال النقراشي، وكان الشيخ حسن البنا هو مرشد جماعة الإخوان في ذلك الوقت. وكان حسن البنا يعمل مدرساً وتمكن من خلال اتجاهه الديني أن يجمع الناس حوله، مما جعله يتمتع بزعامة كاريزمية بين جماعته. أثار نشاطه مخاوف السلطة الحاكمة، فقامت بنقله للعمل في إحدى مدارس محافظة قنا، مما أثار غضب محبيه والمتعاطفين معه من نواب الشعب، وتحت ضغط منهم تمت عودته إلى التدريس بالقاهرة مرة أخرى.

ترددت في وثائق التحقيق أنه في جنازة النقراشي كانت تتردد عبارات تشير إلى ضرورة الانتقام من الإخوان المسلمين، وكان السعديون بوجه خاص يعبرون عن غضبهم بكلمات مثل "الانتقام الانتقام، والدم بالدم"، وكانوا يتصايحون بصراحة بقتل حسن البنا. فلقد أعلن الشباب السعديون صراحة أن الشيخ البنا اغتيل انتقاماً لمقتل النقراشي باشا، وأعلنوا أيضاً أن حدادهم على النقراشي قد انتهى بعد الثأر له فخلعوا أربطة العنق السوداء التي ارتدوها بعد مصرع النقراشي وارتدوا أربطة عنق حمراء بدلاً منها.

ويقول عبد الكريم منصور زوج شقيقة حسن البنا في التحقيقات التي أجريت بعد ذلك:

"إن حسن البنا اتهم مدير مكتب وزير الداخلية وهو محمد كامل الدماطي بأنه كوَّن عصابة من سبعة أفراد أقسموا جميعاً ليقتلوا الشيخ حسن البنا تأثراً لمقتل النقراشي باشا".

ويذكر أحد رجال الحكومة أنه حضر مجلساً ضم عبد الرحمن عمار (وكيل وزارة الداخلية)، وآخرين بمجلس الوزراء بادر عمار فيه اللواء أحمد طلعت بأقوال وتلميحات فهم منها اللواء أحمد طلعت أن عماراً كان "يريد أن يوحي إليه بأن من المصلحة قتل حسن البنا"، وهو ما تكرر كثيراً في المحاضر والاجتماعات التي شارك فيها ضباط وزارة الداخلية.

وأوراق التحقيق في هذه الفترة تزخر بهذا السيناريو الذي شارك فيه عدد كبير من رجال الداخلية من أرفع الدرجات والتي توضح كيف دبر مدير مكتب وزير الداخلية الجريمة، وكان هو محمد كامل الدماطي، ثم لعب فيها أدواراً ثابتة رجال عديدون بدءاً من عبد الرحمن عمار (وكيل وزارة الداخلية) وصولاً إلى مصطفى محمد أبو الليل وهو مجرم جاء خصيصاً من طما بإيعاز رجال القلم السياسي لتنفيذ الجريمة، مروراً بالبكباشي محمد وصفي (رئيس حرس الوزارات)، ومحمود عبد المجيد (مدير إدارة المباحث الجنائية)، وتوفيق السعيد (وكيل الوزارة)، وإسماعيل أبو ذكري (مفتش الداخلية)، وأحمد طلعت (رئيس القسم السياسي) وغيرهم كثيرين.

كانت الأدلة ضد قتلة حسن البنا واضحة، ورغم ذلك فإن التحقيق في مصرع المرشد العام لم ينته إلى شيء طوال تسعة شهور.

قضية محاولة الاعتداء على حامد جودة 6 أيار/مايو 1949 وفتح ملف قضية اغتيال حسن البنا.

لم يكن المقصود من هذا الحادث الذي وقع في 6 أيار/مايو 1949، هو حامد جودة – رئيس مجلس النواب – بل كان المقصود إبراهيم عبد الهادي، ولكن هذا تخلَّف عن موعده، ومر حامد جودة فألقيت على سيارته قنبلة وهو يمر عند جامع عمرو، ولكنها لم تصبه. وفي أثناء نظر هذه القضية أمام المحكمة العسكرية الثانية طلب عبد المجيد نافع محامي المتهمين ضم قضية حسن البنا ملف قضية اغتيال حسن البنا، فكان هذا هو أول تحريك للقضية.

وعندما سأله رئيس المحكمة – ما هي الحكمة في ضم أوراق هذا التحقيق؟

رد الأستاذ نافع قائلاً:

"لقد اغتيل الشيخ البنا في 11 شباط/فبراير الماضي، والحادث المنظور أمامنا وقع في 5 أيار/مايو. ومن الطبيعي أنني سأتعرض في دفاعي للباعث على الجريمة، ولقد كان الشيخ حسن البنا مرشداً عاماً للإخوان ولقيام الشكوك حول موقف الحكومة من مصرعه ووزنه في تقدير الباعث في قضيتنا وأنا لا أطلب ضم أوراق حادث مصرع الشيخ حسن البنا فحسب بل أطلب نسخه وتوزيعه.. والشهود قد أدلوا بأن الهدف من الاعتداء لم يكن حامد جودة بل كان إبراهيم عبد الهادي.

إن الشيخ حسن البنا قد قتل في ظروف غامضة للغاية، ومثيرة للريبة، وهناك شاهد في حادث مصرعه هو محمد الليثي أفندي (رئيس القسم الرياضي بجمعية الشبان المسلمين) فقد قرر عند سؤاله أنه عقب اغتيال الشيخ حسن البنا أخبره على الفور شخص برقم السيارة التي ارتكبت بها الجريمة. وأن المساعي بل الجهود قد بذلت من جانب البوليس السياسي بالوعد والوعيد

والتهديد بأنه إذا لم ينزل عن هذا القول الخاص برقم السيارة فإنه سيكون فريسة للاعتقال.. وبرغم ذلك فقد أرشد الليثي أفندي عن رقم السيارة.. وتبين أنها خاصة برئيس القلم الجنائي بوزارة الداخلية وهو الضابط محمود عبد المجيد. ونشرت كل الصحف ذلك - عدا "الأساس" صحيفة السعديين- يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1949. وفجأة طويت أوراق التحقيق.

إعادة فتح التحقيق بعد ثورة تموز/يوليو 1952

كان الاهتمام بالبحث عن قتلة الشيخ البنا من أول الأشياء التي حرص عليها رموز الثورة، فلقد بدأ التحقيق الأول عبد العزيز حلمي رئيس النيابة يعاونه وكيلان هما محمد زكي عصمت ومحمود حسن عمر وكيلا النيابة عقب الجريمة مباشرة وحفظ التحقيق، وذلك في عهد حكومة إبراهيم عبد الهادي لعدم معرفة الجناة بعد أن استمر ثلاثة أشهر، ثم تولّى التحقيق الثاني النائب محمد عزمي في وزارة حسين سري، ثم أعيد التحقيق ثالثة في عهد حكومة النحاس باشا ثم حفظ أيضاً. ثم أعيد التحقيق للمرة الرابعة بواسطة الجيش في عهد الثورة عن طريق نائبي الأحكام. جرى التحقيق في السجن الحربي وتولاه نائبا الأحكام الضابطان السيد جاد إبراهيم وإبراهيم سامي جاد الحق. وتولت النيابة التحقيق الخامس وانتهت منه في الثامنة من مساء يوم 18 من كانون الأول/ديسمبر عام 1952، ولكن بعد ثلاث سنوات وعشرة شهور وخمسة أيام أحال فؤاد سري رئيس النيابة إلى محكمة الجنايات تسعة من المتهمين باغتيال الشيخ حسن البنا منهم ثمانية من رجال الشرطة وواحد من الفلاحين.

عرضت القضية على غرفة الاتهام في 28 من كانون الثاني/يناير 1953 برئاسة مرسي فرحات رئيس محكمة استئناف مصر وعضوية المستشارين محمد علي جمال الدين وعبد الرحمن جنينة وممثل النيابة أحمد فؤاد سري رئيس النيابة العسكرية. ندبت الغرفة، في 11 شباط/فبراير، عضو اليمين المستشار محمد علي جمال الدين لاستكمال التحقيق فقام بذلك ثم عرضت القضية مرة أخرى في 11 من آذار/مارس.

بدات محاكمة المتهمين التسعة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1953 واستمر نظر القضية في 11 جلسة، وقد استمعت المحكمة إلى 11 من شهود الاثبات أبدوا اعترافات السائق ودور الجميع في الجريمة.

وفي جلسة 18 من تشرين الثاني/نوفمبر 1953 طلب عبد القادر عودة رد رئيس محكمة الجنايات لأن المحكمة تجامل المتهمين ثم أحيلت القضية إلى دائرة عبد الغني يحيى ولكنها كانت مختصة بالقضايا المدنية فلم تنظر القضية. وأخيراً في 16 نيسان/أبريل 1954 نظرت القضية دائرة الجنايات برئاسة المستشار محمود عبد الرازق وعضوية المستشارين محمد شفيع الصيرفي ومحمد متولي عتلم. وكانت أول قضية تنظرها ثلاث دوائر.

ووقف النائب العام يقول في مرافعته النيابة:

"إن للمغفور له الشيخ حسن البنا دعوة استشهد في سبيلها تقوم على الإصلاح، وترمي إلى التخلص من الاستعمار باعتباره أس الفساد ومصدره، ولم ترق هذه الدعوة في عين المستعمر، فلم يقصر في فرض نفوذه على الحكام المصريين المستضعفين لقتل هذه الدعوة في مهدها.

وليس ببعيد أمر تدخل المستعمر حين أملى إرادته على أحد محترفي السياسة ليرغم المجني عليه – الإمام الشهيد – على التنحي عن المعركة الانتخابية بعد أن كان مرشحاً فيها. وانتقل المستعمرون إلى استخدام المتهم إبراهيم عبد الهادي وغيره من عملائهم ليلقوا في روع الملك السابق أن دعوة المجني عليه تحمل في طياتها خطراً على حياته وعرشه.

وأثناء التحقيق حدثنا في ذلك الدكتور يوسف رشاد وزوجته، إذ ينقلان عن الملك السابق – وهما من الصق أصفيائه – أنه لم يخشَ من إبداء تخوفه من نشاط الإخوان المسلمين ضد شخصه وعرشه، وهو النشاط الذي يرمي إلى قلب نظام الحكم، والذي يقول عنه: إنه لا وسيلة له حياله إلا حل هذه الجماعة وتشتيتها".

رد إبراهيم عبد الهادي باشا على اتهامه بالتستر على قتلة حسن البنا:

"لا عجب عندي أن يثير الإنجليز حولي جواً من الشكوك والاتهامات.. كنت من

أشد خصومهم.. وأقوى الدعاة في ثورة 1919 وبالذات في الأزهر الشريف وهي القضية المعروفة بقضية عبد الرحمن فهمي. وبقيت في السجن نحو 4 سنوات.. نقلوني في خلالها من سجون الاستئناف إلى الزقازيق وطنطا ومصر، ولم يفرج عني إلا بعد أن تولى سعد زغلول الحكم.

وسجنت مرة أخرى في قضية مصرع السير لي ستاك.. وبقيت سجيناً 75 يوماً وكنت آخر من أفرج عنهم من المحبوسين في هذه القضية. وتم الإفراج عني بعد أن اعترف المتهمون بقتل السردار.

وهذا هو ماضي الإنجليز فلما قتل محمود فهمي النقراشي كنت رئيساً للديوان الملكي وعرضت عليَّ الوزارة فقبلتها... وكان قد قبض على قاتل النقراشي متلبساً ولم يكن هناك إذن ما يدعو للانتقام. ثم لماذا نأخذ عن الوثائق الأجنبية في قضية حسن البنا ونترك أحكام المحاكم المصرية؟

إن القضاء المصري نظر قضية حسن البنا ومقتله أكثر من مرة.. وجميع الدوائر التي أحيلت عليها القضية ابتعدت كل البعد عن اتهامي بالتستر على الذين قتلوا حسن البنا. وصدر الحكم بعد قيام الثورة... ولم يتضمَّن من قريب أو بعيد إشارة لاتهامي بالتستر. وكان يمكن للنيابة أن تطعن في هذا الحكم خلال 18 يوماً، ولكن النيابة لم تطعن وأصبح الحكم نهائياً.

وقد تولَّى التحقيق في قضية حسن البنا منذ اللحظة الأولى النائب العام. وبقيت رئيساً للوزراء 6 شهور نصفها بعد مقتل حسن البنا.. ولم يظهر الفاعل وقتها مع استمرار التحقيق. وجاءت بعدي وزارتا حسين سري ومصطفى النحاس باشا. وتعاقبت الوزارات حتى قيام الثورة.. ولم يظهر القتلة فهل كل رؤساء الوزارات كانوا متواطئين على الصمت أيضاً.. أو كانوا متواطئين على التستر عليّ وبيني وبينهم خصومات سياسية؟

هل كان يمكن أن يتستر مصطفى النحاس باشا على جريمة يمكن أن أكون أنا شريكاً فيها أو متستراً على مرتكبيها؟

هل كان يمكن أن يتستر عليَّ حسين سري؟

ولو كان الملك – أيامها – يعرف أني متهم لما سكت عني... ولما سكتت

عني الوزارات التالية والتي كانت تؤيده تأييداً كاملاً في كل ما يتخذ من إجراءات ولما سكت عني الإنجليز الذين حقدوا عليَّ فسجلوا حقدهم في وثائقهم التي صدقتموها ورفضتم تصديق القضاء المصري.

أبعد أن أعطيت عمري وشبابي وحياتي لمصر تجيء الأيام لتلقي عليَّ شبهة اتهام بالتستر على جريمة؟!".

أقوال الشهود:

أقوال الشاهد محمد يوسف الليثي

(سن 27، موظف باتحاد اليانصيب بجمعية الإسعاف ومقيم بشارع الشوربجي رقم 6 بالإمام الشافعي قسم الخليفة)

شهد بأنه صحب المجني عليهما إلى مستشفى القصر العيني حيث لحق به هناك أحد أعضاء جمعية الشبان المسلمين ويدعى أنور الشباسي الذي جاء في صحبة الضابط محمد وصفي. ولما فهم الليثي أن هذا الأخير هو أحد ضباط البوليس أعلن إليه ما سمعه في دار الإسعاف من أن الجناة استعملوا في فرارهم السيارة رقم 9979 وطلب منه العمل على سرعة ضبط هذه السيارة. ولكن هذا الضابط لم يكترث بما سمعه منه ولم تبد عليه رغبة في السعي لتعقب القاتلين. وعاد الليثي إلى جمعية الشبان المسلمين ليقص على زميليه فيها محمد حسنين زهير ومحمد يوسف محمد ما شاهده من وقائع الجريمة وما سمعه عن السيارة التي هرب بها القاتلان.

وبينما كان الليثي في انتظار استدعائه للتحقيق ليدلي بمعلوماته هذه إذ اتصل به البكباشي محمد الجزار تليفونياً ثم بشخصه – حين استدعائه إليه في خارج دار الجمعية – ليحمله بالوعد تارة وبالوعيد تارات أخرى على أن يكتم، في التحقيق، معلوماته بشأن السيارة التي استعملها الجناة في فرارهم، حتى تزعزعت عقيدته فتقدم للتحقيق الأول، مجهلاً تعيين تلك السيارة. ولكنه رجع إلى الحق في اليوم التالي مؤكداً ما نقل إليه عقب الحادث من أن الجناة فروا من مكان الجريمة مستقلين السيارة رقم 9979. ولم تجد محاولات البكباشي محمد الجزار "التالية لذلك" في أن تثنيه عن إصراره على تكرار تأكيد هذه الحقيقة في التحقيق.

أقوال أنور الشباسي

(سن 39 سنة مدرس بمدرسة الفيوم الصناعية ومقيم بالفيوم)

شهد بأن الضابط محمد وصفي التقى به عقب الحادث عند جمعية الشبان المسلمين وعرض عليه أن يلحق وإياه بالمجني عليهما بمستشفى القصر العيني بغية معرفة ما انتهى إليه مصيرهما، فصحبه الشاهد إلى هناك حيث التقيا بمحمد الليثي. ولما عرفه هذا الأخير على "محمد وصفي" أنه أحد ضباط البوليس سارع إليه تبليغه بأن الجناة فروا على السيارة رقم 9979 مطالباً باتخاذ ما يلزم لتعقب هذه السيارة ولكن الضابط محمد وصفي لم يفعل شيئاً في سبيل ذلك.

محمد حسنين زهير

(سن 39 موظف بجامعة الدول العربية بالأمانة العامة ومقيم بالمعادي شارع 78 فيلا 3 بحدائق المعادي)

شهد بانه كان بجمعية الشبان المسلمين حين سمع صوت الرصاص يدوي في خارجها، فلما استطلع الأمر علم بما أصاب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين فأسرع إلى مكان الحادث حيث وجد المجني عليهما مصابين في داخل السيارة الأجرة التي كانت تقف على مسافة أربعة أمتار من باب الجمعية.

وأسرع الشاهد ليخطر جمعية الإسعاف تليفونياً ثم عاد مرة ثانية إلى محل الجريمة فلاحظ أن السيارة قد انصرفت عنه فرجع يبلغ نقطة "كوستيكا" بالواقعة. وفي نحو منتصف الليل حاول رجال البوليس منع محمد الليثي من دخول الجمعية ولكنه يسر له ذلك بعد أن أفهمهم بأنه أحد أعضاء الجمعية فوق أنه أحد شهود الحادثة. ولما جلس الشاهد مع محمد يوسف الليثي في دار الجمعية حدثه هذا الأخير عن أن محمد محفوظ ذهب إلى محمود عبد المجيد في حوالي الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء يحييه التحية العسكرية ويعلنه بقدومه فقام هذا الأخير من المجلس في أثر ذلك مستقلاً سيارته. وفي الساعة السادسة والنصف من صباح اليوم التالي حضر إليه الأميرالاي محمود

عبد المجيد في الفندق وحدثه في أن الشيخ حسن البنا قد قتل وأن بعض أنصاره يلقون بالاتهام عليه ويزعمون أن الجناة استعملوا سيارته في فرارهم. ثم طلب منه أن يؤدي شهادته في التحقيق بما يفيد أنه وسيارته كانا بعيدين عن مكان الجريمة في وقت ارتكابها. وأجاب الشاهد بأنه على أتم استعداد لأن يشهد بوجوده معه إلى ما بعد التاسعة مساء بقليل، ولكنه لا يستطيع أن يؤدي مثل هذه الشهادة فيما يتصل بالسيارة، وانصرف الأميرالاي محمود عبد المجيد بعد ذلك الحديث ثم أخبره بعد أيام قليلة بأنه استغنى عن شهادته. وأضاف الشاهد بأنه يبدو له أن محمود عبد المجيد استاء من موقفه هذا حياله وإن لم يبد على ظاهره ما أضمره نحوه حتى كان أن عُيِّن مديراً لجرجا فعمل بشتى الطرق على مضايقته برغم صلة الصداقة الوثيقة التي كانت تجمع بينهما.

واستطرد الشاهد إلى القول بأن محمد محفوظ حدثه بعدئذ عما كان من اتصاله بالجريمة واشتراكه فيها مع باقي المتهمين وأخبره بأن الأميرالاي محمود عبد المجيد نقده حصته من ثمنها مبلغ 300 جنيه، لم يلبث أن بددها – ورجاه في أن يتوسط له لدى محمود عبد المجيد لترقيته حتى يستطيع أن يواجه تكاليف الحياة التي أرهقت كاهله.

أقوال محمد محفوظ (سائق سيارة محمود عبد المجيد)

تحدث المتهم الباشجاويش محمد محفوظ عن تفصيلات الجريمة بالقدر الذي حاول به أن يبعد عن نفسه طائلة العقاب، وكان محمد محفوظ ردد يوم 30 تموز/يوليو 1952 أقواله الأولى، وفي 6 آب/أغسطس انهار. وقد اعترف محمد محفوظ بكل هذه التفاصيل، وأكد اعترافه بعد ذلك مرة أخرى أمام نائب الأحكام ثم كرر الاعتراف أمام النيابة، وعاد يردد الاعتراف ست مرات أخرى أمام المستشار حسن داود الذي حقق القضية في دار القضاء العالي وفي مواجهة المتهمين الآخرين. فقال إن الأميرالاي محمود عبد المجيد أمره في حوالي الساعة الثامنة من مساء يوم الحادث بأن يذهب بسيارته رقم 9979 فيقف بها عند ملتقى شارع عبد الخالق ثروت بشارع الملكة نازلي حيث يمكث هناك فترة ربع الساعة في انتظار من يحضر إليه ليطلب منه توصيله إلى "لوكاندة إبدن" فعليه عندئذ أن ينقله في السيارة إليها. ونزولاً على هذا الأمر ذهب محمد

محفوظ بسيارته إلى مكان الانتظار حيث وافاه المتهم الأول الأومباشي (أحمد حسين جاد) وآخر معه – أظهر التحقيق أنه المتهم الثاني – بجريان قادمين من جهة شارع الملكة حتى وصلا إلى السيارة فقفزا إليها وطلب منه أولهما أن يذهب إلى "لوكاندة إبدن" فانطلق بهما إليها، ولم تمض لحظات من دخولهما إلى هذا الفندق حتى بارحه الأميرالاي محمود عبد المجيد واستقل السيارة طالباً منه أن يذهب بها إلى داره، وعرج في طريقه إليها بدار وكيل الوزارة "عبد الرحمن عمار" حيث قضى معه زهاء ربع الساعة مستانفاً رحلته بعد ذلك إلى بيته.

وفي صباح اليوم التالي ذهب محمد محفوظ بسيارته – جرياً على عادته – إلى بيت الأميرالاي محمود عبد المجيد يحمل إليه صحف الصباح، وكان قد أزعجه أن طالع في جريدة المصري تفاصيل حادث مقتل المرحوم الشيخ حسن البنا التي ورد فيها أن الجناة استعملو ا في فرارهم السيارة رقم 9979، وهي نفس السيارة المنوط به قيادتها والمخصصة لتنقلات الأميرالاي محمود عبد المجيد، فما إن التقى بهذا الأخير حتى واجهه بما نشرته تلك الصحيفة مصرحاً له بأنه أقحمه في هذه الجريمة بغير سبب أو مبرر، فكان أن حذره محمود عبد المجيد من محاولة هذا الحديث مرة أخرى منبهاً عليه بألا يتفوه بكلمة واحدة عما جرى بالأمس، ثم كان بعد يومين من ذلك أن غادر محمود عبد المجيد وزارة الداخلية في الساعة الثانية مساء وطلب منه أن يتوجه به إلى محطة السكة الحديد حيث استوقفه عند الباب الموصل إلى "بوفيه" المحطة، وبقي محمود عبد المجيد بداخل السيارة بينما ترجل محمد محفوظ عنها ووقف إلى جوارها من الخلف، وإذ به يري الضابطين حسين كامل وعبده أرمانيوس (المتهم الثالث والرابع) يخرجان من الباب الذي وقفت عنده السيارة متجهين إليها يصحبهما أحمد حسين جاد وزميله الذي كان يصاحبه في ليلة الحادثة وحيا الجميع محمود عبد المجيد ووقفوا يتحدثون وإياه حديثاً لم يستطع محمد محفوظ أن يتسمعه واختتمه الضابط عبده أرمانيوس بقوله لزميله أحمد حسين أن عليه أن يسافر اليوم في قطار الساعة الرابعة، ثم صعد الضابطان إلى السيارة فجلس الضابط حسين كامل إلى جواره بينما ركب عبده أرمانيوس إلى

جوار محمود عبد المجيد الذي أصدر أمره لمحمد محفوظ أن يستأنف تسيير السيارة، وما إن بدأ تحركها حتى قدم "أحمد حسين جاد" نحوهما يجري مستوقفاً إياها ومتحدثاً إلى الصاغ حسين كامل يعيد إليه "طبنجة" من نوع "كولت" قائلاً أنها التي كانت مع زميله "مصطفى" وأن هذا الأخير لم يطلق منها سوى رصاصة واحدة. فتسلم الضابط حسين كامل تلك الطبنجة واستأنفت السيارة سيرها.

ويستطرد محمد محفوظ في روايته فيقول إنه كان بعد الحادث بثلاثة أيام أو أربعة أن نزل الأميرالاي محمود عبد المجيد من مكتبه في منتصف الساعة العاشرة صباحاً مستقلاً سيارته طالباً إليه أن يذهب به إلى دار النيابة العامة بباب الخلق قائلاً له أن النيابة العامة ترغب في أخذ معلوماتهما كليهما فبدا الذعر عليه مما حمل محمود عبد المجيد على أن يهدئ من روعه وأن يوصيه بأن يتكتم عن كل ما جرى ليلة الحادث وأن تكون المعلومات التي يبديها قاصرة على القول بأنه بقي بسيارته أمام "لوكاندة إبدن" من الساعة الخامسة والنصف مساء حتى الساعة التاسعة والنصف مساء حيث أوصل محمود عبد المجيد إلى داره وطمأنه بأنه سوف يحشد له الشهود الذين يؤيدون روايته على هذه الصورة كما حذّره من أن يشير إلى أنهما مرا ببيت وكيل الوزارة عبد الرحمن عمار في تلك الليلة.

وتساءل محمد محفوظ عما يبديه من دفاع حين يواجه بالشهود الذين رؤوا السيارة والتقطوا رقمها، فأجابه محمود عبد المجيد بأن عليه عندئذ أن يجيب بأن الجناة الذين دبروا هذه الجريمة لا بد وأن يكونوا قد اصطنعوا أرقاماً مزورة لسيارتهم حتى يضللوا بذلك مطارديهم.

ولما مثل محمد محفوظ أمام النيابة وردد الرواية التي لقنه إياها محمود عبد المجيد ثم عاد بهذا الأخير إلى وزارة الداخلية فبقي بها حتى غادرها في الساعة الثانية والنصف مساء في صحبة الضابطين حسين كامل وعبده أرمانيوس فانطلقا واياهما بالسيارة وذهبوا ثلاثتهم إلى مقهى الفيشاوي بحي سيدنا الحسين. ولم تمض عشر دقائق على دخولهم إلى المقهى حتى عاد إليه عبده أرمانيوس يستدعيه إليه ويجلسه على مائدة فيها ويجلس مع زميله حسين كامل قبالته بينما كان محمود عبد المجيد منزوياً في غرفة داخلية بالمقهى في

صحبة آخرين لم يرهم. وأمر الضابطين بإحضار طعام الغذاء لمحمد محفوظ ولكنه جلس واجماً راغباً عن تناوله مما حمل الضابطين على نصحه بأن يتناسى ما وقع وأن يطمئن إلى أنه لن يناله من جرائه سوء، واقتضتهما رغبتهما الملحة في تهدئة روعه وإدخال الطمأنينة إلى قلبه إلى أن ينطلقا في التحدث عن تفصيلات الجريمة فذكر أن الأومباشي أحمد حسين جاد تقدم من سيارة المجني عليهما فحطم زجاجها وأخذ يفرغ رصاص مسدسه فيهما بينما كان زميله مصطفى يغلق بابهما لمنع الاستاذ عبد الكريم منصور المحامي من مغادرتها وأخذ كل من الضابطين يتحدث عن دوره في الجريمة فقال حسين كامل أنه وقف من جهة جمعية الاسعاف، وذكر عبده أرمانيوس أنه كان يفعل ذلك في الاتجاه المضاد صائحاً في الناس بأن يبتعدوا عن المكان الذي تلقى فيه القنابل لينجوا بأنفسهم من شظاياها، ثم أضاف الضابط حسين كامل إلى أن المخبرين محمد سعيد إسماعيل وحسين محمدين رضوان. كانا يجلسان في مقهى يشرف على مكان الجريمة متزينين بالملابس الرسمية لغرض تيسير فرار القاتلين إذا تمكن الجمهور من إلقاء القبض عليهما وذلك على التفصيل الذي تقدمت الإشارة إليه.

وأضاف محمد محفوظ أن كل ذلك لم يمنعه من أن يتحدث عن ظروف الجريمة لمن يعرف عنهم اتصالهم بالأميرالاي محمود عبد المجيد وذلك في مقام الشكوى من أن هذا الأخير أقحمه في جو الجريمة وخص بالذكر ممن تحدث إليهم كلاً من عبدالله فواز ومحمد أحمد ندا وآخرين.

ولما سئل محمد محفوظ عن "مصطفى" الذي تحدث عنه في أقواله أجاب بأنه رآه مع أحمد حسين جاد في ليلة الحادث ثم شاهده في محطة السكة الحديد بعد ذلك بيومين، وانقطع اتصاله به بعد ذلك حتى التقى به ببلدة طما بعد نقله سائقاً لسيارة مدير جرجا محمود عبد المجيد إذ كان يوماً في طريقه إلى سوهاج مع الأومباشي أحمد حسين جاد فاستوقفه هذا الأخير عند مقهى بطما كان "مصطفى" يجلس عليه فنزل إليه وحياه وقدمه لمحمد محفوظ وذكره بأنه الذي كان في صحبته في ليلة الحادثة والذي أوصله إياه إلى لوكاندة آبدن. ثم كان بعد ذلك أن التقى به في فناء مديرية جرجا وفهم منه أنه قادم لمقابلة المدير محمود عبد المجيد ليحصل منه على بطاقة توصية تيسر له الحصول على عمل بالقاهرة، ورآه عند انصرافه من عند

المدير فكان متأثراً من أنه أساء استقباله ورده خائباً محذراً إياه من العودة إليه مرة أخرى.

وندب الملازم أول مختار محمد على الضابط بإدارة المباحث العامة للبحث عن "مصطفى" المذكور بدائرة مركز طما فذهب يبحث عنه مسترشداً بأوصافه التي أدلى بها محمد محفوظ وبصلته بالأومباشي أحمد حسين جاد حتى اهتدى إلى "مصطفى محمد أبو الليل" فلما عرض هذا الأخير على محمد محفوظ عرضاً قانونياً تعرف عليه.

البكباشي طه زغلول

شهد بأنه يعرف المتهم محمد محفوظ لسابقة اشتغاله معه إذ كان المتهم المذكور يعمل سائق سيارة بكلية البوليس وقت أن كان الشاهد أركان حرب الكلية وقد عمل على نقله إلى دائرة المباحث الجنائية وتعيينه سائقاً لسيارة مديرها، وأنه بعد توقيع القبض على هذا المتهم وإحضاره من جرجا لاتهامه في هذا الحادث رافقه إلى المكان الذي نقل فيه ثم انتحى به المتهم جانباً مبدياً إليه تظلمه فنصحه الشاهد بتقرير الحقيقة مجردة. ثم تابع بعد ذلك وكرر طلبه منه تقرير الحقيقة فما كان من هذا المتهم إلا أن ذكر له أنه كان مؤتمراً بأمر محمود عبد المجيد وأن هذا الأخير هو الذي قتل المجني عليه الأول باشتراكه مع الضابطين حسين كامل وعبده أرمانيوس والمخبرين الذين أحضرهم من جرجا وأنه لم يبد هذه المعلومات في التحقيق الأولي خشية اعتداء محمود عبد المجيد. كما يشهد أن الطريقة التي اتبعت في انتداب المخبرين الثلاثة أحمد حسين جاد، ومحمد سعيد إسماعيل، وحسين محمدين بمعرفة مدير المباحث كانت غير عادية ولم يسبق حصولها - وأن مدير المباحث إنما عمل على ارتكاب الحادث لتغطية مركزه في الإهمال الذي نسب إليه في حادث اغتيال رئيس الوزراء السابق محمود فهمي النقراشي بفناء وزارة الداخلية. كما يشهد بعدم صحة ما يدعيه محمد محفوظ أنه إنما أبدى الأقوال التي وردت على لسانه في التحقيق تحت تأثير اعتداء وقع عليه.

البكباشي محمد الجزار

في يوم 25 تموز/يوليو 1952 (أي بعد يومين) – وقبل اعتزال الملك فاروق وخروجه من مصر أصدر جمال عبد الناصر قراراً بالقبض على محمد الجزار، ونشرت الأخبار أنه أحد كبار المتهمين في قضية الاغتيال، وكتب يلتمس مقابلة اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة للإدلاء بما عنده وسئل أمام السلطة العسكرية يوم 29 تموز/يوليو 1952، فتارجح ضميره بين الاعتراف والإنكار، وفي لحظة استيقظ ضميره فيها بعض الشيء وأدلى باعترافات تؤيد اعترافات محمد محفوظ السابقة.

"في هذه الليلة. ليلة قتل الشيخ اتصل بي تليفونياً محمد الليثي (رسول الناغي) الذي كان يعمل مرشداً بالقسم السياسي والذي كان رئيساً لقسم الشباب بجمعية الشبان المسلمين، وأخبرني به وطلب مني أن أقابله، وفي هذا الوقت، وبعده بقليل كنت بغرفة القائمقام محمود طلعت".

ونفى محمد الجزار أنه ضغط على الليثي لتغيير رقم السيارة. قال: **"لا يوجد عداء شخصي بيني وبين أية هيئة. فالحكومة هي التي توجه رجال الشرطة بما فيهم القسم السياسي".**

وقال إنه علم بتدبير الجريمة بالاشتراك بين السراي وعبد الرحمن عمار: **"علمت أن عبد الرحمن عمار بك توجه في صباح اليوم التالي لهذا الحادث إلى سراي عابدين، وعلمت كما قيل في ذلك الوقت في ذلك الوقت أن رجال السراي قابلوه بالعناق، ثم علمت بعد ذلك أن هذا الحادث دُبِّر بالاشتراك بين السراي مع عبد الرحمن عمار".**

وروى كل التفاصيل عن وجود ضباط الشرطة قرب المكان لاستلام المتهمين في حالة ضبطهم. ولكنه قال إن كل معلوماته عرفها بعد وقوع الحادث ولم يتقدم بها لأن أحداً لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك عام 1949.

ولم يلبث بعد قليل، أن راح الجزار من شدة فزعه وخوفه أن يردد ما سبق أن صرح به عدة مرات، وراح يضيف بعدها بما يشير إلى العلاقة بين القصر وعدد من ضباط الداخلية، يضيف:

"وعلمت أن عمار بك توجه إلى هناك وتلقى التبريك".

"وأن الحادث دُبِّر بالاشتراك بين السراي وعبد الرحمن عمار وأن الاميرالاي محمود عبد المجيد قد أحضر من جرجا حيث كان يعمل حكمداراً هناك اثنين من المخبرين أقاما في القاهرة فترة طويلة حتى ارتكب الحادث، وكان معهما بعد ارتكاب الحادث بعض ضباط بوليس يقفون بالقرب من مكانه ومأموريتهم استلام المتهمين في حالة ضبطهم بمعرفة العساكر وتهريبهم. وكنت أعلم أن هذين المخبرين يترددان مع الأميرالاي محمود عبد المجيد على عبد الرحمن عمار في مكتبه بوزارة المواصلات بعد الحادث".

ويضيف الجزار بما لا يدع مجالاً للشك: **"إن الملك مر بنفسه على المنزل ليتاكد من ذلك بنفسه".**

وظل الجزار يردد هذه الأقوال يتكلم ويشير إلى مسؤولية السراي وراء اغتيال البنا، وهو ما يشير بما لا يدع مجالاً للشك أن السراي لم تكتف بحركة البوليس السياسي لتنفيذ أغراضها، وإنما تحركت هي قبل ذلك، وحاولت الإفادة من ولاء هؤلاء المسؤولين أو تلهفهم لإرضاء الملك.

وتعتبر أقواله قرينة ذات قيمة تعزز اعترافات محمد محفوظ، ولا يجدي بعد ذلك عدوله عن هذه الاعترافات.

اللواء أحمد طلعت

شهد بأن البكباشي محمد الجزار انتقل إلى محل الحادث مخالفاً بذلك الأوامر الصادرة منه إليه بعدم الانتقال.

استدعاء محمود عبد المجيد وسرّ السيارة رقم 9979

في 29 تموز/يوليو 1952 بعد خروج الملك بثلاثة أيام تم إرسال إشارة باستدعاء العميد محمود عبد المجيد مدير جرجا إلى القاهرة، فقبض عليه داخل مكتبه في ديوان المديرية بقرار من البكباشي زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة. وقال إن ذلك بأمر قادة الثورة.

وقد ظل محمود عبد المجيد ينكر صلته بالجريمة، ولكن وجدت ورقة بخط يده في وزارة الداخلية تبين أنه كتبها لمحمد وصفي عندما كان يدبر لقتل ضابط جيش اسمه عبد القادر طه، وهو من خصوم الملك.

وفي هذه الورقة كتب محمود عبد المجيد أسماء القتلة الذين عمل على نقلهم إلى وزارة الداخلية وهم (البكباشي حسين كامل، واليوزباشي عبده أرمانيوس، والأمباشي أحمد حسين، والجاويش محمد سعيد، والأمباشي حسين محمد سعيد). وكان يريد أن يستعين بهم محمد وصفي لقتل الضابط عبد القادر طه.

وحاول البوليس السياسي طمس الرقم بالتغيير في وضع الأرقام، وأغروا شاهد الإثبات الوحيد محمد الليثي (رسول الناغي) في التحقيق المبدئي، فاستجاب للإغراء، وحاول طمس الرقم، ولكنه قال 9979. وعرف فيما بعد أنها السيارة الرسمية للأميرالاي "محمود عبد المجيد" المدير العام للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية كما هو ثابت في مذكرة النيابة العمومية عام 1952.

والأدلة على ذلك كثيرة منها أقوال السائق محمد محفوظ، وأقوال السيد محمد الليثي (رسول الناغي) الذي أصر على أن رقم السيارة هو 9979 ولم يستجب لضغوط البكباشي محمد الجزار الذي أراده أن يكتب الرقم 7999 في ورقة وأن ينكره للنيابة، وذكر الليثي أن الجزار قال له: "إزاي تعمل كده؟؟ اللي قتل الشيخ حسن يقدر يبطش بكل شخص يقف في سبيله"، ولكن ضمير الليثي لم يرتح وأخذ ينادي بالرقم الحقيقي ويصر عليه إصراراً عجيباً حيث إن:

- رغم أن السيارة التي تحمل هذا الرقم هي سيارة الأميرالاي محمود عبد المجيد منفذ إرادة الملك.
- رغم أنه يعلم أن محمود عبد المجيد قد تلقى أمر الملك من محمد وصفي رئيس الحرس الحديدي.
- ورغم أنه يعلم أن الملك السابق يستطيع أن يأمر الأرض بأن تبتلع الليثي ولا يشعر به أحد، كما ابتلعت الفتى الأسمر النوبي الذي أدلى إليه برقم السيارة.
- رغم تهديدات السجون والمعتقلات.

- ورغم التشكيك في شهادة الليثي بأنه كان يعمل مرشداً بالبوليس السياسي لدى الضابط محمد الجزار، ورد على ذلك الليثي متحدياً الجزار أن يقدم تقريراً واحداً كتبه الشاهد لصالح البوليس السياسي. وأنكر اللواء أحمد طلعت علمه بأن الليثي مرشد عند الجزار.

ولو سلمنا جدلاً بأن الليثي كان مرشداً لدى الجزار فإن ذلك دليل ضد الجزار إذ هو في هذه الحالة شاهد من أهله.

ولن يغير من الحق شيئاً تغيير الرقم بتأثير الجزار وتهديده وبتأثير ضعف أعصاب الشاهد، إذ لم يغير الشاهد وصف السيارة التي استقلها الجناة بل قال من أول لحظة إلى آخر لحظة أنها سيارة سوداء ليموزين، وقد وجد بالبحث في سجلات المرور أن هذا الوصف ينطبق على السيارة رقم 9979 ولا ينطبق على السيارة رقم 9997.

كما تعرف عبد الكريم منصور (زوج شقيقة حسن البنا ورفيق البنا أثناء حادث الاغتيال) في عرض قانوني على كل من (الأمباشي أحمد حسين ووكيل الباشجاويش محمد سعيد إسماعيل)، وقال إنهما أطلقا الرصاص على المرشد العام.

رأت قيادة الثورة أن التهمة ثابتة على المتهمين فأرغمتهم على ارتداء ملابس السجن الزرقاء قبل الحكم عليهم. وأحالت القضية يوم 17 من آب/ أغسطس – أي بعد أقل من شهر على قيام الثورة – إلى النيابة العمومية لتتولى التحقيق فيها.

وبعد شهر، في 29 آب/أغسطس 1952 جرى البحث عن مصطفى أبو غريب من خلال الأوصاف التي أدلى بها السائق محمد محفوظ، وتبين أنه كان يعمل بالمباحث ويتجر بالمخدرات، ويتخذ من عمله بالمباحث ستاراً يحميه من القانون فقام ضابط من المباحث العامة بالقاهرة بالسفر إلى سوهاج واستطاع القبض عليه في طما. وكان قد مضى على الجريمة ثلاث سنوات.

وعندما علم محمد وصفي – قائد حرس الوزارات – بأنباء التحقيقات أسرع إلى السفارة البريطانية ليطلب اللجوء السياسي، إلا أنها رفضت، مما أدى

إلى انتحار وصفي في منزله بالقاهرة بتناول كمية من الحبوب المنومة مؤثراً الموت على مواجهة الموقف بعد أن علم أن ضابط الجيش عبد العزيز صادق كُلِّف بالتفتيش عنه. وأن التحقيقات الدائرة في قضية مصرع حسن البنا تناولت علاقته باغتيال الضابط عبد القادر طه.

تقرير الاتهام:

وبناء عليه أقامت النيابة العمومية الدعوى الجنائية على المتهمين التالي ذكرهم:

1. الأمباشي أحمد حسين جادو – عمره 46 – صناعته أمباشي– سكنه سوهاج.

2. الأمباشي مصطفى أبو الليل يوسف أبو غريب – عمره 27– صناعته فلاح – سكنه طما.

3. اليوزباشي عبده أرمانيوس سرور – عمره 45– صناعته يوزباشي بحرس الوزارات – سكنه: المحلة الكبرى.

4. اليوزباشي حسين كامل – عمره 50 ـ صناعته وكيل باشجاويش – سكنه سوهاج.

5. وكيل باشجاويش محمد سعيد إسماعيل – 55 سنة – صناعته باشجاويش– سكنه سوهاج.

6. الأمباشي حسين محمدين رضوان – 59 سنة – سكنه سوهاج.

7. باشجاويش محمد محفوظ محمد – 44 سنة – صناعته باشجاويش – سكنه سوهاج.

8. الأميرالاي محمود عبد المجيد– 56 سنة – صناعته بالمعاش – سكنه الزيتون.

9. البكباشي محمد الجزار – 59 سنة – بالاستيداع "حرس الوزارات"– سكنه مصر الجديدة.

هذا وقد اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهم في مساء السبت 12 شباط/فبراير 1949 بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة.

أولا: المتهمان الأول والثاني

قتلاً عمداً ومع سبق الإصرار والترصد الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين، وشرعا في قتل عبد الكريم منصور المحامي عمداً ومع سبق الإصرار والترصد، وذلك بأن بيتا النية على قتل المجني عليه الأول، ولبثا ينتظران خروجه من دار جمعية الشبان المسلمين التي علما بوجوده فيها حتى إذا ظفرا به تقدما منه يطلقان عليه الرصاص من مسدسيهما قاصدين بذلك قتله، فأصاباه وأصابا المجني عليه الثاني بالجروح الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياة المجني عليه الأول، وقد أوقف أثر الجريمة بالنسبة للمجني عليه الثاني بسبب لا دخل لإرادة الفاعلين فيه وهو إسعافه بالعلاج.

ثانياً: المتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والثامن:

اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في الجريمة التي وقعت منهما وذلك بأن اتفقوا وإياهما على قتل الإمام البنا عمداً مع سبق الإصرار والترصد، كما حرضهما المتهم الثامن الأميرالاي محمود عبد المجيد على ارتكاب الفعل المكون لهذه الجريمة وساعدهما المتهمون الثالث والرابع والخامس والسابع في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتممة لارتكابها إذ ذهب الأربعة الأولون منهم إلى مكان الحادث يشدون أزر المتهمين الأول والثاني ويبعدون عنهما من يتصدى لهما أو يحاول ضبطهما أو أن يحول بينهما وبين إتمام الجريمة. بينما وقف المتهم السابع بالسيارة التي يقودها على مقربة منهما وفي نطاق مسرح الجريمة، فيسر لهما بذلك سبيل فرارهما بعد إتمام جريمتهما، ولكن أن وقعت تلك الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق وتلك المساعدة.

ثالثاً: المتهم التاسع:

علم بوقوع جناية القتل العمد المسندة إلى المتهمين والمعاقب عليها بالإعدام فأعان الجناة المتهمين بالجناية على الفرار من وجه القضاء بإخفاء أدلة

الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم بعدم صحتها وذلك بأن اتصل بالشاهد محمد يوسف الليثي الذي عرف رقم السيارة التي استعملت في تهريب الجناة وذلك بقصد تجهيل رقم تلك السيارة وإبعاد الشبهة عن الجناة.

وطلبت النيابة العمومية إلى غرفة الاتهام إحالة هؤلاء المتهمين جميعاً على محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم بالمواد 230 و 231 و 232 والمواد 45 و 46 و 230 و 231 و 232 من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبالمواد 1/40، 2 و 3 و 41 و 230 و 231 و 232 و45 و 46 من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين من الثالث إلى الثامن وبالمادة 1/145، 2 من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم التاسع.

كان تقرير النيابة وحكم محكمة جنايات القاهرة برئاسة محمود محمد عبد الرازق وعضوية المستشارين محمد الصيرفي، ومحمد متولي، وحكمت في الدعاوى المدنية التي تقدم بها زوجة حسن البنا وابنه وصهره، لكنها كانت أحكاماً أقرب إلى الفهم الشائع عن المتهمين، ومن ثم فقد راحت تنسب إلى المتهمين التهم التي وجهت إليهم منذ التحقيقات الأولى والأحكام من نفس الفهم التقليدي الذي حمل ضباط القسم السياسي التستر وارتكاب الجريمة. عقدت المحكمة خلال شهرين، 24 جلسة عدلت النيابة خلالها وصف التهمة بالنسبة للجزار واتهمته بأنه شريك في جريمة القتل وليس مجرد مساعد للمتهمين على الهرب. وطالب المدعون بالحق المدني بإدخال الملك السابق في الدعوى بوصفه محرضاً وفاعلاً أصلياً. كانت أدلة الإثبات اعترافات محمد محفوظ التي عدل عنها.

ولم يكن بالقضية شاهد رؤية واحد. أي شاهد واحد رأى المتهمين أثناء ارتكاب الجريمة. وكان هناك الليثي – العمود الفقري في القضية – ولكنه لم ير شيئاً وعرف رقم السيارة من شاهد اختفى أو تلاشى، ولذلك تركز هجوم الدفاع على الليثي فهو الذي حمل الدعوة إلى الشيخ حسن البنا، وكان مع الناغي، يعرفان وحدهما موعد حضور المرشد العام إلى مقر جمعية الشبان المسلمين.

حكم المحكمة

قضت المحكمة 26 يوماً في المداولة وكتابة الحيثيات ثم أصدرت حكمها في 2 من آب/أغسطس 1954، وذلك بعد خمس سنوات وخمسة أشهر و21 يوماً و14 ساعة و15 دقيقة من وقت وقوع الجريمة.

وقد قال القاضي في حيثيات الحكم:

"إن قرار الاغتيال قد اتخذته الحكومة السعدية بهدف الانتقام، ولم يثبت تواطؤ القصر في ذلك لكن القاضي أشار إلى أن العملية تمت بمباركة البلاط الملكي".

أولاً: معاقبة المتهم الأول أحمد حسين جاد الأشغال الشاقة المؤبدة، وكل من المتهم السابع محمد محفوظ والمتهم الثامن الأميرالاي محمود عبد المجيد بالأشغال الشاقة خمسة عشر عاماً، وإلزامهم بطريق التكافل مع الحكومة المسؤولة عن الحقوق المدنية.

بأن يدفعوا عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للسيدة لطيفة حسين زوجة المرحوم الشيخ حسن البنا وأولاده القصر منها وهم: وفاء وأحمد سيف الإسلام وسناء ورجاء واستشهاد وهالة المشمولين برعاية جدهم الشيخ عبد الرحمن البنا. وبأن يدفعوا للشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد إبراهيم صقر والدي القتيل "قرش صاغ واحد" على سبيل التعويض المؤقت. وبأن يدفعوا للأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور مبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض.

ثانياً: معاقبة البكباشي محمد الجزار بالحبس مع الشغل لمدة سنة ورفض الدعاوى المدنية قبله.

ثالثاً: براءة كل من مصطفى أبو الليل واليوزباشي عبده أرمانيوس والبكباشي حسن كامل، والجاويش محمد سعيد إسماعيل، والأومباشي حسين رضوان مع رفض الدعاوى المدنية الموجهة إليهم.

كان الحكم مفاجأة للعميد محمود عبد المجيد الذي أسند رأسه على يديه وعلت وجهه صفرة شديدة وظل في مكانه بالقفص إلى أن قاده الحراس إلى السجن.

أما أحمد حسين جاد فظل يبتسم ابتسامة عريضة بعد سماع الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وكأنه لا يدري ما يدور حوله.

وانفجر مصطفى أبو الليل – الذي حكم ببراءته – باكياً وأخرج منديله من جيبه ليجفف به دموعه. وبعد صدور الحكم أمر جمال عبد الناصر بالإفراج الصحي عن محمد الجزار في 29 حزيران/يونيو 1955 أي بعد عام تقريباً من صدور الحكم.

كما طعن محمد الجزار في الحكم بطريق النقض ولكن محكمة النقض قبلت الحكم شكلاً ورفضته موضوعاً.

وقررت الحكومة رد اعتباره بعد أن صدر حكم لصالحه من محكمة جنايات القاهرة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1957.

وجدير بالذكر أنه قد تم تقديم إبراهيم عبد الهادي إلى محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة بعدة تهم منها التستر على قتلة حسن البنا. وأصدرت المحكمة حكماً بالإعدام على إبراهيم عبد الهادي. ورأى مجلس قيادة الثورة في 4 تشرين الاول/أكتوبر 1953 – تخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. ولكن المحكمة لم تحدد هل هو بريء أو أدين في هذه التهمة. وقد أفرج عنه صحياً – بعد أربعة شهور – في 2 شباط/فبراير 1954 ونقل إلى بيته لإصابته بأزمة قلبية.

كما أفرج صحياً عن محمد محفوظ عام 1960، وأفرج صحياً عن الرقيب أحمد حسين جاد في4 أيلول/سبتمبر عام 1967 دون أن يمضي مدة العقوبة كلها. واختفى نص الحكم وحيثياته حتى التي كتبها رئيس المحكمة بخط يده.

وفي 13 شباط/فبراير 1953 احتفل الإخوان المسلمون بالذكرى الرابعة لاستشهاد البنا –رحمه الله – وذهب مجلس الثورة إلى قبر الإمام الشهيد وعلى

رأسه اللواء محمد نجيب والقى بالنيابة عن مجلس الثورة كلمة عن الإمام ودعوته، أذيعت من إذاعة القاهرة، قال فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن الإمام الشهيد حسن البنا أحد أولئك الذين لا يدرك البلى ذكراهم، ولا يرقى النسيان إلى منازلهم، لأنّه – رحمه الله – لم يعش لنفسه، بل عاش للناس، ولم يعمل لمنفعته الخاصة، بل عمل للصالح العام.

لقد كان حسن البنا صاحب عقيدة أخذت بزمام نفسه، وملكت عليه منافذ حسه، فعاش من أجلها أشق عيشة وأقساها، ومات في سبيلها أشرف ميتة وأسماها، وكان يؤمن بأن الدين هو الكفيل بإيجاد الأخلاق القويمة في نفوس أبناء الوطن العزيز، وهو الوسيلة إلى حمل النفوس على الفداء والبذل من أجل الكرامة والحرية والعدل. وهي المعاني التي يأمر بها الدين ويريد إعلاء قدرها. وتثبيت دعائمها بين الناس أجمعين ومن أجل ذلك راح – رحمه الله – يطوف القرى ويؤمّ المدن، ويناقش العالم والجاهل، ويربط نفسه بمواطنيه بعضهم ببعض، حتى تمكن من إنشاء جيل من الشباب المؤمن بوطنه ودينه إيماناً يدفعه إلى العمل، ويدعوه إلى البذل، ويحمله على استقبال الموت، باسم الثغر، رضي النفس، مكتفياً بما عند الله من ثواب خالد، أجل عما في الدنيا من نفع عاجل.

ولست أنسى ما حييت هذا الشباب المؤمن القوي في معارك فلسطين، يقتحم على العدو أقوى الحصون، ويسلك إلى قتاله أعصى السبيل، ويتربص بقواته وجحافله كل طريق، ويحتمل في ذلك من المشاق والصعاب، ما لا يستطيع احتماله، إلا من امتلأت نفسه بعظمة الأحد الخالق، ووجد قلبه حلاوة الإيمان.

ولقد كان حسن البنا على قوة دينه، وشدة إيمانه يتحدث عن الإسلام في أوسع أفق واسع، وفهم سمح كريم حتى انتفع به العالم والجاهل، وكسب لدين الله أنصاراً كانوا أبعد ما يكونون عن الدين، وكان الجميع يحترمونه أشد الاحترام، ولذلك لم تكن الفجيعة فيه فجيعة جماعة، ولا فجيعة طائفة، ولكنها كانت فجيعة أمة، بل أمم غزا قلوبها وجمع على الإخوة أرواحها.

وكان رحمة الله حرباً عواناً على الفساد والانحلال على قدر ما كان حرباً

على المغتصب والاحتلال، كان سلاحه الذي اعتمد عليه ذا ثلاث شعب:

الأولي: مكانة النفوس لا يبلغها غيره.

الثانية: بيان رائع قوي يحرك، ويوجه ويثير.

والثالثة: قدرة على التجميع والتنظيم لم يصل إليها إلا الأقلون ممن تصدوا لقيادة الأمم..

وقد أدرك أعداؤه وأعداء الوطن، أن هذا السلاح في يده، لا يفل حديده، ولا يبلى جديده، ثم هو سلاح لا يقاوم سلطانه، ولا يدنو من الهزيمة ميدانه، ولذلك أجمع المجرمون أمرهم على قتله وحيداً لا حارس له، وأعزل لا سلاح معه، وكانت القوة التي دبرت قتله، ونفذته، وأشرفت عليه، هي القوة التي يلوذ بها الخائن فتمنحه الطمأنينة والأمن، ويحتمي بها المطارد، فتسبغ عليه ظلال السكينة والسلام..

وقد ظن المجرمون الأنذال أن عين الله نائمة لا ترى، ويده مغلولة لا تبطش، وقدرته عاجزة لا تنال منهم، وساء ما ظنوا، فإن الله يمهل.. وإن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾، وكذلك كان وصدق الله وعده، وأخذ الظالمين بما اقترفت أيديهم، وكان اغتيال حسن البنا، وعبد القادر طه ومن إليهما من أبناء مصر العزيزة، المشعلة التي أضرمت النار في صدور المخلصين، فانقذوا البلاد من الظلم والطغيان، وطهّروها من الفساد والانحلال، ثم آلوا على أنفسهم، أن يضحوا في سبيلها، بكل أثير عندهم، عزيز عليهم، حتى تتحرر من الذل والاحتلال، وما ضاع دم أسلم إلى المجد، ولا مات ميت أعطى بلاده الحياة والخلود. ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾.

وثائق

محضر المجلس

٢٤ يونيو ١٩٠٢

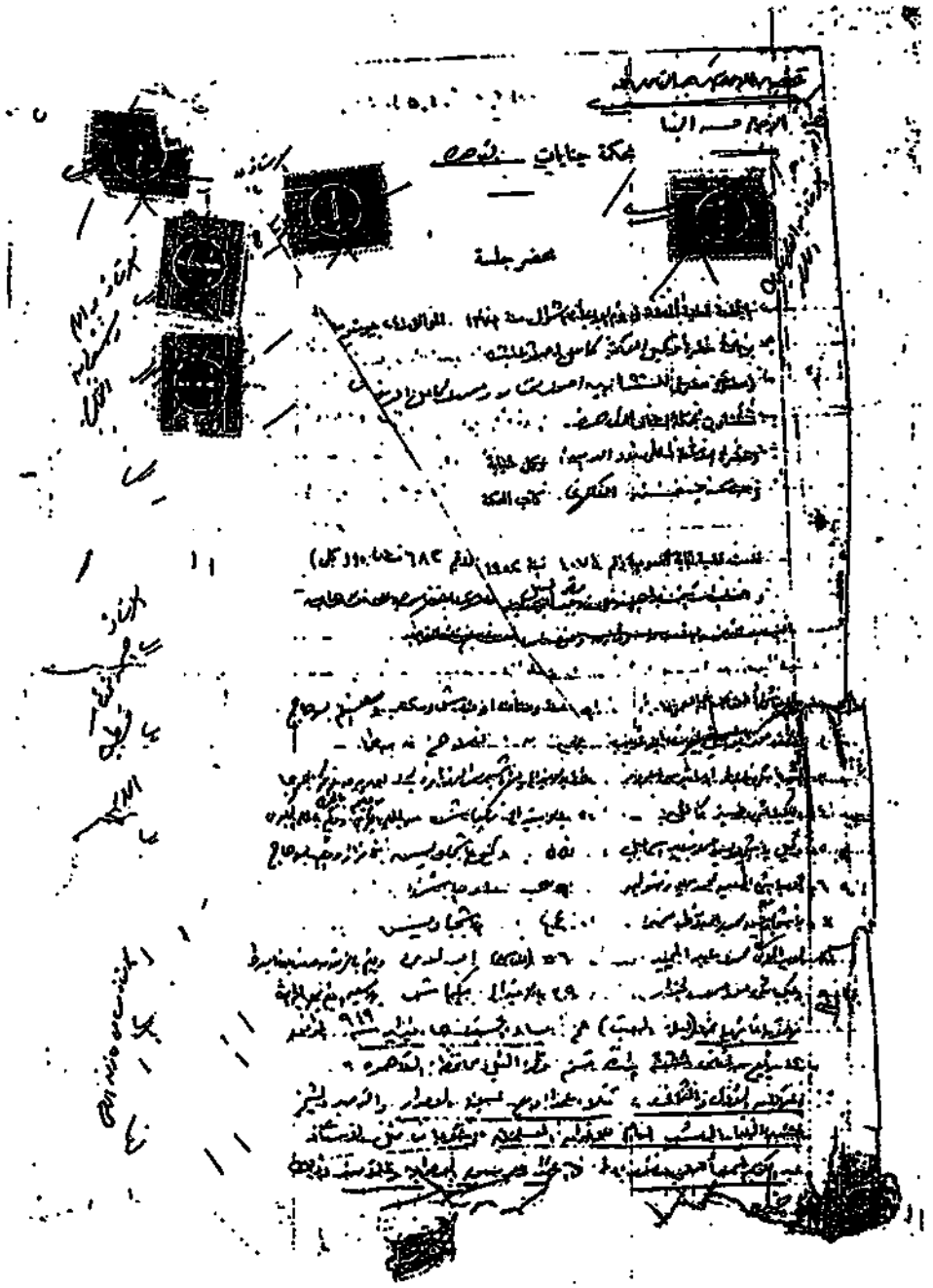

١٠٢

وبتحصيل أحوال الشهود فيما يأتي
أولا - شهد الأستاذ عبد الكريم سراحد
منصور العام بأنه استقل الدراجة
الذي صدم البنا الأخيرة لقائد سيارة حربي
سيارة نقل وأن جمعية الشبان المسلمين
قائدية لم يكن لها فرع أو شعبة أو شعار
يتصور به عند كتب ثم تقدم منهم اثنان
نحو السيارة والتفا بواسطة جانبيها وأوقفا
رصاصات المرحوم الذي صدمه البنا
وقف الشاهد وتدل المرحوم العام عند
السيارة لبضع دقائق ثم عاد بعد قليل
يقول أنه المرحوم فأجابه سيارة التقط
رقمها وهو ٩٩٧٩ وجاء بعد قليل
شاب يسأل عن ذلك فأجابه الذي
البنا عن ذلك ما يقوله الشاب السائق
الذكر ولما عرض هذه الشهادة على الشاهد
لمرضا قال نعم أنا تعرف على الأستاذ
أحمد سعيد جاد وعلى الباشا وسيم
سعد سعيد إسماعيل.

ثانيا - شهد محمد يوسف الليثي من المصنفات
بأنه يوم الحادث ظهر استوقفه
الأستاذ أحمد الناظر العضو بجماعة
منه

١٢

الشاهد السلمية وبدأ له عبد الرحيم
الأستاذ مهنة البناء لأنه يريد أن
يتحدث معه في أمور خاصة تتعلق بمهامه
الأخيرة السلمية واتفقا على أن يذهب
الشاهد إلى الشيخ البناء لأخذ الرخصة
فقام الشاهد بما طلب إليه وعاد إلى
الشاهد ومعه الأستاذ الشافعي
إلى مقاعد الجمعية وجلس في حجرة
الكتور الدريني وهو الرقم ٥
ومعه الأستاذ البنا ومعه صهره
الأستاذ عبد الكريم منصور وجلس
الأستاذ البنا مع الأستاذ الشافعي
بمفردهما لمدة نصف ساعة ثم انضم
إليهما الشاهد والأستاذ عبد الكريم
منصور وفهم أنهما منتظران مقابلة
تليفونية من الأستاذ مرشد حسن على
وزير الدولة وفتش ولما بلغت الساعة
ومعه الشاهد بمنزل الأستاذ
مرشد حسن على وقد علم بأنه سيتأخر
عند الضيوف للغذاء ولما بلغ الساعة
ومعه عندئذ إلى منزل الأستاذ الشافعي
ثم قرر الأستاذ البنا الانصراف ومعه
الرقم ٥ فقام الأستاذ
منه

١٤

عبد الكريم سيد أحمد منصور إلى الإخوان
الملك يستقل سيارة أجرة كما قد
كلف أحد أعضاء الجمعية باستدعائها
وكان الشاهد في تلك الليلة هو الذي
هو استقل السيارة ثم فصل راجعا
لداخل الجمعية وما أن بدأ يبتعد بها
قليل عن جمع من الطلقات النارية
فأسرعت إلى الخارج فوجدت شخصا
وصف ملابس في التقصير يسقط جريحا
فريسة واقفا على السيارة وقد قطعت
وقوف السيارة وكان بجوارها لفيف يبلغ
بضعة أو ستة أمتار من باب الجمعية
ولما استغاث هذا المذكور بالمارين
الذين هرعوا لحمله نحو سيارة أخرى
جنبه الشاهد للجهة البحرية ناحية الجامع
وتبعه المتهم المذكور وضرب ناحية
طلقة أو طلقتين وبعد أن التفت ضربت
النار التفت وراءه فوجد الضارب المذكور
يشير للناحية اليمنى مشيرا إلى السيارة
الملك متجها نحو مسجد أحمد وكان
يعتريه ارتباك وأثناء جريه نظر الشاهد
من نفس الوقت شخصا آخر ممتلئ الجسم
نوعا وأوقف سيد المتهم الأول وجلس

١٥

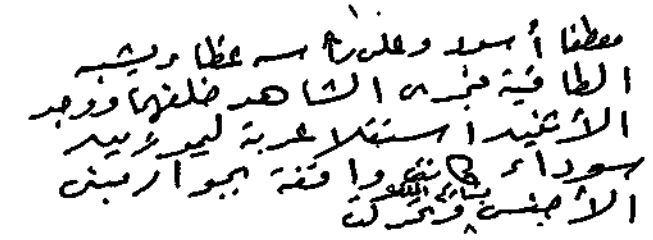

١٦

السيارة وانطلقت على الفور للناحية البحرية وعند ذلك رجع
الليثي تمامًا لناحية دار الجمعية فوجد الأستاذ المرحوم
حسن البنا على باب الجمعية والدم ينزف منه بغزارة
فقلت ثم اتجه ناحية عربة التاكسي وركبها فدخل
الليثي الى مكاتب المغفور لها الجمعية كي يطلب الاسعاف
ووجد انه الساعة مرخوعة وموضوعة على الرف
ولما امسك بها وجد انها انصاع الى ان نعرف طلبه
وهو الذي يتحدث فأخبره بانه الاستاذ حسن البنا طلبه
عليه الرصاص واردوه قتيلا على الأرض وانه
وانه لم يتمكن احد منهم ضبطهم فرد عليه الصاغ الزيات
متلهفا على معرفة ماذا كان من الاستاذ البنا ثم
قتل وفاضت روحه الى بارئها فأخبره
ولم يستطع المكالمة لاستمرار عليه الدموية
التي غمرت الغرفة التي كان فيها ولم يتمكن من
طلب الاسعاف لان تليفونه دمر جريا الى الخارج فوجد
انه السيارة التي كان يركبها الشيخ البنا وحمزة
يركب حولها كثير من الناس والمحيطين فلما الاسعاف
فجرى هو الآخر ناحية مقر جمعية الاسعاف ووجد
انهم نقلوا الشيخ البنا الى عبرة الاسعاف
وكذلك الاستاذ محمد الكريم منصور وفي هذه
الاثناء تقدم له شخص وصفه بالتحقيق وأخبره
بأنه لظروف السيارة التي استقلها من اطلقوا
النار على الشيخ البنا وهي عربة ليموزين سوداء
ورقمها ٩٩٠٧٩ فدون هذه النمرة على ورقة معه
ورقم عليها السيارة التي فطرها من على الأرض

١٧

ونقل بعد ذلك الاستاذ البنا وعدد من الى القصر العيني
وكان ذلك حوالي الساعة ٩ ودخلوا الاستاذ
البنا حجرة العمليات واثناء وجود الشاهد خارج
الحجرة وجد ضابط بوليس ملكي تبين له فيما بعد انه
اليكباشي محمد وصفي وقرر انه حاضر سبق وكيل
النائب العام اطلعت كي يعرف حالة الشيخ البنا
ولما علم الليثي أنه من رجال البوليس اخبره
ان نمرة العربة التي حملت الجثة هي ٩٧٩ وكانت
موجودة امام الصالة وصفي وذلك الوقت احد
اعضاء شعبة الشباب المسلمين المدعو انور الشيخ
ثم انصرف الشاهد بعد ذلك الى دار شعبة
الشباب المسلمين فوجدها محاصرة برجال
البوليس وقد تمكن من الدخول اخيرا بعد ان
افهمهم بأنه لديه انوار سيدلي بها في التحقيق
وانه اخبر بعضهم انه كان موجودا مع رجال شعبة
الشباب برقم العربة التي حملت الجثة وقد كان من
ضمن حضور لدى الاستاذ محمد يوسف المحامي الذي
ردد عليهم الاخر النمرة المذكورة على ورقة كانت
معه وقرر الشاهد انه بعد ان مكث بعض
الوقت اتصل به الملازم قائمقام مصطفى حلمي وقال
له انه مطلوب في النائب العام فذهب وجد انه
الصاغ الجزار هو الذي طلبه وسأله عما
عنده معلومات
عن وقائع الحادث فرد له كل ما يعلمه كما اخبره
بنمرة السيارة التي حملت جثة البنا فأراد انه
يتحقق من ذلك وبعضهم انه لا علم له بمعلومات

١٨

للغيابة على زعمهم انه ذلك سيجز عليه مناصب شهوة في نفس
عندما وانه سيضيع وقته عند طلبه الحكم التحقيقية
سوقت لآخر ولما لم يرحب بهذه الفكرة وانتهت
المحادثة الحاضرة عند الصباح الجزار الى دار الجمعية
ووقف بالباب وانتظره حتى خرج واستوقفه بعض اعضاء الضباط
الذين كانوا بالمنزل اثناء اجتماعه وحتى معه
ناحية شارع ... بيد عبد وكرر له ما سبق
ان ذكره في المحادثة السابقة من انه لا بد ان يتخلص
بالطريقة التي يراها من هذا الرجل الذي يقف عليه
مناصب كثيرة وانه سيعرضه نفسه للخطر لأن مصيره
قتل الشيخ البنا فمقدوره ان يقتله هو الآخر
ولما وجد منه اصرارا على انه يبدل بسرعة في
عليه ثم عدم ذكر رقم السيارة التي فيها الجناة
وبعد مناقشة قصيرة بينهما استجاب الشاهد للجزار
ووعده بانه سيغير الرقم [illegible]
وطلب منه ان يقرأ الفاتحة على ذلك وأخذ
منه الورقة التي كان قد دون عليها أرقام السيارة
ومزقها ووعده في مقابل ذلك انه سيرفع عنه
توقيعه فعلا ومحمود شكري كان قد شاهد قد
رجاه في نفس اليوم الافراج عنه باعتبار
انه المذكور به [illegible] عند فحصه انضم جمعية الشبان
المسلمين ونظرا لأن السيد محمود شكري ظن
تقطن كما تمام ذلك من السيد عبد العزيز عبد اللطيف
الذي كان يرجو منه [illegible] المزعوم ويتصل بالنظام
الخاص فأفرج عنه محمود شكري نظير الخدمة الجليلة

١٩

[illegible] وتوجه الشاهد فوراً إلى الضابط المرور المختص [illegible] وتقريباً
[illegible] وشرح له موضوع الأمر وشكر [illegible] المرور
المذكور [illegible] وعلى الفور [illegible] وتوجه [illegible]
[illegible] وشكر [illegible] وبعد ذلك انتهت مقابلته
للجزار وانصرف الى مبنى جمعية الشبان المسلمين
حيث مكث في انتظار الله يدلي بأقواله في التحقيق
وحوالي الساعة صباحاً ادخل غرفة التحقيق
وكان بالغرفة حوالي ثمانية من الضباط منهم
الضابط وصفي وبدأ يسرد اقوال في التحقيق
وعند ذكر رقم السيارة ذكر الرقم الحقيقي ٩٩٧٩ والرقم الذي ذكره
الآخر وعند ذلك قال الضابط وصفي انه
الشاهد قد ذكر له في القصر العيني ان رقم
السيارة هو ٩٩٧٧ فأجاب الشاهد انه
الرقم الصحيح هو ما ذكره وهو ٩٩٧٩ وانه الرقم
الذي ذكره وصفي هو رقم خاطئ وقد يجوز
انه سمع خطأ. وفي اليوم التالي عند حضوره إلى
النيابة لإجراء المعاينة صمم على انه يدلي في التحقيق
بالرقم الحقيقي للسيارة على سبيل الجزم وهو ما حصل
بعد تدخل الضابط الجزار بعد التغيير الرقم المذكور
وسئل عن الشهادة وانه ذكر له [illegible] ما حصل
من الضابط الجزار وتدخله بعد في هذا الخصوص
وقد دلل لوكيل النيابة بذلك اثناء انصرافه
بعد اجراء المعاينة وطلب منه انه يدلي بهذه
الأقوال في التحقيق وعجبت ذلك اتصل به

٩٠

الضابط الجزار للمفرنيا راخبره بأنه قد افرج عنه بتوقيعه
صلال وسرور شكري واتفق معه ان يقابله بقهوة
بوستار بشارع سليمان باشا وقابلهم فعلا في
مساء اليوم المذكور حوالي الساعة م وقد عاتبه
الجزار على ما حصل منه في التحقيق ومنه الدليل
برقم السيارة وتحديد الضابط وصفه وطلبه
ليعرفه حينما وعرضه عليه مبلغ ٥٠٠ وبهذه حينما
آخر بأنه ليغير من اقواله ويذكر رقما للسيارة يخالف
الرقم الحقيقي وذلك خوفا على حياته من الدليل
عليه من قتلوا النقيب واخبره بأنه احد المدرسين
تقدم الى النيابة وذكر أن رقم السيارة هو ٧٩٩٩
وطلب منه ان يذهب معه الى قسم عابدين ويذكر
أمام ضابط القسم انه كان قد ذكر في النيابة ان الورقة
التي كانت معه دونه عليها رقم السيارة وقعت
منه ولكنه عثر عليها فجاوبه بأنه سيكتب ورقة
بخطه عليها رقم ٧٩٩٩ ويقول بأنه هذه هي الورقة
التي كان قد دونه عليها رقم السيارة وانه يذكر
ذلك في محضر التحقيق النيابة عندما استيقاظه ولما
وجد الشاهد ان الضابط الجزار قد ضيق عليه
الخناق وخوفا على نفسه تظاهر بأنه اقتنع بما طلبه
منه وانه سوف يحسن ذلك وطلب من الضابط ارجاء
الذهاب الى القسم حتى صباح اليوم التالي وفي صباح
اليوم التالي نزل من منزله مبكرا خوفا من الضابط
الجزار ان يتصل به وذهب الى منزل الدكتور صالح
حرب ليطلعه على ما حصل من الضابط الجزار من

٢١

وتدخل في التحقيق بالشكل السابق بيانه فلم يجده
فرصد لزوجة اللواء صالح حرب الموضوع بتجاهيره
فاتصلت بالأستاذ مصطفى الشوربجي وطلبت حضوره
فحضر فقال له الشاهد ما حصل من الضابط الجزار
فنصحه أن يتصل بالنيابة عن طريق الأستاذ فتحي رضوان
ثم ذهب الشاهد بعد ذلك الى مقر جمعية الشبان
المسلمين وتحادث مع الدكتور الدريري وعبد
القادر طه فاتصلا بالأستاذ زكي علي تلفونيا
وأرسلاه عنده بمكتبه بالوزارة وهناك روى
له كل ما حصل من الضابط الجزار وطلب منه أن يدلي
بحقيقة كل ما حصل للنيابة ثم اتصل بالأستاذ
فتحي رضوان وحكى له أيضا على الموضوع وطلب
منه أن يحضر معه التحقيق فأفهمه بأنه لم تجر العادة
بحضور المحامي مع الشهود وفي اليوم التالي
استدعي للتحقيق لسماع أقوال امام النيابة فأدلى
بكل ما حصل بينه وبين الجزار وشهد بأنه عند ما قابل
الجزار كانت بناء على ما طلبه منه الضابط المذكور
بأنه سيتصل به من آن لآخر ليخبره عن نشاط بعض
الشيوعيين المندسين بين أفراد جمعية الشبان
المسلمين وأنه اتصل بالضابط المذكور كما بناء
على موافقة اللواء صالح حرب رئيس الجمعية وأنه
كان يطلعه أولا بأول على كل محادثة مع الضابط الجزار
وأنكر ما نسب إليه الضابط المذكور كما جاء في أقوال
هذا الضابط في التحقيق فيما بعد من أنه كان يشتغل
عنده بأجر ولما لم يجد في نفسه ما يثبت

٤٤

٢٤

البحرين بالجمعية وكانه يضطر ان يقترف انهم اطلقوا
عليه الرصاص وانه البحرين صرخوا وعندنا للكبد
للذهاب الى مقر جمعية الاسعاف جاوا وطلبوا منهم
ان يبلغ عمره حوالي ستة وثلاثين عاما وهو يقول
الجنس واخبرهم انه نظر العربة التي هرب فيها
القتلة وعرف رقم لوحتها وهي ٩٩٧٩ وانه هذا
الولد ركب على العربة التي قد فيها القتلة البنا
وذهب مع المجني عليهما الى الاسعاف وفي اليوم
التالي لما ذهب ان تعهد الى محله بادارة
المباحث الجنائية بالمرزارة وجد الموظفين
بالمكتب يتكلمون عن الحادث ويقولون بانه لم
يتركيب - وان البحرين الذين احضرهم سعود عبدالمجيد
عجبوا في هذا الوقت على تخيلته لصفة
الشخص الذي ظهر في مكان الحادث وقت
وقوعه، وقد تعرف الشاهد على هيئة العربة
القانون على الاوصاف التي اعطى صبيه جاد مقررا
انه الشخص الذي رآه من النافذة يقف الى
جوار سيارة الاجرة التي كان يركب المجني
عليهما - ساعة وقوع الجريمة. وظهر من المعاينة
انه نافذة مكتب الشاهد بجمعية الشبان
المسلمين تطل على مكان الحادث *

شاهد ذكر كامل سعد محمد عشاية ومحمود محمد جبر
انهما نزلا بمقر جمعية الشبان المسلمين
الى مكان الحادث اثر سماعهما نباح فرأيا
شابا قادما من سيارة المجني عليهما يعدو

صاحبا السيارة رقم ٩٩٧٩

سائق الجريدة

ساعي البريد

٢٥

ثامنا سادسا شهد عبدالله خليل فواز بأنه كان يوم الحادث بصحبة الامير الذي محمود عبد المجيد اذ تناولا طعام الغداء سويا ثم ذهبا الى الفندق الذي ينزل فيه الشاهد ثم الى مقر نوادي ثم الى فندق ايدن حيث جلسا مع بعض رواد الفندق اهل الصعيد حتى حضر محمد محفوظ عمر الى محمود عبد المجيد في حوالي الساعة بعيد التحية العسكرية وبقيا يتحدثان فقام هذا الاخير من المجلس في اثر ذلك مستقلا سيارته وفي البقيع امام منزل صباح اليوم التالي حضر الامير الاي محمود عبد المجيد في الفندق وعندئذ في الله الشيخ صالح البنا قد قتل وان بعض انصاره يلقون القبض عليه ويزعمون ان الجناة استعملوا سيارته في فرارهم ثم طلب من الله يؤدي شرطة في التحقيق بما يفيد انه وسيارته كانا بعيدين عن مكان الجريمة في وقت ارتكابها واجاب الشاهد بانه على اتم استعداد لان يشهد بوجوده معه الى ما بعد الساعة ساء بقيل ولكنه لا يستطيع ان يؤدي مثل هذه الشهادة فيما يتصل بالسيارة وانصرف الامير الاي محمود عبد المجيد بعد ذلك الحديث ثم اخبره بعد ايام قليلة بانه استغنى عن شرطته واضاف الشاهد بأنه يعتقد ان الله محمود عبد المجيد اسناد من موقف هذا عياله

٩٦

وانه لم يبد على ظاهره ما أضمره نحوه حتى
انه كانه انه عهد مدبرا لجذعا نعين بشئ
الطرفه على مضايقته برغم صلة الصداقة
الوثيقة التى كانت تجمع بينهما واستظرد
الشاهد الى القول بأنه محمد محفوظ محمد حديثه
بعد ذلك عما كانه من اتصاله بالبريمر واشتراكه
فيط مع باقى المتهمين واخبره بانه الاميرالاى
محمود عبد المجيد نقده خمسة من ثمنطر مبلغ
جيد لم يلبث ان بدده ورجاه ان يتوسط
لدى محمود عبد المجيد لترقيته حتى يستطيع ان
يواجه تكاليف الحياة التى ارتفعت كاهله

ثامنا سليمان مستهل كل من احمد عبد الرؤف الضبع
والاميرالاى محمد اسماعيل الجوالد محمود بأنهما
كانا فى ليلة الحادث يجالسان الاميرالاى
محمود عبد المجيد بفندقه ابدية فلما انصرف
عنه المجلس فانقابد ورحما الى محل فريب
من الفندقه يستريا به بعضه صواحبها
هنا - ثم اعتزامها العودة الى سوهاج فى
اليوم التالى فطلب انه حضر اليهما بضابط
عبده ارمانيوس - ليسألهما فى مهمة عهد
الاميرالاى محمود عبد المجيد فاجابا بانه انطلقه
منهما منذ عشرة دقائق ومنذ ثم قفل
راجعا من حيث اتى

عاشرا ضياطا ذكر محمد احمد منذا ابه محمد محفوظ تحدث اليه
عنه فقال

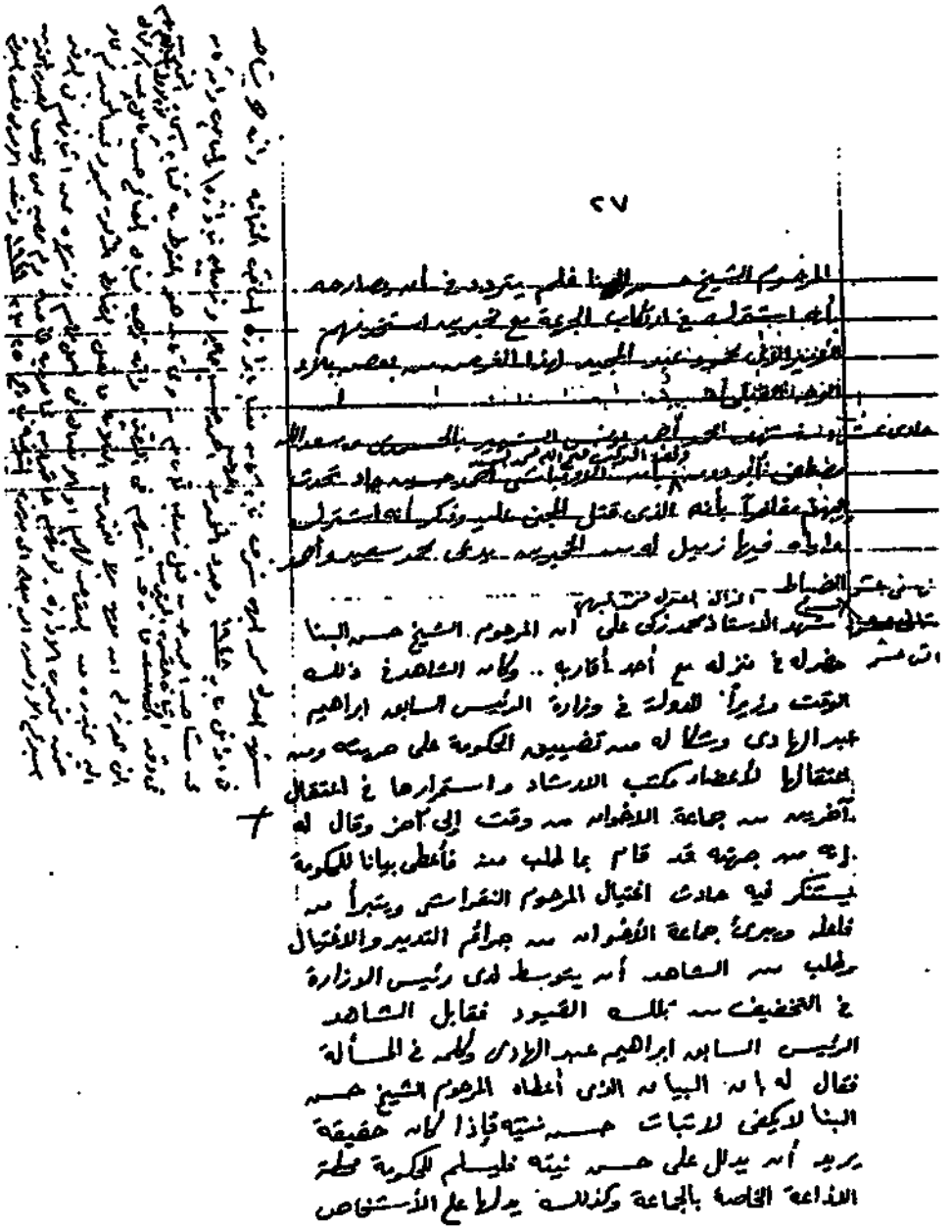

٢٧

المرحوم الشيخ حسن البنا فلم يتردد في إصدار حكمه
بأحقية [illegible] في ارتكاب الجريمة مع تحديد [illegible]
[illegible] عبد الحميد [illegible] بمصر بالإعدام
[illegible] بالسجن [illegible]
[illegible] أحمد [illegible] بالحسن [illegible]
[illegible] الدين [illegible] عباس [illegible] محمد [illegible]
[illegible] بأنه الذي قتل المجني عليه وذكر أنه استدرك
[illegible] زميل له سيد الخيري يدعى محمد سعيد أحمد

شهد الأستاذ محمد زكي علي أنه المرحوم الشيخ حسن البنا
[illegible] منزله في أحد أقاربه .. وكان الشاهد في ذلك
الوقت وزيراً للعدلية في وزارة الرئيس السابق ابراهيم
عبد الهادي وشكا له من تضييق الحكومة على جريدته ومن
إقفال المكاتب مكتب الإرشاد واستمرارها في إقفال
[illegible] من جماعة الإخوان من وقت إلى آخر وقال له
إن من جريدته قد قام بما طلب منه فأعطى بيانا للحكومة
يستنكر فيه حادث اغتيال المرحوم النقراشي ويتبرأ من
فاعله ويبرئ جماعة الإخوان من جرائم التدمير والاغتيال
وطلب من الشاهد أن يتوسط لدى رئيس الوزارة
في التخفيف من [illegible] القيود فقابل الشاهد
الرئيس السابق ابراهيم عبد الهادي وكلمه في المسألة
فقال له إن البيان الذي أعطاه المرحوم الشيخ حسن
البنا لا يكفي لإثبات حسن نيته فإذا كان حقيقة
يريد أن يدلل على حسن نيته فليسلم للحكومة محطة
الإذاعة الخاصة بالجماعة وكذلك يدلل على الأشخاص

٢٨

الذين يحرزونه أسلحة ومفرقعات وعندما حضر المرشوم
الشيخ حسن البنا إلى الشاهد بعد ذلك أخبره بما
ذكره رئيس الوزراء فقال له الشيخ البنا أنه لايعلم
شيئاً عن مطبعة الإذاعة المقول بوجودها وأنه لايستطيع
أن يعرف أحداً من يحرزون أسلحة أو مفرقعات
إلا عن طريق اتصاله بأعضاء مكتب الإرشاد
المعتقلين فاتصل الشاهد ثانياً برئيس الوزراء وكلمه
في الموضوع فقال له إنه يستبعد كثيراً أن يحتمل
الشيخ حسن وجود مطبعة الإذاعة الخاصة بالجمعية،
وأنه يخشى الترخيص له بزيارة المعتقلين أو مقابلتهم،
لما يحتمل أن يترتب عليه من نتائج ربما كانت
ضارة بالأمن العام - وبعد ذلك فكر الشاهد أن
يبلغ هذه النتيجة إلى الشيخ حسن في يوم الجمعة
الذي يذهب عادة فيه إلى جمعية الشبان المسلمين
وعندما تتوجه إلى الجمعية لصلاة الجمعة في اليوم السابق
على مقتل الشيخ حسن اتصل بالأستاذ الناظر وهو
سكرتير عام الجمعية وأبلغه أنه يتصل برئيس الوزراء
لعلمه أنه له علاقة خاصة تربطه به ورجاه في أنه
يلح على الرئيس في أنه يتعاهل في إجابة
رغبة الشيخ حسن وفي الوقت نفسه كلفه أنه
يتصل بالشيخ حسن ويبلغه أنه أي الشاهد
يرغب في مقابلته لإبلاغه نتيجة هديته الثاني مع رئيس
الوزراء. وقرر الشاهد أنه لايعرف ماذا تم
بعد ذلك بينه الأستاذ الناظر وبينه رئيس
الوزراء وبينه المرشوم الشيخ حسن البنا. وفي يوم الأحد

٢

٢٩

صباحاً أطلع في الصحف على خبر اغتياله فتأثر لوقوع الحادث وبعد ذلك بيومين أو ثلاثة حضر لمكتبه بالوزارة الأستاذ محمد الليثي وأخبره أنه شاهد عادت الاغتيال وأنه رأى السيارة التي هرب بها الجناة وأخذ نمرتها وكتبها على ورقة حتى لا ينساها ثم بعد ذلك حضر له أحد ضباط القلم السياسي وأثر عليه وجعله يغير نمرة السيارة بتعديل الأرقام بعضها في محل التغيير وأنه هذا التعديل حصل بين رقمي ٧ و ٩ وأنه بناء على هذا التأثير أعطى في التحقيقات الأول رقماً غير صحيح وأراد أنه يأخذ رأي الشاهد فيما إذا كان يصار باعتباره شاهداً إذا عاد ورجع في أقواله وقرر الحقيقة وأعطى الرقم الصحيح الذي كتبه على الورقة فاستنكر الشاهد منه ذلك في جمعية الشبان المسلمين أنه يؤثر عليه البوليس ويحمله على قول غير حقيقي ونصحه بل كلفه بأنه يقرر الحقيقة في التحقيقات وأنه يصيبه ضرر مطلقاً من ذلك حتى أمكنه أنه يدل على أنه أقواله الأولى صدرت منه بسبب تأثير رجال البوليس السياسي عليه.

عشرة - وشهد اللواء محمد صالح حرب في صدد العلاقة التي كانت قائمة بين محمد يوسف الليثي وبين الضابط الجزار - في أنه كان الأخير عرضه على الليثي أمر يجره - بالأضبار المتعلقة بالنشاط الشيوعي إذا اندس بعض الشيوعيين بين أعضاء الجمعية. - فعرضه عليه محمد يوسف الليثي على

٢٠

استعلم عن هذا الموضوع فوافق على هذا الاتصال لصالح الأسرة العام ولصالح الجمعية وكان كلما اتصل الجزار بالليثي كان هذا الأخير يحيطه علماً بذلك ويشيد بأمانة محمد يوسف الليثي وتقته التامة ويتمتع بأخلاقه حسنة سمعة وطنية وغيرها ولا يظهر بأن محمد الليثي هذا كان يشتغل مرشداً عند الجزار ودال على تعففه وثقته فيه.

تاسعاً وتاسع عشر: وشهد الأستاذ مصطفى الشوربجي بأنه يعرف محمد يوسف الليثي منذ تردده على جمعية الشبان المسلمين. وبعد الحادث بيومين أو ثلاثة اتصلت به تليفونياً مدام اللواء صالح حرب وطلبت منه الحضور لمنزلها لأمر هام فذهب إليها ووجد معها محمد يوسف الليثي الذي سرد له تفاصيل الحادث منه أنه شخصياً - لا يذكر الشاهد اسمه - كلفه بالذهاب إلى المرحوم الشيخ حسن البنا ليطلب منه الحضور إلى جمعية الشبان المسلمين في موعد محدد فنفذ الليثي هذا التكليف وذهب إلى المرحوم الشيخ البنا وأبلغه ذلك وتردد الشيخ البنا في أول الأمر ولكنه قبل أخيراً وقصد إلى جمعية الشبان المسلمين وكان يتصل منه وقت لآخر بالأستاذ محمد زكي علي وزير الدولة في ذلك الوقت. ولما لم يحضر هذا الأخير حتى الساعة الثامنة مساء انصرف وضرج الليثي يودعه فأطلق عليه الرصاص أمام سبق الجمعية - وأن الليثي قال للشاهد بأنه رأى السيارة التي ضرب فيها الضحية وأنه لازم

٢١

الشيخ البنا في الاسعاف وحضر له شخص للاطمئنان عليه وأعطاه رقم السيارة التي هرب فيها الجناة وأنه كتبها على ورقة :

ويتردد بأنه علم أنه سبب استدعائه هو أنه الليثي يريد أن يستفتيه في أنه ضابطا من البوليس السياسي لكم يذكر اسمه حضر له وطلب منه تغيير رقم السيارة التي هرب فيها الجناة فنصحه الشاهد أن يذكر الحقيقة وأمره بالذهاب إلى رئيس النيابة ويفضي له بالحقيقة كاملة .

س و ج خامس عشر :- ويشهد الأستاذ فتحي رضوان - بأنه شابا كما يراه في جمعية الشبان المسلمين وعرف فيما بعد أن اسمه محمد يوسف الليثي اتصل به تليفونيا بمنزله وطلب مقابلته لأمر هام مستعجل فسمح له بالحضور إلى منزله وفعلا حضر وقال له إن الأستاذ الناطق كلفه بالذهاب إلى الشيخ حسن البنا ودعوته للحضور لدار الجمعية فذهب إليه وبعد تردد قبل الشيخ البنا الحضور . وحضر فعلا ومكث مدة بالجمعية ثم انصرف وأمام الجمعية أطلق عليه الرصاص وتقدم شخص إلى الليثي برقم السيارة التي هرب فيها الجناة وذهب مع المرحوم الشيخ حسن البنا إلى القصر العيني حيث تقابل الضابط وصفى وانتظر مدة ثم عاد إلى دار الجمعية ليضع نفسه تحت تصرف النيابة وأثناء انتظاره إحدى الجرات حضر له بكباشي بوليس لا يعرف بذكر اسمه وأخذه لخارج الدار حيث رأى ضابط البوليس

٢٢

السياسي الذي سبعه أنه اتصل به تليفونياً فذهب إليه وطلب هذا الضابط من الليثي أنه يغير رقم السيارة بذكر رقم آخر يختلف كل الاختلاف عن الرقم الصحيح . واضطر الليثي إمام الحاح هذا الضابط وضغطه وليستطيع العودة إلى جمعية الشبان المسلمين إلى أن يعدد بتحريف الرقم ليشكك فيه . وعاد الليثي إلى الجمعية وطلب الأدلاء بأقواله أمام النيابة . وفي أثناء الأدلاء بمعلوماته تدخل الضابط وصفي الذي كان موجوداً بغرفة التحقيق وقال إن الليثي أخبره برقم آخر غير الذي يذكره الآن وهنا ذكر الليثي الرقم الصحيح وأكده - وخلص الليثي من كلامه مع الشاهد بأنه طلب منه التوجه معه إلى النيابة ليؤدي الشهادة كاملة . وبعد أيام اتصل الليثي بالشاهد وذكر له أنه الأقوال التي ذكرها له أدلى بها أمام النيابة .

١ - ثبت من الكشف الطبي الشرعي الذي توقع على جثة المجني عليه المرحوم الشيخ حسن البنا أنه وفاته كانت نتيجة لنزيف ناشئ من تمزق أوعية الأبهر وإصاباته حدثت من أربعة أعيرة نارية أطلقت عليه من مسافة حوالي نصف متر أصابت إحداها ساعده الأيسر من الخلف للوجه الوحشي وإثنان أصابا الصدر من الأمام الخلف والرابعة أصابته في فخذه الأيسر باتجاه من أسفل إلى أعلى ومن الجانب بالطبع إصابة خامسة مرت به وبالجاكته ولم تصب الجسم .

٢٢

٧

٣- أن الرصاصة المستخرجة من الجثة والرصاصتين الأخيرتين كل منهن عيار واحد ٢٨ م. بوصة وأطلقت من آلة أو آلات نارية سريعة مشخشخة مرات ستة يغلب عينية متجهة للميت.

٢- والأظرف الفارغة وجد بها علامة تأثيرية تشير إلى إطلاق من آلة واحدة والظرف السابع لم تجد به هذه العلامة وقد يشير إلى إطلاقه من آلة أخرى.

٤- والسيارة وجد بها آثار لإطلاقة المقذوفات من داخلها وبخارجها وثبت من التقرير الطبي الشرعي عن نتيجة فحص الأستاذ عبد الكريم منصور أنه المذكور أصيب بعيارين ناريين ونتج عن إصابته كسر مضاعف أعلى تتوءات العضد الأيمن السفلية وجرحين دخول وخروج بالدورة اليسرى في منتصف طوله سم وقد شفي المذكور من إصابته بعد أن عولج بالمستشفى.

X

مذكرة المدعي بالحق المدني

مذكرة الأستاذ عبد الكريم منصور: -

وقد تقدمت مذكرة من الأستاذ عبد الكريم منصور يتهم فيها الأستاذ عبد الرحمن عمار باشتراكه في حادث اغتيال الشيخ البنا في حادث الشروع في قتله وقال إن الاغتيال كان سببه واحد في ذلك من مصادرة سيارة صورة التي كان يركبها وقطع التليفون عن منزله حتى لا يتمكن أحد من

مستند الى ص ٢٤٠ من ملف القضية

٢٤

الاستبداد بالخارج ثم سحب سلاحه المرخص به منه وقت سلمه وعندما أراد الاعتكاف في إحدى القرى عند رجل منه أبلغت الحكومة بمجرد علمها بالخبر باعتقال ذلك الرجل المسمى وهو عبد الله النبراوي وأما عبد الرحمن عمار هو الرئيس الذي تتبعه إدارة البوليس وإدارة رخص السلاح وإدارة الرقابة على الصحافة وإدارة الأمن العام وإدارة المباحث الجنائية والقلم السياسي وفي وقت تنفيذ الحادث ذهب عبد الرحمن في منزله حيث حضر إليه محمود عبد المجيد عقب ارتكاب الحادث مباشرة ليبلغه بما تم

وما يدل على محاولة الأستاذ عبد الرحمن عمار إخفاء معالم الجريمة ولإعانة الجناة على الفرار نشره بجريدة الأساس ببيانه المرسل ليسوا إخواننا وليسوا مسلمين ونشره مقالة يتضمن أنه الذي هاجمه يتقلبونه على سيخ - والنار تأكل بعضها - نشر ذلك بجريدة الأساس وهي الجريدة الرسمية التي كانت تنطق بلسان الحكومة في ذلك الوقت والتي كان يعطيها عبد الرحمن عمار ١٠٠٠ جنيه كل شهر من المصاريف السرية كما هو ثابت في أقواله ويقصد من هذا النشر وطمس معالم الجريمة وقلب الحقائق حتى يقال أن الإخوان هم الذين قتلوا مرشدهم ويوجه التحقيق مباشرة أخيرا لصالح الجناة .

× × ×

تقرير النيابة

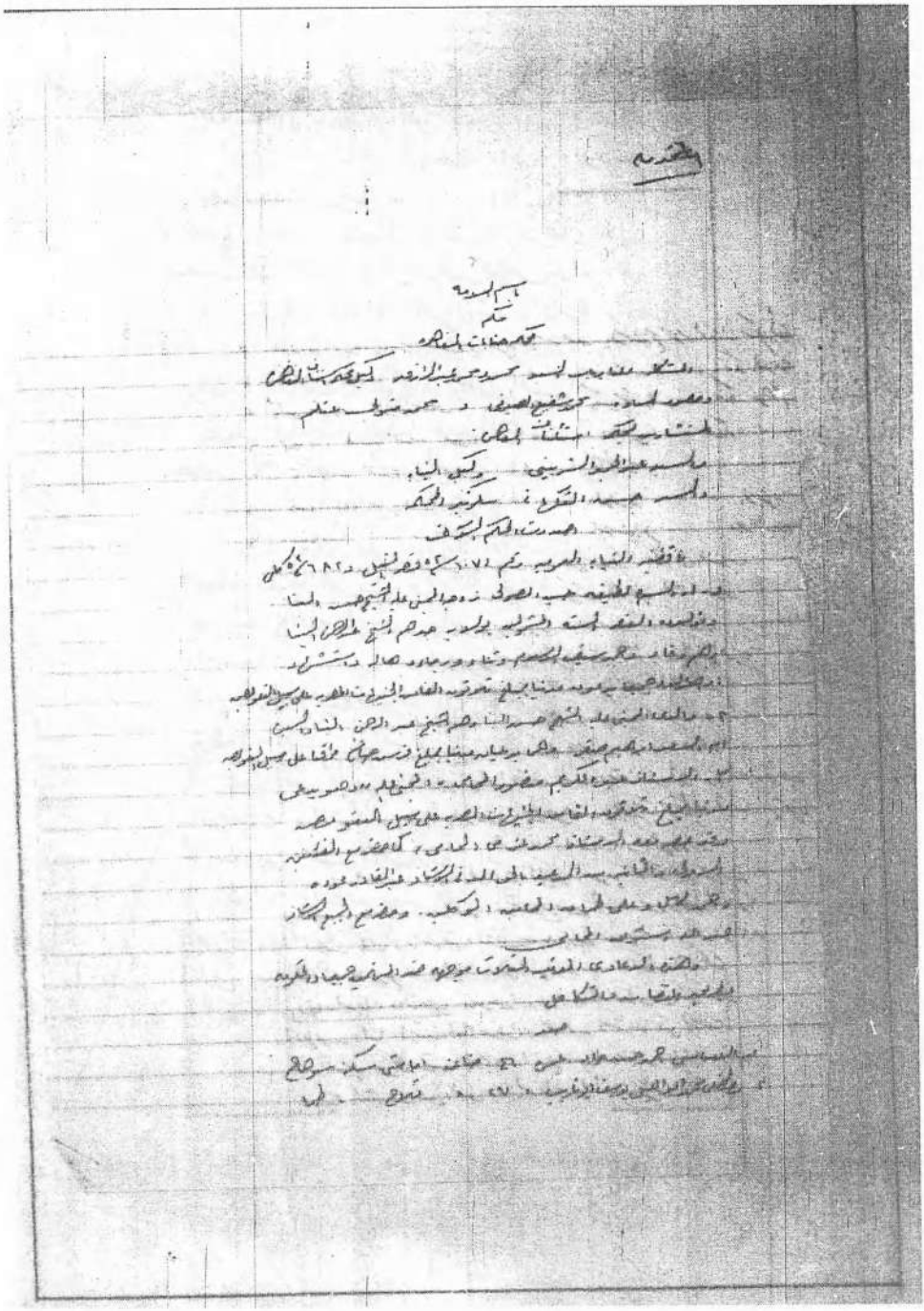

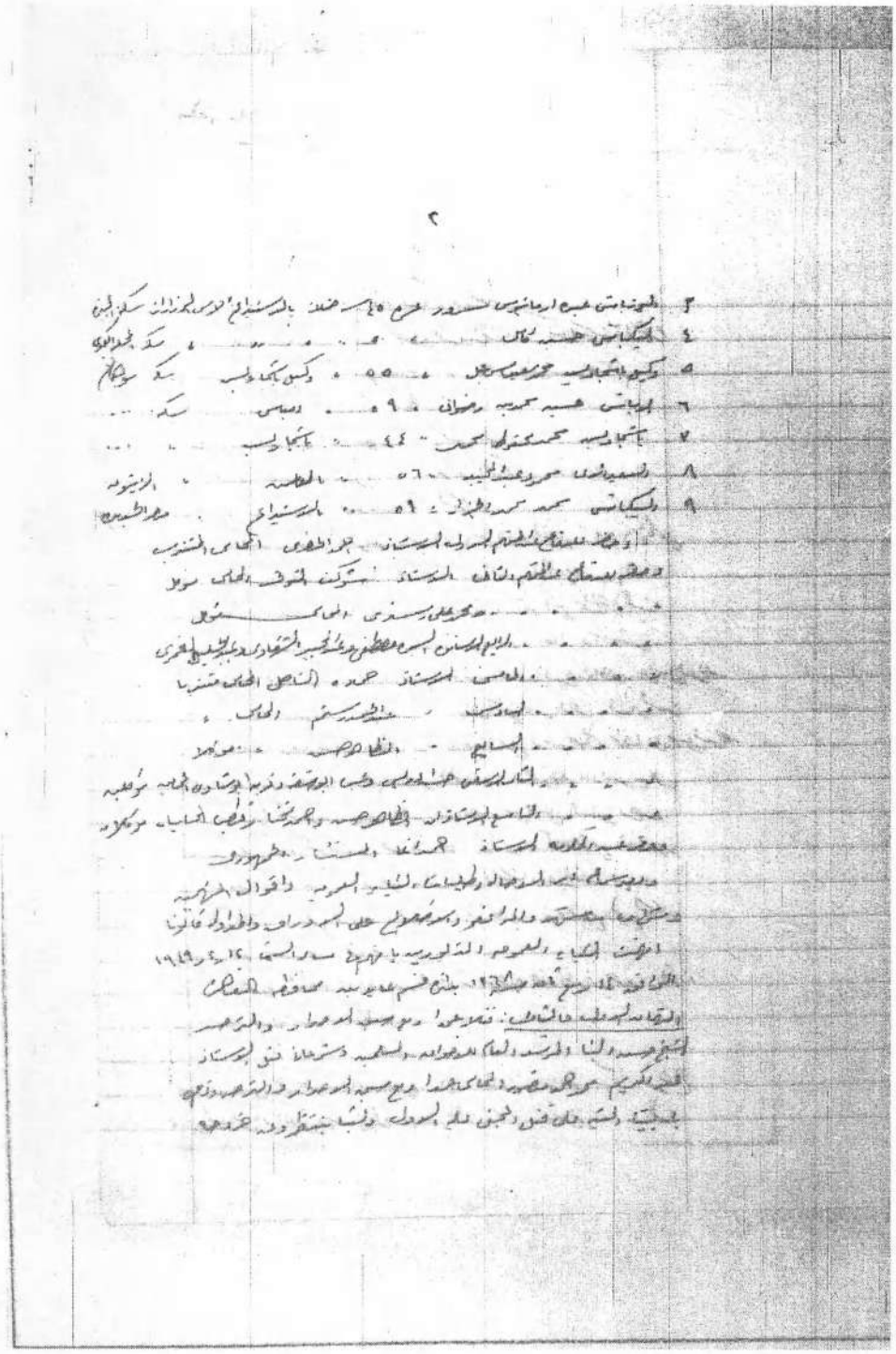

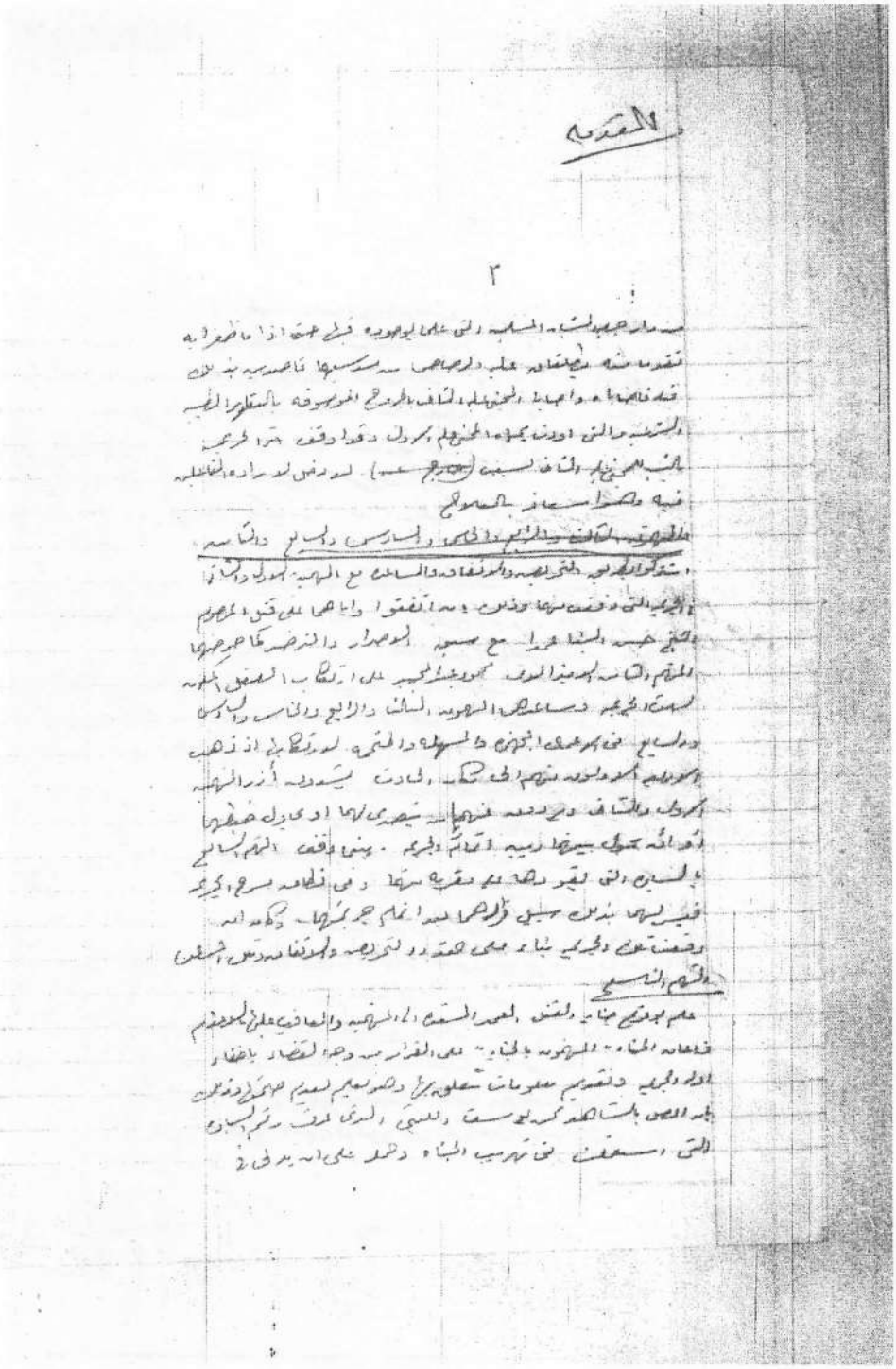

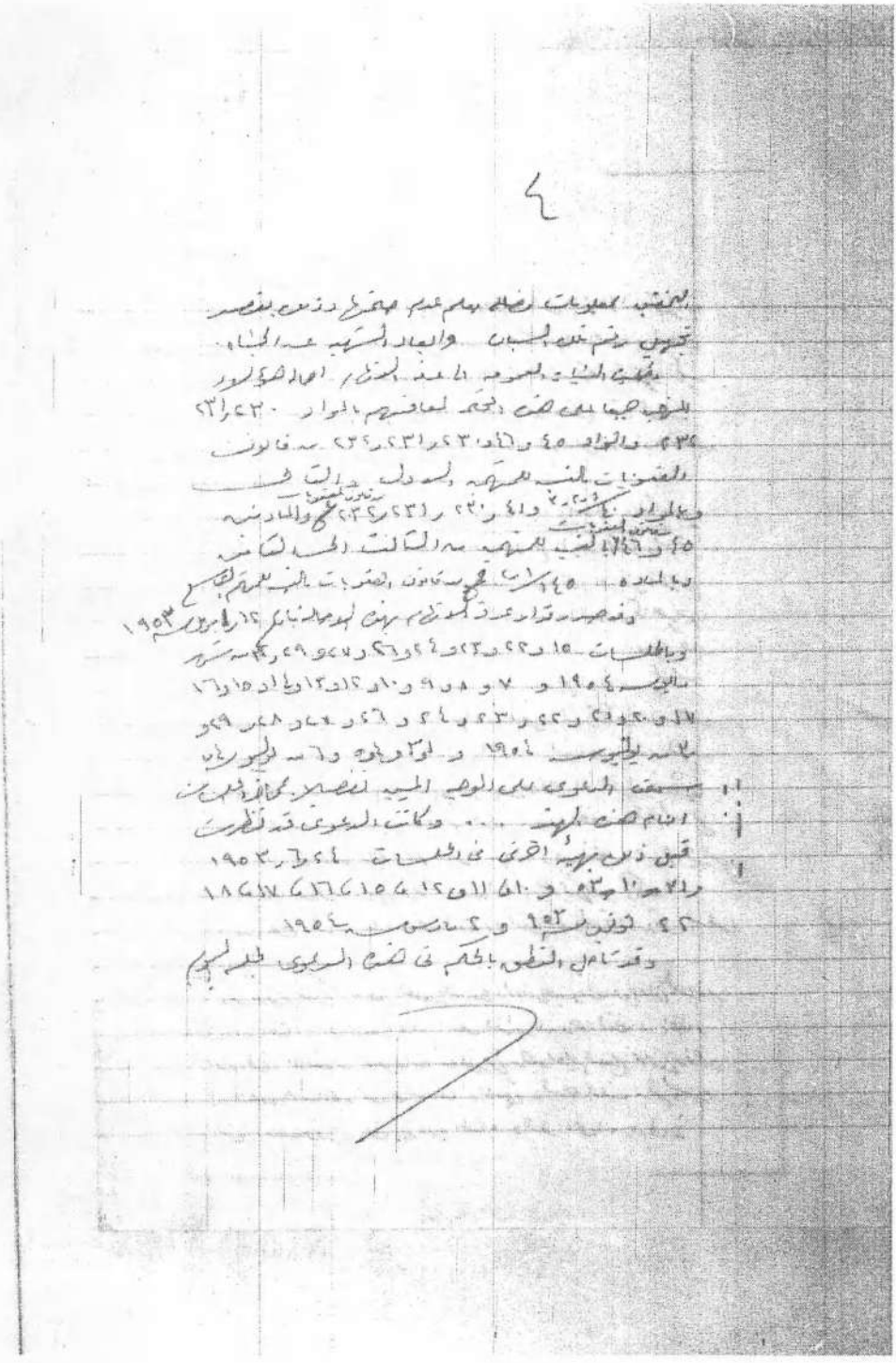

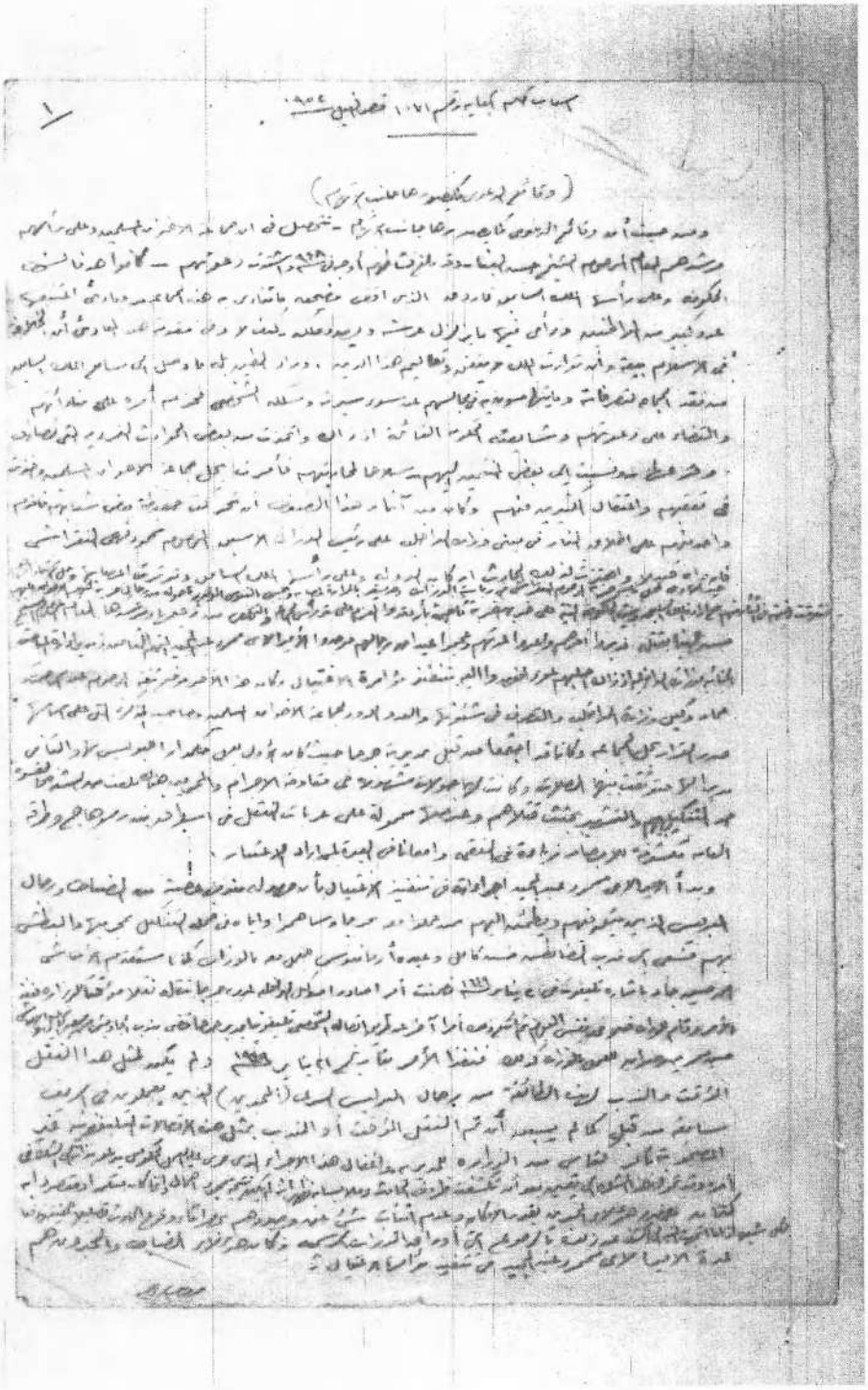

تقرير الطبيب الشرعي

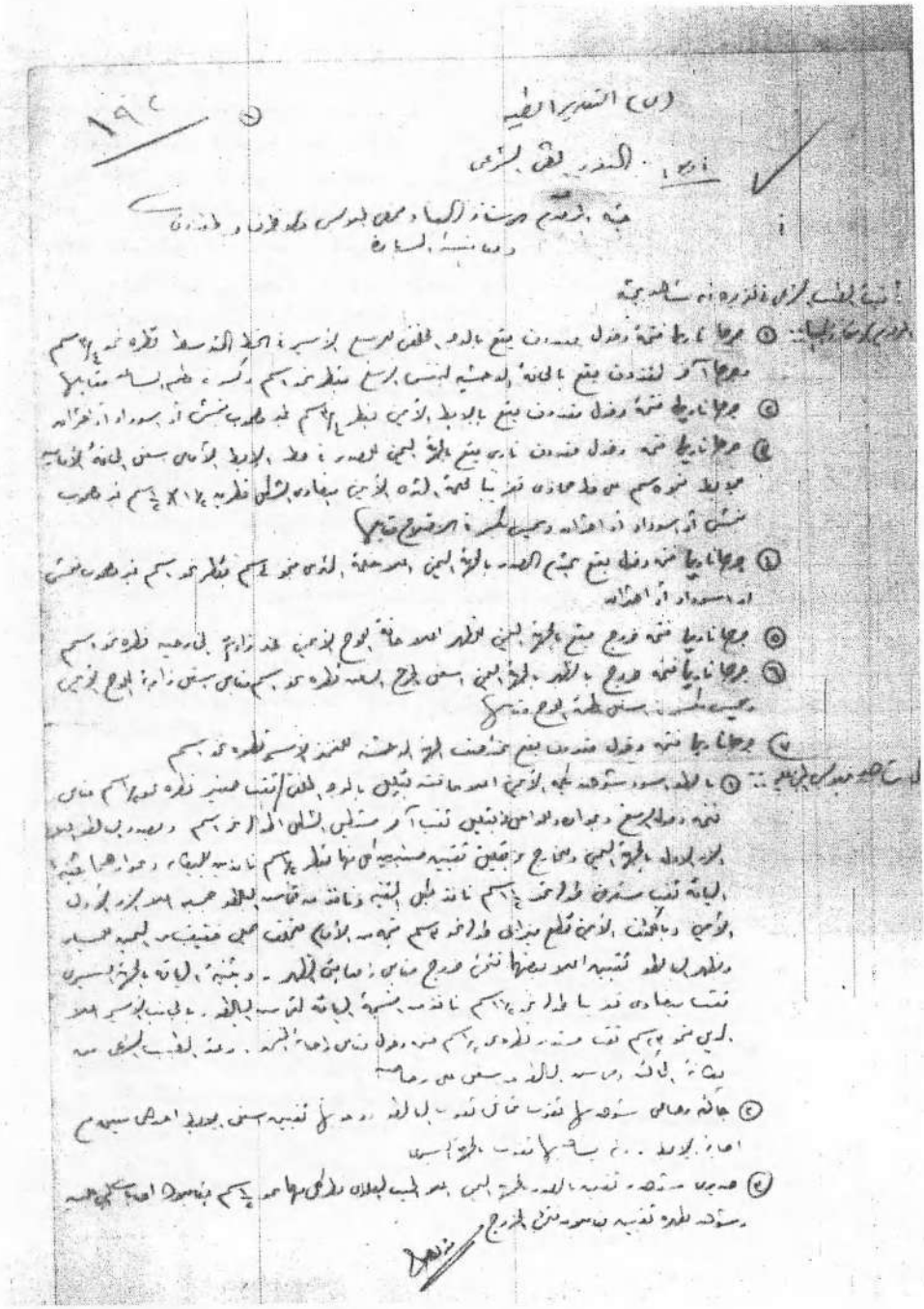

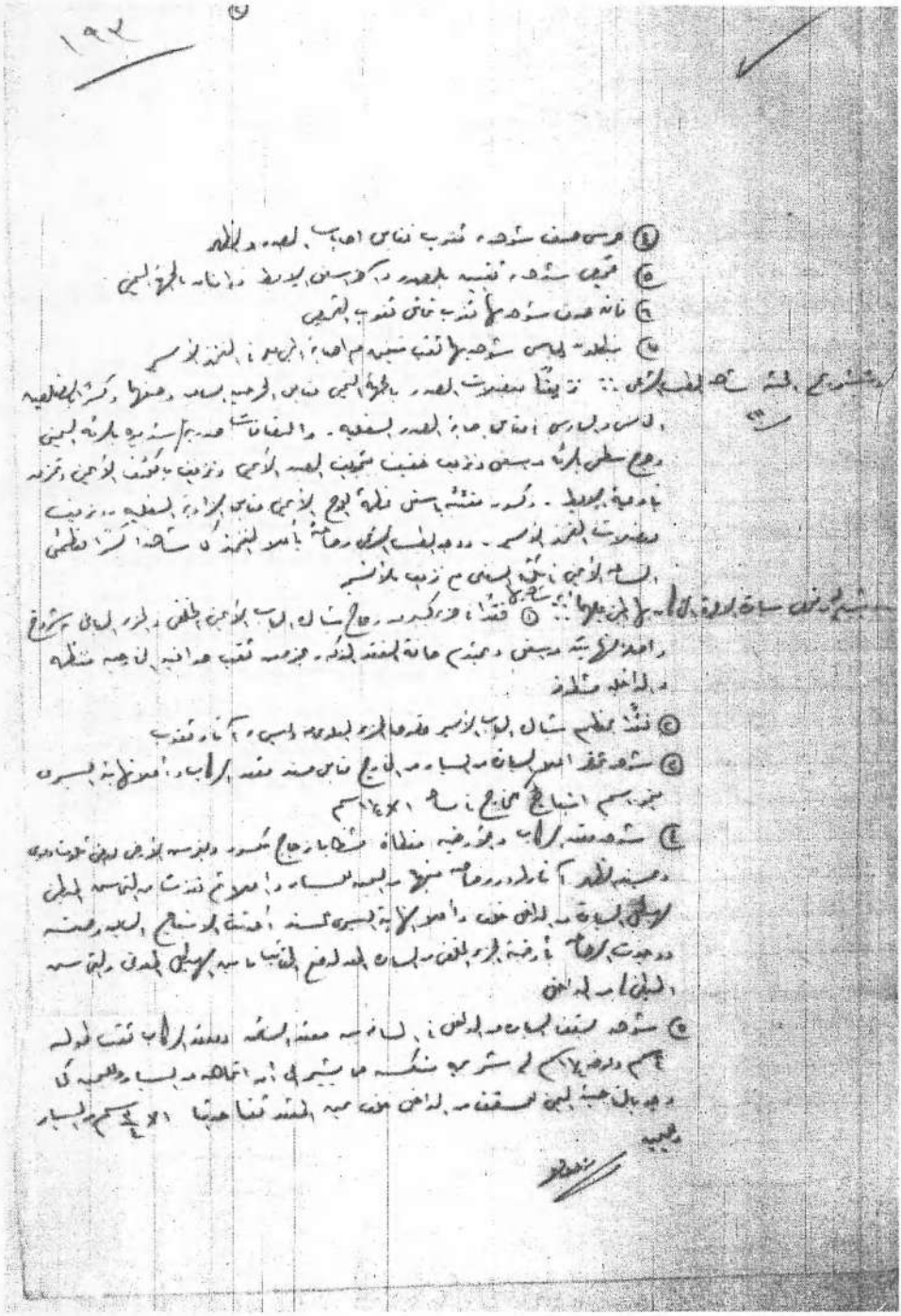

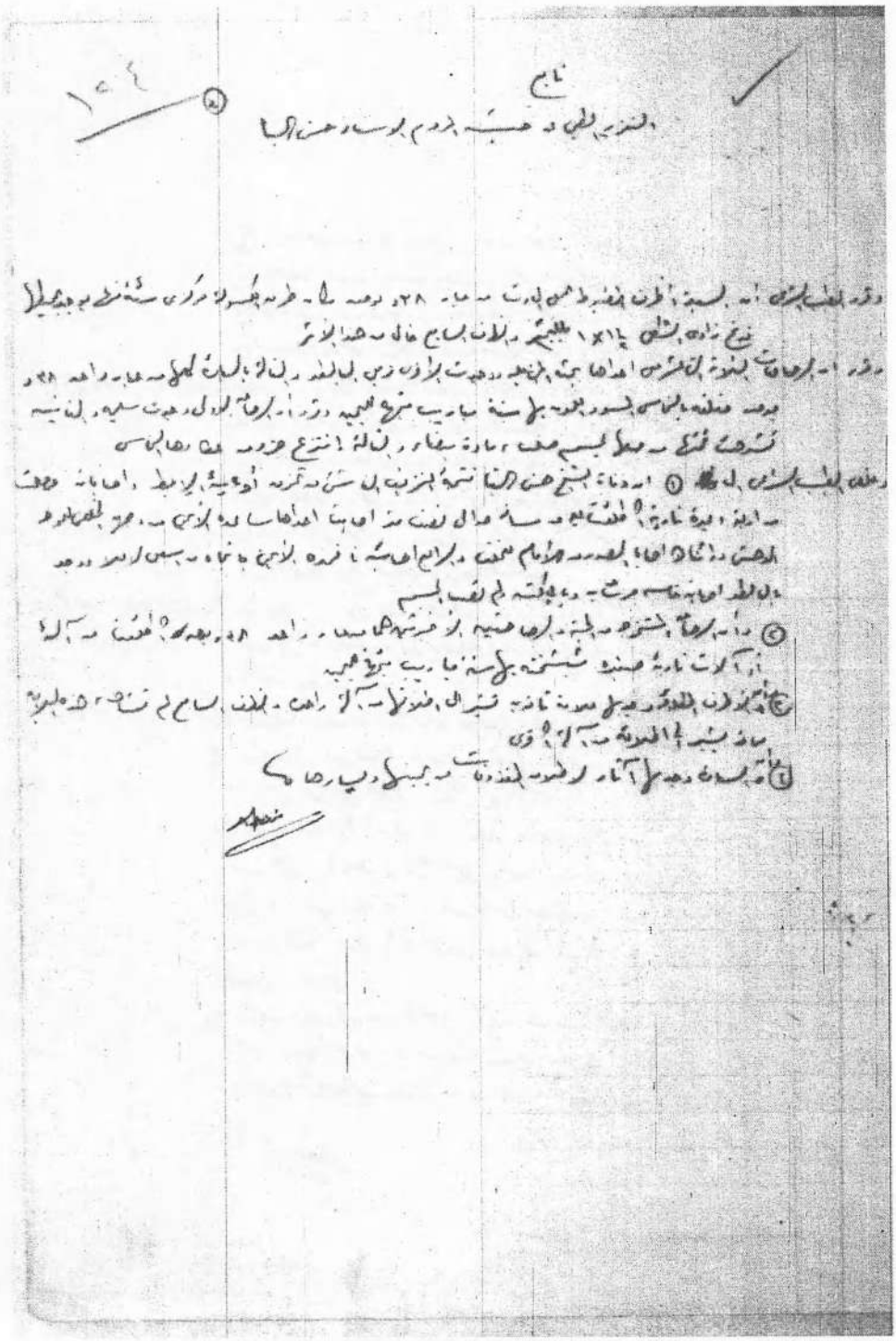

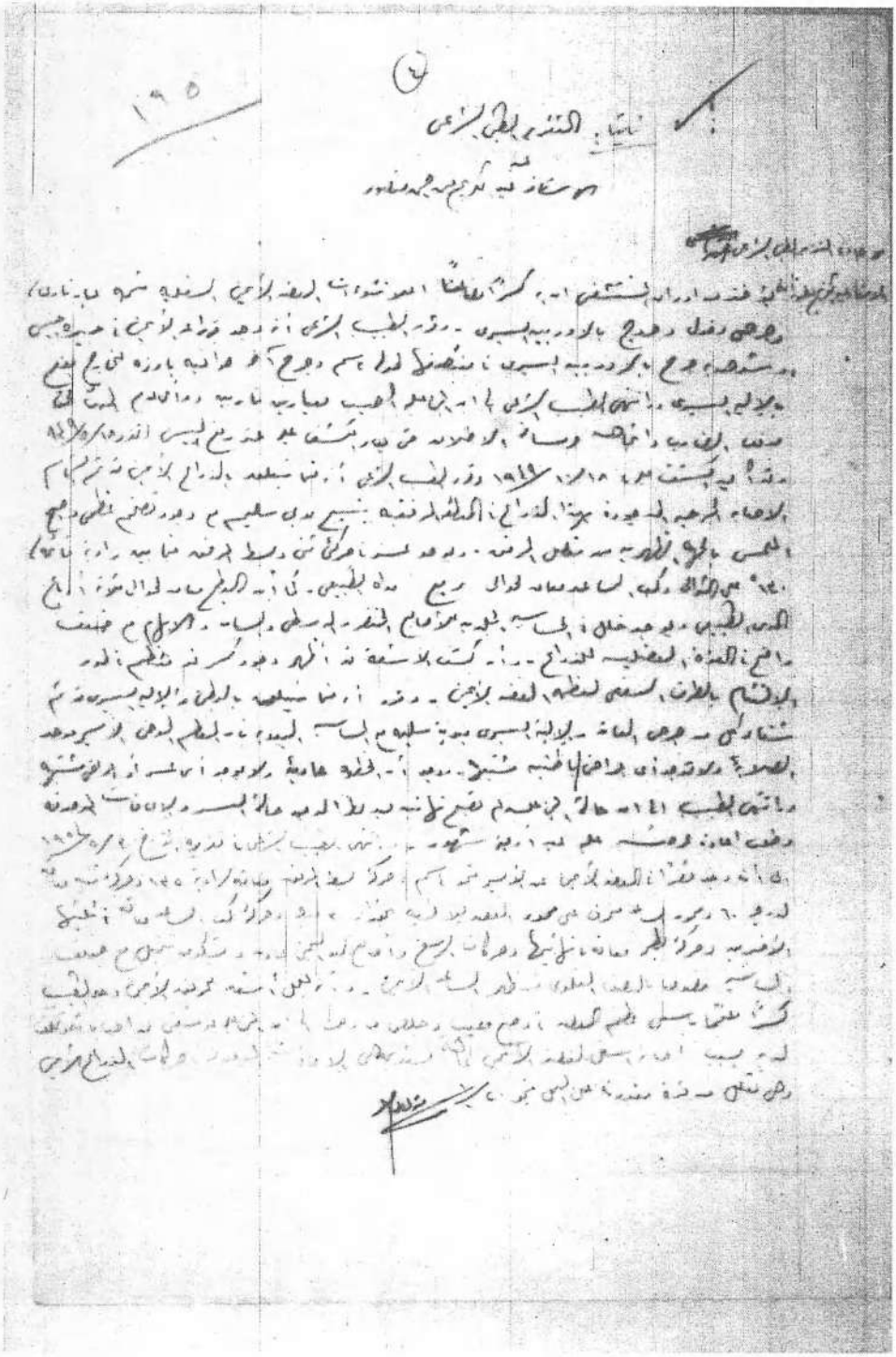

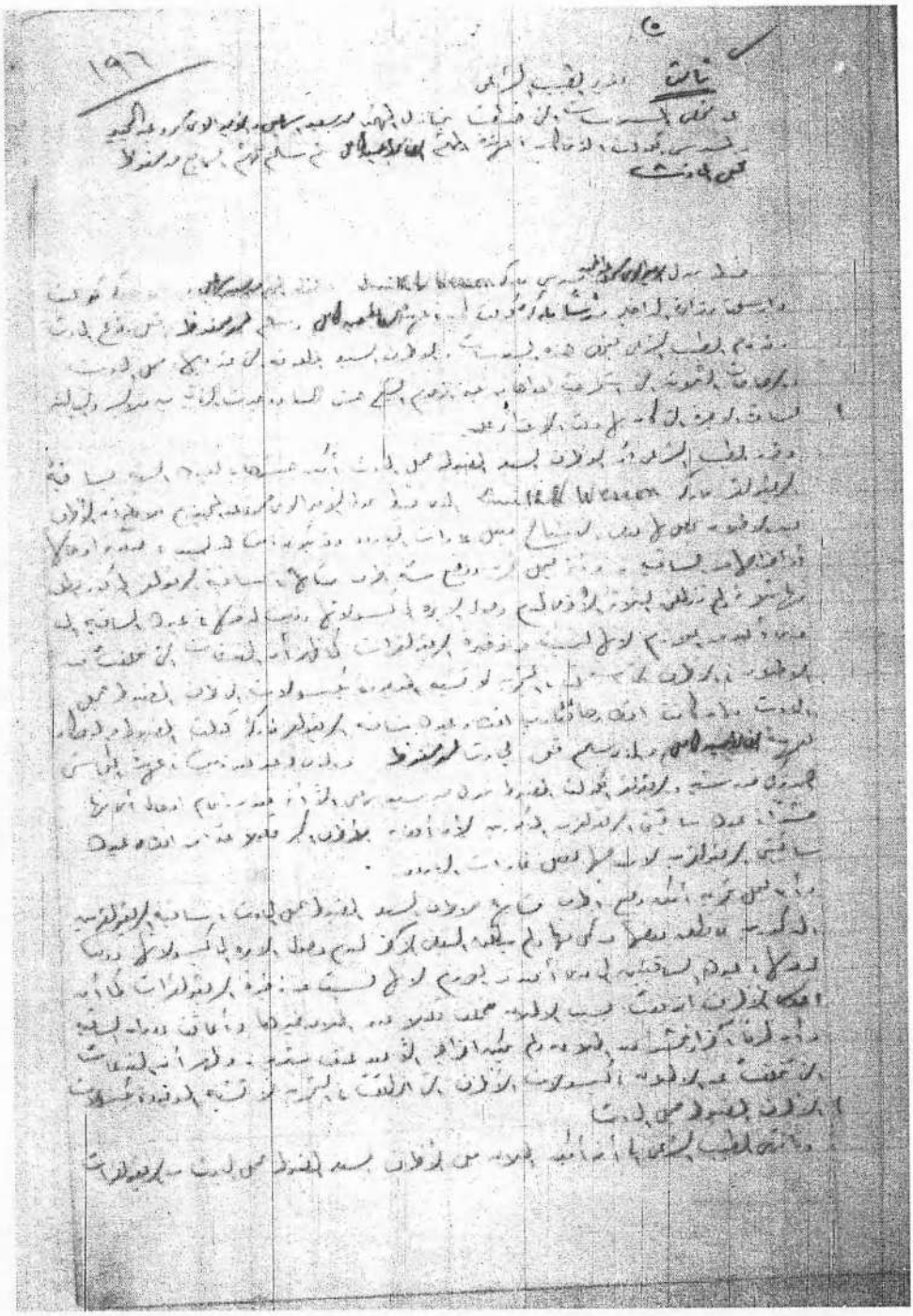

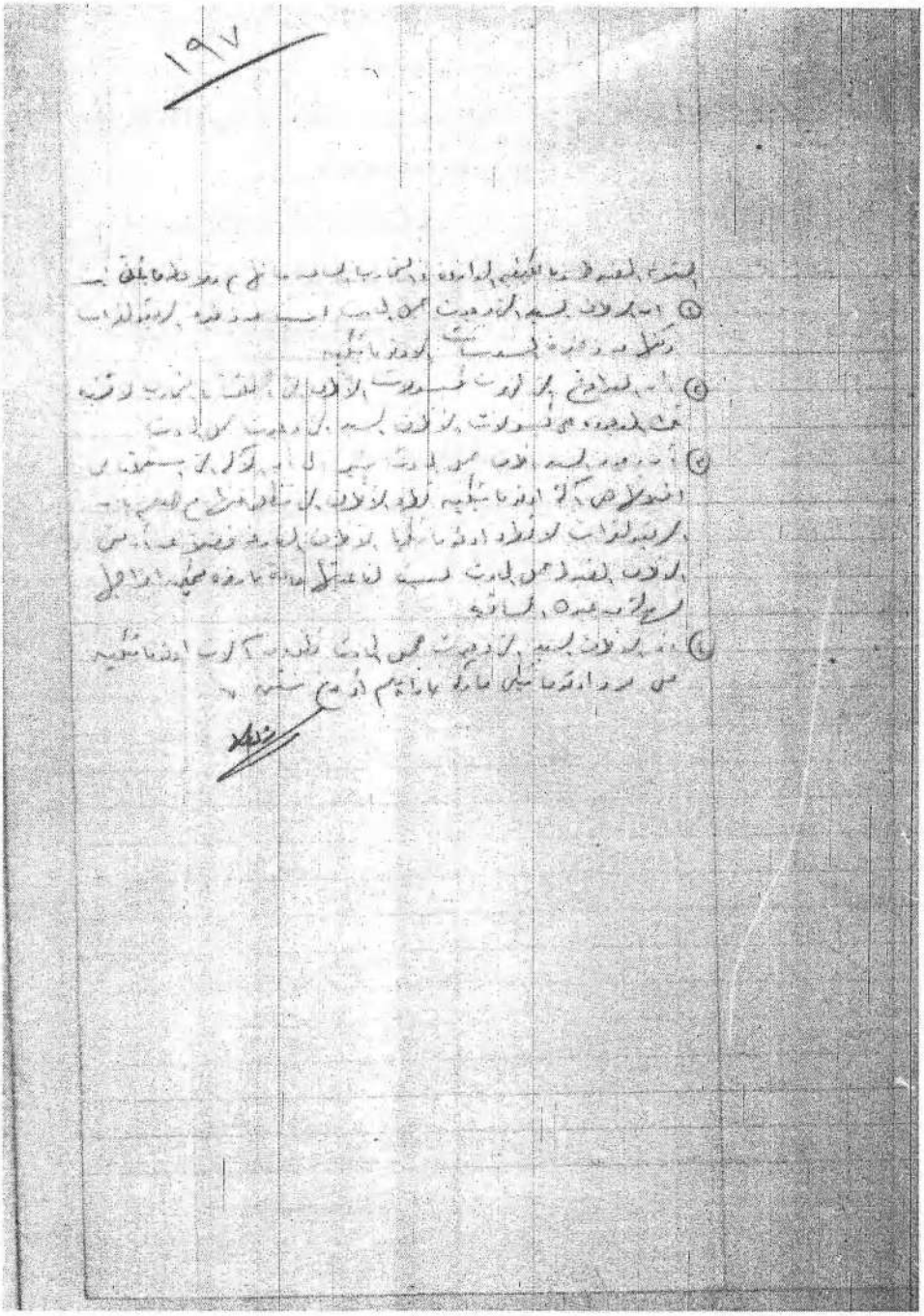

أمـــــــر

مجلس قيادة الثورة بشأن الغاء احالة بعض القضايا الى محكمة الثـــــــورة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من أمر مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بشأن تشكيل محكمة الثورة وأجراءاتها .

وعلى المادة الاولى من أمر مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بشأن احالة بعض القضايا الى محكمة الثورة .

تقـــرر ما يأتـــي :-

مادة ١) :- تلغى احالة القضيتين الآتيتين على محكمة الثورة :-

أ- القضية رقم ١٠٧١ قصر النيل ٥٢ - ٦٨٤ كلي جنوب القاهرة ١١٥٢ .

ب- القضية رقم ١٩٤ عين الدين ٥٣ - ١٠ كلي جنوب القاهرة ١١٥٣ .

مادة ٢) :- يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر بالقاهرة في ٢٦ من محرم سنة ١٣٧٢ - (٥ من اكتوبر سنة ١١٥٣)

إلغاء إحالة بعض القضايا إلى محكمة الثورة

(١) القصة الأولى خاصة بمقتل المرشد
الشيخ حسن البنا
عبد القادر طه

وتبدأت إجراءات استصدار حكم
على القاتل العادي

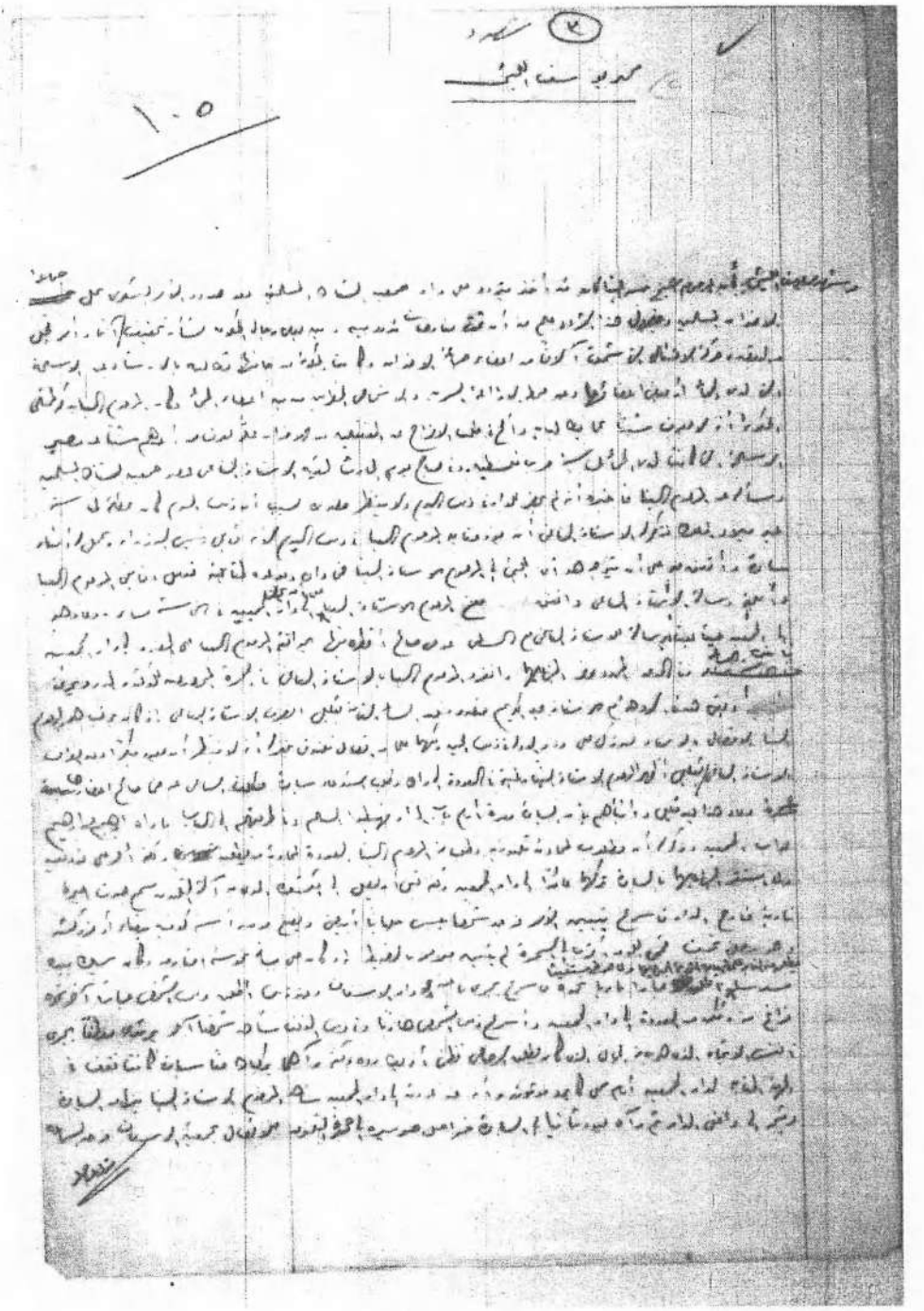

أقوال محمد الليثي

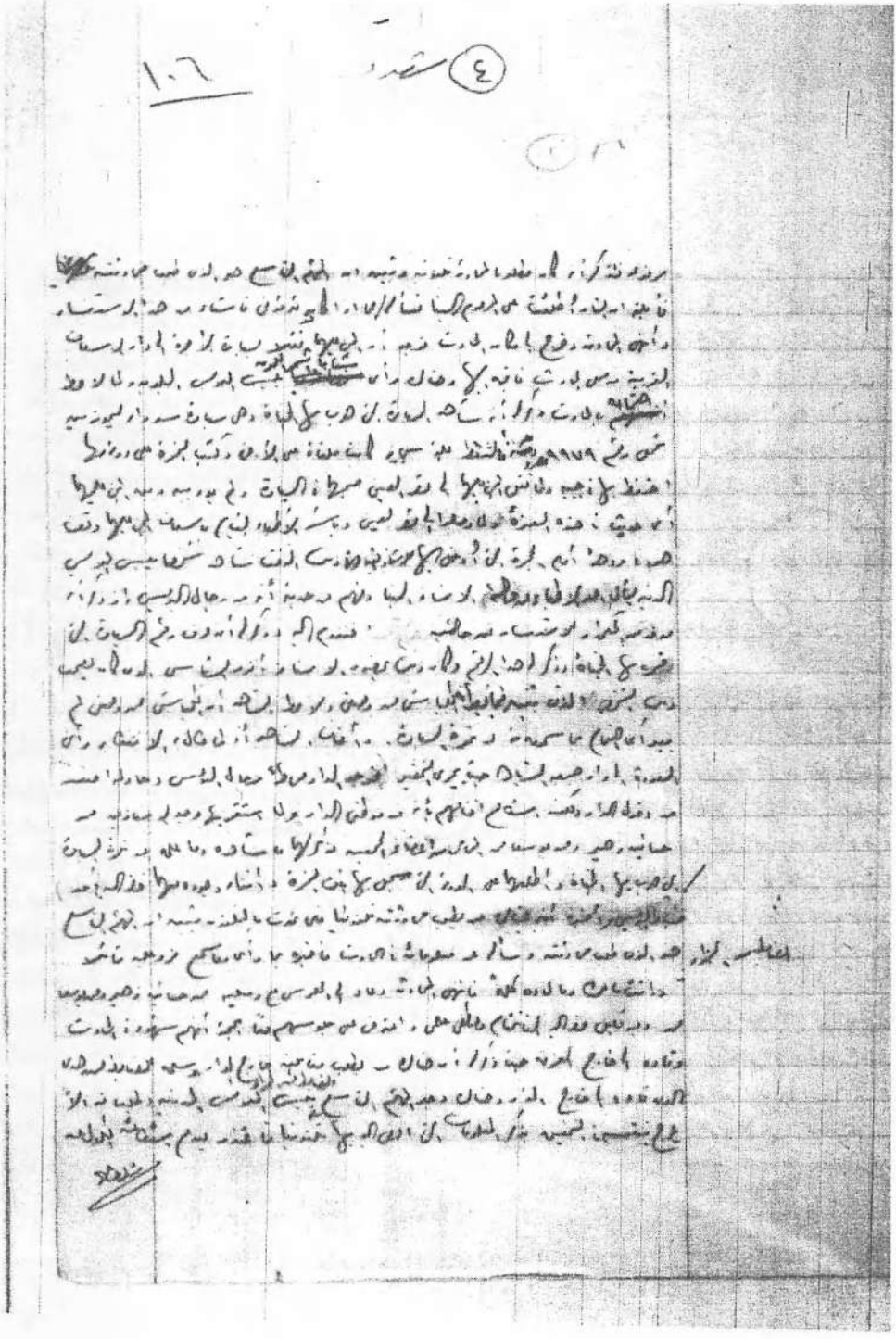

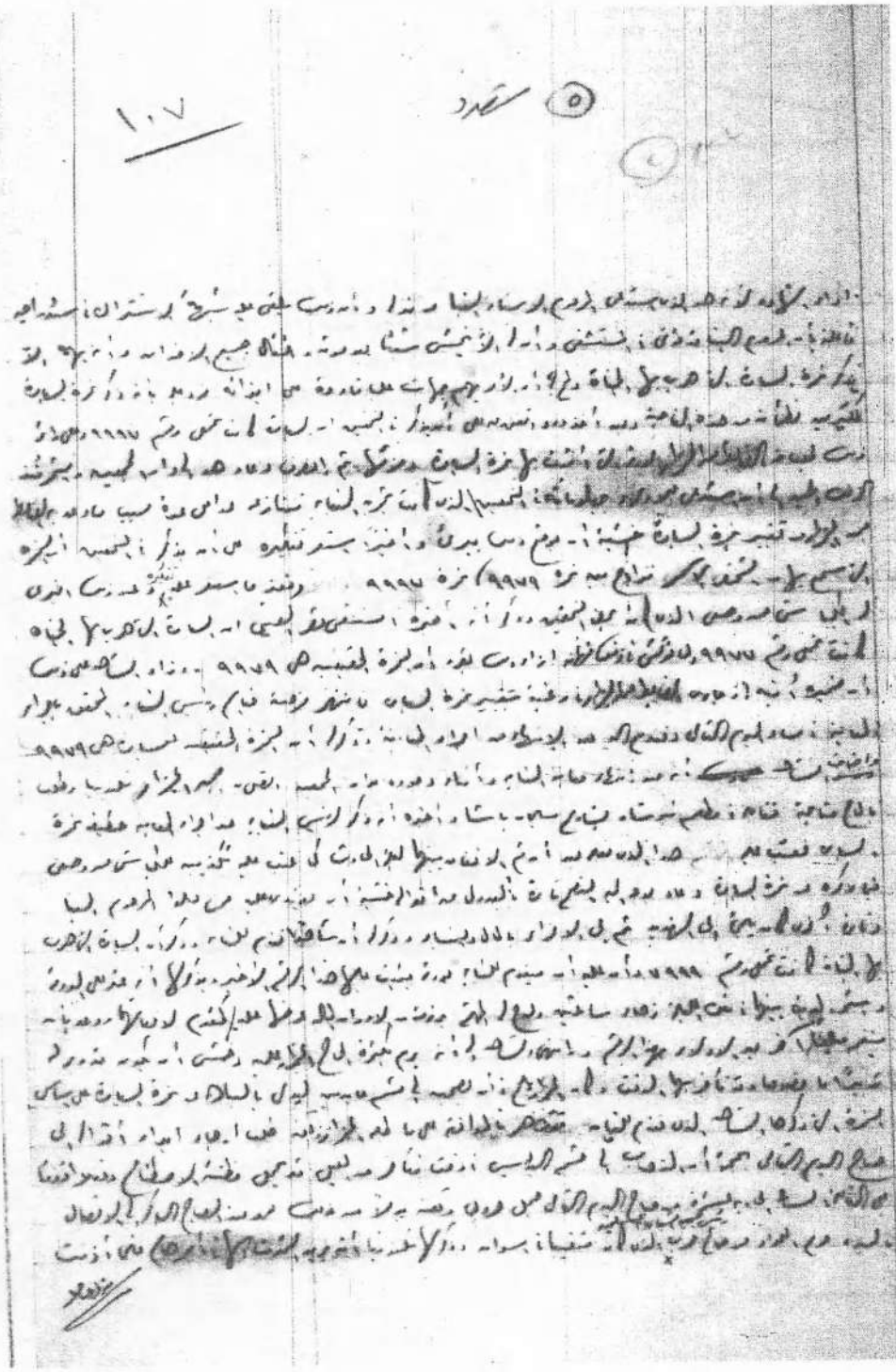

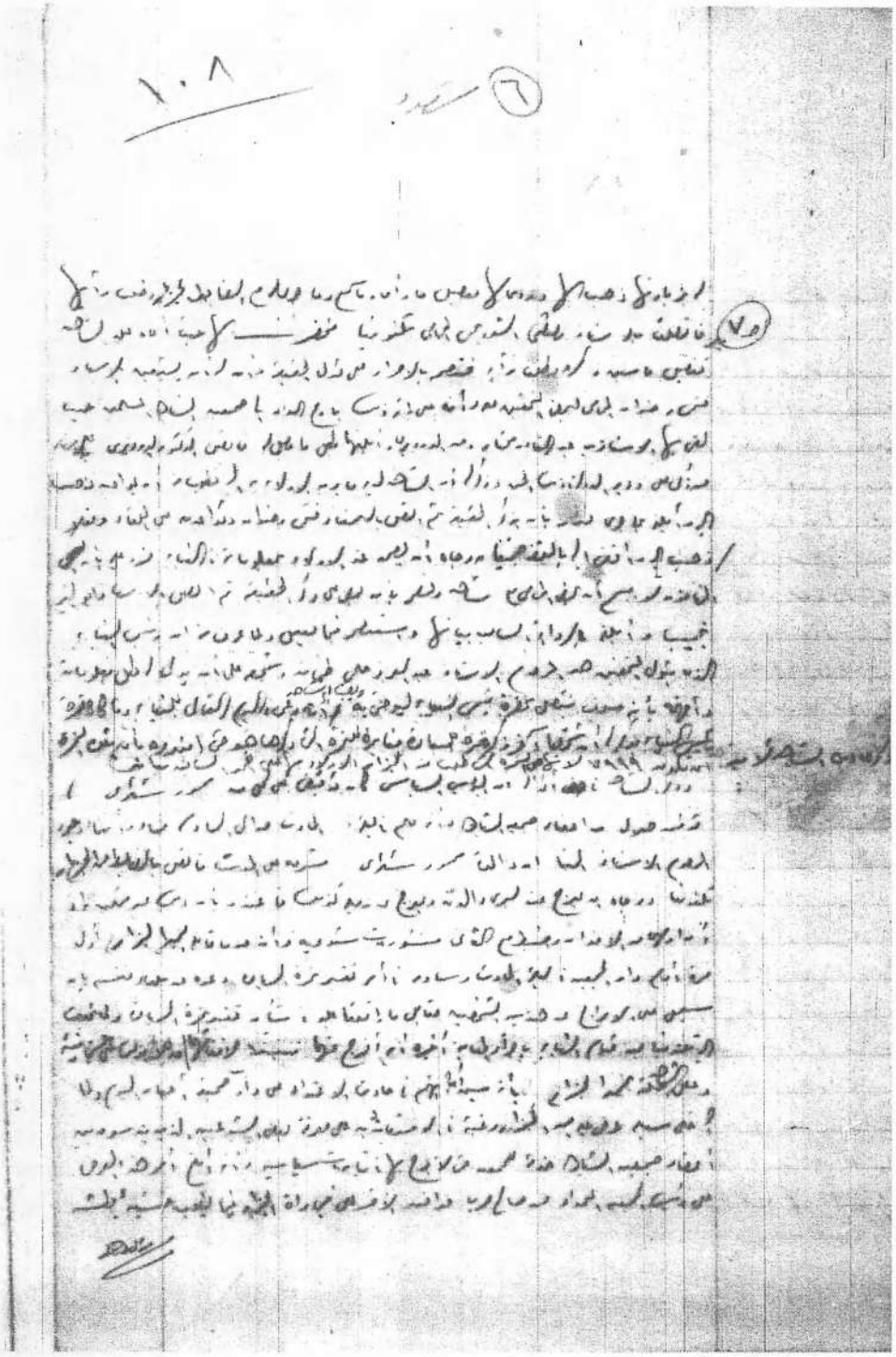

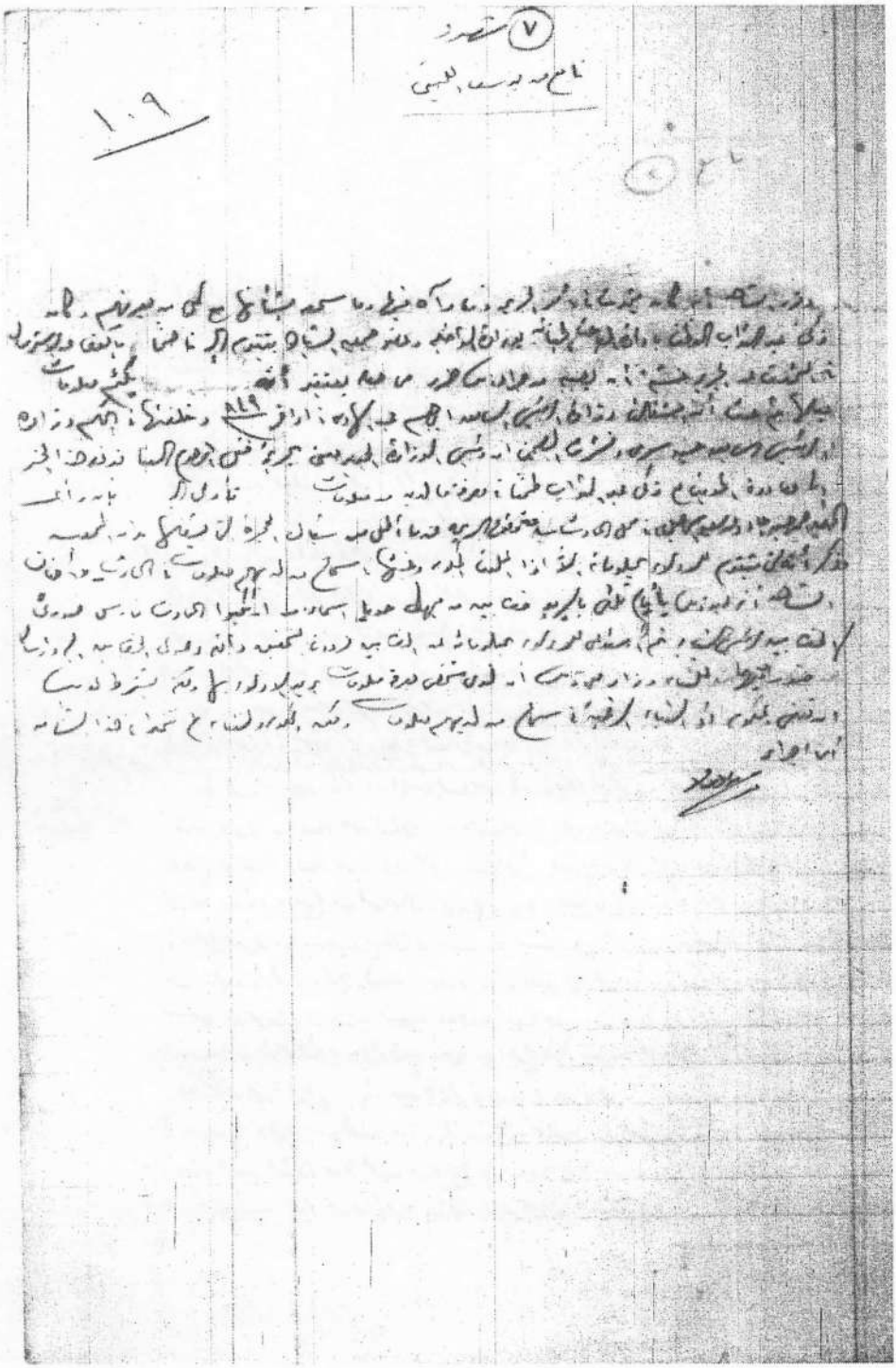

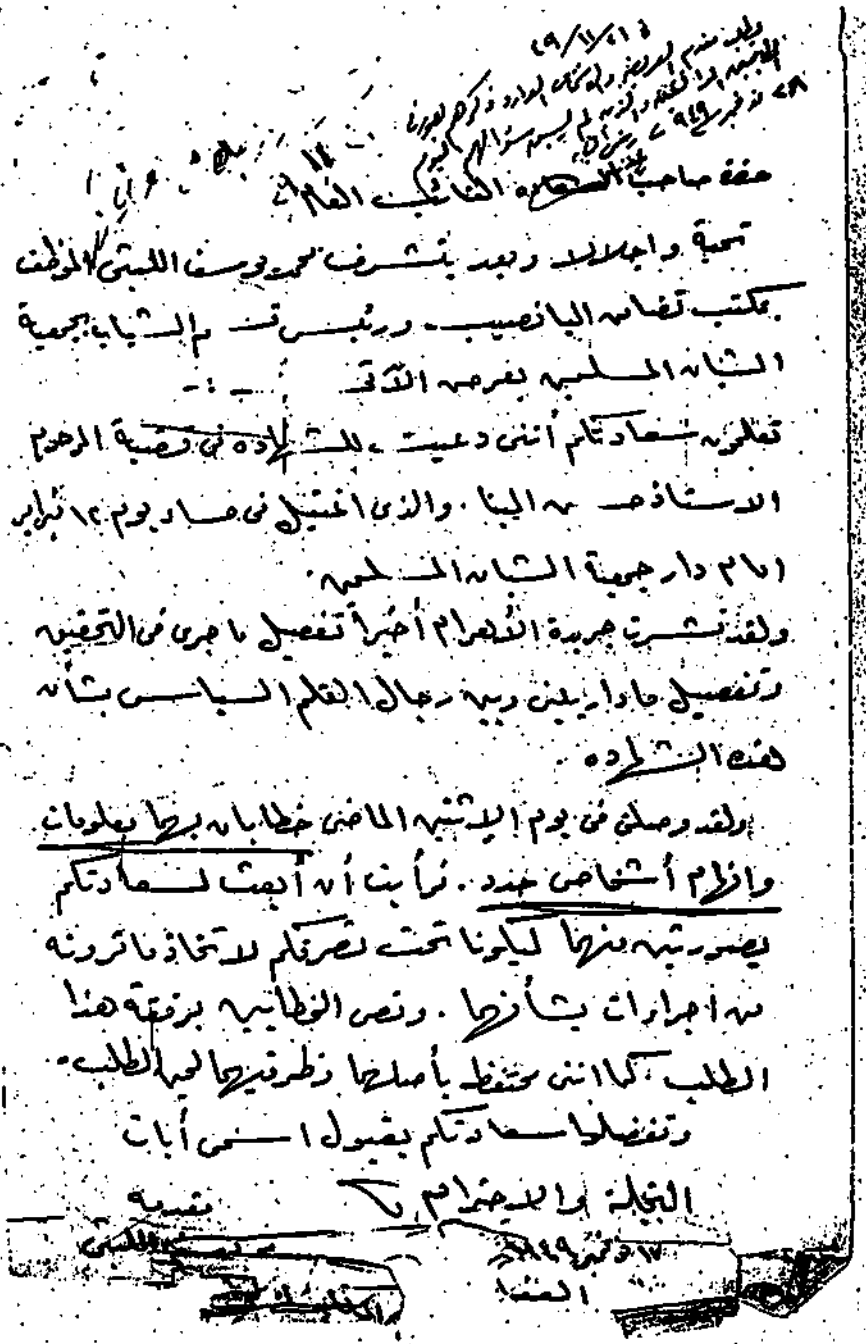

محمد الليثي ونص الخطابين

نص الخطاب الأول

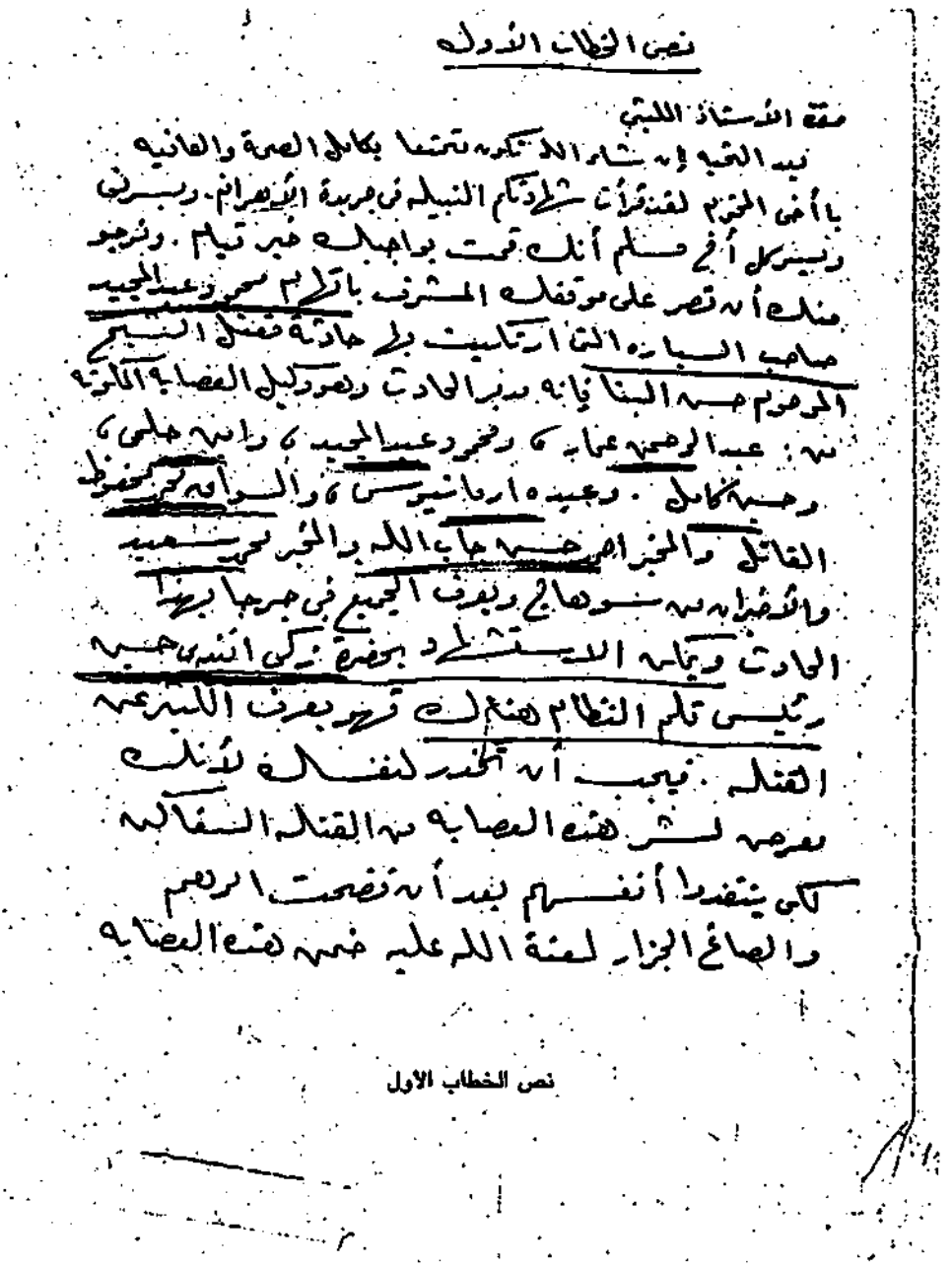

نص الخطاب الأول

نص الخطاب الثاني

حادث مريب

ففقد صاحب المكرم الاستاذ محمد يوسف البيشاوي
قسم الشباب بجمعية الشبان المسلمين
بمناسبة قضية الشيخ البنا

لقد ذكرنا حادثة السيارة السابقة بعد التحريات
حيث أنهم يقولون السقوط في الشوارع والطرقات والدليل
على ذلك أنه صفقة محمد بك عبد الحميد فقد بوليس
بدرية مرجا أحضر رجليه من سوهاج إلى القاهرة
وكان في سيارته وأمرها بالعودة الرجاء على
الشيخ البنا وبعد ارتكاب الجريمة أعطاه بدقيرجا
وصرف مكافأة لها وأسلمها إلى عملها وهما

١ احمد حسن هاجت بدبرية مرجا
٢ محمد حسن هاجت بدبرية مرجا

ونقول أخيرا أنه يصدق على رجال الأمة مثل قضاتها
كما أنه من الواجب أنه يقدم للمحاكمة إنه كما نعلم
وإنه تلاميذ أساتذة الكلية القانونية والقضاة
والمحامين يجب على كل مصري إطلاع الحقيقة
على رجال القانون أنه يحاكم هذه الجناة

١٩٤٩/١١/١٠

كما نشر
شخص مستقل تحت التحقيق
+ المقدس

نص الخطاب الثاني

JE 1016/3

Please see Mr. Nutting's minute on Cairo telegram No. 58 below.

Sir Ralph Stevenson evidently decided not to mention the charge that the Brotherhood had been conspiring with us. I can only assume that he thought the contemptuous dismissal given by his own press attaché and by the News Department here was all that the situation required. I do not suppose the charge was meant very seriously, and, in view of the two denials I have mentioned, I think the Ambassador was right not to make heavy weather of it or discourage Neguib from taking us into his confidence about his campaign against the Brotherhood.

(E. B. Boothby)
January 16, 1954.

To: Private Secretary to Parliamentary Under-Secretary.

تقرير السفارة البريطانية عن اغتيال حسن البنا

the old Egyptian argument "we cannot have it because we have already publicly condemned it". This is a favourite dodge because it evades the necessity of discussing a proposal on its merits.

(ii) The C.R.C. want to prepare the ground for the acceptance of something similar which they can pass off as being better. To anyone who tried to argue that they had sold out on the national cause, they would argue that they had got something better than the minimum terms which the Moslem Brotherhood, who claim to be the purest patriots of all, were willing to accept. A section of the C.R.C. who are opposed to the acceptance of this formula may have arranged this publicity in order to make it impossible for Nasser to accept.

4. There is insufficient evidence on which to base the choice between these explanations, but it does at least seem possible that this incident might be a sign that the Egyptians are going to propose some compromise formula near our own.

(R. Morris)
January 18, 1954.

We should ask Sir R. Stevenson for his views. I think it might be true to say that enterprise on the part of Lt Col Sadat, who is jealous of Col. Nasser — (iii) of Mr. Morris's suggestions.

Oliver Lyttelton

On the whole I think this is a piece of evidence propitious for an agreement — or rather a reduction on the part of the Egyptians to make another effort. Let us telegraph as proposed.

Anthony Eden
19/1 18.1

1954

AFRICAN DEPARTMENT

EGYPT AND SUDAN

JE 1016/4.

FROM
Sir R. Stevenson,
Cairo.

No. 61.
Dated Jan 16.
Received in Registry Jan 16.

REFERENCES
JE 1016/3.

(Print)

(How disposed of)
Tel: Cairo 87 Jan 16.
Copies: GHQ 57 Sq. 204 and Canal Zone Area Paris 186 and.

(Action completed)
Cy 24.

(Index)

Suppression of Moslem Brotherhood.

This news was released on Jan 14th, 15. The Brotherhood was charged with political activities and with concealing minds of its Embassy Staff.

[Repeated to: U.K.D.O., Wash; Tel:- Paris, Ankara, Amman, Tripoli, Baghdad, Bahrain, U.K.C. Khartoum, Beirut, Jeddah]

(MINUTES)

It is perhaps worth speculating why the Egyptians should have taken the curious step of attributing to the Moslem Brotherhood willingness to agree to what is something very close to our formula on reactivation: a formula which, Nasser has said, represents the realities of the situation, but which the C.R.C. cannot accept for reasons of internal policy.

2. The object of the exercise is obviously to smear the Moslem Brotherhood by showing that they have been intriguing with the British. By Egyptian political standards, this is normal and natural - even on the assumption, of which there is other evidence, that they seriously want an agreement. (Indeed, if the C.R.C. are thinking in terms of a breakdown or talks followed by a "national struggle", the suppression of the Moslem Brotherhood is a crazy act). The chief threat to the régime after making an agreement would be an attempt by rival political forces - the Wafd and the old politicians, the Moslem Brotherhood and the Communists to paint the Agreement as a betrayal of the Egyptian national cause. The Communists are being suppressed by police action; the Military Tribunal trials have the object of discrediting the claims of the Wafd and the old politicians to any patriotic virtue. The suppression of the Moslem Brotherhood and the smearing of their reputation in this way, falls into line with such a policy.

3. But why choose as evidence something so specific and unsensational as this formula in preference to something more obviously repugnant to the "national cause"? Mr. Evans has not, so far as we know, discussed the formula with Moslem Brotherhood leaders, though he has discussed other aspects of Anglo/Egyptian relations, and has quoted views expressed by their leaders in disproof of claims by Nasser that particular things would be impossible to put across the Egyptian public. The following are possible explanations of this curious choice of evidence: -

(1) The C.R.C. want to avail themselves of

the/

Dep. No. 544
From CAIRO

CONFIDENTIAL
(Classification)

standpoint of information concerning his personal point of view and because it reflects the thinking of the section of the Brotherhood currently in control of the organization, there is attached to this despatch a memorandum written on January 26, 1952, by Third Secretary of the Embassy, Miles Standish, III, concerning a conversation which he had with Sheikh Al Bakkury on January 24. It will be noted that this memorandum deals with a variety of subjects but that it certainly does not reflect the dangerously extremist type of thinking or action normally associated with the Brotherhood.

Although the Brotherhood publicly supported the Military coup d'etat which occurred in Egypt on July 23, 1952, there are increasing evidences that at least certain portions of the program evolved by the Military Group are not being accepted happily by the Brotherhood. This is a discontent which is almost certain to grow and may eventually result in complete alienation. In such an event, men like Sheikh Al Bakkury might well be expelled from the Brotherhood and the Brotherhood might become a real problem to the Military Group as it has been to previous Egyptian governments. In this connection, it is interesting to note that the program recently announced by the Wafd Party in accordance with the Political Parties Reform Decree contains a number of un-Wafd-like clauses dealing with public morality (i.e. drinking, gambling, movies and religious education) which may well have been designed as a deliberate bid for Brotherhood support.

That the Brotherhood has not had a particularly strong influence within the Military movement to the present time is illustrated by the nature of many of the decisions which have been taken and particularly by the reiterated intimations that the Group is turning to the West in general and the United States in particular for cooperation.

Jefferson Caffery

Copies to:
London, Paris, Ankara,
Arab Capo.

CONFIDENTIAL

وثائق أمريكية خاصة باغتيال حسن البنا

CONFIDENTIAL
(Classification)

said that the Koran cannot always be taken literally and that it must be interpreted in the light of present day needs. He added, as an example, that whereas many Moslems believe that the Koran prohibits the consumption of any alcoholic beverages, in fact it prohibits only a certain type of wine which was commonly drunk at the time of Mohamed. He added also that the program of the Brotherhood would never be imposed by force but only as the people were educated to accept it.

When asked the number of members that the Brotherhood has and the extent of its public support, he replied that although there are only 100,000 registered members, the vast majority of the nation supports the Brotherhood. He noted, however, that relatively few of those who support the Brotherhood fully understand its program and its objectives. Therefore the primary task ahead is to make them understand and further win over the support of the intelligensia and the educated class. He said he has ordered that a study be made to determine how many of the 100,000 registered members actually comprehend the tenets of the Brotherhood.

Before taking power, Al Baquri said that the Brotherhood would insist upon the following conditions:

1) The members and the people as a whole must be educated to understand fully the real tenets and program of the Brotherhood.

2) There must be a perfect agreement among the leaders of Islam in Egypt (which he stated is not the case at the present time).

3) The Brotherhood must have the support of the educated classes.

4) There must be no danger of riots or revolutionary activity as the Brotherhood does not intend to impose its program by force.

5) Non-Moslem Egyptians must be made to understand that the objectives of the Brotherhood will not prejudice their interests.

He said that the program is a long range one and that the Brotherhood is not in a hurry. He remarked that under no circumstances would the Brotherhood accept to govern Egypt at the present time nor does it intend to participate in the next elections. He stated that when the Brotherhood seeks political power in Egypt it will only be after the aforementioned conditions have been met and through established constitutional procedure. When asked what the Brotherhood's policy would

CONFIDENTIAL

No. ____ CONFIDENTIAL (Classification) Page 3 of ____ End. No. 1 Dep. No. 244 From CAIRO

toward other political parties, he replied that the Brotherhood does not believe in the principle of political parties.

Communism

The Sheikh emphasized that the Brotherhood is opposed to all communist doctrines. He admitted that there are some communists in the lower ranks of the organization, but pointed out that they have no control over policy and will in time expose themselves for what they are.

Dissension within the Brotherhood

Referring to the recent press report to the effect that the Supreme Guide had announced that Al Dawa, which is published by Salah Mustafa Al ASHMAWI, a member of the Executive Council, is not the official organ of the Brotherhood, I asked the Sheikh to what extent this signifies a lack of unity within the Brotherhood. He replied that there is a certain amount of dissension caused principally by Ashmawi who has communist connections and has been following an independent line. He added that Ashmawi is anxious to gain his own supporters and to acceed to the Supreme Guideship, but that the other members of the Executive Council are opposed to him. Ashmawi has not been expelled because it would only serve to make a martyr of him and further widen the rift. "If given enough rope, Ashmawi will in time hang himself", he added.

Al Hodeiby

I asked Al Baquri how it had happened that Al Hodeiby had been chosen as Supreme Guide to succeed Hasan Al Banna in view of the fact that he is not a Sheikh (as are most of the leaders I believe) and had not previously held an important position within the Brotherhood. To this he replied that Al Hodeiby had been a particularly loyal and devoted follower of Al Banna and that he is well versed in Islamic law. He said that following the death of Al Banna, there were several prominent members who aspired to succeed to the Supreme Guideship and that therefore the election of anyone of them might have occasioned a rift with other elements. For this reason Al BAQURI stated that he himself privately convinced each member of the Executive Council that Hodeiby, who had never considered himself as a candidate for the post, would be an advantageous choice. He said that since his election the Executive Council had been very pleased with the leadership of Hodeiby who has shown much intelligence and insight.

Al BAQURI then related to me a story of how Hodeiby tried to save Al Banna's life. He said that Al Banna feared that he

CONFIDENTIAL

would be assassinated and that Hodeibi went to him and suggested that the two go to Hodeibi's village where Al Banna would be safe from would-be assassins. (I gather that Al Hodeibi belongs to a particular Arab tribe). Hodeibi offered to resign his judgeship and give up his legal career in order to accompany Al Banna. Although the latter refused, he was impressed with Hodeibi's loyalty and spirit of sacrifice and so stated to Al BAQURI.

Attitude of the Brotherhood toward the Government's Foreign Policy.

I asked the Sheikh to comment as to the Brotherhoods's views with regard to the abrogation of the Anglo-Egyptian Treaty and the present policy toward Britain. He replied that while the Brotherhood feels that Britain has violated Egyptian sovereignty, nevertheless the present policy of the Government in opposing Britain is harmful to Egypt. He stated that the Moslem Brothers have no faith in Nahas Pasha, who hitherto had been a loyal servant of the British, and that they believe he is not guided by patriotic feelings but rather by considerations of political expediency. He noted that the Brotherhood cannot openly oppose the Government policy because: 1) the people would then accuse the Brotherhood of being unpatriotic; 2) such a step would undoubtedly result in retaliatory measures being taken by the Wafd against the Brotherhood. Therefore the Brotherhood's only alternative is to remain as aloof as possible from the present controversy. Al BAQURI admitted that individual members of the Brotherhood are taking part in guerrilla warfare against the British in the Canal Zone but he pointed out that the Brotherhood was not encouraging them to do so.

Attitude toward the U.S.A.

After I pointed out to Al BAQURI as best I could the fallacy of the accusations sometimes levelled against us for being "imperialists", etc., I asked him to comment on the Brotherhood's attitude toward the United States in the present controversy. He remarked that the Brotherhood realizes that the United States is in a difficult position between Egypt and Britain and that he does not condemn the United States in any way for its present policy toward Egypt. He said that the only dispute the Arabs have with the United States is over Palestine, adding that they have been very "offended" by American support of Israel. He ended his remarks by stating that he hoped that relations between Egypt and the United States would improve.

CONFIDENTIAL

DEPARTMENT OF STATE

Memorandum of Conversation

DATE: May 28, 1953

SUBJECT: United States Contacts with Moslem Brotherhood.

PARTICIPANTS: Mahmoud Makhlouf, Member of Moslem Brotherhood.
NE - Mr. Hart
NEA/P - Mr. Sanger
ORR - Mr. McClanahan
NE - Mr. Burdett

COPIES TO: NEA, NE, ORR, NEA/P, Cairo

Transmitted in Field (Form DS-1)
Cipher
Sent:
Rec'd: Date: 6/2/53

774.00/5-2853

Mr. Makhlouf called at Mr. Hart's request to discuss his visit to the United States and the prevailing attitudes in Cairo.

After repeating the familiar Egyptian views on the current dispute with the United Kingdom, Mr. Makhlouf made a special point of emphasizing the importance of the Moslem Brotherhood and the advisability of increasing United States contacts with this organization. He repeated several times that, contrary to popular belief, the Moslem Brotherhood is not a fanatical organization. Mr. Makhlouf also dwelt upon the desire of the Brotherhood for closer contacts with United States officials. He accepted with alacrity Mr. McClanahan's suggestion that the Brotherhood should either write, or translate into English, a work describing its purposes. With respect to the relations between the Brotherhood and the present Regime, Mr. Makhlouf was noncommittal.

Mr. Makhlouf accepted with pleasure Mr. Hart's offer to introduce him to religious leaders in Washington who are interested in the Arab world. He indicated that he would be returning to Cairo the first week in June.

NEA:NE:Burdett:dj

DC/R
Annl. 30
Rev.
Cat.

RESTRICTED

FILED
JUL 20 1953

CS/H

774.00/5-2853

191552

٣ - في ١٩٥٣/٥/٢٨ تقرير قال فيه مخلوف قمسنتر عارف في واشنطن: الاخوان المسلمون جماعة ليست متعصبة ويطلب مزيداً من العلاقات بأمريكا
- أما عن علاقة الاخوان بالنظام الحالي في مصر فقد امتنع مخلوف عن التعليق

(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

(Limited Distribution)

FROM: AmEmbassy, Cairo

TO: THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON.

REF

July 20, 1953

26 For Dept. Use Only	ACTION	DEPT.	EUR OLI I IFI UNA
	NEA	I M E OTHER O	
	REC'D JUL 25		

SUBJECT: VIEWS OF MUSLIM BROTHERHOOD ON CURRENT SITUATION

In a conversation on July 12 with a member of the Muslim Brotherhood, whose father is a Sheikh at Al Azhar and who supposedly is related to the officers of the Revolutionary Command Council, the following information concerning the general position of the Brotherhood and its views on current issues were made known to the reporting officer.

British Evacuation

With respect to the current evacuation issue it was stated that the Army has informed the Ikhwan that it will definitely fight the British at the proper time. The individual relating this information apparently believed that the Army was sincere in this promise, although he recognized that it is possible that the Army might not fight. He stated that the Army is using its time wisely, and as examples of this contention, he pointed out that although the British received supplies from merchants in Ismailia and from the bedouins in the Eastern Desert during the commando attacks in November and December 1951, this will never happen in the event of any future attack because the Army is quietly assuring that these sources of supply will not be available to the British in a future contingency.

He then stated that the Ikhwan still believed that evacuation of the British was Egypt's paramount problem and that the organization was morally bound to fight against the British. He maintained, however, that the Ikhwan was willing to follow the lead of the Army on this matter because it feared that the Army would attack it from the rear if it undertook independent commando action against the British in the Canal Zone. He also stated that any future action against the British would definitely be warfare waged by nonmilitary civilians on the basis of commando tactics with the support of the Army. In another conversation he repeated that the Ikhwan was not capable of maintaining an independent operation against the British. He added that there were currently sizeable stores of arms maintained in Egypt, independent of the Government, and he said that among these were the new automatic pistols of arms rather than the outmoded types which had been used in 1951. He mentioned that he had seen a cache of about 100 new weapons and he expressed doubts over Nasir's statement of several weeks past that the Army was distributing arms to the people. One reason for his doubts

774.00/7-2053

LWNEED AUG 20 1953

RESTRICTED

JUL 21 1953

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

- تقرير السفارة الأمريكية بالقاهرة في ١٩٥٣/٧/٢٠ عن وجهة نظر الأخوان المسلمين بخصوص طرد الانجليز من مصر والأحوال الداخلية ...

كلمة واثقة للرشيد علي في قبر الشهيد حسن البنا

حسن البنا أفنى شبابه ليؤمن بوطنه ودينه

كلمة اللواء محمد نجيب على قبر حسن البنا

١٩٩ ٢٥٨

مؤسسة أخبار اليوم
مركز المعلومات والميكروفيلم
ارشيف التحرير

المصدر ..... أخبار .....
تاريخ النشر ١٢/٢/١٩٥٠ .....

الموضوع ..... الرقم .....

كلمة رائعة للرئيس على قبر الشهيد حسن البنا

« بقية المنشور ص ٥ »

... الله عليه وسلم ... مرائيه والاشد ، وجمع كلمة الامة على كلمة سواء يوالي جميع المواطنين في ظل الاسلام ونواله ، لا يتعاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ،

وختم حديثه بقوله الشاعر العربي « يرحمك قبر انجرتك الهيرك عليه الذين يتصوع فراقك ، على البك ، لقد كنت اليوم حياة محمد نجيب واصبحت اليوم محمد نجيب على الامة سعادة وسلاما ،

آية الله الكبرى

ثم قال الاستاذ عبد الرحمن البنا : ان آية الله الكبرى ، انه كان يسعى ان قبر حسن البنا في جمع النظام في كل الحديقة والقلم ، وان الله من ورائهم محيطا ، فتم حسن البنا ناجيا ، الله ، وانهزم فلك بالسيطرة الرئيس بعوى الدنيا في حسن البنا ، والحمد لله رب العالمين ، لقد جمع الله له خير الدنيا والاخرة وكبر الرئيس عليه الله ، يقول الله تعالى الشهادة في سبيلك ، ولقد مر على الله الاخوان المسلمين خلال الايمان الصادق ما لقي بطلا ثالثا العظيم ، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ،

الرئيس يلقي كلمته للتقرير

ثم تحدث بعد ذلك الاستاذ عبد الحكيم عابدين السكرتير العام للاخوان المسلمين ، فشكر الرئيس وحضر الزعماء على الزعماء مواساة مواساة الكبير العظيم ، ولقد انشى الرئيس من كلمته ايضا عليه الشكر ،

وكان في وداع الرئيس نجيب عبد الرحمن البنا والد الاستاذ حسن والاستاذة عبد الرحمن البنا وعمدة انشا وجمال البنا وسيف البنا شقيق الامام الشهيد واسرته العام للاخوان المسلمين واعضاء مكتب الارشاد

رمضان
بأقلامكم

حسن البنا
يكتب:

رمضان شهر الحرية

هذا هو ذا المسلسل يشيع والتعيم يذهب ويتكشف والسعيد نيسم من ذكرة الهلال كلما مر فرض القصر أو رمز الشهر الأمين.

إنه هلال رمضان..

الله أكبر.. الله أكبر

ربي وربك الله.

هلال خير يرتجه إن شاء الله.

إنه هلال رمضان، شهر الأمة وشهر الصوم وشهر القرآن، وشهر الغفر الساعة الذي شوقني على طوله من مرورها حقيقة ورمضان واقعاً ماثلاً الأعلى فيه، مست أرواحهم إلى مرتبة القدس من الله.

وما لنا لا نتحمس إلى إخواننا الكرام من أهل الإسلام من شهر ورمضان وتطلعهم بشعورات النفس وطبيعات الفكر وهو خير الذكرة الصافية السديدة.

ربي وربك الله.

إنه واحد لا إله إلا هو، رب واحد يتصرف في ملكوت السموات والأرض، ويسيطر على عوالم الغيب والشهادة ويتحكم في الكون من الذرة إلى المجرة، والصبح بعد ظلمة في حق الوجود سواء، وأن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً، إن الله هو الحاكم وحده بحكم الأزلية، بحكمه الأبدي وبيده الكل وحده وحده، فإن كان أحد أن يتحكم في الأرض فيغير مصارفها ويقيد مجاريها، فإن له أن يتحكم في الذكرة.

فهل لهذي الناس ويتحكم في أعمالهم وأرزاقهم وأيامهم ذلك إلا الله.

فإن من حوله أيها الأخ المسلم واسع بنفسك من أن تكون عبداً لغير ربك واعلم أن عبادة النفس حرباً بأنفسك إنها النفس، صلى الله عليه وسلم، حين يرجعك من سفرته في ذهبة الهلال أن يقول وبي وربك الله.

إنه هلال رمضان.. فأما كثير من الناس فلا يفرحون من حوله إلا لتجهيز المآكل والمشارب وتحضير الطعام والشراب والتماس أوان الصبور والإفطار، وما يذوي شهية المطعم ويهضم واحة الثاني لأن رمضان كريم وحدنا شان الكرام.

أما شهر الخيرين الشهر رمضان فنحن شهرٌ

حسن البنا في إحدى المظاهرات

الراحة من عناء الأعمال والتبرير والتسلية في أيامه المشرق، وتقسيم الأوقات على الصلوات وتصرفات اليوم في أيامهم بين الفجر وشمل تتوقف على مواعيد الصلوات وتتنقل بين دور العبادة والصلاة، وفي تجارهم يتحدثون في موعد ويتكلمون في عملهم.

حتى مستشفى خسروا شهر رمضان وتحسرهم، وتحسروه وتحسرهم وهم محبوبة عليهم بين يدي ربهم وشهده على تقصيرهم وسوء تدبيرهم.

وقوم آخرون سطوا وسلبوا ونهبوا وقتلوا وهم لا يشعرون من ذلك إلا أنهم أسرفوا فاستكثروا، وتجردوا فصلوا، يريدون وجه الله يتقاربون إليه، وفرقت لهم ثواب صيامهم وأجر قيامهم وقولهم أصدائهم إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد فإن فرقتك جماعة أخرون أبوا ما أسرهم الله به من سلاة وصيام وتلاوة وقيام وسارعوا إلى الخيرات وأحسنوا وصدقوا، وتكلموا ثم يتنبهوا عند ظواهر الأعمال بل فهموا عن الله فيها، وعرفوا ما يراد بهم منها، وتأدبوا بحضرتهم إلى أبواب أسرارها، فتجردوا لرمضان وتجردوا بحضرته وتجردوا وقاروا بروح لم يتزل به سواهم وتنسموا منه تركية النفوس وتصفية الأرواح، وأدركت سلامة الفؤاد سبيل وصحوة الجوارح.

فيا من فرضت الصوم وأراد الشباب أنهم سيتركون الطعام والشراب ويطلقون النفس ويحرمونها الجسوم هذه الثلاثة وهي مادة سيالهم وقوام نشاطهم.

وإذن فليخلف شيخ الأمة وإمامهم جيش الشهوات وكتائب الإنسانية بمدافعها النفسية على هذا الجسم الذي استقوما من شهوم فسطل مرافيها وكتم أنفاسها وأطال ثورتها وأطفأ بما زين لها من زخرف الشهوات وزائف الأفكار.

لسلطان من الطعام فإذا استقامت منه فإنه خالصة من نابيات غير مرغوبة، وصوت مراً من مطالبه خالصاً من قيوده.

ولسلطان من الشراب فإذا استقامت عنه فإنه خالصة من نابيات غير مرغوبة وصوت مراً من مطالبه خالصاً من قيوده.

ولسلطان عن الكلام وعن الشهوة فإذا استقامت فلك تحريرت، ولنعيماً أقول: استقر عمن شئت لكن تطهره، واسمع إلى من شئت لكن أسيره.

فإنك إذا استقامت عن ذلك صرت حراً مثبتاً، وإذن فرمضان شهر الحرية وإذا استقامت من ذلك تنفس طال المدة وانشرق نور الروح، وإذن فرمضان شهر كروحانية.

وإذا استقامت عن ذلك صفا فكرك وتجلى سلطان تصفيته فكنت إنساناً بكل معنى الكلمة.

وإذن فرمضان شهر الإنسانية

وإذا استقامت عن ذلك لم يعد الشيطان سبيلاً إليك ولم تملك نوازع الشر متسلطاً عليك، وإذن فرمضان شهر الخير الواسع العظيم.

مرحباً بك يا شهر الخير، مرحباً بك يا شهر الإنسانية الكاملة، مرحباً بالشهر الروحانية الفاضلة، مرحباً بك يا شهر التربية الصحيحة، مرحباً بك يا شهر رمضان.

أهلاً.. أهلاً

وأهلاً طويلاً في هذه الأمة الجليلة السكينة، وأهلاً طيباً درساً من هذه الدروس الطيبة، وأهلاً شعارها حتى تركي أولادها وتسقي نفوسها وتصلح أحفادها وتحمد عواقبها وتنهض مرافق الشعوب فيها، فتتم أن الكلام أساس الإنسانية وأن الشهوات قيود الأسر، وأن أساس الحرية الاستقامة، وأن الاستقامة يستتبع الطمأنينة، وأنها سكينة عميقة لنبيذة الأمة سلائع الحرية والعبرة أعلى من العمال.

سيعود للشرق مجده

بقلم
الأستاذ حسن البنا

أني شعب الأولون بأن الشرق سيعود إليه مجده الغابر الذاهب الذي طالما كان مهبط الوحي ومنبع النور، ومنبت أنبيائه الأكرم ومأوى الشعوب الطاهرة الشرقية وحصن الإيمان والتقوى والفضيلة، ومنار الحق والخير على العالم كله.

وقد كان الغرب أيضاً يؤمن بأن الشرق سيعود يوماً، ولكنه كان يظن أن ذلك سيتم بالقوة والحضارة المادية وحدها، وأن الشرق سيأخذ من الغرب كل ما عنده من مظاهر القوة والحضارة المادية، ويرتفع إلى مستواه في هذا الميدان، ثم يتجاوزه ويسبقه فيه، وهذا خطأ كبير وقع فيه الغرب، وقد أسفى على العالم كله، وعلى الغرب نفسه أولاً وقبل كل شيء.

وقد كان الغرب يظن أن الشرق سيعود إلى مجده المادي لأن الغرب استطاع أن يأخذ من العلم والحضارة المادية ما أخذ، وأن يسخر قوى الطبيعة لخدمته، وأن يستغل مواردها لمنفعته، وأن يتفوق في ميادين الصناعة والاقتصاد والحرب.

وقد كان الغرب يظن أن الشرق سيعود إلى مجده المادي لأن الشرق يملك من الموارد الطبيعية ما لا يملكه الغرب، ولأن الشرق يملك من الأيدي العاملة الرخيصة ما لا يملكه الغرب، ولأن الشرق يملك من الأسواق الواسعة ما لا يملكه الغرب.

وقد كان الغرب يظن أن الشرق سيعود إلى مجده المادي لأن الشرق يملك من الموارد الطبيعية ما لا يملكه الغرب، ولأن الشرق يملك من الأيدي العاملة الرخيصة ما لا يملكه الغرب، ولأن الشرق يملك من الأسواق الواسعة ما لا يملكه الغرب.

وقد كان الغرب يظن أن الشرق سيعود إلى مجده المادي لأن الشرق يملك من الموارد الطبيعية ما لا يملكه الغرب، ولأن الشرق يملك من الأيدي العاملة الرخيصة ما لا يملكه الغرب، ولأن الشرق يملك من الأسواق الواسعة ما لا يملكه الغرب.

وقد كان الغرب يظن أن الشرق سيعود إلى مجده المادي لأن الشرق يملك من الموارد الطبيعية ما لا يملكه الغرب، ولأن الشرق يملك من الأيدي العاملة الرخيصة ما لا يملكه الغرب، ولأن الشرق يملك من الأسواق الواسعة ما لا يملكه الغرب.

رسم توضيحي للحادث

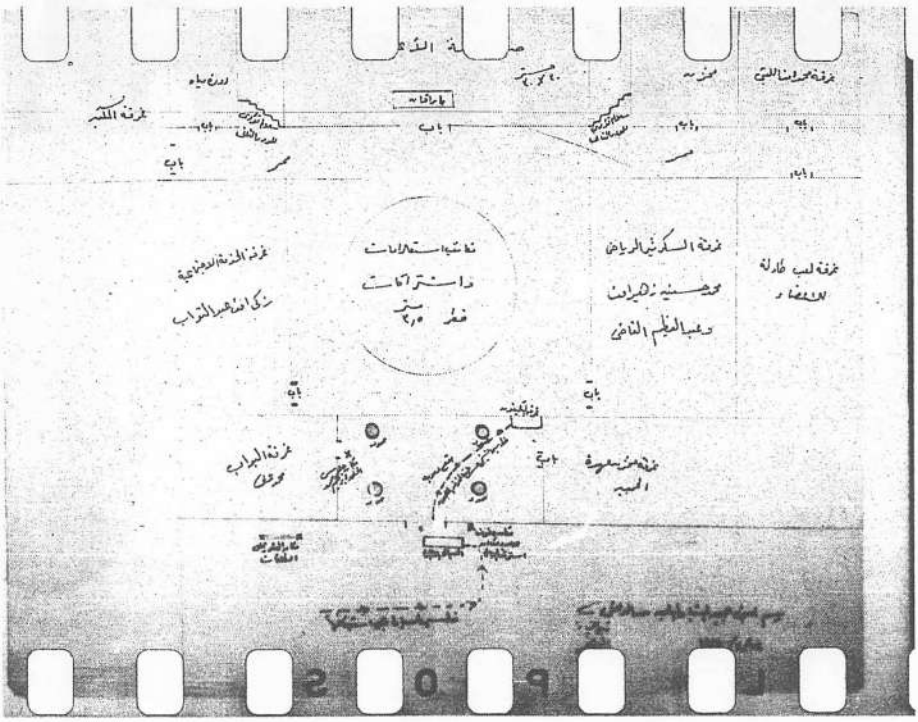

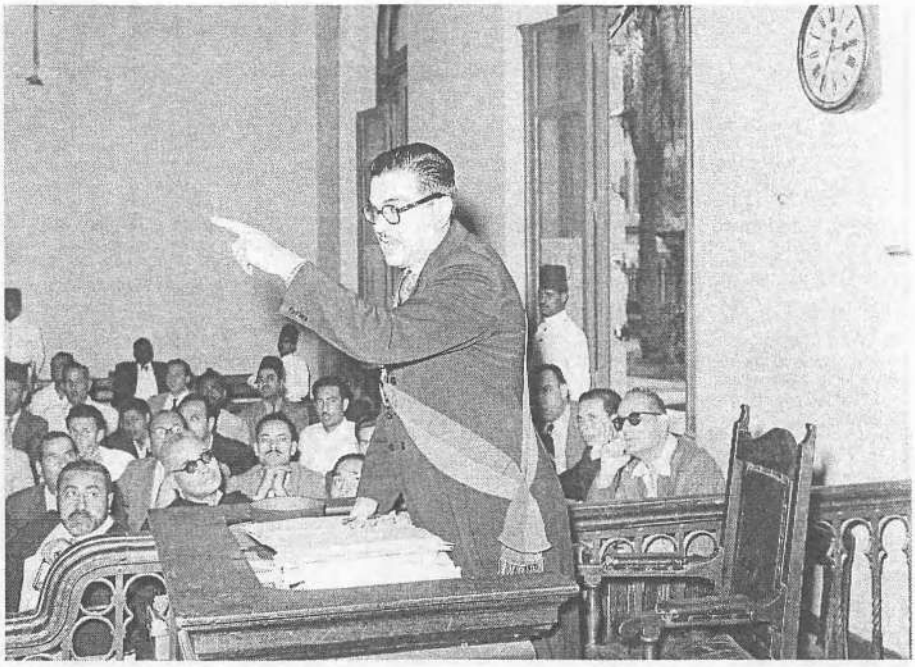

صورة محاكمة قتلة حسن البنا

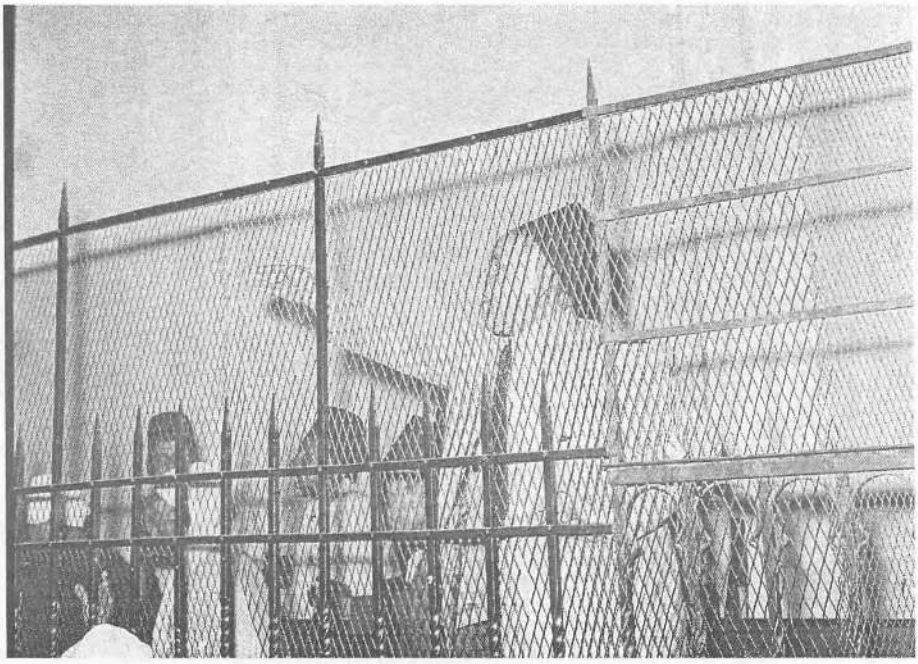

إبراهيم باشا عبد الهادي رئيس وزراء مصر وقت اغتيال حسن البنا

(حسن البنا 1906-1949)

محمود فهمى النقراشى
اغتاله الاخوان
فاغتالت حكومة
السعديين حسن البنا

حسن البنا فى إحدى المظاهرات

رسم بورتريه لحسن البنا (1906-1949)

حسن البنا يظهر وهو يرتدي وشاح الإخوان المسلمين

حسن البنا 1906-1949

الفصل السابع

اغتيال الدكتور محمد حسين الذهبي...

(3 تموز/يوليو 1977)

المكان: حدائق حلوان – شارع السايس

المستهدف: الدكتور محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف السابق

الحدث: خطف شخصية عامة

المنفذ: جماعة التكفير والهجرة

النتيجة: قتل المختطف وتصفية الجماعة

السبب: التعذيب في السجون ثم الخوف من المواجهة الفكرية.

محمد حسين الذهبي

من مواليد التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر عام 1915 في مدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ. التحق بكلية الشريعة جامعة الأزهر، وتخرج منها عام 1939، حصل الذهبي على الدرجة العالمية، أي الدكتوراه، بدرجة أستاذ في علوم القرآن عام 1946 من كلية أصول الدين في جامعة الأزهر، وذلك عن رسالته "التفسير والمفسرون" التي أصبحت بعد نشرها أحد المراجع الرئيسية في علم

التفسير. عمل الدكتور الذهبي أستاذاً في كلية الشريعة جامعة الأزهر وأعير عام 1968 إلى جامعة الكويت. بعد عودته عام 1971 عُيِّنَ أستاذاً في كلية أصول الدين ثم عميداً لها ثم أميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية. في الخامس عشر من نيسان/أبريل عام 1975 أصبح وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر، وذلك حتى تشرين الثاني/نوفمبر عام 1976، من أهم مؤلفاته: (التفسير والمفسرون، الوحي والقرآن الكريم، الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها، تفسير ابن عربي للقرآن حقيقته وخطره، الإسرائيليات في التفسير والحديث، أثر إقامة الحدود في استقرار المجتمع، عناية المسلمين بالسنة، ومدخل لعلوم الحديث والإسلام والديانات السماوية).

ملامح من شخصية الشيخ الذهبي

كان الشيخ الذهبي دائم التواضع لا يمتلك فداناً واحداً، وبالرغم من ذلك كان دائم المساعدة لأهالي بلدته. وكان الشيخ الذهبي رجلاً هادئاً، مطمئن النفس، قليل الكلام. تحول منزله إلى ملتقى إسلامي تدار فيه ندوات دينية مفتوحة كل ليلة يستطيع أي مسلم حضورها بغير دعوة أو سابق معرفة، وعند اختياره وزيراً للأوقاف أصرَّ على عدم تعيين حراسة خاصة على باب منزله، وظلت أحوال منزله كما هي بشكل لم ينظر أحد من خلاله بأن في هذا المنزل وزيراً، كما رفض أنه يغير منزله وأثاث منزله. كانت آرائه دائماً تعبر عن الموقف السليم للإسلام. كان يدعو لتفسير جديد للقرآن الكريم بعيداً عن المغالطات القديم منها والحديث ومحاربته للإسرائيليات، وكان ذلك آخر مشروع علمي تبناه هو (تنقية التراث الإسلامي وتجريده من الإسرائيليات التي أدخلت عليه)، ودعى إلى أن يكون للمسجد دوره القديم كمكان جامع.

مدخل

من المؤسف والمحزن أن يتقاطع تاريخ العنف في عدة نقاط مع مسيرة الأديان قديمها وحديثها، ليس فقط من حيث التناقض بين العنف والسلام الذي تنادي به كل

الأديان، ولكنه يأتي أيضاً من توظيف الدافع الديني لخدمة أغراض غير دينية. ولم يقتصر ذلك على الجماعات الإسلامية التي ظهرت في مصر خلال فترة السبعينيات، وإنما نجده كذلك في المسيحية التي انتشرت في إيطاليا خلال العصور الوسطى.

ففي إيطاليا خلال العصور الوسطى، نجد سافونا رولا الذي اعتصم في دير سان دومنيك في بولونيا، وأصبح راهباً بعد سنتين من دخول الدير، أي في سنة 1477. بدأ حياته الرهبانية بسحق الذات والتقشف، كان لا يقرأ سوى الكتاب المقدس، ويستنكر من زملائه إقبالهم على علوم الدنيا دون علوم الدين. بالرغم من أن بداياته كواعظ وخطيب لم تكن مشجعة إلا أنه بعد أن انتقل إلى دير سان مارك في فلورنسا انشغل بتفسير سفر الرؤيا وما به من لعنات وويلات تصب على الحائدين عن وصايا الله. وجد سافونا رولا في تناول هذه المواضيع بداية نجاحه كواعظ مفوَّه تلتف حوله الجماهير. كانت مادة الفساد البابوي موضوعاً مثيراً يلهب به حماس المستمعين لأنه يوقظ في عقولهم تساؤلات طالما راودتهم وسكتوا عنها. كان سافونا رولا يندد بطغيان أسرة "دي ميدتشي" الحاكمة، كما صب اللعنات على الرجال المنحلين المنغمسين في الخمر والميسر والجنس، وهاجم البنوك الربوية وكان معظمها يملكه ويديره اليهود، ونادى بإنشاء بنك التسليف على الرهونات. كان الصدام بين سافونا رولا وأسرة "دي ميدتشي" حتمياً. وفي هجومه المستمر على الكنيسة كان يقول: "إن الكنيسة الأولى لم تعرف تيجان البابوية ولا طيالس الكرادلة ولا الأوعية الذهبية. كان أكثر حواريي المسيح من الصيادين وبسطاء الناس وكل مظاهر الأبهة والفن هذه ما هي إلا من آثار الوثنية الأولى. وإلى أن تعود الكنيسة إلى بساطتها ويتوب الناس عن المعاصي فغضب الله قادم لا محالة"..

وقد حث سافونا رولا الشباب أن ينعزلوا عن المجتمع وأن ينبذوا كل شيء جميل في الحياة، وكان شديد الهجوم على الفنون والآداب بدعوى أن إحياءهما وتذوّقهما يعتبران نكوصاً إلى العصرين اليوناني والروماني بما فيهما من رموز وثنية تتناقض بالضرورة مع المسيحية. شكّل سافونا رولا من الشباب الذين تبعوه جماعات أطلق عليهم (غلمان الفرير)، وقسمهم إلى خمس فرق هي:

(فرقة المصلحين، وفرقة المصالحين، والمفتشين، وجامعي الصدقات، والمنظفين)، وعلى هذا النحو بلور سافونا قوة ضاربة من الحشد الجماهيري الذي التف حوله وأصبح هو الحاكم الفعلي لفلورنسا. وبدأ عن طريق غلمانه يطبق رؤيته الخاصة للمسيحية. فكان يعلق الزاني في الميادين ويحرقه عند تكرار الجريمة، وأغلق الحانات، وحرم الرق، وأمر النساء بالبقاء في بيوتهن بعد أن كن يساهمن في الحياة العامة.

ومن الملاحظ أن هذه الممارسات بعيدة عن روح المسيحية وفيها استلهام واضح للشرائع اليهودية. من الناحية الاقتصادية هاجم البنوك وحرَّم اكتناز الذهب. فركدت الحياة التجارية وتدهورت أوضاع الحرفيين وفشلت دعوته للجماهير أن يتقشفوا ويهدوا الدنيا في أن تقنعهم بقبول هذه الأحوال الاقتصادية السيئة.

تصاعدت الحركات المضادة لسافونا رولا من قبل السلطة الدينية ممثلة في البابا، والسلطة السياسية ممثلة في أسرة "دي ميدتشي"، ورجال الأعمال وأصحاب البنوك وصغار الحرفيين حتى المواطنين العاديين ولكن مما أطال عمر سافونا رولا أن عناصر هذه الحركة المضادة لم تكن على اتفاق فيما بينها. وفي مواجهة هذه الحركة المضادة أيقن سافونا رولا أن فرق الفرير لم تعد كافية لحمايته فأرسل يطلب السند من شارل الثامن ملك فرنسا وشرعت جيوشه تزحف تجاه فلورنسا. وهكذا تغلبت الرؤية الإرهابية الطائفية على المصلحة العليا القومية والوطنية. لم يكتف سافونا رولا بهذا، عندما صدر قرار البابا بحرمانه هو وأتباعه رفضوا جميعاً قبول هذا القرار وطلبوا فتوى من السوربون تعينهم على عقد مجمع ماسوني دون دعوة البابا للنظر في جدارته بالمنصب الديني، وكتب سافونا رولا خطاباً لكل من "مكسمليان" إمبراطور النمسا، و"إيزابيلا وفيرناندو" ملكي أسبانيا يحثهم على التدخل والقيام بواجباتهم المقدسة لحماية المسيحية ومساندته ضد البابا وضد الأسرة الحاكمة.

أصبحت ظاهرة سافونا رولا وغلمان الفرير هي ظاهرة مضامين اجتماعية تستتبع بالضرورة أن يعتبرها المجتمع جسماً غريباً يجب استئصاله حيث وصل

سافونا إلى المرحلة التي أصبح فيها حفاظه على نفسه أولى عنده من تمسكه بمبادئ المسيحية وتعاليمها. وكان في خضم حماسه الثوري قد شوّه النصوص كي تخدم أهدافه التي بدأت بقدر كبير من التقشف وانتهت بالتمسك بالسلطة وحب لجمع المال. وما كان أن انتبه المجتمع لما أصابه من فقر وتخلف وبؤس من جراء اتباعه لسياسات سافونا رولا فأحيطت حركته بالكراهية من كل جانب، مما دفع البقية من مؤيديه إلى استئجار ميليشيات من المرتزقة في محاولة يائسة للدفاع عنه في مواجهة الجماهير الغاضبة المنفضة من حوله.

وفي 8 نيسان/أبريل 1498 نجح الحرس في اقتحام دير سان مارك في مهبط الليل وحاصروه بعد أن فشلت شتى المفاوضات، استسلم سافونا رولا وسُحل في الشوارع والأزقة بعد أن أوسعته الجماهير ضرباً ولكماً وركلاً، وقُدِّم للمحاكمة التي استمرت أربعين يوماً كانت آخر ثلاثة أيام منها مخصصة للمحاكمة الدينية.

أسفرت المحاكمة عن انهيار سافونا رولا واعترافه بأنه كان نبياً دجالاً وصدر الحكم عليه وعلى اثنين من تابعيه بالإعدام. وكانت هذه هي نهاية الراهب الذي قتلته الفضيلة لأنه اتخذ من الدين هراوة يضرب بها الجماهير أو أعداء الله حسبما كان يتصورهم.

هكذا يمكن ببساطة أن نبدأ حديثنا عن وقائع اغتيال الدكتور محمد حسين الذهبي، والتي تحمل دلالات اجتماعية وسياسية ودينية. وتشابهاً ملحوظاً مع أفكار سافونا رولا وطرق محاربته للمجتمع الكافر، وكيف تم القضاء عليه من السلطة.

ففي مصر اهتزت الحياة السياسية خلال السبعينيات بأنشطة عنف قامت بها ثلاث جماعات إسلامية وهي على التوالي، منظمة التحرير الإسلامي "جماعة الكلية الفنية العسكرية"، وجماعة التكفير والهجرة "جماعة المسلمين"، ومنظمة الجهاد "الجهاد الجديدة". كل هذه الجماعات الثلاث ولدت في جو المحنة المصري بعد حرب 1967، ويعتبر الكثيرون أن هذه الجماعات، مذهبيّاً وتنظيمياً،

خرجت من تحت عباءة "الإخوان المسلمين".

والحق أن جذور الجماعة قد بدأت في السجن الحربي، وتسلسل تفكيرهم حتى انتهى بهم الأمر إلى (تكفير الناس بالجملة)، ابتداء بالذين يتولون تعذيبهم بلا رحمة، ثم من يأمرهم بهذا التعذيب من الحكام، ثم من يسكت على هؤلاء الحكام من الشعوب. وقد اعتزلت هذه الفئة في السجون، وكانوا لا يصلون معهم، وقام بينهم وبين الإخوان جدل طويل. وقد اتهم شكري مصطفى أمير جماعة التكفير ومؤسسها، قادة الإخوان بالخيانة العظمى، لأنهم لم يقاوموا رجال الأمن والشرطة وسلموا جلود إخوانهم للسياط ورقابهم للمشانق.

وقد جاء الدكتور الذهبي كوزير للأوقاف في فترة صعبة جداً كانت ظهرت فيها جماعات إرهابية، وكان من بينها جماعة التكفير والهجرة وغيرها، وكان عليه أن يواجه بالفكر، وكان يعترض على تدخل الأمن في معالجة الجماعات الإسلامية المتطرفة، ويرى أن هذه مهمة رجال الدعوة، وأن الفكر يجب أن يواجهه فكر وأن الإسلام قوي ولا يمكن أبداً أن يهتز أمام أي دعوات مهما كانت منحرفة ومهما كان حتى لها منطق براق يجذب الشباب، فرجال الدعوة الإسلامية قادرون على أن يواجهوا هذه الدعوات.

أهم أفكار ومعتقدات جماعة التكفير والهجرة

- التكفير عنصر أساسي في أفكار ومعتقدات هذه الجماعة، فهم يكفِّرون كل من ارتكب كبيرة وأصر عليها ولم يتب منها، وكذلك يكفِّرون الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله بإطلاق ودون تفصيل، ويكفِّرون المحكومين لأنهم رضوا بذلك وتابعوهم أيضاً بإطلاق ودون تفصيل، أما العلماء فيكفِّرونهم لأنهم لم يكفِّروا هؤلاء ولا أولئك، كما يكفِّرون كل من عرضوا عليه فكرهم فلم يقبله أو قبله، ولم ينضم إلى جماعتهم ويبايع إمامهم. أما من انضم إلى جماعتهم ثم تركها فهو مرتد حلال الدم، وعلى ذلك فالجماعات الإسلامية إذا بلغتها دعوتهم ولم تبايع إمامهم فهي كافرة مارقة من الدين.
- كل من أخذ بأقوال الأئمة بالإجماع حتى ولو كان إجماع الصحابة أو

بالقياس أو بالمصلحة المرسلة أو بالاستحسان ونحوها فهو في نظرهم مشرك كافر.

- العصور الإسلامية بعد القرن الرابع الهجري كلها عصور كفر وجاهلية لتقديسها لصنم التقليد المعبود من دون الله تعالى، فعلى المسلم أن يعرف الأحكام بأدلتها ولا يجوز لديهم التقليد في أي أمر من أمور الدين.
- قول الصحابي وفعله ليس بحجة ولو كان من الخلفاء الراشدين.
- الهجرة هي العنصر الثاني في فكر الجماعة، ويقصد بها العزلة عن المجتمع الجاهلي، وعندهم أن كل المجتمعات الحالية مجتمعات جاهلية. والعزلة المعنية عندهم عزلة مكانية وعزلة شعورية، بحيث تعيش الجماعة في بيئة تتحقق فيها الحياة الإسلامية الحقيقة - برأيهم - كما عاش الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام في الفترة المكية.
- يجب على المسلمين في هذه المرحلة الحالية من عهد الاستضعاف الإسلامي أن يمارسوا المفاضلة الشعورية لتقوية ولائهم للإسلام من خلال جماعة المسلمين - التكفير والهجرة - وفي الوقت ذاته عليهم أن يكفوا عن الجهاد حتى تكتسب القوة الكافية.
- لا قيمة عندهم للتاريخ الإسلامي لأن التاريخ هو أحسن القصص الوارد في القرآن الكريم فقط.
- لا قيمة أيضاً لأقوال العلماء المحققين وأمهات كتب التفسير والعقائد، لأن كبار علماء الأمة في القديم والحديث - بزعمهم- مرتدون عن الإسلام.
- قالوا بحجية الكتاب والسنة فقط ولكن كغيرهم من أصحاب البدع الذي اعتقدوا رأياً ثم حمّلوا ألفاظ القرآن عليه فما وافق أقوالهم من السنة قبلوه وما خالفها تحايلوا في رده أو رد دلالته.
- دعوا إلى الأمية لتأويلهم الخاطئ لحديث (نحن أمة أمية...) فدعوا إلى ترك الكليات ومنع الانتساب للجامعات والمعاهد إسلامية كانت أم غير إسلامية لأنها مؤسسات الطاغوت وتدخل ضمن مساجد الضرار.
- أطلقوا أن الدعوة لمحو الأمية دعوة يهودية لشغل الناس بعلوم الكفر عن تعلم الإسلام، فما العلم إلا ما يتلقونه في حلقاتهم الخاصة.

- قالوا بترك صلاة الجمعة والجماعة بالمساجد لأن المساجد كلها ضرار وائمتها كفار إلا أربعة مساجد هي (المسجد الحرام، والمسجد النبوي، وقباء، والمسجد الأقصى)، ولا يصلون فيها أيضاً إلا إذا كان الإمام منهم.
- يزعمون أن أميرهم شكري مصطفى هو مهدي هذه الأمة المنتظر وأن الله تعالى سيحقق على يد جماعته ما لم يحقق على يد محمد صلى الله عليه وسلم من ظهور الإسلام على جميع الأديان.
- وعليه فإن دور الجماعة يبدأ بعد تدمير الأرض بمن عليها بحرب كونية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تنقرض بسببها الأسلحة الحديثة كالصواريخ والطائرات وغيرها ويعود القتال كما كان في السابق رجل لرجل بالسلاح القديم من سيوف ورماح وحراب.
- ادعى زعماء الجماعة أنهم بلغوا درجة الإمامة، والاجتهاد المطلق، وأن لهم أن يخالفوا الأمة كلها وما أجمعت عليه سلفاً وخلفاً.
- أهم كتاب كشف عن أسرار دعوتهم وعقيدتهم هو - ذكريات مع جماعة المسلمين - التكفير والهجرة - لأحد أعضاء الجماعة عبد الرحمن أبو الخير الذي تركهم فيما بعد.

يتضح مما سبق، أن هذه الجماعة هي جماعة أحيت فكراً متطرِّفاً بتكفير كل من ارتكب كبيرة وأصرَّ عليها، وتكفير الحكام بإطلاق ودون تفصيل لأنهم لا يحكمون بشرع الله، وتكفير المحكومين لرضاهم بهم بدون تفصيل، وتكفِّر العلماء لعدم تكفيرهم أولئك الحكام. كما أن الهجرة هي العنصر الثاني في تفكير هذه الجماعة، ويقصد بها اعتزال المجتمع الجاهلي عزلة مكانية وعزلة شعورية، وتتمثل في اعتزال معابد الجاهلية (ويقصد بها المساجد). بالإضافة إلى إشاعة مفهوم الحد الأدنى من الإسلام. ولا يخفى مدى مخالفة أفكار ومنهج هذه الجماعة لمنهج أهل السنة والجماعة في مصادر التلقي والاستدلال وقضايا الكفر والإيمان، وغير ذلك مما سبق بيانه.

أما أمير الجماعة وواضع خطة اغتيال الشيخ الذهبي، فهو شكري مصطفى. ولد "أبو سعد" عام 1942 في قرية أبو خرس التابعة لمركز أبو تيج

في محافظة أسيوط. كان طالباً في كلية الزراعة في جامعة أسيوط وكان معروفاً آنذاك بميوله لكتابة الشعر. تأسس شكري مصطفى فكرياً على يد معلمه في السجن الشيخ علي عبده إسماعيل الذي اتخذ مبادئ العزلة وتكفير المجتمع منهجاً له متأثراً في ذلك بأفكار الخوارج إلا أنه عاد وتبرأ من تلك الأفكار التي كان ينادي بها، ولكن شكري لم يتراجع عنها بل ازداد تمسكاً بها.

نشأت الأفكار الأساسية للجماعة الأم - جماعة المسلمين - داخل سجن أبو زعبل عندما نزح شكري مصطفى من بلدته - أبو قرقاص- ليدرس في جامعة أسيوط حيث تعرف هناك على أعضاء الإخوان المسلمين وانضم إليهم. وفي العام 1965 قام شكري مصطفى بتوزيع منشورات الإخوان وتعرض بسبب ذلك للاعتقال. أودع بداية في سجن ليمان طرة ثم نقل إلى سجن أبو زعبل حيث أمضى نحو ست سنوات. ولقي من التعذيب المروع في سجون الستينيات ما جعله يؤمن أن معذبيه وحاكمهم ليسوا مسلمين ولا يمتون إلى الإسلام بصلة، ثم قرر شكري الانشقاق عن الإخوان المسلمين.

أفرج عنه في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1971 في إطار قرارات الإفراج التي أصدرها السادات بالعفو عن أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين. بدأت بعدها قضية التكفير تنمو لديه. وبدأ شكري يفكر ما حكم الإسلام على مجتمع يؤيد حاكم، وهو جمال عبد الناصر، لا يحكم بما أنزل الله، طاغية مستبد وفي نفس الوقت يؤيد الشعب كل خطواته. بعدها بدأ يوسع من دائرة التنظيم، وانتقل إلى أسيوط ثم إلى القاهرة، وعمل على نشر أفكاره بصورة أوسع وبدأ أيضاً في تكوين الهيكل التنظيمي لجماعته وعين أمراء للمحافظات والمناطق وتمت مبايعته أميراً لجماعة المسلمين.

ترجع أهمية التكفير والهجرة أنها أول محاولة تنظيمية برزت في نهاية الستينيات عقب المناقشات التي جرت لأفكار سيد قطب. وتتضمن الأفكار الأساسية لهذه الجماعة، واسمها الحقيقي "جماعة المسلمين"، التمييز بين مرحلتين في تحركها نحو الاستيلاء على السلطة، وإقامة الدولة الإسلامية. المرحلة الأولى، وهي مرحلة الاستضعاف ويكون فيها المسلمون - وهم أعضاء

الجماعة فقط – ضعفاء ولا يقوون على مواجهة الدولة القائمة، مما يتوجب على أعضاء الجماعة أن يهاجروا إلى مكان آمن، وهناك يعدون أنفسهم للوصول إلى مرحلة الاستقواء. وتبدأ المرحلة الثانية وهي "التمكين" أي التمكن من الدولة القائمة الكافرة لإقامة الدولة الإسلامية.

كانت حالة التكفير والهجرة هي أول حالة تنظيمية يعتد بها تنشأ بعد الإخوان، أنشأها شكري أحمد مصطفى بعد خروجه من السجن عام 1971، وبدأ في تجميع بعض الأفراد حوله بعضهم كانوا من أصول إخوانية والبعض الآخر شباب ملتزم حديثاً بلغتهم، وبالتالي التكفير والهجرة، وكان يصطحب معه ابن أخته – ماهر بكري– الذي اقتنع بأفكاره ليدعوا معاً. وتأثر شكري مصطفى بأفكار سيد قطب عن الهجرة وأحكامها، كما تأثر بأفكاره عن العزلة، ولكنه فسَّرها بشكل قسري حيث أصبحت العزلة عند شكري مصطفى جسدية وكاملة، وهذا عكس ما ذهب إليه سيد قطب حيث العزلة عند قطب شعورية وليست مادية، بمعنى أن العزلة التي أكدها قطب محلها القلب.

ظلت التكفير والهجرة حتى عام 1978 تقريباً نهاية 1977 بداية 1978 هي التنظيم ربما الأكبر في الحجم والعدد بعد الإخوان المسلمين، وخلال ست سنوات هي الفترة الممتدة من تاريخ الإفراج عن شكري مصطفى عام 1971 حتى وقوفه تحت حبل المشنقة عام 1977، انضم نحو ألفين من الشباب إلى جماعة المسلمين، وهذا يعود في جزء منه إلى أنها حالة تنظيمية نشطة ويعود في الجزء الآخر إلى أفكارها البسيطة البراقة المتطرفة أيضاً وكان عدد أعضاء تيار التكفير والهجرة وأعضائه عدة آلاف في هذا الوقت منتشرين في العديد من المحافظات، بالتحديد في بعض محافظات الوجه القبلي وبشكل أخص في بعض محافظات الوجه البحري مثل الشرقية والبحيرة.

وفي أيلول/سبتمبر عام 1973 أمر شكري مصطفى بخروج أعضاء الجماعة إلى المناطق الجبلية واللجوء إلى المغارات الواقعة في دائرة أبي قوس في محافظة المنيا جنوب مصر. وتنوَّعت مصادر تمويل الجماعة فكان منها توجيه أعضائها نحو العمل ببعض الحرف اليدوية بعد أن حرم عليهم

شكري مصطفى العمل في المصالح الحكومية وكذلك قيام أعضائها ببيع ممتلكاتهم وبخاصة الحلي والذهب حتى يتمكنوا من تزويد أنفسهم بالمؤن اللازمة ووسائل الدفاع عن النفس تطبيقاً لمفاهيمه الفكرية حول الهجرة. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 1973م اشتبه في أمرهم رجال الأمن المصري فتم إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة في قضية رقم 618 لسنة 73 أمن دولة عليا.

وفي 21 نيسان/أبريل 1974 عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 صدر قرار جمهوري بالعفو عن شكري مصطفى شكري وجماعته، إلا أنه عاود ممارسة نشاطه مرة أخرى، ولكن هذه المرة بصورة مكثفة أكثر من ذي قبل، حيث عمل على توسيع قاعدة الجماعة، وإعادة تنظيم صفوفها، وقد تمكن من ضمّ أعضاء جدد للجماعة من شتى محافظات مصر، كما قام بتسفير مجموعات أخرى إلى خارج البلاد بغرض التمويل، مما مكن لانتشار أفكارهم في أكثر من دولة.

هيأ شكري مصطفى لأتباعه بيئة متكاملة من النشاط، وشغلهم بالدعوة والعمل والصلوات والدراسة وبذلك عزلهم عن المجتمع، إذ أصبح العضو يعتمد على الجماعة في كل احتياجاته، ومن ينحرف من الأعضاء يتعرض لعقاب بدني، وإذا ترك العضو الجماعة اعتبر كافراً، حيث اعتبر المجتمع خارج الجماعة كله كافراً. ومن ثم يتم تعقبه وتصفيته جسدياً. رغم أن شكري مصطفى كان مستبداً في قراراته، إلا أن أتباعه كانوا يطيعونه طاعة عمياء بمقتضى عقد البيعة الذي أخذ عليهم في بداية انتسابهم للجماعة.

آراء وأفكار أودت بحياة الشيخ الذهبي

كان فضيلة الدكتور المرحوم محمد حسين الذهبي هو أول من تصدَّى لأفكار هؤلاء فكرياً، خاصة بعد أن انتبهت الصحافة إلى نوعية الحياة الغريبة التي تعيشها الجماعة، فشنت عدة حملات صحفية خلال عامي 1974، 1975. وكان ضمن المشاركين في هذه الحملة وزير الأوقاف الشيخ الذهبي.

لم يختر شكري مصطفى الشيخ الذهبي عفوياً، بل اعتبره مسؤولاً بدرجة كبيرة عن تلفيق تلك الصورة السلبية لجماعة المسلمين، فلقد أصدر الذهبي وقت أن كان وزيراً للأوقاف كتيباً صغيراً في تموز/يوليو عام 1975 ناقش فيه فكر جماعة المسلمين، التي عرفت وقتها في الصحف المصرية باسم "أهل الكهف" أو "جماعة الهجرة"، ونسب فكر هذه الجماعة إلى الخوارج، وأثبت فيه – بالاستناد إلى القرآن والسنة – فساد الزعم الذي أطلقوه بأنهم وحدهم المسلمون، وأن المجتمع حولهم يعد مجتمعاً كافراً. فقد قال في هذا الكتاب إن حكم الناطق بشهادتي أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، أن نعتبره مسلماً تجري عليه أحكام الإسلام. وليس لنا أن نبحث في مدى صدق شهادته، وإنما نَكِلُ سريرته إلى الله عالم السرائر. ثم ناقش فكرة اشتراطهم العلم بمفهوم الشهادتين حتى يصبح المرء مسلماً، فأكد أنه لم يرد شرعٌ يفيد هذا الربط، وأن من يشترط هذا الربط يكون قد أتى بشرط زائد، وخالف هَدْي رسول الله ﷺ، واستحدث في الدين ما لم يرد به نص من كتاب الله أو سنة نبيه. وتناول الشيخ الذهبي اشتراط جماعة المسلمين أن تكون أعمال الشخص مصدقة لشهادته حتى يحكم بإسلامه، فأثبت فساد هذا الشرط، وقال إن رسول الله عرَّف الإيمان بالله وحده بأنه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، واعتبر النطق بالشهادتين عملاً.

ثم تناول الذهبي قضية اعتبار الجماعة مرتكب الكبيرة كافراً، فأورد عن ابن عمر أن الكبائر تسع، هي: (قتل النفس، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، ورمي المحصنة، وشهادة الزور، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف (القتال)، والسحر، والإلحاد في البيت الحرام). وقال إنه من الثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أتي له الزاني والزانية والسارق وشارب الخمر، فلم يعتبرهم كفاراً، ولم يقم عليهم حد الردة (القتل). وأنه خلاف في أن التوبة تسقط الذنوب. واعتبر الدكتور الذهبي تكفير الجماعة للمسلم بأنه فسوق – أي خروج عن الدين – واستدل بحديث للرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يرمي رجل رجلاً بالفسق أو يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك". وقال إنه يجب التفرقة

في العقائد بين الأصول والفروع، وأصول الإيمان ثلاثة هي: الإيمان بالله، والإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم، والإيمان باليوم الآخر. وما عدا ذلك فروع لا تكفير فيها، إلا في حالة إنكار حكم ثبت عن النبي، مثل إنكار وجوب الصلوات الخمس. ثم نبَّه الدكتور الذهبي في نهاية كتابه إلى مدى الخطر الذي يتعرض له بعض الشباب الدينية وفقاً لما ورد في الكتاب من حجج وبراهين. وعلى هذا النحو وقف الدكتور الذهبي في نفس موقف المرشد العام للإخوان المسلمين المستشار الهضيبي في كتابه: "دعاة لا قضاة"، الذي رد به على فكر المودودي وسيد قطب.

ورداً على اعتقالات الشرطة وتشويه صورة الجماعة في الصحف وتزايد الانشقاقات بين أعضائها قرر شكري مصطفى القيام بعملية كبرى تعيد التوازن المفقود للجماعة. كانت هذه العملية هي اختطاف الشيخ الذهبي في مساء 30 حزيران/يونيو 1977، واعتبره شكري مصطفى كافراً يستحق القتل، وقرر اختطافه واتخاذه رهينة يقايض بها على الإفراج عن أعضاء جماعته المحكوم عليهم.

يوم الاختطاف

في الساعة الثانية صباح يوم الأحد الثالث من تموز/يوليو عام 1977، شارع السايس في منطقة حدائق حلوان جنوب القاهرة، وتحديداً أمام منزل الدكتور حسين الذهبي وزير الأوقاف السابق، كانت هناك حالة صمت تحيط بالمكان المنعزل وفجأة انقلب الهدوء إلى صخب والصمت إلى توتر إذ توقفت سيارتان ونزل منهما ستة شباب مدججين بالأسلحة أحدهم يرتدي زي شرطي برتبة رائد، واندفع خمسة منهم نحو مدخل الفيلا، بينما بقي سادسهم ليغير إطار السيارة التالف، طرق الشباب المسلحون باب الشيخ، وطلبوا من ابنه أن يوقظ أباه مدَّعين أنهم من جهاز مباحث أمن الدولة، حاول الابن ثنيهم عن عزمهم، ولكنهم لم يتركوا له فرصة للتحاور معهم. في تلك الأثناء استيقظ الشيخ وطلبت منه ابنته أسماء الا يذهب معهم، خرج الشيخ لملاقاتهم وجادلهم في البداية طالباً منهم

إبراز تحقيق الشخصية، لكنهم اقتادوه بالقوة ولم تفلح المناقشة، وطلبوا منه أن يرافقهم إلى مقر الشرطة لإجراء تحقيق في أمور معينة.

خرج الخاطفون ومعهم الشيخ الذهبي ودار بين الشيخ وأفراد العصابة حوار لحظة الاختطاف وذكرت المجموعة الخاطفة نصّ الحوار الذي قاله الشهيد أثناء نقله بالسيارة من منزله إلى المنزل الذي قتل فيه وهو الذي كانت به الجثة.... وقد أفهمت العصابة الشيخ خلال الرحلة بأنهم من مباحث أمن الدولة وسألوه عما إذا كان منضماً إلى أي تنظيم. وهنا اكتشف الشهيد أمرهم وقال لهم "بدأت أشك فيكم لأنني في تعاون مع النظام ووزيراً فيه وأناهض الحركات التي تقوم ضد النظام".. فسألوه عن هذه الحركات فقال لهم مثل جماعة التكفير والهجرة.

اكتشف الخاطفون أن سائق السيارة الثانية ما زال يغير إطار السيارة فاندفعوا داخل السيارة الأولى وفروا هاربين تاركين خلفهم السائق الذي واجه ضرباً مبرحاً من جيران الشيخ ليصبح هذا السائق أحد المفاتيح المهمة، والتي حاول من خلاله رجال الأمن التوصل إلى الجناة. وتبين لاحقاً أن السائق المقبوض عليه هو عضو الجماعة إبراهيم محمد حجازي ولكن لم تفلح التحقيقات معه في دفعه إلى الاعتراف بأي معلومات تدل على مقترفي حادث الاختطاف، قبل ظهر يوم الثالث من تموز/يوليو كانت جماعة المسلمين المعروفة إعلامياً باسم "التكفير والهجرة" تعلن مسؤوليتها عن الحادث وحددت مطالب سبعة لكي تفرج عن الشيخ المختطف وتتضمن:

- الإفراج فوراً عن أعضاء الجماعة المقبوض عليهم، وكذلك المحكوم عليهم في قضايا سابقة، وعلى رأس هؤلاء طلال الأنصاري (وهو عضو في الجماعة الفنية العسكرية تم تجنيده منذ فترة قصيرة).
- العفو عن كل الأعضاء المحكوم عليهم بالسجن.
- دفع مبلغ مئتي ألف جنيه مصري نقداً... دون علامات مميزة، ونقوداً مستعملة، دون أرقام مسلسلة.
- أن تعتذر الصحافة المصرية منها جرائد الأهرام، والأخبار، والجمهورية،

ومجلات آخر ساعة، وأكتوبر، ومجلة الأزهر، عما نشرته من إساءات في حق الجماعة، وينشر هذا الاعتذار في الصفحات الأولى.

- الأمر بنشر كتاب شكري مصطفى وعنوانه "الخلافة" على حلقات في الصحف اليومية وإزالة أي عقبات قد تقف أمام نشره بالصحف.
- تشكيل لجنة من الخبراء للتحقيق في نشاطات الأجهزة التالية: مكتب النائب العام في محكمة أمن الدولة، والقضاة، والمباحث العامة، ومكتب النيابة في المنصورة.
- يذاع هذا البيان في نشرة أخبار الثامنة والنصف مساء 3 تموز/يوليو من الإذاعة.
- ينشر هذا البيان في الصحف المصرية اليومية الآتية، البعث في سوريا، والنهار اللبنانية، وفي صحف السعودية والكويت، والأردن، والسودان، وتركيا، وإيران، كما تنشره أيضاً النيويورك تايمز الأمريكية، ولوموند الفرنسية، والصانداي تايمز والغارديان البريطانيتين، كلٌّ بلغته.
- وكمسلمين فإننا نلتزم بما نقوله وبالشروط التي وضعناها وفقاً لما أمرتنا به الشريعة. **(أعقب ذلك تهديد بقتل الرهينة لو بحث البوليس عنه أو لو ألقى القبض على الذين قاموا بتسليم هذا البيان).**

والبيان عبارة عن مزيج غريب من المطالب قد يبدو بعضها مقنعاً إلا أن البعض الآخر كان غير واقعي، مثل "تشكيل لجنة من الخبراء" للتحقيق في نشاطات المباحث العامة. والأخيرة تشير إلى القصور في إدراك شكري للفهم الصحيح والفعّال لأجهزة الدولة. وإلى حين قامت جماعة التكفير والهجرة بإصدار بيان وأعلنوا فيه مسؤوليتهم عن اختطاف الشيخ الذهبي لم يكن الأمن يعرف من خطف الشيخ الذهبي، وإن كانت المعلومات المتاحة هي أن أنشط الجماعات في هذه المرحلة كانت جماعة التكفير والهجرة، ونشأت فكرة وجوب الاتصال بهم بسرعة، ورجحوا أن يتم ذلك عن طريق المحامي شوكت التوني، وتم الاتصال بشوكت التوني بالفعل، على أنه يكلِّمهم. وكلَّمهم، وقالوا له إن لهم شروطاً وإلا فسيقتلوا الشيخ الذهبي الساعة 12 الظهر. أفرجت الداخلية عن واحد فعلاً من أعضاء الجماعة على أن يكون واسطة ما بين الداخلية وما بين الجماعة، فاستطاع

الوسيط أن يمد أجل الإنذار من الساعة 12 إلى الساعة الخامسة بعد الظهر (ومن الذين طالبت جماعة التكفير والهجرة بالإفراج عنهم مقابل إطلاق سراح الشيخ الذهبي، طلال الأنصاري وهو المتهم رقم اثنين في قضية تنظيم الكلية الفنية العسكرية وقائد التنظيم في الإسكندرية والناجي من حكم الإعدام بعد قرار رئاسي بتخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة).

لم تستجب وزارة الداخلية لمطالب المختطفين، وأصدرت بياناً طالبت فيه الجماعة بالتزام الحكمة وإطلاق سراح الشيخ الذهبي على الفور وأنها إن فعلت ذلك فسوف تهيئ المناخ المناسب للبت في مطالبها، ففكرة تقديم مئتي ألف جنيه وكون أن دولة تقبل أن تدفع فدية موضوع يحتاج إلى تفكير؛ أما النقطة الثانية الإفراج عن متهمين في حوزة القضاء وليسوا في حوزة وزارة الداخلية بالفعل لا تستطيع وزارة الداخلية الإفراج عنهم وإلا تصبح هي ذاتها متهمة.

وجه محامي الجماعة شوكت التوني نداء إلى أفراد الجماعة مطالباً إياهم بالإفراج عن الشيخ الذهبي راجياً منهم الاحتكام إلى العقل وعدم ارتكاب أي مخالفة للقانون مؤكداً أن أمر المسجونين من أفراد الجماعة سيحل بالطريق القانوني المشروع مبدياً استعداده للتدخل. انقضت المهلة الثانية التي حددتها الجماعة وواصلت الداخلية استجواب العديد من عناصر التكفير والهجرة أملاً في الحصول على أي معلومات تقود إلى العثور على الشيخ الذهبي داخل أوكار الجماعة، وانقضى اليوم الثاني بدون جدوى.

توصل ضباط الداخلية إلى معلومات تفيد بأن هناك شكوكاً تحيط بقاطني إحدى الشقق في مدينة الأندلس في منطقة الهرم، فتوجهت قوة من الشرطة نحو العقار أملاً في العثور على الشيخ الذهبي محتجزاً هناك قام ضابطا الشرطة باقتحام الشقة وعثر على شخصين من أعضاء الجماعة.

كما عُثر على مدفع رشاش وألف طلقة ذخيرة حية، وكذلك على عقد إيجار فيلا مفروشة في شارع محمد حسن المتفرع من شارع فاطمة رشدي في منطقة الهرم. أثناء التفتيش حضر شخص ثالث ما إن شاهد رجال الأمن حتى حاول ابتلاع

ورقة كانت في حوزته وتبين أنها رسالة من أمير الجماعة كانت الرسالة مكتوبة بلغة مشفرة، وآثار محتواها قلق رجال الأمن على مصير الشيخ الذهبي.

شعر شكري مصطفى بأن الحكومة تماطل ولن تستجيب لمطالبه، فأصدر أوامره بقتل الدكتور الذهبي وسلم أداة القتل لأحمد طارق. وقد توجه أحمد طارق إلى الشقة المحبوس فيها الذهبي، ومعه حقيبة وتكليف مكتوب موجه "للإخوة" الموجودين في الشقة لتنفيذ القتل، ودخل غرفة الذهبي وأطلق عليه النار. واكتشفت جثة الذهبي بالصدفة يوم 7 تموز/يوليو 1977.

وصف الشقة التي تمت فيها عملية الاغتيال

العقار رقم 15 شارع حسن محمد بالهرم، وتبين أن الشقة التي تمت فيها الجريمة مكوَّنة من ثلاث غرف منها غرفتان نوم وغرفة صالون وردهة كبيرة وبها منضده كبيرة. وكانت غرفة النوم التي عثر بها على جثة الشهيد الشيخ الذهبي تضم سريراً خشبياً ودولاباً وكرسيين وطبق به آثار دماء الشهيد، وكان جثمان الشهيد ممدداً فوق أحد الأسرَّة بغرفة النوم داخل الفيلا مرتدياً جلباباً أبيض الذي كان يرتديه لحظه اختطافه وكان حافي القدمين وبجانبه نظارته الطبية وعثر على طلقة رصاص واحدة فارغة فوق الفراش.

وفاة الدكتور الذهبي ولا يملك قبراً يدفن فيه

عاشت أسرة الشهيد لحظات رهيبة بعد سماعها إذاعة لندن قبل منتصف الليل تذيع نبأ تنفيذ مختطفيه تهديدهم وقتله، وكان جميع أفراد الأسرة مجتمعين حول الراديو لالتقاط الأنباء من الإذاعات الخارجية وانهارت ابنته الصغرى وظلت تصرخ بشكل هستيري، وحاول شقيقها تهدئتها دون فائدة، وتجمدت الدموع في عين الأم التي ظلت تردد كلمة (يا رب)، وقام نجل الدكتور بالاتصال بالمسؤولين للتأكد من صحة الخبر. وبعد سماع خبر الوفاة تذكرت العائلة أن المرحوم الشيخ الذهبي لا يملك قبراً يدفن فيه،

ففي الشهور الأخيرة قبل وفاته اشترى قطعة أرض في مدافن الأمام الشافعي ليقيم عليها مدفناً لأسرته، وعلى الفور قام فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقي وكيل وزارة الأوقاف لشؤون الدعوة، فنزل سريعاً ليعد ترتيبات بناء القبر في أسرع وقت ممكن حتى يستطيعوا دفن جثه الشيخ بعد عملية التشريح التي تمت بواسطة الطب الشرعي.

وفي السابع من تموز/يوليو 1977 شُيِّعت جنازة الدكتور حسين الذهبي من جامع الأزهر بحضور عدد من المسؤولين، وكذلك بمشاركة شعبية كبيرة وغاضبة معلنة عن تعاطفها مع الشيخ الذي أريق دمه هدراً. وأصدر الرئيس السادات قراراً بإحالة القضية والمتهمين إلى المحكمة العسكرية، بينما واصل ضباط الداخلية بحثهم عن أمير الجماعة الهارب. وفي الثامن من تموز/يوليو قادت المصادفة إلى القبض على شكري مصطفى.

المتهمون ووقائع التحقيقات

بدأت التحقيقات وأعلن عن ضلوع أعضاء جماعة التكفير والهجرة في اختطاف وقتل الشيخ الذهبي، وأن واضع الخطة هو أميرها الهارب شكري أحمد مصطفى، وأن مصدر الأوامر هو نائب رئيس الجماعة وفيلسوفها ماهر بكري، أو أبو عبد الله، وأن قائد مجموعة الاختطاف هو ضابط الشرطة المفصول الهارب أحمد طارق عبد العليم، وأن منفذ الاغتيال وقاتل الذهبي هو "مصطفى عبد المقصود غازي" المعروف بـ"أبو توبة".

من هو قاتل الشيخ حسين الذهبي؟

"المتهم مصطفى عبد المقصود غازي 35 عاماً، وهو من مدينة كفر الشيخ، كان يعمل بائع أقمشة في أحد المجمعات الاستهلاكية، وتم فصله بعد اختلاسه للأموال. سافر إلى ليبيا، وعاد إلى القاهرة ليزاول نفس العمل، وقد عرف بانحرافه منذ الصغر حتى أنه لا يعترف بوجود الله عز و جل ولا رسوله الكريم، كما أنه متزوج من سيدتين ومنجب من كلتيهما، ووالده يعمل حلاقاً

ويبلغ من العمر80 عاماً آنذاك ، وأن أصدقاءه إذا أحبوا مضايقته قالوا له جملة: صلي على النبي".

ولما كانت الجثة قد اكتشفت في شقة مفروشة، فقد حاصرت أجهزة الأمن جميع الشقق المفروشة في القاهرة بعد أن تأكدت أن الجماعة تستخدمها، وبعد يوم واحد – أي في يوم 8 تموز/يوليو كانت تقبض على شكري مصطفى "أبو سعد"، وخمسة عشر عضواً، ثم بدأ تساقط بقية الأعضاء.

السادات ينعي الشيخ الذهبي

نعى الرئيس السادات إلى شعب مصر وإلى الأمة العربية قاطبة الدكتور محمد حسين الذهبي في بيان صدر في 6 تموز/يوليو 1977 عن رئاسة الجمهورية هذا نصه:

"بإيمان الله وقضائه ينعي الرئيس محمد أنور السادات لشعب مصر والأمة الإسلامية قاطبة علماً من أعلام الدين والورع وهب حياته للجهاد في سبيل الله والحق والدعوة إلى الخير وفاضت روحه متفانياً في أداء واجبه نحو الله والوطن".

وقد تلقى الرئيس السادات نبأ الحادث الأليم الذي تعرض له المغفور له فضيلة الشيخ محمد حسين الذهبي أثناء وجوده في الغابون لحضور مؤتمر القمة الأفريقي وظل يتابع باهتمام تطورات الحادث بأدق التفصيلات حتى بلغه نبأ استشهاد هذا العالم الجليل الذي ستظل سيرته العطرة نبراساً لأبناء مصر والأمة الإسلامية.

تكريم الذهبي بعد وفاته:

أصدر الرئيس أنور السادات قراراً جمهورياً بمنح وسام الجمهورية من الطبقة الأولى لاسم الشهيد الدكتور حسين الذهبي تقديراً لخدماته ومواقفه الجليلة.

أقصى معاش بالدولة لأسرة الشيخ الذهبي

قررت الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية بقرار من رئيس الجمهورية محمد أنور السادات بمنح أسرة الشيخ حسين الذهبي أقصى معاش بالدولة وهو 208 جنيهات، وبأن تتمّ مضاعفة مبلغ التعويض الإضافي الذي يصرف عند الوفاة، وذلك تقديراً لجهوده في مجال الدعوة الإسلامية والارتباط الشديد بين اغتياله وبين تمسكه بالقيم الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي.

تكريم مطوبس للشيخ الذهبي

لم تنسَ مطوبس الشهيد الشيخ الذهبي، فالشارع الذي يتواجد به المنزل الذي تربى فيه أطلقوا علية اسم الشيخ الذهبي، وكانت هناك مدرسة ابتدائية جديدة تم إنشاؤها سُمِّيت مدرسة الشهيد الذهبي الإبتدائية، وقامت المدينة ببناء معهد ديني باسم الشهيد تكلف حوالي 15 ألف جنيه.

استجواب عن مقتل الشيخ الذهبي في مجلس الشعب

قدم مصطفى كامل زعيم المعارضة استجواباً في مجلس الشعب إلى ممدوح سالم رئيس الوزراء عن مقتل الشيخ الذهبي ويتضمن مدى تأمين المواطنين وعن مصدر دخل هذه العصابات التي نفذت هذا الاغتيال، وقال إن الشعب والعالم ينتظرون ماذا نحن فاعلون أمام هذه القضية وأن أي تهاون أمام الحكم ستكون له أسوأ النتائج.

محاكمة القتلة

وقد أصدر الرئيس على الفور قراراً بتقديمهم لمحاكمة عسكرية خاصة حيث يلقى الجناة الآثمون جزاء ما اقترفت أيديهم كفراً بالله والوطن وبكل المبادئ والقيم الراسخة. وقد قدم للمحاكمة أربعة وخمسون عضواً بتهمة قتل الذهبي، في الوقت الذي قدم للمحاكمة أيضاً 204 آخرين بتهمة الانتماء للتنظيم.

تقرير الطبيب الشرعي عن مقتل الشيخ الذهبي

وقال فيه الطبيب الشرعي بعد تشريح الجثة أن القتل حدث برصاصة 7,65مليمتر في العين اليسرى وأطلقت عليه وهو ملقى على ظهره حيث وجدت علامة قرب إطلاق نار ظاهرة على عصابة القماش التي كانت تغطي العين، ودل ذلك على أن القاتل وضع فوهة الطبنجة على رأس المجني عليه، وتم قتله في اليوم التالي لاختطافه.

حكم المحكمة العسكرية العليا

أصدرت المحكمة العسكرية العليا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1977 حكمها في قضية خطف وقتل الدكتور محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف السابق بمعاقبة 5 متهمين بالإعدام. وهم شكري مصطفى زعيم جماعة التكفير والهجرة، ونائباه ماهر عبد العزيز بكري، وأنور مأمون صقر وضابط الشرطة المفصول أحمد طارق عبد العليم وعامل البناء مصطفى عبد المقصود غازي.

وقالت المحكمة أنه ثبت لها أن "أحمد طارق عبد العليم" هو الذي قتل الدكتور الذهبي عمداً مع سبق الإصرار والترصد وأن مجموعة القيادة التي تضم الأربعة الآخرين شركاء له في القتل العمد بطريق الاتفاق والتحريض. وأن دورهم الإجرامي في هذه الجريمة لا يقل خطورة عن دور الفاعل الأصلي، إلى جانب أن الشريعة الإسلامية تجيز قتل أكثر من فرد قصاصاً لقتل فرد واحد إذا ثبتت مساهمتهم في القتل.

وقد تلا النطق بالحكم والتهم الموجهة إلى كل من المتهمين الخمسة في القضية رقم 6 لسنة 1977، مأمور سجن الاستئناف، وحضر تنفيذ الحكم ممثلو النيابة العسكرية والنيابة العامة والطب الشرعي ومصلحة السجون.

وبدأ التنفيذ أولاً بالمتهم شكري أحمد مصطفى ثم المتهم ماهر عبد العزيز بكري، ثم المتهم أحمد طارق عبد العليم، ثم المتهم أنور مأمون صقر، ثم المتهم مصطفى عبد المقصود غازي. وقد خيم على المتهمين الخمسة وجوم شديد فور سماعهم بالحكم، وكان أكثرهم انهياراً المتهم الأول شكري مصطفى الذي تمتم

بكلمات غير مفهومة وبصوت منخفض، وكان زائغ العينين قليل الكلام. استمر نبض المتهمين عقب تنفيذ الحكم فيهم من ثلاث إلى خمس دقائق.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت حكمها بإعدام المتهمين الخمسة بعد محاكمة علنية في 30 تشرين الأول/أكتوبر عام 1977 – وتصدق على الحكم – لقيامهم بالتخطيط والإعداد والتنفيذ لاغتيال الدكتور الذهبي.

كما قضت المحكمة بمعاقبة 12 متهماً بالأشغال الشاقة المؤبدة وهم أفراد المجموعة التي اشتركت في خطف الدكتور الذهبي وهم:

- محمد خالد عبد الحميد صقر.
- مجدي صابر حبيب.
- صفوت حسن الزيني.
- محمد إبراهيم أبو دنيا.
- محمد السيد عبد الحميد صقر.
- إبراهيم محمد حجازي.
- محمد عباس عبد العال.
- إسماعيل حسن نصار.
- محمود عبد الرازق صالح.
- محمد سالم الباجوري.
- توفيق علي.
- صابر مذكور علي.

كما قضت المحكمة بمعاقبة 7 متهمين بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة هم:

- محمد جمال غريب حشيش.
- رزق عبد العزيز سالم.
- محمد جمال السيد.

- الأردني عبد المنعم عبد السلام أبو ياسين.
- حسن البنا مصطفى ثابت.
- أحمد إبراهيم الصادق.
- علي أحمد جاد.

وقالت المحكمة أن الثلاثة الأول هم الذين حملوا بيان الجماعة إلى دور الصحف ووكالات الأنباء، وإلي رياسة مجلس الوزراء، وقد أدانتهم المحكمة بتهمة اللجوء إلى العنف والتهديد لحمل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على أداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتها. وكما أدانتهم للاشتراك في عصابة بقصد اغتصاب 200 ألف جنيه من أموال الحكومة، وهو المبلغ الذي طالبت الجماعة الدولة بدفعه كفدية مقابل الإفراج عن الشيخ الذهبي. وأما الأردني أبو ياسين فقد اشترك في تهمة الاتفاق الجنائي على السعي والتخابر مع دولة أجنبية. أما الثلاثة الآخرون فهم الذين ارتكبوا جرائم تفجير العبوات الناسفة في ميدان العتبة وسينما سفنكس وشقة المنصورة. كما قضت المحكمة بمعاقبة 6 متهمين بالأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات لكل منهم، مغاوري جبر أحمد العوف، محمود عبد العزيز عزام.

ولقد أثار تكليف محكمة عسكرية وليس مدنية بالنظر في هذه القضية، رغم عدم انتساب أحد من المتهمين للقوات المسلحة، بعض الجدل. وكذلك تولّي المدعي العام العسكري، اللواء مخلوف عرض وجهة النظر الرسمية في شكري مصطفى وجماعته للصحف وللجمهور، بينما لم يسمح لشيخ الأزهر، أعلى سلطة رسمية في مصر، حتى بالإدلاء بشهادته أمام المحكمة. إذن تولي المحكمة العسكرية للقضية أضرَّ بهيئات أخرى حاولت التصدي لجماعة المسلمين خاصة هيئة العلماء، وبذلك لم يستمع أحد إلى رأي الهيئة التي كان القتيل ينتسب إليها.

وفي حديثه الأول لجريدة الأهرام أوضح اللواء مخلوف أن السبب في إحالة القضية للقضاء العسكري هو أننا الآن في فترة العطلة السنوية للمحاكم والتي تنتهي في آب/أغسطس مثل هذه القضية الخطيرة التي تهز الرأي العام لا

بد وأن تنجز بالسرعة الواجبة والقضاء العسكري ليس فيه "إجازات قضائية". وقد تمت التحقيقات الأولى بسرعة كبيرة وأصبحت التحقيقات منتهية فعلياً في 27 تموز/يوليو رغم وجود عدة مئات من المتهمين. وفي لقائه الثاني مع الأهرام هنأ اللواء مخلوف نفسه على الإنجاز الرائع لهذه المهمة وطمأن أي قارئ قد تثور لديه أدنى الاعتراضات "فكل الضباط الذين شاركوا في التحقيقات لديهم بحد أدنى درجات علمية في القانون، إن لم تكن الدكتوراه". وبدأ في شرح المنهج الذي اتبعه المحققون العسكريون في تعاملهم مع القضية.

وبقتل الذهبي وبالقبض على أغلب أعضاء الجماعة وإعدام أميرها شكري مصطفى تنفيذاً لحكم المحكمة العسكرية تكون "جماعة المسلمين" قد انتهت فعلياً.

وزيرة الشؤون الاجتماعية عائشة راتب، ووزير الأوقاف الشيخ محمد حسين الذهبي في افتتاح الدورة التدريبية لتنظيم الأسرة

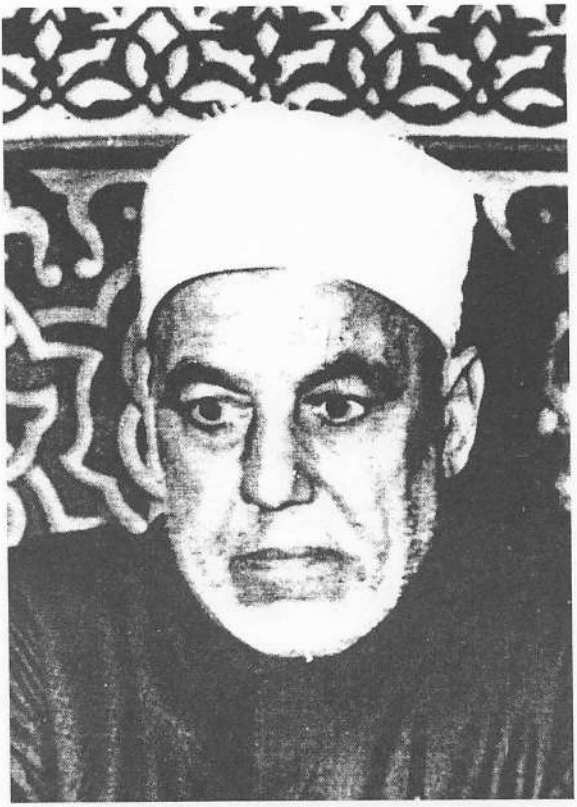

بورتريه لفضيلة الشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف وشؤون الأزهر

صور متنوعة لفضيلة الشيخ محمد حسين الذهبي

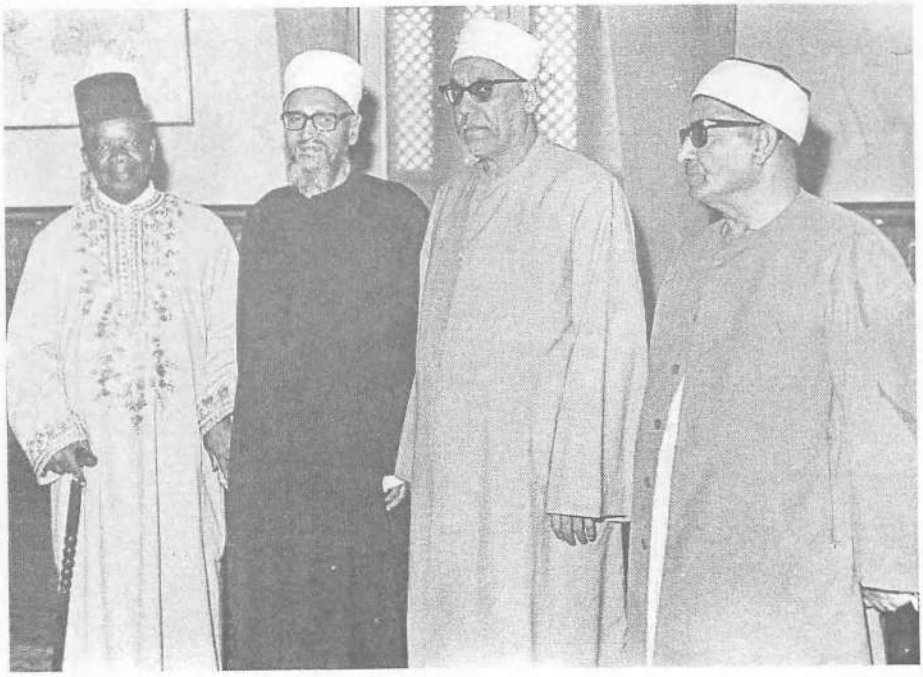

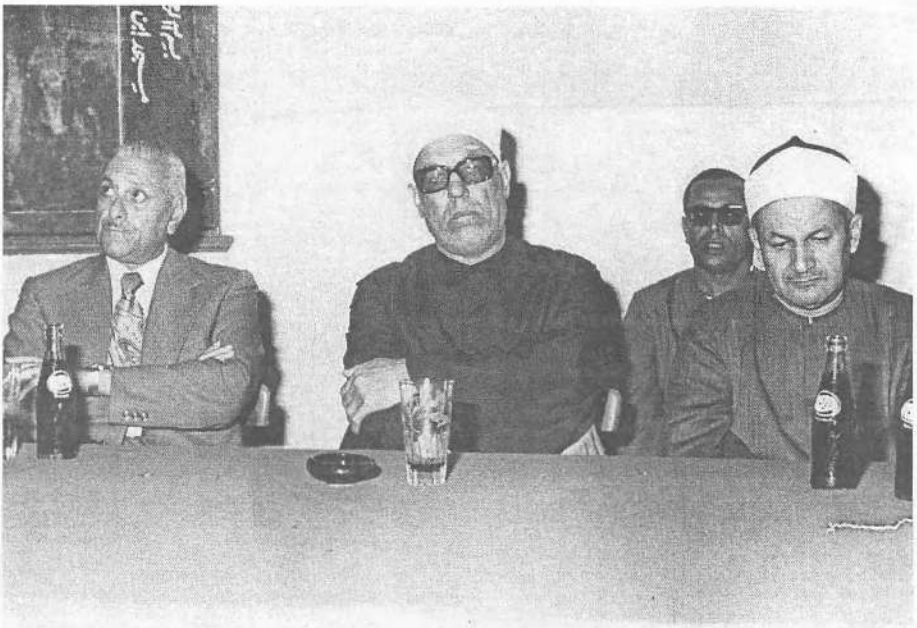

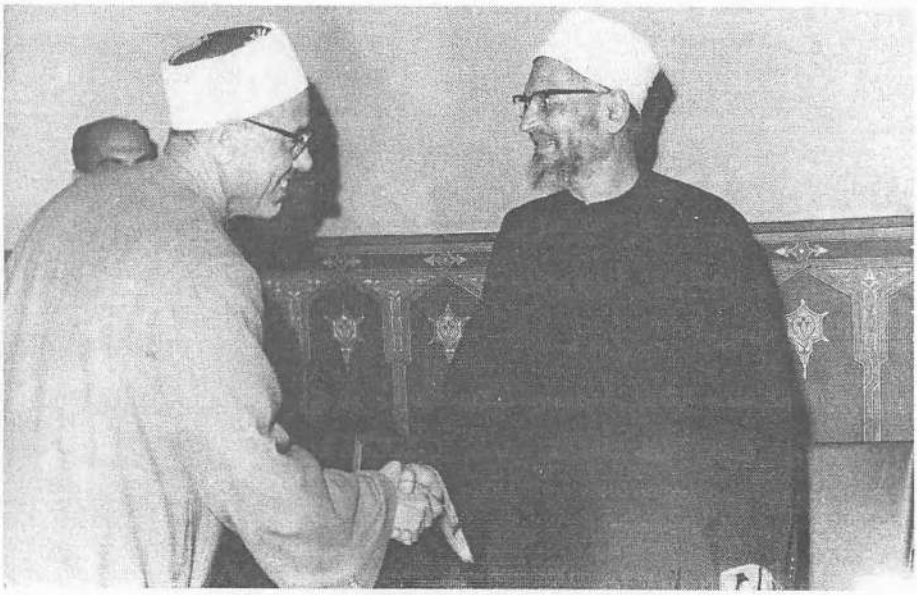

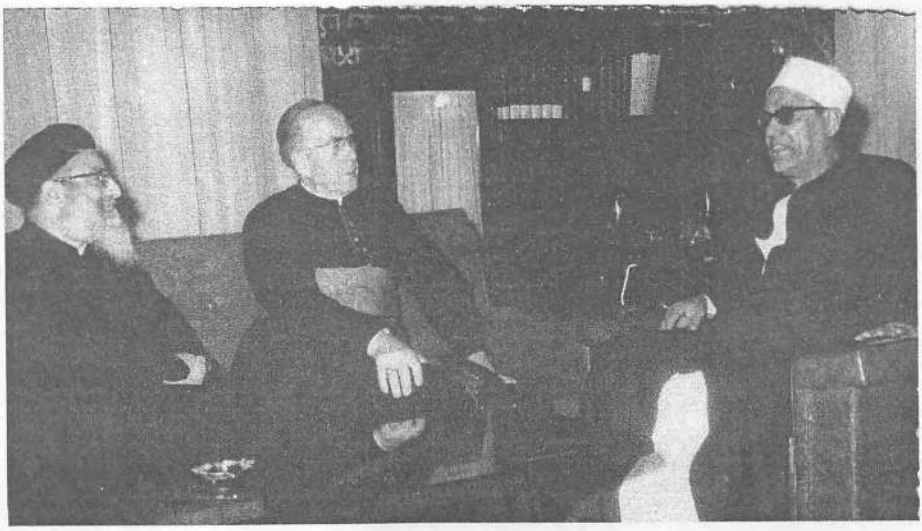

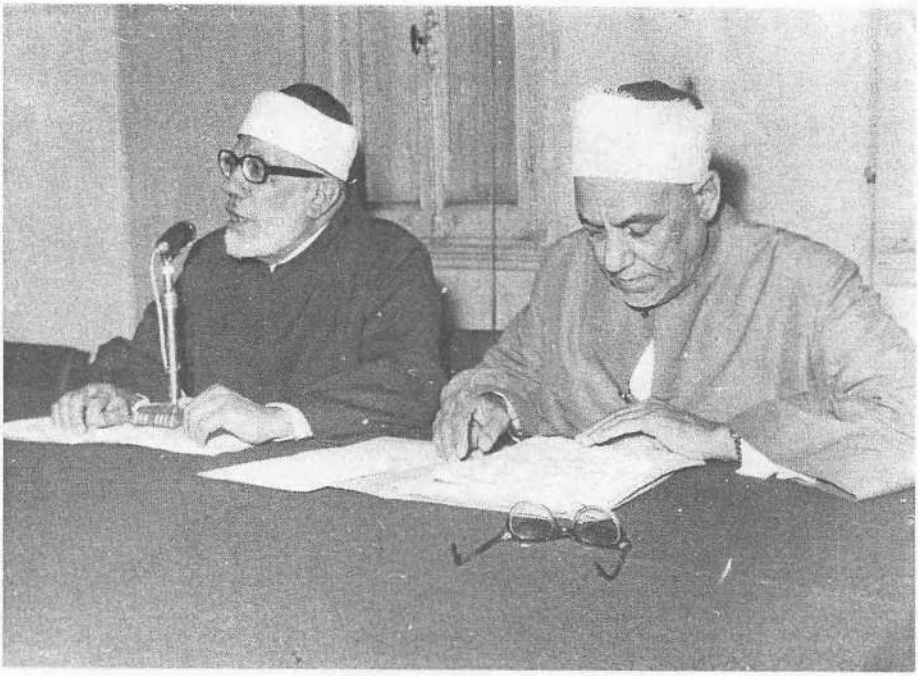

صور للشيخ الذهبي في شبابه

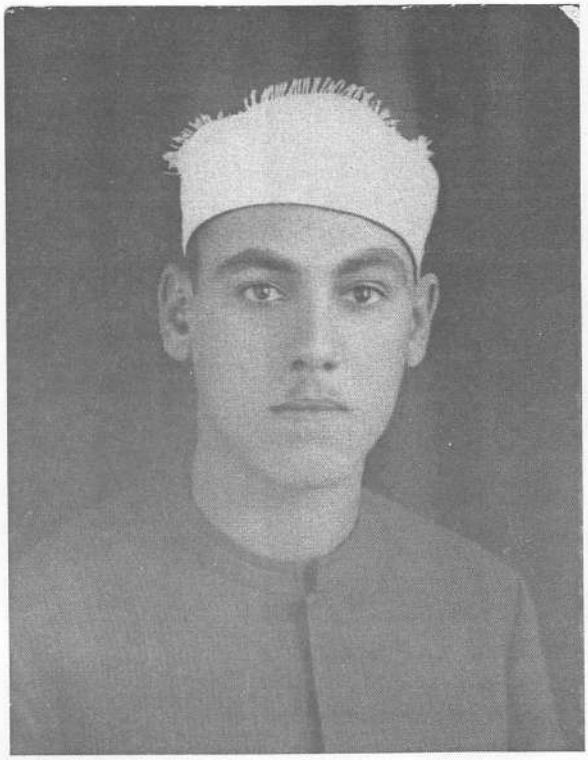

شكرى مصطفى
زعيم الجماعة

ماهر بكرى
فيلسوف الجماعة

انور مامور صغر
نائب الزعيم

احمد طارق عبد الحليم
الضابط قاتل الذهبى

مصطفى غازى
قيد الذهبى بالسلسلة

م الجماعة فى قبضة العقيد عادل مجاهد رئيس مكافحة النشـــاط الدينى
طرف .. ومن عجب الاقدار أن زعيم الجماعة كان يضع العقيد ضـــمن قائمة
ضحايا الذين اعتزم اغتيالهم ..

المتهم شكري مصطفى

شكرى أحمد مصطفى بين المقدم ابراهيم كمونة والعقيد رضا مطـاوع .. وكان الأثنان قد رتبا له الكمين الذى ضبط فيه فى عزبة النخل ..

جنازة الشيخ محمد حسين الذهبي

الفصل الثامن

اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات

(6 تشرين الأول/أكتوبر 1981)

في صباح يوم الثلاثاء 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981.. صباح اليوم الأخير في حكم الرئيس أنور للسادات.. لم يكن هناك ما يشير إلى أن هذا اليوم سيكون يوماً غير عادي.. لم يكن هناك ما يشير إلى أن هذا اليوم الذي يحتفل فيه السادات بذكرى انتصاره سيكون يوم اغتياله.

ويعد هذا اليوم هو آخر محاولة لاغتياله بعد أن تعرض وهو فوق مقعد الرئاسة على مدى أحد عشر عاماً إلى أكثر من أربعة عشرة محاولة اغتيال فشلت جميعها إلا واحدة وقعت أثناء احتفالات مصر بانتصارات تشرين الأول/ أكتوبر في العام 1981، وقد تضافرت مجموعة من الظروف السياسية المحلية والدولية لتحقيق هذا الاغتيال. غير أن حادث اغتيال السادات تجاوز مجرد الخلاف بين تيار سياسي معارض ونظام الرئيس السادات لقد كان الاغتيال رمزاً للأزمة التي وصل إليها النظام السياسي المصري، والأزمة لها جوانب عديدة ومتداخلة تتمثل في مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية التي مهّدت الطريق أمام حادث الاغتيال. تعود جذور الأزمة إلى هزيمة 1967 وما تلاها من تداعيات أثرت على شرعية النظام السياسي الذي تلى

الهزيمة. لقد منيت مصر بأكبر هزيمة في تاريخها الحديث، كما كان اقتصادها ضعيفاً، وكانت الروح المعنوية للجيش في أسوأ حالاتها، كما هيمن على الشعب شعور بالمهانة، الأمر الذي لم تكن معه الاختيارات متاحة أمام السادات حينما أصبح رئيساً للجمهورية، بل إنه كان رهين الأزمات التي ورثها عن الفترة السابقة إبان الحكم الناصري، كما كان مكبلاً بقيود عديدة يصعب حصرها، فقد ورث بلداً محتلاً بعد حرب الأيام الستة، وكان ما يتلقاه من حلفائنا الروس في ذلك الوقت قد لا يفي بمتطلبات حرب التحرير في وجه جيش إسرائيل المشمول برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبكل متطلباته من أحدث الأسلحة والمعدات والخبرات الفنية، وفي وجه التحصينات البالغة القوة بخط بارليف.

واجه السادات منذ اللحظة الأولى قضية تحرير الأرض التي راحت ضحية العدوان الإسرائيلي في العام 1967، وكان الرئيس عبد الناصر قد حدد خطة العمل المصرية لمواجهة مشكلة الاعتداء الإسرائيلي حين قال في نهاية عام 1969: "أنه لن يكون هناك أمل في التوصل إلى أي حل سياسي للمشكلة إلا إذا أدرك العدو أننا قادرون على إرغامه على الانسحاب بالقتال".

استطاع السادات اعتقال خصومه والانفراد بالحكم بعد صراع على السلطة دام نحو ثمانية أشهر فيما عرف بـ"ثورة التصحيح" التي تمكن فيها من القضاء على خصومه السياسيين في أيار/مايو 1971، وأصدر الرئيس محمد أنور السادات سلسلة من القوانين الرئاسية بداية من أيار/مايو 1971 بهدف تفكيك بعض الأجهزة الأمنية الواسعة النفوذ التي تأسست خلال عهد عبد الناصر. وأعلن تفاصيل المؤامرة التي كانت تستهدف إقصاءه عن الحكم بالقوة، وألقى القبض على كل الرؤوس المدبرة للفتنة. وصدرت قرارات بإلغاء كافة الظروف الاستثنائية، وبدأت في مصر مرحلة جديدة مع إيجاد مجال أوسع للحرية الفردية والسياسية في مصر. ثم تبنّى الرئيس السادات سياسة التقرب من الغرب على حساب حليف مصر آنذاك الاتحاد السوفييتي، وقام بطرد عشرين ألف خبير سوفييتي من الجيش المصري عام 1973.

بعدها بدأ الرئيس السادات باستثمار النتائج التي ترتبت على حرب

الاستنزاف على الجبهة المصرية. تلك النتائج التي أسفرت عن تحريك قواعد الصواريخ المصرية المضادة للطائرات في اتجاه الشرق على الضفة الغربية لقناة السويس، غطاء لعملية عسكرية محتملة. هذا فضلاً عن استفادته من رفض إسرائيل لمشروع السلام الذي عرف بمشروع روجرز، بالتركيز على الدعوة للسلام في محاولة لإقناع المجتمع الدولي بسقوط دعاوى إسرائيل التي كانت ترددها في ذلك الوقت وهي أن العرب يريدون إلقاء إسرائيل في البحر. وفي نفس الوقت استفاد من دعوته للسلام في تهيئة المجتمع الدولي للعملية العسكرية القادمة.

ولم يعد هناك مخرج سوى الإعداد لعملية عسكرية مُحْكَمَة التخطيط والتنفيذ تم إعدادها ببراعة فائقة انتهت إلى تحقيق أول انتصار حقيقي عسكري مصري على إسرائيل كان موجهاً بالدرجة الأولى لإجهاض نظرية الأمن الإسرائيلية التي تتيح لإسرائيل الاحتفاظ بالأرض المحتلة بعد 67. وكان من نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 أن ثبت للعالم براعة المخطط المصري للحرب وكفاءة القيادة العسكرية المصرية. وكان ذلك أول انتصار حقيقي واضح يظفر به السادات، وكانت الخطوة الأولى في طريق الاغتيال.

إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي بدأت بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي قامت على تخفيف حدة الاقتصاد الموجَّه. فمع بداية العام 1974 قرر السادات أن ينهج سياسة جديدة اقتصادية وسياسية قرر إعادة بناء الاقتصاد المصري على اساس ما سُمِّي بالانفتاح على العالم والسماح لأول مرة منذ وقت طويل للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في البنية الاقتصادية، كما سمح للتيارات الفكرية المختلفة بالتعبير عن نفسها والإفصاح عن آرائها.

وجاء في "ورقة أكتوبر" التي صدرت في 18 نيسان/أبريل 1974 أن الديمقراطية لا تمارس من فراغ بل لا بد من أطر تتحدد من خلالها الاتجاهات التي تخص أمور الوطن الاقتصادية والاجتماعية. ثم طرح السادات فكرة تطوير الاتجاه الاشتراكي وانتهت في العام 1975 إلى التسليم بضرورة تعدد الاتجاهات داخله. وجاء في ظل ذلك تطوير المنابر الثلاثة، والتي تطوَّرت إلى ثلاثة أحزاب

رسمية وقانونية بعد انتخاب مجلس الشعب في العام 1976. وعلي الجانب الآخر أفرزت سياسة الانفتاح الاقتصادي بعض المظاهر الاجتماعية كالتفاوت في الدخول، والخلل في توزيع الثروة بالإضافة إلى تفشي مظاهر التسيُّب في الحياة العامة. وكانت تلك المظاهر كافية لجذب الشباب المثقف إلى جانب الجماعات الدينية المتطرفة والتي استغلت جاهلية المجتمع، إذ نجح الإسلاميون من إخوان مسلمين وتنظيمات وجماعات في تغيير ملامح الحياة السياسية والاجتماعية.

على المستوى الفكري عادت فكرة الإسلام دين ودولة تسيطر من جديد، وأصبحت العلمانية تهمة يتبرأ منها صاحبها، كما صار الجميع تقريباً يطالب بتطبيق الشريعة. من جانب آخر أنزل التشدد الديني أضراراً شديدة بالجامعات المصرية والتعليم العام، وسيطرت الجماعات الإسلامية (الإخوان والمنشقين عليهم) على الاتحادات الطلابية في مختلف الجامعات، وفرضت على الجامعة نظامها الخاص.

وجد السادات نفسه في صراع مع التيار اليساري داخل السلطة وفي الحياة العامة. وكان السادات مدركاً لأهمية الدور الذي يمكن للإسلاميين أن يلعبوه في هذا المجال. فقد كانت "ثورة يوليو" قد التقت بهم مؤقتاً في بدايتها. كما كان الرئيس الجديد على علاقة قديمة بالإخوان، وعلى دراية جيدة بطموحاتهم السياسية. ولم يكن ثمة سبيل أمامه لموازنة قوة الشيوعيين والناصريين داخل الجامعات والنقابات المهنية غير الإخوان المسلمين، وقد كان قد بدأ يفرج عنهم منذ العام 1971. وقد أطلق السادات سراح مرشد الإخوان الثاني حسن الهُضَيْبي مع عدد كبير من أعضاء الحركة، كما ظهرت قيادات جديدة منها مصطفى مشهور وحسني عبد الباقي ود. أحمد الملط ومأمون الهضيبي، كما بدأت المكاتب الإدارية تتشكل من جديد. من جانب آخر تعمَّقت الصداقة المصرية السعودية، وازداد نفوذ الإخوان المسلمين المقيمين فيها وفي الغرب، كما تم تعديل أحد بنود الدستور المصري لينص على "أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع". وعندما توفي حسن الهضيبي، تم تعيين عمر التلمساني مرشداً ثالثاً للإخوان المسلمين عام 1973. ويقال إن الإخوان طلبوا

من الهُضَيْبي في مرضه ترشيح المرشد الجديد فرد قائلاً: "إنني لا أريد أن أتحمّلها حياً وميتاً".

في 8 تموز/يوليو 1975، صدر عفو شامل عن الإخوان المسلمين، ونشط في مجال تحسين العلاقة بين السلطة والإخوان بعض الوسطاء، وفي هذه الظروف المواتية أخذت قيادات الإخوان تعيد تنظيم صفوفها، وتعيد تكوين تشكيلتها الجماهيرية بصفة سرية في أنحاء البلاد.

ثم جاءت أحداث كانون الثاني/يناير 1977 حيث أعلنت الحكومة في مساء يوم الاثنين 17 كانون الثاني/يناير 1977 قراراتها برفع أسعار عدد من السلع الأساسية بنسب تتراوح بين أربعين ومئة في المئة شملت الزيت والسكر والشاي والأرز .... إلخ. دارت مواجهات عنيفة بين مئات الألوف من المتظاهرين وبين قوات الأمن والمركزي طوال ليلة الثامن عشر، والتاسع عشر من كانون الثاني/ يناير في كل الأحياء الشعبية وبالقرب من وسط القاهرة، في صباح اليوم التالي الأربعاء التاسع عشر من كانون الثاني/يناير، بدأت المظاهرات في الخروج مع تصاعد في أعمال العنف والمواجهات مع قوات الأمن التي فقدت السيطرة تماماً، وشهد هذا اليوم إحراق أعداد كبيرة من السيارات والاستيلاء على محتويات أعداد كبيرة من المحلات، بالإضافة إلى كثير من المباني التي تحمل رموزاً خاصة والتي وصفها السادات بأنها انتفاضة لصوص.

أدرك السادات أن الحل العسكري حتى بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 لن يحقق إعادة سيناء المحتلة منذ العام 1967 للسيادة المصرية. وبادر السادات إلى إعلان رغبته في حل النزاع سياسياً في ضوء السياسة المصرية المقررة سلفاً، ووضع العالم كله أمام خيار السلام بزيارته للكنيست الإسرائيلي في تشرين الثاني/نوفمبر 1977 بقرار خطير اتخذه وتحمل مسؤوليته الكاملة. وأعلن السادات في افتتاح دورة مجلس الشعب المصري (البرلمان) في العام 1977 استعداده للذهاب للقدس بل والكنيست الإسرائيلي، وقال كلمته الشهيرة "ستدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم". ولقد انهالت عاصفة من التصفيق من

أعضاء المجلس، إلا أن ذلك لم يكن يعني أنهم يعتقدون أنه يريد الذهاب فعلاً إلى القدس.

وبالفعل ذهب السادات إلى إسرائيل وسط دهشة العالم وألقى خطابه الشهير أمام الكنيست الإسرائيلي في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1977، وشدَّد في هذا الخطاب على أن فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست جديدة، وأنه يستهدف السلام الشامل. وبالقدر الذي اجتمع فيه العرب حول قرار حرب تشرين الأول/أكتوبر اختلفوا فيه حول قرار السلام، فأعلن العرب قطع العلاقات مع مصر، ولم يمض عام على مبادرة السلام إلا وأبرم اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في إطار الحل الشامل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي في السادس والعشرين من آذار/مارس 1979، وتم توقيع الاتفاقية بجهود الرئيس الأمريكي كارتر للتغلب على الاعتراضات الإسرائيلية على بنودها، ولم تكن الاتفاقية مقصورة على الطرفين فقط بل كانت مفتوحة للمشاركة من جانب جميع الأطراف المعنية بالسلام في المنطقة. ووافق عليها المصريون في استفتاء شعبي جرى في نيسان/أبريل 1979. وكان السادات يدرك تماماً أن الخطوات التنفيذية لعملية السلام أقلقت الذين يضايقهم السلام وبدأ العدّ التنازلي لجريمة الاغتيال. وصرح السادات في آخر حديث له أدلى به للفيغارو الفرنسية في 26 أيلول/سبتمبر 1981 أي قبل اغتياله بعدة أيام:

"إنني أثير الكدر والارتباك أن السلام يضايق البعض.. إذا تم اغتيالي ابحثوا عن المستفيد من الجريمة".

استطاع الإخوان على كل حال وفي فترة قياسية، أن يصبحوا قوة سياسية كبيرة في المدن والقرى والجامعات والنقابات، وعادت مجلتهم "الدعوة" إلى الصدور، مركزة عداءها على الولايات المتحدة والشيوعية والإلحاد وإسرائيل، كما أكد الإخوان في عدد تشرين الثاني/نوفمبر 1978 أنهم: "ضد التآمر على النظام وتدبير الانقلابات"، لأنهم ليسوا طلاب حكم، ولا يعنيهم نوع الحكم ودستوره وشكله ونظامه، وبعد ذلك فليحكم من يشاء". وحاول الإخوان توحيد جهود الإسلاميين فيما أسموه بـ "المؤتمر الإسلامي الدائم للدعوة".

اشتهر عهد السادات بظهور التنظيمات السرية لجماعات العنف والتكفير. كان أول هذه التنظيمات "تنظيم الفنية العسكرية"، الذي عُرِف كذلك باسم قائده الفلسطيني الأصل "صالح عبدالله سرية" الذي درس في بغداد، وأقام في مصر، وتأثر بأفكار "حزب التحرير الإسلامي" أحد الأحزاب الإسلامية التي نشأت في فلسطين في أوائل الخمسينيات لاستعادة الخلافة الإسلامية. وفشلت محاولة "تنظيم الفنية العسكرية" في الاستيلاء على السلطة، وأسفرت عن مصرع 13 شخصاً وإصابة 27 آخرين وتقديم 92 شخصاً للمحاكمة عام 1974، وتم إعدام "صالح سرية" قائد المحاولة. ثم برزت الجماعة الثانية "جماعة المسلمين" والتي عرفت باسم "التكفير والهجرة" بزعامة شكري مصطفى، وما لبثت الحركة أن انجرفت إلى العنف والتصفية الجسدية بين أعضائها، كما أقدمت على اختطاف وقتل وزير الأوقاف الأسبق د. محمد حسين الذهبي، وقد حكمت المحكمة يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1977 بإعدام شكري مصطفى وأربعة آخرين ومعاقبة 12 عضواً بالأشغال الشاقة المؤبدة.

كما عرف عهد السادات العديد من التنظيمات باسم "جماعة الجهاد". وقد شكل أول هذه التنظيمات أحمد صالح عامر الذي حُكِم ببراءته في قضية صالح سرية، فلم يكد يفرج عنه حتى قام بتشكيل التنظيم، كما أن جميع المتهمين المفرج عنهم في حادث "الفنية العسكرية" أصبحوا أعضاء في تنظيم الجهاد. وكان الخيط الأول في كشف التنظيم هو محمد شريف إبراهيم أمير الإسكندرية، بعد أن أبلغ عنه خاله. وبرز التنظيم الثاني في الإسكندرية عام 1979، وكان رئيسه علي صالح المغربي، بينما كان رئيسه في القاهرة الطبيب مصطفى يسري. وقد أصيب علي صالح في إحدى العمليات أثناء مقاومته لرجال الشرطة إصابات فادحة، واعترف بكل شيء عن التنظيم.

وقد أفلت من الاعتقال في هذا التنظيم الثاني مهندس بالإسكندرية يدعى "محمد عبد السلام فرج"، قُدِّرَ له أن يشكِّل تنظيماً ثالثاً باسم الجهاد، دخل التاريخ بوصفه التنظيم الذي قتل السادات.

"لاحظ فرج أنه على الرغم من أن الدولة تحكم بأحكام الكفر، فإن أهلها

مسلمون، ومن ثم يجب ألا يعامل المجتمع على أنه مجتمع كافر وشن الحرب عليه، بل يجب أن يقتصر الكفر، وبالتالي الحرب على الحكام، ويكون السلم لجمهور المسلمين... والطريق هو إقامة الدولة الإسلامية أولاً ثم الخروج منها للفتح". وقد وضع محمد عبد السلام فرج هذه الأفكار في كتيب صغير استند فيه إلى فكر ابن تيمية، وطبع منه خمسمئة نسخة فقط، وأخذ في تكوين تنظيمه الجديد الذي يقوم على فكر هذا الكتاب الذي أسماه "الفريضة الغائبة". وكان من الطبيعي أن يكون مهد دعوته في بولاق الدكرور، وهي الحي المكتظ بالسكان الذي يسكن فيه، وفي صيف 1981 تعرف على طارق عبد الموجود الزمر، الطالب بكلية الزراعة، وأقنعه بضرورة الإعداد لإقامة الدولة الإسلامية، وطلب منه ضم أفراد للتنظيم، على أساس أن الجهاد فريضة قائمة إلى يوم القيامة. فكان هذا بداية تكوين التنظيم.

ثم ساقته الظروف إلى تجنيد كرم زهدي، أمير الجماعات الإسلامية بالمنيا، حيث جاء زهدي إلى القاهرة هارباً من القبض عليه بعد حوادث الفتنة الطائفية في المنيا. وأقنعه بالانضمام إلى تنظيمه الذي يستهدف إقامة الدولة الإسلامية عن طريق ثورة شعبية وأن يضم إلى التنظيم قيادات الجماعات الإسلامية بالصعيد فكان أحد نقاط التحوُّل في التنظيم، لأنه بذلك يكون قد ضمَّ إليه الجماعات الإسلامية في جنوب مصر.

وفي الوقت نفسه كان محمد عبد السلام فرج قد تعرَّف على عبود عبد اللطيف الزمر – زوج شقيقة طارق الزمر – وكان ضابطاً برتبة مقدم في المخابرات الحربية، واتفق معه على فكرة إقامة الدولة الإسلامية، لتحرير البلاد من الذين يحكمون بغير ما أنزل الله، وعلى مشاركته تأسيس التنظيم.

وفي آب/أغسطس 1980 تم الاتفاق بين محمد عبد السلام فرج وأعضاء التنظيم على تشكيل مجلس شورى للتنظيم يختص بإدارة شؤونه ومتابعة الأحداث ومواجهتها بالقرارات اللازمة. وقد تشكَّل هذا المجلس بالفعل تحت رئاسة عبد السلام فرج. وفي تموز/يوليو 1981 دعم التنظيم صفوفه بضم تنظيم آخر للجهاد كان قد أسسه أردني أزهري يدعى "محمد سالم الرحال".

انتشرت أحداث الفتنة الطائفية التي حدثت في نيسان/أبريل 1980 في الصعيد، وانتقلت إلى العاصمة وبلغت ذروتها في 17 حزيران/يونيو 1981، في المصادمات بين المسلمين والمسيحيين في حي الزاوية الحمراء بالقاهرة، والتي استمرت يومين، وأدت في النهاية إلى قتل 17 شخصاً وجرح أكثر من 50 واعتقال 212 شخصاً. كما وقع صدام آخر بين المسلمين والمسيحيين في 27 تموز/يوليو بالقاهرة.

وفي 2 آب/أغسطس قتل ثلاثة أشخاص وجرح 56 في انفجار شحنة متفجرات أثناء حفل زواج أقيم في كنيسة مسيحية في حي شبرا. وبعد مرور حوالي يومين وقع حادث بين مسلمين ومسيحيين في حلوان. وفي 17 من ذات الشهر وقعت أعمال شغب في الإسكندرية.

تتابعت بعدها الأحداث، وشعر السادات بالقلق إزاء تفشي أعمال الفتنة الطائفية وأن الزمام بدأ يفلت من يديه، فمجمل سياساته أدت إلى أزمة مجتمعية شاملة خلقت المزيد من بؤر التوتر والانفجار في المجتمع. ولم يجد النظام الحاكم أمامه من سبيل لتحجيم المعارضة التي تصاعدت ضده سوى العنف. في يوم 29 آب/أغسطس 1981، تلقّى الرئيس السادات تقرير المستشار أحمد سمير سامي وزير العدل عن أحداث الفتنة الطائفية، كما قرر المستشار حامد زكي رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الموافقة على طلب نيابة أمن الدولة بمصادرة العدد 65 من مجلة "الدعوة الإسلامية" التي صدرت بتاريخ أول أيلول/سبتمبر.

وكان القرار على أساس ما تضمنه العدد من بيانات ودعايات مثيرة من شأنها التحريض على كراهية نظام الحكم. وفي يوم 4 أيلول/سبتمبر 1981 بدأت الصحف تنشر أخباراً عن اعتقالات وتحفظات. فقد نشر التحفظ على عدد من رجال الدين المسلمين والمسيحيين بتهمة أنهم جميعاً اشتركوا وساهموا بطريق مباشر أو غير مباشر في إثارة الفتنة الطائفية. كذلك التحفُّظ على جميع أمراء الجماعات الإسلامية في جميع المحافظات. وتم سحب تراخيص عدد من الصحف الدينية والحزبية المثيرة للفتنة الطائفية. ووقف "الدعوة" و"الاعتصام" و"المختار الإسلامي" وجريدتي "الشعب" و"وطني" ومجلة "الكرازة".

في صباح 5 أيلول/سبتمبر ألقى الرئيس السادات خطابه أمام الجلسة الخاصة لمجلسي الشعب والشورى، واستمر خطابه ثلاث ساعات تناول فيه الرئيس السادات عملية تسلسل أعمال الفتنة الطائفية في مصر. ووصف باللهجة المصرية الشعبية كيف تحول الحادث من حادث بين أسرتين مسلمة ومسيحية في حي الزاوية الحمراء إلى أعمال فتنة طائفية، ثم اتهم البابا شنودة بأن يبحث لنفسه بهذه الصورة عن عمل سياسي بدلاً من محاولة تهدئة الغليان الطائفي. لقد وجه السادات أساساً اتهاماته وانتقاداته تجاه المنظمات الإسلامية المتطرفة. ويعزى هذا الأمر إلى أنه عند توليه الحكم أمر بإطلاق سراح الإخوان المسلمين من السجون. مؤكداً أنه من الآن فصاعداً لن تكون هناك رحمة تجاه المحرِّضين على أعمال الشغب. واعترف بعد ذلك أنه اتبع القانون في الداخل عندما سمح بصدور المجلة الناطقة باسم الإخوان المسلمين "الدعوة" والتي رأس تحريرها عمر التلمساني، وأن عدد آب/أغسطس للمجلة قد شن نقداً على دول عربية لم تقم بأي عمل حقيقي لإحباط اتفاقية السلام التي تم توقيعها بين مصر وإسرائيل. وفي مكان آخر نشرت المجلة صوراً للسادات وبيغن وكارتر وهم يتصافحون في كامب ديفيد تحت عنوان "خرجت مصر من المعركة". وقرب انتهاء الخطاب، اعترف السادات بأن حكمه قد تعرض لخطر الانقلاب، وهو الأمر الذي يقف وراءه "الإخوان المسلمين". وعلى حد قوله فقد كانت الاتحادات الإسلامية بمثابة الجناح المنفِّذ للإخوان المسلمين، والتي عن طريقها رغب الإخوان في إسقاط الحكم. كما أوضح السادات أن لديه قائمة تضم 7000 متعصب مسلم يعارضون الحكم ولا يزالون يتصرفون بحرية. وفي نفس اليوم نشرت الصحف التحفظ على 1250 شخصاً في أحداث الفتنة الطائفية. وجاء في صحيفة يومية: "إنه تبدأ من اليوم مرحلة جديدة تماماً على أرض مصر. يمكن اعتبار هذه المرحلة ثورة ثالثة بعد ثورتي تموز/يوليو وأيار/مايو. المرحلة الجديدة تبدأ في كل اتجاه وتضع أسساً جديدة للعمل الوطني لا مكان فيها للتسيب أو التعصب أو السلبية".

في يوم 10 أيلول/سبتمبر تم إجراء استفتاء على إجراءات حماية الوحدة

الوطنية، وهي القرارات التي أحالها لمجلس الشعب ووافق عليها هذا الأخير. وكان قد تم اعتقال 1580 من العناصر السياسية والدينية والصحفية وكتّاب وأساتذة جامعات وعناصر من مختلف الاتجاهات السياسية، والتحفظ على أبرز أعضائها، وعلي رأسهم عمر التلمساني ومصطفى مشهور وصالح عشماوي، ومن هؤلاء 469 من جماعات التكفير، بمقتضى القرار رقم 493. وكان يمكن أن يكون عدد المعتقلين أقل من ذلك. إلا أنه قد ترك لكل مسؤول في موقعه حرية اختيار العناصر أو الأشخاص التي يرى من الأهمية والضرورة اعتقالها تحت دعوى المساهمة في إثارة الفتنة الطائفية. وعلى ذلك فقد بالغ المسؤولون، وانتهزوا الفرصة لتصفية بعض خصومهم أو من يناوئهم ضد أخطائهم. فوجدوا فرصة للخلاص منهم ظلماً وادعاء بأنهم يساهمون في إثارة الفتنة الطائفية. فقد اختار كل رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة مؤسسة صحفية أسماء الصحفيين الذين يُعتقلون. واختار رؤساء الجامعات أسماء الأساتذة الذين يريدون التخلص منهم.

لعبت الصدفة دوراً هاماً في حادث اغتيال الرئيس السادات، فكان لا يزال أمام التنظيم وقت طويل، ولم يكن ثمة برنامج زمني لتحقيق الثورة، كما كان التنظيم مشلولاً ولم يكن في وضع يؤهله لتحريك ثورة شعبية حيث كانت أجهزة الأمن تتبع قيادات التنظيم، وكان ما يطمع إليه هو توجيه ضربة انتقامية للسلطة توقف اعتداءاتها عليه في كل مكان، وليس الاستيلاء على السلطة التي لم يكن يملك مقوماتها واستعداداتها. وهذا هو جوهر خطة اغتيال السادات بالشكل الذي طرحه خالد الإسلامبولي.

ومن الغريب أن خالد الإسلامبولي الذي اغتال السادات، لم يكن من قيادات تنظيم الجهاد ولا عضواً عاملاً فيه، فلم يرد اسمه في اعترافات أعضاء التنظيم في أي دور من الأدوار التي قاموا بها، وعددهم 302 عضواً. وحتى عندما قرر عبد السلام فرج أمير التنظيم، أن يضمّ خالد الإسلامبولي للتنظيم لم ينسب له القيام فيه بأي دور، ولم يخضع لما خضع له بقية أعضاء التنظيم من تدريبات لإعدادهم للانقلاب أو الثورة، ولم يرد اسمه على لسان عبد السلام فرج. ومعنى ذلك أنه لم يسند إليه أي دور ثانوي أو قيادي. إذن، كان انضمام الإسلامبولي

انضماماً في المبادئ وليس انضماماً في الحركة. فكان يعلم أن هناك تنظيماً للجهاد وقد انضم إليه لكنه لم يدخل في تشكيلاته، ولم يدر بينهما حوار حول خطة لاغتيال السادات. ولم يكن قد حان الوقت لوضع خطة.

لقد أعجب خالد بعبد السلام فرج وأحس بعلمه وثقافته الدينية، وقد كان كلام عبد السلام فرج لخالد يؤكد أن "البلد يحكمها الكفار وأن حالها لن ينصلح إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية، وخاصة أن حكامهم مثل التتار أقاموا حكمهم على الاستهانة بأحكام القرآن وشريعة الله وإن من الواجب علينا قتالهم". وقد كان عبد السلام مؤمناً بهذا الكلام إيماناً مطلقاً، وقد ضمن ما يؤمن به في كتابه "الفريضة الغائبة" وهو كتاب كتبه في صيف 1980، ولا يعد الكتاب تأليفاً خاصاً له، وإنما يعد نوعاً من تجميع الآراء، والاستشهادات من أقوال كبار الفقهاء المنادين بالجهاد، وفكرته الأصلية هي أن الحاكم الظالم لا يعد حاكماً مسلماً، ولا مفر من التخلص منه. وقد أصبح كتاب "الفريضة الغائبة" دستوراً للجماعات الإسلامية، خاصة بعد أن طبع عبد السلام منه حوالي 500 نسخة ووزعه على من يثق فيهم من أعضاء وأمراء الجماعات الإسلامية.

ورغم تردد خالد على عبد السلام فرج، ورغم إنصاته للحديث الذي كان يردده، ورغم قراءة كتابه "الفريضة الغائبة"، فإن من المؤكد أن خالداً لم يكن من المقربين لفرج ولم يقترب من نشاطاتهم الخاصة أو السرية. بل إن فرجاً هو الذي قرر أن يبعد عن خالد بعد أن عرف أن رجال المخابرات الحربية يحومون حوله.

في يوم 2 أيلول/سبتمبر قُبِض على شقيقه الأكبر محمد الإسلامبولي، ضمن حملة الاعتقال التي شنها السادات في بدايات أيلول/سبتمبر1981 بعد أحداث الفتنة الطائفية. ولم يعرف خالد بالخبر في اليوم التالي عندما كان في زيارته لأسرته بالصعيد، وعلم أن رجال المخابرات قبضوا على محمد وهو نائم في فراشه، وكان خالد يعرف ان أخاه تحت مراقبة البوليس.

وقد قالت والدته بعد ذلك في مقابلة مع إحدى المجلات الأسبوعية: "عندما

سمع خالد الأخبار، انفجر خالد في البكاء، وقال لي: لماذا قبض على أخي، الذي لم يرتكب جريمة قطّ. وظل يبكي كثيراً حتى أصيب بالتشنج. وبعد أن هدأ قال لي: كوني صبورة، يا أمي، إنها إرادة الله... وكل طاغية وله نهاية".

وأقسم أنه لن يرتاح قبل أن ينتقم من الحكام الكفرة. وفي يوم 3 أيلول/سبتمبر، كتب خالد في دفتر مذكراته الذي كان يحتفظ به ويسجل عليه ما يعجبه من أقوال مأثورة: "إن الغنيمة الكبرى لأي مؤمن وخلاصه هي أن يَقتل أو يُقتل في سبيل الله".

ولكن لم يكن اعتقال أخيه هو الدافع من وراء اغتياله لأنور السادات، وهذه السؤال أجاب عنه خالد في تحقيقات النيابة العسكرية، وأمام المحكمة وقال: "إن هناك ثلاثة أسباب دفعتني إلى ذلك العمل.. السبب الأول هو "أن القوانين التي يجري بها الحكم في البلاد لا تتفق مع تعاليم الإسلام وشرائعه، وبالتالي فإن المسلمين كانوا يعانون كافة المشقات"، والسبب الثاني هو "أن السادات أجرى صلحاً مع اليهود، أما السبب الثالث فهو "اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم وإهانتهم".

غير أن الظروف لعبت دورها في دفع خالد الإسلامبولي إلى اقتراح خطة اغتيال السادات عندما تم تعيين الملازم أول خالد الاسلامبولي في يوم 23 أيلول/سبتمبر 1981 للاشتراك في العرض العسكري المزمع إقامته للاحتفال بنصر تشرين الأول/أكتوبر 1973، ولم يكن معيَّناً أصلاً، وإنما حل محل النقيب عبد الرحمن سليمان الذي أعفي من هذه المهمة لظروف خاصة تتعلق به. وقد أحس خالد الاسلامبولي في تلك اللحظة أن القدر يرتب له شيئاً ما، وقد فكر في أن هذا الاشتراك يتيح له فرصة الثأر لأخيه ولكل المعتقلين.

ولما كان تنفيذ هذا الاغتيال يحتاج إلى معاونة مادية، فلجأ إلى محمد عبد السلام فرج لمساعدته. وشرح خطته لقتل السادات خلال العرض. وكان خالد قد تم تعيينه كقائد لعربة نقل مدرَّعة، ومن ثم فقد خطط لاستبدال ثلاثة من الجنود المعيَّنين للركوب معه بثلاثة من زملائه. وعند مرور العربة أمام المنصة، هكذا

شرح خالد خطته لفرج، سيوقفها باستخدام فرملة اليد (لم يكن السائق من بين المتآمرين) ويقفز منها الرجال الأربعة، ويلقون بقنابلهم اليدوية، وبعدها يفتحون نار مدافعهم الرشاشة على مكان الرئيس. وكل المطلوب منهم الآن توفير القنابل والذخيرة.

وكان الخيار المطروح أمام فرج هو بين قبول تنفيذ خطة الإسلامبولي في اغتيال السادات أو عدم قبولها. وإذا ما كان الاغتيال في صالح التنظيم أم في غير صالحه. ولم يستغرق عبد السلام فرج وقتاً طويلاً ليدرك أن التنظيم لم يعد لديه ما يفقده، بعد أن انكشف أمره وأصبح القبض على أعضائه مسألة وقت، وأن اغتيال السادات هو لصالح التنظيم. وبقي تجنيد الأفراد الذين يشتركون في الاغتيال، وكان أولهم عبد الحميد عبد السلام، صديق خالد، وأول من عرف بفكرته، أما الثاني فهو عطا طايل، أما الثالث فقد استدعاه عبد الحميد عبد السلام وهو حسين عباس، وعرف بالمهارة في إصابة الهدف.

في ذلك الحين أتاحت الظروف توسيع خطة اغتيال السادات لتشمل ثورة مسلحة بدلاً من الثورة الشعبية، بحيث تقوم مجموعات القاهرة والجيزة بمهاجمة الإذاعة والتلفزيون وغرفة عمليات القوات المسلحة والسنترالات وقيادة الأمن المركزي، وغرفة عمليات وزارة الداخلية، بهدف السيطرة على القاهرة، بينما يقوم أعضاء التنظيم في الوجه القبلي بالسيطرة على مدينة أسيوط فور اغتيال السادات، والزحف منها على المحافظات الأخرى للسيطرة عليها. وقد وافق القادة الأربعة على هذه الخطة، وسافروا إلى أسيوط حيث اجتمعوا مع بقية القيادات لترتيب عملية السيطرة على أسيوط، وأرسل في يوم أول تشرين الأول/أكتوبر 1981 محمد عبد السلام فرج رسالة إلى عبود الزمر في مخبئه، عن طريق شقيقه طارق يخطره باعتزام خالد الإسلامبولي اغتيال السادات أثناء العرض العسكري. ولكن أبدى عبود اعترضه على أساس استحالة التنفيذ من جانب، ولأن فشل الخطة سوف يتبعه سقوط التنظيم في قبضة سلطات الأمن من جانب آخر. وهذا يوضح أن عبود الزمر لم يكن له دور في الخطة، فهي من تدبير خالد الإسلامبولي بالنسبة لاغتيال السادات، ومن تدبير محمد عبد السلام فرج

بالنسبة للثورة المسلحة. ولم يُخْطِر الأخير عبود الزمر بخطة الثورة المسلحة، لعلمه بأن عبود الزمر لن يوافق عليها ولا يملك إمكاناتها. ويمكن القول إن شعور محمد عبد السلام فرج بضعف إمكانات تنفيذ خطة الثورة الشعبية والاستيلاء على السلطة لخطة خالد الإسلامبولي المحدودة، والتي تقتصر على اغتيال السادات له ما يبرِّره.

وفي مساء يوم 5 تشرين الأول/أكتوبر اتصل الملازم أول خالد الإسلامبولي بقائد مجموعة طابور عرض المدفعية وأبلغه أن ثلاثة من طاقم مدفعية الهاوتزر عيار 130 ملليمتر الكوري قد أصيبوا بإسهال مفاجئ وارتفاع في درجة الحرارة وقد سمح لهم بالخروج لتلقي العلاج. وأنه قد أعد ترتيباته للاستعانة بثلاثة آخرين من قوات احتياطي المنطقة المركزية.

وحسب المعلومات الوثيقة، كان الملازم أول خالد قد تعهّد أن يضع لهم في طعام الغداء مادة مسهِّلة حتى يتخلص منهم ليتمكن من إدخال شركائه إلى طابور العرض.

يوم الحادث

في الرابعة والنصف صباحاً يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر كان قد بدأ الإعداد لطابور العرض .. وصل الثلاثة إلى مكان عرض المدفعية.. كانوا يحملون تصاريح مزوَّرة من الملازم الخائن خالد.. قدمهم إلى قائده على أنهم من احتياطي المنطقة المركزية وقد حضروا للمشاركة رمزياً في طابور العرض، وللزيادة في كسب ثقة رؤسائه قام بإجراء تفتيش دقيق لهم.

في السادسة من صباح يوم الثلاثاء (6 تشرين الأول/أكتوبر): بدأ ركوب العربات والاستعداد للوقوف في طابور العرض. في السادسة والنصف صباحاً قام الملازم خالد الاسلامبولي بتوزيع الذخيرة - سرّاً - على زملائه.. بعد أن أخرجها من مكان كان يخفيها به في العربة وأعطاهم القنابل اليدوية.. واحتفظ

لنفسه بقنبلتين، القنبلة الهجومية الأولى وقنبلة الدخان وخزنة للمدفع الرشاش القصير الذي كان يحمله ونخائر البنادق الآلية المسلحة بالسونكي التي كانت قد سُلِّمت لزملائه الخونة فارغة بدون نخيرة.

في الساعة الثامنة صباحاً بدا القلق ينتاب زملاءه الثلاثة بعد أن اصطف طابور العرض استعداداً لبدء السير .. وكان الملازم خالد يخرج من مقعده بجوار السائق ليهدىء من روعهم ... ويعطيهم جرعة معنوية مهدئة.

كان السادات قد استيقظ من نومه مبكراً في الثامنة ونصف، استعداداً للعرض العسكري الذي تعوَّد أن يحضره كل عام ووضعت السيدة جيهان الحفيدة ياسمين في السرير ودوَّت ضحكاتها وهى تحاول جنب شاربه، وقال السادات للسيدة جيهان: "**جيهان، تاكدي من حضور شريف معك وهو يرتدى الزي العسكري**"، ففي مثل هذا اليوم قبل ثماني سنوات، نجح الجيش المصري في عبور قناة السويس، واقتحام وتحطيم خط بارليف، والقضاء على أسطورة التفوق الإسرائيلي الخرافية، ومنذ ذلك التاريخ والقوات المسلحة تقيم العرض العسكري ابتهاجاً بذكرى النصر يحضره الرئيس السادات مرتدياً بدلته العسكرية المميزة. وقبل أن يغادر السادات الفراش وضع يده على جرس قريب منه، وضغط عليه لتبدأ طقوس الصباح، نظرة سريعة على صحف الصباح مع كوب من الشاي، التمرينات الرياضية التي تعقبها جلسة تدليك وحمام دافئ، استقبل بعض الاتصالات التلفونية التي لم تخرج عن التهنئة بذكرى يوم العبور ثم تناول إفطاره الأخير. في ذلك الصباح كان السادات رائق المزاج وكانت حالته الصحية جيدة للغاية هذا ما قاله طبيبه الخاص بعد أن أجرى الكشف اليومي عليه، بعد ذلك بدأ في ارتداء ملابس القائد الأعلى للقوات المسلحة وهبط إلى الدور الأول.. ليجد مبارك وأبو غزالة في انتظاره.

في تمام الساعة العاشرة خرج موكب السادات متجهاً إلى مبنى وزارة الدفاع بكوبري القبة وهناك التقى بكبار قادة القوات المسلحة، وهو لقاء كان ينتهي غالباً بصورة تذكارية، وفي الساعة الحادية عشرة، خرج موكب الرئيس من مبنى وزارة الدفاع في طريقه إلى النصب التذكاري للجندي المجهول، أمام

المنصة، في مدينة نصر، كان السادات ومبارك وأبو غزالة يستقلون سيارة كاديلاك سوداء بسقف مفتوح بحيث يسمح لهم بتحية رجال القوات المسلحة وضيوف العرض.. وعلى جانبي السيارة وخلفها كان يقف ثمانية من حراس السادات. ونزل الثلاثة وتوجهوا إلى نصب الجند المجهول، ووضعوا على رخامه باقة من الزهور وقرؤوا الفاتحة ثم توقفوا أمام المنصة وتوجهوا إلى مقاعدهم وعزفت الموسيقى السلام الجمهوري.

وكان جنود الشرطة قد اصطفوا على طول طريق صلاح سالم، والطرق الفرعية المؤدية إلى أرض العسكري، كما أغلقت حواجز الشرطة العسكرية الشوارع الرئيسية في المنطقة، وتولّت نقاط الأمن المتعددة تفتيش بطاقات المدعوين لحضور العرض، والتأكد من أن سياراتهم الخاصة، قد لُصِقَ على زجاجها الأمامي، التصريح الأحمر الذي أصدرته إدارة المراسيم في وزارة الدفاع. إلى هذا الحد كانت تبدو إجراءات الأمن.

في الحادية عشرة صباحاً وصل ركب الرئيس السادات إلى مكان الاحتفال وانطلقت المدفعية تحية من القوات المسلحة لقائدها الأعلى .. وعلت هتافات الجماهير مدوية لتغطي على هدير المدفعية: بالروح بالدم نفديك يا سادات...

وكان الرئيس يحس أن هذه الساحة ستشهد لحظاته الأخيرة فحرص على أن يمر بسيارته على المشاهدين ليحييهم.. ثم اتجه إلى المنصة وصافح كبار القادة.. واتجه إلى مكانه متصدراً المنصة الرئيسية وقرأ الشيخ عبد الباسط عبد الصمد الآية الكريمة ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾، والقى وزير الدفاع كلمته واتجه القائد الأعلى ونائبه الرئيس حسني مبارك وكبار القادة إلى ساحة النصب التذكاري للشهداء الذين جادوا بروحهم من أجل مصر، فقدم لهم معاشات استثنائية واستثناءات في كل شيء، في التعليم.. الإسكان.. والعلاج.. وأداء فريضة الحج والعمرة.. ووضع إكليلاً من الزهور على النصب التذكاري وقرأ الجميع الفاتحة على أرواحهم الطاهرة وعزفت الموسيقى سلام الشهيد ثم عاد إلى موقعه في صدر المنصة.

كان السادات يجلس كالعادة في الصف الأول ومعه كبار المدعوين والضيوف. على يمينه جلس نائبه حسني مبارك، ثم الوزير العُماني شبيب بن تيمور وهو وزير دولة سلطنة عُمان، وكان مبعوث السلطان قابوس الذي كان الحاكم الوحيد بين الحكام العرب الذي لم يقطع علاقته بمصر ولا بالسادات بعد زيارته للقدس ومعاهدة كامب ديفيد. بعد الوزير العُماني، جلس ممدوح سالم، مستشار رئيس الجمهورية الذي كان من قبل رئيساً للوزراء، والذي كان أول وزير للداخلية بعد سقوط مراكز القوى وحركة 15 أيار/مايو 1971.

بعد ممدوح سالم كان يجلس الدكتور عبد القادر حاتم، المشرف العام على المجالس المتخصصة. وبعد الدكتور حاتم كان يجلس الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب. وعلى يسار السادات كان يجلس وزير الدفاع محمد عبد الحليم أبو غزالة ثم المهندس سيد مرعي صهر السادات ومستشاره السياسي، وبعده كان عبد الرحمن بيصار شيخ الأزهر، ثم الدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى فرئيس الأركان عبد رب النبي حافظ، فقادة الفروع الرئيسية للقوات المسلحة. وفي الصف الثاني ـ خلف السادات مباشرة ـ كان يجلس سكرتيره الخاص فوزي عبد الحافظ. ولا أحد يعرف بالضبط الحوار والتعليقات المتبادلة بين السادات ونائبه ووزير الدفاع. لكن بعض المصادر تشير إلى أنهم كانوا يتحدثون عن شحنات الأسلحة الأمريكية الجديدة ومواعيد وصولها، وكانوا يتحدثون عن التحضير للاحتفالات بالانسحاب الإسرائيلي الأخير من سيناء في 25 نيسان/أبريل عام 1982.

كانت حالة الرئيس السادات النفسية والمعنوية في القمة، وكثيراً ما كان يقف تحية للمارين أمامه، وأحياناً كان يرفع الكاب لهم، وأحياناً كان يصفق لهم، وأحياناً كان يبخن الغليون. ولم يتوقف عن تبادل التعليقات مع نائبه ووزير الدفاع.

وصف الحادث في محاضر التحقيق:

بدأ العرض العسكري بداية تقليدية.. طوابير من جنود وضباط الأسلحة

المختلفة.. حَمَلة الأعلام.. طَلَبة الكليات العسكرية.. بالونات وألعاب نارية في السماء، ثم جاء دور طائرات (الفانتوم)، وراحت تشكيلاتها تقوم ببعض الألعاب البهلوانية، وتنفث سحباً من الدخان الملوَّن.. وفي نفس الوقت.. قال المذيع الداخلي: "والآن تجيء المدفعية". فتقدم قائد طابور المدفعية لتحية المنصة، وهو محاط بعدد من راكبي الدراجات البخارية.. وأمام الرئيس ونائبه ووزير الدفاع وكبار القادة والضيوف، وكاميرات التلفزيون توقف فجأة أحد هذه (الدراجات).. أصيب بعطل مفاجئ.. غير متوقَّع.. واختفى النبض من الموتور تماماً.. لم يتوقف قائد الطابور، حتى لا يرتبك من يتبعونه، وترك قائد الدراجة البخارية يتصرَّف بمفرده.. فما كان من الرجل إلّا أن نزل من فوق دراجته وراح يدفعها بيديه إلى الأمام.. مرَّ الحادث بسلام.

وساهمت في ذلك، تشكيلات (الفانتوم) التي كانت لا تزال في السماء، وتسرق أنظار ضيوف المنصة.. الذين راحوا يستمتعون ببراعة الطيارين الذين يقودونها.. وبينما الطائرات في الجو، كان طابور من عربات المدفعية الثقيلة يتقدم بقرب المنصة الرئيسية.. وفجأة.. ارتجَّت إحدى العربات.. وانحرفت إلى اليمين قليلاً لينزل منها ضابط ممتلئ قليلاً.

"إن موجز الواقعة كما كشف عنها التحقيق أنه في حوالي الساعة 12:30 من يوم الثلاثاء 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، وأثناء مرور العربات (الكراز) قاطرات المدفع 130 مم وأمام المقصورة الرئيسية للعرض العسكري، توقفت إحدى هذه العربات لتنفيذ مخطط إجرامي بواسطة أربعة أفراد من راكبيها، يستهدف اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، رحمه الله، وهم الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، والملازم أول سابقاً عبد الحميد عبد السلام (سبق أن استقال من الخدمة العسكرية، وكان ضابطاً عاملاً بالسلاح الجوي)، والملازم أول احتياطي (مهندس) عطا طايل حميدة رحيل، من مركز تدريب المهندسين، والرقيب متطوع حسين عبّاس محمد، من قوة الدفاع الشعبي، وتم التنفيذ على النحو التالي:

تصوَّر الحاضرون أن السيارة تعطلت هي الأخرى.. وعندها نزل منها ضابط

ممتلئ الجسد قليلاً، فتصوَّر الجميع أنه نزل لإصلاحها، وأنه سيطلب العون لدفعها إلى الأمام بعيداً عن المنصَّة.. كما حدث من قبل في عروض عسكرية سابقة، ولم يشك أحد في عطل العربة، لكن كان أول ما فوجئ به الجميع بعد ذلك هو رؤية الضابط الممتلئ الذي قفز من العربة وهو يلقي بقنبلة يدوية تطير في الهواء ثم ترتطم بسور المنصة منفجرة. كان ذلك الضابط هو الملازم خالد الإسلامبولي الضابط العامل باللواء 333 – مدفعية. جرى خالد الإسلامبولي إلى العربة وفتح بابها ومسك رشاش عيار 9 مم من طراز يسمى (بورسعيد) في نفس اللحظة فوق صندوق العربة شخص آخر يلقي بقنبلة أخرى سقطت بالقرب من المنصَّة بحوالي 15 متراً وقفز من القاها من صندوق العربة، وكان ذلك الشخص هو عطا طايل.

وقبل أن يفيق أحد من الصدمة ألقى خالد الإسلامبولي القنبلة اليدوية الدفاعية الثانية في اتجاه المنصَّة، فسقطت بالقرب منها لكنها لم تنفجر هي الأخرى وخرج منها دخان كثيف وقبل أن ينتهي الدخان انفجرت القنبلة الثالثة وأصابت سور المنصَّة أيضاً وتناثرت شظاياها في أنحاء متفرقة، وكان رامي هذه القنبلة هو عبد الحميد عبد العال. وكل هذا حدث في ثوان معدودة، وانتبه السادات وهبَّ من مقعده واقفاً منتصب القامة وغلى الدم في عروقه وسيطر عليه الغضب وصرخ أكثر من مرة: "مش معقول.. مش معقول". وكانت هذه العبارة هي آخر ما قاله السادات.. فقد جاءته رصاصة من شخص رابع كان يقف فوق ظهر العربة ويصوب بندقيته الآلية عيار 7,62 نحوه وكان وقوف السادات عاملاً مساعداً لسرعة إصابته، فقد أصبح هدفاً واضحاً كاملاً، وكان من الصعب عدم إصابته وخاصة أن حامل البندقية الآلية هو واحد من أبطال الرماية في الجيش المصري وقنَّاص محترف، وهو الرقيب متطوع حسين عباس.

اخترقت الرصاصة الأولى الجانب الأيمن من رقبة السادات في الجزء الفاصل بين عظمة الترقوة وعضلات الرقبة، واستقرَّت أربع رصاصات أخرى في صدره، فسقط في مكانه على جانبه الأيسر، واندفع الدم غزيراً من فمه ومن صدره ومن رقبته وغطت ملابسه العسكرية المصمَّمة في لندن على الطراز النازي الألماني ووشاح القضاء الذي يلف به صدره والنجوم والنياشين التي كان

يعلّقها ويرصّع بها ثيابه الرسمية. وبعد أن أطلق حسين عباس دفعة النيران الأولى قفز من العربة ليلحق بخالد وزملائه الذين توجّهوا صوب المنصّة في تشكيل هجومي يتقدمهم خالد وعبد الحميد على يمينه، وعطا طايل على شماله، وبمجرد أن اقتربوا من المنصة أخذوا يطلقون دفعة نيران جديدة على السادات، وهذه الدفعة من النيران أصابت بعض الجالسين في الصف الأول ومنهم سيد مرعي، وصبحي عبد الحكيم الذي سارع بالانبطاح أرضاً ليجد نفسه وجهاً لوجه أمام السادات الذي كان يتألم ويلفظ أنفاسه الأخيرة، ومنهم فوزي عبد الحافظ الذي أصيب إصابات خطرة وبالغة.

كان أقرب ضباط الحرس الجمهوري إلى السادات عميد اسمه أحمد سرحان وبمجرد أن سمع طلقات الرصاص تدوي سارع إليه وصاح فيه: "انزل على الأرض يا سيادة الرئيس"، ولكن الوقت كان متأخراً وكانت الدماء تغطي وجهه وحاول أن يفعل شيئاً وأخلى الناس من حوله وسحب مسدسه وأطلق منه خمسة عيارات في اتجاه شخص رآه يوجه نيرانه ضد الرئيس. ولم يذكر عميد الحرس الجمهوري من هو بالضبط الذي كان يطلق نيرانه على السادات، فقد كان هناك ثلاثة أمام المنصة يطلقون النيران (خالد وعبد الحميد وعطا طايل) كانوا يلتصقون بالمنصة إلى حد كبير.

وقتل في الحادث كبير الياوران اللواء حسن عبد العظيم علام (51 سنة)، وسبعة آخرين هم مصور السادات الخاص محمد يوسف رشوان (50 سنة)، وسمير حلمي (63 سنة)، وخلفان محمد من سلطنة عمان، وشانج لوي أحد رجال السفارة الصينية، وسعيد عبد الرؤوف بكر.

وقبل أن تنفذ رصاصات خالد الإسلامبولي أصيب الرشاش الذي في يده بالعطب، وهذا الطراز من الرشاشات معروف أنه سريع الأعطال خاصة إذا امتلأت خزانته (30 طلقة بخلاف 5 طلقات احتياطية) عن آخرها، وقد تعطّل رشاش خالد بعد أن أطلق منه 3 رصاصات فقط. مد خالد يده بالرشاش المتعطّل إلى عطا طايل الذي أخذه منه وأعطاه بدلاً منه بندقيته الآلية ثم استدار عطا طايل ليهرب. لكنه فوجئ برصاصة تأتيه من داخل المنصة وتخترق جسده.

في تلك اللحظة فوجئ عبد الحميد أيضاً بمن يطلق عليه الرصاص من المنصَّة، فأصيب بطلقتين في أمعائه الدقيقة، ورفع رأسه في اتجاه من أطلق عليه الرصاص ليجد رجلاً يرفع طفلاً ويحتمي به كساتر فرفض إطلاق النار عليه.. وقفز خلف المنصَّة ليتأكد من أن السادات قتل... واكتشف لحظتها أن السادات لا يرتدي القميص الواقي من الرصاص.. وعاد وقفز خارج المنصة وهو يصرخ:"الله أكبر.. الله أكبر"

في هذه اللحظة نفدت ذخيرة حسين عباس فأخذ منه خالد سلاحه وقال له: (بارك الله فيك.. اجري... اجري..)، ونجح حسين عباس في مغادرة أرض الحادث تماماً، ولم يقبض عليه إلا بعد يومين.

أما الثلاثة الآخرون فقد أسرعوا بعد أن تأكدوا من مصرع السادات - يغادرون المنصَّة في اتجاه مسجد رابعة العدوية، وعلى بعد 75 متراً وبعد قرابة دقيقة ونصف انتبه رجال الحراس وضباط المخابرات الحربية للجناة فأطلقوا الرصاص عليهم وأصابوهم وقبضت عليهم المجموعة 75 - مخابرات حربية وهم في حالة غيبوبة كاملة. وبعد أن أفاق الحرس من ذهول المفاجأة وبعد إصابة المتهمين الثلاثة، بدأ إطلاق النار عشوائيّاً على كل من يرتدي الزِّي العسكري ويجري في نفس الاتجاه الذي كان يجري فيه الجناة فأصيب ثلاثة أشخاص. وفيما بعد ثبت من تحقيقات المحكمة أن عبد الحميد وعطا كانا ينزفان وهما يجريان. وثبت أيضاً أن رجال المجموعة 75 أخذوا أسلحتهم بعد إصابتهم. وثبت كذلك بعض هذه الأسلحة كان بها ذخيرة.

وقال العقيد محمد فتحي حسين (قائد المجموعة 75) أمام المحكمة: "إن أسلحة بعض المتهمين كان فيها ذخيرة وإنهم لم يردوا على رجال المخابرات عندما أطلقوا عليهم الرصاص. وكان معنى عدم ردهم على رصاص رجال المخابرات الحربية قناعاتهم بانتهاء مهمتهم عند قتل السادات، ولأنهم اعتبروا أنفسهم شهداء منذ تلك اللحظة".

وفيما بعد شوهد ممدوح سالم في فيلم التلفزيون الإيطالي الذي صوَّر

الحادث وهو يلقي عدداً من المقاعد في اتجاه السادات وشوهد وهو يشد حسني مبارك إلى أسفل، وشوهد نائب رئيس وزراء سابق وهو يتسلل باحثاً عن مهرب من هذا الجحيم.

عندما جرى إطلاق النار كانت جيهان السادات، وأحفادها، وزوجات كبار المسؤولين، في غرفة خاصة تطل على أرض العرض، ومحجوزة عن المنصة الرئيسية بحاجز من زجاج. رأت جيهان ما حدث خطوة خطوة.. طابور المدفعية.. أسراب الطائرات.. نزول خالد الإسلامبولي من العربة... الانقضاض على زوجها.. القنابل التي انفجرت.. الرصاص الذي دوَّى.. وزوجها وهو يقع على الأرض..

وفي تمام الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة، حلَّقت طائرة الهليكوبتر الصغيرة، التي كانت تقف خلف المنصَّة، وفي داخلها جثمان الرئيس السادات، وتوجَّهت الطائرة إلى مستشفى المعادي. وفور الوصول كان الرئيس حسني مبارك في حجرة بجوار حجرة العمليات، وكانت حالة السادات ميئوس منها.

وعندما أعلن الأطباء وفاة الرئيس أنور السادات قالت السيدة جيهان السادات رفيقة كفاحه ونضاله لحسني مبارك والدموع تنهمر من عينيها: "لقد انتهى كل شيء. اذهب الآن إلى مصر.. مصر التي عاش الرئيس واستشهد من أجلها .. إن ذلك ما أوصانا به أنور السادات أن ننسى أشخاصنا ونتذكر مصر دائماً". وبدأت باقي الإجراءات وإعداد البيان ودعوة مجلس الوزراء والمكتب السياسي حتى تستقر الأمور.

كانت إذاعتا لندن ومونت كارلو أول من أذاع الخبر، في الوقت نفسه أعلن راديو القاهرة أن عدة رصاصات أطلقت أثناء العرض العسكري في اتجاه المنصَّة وأن الرئيس السادات غادر المكان، لم تكن جموع الشعب المصري تعلم بوضوح شيئاً عما يحدث في البلاد.. التفوا داخل بيوتهم حول أجهزة الراديو. جاءت الساعة التاسعة والنصف مساء وظهر النائب حسني مبارك على شاشة التلفزيون، ليلقي بيان وفاة الرئيس السادات:

﴿بسم الله الرحمن الرحيم يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ صدق الله العظيم.

يعجز لساني، وقد اختنق بما تموج به مشاعري، أن أنعي إلى الأمة المصرية، والشعوب العربية والإسلامية، والعالم كله، الزعيم المناضل، البطل محمد أنور السادات.

استشهد الزعيم، الذي تعلقت بحبه ملايين القلوب. استشهد بطل الحرب والسلام. استشهد الرجل، الذي أعطى أمته، منذ صباه، دمه وعرقه وحياته. استشهد المجاهد، الذي لم يتوقف لحظة عن النضال، في سبيل المبادئ العظيمة، والمُثُل العليا والقيم الخالدة. استشهد القائد، الذي حرّر إرادة وطنه، وأعطى لأمته مجداً، لم يدانِه مَجْدٌ سابق. استشهد، وهو يقف شامخاً، يطلُّ على أعظم إنجازاته، يوم النصر العظيم، نصر تشرين الأول/أكتوبر، رمز القوة، وقاعدة السلام.

لقد شاء الله – جلّت قدرته – أن يستشهد الزعيم في يومٍ، هو ذاته رمز له، وأن تكون ساحة استشهاده، بين جنوده وأبطاله، وبين الملايين من أبناء الشعب، وهي تحتفل مزهوّة وفخورة بذكرى يوم العاشر من رمضان العظيم. بذكرى اليوم، الذي ردَّت فيه إلى الأمة العربية عزتها وكرامتها. ولم يكن هذا النصر، إلّا من عند الله، وبإرادة الشعب، وفكر الزعيم القائد وقراره، وبطولة القوات المسلحة.

لقد اغتالت الزعيم يدٌ آثِمة، غادِرة. وإن كنّا قد فقدنا الزعيم والقائد، فإن عزاءنا، أن الشعب المصري كله، بملايينه في أرجاء البلاد، ريفها وحضرها، يقف، اليوم، يعتصره الحزن والألم، ليعلن أننا سائرون على دربه. لن نحيد عن درب السلام، إيماناً منّا بأنه الطريق الحق والعدل والحرية. سنسير على دربه، درب الديموقراطية والرخاء.

نقول للزعيم، وهو بجوار ربه: "إن الشعب، الذي آمن بقيادتك، سيسير على هدى ما أرسيته من مبادئ وقيم، مؤمناً بالديموقراطية وسيادة القانون،

ساعياً إلى تحقيق التنمية والرخاء". نقول للزعيم – رحمه الله: "نحن نقف جبهة واحدة رصينة متماسكة حول كل ما رفعته من رايات".

يا شعب مصر العظيم، يا شعوب أمتنا العربية.

لقد عودتنا خطوب التاريخ، أن يغيب عن ساحاته أبطال عظام، يكتبون بنضالهم أحداثه ومساره. ولقد تعودنا، أيضاً، أن نضم، على الجرح، آلامنا، صابرين، قانتين، مؤمنين بإرادة الله – عزَّ وجلّ – وأن نواصل المسيرة بعزم وإصرار.

يا شعب مصر الأصيل أعلن، باسم روح الراحل العظيم، وباسم الشعب ومؤسساته الدستورية وقواته المسلحة، أننا نتمسك بكل المواثيق والمعاهدات والالتزامات الدولية، التي أبرمتها مصر. ولن نكف أيدينا عن دفع عجلة السلام، تحقيقاً لرسالة الزعيم القائد. وسنذكره بكل فخار واعتزاز، يوم أن يتحقق أمله المنشود، عندما ترتفع أعلامنا على جميع أرجاء سيناء، ويوم أن يتحقق السلام الشامل على جانبي الحدود، وفي المنطقة بأسرها. ولتهدأ بالاً، يا زعيمنا العظيم... سوف تستمر مصر المؤسسات. سوف تستمر مصر سيادة القانون. سوف تستمر مصر الاستقرار. سوف تستمر مصر الأمن والأمان. سوف تستمر مصر الرخاء. سوف تُزرع الصحراء، ويعلو البناء، وتستكمل الثورة الطيبة الخضراء. سوف تستمر مصر شامخة، منيعة بسواعد أبنائها، حصينة بجيشها، عزيزة بمبادئها، قوية بأصالتها، فخورة بتاريخها، وعراقة حضارتها.

أيها الزعيم والقائد.. إن شعبك سينكرك أبد الدهر، مثالاً للبطولة الغلّابة، والعزة والكرامة الوثّابة، مثالاً للفكر الثاقب، والنظر الصائب، مثالاً للحكمة والقدوة الحسنة، مثالاً للنبل والوفاء، للخلق والقيم، مثالاً للأصالة، مثالاً للتضحية والفداء، مثالاً تجسدت فيه عظمة مصر وأمجادها.

يا أيها الشعب العظيم.. لمّا كان دستورنا ينص، في مادته 84، على أنه: "في حالة خلوّ منصب رئيس الجمهورية، يتولّى الرئاسة، مؤقتاً، رئيس مجلس الشعب. ويعلن مجلس الشعب خلوّ منصب رئيس الجمهورية. ويتم اختيار رئيس

الجمهورية، خلال مدة لا تجاوز ستين يوماً من تاريخ خلوّ منصب الرئاسة". لذلك، فقد تولّى رئاسة الجمهورية، مؤقتاً، السيد الدكتور صوفي حسن أبو طالب، رئيس مجلس الشعب. كما دُعي مجلس الشعب إلى اجتماع غير عادي، ظهر غد الأربعاء، 7 تشرين الأول/أكتوبر 1981، لإعلان خلوّ منصب رئيس الجمهورية، والبدء في اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة، لانتخاب رئيس الجمهورية.

أيها الشعب العظيم.. إن سقط زعيمنا في ساحة الجهاد، فإن خير تكريمٍ له، ولذكراه العطرة، أن نعتصم بحبل الله جميعاً، ولا نتفرق، وأن نواصل النضال، لتظل مصر، دائماً، شامخة قوية صامدة، مرفوعة الهامة، موفورة الكرامة.

رحم الله الزعيم المؤمن العظيم. وأسكنه فسيح جناته، مع الشهداء والصدّيقين. وألهم أُسرته، وشعب مصر، والعروبة، وألهم العالم الإسلامي، والعالم أجمع، الصبر على فقدان بطل من أبطال السلام، بطل من صانعي التاريخ. ولتحيا مصر، وليحيا شعبها العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله".

جنازة الرئيس السادات

حُدِّد يوم السبت العاشر من تشرين الأول/أكتوبر لتجري فيه مراسم جنازة الرئيس السادات، وصباح ذلك اليوم خيَّم الصمت على القاهرة وخلت شوارعها إلا من رجال الشرطة، وفي مسجد مستشفى المعادي صلوا عليه صلاة الجنازة، وبانتهاء الصلاة رفع الحرس الشخصي للسادات النعش وحملوه إلى سيارة إسعاف، ويحيطها ضباط وجنود من الصاعقة وتتقدمها سيارات من الحرس الجمهوري، ووضع الجثمان في طائرة هليكوبتر، وانطلقت في اتجاه المنصة، لتهبط في الساعة العاشرة والربع في استاد نادي السكة الحديد، القريب من المنصَّة، كان ضبّاط الحرس الجمهوري في انتظار طائرة السادات، وحملوا الجثمان إلى عربة "جيب"، نقلت الجثمان إلى عربة المدفع التي أحاط بها ستة ضباط من الحرس الجمهوري، وتقدمها اثنا عشر ضابطاً يحملون الأوسمة والنياشين، وكان خلفهم اثنا عشر ضابطاً من مختلف الأسلحة.

وفي الثانية عشرة إلا الربع وفي نفس توقيت وقوع الحادث وفي المكان ذاته بدأت طقوس الجنازة وسط إجراءات أمن صارمة وترقُّب شديد، عزف المارش الجنائزي، تحركت وحدات رمزية تحمل أعلام الكليات الحربية، وتحرك خلفها مئة وخمسون جندياً يحملون باقات الورد، وأحاط جنود الحرس الجمهوري المشيعين من كل جانب، وحلقت طائرات الهليكوبتر في السماء، وسدَّت المنافذ بالعربات المدرعة.

كان عدد قليل من الجمهور في شوارع القاهرة لمشاهدة الجنازة، فقد أُعلنت الأحكام العُرْفيَّة في البلاد فور اغتيال الرئيس، وكان التجمُّع لأكثر من خمسة ممنوعاً، ومن ثم شاهد الجمهور الجنازة على شاشة التليفزيون. وقد اغتيل الرئيس السادات عن عمر يناهز الثالثة والستين عاماً ودفن بالقرب من مكان استشهاده في ساحة العرض العسكري بجوار قبر الجندي المجهول بمدينة نصر.

وكان من السهل تمييز كبار المشيعيين الذين جاؤوا من ثمانية دول إلى القاهرة أبرزهم رؤساء أمريكا السابقون: نيكسون، وفورد، وكارتر. بينما رفضت المخابرات الأمريكية اشتراك الرئيس رونالد ريغان، ونائبه جورج بوش لدواعي أمنية، وجاء الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، والرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان، والأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا، والمستشار الألماني هيلموت شميت، ورئيسة البرلمان الأوروبي سيمون فيل، والرئيس الإيطالي، وملك بلجيكا، والرئيس اليوناني، والوفد الإسرائيلي برئاسة مناحم بيغن وكان جعفر نميري هو الرئيس العربي الوحيد الذي شارك في الجنازة.

المعاينات التي أجريت لمكان الحادث

جاء في معاينة النيابة العسكرية، التي تمت يوم 1981/10/8، بمعرفة السيد (...) رئيس النيابة العسكرية، ما يفيد أنه:

- عند إجراء المعاينة، أن المنصة الرئيسية، كانت قد أُخليت من المقاعد والأثاثات، إلّا أنه كان لا يزال بها بعض المصاطب الخشبية المثبتة على

حوامل حديدية.

- مخلفات إطلاق الأعيرة النارية على المنصة، من أظرف فارغة وأسلحة، كان قد تم إزالتها.
- شوهدت آثار طلقات نارية بالحائط الأمامي للمقصورة الرئيسية، حيث كان يجلس السيد رئيس الجمهورية وكبار الزوار. كما شوهد كسر بالإفريز الرخامي الجرانيتي للحائط الأمامي للمقصورة.
- آثار طلقات نارية بالخلفية الرخامية السوداء، بصورة (صقر قريش) بخلفية المقصورة.
- وشوهدت آثار طلقات نارية بالباب الزجاجي، خلف المقصورة الرئيسية. وكان زجاج أحد "ضلف" الباب مهشماً تماماً، كما كان زجاج "ضلفة" أخرى مهشماً بالمثل، وما زالت القطع الزجاجية متناثرة.
- آثار طلقات في مواضع مختلفة من سقف المنصة.
- المسافة بين الحد الأمامي للمقصورة وسيارة الجناة حوالي 30 خطوة.

وقد تمت المعاينة الثانية للنيابة العسكرية يوم 1981/10/25. وسيلي إثبات ما جاء بها في التقرير التالي عن المعاينات وفحص الأسلحة والذخائر ومخلّفات الإطلاق وغيرها.

وجاء في التقرير

لقد رأينا إجراء معاينة لاستكمال بُعد الأبعاد والمظاهر، التي تتعلق بالناحية الطبية الشرعية، فانتقلنا، ومعنا الدكتور رمزي أحمد محمد، مساعد كبير الأطباء الشرعيين، يوم 11/9، ثم يوم 1981/11/15، ومعنا المصوَّر لأخذ الصور اللازمة، وتبين من المعاينة ما يلي:

ثبت لنا من هذه المعاينة، أنه يفصل الطريق المُعدّ لسيارة السيد الرئيس عن المنصة رصيف ارتفاعه نحو 150 سم، وعرضه، في مقابل منتصف المنصة، موضع جلوس السيد الرئيس الراحل، حوالي 8,3 أمتار.

وأن سور المنصة يرتفع عن مستوى الرصيف حوالي 150 سم. وهذا

السور، يرتفع من الجهة الأخرى. عن أرضية المقصورة، حوالي 65 سم، أي أن أرضية المقصورة، ترتفع عن الرصيف بحوالي 85 سم فقط .

وعلمنا من النيابة أن القاطرة (الكراز)، التي كان يجلس على سطحها المتهمون الثلاثة، ترتفع أرضيتها عن الشارع بحوالي 167 سم.

ثالثاً: موجز لوصف الأسلحة المضبوطة ومخلفات الإطلاق:

ا- الأسلحة المضبوطة

الأسلحة المضبوطة في الحادث وجدت عبارة عن:

- بنادق آلية محلزنة ذات سونكي وقايش وخزان، وجدت متماثلة، وكلها من عيار 7,62 مم، وصالحة للاستعمال. وقد نجحت تجربة إطلاق كل منها للحصول على أظرف للمقارنة بالأظرف المطلقة، التي عُثر عليها في مكان الحادث، وللحصول على المقذوف المطلق لمعرفة مكوّناته.
- قصير (بور سعيد) عيار 9 مم، وجد صالحاً للاستعمال، ونجحت تجربة إطلاقه للحصول على نتائج الإطلاق من أظرف ومقذوفات.

ب- الطلقات الحية للبنادق عيار 7,62 مم:

وطلبنا طلقات كاملة حية، مما يُستعمل في القوات المسلحة في البنادق الآلية عيار 7,62مم. تبين من فحصها، أنها من طرازَيْن، روسي وج.ع.م.

- الطلقة الحية الروسية مكوَّنة من ظرف نحاسي، تحتوي الكبسولة التي يحيط بها دائرة حمراء، والطلقة معباة ببارود عديم الدخان، والمقذوف (الرصاصة) مدببة القمة، ومسلوبة القاعدة، على هيئة نورقية، وهي تتكون من غلاف نحاسي، عليه قرب القاعدة دائرة حمراء، وإلى داخله طبقة معدنية رصاصية لينة، تحيط بلب معدني أسطواني الشكل، وقمته نصف قِمعية (مبططة).
- الطلقة الحية الكاملة صناعة ج.ع.م.، فتتكون من ظرف نحاسي، والمقذوف معبأ بكمية واضحة من البارود عديم الدخان، قِمعي الشكل، مدبب القمة،

وهو مغلف بغلاف نحاسي من الخارج والداخل، يبدو بينهما، في القطاع الطولي، طبقة معدنية رصاصية رفيعة، ويحتوي الغلاف على لبّ معدني أسطواني، قطره حوالي 7مم، وقمته قِمعية مدببة.

رابعاً: الأوراق الطبية

صدر التقرير الطبي عن مستشفى القوات المسلحة بالمعادي.. وهو موقّع من السادة (...) بالتقرير أن سيادة رئيس الجمهورية، وصل إلى مستشفى المعادي الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء 1981/10/6، وأظهر الكشف الطبي ما يلي:

- كان سيادته في حالة غيبوبة كاملة. النبض وضغط الدم غير محسوسين، وضربات القلب غير مسموعة،
- حَدَقَتَا العينين متسعتان، ولا يوجد بهما استجابة للضوء. فحص قاع العين أظهر وجود أوعية دموية خالية من الدماء، ولا توجد حركة بالأطراف، تلقائية أو بالإثارة، مع عدم وجود الانعكاسات، الغائرة والسطحية، بجميع الأطراف.
- وجود فتحتَي دخول في الجهة اليسرى من مقدم الصدر، أسفل حلمة الثدي اليسرى.
- وجود جسم غريب محسوس، تحت الجلد في الرقبة، فوق الترقوة اليمنى.
- وجود فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام، وخروج بمؤخر الفخذ اليسرى، مع وجود كسر مضاعف في الثلث الأسفل لعظمة الفخذ اليسرى.
- جرح متهتك بالذراع الأيمن من الأمام، أسفل المرفق.
- إمفزيما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى.
- دم متدفق من الفم.

وقد تم نقل (سيادته) فوراً إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب والصدر بالمستشفى، وأجريت له الإسعافات العاجلة التالية:

– وضع أنبوبة قصبة هوائية بعد تفريغ البلعوم مما فيه من دماء متجلطة.

وبدأ عمل تنفس صناعي بواسطة جهاز التنفس الصناعي.

– تدليك خارجي للقلب.

– إعطاء منشطات القلب، اللازمة لمثل هذه الحالات، بالحقن داخل القلب مباشرة.

– نقل دم من نفس فصيلة (سيادته) بكميات كافية، خلال عدد من الفتحات في الأوردة.

– وضعت أنبوبة داخل القفص الصدري بالجهة اليسرى، لتفريغ الهواء والدم المتجمع.

– تم توصيل (سيادته) على أجهزة مراقبة القلب على تسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب، وكذلك توصل بجهاز رسم المخ الكهربائي، لتسجيل نشاط المخ ودرجة حيويته.

– لم يستجب القلب للتدليك الخارجي، وتم عمل صدمات كهربائية، كمحاولة لتنشيطه.

– لمّا لم يستجب القلب لكل هذه الإجراءات، تم فتح التجويف الصدري الأيسر، لعمل تدليك داخلي للقلب، ووجد القلب متوقفاً وفي حالة ارتخاء كامل. وكان جزء الرئة اليسرى متهتكاً، بما فيه الأوعية الدموية الكبرى، مع تهتّك كامل بالرئة، وتجمّع دموي متجلّط داخل التجويف الصدري.

– استمر عمل التدليك الداخلي للقلب، مع إعطاء العقاقير المنشطة، واستمرار التنفس الصناعي.

في خلال ذلك، تم عمل الأشعة التالية:

- أشعة على الصدر، أظهرت وجود شظايا متعددة داخل الجهة اليسرى من التجويف الصدري. وكذلك رصاصة أعلى الترقوة اليمنى، مع وجود إمفزيما جراحية وكسور بالضلوع، وتهتّك بالرئة اليسرى.
- أشعة على الفخذ اليسرى، أظهرت وجود كسر متفتت بالثلث الأسفل من

عظمة الفخذ.

- أشعة على الجمجمة، وكانت سليمة.
- أشعة على الساعد الأيمن، وكانت عظامه سليمة.

وفي تمام الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء 10/6/ 1981، أظهر رسم القلب عدم تسجيل أي نشاط للقلب. وأظهر رسم المخ توقفاً كاملاً له عن العمل، تأكيداً لحدوث الوفاة. واعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة، مع نزيف داخلي في تجويف الصدر، وتهتّك بالرئة والأوعية الدموية الكبرى في جدار الرئة اليسرى. (انتهى التقرير الرسمي الصادر عن مستشفى القوات المسلحة بالمعادي).

كل ذلك يشير إلى أن سيادة الرئيس الراحل وملابسه، كانت موضع إصابات من فتات مقذوفات نارية، كانت قد اصطدمت وتناثر فتاتها، قبل أن تصيب ملابسه وجسمه.

وقد نشأت وفاة السيد الرئيس الراحل عن الإصابات النارية، بما أحدثته من تهتك الرئة اليسرى، وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوي من المنتصف الصدري، وكسور بعض الأضلاع، وكسر عظم الفخذ اليسرى، وما نشأ عنه من نزف غزير، داخلي وخارجي، وصدمة عصبية شديدة.

القاهرة في: 18/11/ 1981

المدير العام مستشار وزير العدل لشؤون الطب الشرعي
مساعد كبير الأطباء الشرعيين وكبير الأطباء الشرعيين سابقاً
د. رمزي أحمد محمد د. عبد الغني سليم البشري

بداية التحقيقات

في الثامنة والنصف مساء يوم الحادث كان المتهمون الأربعة الذين تم نقلهم إلى المستشفى العسكري تحت الحراسة قد أجريت لهم كل وسائل العلاج. أجريت لهم

جراحات عاجلة لاستخراج بعض الرصاصات وظلوا في حالة صمت لا يعرفون ماذا حدث وفي التاسعة من صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر اتجه بعض أعضاء لجنة التحقيق إلى المستشفى وأدلى القتلة بأسمائهم ووظائفهم وكيف تسللوا إلى مسرح الحادث.

وفي الحادية عشرة ظهر يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر وصلت لجنة التحقيق إلى المستشفى بإشراف الفريق عبد رب النبي حافظ رئيس الأركان حيث تمت معاينة لمسرح الحادث.. مكان وقوف العربة، وطريق الجناة، وأماكن إلقاء القنابل، والرصاصات الفارغة الموجودة في المنصة وأمامها، وأماكن انفجار قنبلة الدخان، ومكان انفجار القنبلتين الآخريين، والأماكن التي وقف فيها الجناة، ومكان دخول أحدهم إلى وسط المنصة لإطلاق الرصاص من الخلف. ولقد أعدَّت اللجنة أسئلة كثيرة تدور حول كيف أعدّوا التخطيط للجريمة على المنصة قبل الحادث؟ وكيف تسرَّبوا؟ وكيف حصلوا على الذخيرة؟

في صباح يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر عاودت اللجنة معاينة مكان الحادث وتم تصويره قبل الأمر بإخلائه من كل ما فيه من استعدادات لاستقبال موكب جنازة السادات في صباح السبت وتمَّت معاينة للعربة النقل والأماكن السرية التي أخفيت فيها الذخيرة. واستعرضت اللجنة الصور التي انفرد بها مصور مؤسسة أخبار اليوم الزميل مكرم جاد الكريم، كما شاهدوا فيلماً صوَّره التليفزيون الأمريكي وهو يتابع كل تحركات المتهمين وقد كشف الصور والفيلم كثيراً من وقائع الجريمة ودور كل المتهمين. ثم أصدرت وزارة الدفاع بياناً عن التحقيق المبدئي.

أكدت التحقيقات التي أجرتها النيابة العسكرية والمحكمة فيما بعد أن عطل الدراجة البخارية الذي وقع قبل وقوف عربة خالد الاسلامبولي وهيا الأذهان لاحتمال عطلها هي الأخرى ليس له أي علاقة بحادث الاغتيال. كما ثبت من التحقيقات أن سائق السيارة لا علاقة له بالجناة ولا بخطتهم. كذلك ثبت أن السادات لفظ أنفاسه الأخيرة قبل أن يحملوه خارج المنطقة بجانب القتلى، وجرح 28 شخصاً آخرين كان على رأسهم وزير الدفاع أبو غزالة. وكانت إصابته سطحية.

محاضر التحقيق مع المتهمين في قضية اغتيال الرئيس محمد أنور السادات

خالد أحمد شوقي الاسلامبولي:

(24 سنة).. ملازم أول عامل ... بالقوات المسلحة

كان غير مكلَّف أصلاً بالاشتراك في العرض العسكري. ولكن لغياب ضابط آخر، كلَّفه رائد الكتيبة الرائد مكرم عبد العال بالاشتراك يوم 23-9-1981 أي قبل العرض بـ 13 يوماً وحضر أول بروفة. وكان قد اشترك في العرض العسكري في العامين السابقين.

س: كيف نشأت فكرة استغلال ظروف تعيينك في العرض لاغتيال الرئيس؟

ج: احنا بدانا الكلام عن أحوال المسلمين (مع محمد عبد السلام) وانا كنت نفسيتي متأثرة بما يحدث في البلد واما قلت له إنني مشترك في العرض، ولكن أقوم باي حاجه تخلصنا من الحاكم الظالم ذهب بهذه الفكرة وأبدى استعداده لأي مساعدة احتاجها من الأفراد والذخيرة.

س: وما الذي دعاك إلى عرض هذه الفكرة على محمد عبد السلام بالذات؟

ج: هو فقيه .. عنده علم بالأمور الدينية .. ربنا فتح عليه ويعتبر عالم .. وكنت أستريح له.

س: وكيف عرفت أنه عالم؟

ج: من جلساتي معاه... والاستشارة في الأمور الدينية وهو يخطب الجمعة ويلقي الدروس في مسجد صغير أهلي بجوار منزله.. واسم المسجد عمر ابن عبد العزيز أو عمر بن الخطاب.

س: هل كان يشير عليك بقراءة كتب معينة؟

ج: نعم .. كتب ابن تيمية وهي "الفتاوى" و"الجهاد للمسلمين" .. وكتاب

"الجهاد في سبيل الله "لأبي الأعلى المودودي و"نيل الأوطار" للشوكاني.

س: وهل تحدث معك بشان التتار وجنكيز خان؟

ج: نعم .. قال لي أن هؤلاء الناس – أي التتار – أظهروا إسلامهم وقاموا بحكم البلاد بقانون يسمى الياسق، وأخذوا بعض الشريعة وتركوا البعض الآخر وكانوا ينطقون بالشهادتين ولكنهم أفسدوا فى البلاد.

س: ولماذا التحدث عن التتار بالذات؟

ج: كمثال لما يجري في بلادنا من حيث الحكم بغير كتاب الله.

س: كم مرة تدارس معك محمد عبد السلام موضوع التتار؟

ج: مرة أو مرتين تقريباً من مده ثلاث شهور أو أربعة هذا العام.

س: وهل نصحك بقراءة كتاب بعينه بشان ما فعل التتار؟

ج: نعم. أشار علي بقراءة كتاب "مجموعة الفتاوى" لابن تيمية.

س: وماذا قال ابن تيمية في شان هؤلاء التتار؟

ج: قال إنهم يُقاتلون ولو نطقوا بالشهادتين

س: وماذا قرأت أيضاً في موضوع الجهاد؟

ج: قرأت بشأن محاربة أبي بكر الصديق لمانعي الزكاة رغم نطقهم بالشهادتين وكثرة قيامهم الليل حتى قيل أن ركبتيهم كانتا كركبة البعير.

س: وما الحكم الشرعي المستخلص مما تقدم؟

ج: وجوب محاربة الحاكم الذي لا يحكم بكتاب الله.

س: تقصد أنه يكون حلال الدم شرعاً.

ج: نعم.. ولو نطق بالشهادتين. وقام يصلي مثل مسيلمة الكذاب الذي كان يصلي ويصوم ولكنه تبرج عن الإسلام بقوله أنه رسول الله .. والقاعدة الشرعية أن كل من يتبرج من باب لا بد أن يعود منه والمولى سبحانه وتعالى يقول:

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ كما قال سبحانه ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾.

س: وما هو قانون الياسق الذي أشرت إليه؟

ج: هو قانون من وضع البشر أدخلوا فيه بعض شريعة الله من نواحي مختلفة.

س: وما وجه الاحتجاج بذلك القانون المسمى بالياسق؟

ج: أن قوانيننا الوضعية تشبه هذا القانون وكلها من وضع البشر ونحن نحاول تعطيل الشريعة وندعي أننا نقننها.

س: لماذا كنت تتوجه إلى جامع عمر بن عبد العزيز الذي تحدثت عنه؟

ج: المساجد كثيرة ولكن مساجد الإخوة قليلة وأنا لا أصلي إلا في مساجد الإخوة.

س: ما الذي تقصده بمساجد الإخوة؟

ج: أقصد الإخوة الملتزمين بالإسلام قلباً وقالباً.

س: وكيف تعرفهم؟

ج: يطلقون اللحية ويلبسون قميصاً وسيماهم في وجوههم من أثر السجود.

س: ومتى اهتديت إلى معتقداتك الحالية؟

ج: منذ سنه ونصف تقريباً.

س: وقبل ذلك؟

ج: كنت شاباً عادياً؟

س: وما هي الظروف التي غيَّرت مسارك الفكري؟

ج: بالاستماع إلى الإخوة في مسجد نجع حمادي، وربنا سبحانه وتعالى يسَّر لي الطريق.

س: إنك متهم بانك خططت ودبرت لاغتيال الرئيس وساهمت في تنفيذ مخططك؟..

ج: أنا اعترفت بكل شيء .. وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

س: ما الذي كنت تقصده؟

ج: ردع أي حاكم لا يلتزم بكتاب الله؟

س: وما الذي كنت ترجوه من قتل الرئيس ؟

ج: أن كل واحد يأتي بعده يرتدع ويأخذ عبرة.

س: ومن العلماء الذين توقّرهم؟

ج: الأستاذ عمر التلمساني والشيخ حافظ سلامة الذي يخطب في مسجد في العباسية وبتاع السويس الذي قيل عنه إنه مجنون ... والشيخ كشك.

س: هل سبق استدعاؤك لإدارة المخابرات الحربية؟

ج: نعم

س: متى ولماذا؟

ج: من سنة تقريباً. وكان سبب استدعائي هو معرفه نشاطي الديني.

س: وماذا قالوا لك؟

ج: نبهوا علي بالابتعاد عن مساجد معينة وعن أشخاص معينين والبعد عن التزمت.

س: من هم الأشخاص الذين نبَّهو عليك بالابتعاد عنهم؟

ج: عبد السماوي وهو من التكفير والهجرة.

س: وما المساجد التي امروك بالابتعاد عنها؟

ج: المساجد التي يتردد عليها عبد الله السماوي مثل مسجد أنصار الإسلام في مصر الجديدة.

س: من الذي قام بالتفتيش للتثبت من عدم وجود ذخائر أو إبر ضرب نار في الأسلحة؟

ج: لم يقم أحد بالتفتيش على الذخيرة. ولكن كان هناك أمر بنزع إبر ضرب النار ولم يفتش أحد للتثبت من تنفيذ ذلك. وكل ضابط مسؤولاً عن كتيبته.

س: ألم يفتش قائد الكتيبة للتثبت مما تقدم؟

ج: لا .. ولكنه أمر الضباط فقط بالتفتيش.

س: وقائد اللواء؟

ج: لم أره.

س: وأي مسؤول قيادي أعلى؟

ج: لم يحدث.

س: وأية أجهزة أخرى؟

ج: مفيش.

س: ما الأدلة الشرعية التي كنتم متفقين عليها بشأن استحلال دمه شرعاً؟

ج: قتل أئمة الكفر.

س: ألم تبحثوا الأمر في مناسبات سابقة؟

ج: قبل ذلك كنا نتكلم في موضوع تحكيم شرع الله في الأرض.

س: بأية وسيلة؟

ج: قتال أئمة الكفر .. والتقى محمد عبد السلام معي على هذا الأسلوب.

س: أوضح ..

ج : كنا نتدارس أحكام التتار وذلك في أبواب القتال .. وذلك من مدة سنة أو سبعة أشهر.

س : لماذا وجّهك محمد عبد السلام لقراءة تاريخ التتار وفتوى ابن تيمية في موضوعهم بالذات .. دون سائر السيرة والفتاوى.

ج : كنا نتكلم فى القوانين التي تحكم البلاد وأننا نرى ما هو مشابهه لهذا العصر وهو عصر التتار.

س : وما فتوى ابن تيمية فيهم؟

ج : وجوب قتالهم ..

س : ومن في مصر مثل التتار؟

ج : الحكام ..

س : من أي وجه؟

ج : الحكم بغير كتاب الله.

س: التتار كانت لهم مذابح وفظائع مثل حرق المدن وقتل النساء والأطفال الأبرياء وإلقاء المراجع الإسلامية في نهر دجلة حتى اسودّت منها مياه النهر من الحبر الذي دونت به هذه المراجع، فهل في زماننا من يفعل ذلك؟

ج: يكفي عدم الحكم بكتاب الله.

س: ولكن الرئيس رحمه الله هو الذي أدخل في الدستور لأول مرة في تاريخ البلاد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وترك لمجلس الشعب واجب تنفيذ هذا النص الدستوري فكيف نشبهه هكذا بالتتار سواء أنت أو محمد عبد السلام أو غيركما؟

ج: هذا الكلام ليظهر به أنه حاكم مسلم يريد أن يطبق الشريعة وليضحك بها على الشعب.

موضوع الإبر:

س: ومتى ومن أي طريق بلغك الأمر الخاص بنزع إبر البنادق الآلية؟

ج: رائد مر بعربة جيب للتنبيه على المعسكر كله ليلة العرض والرائد يسري قال لنا ننفذ.

س: وهل تاكد الرائد يسري من التنفيذ ؟

ج : سألنا فقط وهو قال اجمعوا الإبر وأنا جمعتها عندي.

س: ألم يقم بعدها بالتاكد من تمام التنفيذ؟

ج: لا.

س: وماذا كان ترتيبك في حالة قيام أحد بالتفتيش على الإبر والذخائر كما يقضي الواجب في هذه الفترة الطويلة.

ج: أنا مكنتش عامل ترتيبي لأني طلعت ثلاث عروض قبل كده ولم يحدث تفتيش.

عبد الحميد عبد السلام عبد العال:

28 سنة ضابط سابق بالدفاع الجوي. يشتغل بالأعمال الحرة ..

قال: إنه يرى ما يجري في المجتمع هو منكر، لذلك فكر في قتل الرئيس السادات ليكون عبرة لمن بعده وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. فالدولة بها مفاسد وخمور وربا. وتقلل من قيمة المسلمين وتسخر من علماء المسلمين المخلصين للدين وتسخر من الملتحين ومن الحجاب الذي فرضه الله تعالى على نساء المسلمين، وتبدل شرائع الله بقوانين وضعية، وتضيق على المسلمين في منابر المساجد وتقبض على العلماء. ولم تقنن الشريعة الإسلامية كما وعدت. وتقول أن.. ثورة الخميني ثورة إسلامية على الرغم من أن الخميني يبعد كل البعد عن تطبيق الشريعة الإسلامية لأنه شيعي، والشيعة يعملون على قتل السنية. وهذا التشبيه يشوه

صورة الحكم الإسلامي الصحيح وهذا ما جعلني أعتقد أن نظام الدولة يعمل ضد الإسلام.

وكل هذا ينطبق على فترة وجود التتار أيام جنكيز خان. حيث إنهم أعلنوا أنهم مسلمون ونطقوا الشهادتين، وقالوا نتحاكم بكتاب الله ولكنهم طبقوا فيما بينهم قانوناً يسمى الياسق.. وبالرغم من أنهم كانوا يبنون المساجد والمدارس التعليمية الدينية، إلا أنهم كانوا في الوقت نفسه يحاربون المسلمين. وثار الشعب ولجأ إلى ابن تيمية شيخ الإسلام للفتوى فأفتى بقتل أئمة الكفر. والآية في سورة التوبة تقول: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾.

وقال أنه عندما كان يعمل في القوات المسلحة حفظ جانباً من القرآن الكريم وتبين له أن الجيش يعمل في حكومة كافرة .. واستشهد في ذلك بحديث يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ: "أعانك الله على إمارة السفهاء"، قال: وما إمارة السفهاء يا رسول الله؟ قال: "هم الأمراء من بعدي لا يهتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي. فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليسوا مني ولست منهم ولا يردون على حوضي".

ولذلك قدم استقالته وأطلق لحيته وقبلت استقالته.

س: هل تم التفتيش صباح يوم العرض على الذخائر وإبر ضرب النار؟

ج: لا.

س: ألم يفتش قائد الكتيبة؟

ج: لا.

س: ألم يفتش قائد اللواء؟

ج: لا.

س: ألم يفتش أمين اللواء أو ضابط أمن الكتيبة؟

ج: لا.

س: ألم تتم أية إجراءات صباح يوم العرض للتفتيش على الذخيرة وابر ضرب النار؟

ج: لم يحدث سوى أن أحد ضباط الحرس الجمهوري راكباً دراجة بخارية عمل ششنى على بعض الأفراد من اللواء 333 قبل آذان الظهر يوم العرض.

س: وعندما واجهت المنصة من المنتصف، كيف تمكنت من إطلاق النار على السيد الرئيس؟

ج: رفعت البندقية الآلية في اتجاه الرئيس والماسورة مائلة لاسفل 20 درجة.

عطا طايل حميدة رحيل:

26 سنة متخرج في كلية الهندسة جامعة الإسكندرية قسم ميكانيكا. من قوة مركز تدريب المهندسين ومقيم بعزبة رحيل (الدلنجات ـ بحيرة).

استشهد في إجابته على أول سؤال بعدد من آيات القران الكريم، ومنها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾".

ثم قال: ولقد قمت بهذا العمل، وهو قتال كل حكام لا يحكمون ولا يطبقون ما أمر الله سبحانه وتعالى به حتى لا ينطبق علينا قول الله تعالى عن فرعون ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٥٤﴾ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

هنا يبين الله أن اللعنة لم تحل على فرعون وحده بل عليه وعلى قومه لانهم لم يمنعوا فرعون من طغيانه. ولا نقبل على أنفسنا أن نكون كقوم فرعون فيصيبنا ما أصاب قوم فرعون.. لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا

﴿لَتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾.

وقال: ولقد بيّنا لرئيس الجمهورية هذه الأحكام على لسان أئمة كثيرين، ولم يرض بتنفيذ أحكام الله سبحانه وتعالى بحجج ما أنزل الله بها من سلطان. بل تعدى الأمر ذلك بفصل السياسة عن الدين وهذا ليس من الإسلام في شيء. لأن كلمة سياسة أتت من ساسه. وساس أي كيف يرعى من حوله من أناس. وعندما تنفصل السياسة عن الدين ففي أي منهج ممكن يقودنا القائد. فإن ادعى الديمقراطية بأنيابها فهذه الكلمة ليست من الإسلام في شيء. لأن الديمقراطية تعني حكم الشعب نفسه بنفسه فيستطيع مجلس الشعب أن يقر أي قرار توافق عليه الأغلبية دون الرجوع لكتاب الله أو لأوامره.. ودليل ذلك موافقة مجلس الشعب المصري على إباحة الرقص والأفلام الهازلة أو الهابطة وبيع الخمور وعلى جميع فضائح الدعارة وما أشبه ذلك. فلفظ الديمقراطية هذا مرفوض لدى المسلمين. ولن يكون لنا منهج إلا كتاب الله تعالى.

وقد عارض رئيس الجمهورية أمر الله سبحانه وتعالى بأن تبقى النساء في بيتها ولا تخرج إلا للضرورة. واستهزأ من حكم النقاب للإسلام وهذه سخرية بحكم إلهي به نص شرعي في القرآن. ولقد ازداد الأمر استفحالاً حينما أعطى بأوامره بالقبض على كل من يدعو إلى الله ومعاداته لكل من يعمل في سبيل الله وتركه للكافرين ولم يقم بسجنهم كما قام بسجن المسلمين. كل هذه الأدلة أدت إلى أنه لا بد من استخدام القوة للقضاء على هؤلاء الحكام الذين أحاطوا أنفسهم بسياج من الحديد والنار لا يمكن الوصول إليه.

ويروي قصة لقائه بخالد الاسلامبولي ويقول: قابلت خالداً في شقة عبد الحميد عبد السلام وأخبرني أنه يعمل خطة للقضاء على هذا الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله وهو الرئيس أنور السادات ويريد اشتراكي فيها. فقست هذا الأمر شرعاً على ما لدي من إحكام شرعية ثم وافقت.

س: هل كنت تنوي قتل رئيس الجمهورية؟

ج: نعم. وذلك للأسباب السالف ذكرها.

س: وهل كنت تنوي قتل غيره؟

ج: النبوي إسماعيل لتعذيبه المسلمين.

س: وما الذي كنت ترجوه من قتل الرئيس؟

ج: احتمال قيام حاكم مسلم بعده.

س: وهل يكفي قتل الرئيس لإقامة نظام إسلامي على النحو الذي ترجوه أم أن ثمة أعمال أخرى ما زالت لازمة لذلك؟

ج: قمت بذلك لننفذ أمر الله. والله وحده المتكفل بقيام الدولة الإسلامية.

س: هل تم التفتيش صباح يوم العرض؟

ج: لم يتم.

س: ما مصدر ثقافتك الإسلامية؟

ج: كتب السلفيين. تفسير القرطبي وابن كثير. وبالنسبة للأحاديث "فتح الباري" وبالنسبة للعلماء مثل ابن تيمية وابن قيم الجوزية.

س: من دلّك على هذه الكتب؟

ج: كبار المشايخ. الشيخ كشك، والشيخ المحلاوي والآخرون الذين ينادون بالعودة إلى كتب السلف التي تخلو من البدع والنفاق وموالاة الحكام.

س: وكيف تستبيح الدماء؟

ج: الكافر الذي يشاق الله ورسوله يستباح دمه .. الذي يسجن المسلمين الذين ليس لهم تهمة إلا قول لا إله إلا الله.

س: هل تنتمي لجماعة التكفير والهجرة؟

ج: لا أنتمي لها.. لأنها تكفر جميع الناس. ونحن المسلمون الذين يسيرون على هَدْي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكفِّر أحداً إلا إذا أتى بالكفر البواح وفيه نص شرعي من القرآن.

س: وما حكم هذا الكافر في عقيدتك؟

ج: حلال دمه.

س: وهذا للكفر وحده؟.

ج: للكفر ومحاربة الله ورسوله المتمثل في رفض تنفيذ كتاب الله وسنة رسوله وتعذيب المسلمين وسجنهم دون أدنى تهمة سوى أنهم يقولون لا إله إلا الله.

س: ولكن الله سبحانه وتعالى قال في محكم كتابه ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ "إلى آخر الآيات.

ج: هذه الآيات منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾. وقد نزلت الآية التي استشهدتم بها حينما قتل عم الرسول صلى الله عليه وسلم ومثل بجثته في موقعه أحد. فغضب الرسول غضباً شديداً وأقسم أن يمثل بجثث الكافرين. فأنزل الله هذه الآية.

وقام خالد بالحديث معي عن وضع البلد والحاكم والأدلة الشرعية على كفره وعلى وجوب قتله من الكتاب والسنة، فعلم أنني موافق على ذلك، وهذه الأدلة لا يستطيع أحد ينكرها، فأبلغني خالد أنه لو حانت لي الفرصة لقتله فهل ستقدم على ذلك أم لا؟ فأبلغته أنني بالطبع سأقدم فوراً.

س: هل كان مقصدكم أن يكون الاغتيال مقدمة إلى سلسلة من الأحداث... تنتهي إلى تغيير نظام الحكم؟

ج: نعم. أولاً بأدلتنا الشرعية بوجوب قتل الحاكم لأنه كان يعتبر رأس الكفر والفساد الديني فقلنا بعد قتله ربما يأتي حاكم يحكم بما أنزل الله ويقيم

شرع الله، وإن لم يحكم فقد تكون له عظة في هذا الحاكم الذي يُشاقّ الله ورسوله.

س: ولكن الرئيس محمد أنور السادات رحمه الله هو الذي أدخل في الدستور لأول مرة في تاريخ البلاد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وكان يصلي ويصوم ويقرأ القرآن فما الذي جعلكم تياسون من تنفيذ ما عزم عليه عندما أدخل هذا النص في الدستور؟

ج: لا يهمنا نصٌّ على ورق. ولكن الذي يهمنا هو التنفيذ. وكل ما نراه هو حتى ما تبقى من الشريعة الإسلامية وهو قانون الأحوال الشخصية، قام بإلغائه ووضع قانوناً جديداً.. وكان هناك النص الذي في الدستور أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وعلمنا كل يوم بأن كتاب الله يعرض على مجلس الشعب ليوافق عليه أم لا. وللأسف لا يوافق عليه تحت اسم عرض تقنين الشريعة الإسلامية.

حسين عباس محمد:

(28 سنة رقيب متطوع من قوة الدفاع الشعبي منطقة شرق القاهرة التعليمية بالمعهد الديني الثانوي بميدان الحجاز. هرب من ساحة المنصة بعد الجريمة ثم قبض عليه في بيت شقيقه في المطرية).

قال في التحقيق الرسمي:

حدثتني نفسي وتمنيت أن أكون واحداً من الذين يمرون أمام منصة الظالم. ودعوت الله سبحانه وتعالى بهذا لأشفي غليلي من هذا الظالم.. ودعوت الله سبحانه وتعالى أن يمكّن لي هذا.. وقد قابلت خالد الاسلامبولي وقال لي هناك استشهاد في سبيل الله ورحبت بذلك. وهو قال لي أننا سنتمكن من الظالم، فذكرت له ما كنت تمنيته من قبل ودعوت الله به. وشرح لي تفاصيل الأمر.

س: وكيف تم تنفيذ الجريمة خطوة بخطوة؟

ج: كلمة جريمة لا أقبلها. فما تمَّ بالنسبة لنا ليس جريمة. فهو عملية

اغتيال الظالم.

س: في اتجاه مَن صوَّبت لدى شروعك في صعود السلم؟

ج: على الذي أمامي وأنا طالع السلم.

س: والذي أمامك على السلم ظالم هو كمان؟

ج: لا أعلم ولا هو مقصدي.

س: لماذا تضربه إذن؟

ج: أنا أضرب الذي يعترضني لكي أصل إلى هدفي.

س: هل هدفك مقتل بريء؟

ج: هو يُبعث على نيته.

س: ألا تسأل أمام الله سبحانه وتعالى عن إزهاق روحه؟

ج: لا أسأل عنه.

س: كيف؟

ج: لأن مقصدي هو مقتل الظالم أنور السادات.

س: وهل هذا المقصد يبيح لك قتل غيره؟

ج: يجوز لي قتل من يعترضني للوصول إليه.

س: وما سندك في هذا شرعاً؟

ج: هذا فهمي.

س: ما الذي عندك من الفقه في الدين؟

ج: قليل ولا يذكر.

س: وكيف استحللت لنفسك قتل رئيس الجمهورية. وظننت أنك تُثاب من المولى عز وجل دون علم ولا فقه بالدين ولا بالأدلة الشرعية؟

ج: هذا الأمر لا يحتاج إلى علم كثير. ولكن ما أعلمه أن هذا الظالم كان لا يحكم فينا بكتاب الله أولاً. ثم إنه كان يستهزئ ببعض آيات الله سبحانه وتعالى مثل أنه قال عن الحجاب الشرعي أنه خيمة. وكان يحارب المسلمين في كل مكان بجنوده وأقصد الأمن المركزي، حتى أنهم دخلوا بعض المساجد وقبضوا على من فيها وضربوا فيها بقنابل الدخان وحاربوا علماءنا. وأصدر أوامره بالقبض عليهم لأنهم يقولون قولة الحق بحجة أنه يريد أن ينهي الفتنة الطائفية. واعتقل الكثيرُ من رجاله الكثيرَ من المسلمين حتى إنهم كانوا يقبضون على النساء من الشوارع. وهو قد خرج من دين الله بالكلية بكلمة قالها وهي لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين.

س: وكيف تيقنت أن الأسباب التي سردتها تبيح قتله رحمة الله عليه شرعاً حالة كونك لا فقه لك ولا فكر؟

ج: المرتد التارك لدينه يقتل شرعاً؟

س: ما مصدرك؟

ج: سمعت العلماء يقولون أن المرتد حلال الدم.

س: من سمعته من العلماء يقول ذلك؟

ج: لا أذكر.

س: ما الذي دعاك كمسلم يعلم أنه سيقف موقف الحساب أمام مولانا سبحانه وتعالى يوم الحساب إلى العزم على قتل رئيس الدولة؟

ج: انتقاماً لديني. فقد شتم العلماء على الشاشة الصغيرة وقال إنهم كلاب، إذ قال أن المحلاوي مرمي في السجن زي الكلب. وقال عن الشيخ حافظ سلامة بتاع السويس. لا أتحدث عنه كثيراً لأنه مجنون وشوَّه صورة الإنسان المسلم ذي اللحية وقال إنه مضلل كبير، وقال كلام كثير.

س: ماذا؟

ج: وقال عن هؤلاء العلماء الذين هم في السجون هم الذين يضللون الشباب المغرَّر بهم بينما هو الذي يضلِّل عوام الناس، ونحن لا نأخذ ديننا منه بل نأخذ من هذا العالم الذي زَجَّ به في السجن وقال عنه كذا وكذا.

س: من العلماء الذين غضبت لسجنهم وبلغ غضبك درجة التزام قتل الرئيس؟

ج: الشيخ المحلاوي والشيخ حافظ سلامة والشيخ يوسف البدري وعمر التلمساني والشيخ عبد الحميد كشك والشيخ آدم صالح والشيخ عبد الله السماوي.

س : وكيف أدركت أن هؤلاء علماء؟

ج : سمعت لكل هؤلاء إلا الشيخ يوسف البدري ولكن سمعت عنه الكثير.

س: المحلاوي مثلاً كيف استمعت إليه وهو بالإسكندرية؟

ج: هو كان بيجي مصر وله شرائط في السوق.

س : والشيخ حافظ سلامة هل استمعت إليه؟

ج : نعم في مسجد النور بالعباسية.

س : والتلمساني؟

ج : سمعت له في مسجد النور وفي الأزهر.

س : اشيخك هو؟

ج : هو شيخ كل المسلمين ويدعو إلى الله على بصيرة، ولكنني لست في جماعة الإخوان المسلمين ولا أي جماعة.

س : من كان أمركم فيما عزمتم عليه من اغتيال رئيس الجمهورية؟

ج : أخونا خالد هو الذي يسَّر لنا الطريق .. وهو الذي خطط ودبر.

محمد عبد السلام فرج :

(27 سنة – مهندس كهربائي بإدارة جامعة القاهرة)

اعترف المتهمون السابقون بأن كل التخطيط لمقتل السادات تمَّ في منزله. وهو الذي تكفَّل بإحضار أشخاص آخرين مع خالد الإسلامبولي وكذلك الذخيرة. وكان مختفياً بعد الحادث ثم قبض عليه. وفى أولى جلسات التحقيق أنكر واستمر في الإنكار.

س: ألا تعرف خالد احمد شوقي الإسلامبولي؟

ج: لا ولم أره إلا في الجرائد في حادث مقتل السادات.

س: قرر خالد الإسلامبولي وعطا طايل وعبد الحميد عبد السلام أنك اشتركت معهم في تدبير تآمر لاغتيال رئيس الجمهورية ولذلك أعنتهم عليه.

ج: لم يحدث.

س: هل هم كذابون فجّار افتروا عليك بالكذب؟

ج: هذا في علم الله.

س: وهم قد اعترفوا بجرمهم تفصيلاً واشركوك فيه، فهل قارفوا إثماً ورموا به بريئاً هو أنت.

ج: الله أعلم.

س: وما حكم من يفعل ذلك شرعاً؟

ج: هذا يختلف حسب الجريمة نفسها.

س: أوضح.

ج: المتأوِّل يكون معذوراً والمتعمِّد يكون قد ارتكب خطأ كبيراً.

س: ألم تمدّهم بافراد لمشاركتهم في تنفيذ الاغتيال؟

ج: لم يحدث.

س: ألم تمدّهم بذخائر لمشاركتهم فى تنفيذ الاغتيال؟

ج: لم يحدث.

س: قرروا ذلك في التحقيق أمامنا .. أمجرمون هم؟

ج: لم أقل أنهم مجرمون والله أعلم بظروفهم.

س : أحق ما قالوه أم باطل؟

ج: ما قالوه بالنسبه لي لم يحدث قط.

س: قال خالد في التحقيق أنه يظن أنك فقيه، فهل هذا صحيح؟

ج: أنا لا أستطيع أن أدعي أن هذا صحيح.

س: كيف يكون صلاح الدنيا في معتقداتك؟

ج: بدعوة الناس وتغيير أفكارهم وبإخراج الشوائب منها فنأمرهم بالمعروف وننهاهم عن المنكر بالحسنى.

س: وبحسب معتقداتك الدينية.. هل تستباح الدماء؟

ج: طبعاً الدماء حرمة لا تستباح.

س: نسألك عن الحكم الشرعي في فعلة اغتيال رئيس الجمهورية بحسب اعتقادك الديني الإسلامي؟

ج: أنا لا أقرّ هذه الفعلة.

س : على أي أساس؟

ج : على أساس أن للدماء حرمة.

س : هل يفهم من قولك أن الرئيس رحمه الله قتل مظلوماً؟

ج: الله أعلم.

س: ولكنك قلت إن الدماء لها حرمة، فما معتقدك الإسلامي بشأن قتله. أحق هو أم ظلم؟

ج: فى حدود علمي أن الاعتداء على الدماء حرام. أما بالنسبة لهذه الحادثة فحسابها عند الله.

س: هل يفهم من ذلك أن قتل الرئيس رحمه الله قد يكون بحق أم انه ظُلْمٌ بَيِّن؟

ج: هذه الحادثة قد يكون فيها ظلم .. ولكن مرتكبيها قد يكونون متأوِّلين.

س: ماذا تقصد بقولك متأوِّلين؟

ج: بمعنى أنه يجوز أنهم قرؤوا أو استدلوا على أنه حلال الدم.

س: وهل هو حلال الدم في شريعتك ومنهاجك؟

ج: لا.

س: فهل يحل لك شرعاً أن تعين على سفك الدماء؟

ج: لا يحل لي ذلك وأنا لم أعن على سفك الدماء.

س: ولكن القتلة قرروا انك أعنتهم فما قولك؟

ج: لم يحدث أني أعنتهم وأريد مواجهتهم.

س: ولماذا استباحوا قتل آخرين ... إذا كان مقصدهم هو قتل أنور السادات فقط ..

يجيب على ذلك عبد الحميد عبد السلام بقوله:

هذا جائز شرعاً في عقيدتي. ودليلي هو الآية ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ وحديث الرسول عليه الصلاة والسلام: استيقظ الرسول عليه الصلاة والسلام قلقاً فسألته السيدة عائشة فقال: "يغزو جيش الكعبة فيخسف الله بهم عن بكرة أبيهم". فقالت السيد عائشة: أيخسف بهم وفيهم المؤمن والمجبور والمطاوع؟ قال: "نعم ولكن يبعثون على نياتهم". رواه الحاوي للفتاوي لجلال الدين السيوطي باب العرف الوردي من أخبار المهدي.

ويجيب على ذلك عطا طايل حميدة بقوله:

كان يرد في توقعنا أن يقتل بعض الأفراد الجالسين جنبه. ولكن كنا نعلم الحكم الشرعي في موتهم، أنهم يبعثون على نياتهم، وقد يبعثون شهداء. والحكم الشرعي هو لا يتترس الكافرون ببعض المسلمين فيجوز قتل المسلمين حتى نصل إلى قتل الكافرين ويُبعث المسلمين على نياتهم شهداء يوم القيامة.

نص قرار الاتهام

أعلن اللواء حامد حمودة، مدير القضاء العسكري، قرار الاتهام في قضية اغتيال الزعيم الراحل أنور السادات. وقد حضر المؤتمر الصحفي، اللواء فؤاد خليل عبد السلام، المدعي العام العسكري، واللواء مختار محمد حسين شعبان، نائب المدعي العسكري. وفيما يلي نص قرار الاتهام، الذي أعلنه مدير القضاء العسكري أمس (12 تشرين الثاني/نوفمبر 1981، الموافق 15 محرم 1402):

بعد الاطلاع على محاضر التحقيق، ومحاضر الاستدلالات والمرفقات.. وبعد الاطلاع على قانون الأحكام العسكرية، وقانون العقوبات، والقوانين المكملة.. تتهم النيابة العسكرية الآتية أسماؤهم:

1. خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، ملازم أول بالقوات المسلحة، محبوس احتياطياً.
2. عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي، صاحب مكتبة، محبوس احتياطياً.
3. عطا طايل حميدة رحيل، مهندس، محبوس احتياطياً.
4. حسين عباس محمد، رقيب متطوع بالقوات المسلحة بالدفاع الشعبي، محبوس احتياطياً.
5. محمد عبد السلام فرج عطية، مهندس، محبوس احتياطياً.
6. كرم محمد زهدي سليمان، طالب بكلية الزراعة، جامعة أسيوط، محبوس احتياطياً.
7. فؤاد محمود أحمد أحمد حنفي، وشهرته فؤاد الدواليبي، تاجر أثاث، محبوس احتياطياً.
8. عاصم عبد الماجد محمد ماضي، طالب بكلية هندسة أسيوط، معتقل.
9. أسامة إبراهيم حافظ، طالب بكلية هندسة أسيوط، محبوس احتياطياً.
10. دكتور عمر أحمد علي عبد الرحمن، أستاذ بكلية أصول الدين، محبوس احتياطياً.
11. عبّود عبد اللطيف حسن الزمر، مقدم بالقوات المسلحة، محبوس احتياطياً.

12. صالح أحمد صالح جاهين، مهندس، محبوس احتياطياً.

13. عبد الناصر عبد العليم أحمد درة، طالب ثانوي، محبوس احتياطياً.

14. طارق عبد الموجود إبراهيم الزمر، طالب بكلية الزراعة، جامعة القاهرة، محبوس احتياطياً.

15. محمد طارق إبراهيم محمد، طبيب أسنان، محبوس احتياطياً.

16. أسامة السيد محمد قاسم، طالب بكلية الآداب، جامعة الزقازيق، محبوس احتياطياً.

17. صلاح السيد بيومي علي، نقّاش، محبوس احتياطياً.

18. علاء الدين عبد المنعم محمد إبراهيم، طالب بكلية التربية، جامعة الزقازيق، محبوس احتياطياً.

19. أنور عبد العظيم محمد محمد عكاشة، طالب بكلية التربية، جامعة الزقازيق، محبوس احتياطياً.

20. محمد طارق إسماعيل المصري، سائق، محبوس احتياطياً.

21. علي محمد فرّاج علي، نجّار بالزقازيق، محبوس احتياطياً.

22. عبد الله محمد محمد سالم، طالب بكلية أصول الدين، محبوس احتياطياً.

23. صفوت إبراهيم حامد الأشوح، صيدلي، محبوس احتياطياً.

24. السيد علي محمد إسماعيل السلاموني، معيد بكلية التربية، جامعة عين شمس، محبوس احتياطياً.

بأنهم في منطقة العرض العسكري، بمدينة نصر، وفي سائر أراضي جمهورية مصر العربية، يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، وما قبل ذلك، ارتكبوا الجنايات التالية:

أولاً: المتهمون من الأول إلى الرابع

قتلوا، عمداً مع سبق الإصرار والترصد، رئيس جمهورية مصر العربية، الراحل محمد أنور السّادات. بأن بيّتوا النية، وعقدوا العزم على قتله غدراً، وغيلة، أثناء

وجوده بالمنصة الرئيسية في العرض العسكري، يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، لتكريم القوات المسلحة المصرية الباسلة، في ذكرى انتصارها في حرب رمضان المجيدة. إذ استغل المتهم الأول تعيينه مسؤولاً عن العناصر المشاركة في العرض من الوحدة العسكرية، التي يخدم بها، فتمكن، بطريق التحايل والتزوير، من استبدال المتهمين الثاني والثالث والرابع، بثلاثة من جنود الطاقم الأصلي للعربات قاطرة المدفع عيار 130 مم.

كما تمكن، بإساءة استغلال وظيفته أيضاً، من إدخال الذخائر، خاصة البنادق الآلية، وتسليح الطاقم، وكذا الرشاش القصير، تسليح السائق، إلى أرض العرض العسكري، ومن الاحتفاظ بإبر ضرب النار خاصة الأسلحة المذكورة، وذلك على الرغم من التعليمات القاضية بسحب تلك الإبر، وعدم تواجد تلك الذخائر أثناء العرض العسكري.

كما تمكن من إدخال أربع قنابل يدوية، شديدة الخطورة، تحتوي كل منها على عدد كبير من الشظايا، إلى أرض العرض. احتفظ باثنتين منها، وسلّم الأخريين لكل من المتهمين الثاني والثالث.

وأثناء سير العربة قاطرة المدفع، التي يركبها، وكان جالساً بجوار السائق بالكابينة، بينما كان الجناة الثلاثة الآخرون، يجلسون وسط سائر الطاقم، أعلى العربة. تمكّن من إكراه السائق على التوقف أمام المنصة الرئيسية مباشرة، وأسرع إلى النزول، ملقياً قنبلة يدوية. كما أسرع المتهمان، الثاني والثالث، بإلقاء قنبلتيْن أخريين في اتجاه المنصة، فانفجرتا قريباً منها. ثم قام المتهمان، الثالث والرابع، بإطلاق دفعة نيران من بندقيتيهما الآليتين، فأحدث ذلك مفاجأة شديدة للجالسين بالمنصة، وللقائمين على حراسة الرئيس، مما أدى إلى اضطرارهم لخفض رؤوسهم، وفي ثوان معدودة، كان المتهم الأول قد اختطف الرشاش القصير، الخاص بالسائق، من "الكابينة". وقفز الجناة الثلاثة الآخرون فبلغوا جميعاً المنصة الرئيسية، حيث كانت لا تبعد عن موقع وقوف العربة بأكثر من خمسة وعشرين متراً فقط. وأمكنهم تصويب أسلحتهم من الاتصال القريب، سواء بالمواجهة أو من الجانبيْن، صعوداً على السلّميْن، الأيمن والأيسر للمنصة،

وأفرغوا ذخائرهم كلها، مع التركيز على الموجودين بالصفوف الأولى، وخاصة الرئيس الراحل، مما أدى إلى إصابته بالإصابة الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي، والتي أدت إلى وفاته.

وقد اقترنت الجناية المذكورة في نفس المكان والزمان بجنايات قتل عمد، وشروع في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد لآخرين، كانوا بالمنصة الرئيسية وحولها، حيث كان الجناة قد بيّتوا النية وعقدوا العزم على قتل كل من يستطيعون قتله ممّن يعين الرئيس ويواليه، فأصيب كل من اللواء أ.ح حسن علّام، وخلفان ناصر محمد (عُماني الجنسية)، ومهندس سمير حلمي إبراهيم، والأنبا صموئيل، ومحمد يوسف رشوان (مصور)، وسعيد عبد الرؤوف بكر، وشانج لوي (صيني الجنسية).. بالإصابات الموضحة بالتقارير الطبية الشرعية، التي أدت إلى وفاتهم.

كما أصيب كل من السادة: المهندس سيد أحمد مرعي، وفوزي عبد الحافظ، ومحمود حسين عبد الناصر، ولواء أ.ح محمد نبيه السيد، ولواء متقاعد عبد المنعم محمد واصل، وماهر محمد علي، ودومينكو فاسيه (سفير كوبا)، ورويل كولور (سفير بلجيكا)، وكريستوفر برايان (أمريكي الجنسية)، وهاجن بردك (أمريكي الجنسية)، وبرك ماكلوسكي (أمريكي الجنسية)، وعبد الله خميس فاضل (عُماني الجنسية)، ولوجوفان (صيني الجنسية)، وينج بينج (صيني الجنسية)، وشين فان (صيني الجنسية)، وجوني دونز (أسترالي الجنسية)، وعميد وجدي محمد سعد، وعميد معاوية عثمان محمد عثمان، وعميد شرطة مدنية أحمد محمد سرحان، وعقيد نزيه محمد علي، ورائد عبد السلام متولي السبع، ورائد عباس مصطفى خليل بركات، ونقيب محمد إبراهيم محمد سليم، وجعفر علي محمود صالح، وبرعي محمد عوضين، وملازم أول محمد عبد اللطيف عبد العزيز زهران، ورقيب أول محمد علي علي عيد، وعريف محمد أحمد بدوي شاهين.. بالإصابات الموضحة بالتقارير الطبية وخاب أثر الجريمة لأسباب لا يد للجناة فيها إذ أُسعفوا بالعلاج وقدر لهم المولى – سبحانه – البقاء على قيد الحياة.

ثانياً: المتهم الخامس: محمد عبد السلام فرج عطية. اشترك، بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة، مع المتهمين، من الأول إلى الرابع، في الجنايات السالف بيانها في أولاً بعاليه، بأن حرّضهم على استباحة الدماء الزكية، بتأويلات خاطئة للأحكام الشرعية الإسلامية، أثبتها في كتيّب وضعه، أسماه "الفريضة الغائبة"، سقاهم سمّه، وأشرب قلوبهم زيفه، فأطاعوه. وتلاقت إراداتهم الآثمة على تصميم قاطع على اغتيال الرئيس الراحل، ومن يحيط به من رجالات الدولة، في المنصة الرئيسية، أثناء العرض العسكري. كما أعانهم على جنايتهم الغادرة بتدبير القنابل اليدوية والذخائر، فوقعت تلك الجنايات، بناء على تحريضه واتفاقه ومساعدته، على النحو الموضح تفصيلاً بمدوّنات التحقيق.

ثالثاً: المتهمون من السادس إلى التاسع: اشتركوا مع المتهمين، من الأول إلى الرابع، في ارتكاب الجنايات المبيّنة في أولاً بعاليه، بطريق الاتفاق، حال كونهم من قادة المجموعات، التي تدين بالفكر المنحرف، الذي يدعو إليه المتهم الخامس، والذي ينادي بقتل وليّ أمر البلاد ومن يواليه. فاتّحدت إراداتهم، وتلاقت عزائمهم على وضع مناهجهم الدموية موضع التنفيذ، باغتيال الرئيس الراحل ومن حوله، أثناء العرض العسكري. فحضروا من بلادهم في صعيد مصر، وتقابلوا مع المتهمين الأول والخامس، حيث عرض عليهم الأول خطته الإجرامية، فوافقوا عليها، ثم عادوا، مرة ثانية، قبيل يوم العرض العسكري، فتأكدوا من مضيّ العزم على تنفيذ ذلك العدوان الغادر. وقد وقعت الجنايات السالف بيانها في أولاً، بناء على ذلك الاتفاق.

رابعاً: المتهم العاشر: اتفق، بطريق التحريض، مع المتهمين من الأول إلى التاسع، على ارتكاب الجنايات السالف بيانها في أولاً، بأن قبل الزعامة على جماعتهم الضالة، مع علمه بمنهاجهم الآثيم، الذي يستبيح الدماء الزكية والأموال المصونة. كما أفتى لهم الفتاوى، التي شجعتهم على تنفيذ ما عقدوا العزم عليه، فقارفوا جنايتهم الشنعاء بناء على ذلك، حسب ما كشف عنه التحقيق تفصيلاً.

خامساً: المتهمون من الحادي عشر إلى الرابع والعشرين. اشتركوا، بطريق الاتفاق والمساعدة، مع المتهمين من الأول إلى الخامس، في ارتكاب الجنايات

الموضحة في أولاً بعاليه. وذلك بعد اعتناقهم الفكر المنحرف، الذي يدعو إليه المتهم الخامس، والذي يحض على قتل رئيس البلاد ومَن يواليه. وحينما عرضت عليهم خطة مهاجمة المنصة الرئيسية، أثناء العرض العسكري، واغتيال الرئيس ومن معه، وافقوا جميعاً، وبادروا بتسخير أنشطتهم وأوقاتهم وإمكانياتهم، واضعين أنفسهم تحت إمرة المتهم الخامس، لتنفيذ ذلك المخطط الإجرامي، الذي كان يتولى قيادته. فأحضروا القنابل والذخائر، التي استخدمها الفاعلون الجناة، وقاموا بنقل التعليمات وتحقيق الاتصالات، وأعانوا ذلك المتهم الخامس على التنقل بسياراتهم والاختفاء في بيوتهم، حيث كان متخفياً عاجزاً عن الحركة الذاتية، لكسر بساقه. وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة، على التحديد الذي كشف عنه التحقيق تفصيلاً.

سادساً: المتهمون جميعاً، ما عدا المتهم العاشر: حازوا وأحرزوا الأسلحة والذخائر، بغير ترخيص قانوني. كما حازوا وأحرزوا واستخدموا المفرقعات، بغرض ارتكاب اغتيال سياسي، على التحديد الموضح بالتحقيقات.

وبناء عليه:

تطلب النيابة العسكرية عقابهم بمقتضى المواد 39، 40، 41، 43، 45، 46، 102أ، 102ب، 230، 231، 232، 234 / 2، 235 من قانون العقوبات، والمواد 1، 6، 26 / 2، 4، 30 من القانون 364 لسنة 1954 وتعديلاته، والجدول رقم 3 الملحق به.

الحكم في قضية اغتيال الرئيس محمد أنور السادات:

أعلنت المحكمة العسكرية العليا حكمها في قضية اغتيال الرئيس الراحل، محمد أنور السّادات، 6 آذار/مارس 1982 أي بعد خمسة أشهر كاملة من اغتياله.

أعلنت المحكمة العسكرية حكمها، بعد جلسات طويلة، بدأت منذ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1981، بجلستين علنيتين. ثم قررت المحكمة عقد جلساتها سرية، حفاظاً على أسرار القوات المسلحة، حيث استمعت، في ست جلسات، إلى ثلاثة عشر شاهد إثبات، ثم إلى ثلاثة من شهود النفي. وأفردت المحكمة للدفاع عن

المتهمين جلسات طويلة، قررت في نهايتها، يوم الأربعاء الماضي، قفل باب المرافعة، والنطق بالحكم في جلسة علنية، في الحادية عشرة من صباح أمس.

ومنذ الصباح الباكر، كان هناك نفس إجراءات الأمن المشددة، التي اتخذت منذ بداية المحاكمة، نظراً إلى أهميتها. وحملت سيارات الأوتوبيس، التابعة للقوات المسلحة، أكثر من 150 من رجال الإعلام، بأجهزتهم، كانوا قد تجمعوا، منذ الثامنة صباحاً، بمبنى إدارة الشؤون المعنوية. وسارت بهم، في التاسعة والنصف صباحاً، إلى مبنى المحكمة، في طريق يحيط به رجال المظلات المدججون في السلاح. وظل الصحفيون ينتظرون في إحدى غرف المحكمة حتى الحادية عشرة إلّا الربع، حينما سُمِح لهم بدخول القاعة. وكان المتهمون قد سبق وصولهم إلى داخل قفص الاتهام، حيث حاولوا، أمام ممثلي الصحافة، إشاعة جو من الضوضاء. وتسلّق بعضهم حديد قفص الاتهام.

وبعد مضيّ 25 دقيقة، على هذا الجو المشحون، ووسط هذه الضوضاء، انقطع التيار الكهربي فجأة، ولم تفلح الجهود في إعادته، وأُخليت القاعة من الصحفيين وأجهزة الإعلام، حيث انتظروا في قاعة مجاورة، انتظاراً لإعادة التيار. وطال الانتظار، والتيار الكهربي لا يزال مقطوعاً. وفشلت المحاولات في توصيله للقاعة، من طريق محول كهربي. بعدها، تقرر إعداد قاعة جديدة، في ردهة المحكمة، تم نقل المنصة إليها على عجل.

وفي الواحدة تماماً، أُعلن بدء الجلسة. وأحاط الصحفيون بالمنصة، داخل القاعة الجديدة، واعتلوا المقاعد، واشرأبت الأعناق. وفي الواحدة وعشر دقائق، صاح الحاجب، بندائه التقليدي: "محكمة"، لتدخل هيئة المحكمة العسكرية العليا، يتقدمها رئيسها، اللواء سمير فاضل، رئيس المحكمة، واللواءان مصطفى ماهر فاضل وعبد العزيز مصطفى الشاعر، وممثلو الادعاء اللواء فؤاد خليل عبد السلام، المدعي العام العسكري، واللواء مختار محمد حسين شعبان، نائب المدعي العسكري، واللواء الدكتور يحيى الشيمي، مساعد المدعي العسكري، والعقيد البحري محمود عبد القادر، رئيس النيابة العسكرية.

رئيس المحكمة: "بسم الله تفتح الجلسة. ناد على المتهمين". سكرتير الجلسة: "المتهم الأول، خالد شوقي الإسلامبولي". قائد أمن قاعة المحكمة: "**يا افندم، المتهمين في القفص بيصيحوا داخل القاعة، وعاملين ضوضاء ودوشة، ولو جم حيعملوا شوشرة على المحكمة**". رئيس المحكمة: المحكمة توافق على وجودهم خارج القاعة.

ثم بدأ رئيس المحكمة في قراءة الأحكام.

القضية رقم 7 لسنة 1981 أمن دولة عسكرية عليا.. باسم الشعب

بعد الاطلاع على مواد الاتهام، والمادة 75 من قانون الأحكام العسكرية، والمواد 17، 30، 32 من قانون العقوبات، والمادة 604 من قانون الإجراءات الجنائية، وبعد المداولة قانوناً، حكمت المحكمة حضورياً:

أولاً: بمعاقبة كل من المتهمين: الأول، الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، والثاني، عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي، والثالث، عطا طايل حميدة رحيل، والرابع، رقيب متطوع حسين عباس محمد، والخامس، محمد عبد السلام فرج عطية، بالإعدام بإجماع الآراء، نظير التهمتين المنسوبتين إلى كل منهم.

ثانياً: بمعاقبة كل من المتهمين: الحادي عشر، المقدم عبود عبد اللطيف حسن الزمر، والرابع عشر، طارق عبد الموجود الزمر، والخامس عشر، محمد طارق إبراهيم محمد، والسادس عشر، أسامة السيد محمد قاسم، والسابع عشر، صلاح السيد بيومي علي، بالأشغال الشاقة المؤبدة، نظير التهمتين المنسوبتين إلى كل منهم.

ثالثاً: بمعاقبة كل من المتهمين: السادس، كرم محمد زهدي سليمان، والسابع، فؤاد محمود أحمد أحمد حنفي، وشهرته فؤاد الدواليبي، والثامن، عاصم عبد الماجد محمد ماضي، والتاسع، أسامة إبراهيم حافظ، بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة، نظير التهمة المنسوبة إلى كل منهم في البند ثالثاً من قرار الاتهام. وبراءة كل منهم من التهمة المنسوبة إليه في البند سادساً من قرار الاتهام.

رابعاً: بمعاقبة كل من المتهمين الثاني عشر، صالح أحمد صالح جاهين، والثاني والعشرين، عبد الله محمد محمد سالم، والثالث والعشرين، صفوت إبراهيم حامد الأشوح، بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة، نظير التهم المنسوبة إلى كل منهم بالبند خامساً من قرار الاتهام، وبراءة كل منهم من التهمة المنسوبة إليه بالبند سادساً من قرار الاتهام.

خامساً: بمعاقبة المتهم العشرين، محمد طارق إسماعيل المصري، بالأشغال الشاقة لمدة 15 سنة، نظير التهمتين المنسوبتين إليه.

سادساً: بمعاقبة كل من المتهمين، الثامن عشر، علاء الدين عبد المنعم محمد إبراهيم، والتاسع عشر، أنور عبد العظيم محمد محمد عكاشة، والحادي والعشرين، علي محمد فرّاج علي، بالأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات، نظير التهمة المنسوبة إلى كل منهم، في البند سادساً من قرار الاتهام، وبراءة كل منهم من التهمة المنسوبة إليه في البند خامساً من قرار الاتهام.

سابعاً: معاقبة المتهم الثالث عشر، عبد الناصر عبد العليم أحمد درة، بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات، نظير التهمة المنسوبة إليه في خامساً من قرار الاتهام، وبراءته من التهمة المنسوبة إليه في البند سادساً من قرار الاتهام.

ثامناً: ببراءة كل من المتهمَيْن، العاشر، الدكتور عمر أحمد علي عبد الرحمن، والرابع والعشرين، السيد علي محمد إسماعيل السلاموني، مما هو منسوب إلى كل منهما.

تاسعاً: مصادرة المضبوطات والأسلحة والذخائر المضبوطة، على ذمة القضية.

وقدّرت المحكمة أتعاب محاماة للسادة المحامين المنتدبين بواقع 100 جنيه عن كل متهم تمّت المرافعة عنه.

وصدر هذا الحكم، وتم النطق به علناً، في جهة الجبل الأحمر، بالقاهرة، في جلسة السبت الموافق 6 آذار/مارس 1982 ثم رفع رئيس المحكمة الجلسة.

وقد تم تنفيذ حكم الإعدام في خالد الإسلامبولي ورفاقه في يوم 15 نيسان/أبريل 1982.

وكما رأينا فإن هذا الاغتيال لم يكن نتيجة مخطط للتنظيم تم تنفيذه، وإنما كان نتيجة مخطط أقحم على التنظيم من جانب خالد الإسلامبولي، الذي دفعت به الصدفة إلى الموقع الذي يستطيع فيه أن يغتال منه السادات، من قبل أن يكون التنظيم قد نضج لجني ثماره. ويعد بذلك خالد الإسلامبولي هو الذي اتخذ قرار اغتيال السادات.

ولقد تسرع التنظيم في قبول مخطط الإسلامبولي لما اعتقد من أن سلطات الأمن قد كشفت أمره بعد اعتقالات 2 أيلول/سبتمبر 1981، في الوقت الذي كانت سلطات الأمن تجهل بالفعل وجوده، ولم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه عام 1980، وحتى بدأ في تنظيم مخططه، رغم أن التنظيم – كما هو ثابت من التحقيقات التي تمّت – كان له نشاط ممتد في جميع محافظات الجمهورية، يعقد الاجتماعات ويجند الأفراد، ويشتري السلاح ويدرب الأعضاء، بل رغم أن أعضاء التنظيم كثفوا نشاطهم بعد قرارات التحفظ الصادرة في 2 أيلول/سبتمبر 1981، ظل عدد كبير من أعضاء التنظيم هاربين ولم يقبض عليهم حتى وقوع الأحداث. وقد انعكس إدراك التنظيم لعجزه عن قلب نظام الحكم وتفجير الثورة الشعبية، في تركه فرصة التخلص من جهاز الحكم الذي كان محيطاً بالسادات في المنصة والذي كان ممثلاً في كبار رجال الدولة، واعتماده خطة اغتيال السادات وحده. وبهذا يكون قد حكم التنظيم على نفسه بالفناء، ويكون قد ارتكب خطأ الاصطدام بالسلطة قبل أن تكون قد استعدت لهذا الصدام. فلقد افتقد التنظيم إلى درجة الالتحام التي نتوقعها من جماعة تخطط لاغتيال رأس الدولة. فالاغتيال نفسه لم يقرر إلا قبل عشرة أيام من تنفيذه. والمحرك الرئيسي له كان خالد الإسلامبولي، وقد حظي بموافقة مجلس شورى التنظيم الذي كان يواجه في الحقيقة أمراً واقعاً.

الرئيس محمد أنور السادات أثناء العرض العسكري

● آخر صورة للبطل الشهيد انور السادات ... قبل اغتياله بثوان قليلة .. لحظة مرور الطائرات المقاتلة في عرضها الجوي المهيب في ختام العرض العسكري .. وجلس حوله في الصف الأول من اليمين : حسني مبارك نائب الرئيس والفريق عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع .. وكان السادات يبتسم فخورة بابنائه الطيارين المصريين ..

صور حادث المنصة واغتيال الرئيس السادات

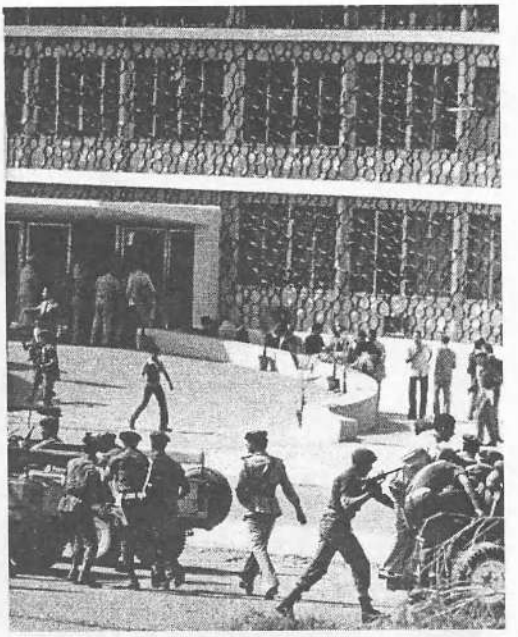

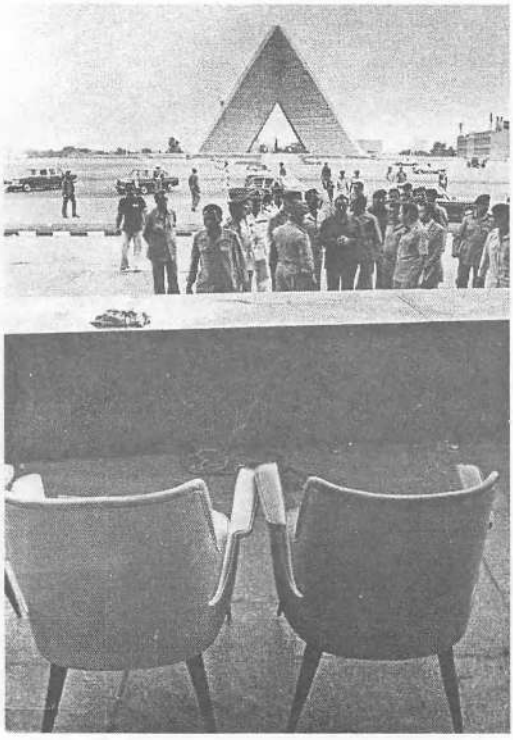

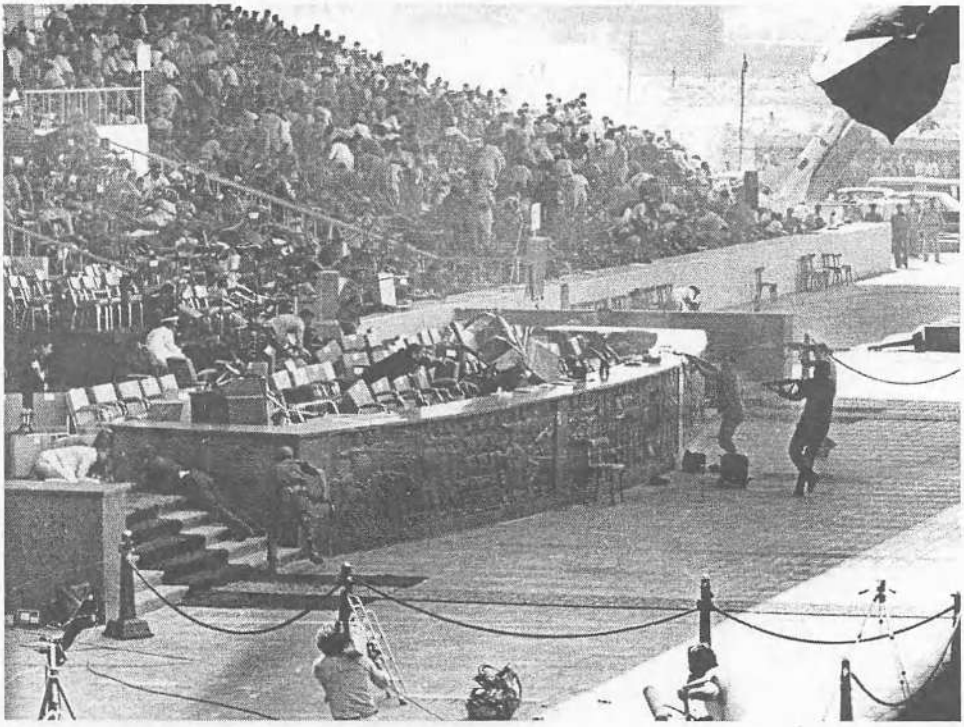

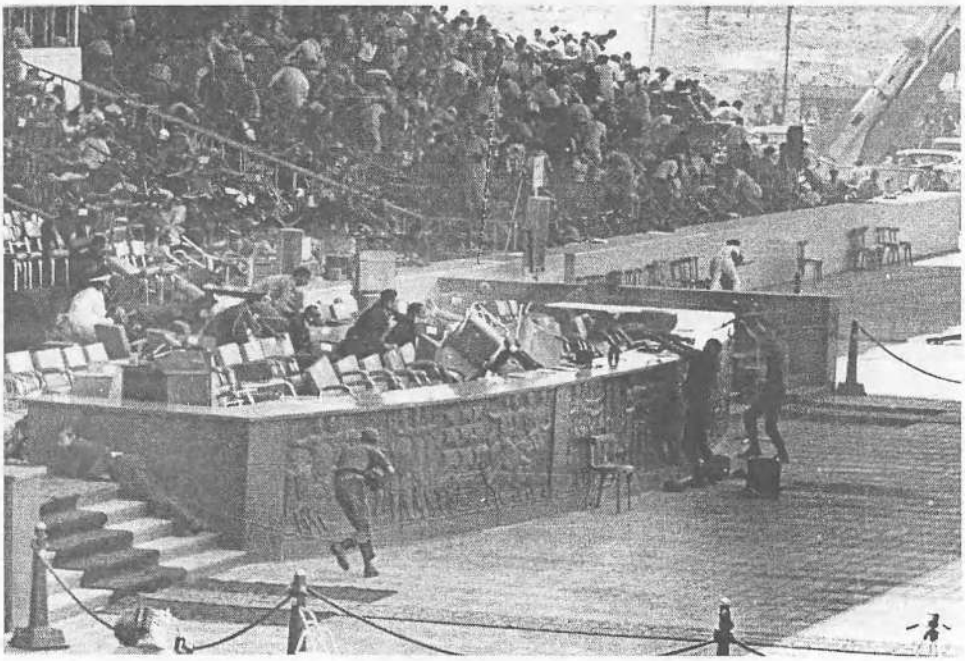

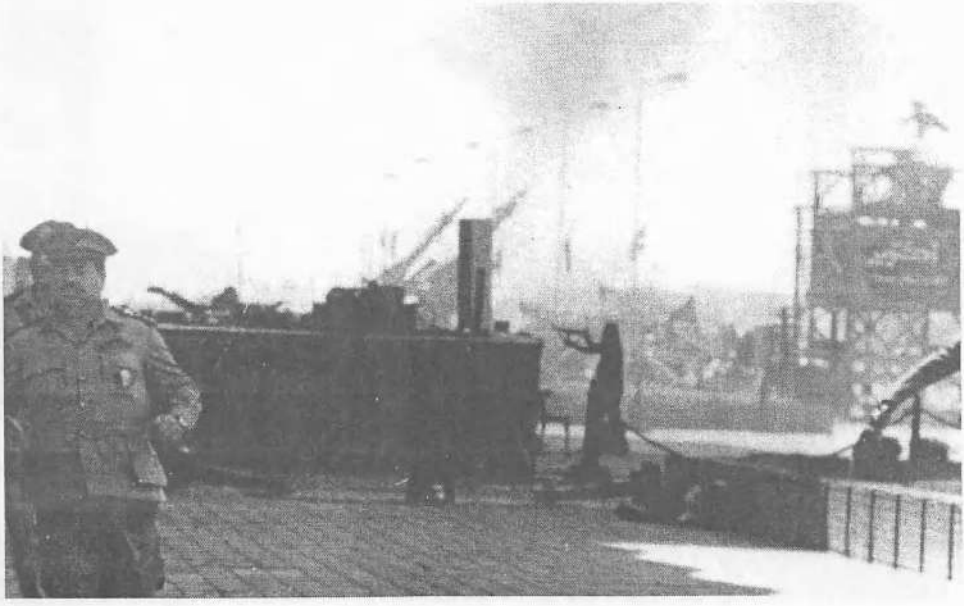

الطائرة الهليكوبتر التي حملت الجثمان من مستشفى المعادي إلى نادي السكة الحديد تمهيداً لبدء الجنازة الرسمية

● الطائرة الهليكوبتر التى حملت الجثمان : من مستشفى المعادى الى نادى السكة الحديد تمهيدا لبدء الجنازة الرسمية ..

رسم تفصيلي للجروح التي أصابت الرئيس السادات

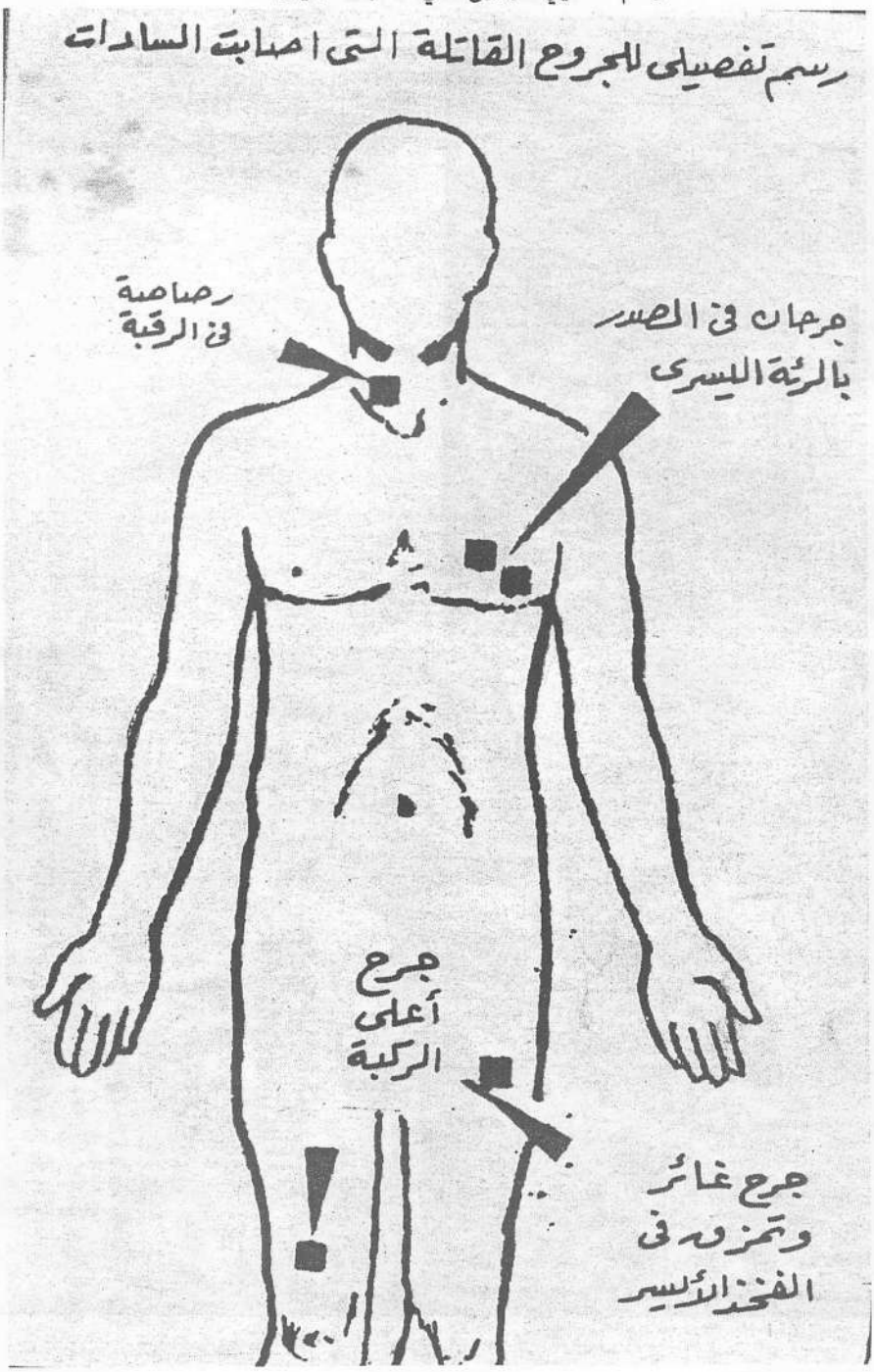

صور جنازة الرئيس السادات

جثمان الرئيس السادات عند خروجه من مسجد رابعة العدوية لبدء مراسيم الجنازة الرسمية العسكرية

عدد من رؤساء الوفود المشاركة في جنازة الرئيس السادات

مراسيم الجنازة الرسمية للرئيس السادات

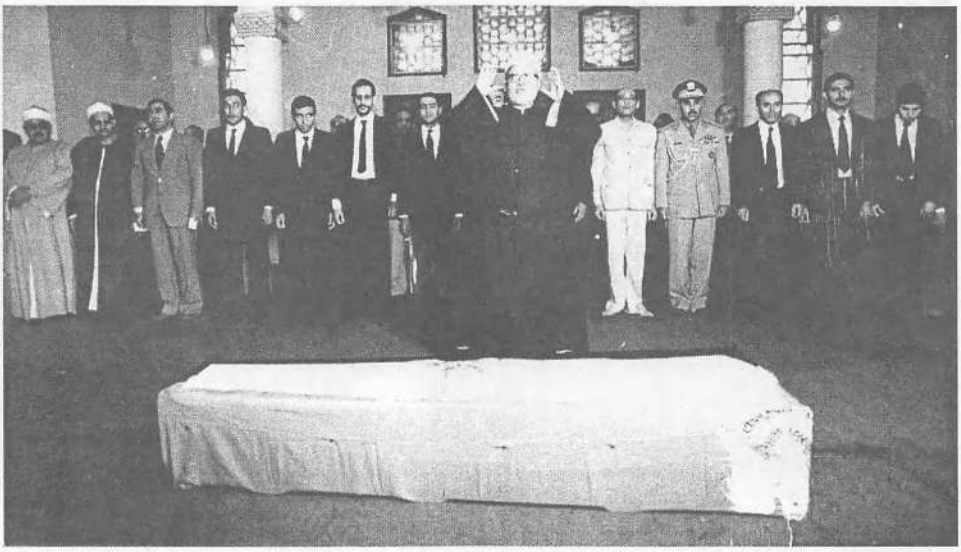

كبار رجال الدولة يؤدون صلاة الجنازة على جثمان الرئيس السادات

أفراد أسرة الرئيس يوم الجنازة

حيث يرقد في مثواه الأخير بجوار قبر الجندي المجهول بمدينة نصر

السيدة جيهان السادات وبجوارها حسني مبارك

السيدة جيهان السادات وبعض أفراد أسرتها، وحسني مبارك يوم الجنازة

جنازة الرئيس الراحل أنور السادات

نقل جثمان الرئيس الراحل السادات إلى الطائرة الهليكوبتر التي حملته من ساحة مستشفى المعادي إلى مسجد رابعة العدوية بالقاهرة

ميدالية تذكارية صدرت في ذكرة اغتيال الرئيس السادات وتحمل تاريخ ميلاده وتاريخ وفاته

طابع بريد صادر بمناسبة ذكرى استشهاد الرئيس السادات

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:
ملفات قضايا الاغتيالات السياسية

1. مرافعة النيابة العامة في قضية اغتيال المغفور له دولة محمود فهمي النقراشي (الجناية العسكرية رقم 5 سنة 1949 عابدين.
2. الجناية رقم 110 لعام 1925 – السيدة – اغتيال السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام.
3. الجناية رقم 1810 عسكرية – السيدة لسنة 1945، اغتيال أحمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء، المصدر (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الاجتماعية، مشروع جمع الوثائق القضائية والقانونية).
4. الجناية رقم 1071 لسنة 1952 – قصر النيل– اغتيال الشيخ حسن البنا.
5. اغتيال أمين عثمان، قضية النيابة العمومية رقم 1129 عابدين سنة 1946 ورقم 202 سنة 1946.

الكتب

1. ابتسام عبد الفتاح عنايت، **الشهيد الحي عبد الفتاح عنايت صفحات من تاريخ الفدائية المصرية**، (الزهراء للإعلام العربي، 1987).
2. إبراهيم شكيب، **حرب فلسطين 1948 .. رؤية مصرية**، (الزهراء للإعلام العربي، 1986).

3. أحمد حامد السيد، **حزب الوفد المصري وحرب فلسطين**، في: عبد الوهاب بكر (محرر)، **فلسطين بعد خمسين عاماً علي حرب فلسطين**، ندوة فبراير (23–24) 2000، (دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2001).

4. أحمد حسن شوربجي، تقديم: مصطفى مشهور، **الإمام الشهيد حسن البنا مجدد القرن الرابع عشر الهجري**، (دار الدعوة، 1998).

5. أحمد شفيق، **مذكراتي في نصف قرن**، الجزء الثاني، القسم الثاني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

6. إسماعيل صدقي، تحقيق، سامي أبو النور، **مذكراتي**، صفحات من تاريخ مصر (17)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996).

7. السيد حسين جلال، **مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس** (1908–1910)، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990).

8. السيد يوسف، **الإخوان المسلمون: هل هي صحوة إسلامية؟**، الجزء الثالث، الجماعة والعنف، (مركز المحروسة، 1994).

9. المارشال ويفل، ترجمة: علي إبراهيم الأقطش، مصطفى كامل فوده، **اللنبي في مصر (مصر من مارس 1919 إلى نوفمبر 1925)**، (د.م، د.ن).

10. آمال السبكي، **سعد زغلول والكفاح السري**، (دار المعارف، 1982).

11. أنور السادات، تقديم: جمال عبد الناصر، **أسرار الثورة المصرية: بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية**، (مصر، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965).

12. تريفور. أ. إيفانز، ترجمة وتحقيق، سامي أبو النور، **مذكرات اللورد كيللرن المندوب السامي البريطاني في مصر** (1934–1936)، (القاهرة، مكتبة مدبولي).

13. تريفور. أ. إيفانز، ترجمة وتحقيق: عبد الرؤوف عمر، **مذكرات اللورد كيللرن** (1934–1946)، مذكرات سياسية وشخصية للورد كيلرن "سير مايلز

لامبسون" المندوب السامي البريطاني علي مصر، الجزء الثاني،، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995).

14. تيودور روشتين، ترجمة: عبد الحميد العبادي، محمد بدران، **تاريخ المسالة المصرية** (1875/ 1910)، (بيروت، دار الوحدة، 1981).

15. جابر رزق، **الأسرار الحقيقية لاغتيال الإمام حسن البنا**، (الإسكندرية، دار الدعوة، 1984).

16. جلال يحيى، خالد نعيم، **مصر الحديثة** (1919-1952)، سلسلة كتب التاريخ الحديث والمعاصر، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988).

17. ريتشارد ميتشل، **الإخوان المسلمون**، ترجمة: عبد السلام رضوان، (مكتبة مدبولي، 1977).

18. جيهان السادات، **سيدة من مصر جيهان السادات**، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1987).

19. جيلز كيبل، ترجمة: أحمد خضر، **التطرف الديني في مصر الفرعون والنبي**، (بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1988).

20. حسن يوسف، **القصر ودوره في السياسة المصرية** (1922-1952)، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1982).

21. رفعت السعيد، **مصطفى النحاس..السياسي والزعيم والمناضل**، (بيروت، دار القضايا، 1976).

22. رمزي تادرس، **الأقباط في القرن العشرين**، الجزء الثاني، كتاب يبحث في أصل الأقباط وحضارتهم ووطنيتهم ودستورهم وتاريخ عميدهم المرحوم المغفور له بطرس باشا غالي، (مطبعة مصر، 1911).

23. زكريا بيومي، **الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية** (1928-1948)، (القاهرة، مكتبة وهبه، 1979).

24. رفعت السعيد، **حسن البنا متى، كيف، لماذا؟**، (دمشق، دار الطليعة، 1997).

25. سامي أبو النور، **دور القصر في الحياة السياسية في مصر** (1937–1952)، (مكتبة مدبولي، 1988).

26. ريتشارد هرير دكمجيان، ترجمة وتعليق: عبد الوارث، **الأصولية في العالم العربي**، (دار الوفاء للطباعة والنشر، 1992).

27. زاهر رياض، **المسيحيون والقومية المصرية في العصر الحديث**، (دار الطباعة القومية، 1978).

28. سيد عبد الرازق، يوسف عبدالله، **محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين** (1888–1948)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995).

29. سميرة بحر، تقديم: علي أحمد عبد القادر، **الأقباط في الحياة السياسية المصرية**، (مكتبة الأنجلو المصرية، 1979).

30. صبري أبو المجد، **سنوات ما قبل الثورة** (1930–1952)، الجزء الثالث، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989).

31. صبري أبو المجد، **مذكراتي في السجن صفحات مطوية من تاريخنا الوطني** (9 مارس 1919–24 فبراير 1945)، الجزء الأول، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989).

32. صبري أبو المجد، **المسيرة الطويلة للسادات علي طريق النضال**، (القاهرة، دار الشعب، 1976).

33. طارق البشري، **سعد زغلول يفاوض الاستعمار.. دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية** (1920–1924)، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977).

34. طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر** (1945–1952)، (القاهرة، دار الشروق، 1982).

35. طارق البشري، **سعد زغلول يفاوض الاستعمار (دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية)** 1920–1924، (دار الهلال، 1998).

36. طارق البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الحركة الوطنية**، (القاهرة، دار الشروق، 1988).

37. عامر شماخ، **الإخوان والعنف.. قراءة في فكر وواقع جماعة الإخوان المسلمين**، (أسعد للنشر والتوزيع، 2008).

38. عبد الرحمن الرافعي، **بطل الكفاح الشهيد محمد فريد**، الأعمال الموجزة، (دار المعارف، 1993).

39. عبد العظيم رمضان، **الجيش المصري في السياسة** (1882–1936)، سلسلة الأعمال الفكرية، 2002.

40. عبد العظيم رمضان، **مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية)**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998).

41. عبد المتعال الجبري، **لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا؟ حقائق جديدة ووثائق خطيرة**، (دار الاعتصام، 1978).

42. علي فهمي طمان، **قضية الإمام الشهيد الأستاذ حسن البنا أمام محكمة جنايات مصر**، (مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 1954).

43. علي عبد العزيز، **الثائر الصامت**، (القاهرة، دار المعارف، 1978).

44. عماد الدين عيسى، **يوسف السباعي... فلسفة قلم وحياة**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

45. فاطمة سيد أحمد، **ماذا لو حكم الإخوان؟**، (دار الحرية، 2008).

46. فرج توفيق، **قصة الأقباط**، (لبنان، جروس برس، 1993).

47. ماجد موريس، **الإرهاب، الظاهرة وأبعادها النفسية**، (بيروت، دار الفارابي، 2005).

48. ماجدة محمد حمود، **دار المندوب السامي البريطاني في مصر** (1914–1924)، الجزء الثاني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

49. محمد إبراهيم أبو رواع، **الشهيد أحمد ماهر**، المجلد الأول، (القاهرة، مطبعة حجازي، 1946).

50. محمد إبراهيم أبو رواع، **الشهيد أحمد ماهر**، المجلد الثاني، (القاهرة، مطبعة حجازي، 1946).

51. محمد إبراهيم الحريري، **صفحات من تاريخ مصر: آثار الزعيم سعد زغلول عهد وزارة الشعب**، الجزء الأول، نوفمبر 1927، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991).

52. محمد التابعي، **مصر ما قبل الثورة: من أسرار الساسة والسياسيين**، (القاهرة، دار المعارف، 1985).

53. محمد الطويل، **لعبة الأمم المتحدة والسادات**، (الزهراء للإعلام العربي، 1988)

54. محمد جمال الدين المسدي، **دنشواي**، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2006).

55. محمد حسين هيكل، **مذكرات في السياسة المصرية**، (القاهرة، دار المعارف، 1977).

56. محمد صابر عرب، **حادث 4 فبراير 1942 والحياة السياسية المصرية**، (القاهرة، دار المعارف، 1985).

57. محمد عبد الرحمن، **دراسة في الحركة الوطنية المصرية: وزارة بطرس غالي** (1908–1910)، (مكتبة الأنجلو المصرية، 1980).

58. محمد فريد حشيش، **حزب الوفد** (1936–1952)، الجزء الثاني، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

59. محمد حسين، **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**، الجزء الأول، **من الثورة العرابية وحتى قيام الحرب العالمية الأولى**، (المطبعة النموذجية، جامعة الإسكندرية).

60. محسن محمد، **من قتل حسن البنا؟**، (القاهرة، دار الشروق، 1987).

61. محسن محمد، **التاريخ السري لمصر**، (الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1973).

62. مصطفى عبد الغني، **الفريسة والصياد.. الدور الأمريكي في اغتيال حسن البنا**، (مكتبة مدبولي، 2000).

63. موسى صبري، **السادات..الحقيقة والأسطورة**، (المكتب المصري الحديث، 1985).

64. نبيل عبد الحميد، يوايم رزق مرقص، **من قضايا الاغتيالات السياسية.. اغتيال أمين عثمان**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992).

65. هالة مصطفي، **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، (الهيئة العامة للكتاب، 2005).

66. هدى شامل أباظة، **النقراشي**، (القاهرة، دار الشروق، 2007).

67. وسيم خالد، تقديم: أنور السادات، **الكفاح السري ضد الإنجليز مذكرات وسيم خالد**، (القاهرة، دار ومطابع الشعب، 1963).

68. **الجيش المصري وسبعة آلاف من الزمان**، (جمهورية مصر العربية، وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، 2003).

رسائل علمية

1. هيام عبد الشافي، **مصر وحرب فلسطين 1948**، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2008).

2. أحمد حامد السيد، **حزب الوفد والقضية الفلسطينية (1936–1952)**، رسالة دكتوراه، (كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2001).

دوريات

1. أحمد ماهر حي لن يموت، **مجلة بلادي**، العدد (35)، 13 يوليو 1945.

2. أحمد ماهر، **صحيفة السياسة الأسبوعية**، 3 مارس 1945.

3. د.م، كلمة الدكتور هيكل باشا في تأبين الفقيد العظيم أحمد ماهر باشا، **صحيفة السياسة الأسبوعية**، 3 مارس 1945.

4. د.م، مجرم أثيم يطلق الرصاص على أحمد ماهر باشا، **صحيفة السياسة الأسبوعية**، 3 مارس 1945.

5. فكري أباظة، أحمد ماهر...!، **مجلة المصور**، 2 مارس 1945.

6. فكري أباظة، رجالنا، أحمد ماهر...!، **مجلة الهلال**، 1 يوليو 1937.

7. إحسان عبد القدوس، محاكمة زميلي القاتل، **مجلة روز اليوسف**، العدد 893، 1945.

8. د.م، مصرع رئيس الوزارة المصرية، **مجلة أخبار الحرب والعالم**، 7 مارس 1945.

9. د.م، أدق التفاصيل عن مصرع فقيد الوطن، **مجلة المصور**، 2 مارس 1945.

10. طاهر الطناحي، حياة كلها معارك مشرفة، **مجلة المصور**، 2 مارس 1945.

11. د.م، فقيد مصر العظيم، **مجلة المصور**، 2 مارس 1945.

12. د.م، حزن الأمة علي فقيدها العزيز، **مجلة المصور**، 9 مارس 1945.

13. د.م، مصر تشيع فقيدها الراحل إلى مقره الأخير، **مجلة المصور**، 2 مارس 1945.

14. عيسوي عوض الله، كنت أحب الدكتور ماهر باشا، **مجلة الاثنين والدنيا**، 16 يوليو 1945.

15. د.م، لو دافعت عن قاتل ماهر باشا، **مجلة روز اليوسف**، العدد 891، 1949.

16. د.م، قبل الحكم: الشيخ عوض الله العيسوي يتحدث عن ولده محمود العيسوي، **مجلة روز اليوسف**.

17. د.م، محامي... المحامي القاتل، **مجلة روز اليوسف**، 24 فبراير 1945.

18. د.م، الأمة تحتشد لتوديع فقيدها الراحل.جنازة رهيبة ومظاهرة قوية رائعة،

مجلة السياسة الأسبوعية، 3 مارس 1945.

19. دم، جلسة صدور الحكم: حكمت المحكمة، مجلة روز اليوسف، العدد 893، 24 فبراير 1945.

20. مصطفى أمين، النقراشي قال لي..، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

21. دم، دموع العالم إجماع على خلود النقراشي، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

22. عبد العلم المهدي، محمود فهمي النقراشي .. الحاكم الاشتراكي الذي فقدناه، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

23. مصطفى القشاشي، محمود فهمي النقراشي .. أول رئيس وزارة مصرية، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

24. إلى النقراشي بطل الجلاء، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

25. النقراشي في بيته، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

26. مصطفى كامل الفلكي، يا شباب الجيل.. خذوا أسرار العظمة، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

27. إبراهيم عبد القادر المازني، يا أسفا على مصر، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949

28. حسن حمدي، سطور من المجد في حياة البطل الشهيد، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

29. عباس العقاد، حيرة العقول، مجلة الحقيقة، 1 فبراير 1949.

30. لطفي عثمان، المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية، (القاهرة، 1948)

31. مصطفى كامل الفلكي، خلود، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.

32. دم، زعيم الشورى، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.

33. دم، حبيب الملك، مجلة الحقيقة، فبراير 1949.

34. عبد اللطيف غربال بك، أيها الرجل العظيم، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949

35. مصطفى القشاشي، النقراشي أول رئيس وزارة مصرية رفع العلم المصري في عهده، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949.

36. محمد توفيق دياب، العلم الرفيع الذي هوى، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949.

37. د.م، الرجل الذي طلب الموت من أجل مصر سيعيش في وجداننا مع الخالدين، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949.

38. د.م، البرلمان المصري يبكي الراحل العظيم، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949.

39. د.م، رجلان رفعتهما الجماهير إلى الذروة ووضعهما الوطن في أعز مكان، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949.

40. د.م، فجيعة الفن في نصير الفن، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949.

41. د.م، جريدة مصر الناطقة وذكرى الفقيد الشهيد، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949.

42. د.م، ابن سعد، **مجلة الحقيقة**، فبراير 1949.

43. د.م، **مفاجأة في حادث السردار**، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.

44. د.م، **حادث اغتيال السردار القشة التي قصمت ظهر الحياة الدستورية وعصفت بالاستقلال الوطني**، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.

45. د.م، **الخطة الجهنمية التي وضعها الهلباوي للقبض على قتلة السردار**، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.

46. د.م، **الانهيار الدستوري بعد حادث السردار**، **مجلة المصور**، العدد (6)، نوفمبر 1924.

47. د.م، جنازة السير لي ستاك، **مصر المحروسة**، الجزء الرابع عشر، نوفمبر 2001.

48. د.م، **قضية الاغتيالات السياسية**، **مجلة المصور**، العدد (6)، نوفمبر 1924.

49. د.م، كيف كانت مصر عندما صدرت المصور؟، مجلة المصور، العدد (6)، نوفمبر 1924.

50. خليل حيدر، الحركات الإسلامية في الدول العربية، سلسلة محاضرات الإمارات (23)، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

51. عبد المنعم الدسوقي، من قضايا العنف السياسي في مصر: اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية، المجلة التاريخية المصرية، (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلدان 30–31، (1983–1984).

52. مصر المحروسة، الجزء الرابع عشر، نوفمبر 2001. جنازة السير لي ستاك.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Roger Louis, The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism, *(Oxford University Press, 1986).*

2. M. W. Daly, Darfur's sorrow: a history of destruction and genocide, *(Cambridge University Press, 2007).*

3. Hanes, Williamm, Imperial diplomacy in the era of decolonization: the Sudan and Anglo-Egyptian relations, 1945-1956, *(Greenwood Publishing Group, 1995).*

4. M. W. Daly, Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934),Cambridge University Press, 2004).

5. M. W. Daly, Jane Hogan,Images of empire: photographic sources for the British in the Sudan, *(BRILL, 2005).*

6. Eve Troutt Powell, A dierent shade of colonialism: Egypt, Great Britain, and the mastery of the Sudan, *(University of California Press, 2003)*

7. Keith Jeery,The British army and the crisis of empire, (1918-22), *(Manchester University Press ND, 1984).*

8. Andrew James McGregor, A military history of modern Egypt: from the Ottoman Conquest to the Ramadan War, *(Greenwood Publishing Group, 2006).*

9. M. W. Daly m, Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium 1934 -1956, *(Cambridge University Press, 2003).*

10. Gordon Alexander, Felix Gilbe, The Diplomats, 1919-1939, (Princeton University Press, 1994).

11. *Robert O. Collins,* Civil wars and revolution in the Sudan: essays on the Sudan, Southern Sudan and Darfur, (1962- 2004), *(Tsehai Publishers, 2005).*

12. Moshe, Davis, Israel, its role in civilization, *(Ayer Publishing, 1977).*

Periodicals:

1. Al-Ahram: A Diwan of contemporary life (375), The Sudan Defense Force, Al-Ahram Weekly On-line , *Issue No.520, 8 - 14 February 2001).*

2. Al-Ahram: A Diwan of contemporary life (359), The bitter harvest, Al-Ahram Weekly On-line, *Issue No. 503, 12 - 18 October 2000).*

3. War & Death, Monday, Mar. 05, 1945, Time Magazine <http://en.-wikipedia.org/wiki/Time_Magazine>,

<http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,797138,00.hml>_

4. Al-Ahram: A Diwan of contemporary life (429), Al-Ahram Weekly Online, *14 - 20 February 2002,Issue No.573.*

5. Egypt in the 20th Century, The Condominium, The Emergence of al Wafd *(the delegation) as a Political Force,*

6. Portrait of Herbert Kitchener, commander of the AngloEgyptian army that reconquered Sudan in the 1890s, *Courtesy Robert O. Collins,*

7. Reid, Donald, Political Assassination In Egypt, (1910-1954), (The International Journal Of African Historical Studies, *Vol.15, No 4, 1982).*

8. Sikaly, Samir, Prime Minster And Assassin: Butrus Ghali And Wardani, (Middle Eastern Studies, *Vol.13, No.1, Jan, 1977).*

9. Afifi, Mohamed, The State And The Church In Nineteenth-Century Egypt, New Series, Vol. 39, Issue 3, State, Law And Society In Nineteenth Century Egypt *(Nov, 1999).*